سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٣٧

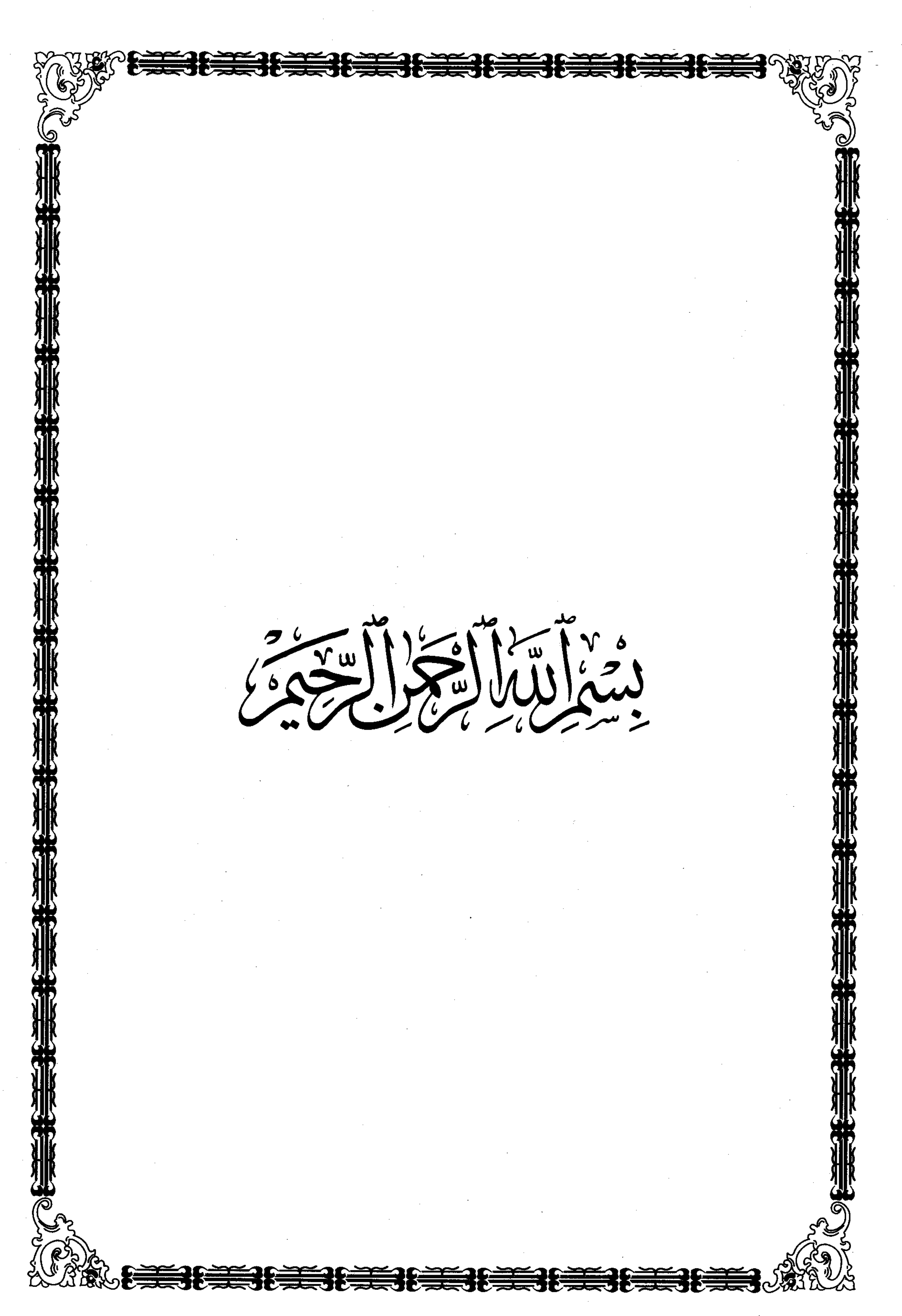
موقف ابن تيمية من الصوفية

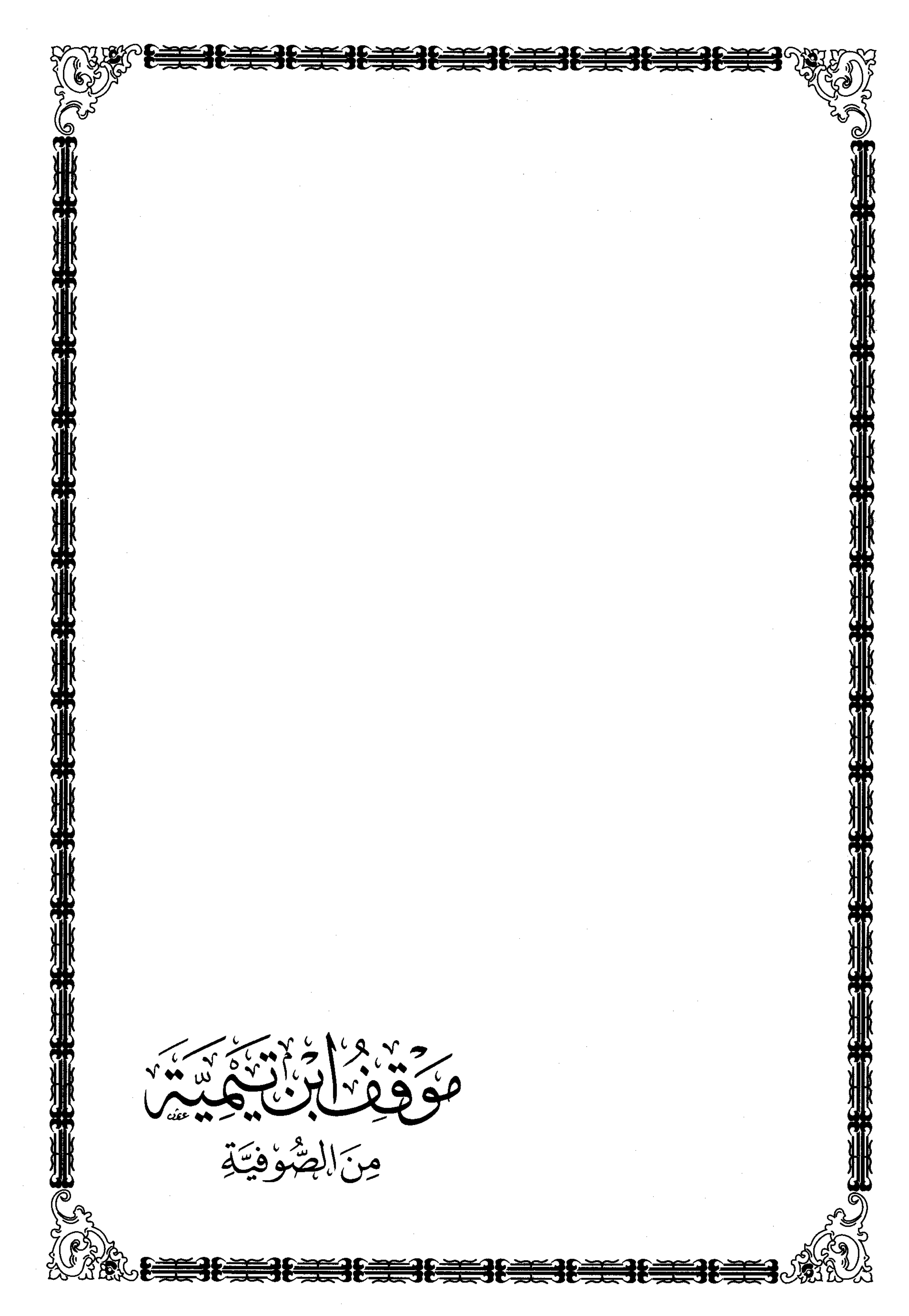
جمع وتحقيق ودراسة

د/ محمد بن عبد الرحمن العريفي

المجلد الثاني

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض


بسم الله الرحمن الرحيم



موقف ابن تيمية رحمه الله

من الصوفية

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العريفي، محمد بن عبد الرحمن
موقف ابن تيمية من الصوفية. / محمد بن عبد الرحمن العريفي .- الرياض، ١٤٢٩هـ
٢مج. .- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٣٧)
ردمك: ١ ـ ١٠ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (مجموعة)
٥ ـ ١٢ ـ ٨٠٣٤ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨ (ج٢)
١ ـ ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ت ٧٢٨هـ ٢ ـ التصوف الإسلامي أ. العنوان ب. السلسلة
ديوي ٢٦٠ ١٤٢٩/٥٣٠٣

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية . الرياض

المركز الرئيسي ـ طريق الملك فهد ـ شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ ـ فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ ـ ص.ب: ٥١٩٢٩ ـ الرياض ١١٥٥٣
الفروع ـ طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٣٢٢٠٩٥
حي الروابي ـ شارع عنيزة ـ ت: ٤٤٥٦٢٢٩
المدينة النبوية ـ طريق سلطانة ـ ت: ٠٤/٨٤٢٧٩٩٩
مكة المكرمة ـ الجميزة ـ الطريق النازل للحرم ـ ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧

الفصل الخامس

اليوم الآخر

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قولهم في الجنة والنار

المبحث الثاني: قولهم في الشفاعة

المبحث الثالث: قولهم في الوعد والوعيد





قولهم في الجنة والنار

الجنة هي الدار التي أعدَّها الله تعالى لعباده المؤمنين الخاضعين لشريعته، والمتَّبعين لرسله، وهي دار النعيم والثواب المقيم، أعدّ الله فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، ومن دخلها فاز الفوز العظيم، وربح الربح الذي ليس بعده خسارة، يقول الله تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ۗ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

والنار هي الدار التي أعدّها الله للكافرين به، المكذبين لرسله، المتمردين على شريعته، فهي الخزي الأكبر، والخسران العظيم، يقول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْخِزْىُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٦٣]، أعدّ الله فيها من العذاب والنَّكال ما لا تتصوره العقول، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ مِن سُوٓءِ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧].

والإيمان بالجنة والنار أصل من أصول الإيمان باليوم الآخر، الذي هو ركن من أركان الدين.

وقد وقع فريق من المتصوفة في مخالفة وابتداع في مسألة الإيمان بالجنة والنار، وقد عرض شيخ الإسلام مذهبهم في ذلك، وردّ على ما ابتدعوه فيه.

ويمكن إجمال ما ذكره الشيخ فيما يلي:

نقل الشيخ حكاية الإمام أبي عبد الله ابن خفيف لقول معتدلي الصوفية أنهم يثبتون الجنة والنار وأنهما موجودتان، ولا تفنيان.

قال شيخ الإسلام ناقلاً عن ابن خفيف: «.. إلى أن قال: «ونعتقد أن الله تعالى خلق الجنة والنار، وأنهما مخلوقتان للبقاء لا للفناء»»اهـ[١].

ونقل شيخ الإسلام عن ابن خفيف أيضاً: أن معتدلي الصوفية لا يحكمون لأحد بجنة ولا نار إلا بدليل شرعي، قال شيخ الإسلام: «والصلاة على من مات من أهل القبلة سنةٌ، ولا ننزل أحداً جنةً ولا ناراً حتى يكون الله ينزلهم، والمِراء والجدال في الدين بدعة»اهـ[٢]

أما غلاة الصوفية، فقد بيّن الشيخ أنهم يستخفّون بالنار، ويقول قائلهم: أبسطُ سجادتي على جهنم!

قال الشيخ في معرض كلامه على زوال العقل بالسماع أو غيره: «..وأما الصحابة، فإنَّ حالهم كان أكملَ من أن يكون فيهم مجنون أو مصعوق، ومن هؤلاء أيضاً من غلب عليه الذكر لله والتوحيد له والمحبة، حتى غاب بالمذكور المشهود المحبوب المعبود عما سواه، كما يحصل لبعض العاشقين في غيبته بمعشوقه عما سواه؛ فيقول أحدهم في هذه الحال: أنا الحق، أو سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله! ومنهم من غلب عليه حال الرجاء والرحمة؛ حتى قال: أبسط سجادتي على جهنم[٣]،

---

(١) الفتاوى (٥/ ٧٧). (٢) الفتاوى (٥/ ٧٨).

(٣) لم أقف على قول بهذا اللفظ، لكن وقفت على قول لأبي يزيد البسطامي قريب من هذا، وهو قوله: «ما النار لأستندنّ إليها غداً، وأقول: اجعلني فداءً لأهلها، ما الجنة لعبة صبيان ومراد أهل الدنيا»اهـ. ميزان الاعتدال (٢/ ٢٤٦).

ومغزى القولين واحد وهو: الاستخفاف بالنار التي توعد الله تعالى بها العصاة، وخوّف بها من خالف أمره أو وقع في نهيه، ولا شك أن هذه الأقوال =

فمن قال هذا في حال زوال عقله بحيث يكون كالسكران أو المُوَلَّه، وكان السبب الذي أوجب ذلك غير منهي عنه شرعاً، فلا إثم عليه»اهـ[(١)].

ـ وبيّن الشيخ أن ابن عربي وحزبه، يدّعون أنهم إن دخلوا النار، فإنهم يتنعَّمون بها كما يتنعَّم أهل الجنة بالجنة:

قال الشيخ: «وأما الإيمان باليوم الآخر، فادّعى ابن عربي أن أصحاب النار يتنعمون في النار، كما يتنعم أهل الجنة في الجنة، وأنه يسمى عذاباً من عذوبة طعمه، وأنشد في كتابه (الفصوص)[(٢)]:

فلم يبقَ إلا صادق الوعد وحده — وما لوجود الحق عين تعاين
فإن[(٣)] دخلوا دار الشقاء فإنهم — على لذة فيها نعيم مباين
نعيم جنان الخلد فالأمر واحد — وبينهما عند التجلي تباين
يسمى عذاباً من عذوبة طعمه — وذاك له كالقشر والقشر صاين

ولهذا قال بعض أصحابنا لبعض أتباع هؤلاء لما أثاروا محنة أهل السنة التي انتصروا فيها لهؤلاء الملاحدة، قال له: الله يذيقكم من هذه العذوبة.

وهذا المذهب حكاه الأشعري في (مقالاته) عن طائفة من سواد أهل الإلحاد، سمَّوهم: البطيخية[(٤)]، وهو مما يعلم بالاضطرار فساده من دين الإسلام»اهـ[(٥)].

= ونحوها تسقط الغاية من خلق النار، نعوذ بالله من الخذلان.

(١) الفتاوى (١٠/ ٣٥٠).

(٢) فصوص الحكم لابن عربي (ص١١٧ ط. عفيفي).

(٣) في الفصوص: وإن.

(٤) قال الأشعري في كتابه المقالات (٢/ ٤٧٥): «وقال قوم: إن أهل الجنة ينعمون فيها، وإن أهل النار ينعمون فيها، بمنزلة دود الخلّ يتلذذ بالخل، ودود العسل يتلذذ بالعسل، وهم البطيخية»اهـ.

(٥) الصفدية (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٧).

ولغلوّ فريق من المتصوفة في المحبة والقرب، وعدم تصورهم لحقيقة الجنة والنار، صار أحدهم يقول: ما عبدتك شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من نارك[١] . . .

وقد بيّن الشيخ ذلك ورد عليه، فقال: «ومَنْ قال مِنْ هؤلاء: لم أعبدك شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من نارك، فهو يظن أن الجنة اسم لما يُتَمتع فيه بالمخلوقات، والنار اسم لما لا عذاب فيه، إلا ألم المخلوقات، وهذا قصور وتقصير منهم عن فهم مسمى الجنة، بل كل ما أعده الله لأوليائه، فهو من الجنة، والنظر إليه هو من الجنة.

ولهذا كان أفضلُ الخلق يسأل اللهَ الجنةَ ويستعيذ به من النار، ولما سأل بعض أصحابه عما يقول في صلاته: قال: إني أسأل الله الجنة، وأعوذ بالله من النار، أمَا إني لا أُحسن دندنتك ولا دندنة معاذ، فقال: **(حولها ندندن)**[٢].

وقد أنكر على من قال هذا الكلام ـ يعني أسألك لذة النظر إلى وجهك ـ فريقٌ من أهل الكلام؛ ظنوا أن الله لا يُتَلذَّذ بالنظر إليه، وأنه لا نعيم إلا بمخلوق، فغلط هؤلاء في معنى الجنة كما غلط أولئك، لكن أولئك طلبوا ما يستحق أن يُطلب وهؤلاء أنكروا ذلك، وأما التألُّم بالنار فهو أمر ضروري، ومن قال: لو أدخلني النار لكنت راضياً، فهو عزم منه على الرضا، والعزائم قد تنفسخ عند وجود الحقائق.

ومثل هذا يقع في كلام طائفة، مثل: سمنون، الذي قال:

وليس لي في سواك حظٌّ   فكيف ما شئت فامتحني

---

(١) ينسب هذا الكلام إلى رابعة العدوية، ومن أقوالها، أنها مرضت يوماً، فقيل لها: «ما سبب علتك؟ فقالت: نظرت بقلبي إلى الجنة، فأدبني ربي فله العتبى، لا أعود»اهـ الرسالة القشيرية (ص٢٥٨).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦١١).

فابتُلي بعسر البول، فجعل يطوف على صبيان المكاتب، ويقول: ادعوا لعمكم الكذاب.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]»اهـ[١].

وبيَّن الشيخ أن سبيل المؤمنين هو طلب الجنة والسعي لتحصيلها، والهرب من النار والسعي للخلاص منها:

وقال الشيخ: «وطلب الجنة والاستعاذة من النار طريق أنبياء الله ورسله وجميع أوليائه السابقين المقرَّبين وأصحاب اليمين كما في السنن أن النبي ﷺ سأل بعض أصحابه: **(كيف تقول في دعائك؟)** قال: أقول: اللهم إني أسألك الجنة، وأعوذ بك من النار، أما إني لا أُحسن دندنتك، ولا دندنة معاذ، فقال: **(حولهما ندندن)**[٢]، فقد أخبر أنه هو ﷺ ومعاذ ـ وهو أفضل الأئمة الراتبين بالمدينة في حياة النبي ﷺ ـ إنما يدندنون حول الجنة، أفيكون قولُ أحد فوق قول رسول الله ﷺ ومعاذ؟ ومن يصلي خلفهما من المهاجرين والأنصار؟ ولو طلب هذا العبد ما طلب كان في الجنة...

والنبي ﷺ لمَّا بايع الأنصار ليلة العقبة، وكان الذين بايعوه من أفضل السابقين الأولين، الذين هم أفضل من هؤلاء المشايخ كلهم، قالوا للنبي ﷺ: «اشترط لربك ولنفسك ولأصحابك، قال: **(أشترط لنفسي أن تنصروني مِمَّا تنصرون منه أنفسكم وأهليكم، وأشترِطُ لأصحابي أن تواسوهم)**، قالوا: فإذا فعلنا ذلك فما لنا؟ قال: **(لكم الجنة)**، قالوا: مُدَّ يدك، فوالله لا نُقيلك ولا نستقيلك[٣]، وقد قالوا له في أثناء البيعة:

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٢٤١).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦١١).

(٣) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦١٤).

إن بيننا وبين القوم حبالاً وعهوداً وإنا ناقضوها»[١].

فهؤلاء الذين بايعوه: من أعظم خلق الله محبةً لله ورسوله، وبذلاً لنفوسهم وأموالهم في رضا الله ورسوله، على وجه لا يلحقهم فيه أحد من هؤلاء المتأخرين قد كان غاية ما طلبوه بذلك الجنة، فلو كان هناك مطلوب أعلى من ذلك لطلبوه، ولكن علموا أن في الجنة كلَّ محبوب ومطلوب، بل وفي الجنة ما لا تشعر به النفوس لتطلبه؛ فإن الطلب والحب والإرادة فرعٌ عن الشعور والإحساس والتصوُّر، فما لا يتصوره الإنسان ولا يحسّه ولا يشعر به، يمتنع أن يطلبه ويحبه ويريده، فالجنة فيها هذا وهذا كما قال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وقال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ففيها ما يشتهون، وفيها مزيد على ذلك، وهو ما لم يبلغه علمهم ليشتهوه، كما قال ﷺ: (**ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**) وهذا باب واسع»اهـ[٢].

مما سبق تبين لنا أن الصوفية يزعمون بأنهم يعبدون الله تعالى حباً له، ولأنه يستحق العبادة فقط، وأنهم لا يبالون بالعذاب الذي أعده الله تعالى يوم القيامة لمن عصاه، ولا بالنعيم الذي أعده الله لمن أطاعه.

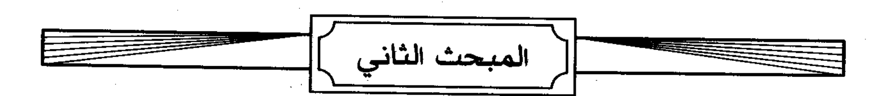
وهذا ـ بلا شك ـ قول باطل مخالف للغاية التي خلق الله تعالى لها الجنة والنار، ولا يقول بهذا القول ـ في الحقيقة ـ إلا أحمقٌ جاهلٌ فارغ قلبه من خشية الله تعالى وتعظيمه.

وتقدم إيراد ما ذكره شيخ الإسلام من أن سبيل الرسل وأتباعهم المؤمنين يخالف ما عليه الصوفية، والقرآن مليء بالترغيب في الجنة والتحذير من النار، ولكن من يضلل الله فما له من هادٍ.

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦١٤).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٧٠١، ٧٠٣ ـ ٧٠٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٦٢)، النبوات (ص١٢٣)، مختصر الفتاوى المصرية (ص١٢٨).



المبحث الثاني

قولهم في الشفاعة

الشفاعة لغةً: هي الانضمام إلى آخر؛ ناصراً له، وسائلاً عنه، وأكثر ما تُستعمل في انضمام من هو أعلى حرمةً ومرتبةً إلى من هو أدنى[1].

والشفاعة اصطلاحاً: سؤال التجاوز عن الذنوب والآثام[2].

وأهل السنة والجماعة يثبتون الشفاعة للنبي ﷺ ولغيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، حسبما وردت به الأدلة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، مع نفي الشفاعة التي نفتها الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة[3].

وقد وافق كثيرٌ من الصوفية أهلَ السنة والجماعة في إثبات الشفاعة للنبي ﷺ ولغيره من الأنبياء والملائكة، ولكن وقع عندهم خللٌ ونوعُ توسعٍ في إثبات الشفاعة لأقوام تظاهروا بالصلاح والولاية، أو نحو ذلك مما سيأتي بيانه.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ـ في مواضع من كتبه ـ مذهب الصوفية في الشفاعة. ويمكن إجمال ما ذكره فيما يلي:

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن للأصبهاني (ص٢٦٣).

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/٤٥٨).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/٢٨٢)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/٢١١)، فتح الباري (١١/٤٣٣)، التوحيد لابن خزيمة (ص٢٤١، تعليق: محمد الهراس).

ـ نقل الشيخ حكاية الإمام ابن خفيف لمذهب معتدلي الصوفية: أنهم يثبتون الشفاعة لرسول الله ﷺ:

قال شيخ الإسلام ناقلاً عن ابن خفيف: «.. إلى أن قال: ونعتقد أن للرسول ﷺ: حوضاً، ونعتقد أنه أولُ شافع وأولُ مشفَّع»اهـ[١].

ـ طلبُ بعض المتصوفة الشفاعة من المشايخ بعد موتهم، ووقوعهم في دعاء غير الله بسبب ذلك:

قال الشيخ في معرض كلامه عن الغلوّ في المشايخ: «فإذا قال قائل: أنا أدعو الشيخ ليكون شفيعاً لي، فهو من جنس دعاء النصارى لمريمَ والأحبار والرهبان، والمؤمن يرجو ربَّه ويخافه، ويدعوه مخلصاً له الدين، وحق شيخه أن يدعو له ويترحم عليه»اهـ[٢].

ـ أما مذهب ملاحدة الصوفية في الشفاعة، كأصحاب القول بوحدة الوجود وغيرهم، فهو مذهب الفلاسفة:

وقد بيّن الشيخ ذلك بقوله: «وهؤلاء يقولون ما ذكره ابن سينا وأتباعه، كصاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها[٣]، ومن وافقهم من القرامطة والباطنية، من الملاحدة والجُهَّال، الذين دخلوا في الصوفية وأهل الكلام كأهل وحدة الوجود وغيرهم، يجعلون الشفاعة مبنيةً على ما يعتقدونه:

من أن الرب لا يفعل بمشيئته وقدرته، وليس عالماً بالجزئيات، ولا يقدر أن يغير العالم، بل العالم فَيْضٌ فاض عنه بغير مشيئته وقدرته وعلمه، فيقولون: إذا توجه المستشفع إلى من يعظِّمه من الجواهر العالية؛

---

(١) الفتاوى (٥/ ٧٧). (٢) الفتاوى (٢٧/ ٨٧).

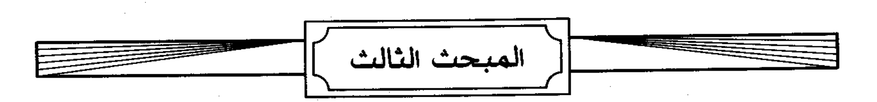
(٣) هو الغزالي، وسيأتي ـ في مبحث خاص ـ الكلام عن موقف شيخ الإسلام منه ومن كتبه (ص٤٦٦).

كالعقول والنفوس والكواكب والشمس والقمر، أو إلى النفوس المفارقة مثل بعض الصالحين، فإنه يتصل بذلك المعظَّم المستشفَع به، فإذا فاض على ذلك ما يفيض من جهة الرب، فاض على هذا المستشفع من جهة شفيعه، ويمثلونه بالشمس إذا طلعت على مرآة، فانعكس الشعاع الذي على المرآة على موضع آخر، فأشرق بذلك الشعاع، فذلك الشعاع حصل له بمقابلة المرآة، وحصل للمرآة بمقابلة الشمس، فهذا الداعي المستشفع إذا توجه إلى شفيعه، أشرق عليه من جهته مقصود الشفاعة، وذلك الشفيع يشرق عليه من جهة الحق، ولهذا يرى هؤلاء دعاءَ الموتى عند القبور وغير القبور، ويتوجهون إليهم، ويستعينون بهم، ويقولون: إن أرواحنا إذا توجهت إلى روح المقبور في القبور، اتصلت به ففاضت عليها المقاصد من جهته!»اهـ[(١)].

وبهذا التفصيل يتضح جلياً موقف الصوفية عموماً من الشفاعة، وأن المعتدلين منهم يوافقون أهل السنة على الشفاعة الشرعية.



(١) الرد على المنطقيين (ص١٠٣ ـ ١٠٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الرد على المنطقيين (ص٣٠٦)، الصفدية (١/ ٢٠٩، ٢/ ٢٨٨).



قولهم في الوعد والوعيد

تمهيد:

الوعد: هو الخبر المتضمن إيصال النفع إلى الغير أو دفع الضرر عنه في المستقبل[١].

الوعيد: هو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل[٢].

وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الله إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه مجزوماً به لفضله وكرمه وإحسانه ﷻ فإنه لا يخلف وعده[٣].

وأما إذا توعّد الله تعالى عبده بعقوبة على ذنب، فإنه لسَعة رحمته وعفوه سبحانه، قد يعفو عن عبده ولا يوقع به ما توعده به[٤].

أما ما ذكره الشيخ من مذهب الصوفية في الوعد والوعيد، فيمكن إجماله فيما يلي:

- ذكر الشيخ مذهب الصوفية في القدر، وأن فريقاً منهم يزعمون أنهم شهِدوا القدر؛ فأسقطوا الأمر والنهي[٥].

---

(١) المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد بن عبد الله المعتق (ص٢١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: منهاج السنة (١/ ١٣٥).

(٤) انظر: منهاج السنة (١/ ٣٢٨)، مدارج السالكين (١/ ٣٩٦)، شرح العقيدة الطحاوية (ص٣١٧ ـ ٣١٨).

(٥) سيأتي الكلام عن مذهب الصوفية في القدر ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص٢١).

ثم بيَّن الشيخ آثار هذا المذهب فقال: «وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبُهم لا يعرف وعيد الآخرة؛ فإن من أقرَّ بوعيد الآخرة وأنه للكفار، لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار، موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة، لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً، وقد يقولون بسقوطه عمَّن شَهِد توحيد الربوبية وكان في هذه الحقيقة القدرية، وهذا يقوله طائفة من شيوخهم»اهـ[١].

ـ وقال الشيخ في معرض كلامه عن القدر وضلال بعض الفرق فيه: «الأشعرية ونحوهم الذين لم يثبتوا إلا إرادةً بلا حكمة، ومشيئةً بلا رحمةً ولا محبةً ولا رضاً، وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواءً؛ لا يفرقون بين الإرادة والمحبة والرضا، بل ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان قالوا: إنه يحبه ويرضاه كما يريده، وإذا قالوا: لا يحبه ولا يرضاه ديناً، قالوا: إنه لا يريده ديناً، وما لم يقع من الإيمان والتقوى، فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم، كما لا يريده، وقد قال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٠٨]، فأخبر أنه لا يرضاه مع أنه قدَّره وقضاه..»[٢].

وينبغي أن يُعلم أن هذا المقام زلَّ فيه طوائفُ من أهل الكلام والتصوف، وصاروا فيه إلى ما هو شرٌّ من قول المعتزلة ونحوهم من

---

(١) الفتاوى (٨/ ٣٥٠).

(٢) انظر تفصيل مذهب الأشعرية في ذلك، في: الإرشاد للجويني (ص٢٣٩ ت: محمد يوسف موسى، علي عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ومكتبة المثنى ببغداد، ط. ١٣٦٩هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به لأبي بكر الباقلاني (ص٤٤ ـ ٤٥ ت: محمد زاهد الكوثري، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ط. الثانية ١٣٨٢هـ)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود (٣/١٣١٦).

القدرية؛ فإن هؤلاء يعظِّمون الأمر والنهي والوعد والوعيد وطاعة الله ورسوله، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

لكن ضلُّوا في القدر، واعتقدوا أنهم إذا أثبتوا مشيئةً عامة، وقدرةً شاملة، وخلقاً متناولاً لكل شيء، لزم من ذلك القدحُ في عدل الرب وحكمته، وغلطوا في ذلك، فقابل هؤلاء قوم من العلماء والعُبَّاد وأهل الكلام والتصوف، فأثبتوا القدر، وآمنوا بأن الله ربُّ كل شيء ومليكُه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء وربُّه ومليكه، وهذا حسن وصواب، لكنهم قصَّروا في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى خرج غلاتهم إلى الإلحاد، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]»اهـ(١).

ـ وبيَّن الشيخ أنهم لما لم يفرِّقوا بين الحسنة والسيئة، وقالوا: إن الكل محبوب ومرادٌ لله تعالى؛ صاروا غير معظِّمين للوعد والوعيد.

فقال: «والأشعري يثبت الصفات كالإرادة، فاحتاج إلى الكلام فيها هل هي المحبة أم لا؟ فقال: المعاصي يحبها الله ويرضاها كما يريدها! وذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك، وأهل السنة قبله على أن الله لا يُحب المعاصي(٢).

وشاع هذا القول في كثير من الصوفية: فوافقوا جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وخالفوه في الصفات؛ كأبي إسماعيل الأنصاري صاحب (ذم الكلام)، فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات.. وهو ـ مع هذا ـ في مسألة إرادة الكائنات وخلق الأفعال أبلغ من الأشعرية؛

---

(١) الفتاوى (٨/ ٩٧ ـ ٩٩).

(٢) انظر: الإرشاد لأبي المعالي الجويني (ص٧٩ ـ ٨٦، ت: أسعد تميم، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، الثانية ١٤١٣هـ).

لا يثبت سبباً ولا حكمة؛ بل يقول: إن مشاهدة العارف الحكمَ لا يُبقي له استحسانَ حسنة، ولا استقباحَ سيئة، والحكم عنده هو المشيئة؛ لأن العارف عنده من يصل إلى مقام الفناء، والحسنة والسيئة يفترقان في حق العبد؛ لكونه ينعم بهذه ويعذب بهذه، والالتفات إلى هذا من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق.

والأشعري لمَّا أثبت الفرق بين هذا وهذا من جهة المخلوق كان أعقلَ منهم؛ فإنهم يدّعون أن العارف لا يفرق، وغلطوا في حق العبد وحق الرب؛ أما العبد، فيلزمه أن يستوي عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعاً، فعزلوا الفرق الرحماني، وفرَّقوا بالطبعي الهوائي الشيطاني، ومن هنا وقع خلق منهم في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جوَّزوا عبادة الأصنام، ثم كثير منهم ينتقل إلى الوحدة؛ ويصرحون بعبادة كل موجود.

والمقصود: الكلام على من نفى الحِكَم والأسباب والعدل في القدر موافقة لجهم ـ وهي بدعته الثانية، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائف غيره ـ فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه، **ولهذا تجد من اتبعهم غير معظِّم للأمر والنهي والوعد والوعيد**؛ بل ينحل عنه أو عن بعضه، ويتكلف لمَّا يعتقده، فإنهم إذا وافقوا جهماً والأشعري في أن الحسن والقبيح، كونه مأموراً أو محظوراً، وذلك فرقٌ يعود إلى حظ العبد، وهم يدعون الفناء عن الحظوظ؛ فتارة يقولون في امتثال الأمر والنهي: إنه من مقام التلبيس، وتارة يقولون: يفعل هذا لأجل أهل المارستان أي العامة ـ كما يقوله: الشيخ المغربي[1] ـ إلى أنواع أُخر.

---

(١) انظر: فصوص الحكم لابن عربي (ص٢٢٦، ط. غراب).

ومن سلك مسلكهم إذا عظّم الأمر والنهي، غايتُه أن يقول ـ كما نقل عن الشاذلي ـ: يكون الجمع في قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً، كما يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيلَ الأمر والنهي؛ مثل: دعوى أن الله يعطيه على المعصية أعظمَ مما يعطيه على الطاعة، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، أو أفضل! ويدعون بأدعية فيها اعتداء»اهـ(١).

ومما سبق يتبين لنا أن فئاماً من المتصوفة لمَّا استخفُّوا بما وعد الله تعالى به ورغَّب به من أطاعه من الثواب الجزيل والجنة، وهوَّنوا ما توعد الله به من عصاه وخوَّفه به من عذابه وناره، عطَّلوا الأمر والنهي الشرعييْن؛ إذ لا معنى أن يطاع ربٌّ لا يثيب، أو يُنتهى عن معصية ربٍّ لا يعذب.

ثم إن هذا التهاون بأمر الجنة والنار أدى بجموع من المتصوفة إلى إسقاط التكاليف عن أنفسهم، إذ ضَمِنوا الثواب وأَمِنوا العقاب.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ضلالهم في هذا الباب، وردَّ عليهم، وبيَّن أن طلب الجنة والاستعاذة من النار هو سبيل أنبياء الله ورسله، ومن تبعهم بإحسان، ولا نجاةَ إلا في اتباع هؤلاء.



(١) الفتاوى (٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٤/ ٣٥٧).

الفصل السادس

القـدر

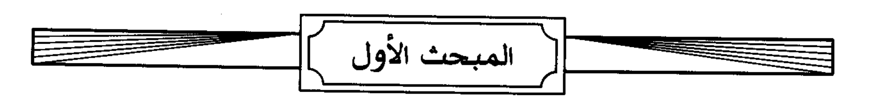
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قولهم في الجبر، وخلق أفعال العباد

المبحث الثاني: قولهم في الاستطاعة

المبحث الثالث: الفناء





قولهم في الجبر، وخلق أفعال العباد

الإيمان بالقضاء والقدر أصل من أصول الإيمان التي لا يصحُّ إيمان العبد إلا بها، وهو من الأمور الغيبية التي حجب الله تعالى علمَها عن البشر، وأوجب على كل مسلم الإيمانَ الجازم والتسليم الكامل بها، لِمَا يتبع ذلك من السعادة للعبد في الدنيا والآخرة.

ومعنى القدر في اللغة:

مأخوذ من القدْر ـ بفتح القاف وإسكان الدال ـ وهو مقدار الشيء وحالاته المقدَّرة له، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، ووقت الشيء أو مكانه المقدَّر له، وقدر كل شيء ومقداره: مقياسه، يقال: قدره به قدراً إذا قاسه، والقدر من الرحال والسروج: الوسط[(١)].

معنى القدر في الشرع:

هو تقدير الله تعالى الأشياءَ في القِدَمِ، وعلمه سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده، وعلى صفات مخصوصة، وكتابته سبحانه لذلك، ومشيئته له، ووقوعها على حسب ما قدرها، وخلقه لها[(٢)].

---

(١) انظر مادة: قدر، في: النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٢)، تاج العروس (٣/ ٤٨٢)، المعجم الوسيط (٢/٧١٨).

(٢) انظر: العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢١)، شفاء العليل لابن القيم (ص٢٩ ط. مكتبة الرياض الحديثة، الأولى ١٣٢٣هـ).

والجبر: هو الغلوُّ في إثبات القدر، وسلب الإنسان حرية الاختيار، وجعله مجبوراً على فعل نفسه، فالعبد عند الجبرية كالريشة في مهبِّ الريح، ولا يملك حركاته وأفعاله، بل هو كحركة الآلة في يد الرجل[1].

وقد انحرف فريق من المتصوفة في باب القضاء والقدر، حيث احتجُّوا بالقدر على تجويز اقتراف المعاصي، انطلاقاً من معتقدهم الفاسد الذي ابتدعوه؛ وهو أن كل ما قدَّر الله تعالى وقوعَه فقد رضِيَه وأحبَّه، ولذا لا ينكرون على من وقع في المعاصي.

وقد ذكر شيخ الإسلام ـ في مواضعَ متفرقةٍ من مصنفاته ـ مذهبَ الصوفية في باب القضاء والقدر، وأجاب عن شبهاتهم فيه. ويمكن إجمال ما ذكره الشيخ فيما يلي:

أولاً: ذكر الشيخ أن مذهب المعتدلين من الصوفية في القدر هو مذهب أهل السنة:

وحكى ذلك عن أبي عبد الله بن خفيف، فقال ـ شيخ الإسلام ـ:
«قال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه: (اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات). ثم قال: «وكان الاختلاف في خلق الأفعال هل هي مقدَّرةٌ أم لا؟»، قال: «وقولنا فيها أن أفعال العباد مقدَّرةٌ

---

(١) وهذا مذهب الجهمية، ومن وافقهم من الأشاعرة في مسألة «الكسب»، ووقع فيه فريق من الصوفية.
انظر: الفتاوى (٨/٢٥٦ ـ ٢٦١، ١٣/٣٦ ـ ٣٧)، الملل والنحل (١/٩٨)، لمع الأدلة للجويني (ص١٢٠ ـ ١٢١)، مقالات الإسلاميين (ص٢٢٧ ـ ٢٢٨)، التمهيد للباقلاني (ص٣١٧ ـ ٣٦٨)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٩٩).
والمجلد الثامن من فتاوى شيخ الإسلام خاص ببحث مسألة القضاء والقدر، وكذلك قد أفرد الإمام ابن القيم فيها كتاباً سماه: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل.

معلومةٌ» وذكر إثبات القدر، ثم ذكر الخلاف في أهل (الكبائر) ومسألة (الأسماء والأحكام) وقال: قولنا فيها أنهم مؤمنون على الإطلاق، وأمرهم إلى الله: إن شاء عذبهم، وإن شاء عفا عنهم»اهـ[١].

ثانياً: كثير من الصوفية في باب المعتقد وافقوا الجهم بن صفوان، من وجه دون وجه:

وقد بيّن شيخ الإسلام ذلك بقوله: «وجَهْمٌ لا يُثبت شيئاً من الصفات، لا الإرادة ولا غيرها، فإذا قال: إن الله يحب الطاعات، ويبغض المعاصي، فمعناه الثواب والعقاب. . .

وشاع هذا القول في كثير من الصوفية؛ فوافقوا جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وخالفوه في الصفات، كأبي إسماعيل الأنصاري ـ صاحب (ذم الكلام) ـ فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات، وله كتاب في تكفير الجهمية، ويبالغ في ذم الأشعرية، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة، وربما كان يلعنهم»اهـ[٢].

ثالثاً: نصّ شيخ الإسلام على أنه ليس في مشايخ الصوفية المقبولين أحدٌ على رأي القدرية:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «قال أبو القاسم القشيري[٣]: «سمعتُ. . قال: قام رجل بين يدي ذي النون، فقال: أخبرني عن التوحيد، ما هو؟ فقال: أن تعلم أن قدرة الله في الأشياء بلا مزاج، وصنعه للأشياء بلا علاج، وعلة كل شيء صنعه، ولا علةَ لصنعه، وليس في السموات العُلا ولا في الأرضين السفلى مدبرٌ غيرُ الله، وكل ما تصور في وهمك، فالله بخلافه».

---

(١) الفتاوى (٥/ ٧١، ٧٦).
(٢) الفتاوى (٨/ ٢٣٠)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: (١٤/ ٣٥٤).
(٣) القشيرية (١/ ٣١).

هذا الكلام غالبه في ذكر فعل الحق سبحانه وربوبيته، أخبر أنه ربُّ كل شيء لا مدبَر غيره، رداً على القدرية ونحوهم ممن يجعل بعض الأشياء خارجةً عن قدرة الله وتدبيره، وأخبر أن قدرته وصنعه ليس مثلَ قدرة العباد وصنعهم؛ فإن قدرة أبدانهم عن امتزاج الأخلاط، وأفعالهم عن معالجة، والله تعالى ليس كذلك.

وأما قوله: «علة كل شيء صنعه، ولا علة لصنعه»، فقد تقدم أن هذا يريد به أهلُ الحق معناه الصحيح: أن الله سبحانه لا يبعثه ويدعوه إلى الفعل شيء خارج عنه، كما يكون مثل ذلك للمخلوقين، فليس له علةٌ غيره، بل فِعْلُه علةُ كل شيء، ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

ومقصود أبي القاسم يبين أن القوم لم يكونوا على رأي القدرية من المعتزلة، وهذا حق، فما نعلم في المشايخ المقبولين في الأمة من كان على رأي المعتزلة، لا في قولهم في الصفات بقول جهم، ولا في قولهم في الأفعال بقول القدرية، بل هم أعظمُ الناسِ إثباتاً للقدر، وشهوداً له، وافتقاراً إلى الله، والتجاءً إليه، حتى إن من المنتسبين إلى الطريق من غَلَوْا في هذا حتى يذهب إلى الإباحة والجبر، ويُعرض عن الشرع والأمر والنهي، فهذه الآفة توجد كثيراً في المتصوفة والمتفقِّرة، وأما التكذيب بالقدر، فقليل فيهم جداً»اهـ[1].

وقرر الشيخ ذلك في موضع آخر، فقال: «وقد ذكر أبو القاسم في ترجمة الشيخ أبي علي ابن الكاتب[2] ـ وقد صحب أبا علي

---

(١) الاستقامة (١/ ١٤٦ ـ ١٤٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستقامة (١/ ١٦٩).

(٢) هو الحسن بن أحمد الكاتب، أبو علي، من كبار مشايخ الصوفية المصريين، اختُلف في سنة وفاته. وذكر ابن الجوزي أنه توفي سنة ٣٤٣هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص٣٨٦ ـ ٣٨٨)، المنتظم لابن الجوزي (٦/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ وسماه الحسن بن علي)، الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٩٦).

الروذباري[1] وغيره، وتأخر بعد الأربعين وثلاثمائة ـ قال[2]: «المعتزلة نزَّهوا الله من حيث العقل فأخطؤوا، والصوفية نزَّهوه من حيث العلم فأصابوا». قلت: العلم في لسان الصوفية ووصاياهم كثيراً ما يريدون به الشريعة... وإذا عُرف معنى لفظ العلم في اصطلاحهم فقول أبي علي بن الكاتب: «الصوفية نزَّهوه من حيث العلم» أي: من جهة الشرع وهو الكتاب والسنة، فنزهوه عما نزه عنه نفسه فأصابوا، وأما المعتزلة، فنزهوه بقياس عقلهم وأهوائهم؛ أرادوا أن ينفوا عنه كل صفة موجودة لظنهم أن ذلك تشبيه؛ ولم يهتدوا إلى أن الخالق يوصف بما يليق به، والمخلوق يوصف بما يليق به، وأن الاسم وإن كان متفقاً، فالإضافة إلى الله تخصِّصه وتقيده بما ينفي عنه مماثلة الخلق.

وهذا الذي ذكره الشيخ: أبو علي، من: أن الصوفيةَ يخالفون المعتزلةَ، فأمرٌ متفق عليه، فإن أصول الصوفية لا تلائم نفيَ الصفات، بل هم أبعد الناس عن الاعتزال في الصفات والقدر»اهـ[3].

رابعاً: ولكن لم يسلم جميع الصوفية من الوقوع في خلل في باب القدر، فقد وقع عند بعضهم خلل في مسألة الرضا بالمقدور، وأنواع هذا الرضا.

وقد فصّل الشيخ ذلك بقوله: «وأما الرضا بالكفر والفسوق والعصيان، فالذي عليه أئمة الدين أنه لا يُرضى بذلك؛ فإن الله لا يرضاه كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧].

---

(١) أبو علي الروذباري: الصوفي، واسمه محمد بن أحمد بن القاسم، وقيل: اسمه أحمد بن محمد، ويقال: الحسين بن الهمام، والصحيح الأول. أصله من بغداد وسكن مصر، وكان من أبناء الرؤساء والوزراء والكتبة، وصحب الجنيد، وسمع الحديث وحفظ منه كثيراً، توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة.
انظر: شذرات الذهب (٨/ ٢٩٤)، البداية والنهاية (٧/ ٥٧٢).

(٢) القشيرية (١/ ١٥٨).

(٣) الاستقامة (١/ ٩٤، ١٠٢).

وقال: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦].

وقال تعالى: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣].

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨].

وقال: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ هِىَ حَسْبُهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٦٨].

وقال: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

وقال: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥].

فإذا كان الله سبحانه لا يرضى لهم ما عملوه بل يُسخِطُه ذلك، وهو يسخط عليهم ويغضب عليهم، فكيف يسوغ للمؤمن أن يرضى ذلك، وأن لا يسخط ويغضب لما يسخط الله ويغضبه؟!.

وإنما ضل هنا فريقان من الناس:

قومٌ من أهل الكلام: المنتسبين إلى السنة في مناظرة القدرية، ظنوا أن محبة الحق ورضاه وغضبه وسخطه يرجع إلى إرادته، وقد علموا أنه مريد لجميع الكائنات؛ خلافاً للقدرية، وقالوا: هو أيضاً محبٌّ لها، مريدٌ لها، ثم أخذوا يحرِّفون الكلم عن مواضعه؛ فقالوا: لا يحب الفساد بمعنى لا يريد الفساد، أي: لا يريده للمؤمنين، ولا يرضى لعباده الكفر بمعنى لا يريده، أي: لا يريده للمؤمنين.

وهذا غلط عظيم؛ فإن هذا عندهم بمنزلة أن يقال: لا يحب

الإيمان، ولا يرضى لعباده الإيمان، بمعنى: لا يريده للكافرين، ولا يرضاه للكافرين.

وقد اتفق أهل الإسلام على أن ما أمر الله به، فإنه يكون مستحبّاً يحبُّه، ثم قد يكون مع ذلك واجباً، وقد يكون مستحبّاً ليس بواجب، سواء فُعِل أو لم يُفعَل، والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والفريق الثاني من غالطي المتصوفة: شربوا من هذه العين؛ فشهدوا أن الله ربُّ الكائنات جميعِها، وعلموا أنه قدَّر كل شيء وشاءه، وظنوا أنهم لا يكونون راضين حتى يرضَوْا بكل ما يُقَدِّره الله ويقضيه من الكفر والفسوق والعصيان، حتى قال بعضهم: المحبة نار تحرق من القلب كلَّ ما سوى مرادِ المحبوب، قالوا: والكون كلُّه مراد المحبوب، وضلَّ هؤلاء ضلالاً عظيماً؛ حيث لم يفرقوا بين الإرادة الدينية والكونية، والإذن الديني والكوني، والأمر الديني والكوني، والبعث الكوني والديني، والإرسال الكوني والديني، كما بسطناه في غير هذا الموضع.

وهؤلاء يَؤول بهم الأمر إلى أن لا يفرقوا بين المحظور والمأمور، وأولياء الله وأعداء الله، والأنبياء والمتقين، ويجعلون الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض، ويجعلون المتقين كالفجار، ويجعلون المسلمين كالمجرمين، ويعطلون الأمر والنهي والوعد والوعيد والشرائع.

وربما سمَّوْا هذا حقيقةً! ولَعمري إنه حقيقةٌ كونية، لكن هذه الحقيقة الكونية قد عرفها عُبَّاد الأصنام كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ الآيات [المؤمنون: ٨٤ ـ ٨٥].

فالمشركون الذين يعبدون الأصنام كانوا مقرِّين بأن الله خالقُ كل شيء وربُّه ومليكُه؛ فمن كان هذا منتهى تحقيقه كان غايته أن يكون كعُبَّاد الأصنام.

والمؤمن إنما فارق الكفر بالإيمان بالله وبرسله، وبتصديقهم فيما أخبروا، وطاعتهم فيما أمروا، واتباع ما يرضاه الله ويحبه دون ما يقضيه ويقدره من الكفر والفسوق والعصيان، ولكن يرضى بما أصابه من المصائب، لا بما فعله من المعايب، فهو من الذنوب يستغفر وعلى المصائب يصبر، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، فيجمع بين طاعة الأمر، والصبر على المصائب، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقال يوسف عليه السلام: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

والقصد هنا أن ما ذكره القشيري[(١)] عن النصرآباذي من أحسن الكلام؛ حيث قال: من أراد أن يبلغ محلَّ الرضا، فليلزم ما جعل الله رضاه فيه»اهـ[(٢)].

خامساً: وبيّن الشيخ أن فريقاً من الصوفية نَفَوْا الحِكَم في أفعال الله تعالى، وقالوا: إن الله يُقَدر وقوع الشيء لا لِحكمة، وهذا باطل.

قال الشيخ: «والمقصود هنا: أن جهماً اشتهر عنه نوعان من البدعة:

أحدهما: نفي الصفات.

والثاني: الغلو في القدر والإرجاء، فجعل الإيمان مجردَ معرفة القلب، وجعل العِبادَ لا فعل لهم ولا قدرة...

والمقصود هنا: الكلام على مَن نفى الحكم والعدل والأسباب في

---

(١) القشيرية (٢/ ٤٢٥).

(٢) الاستقامة (٢/ ٧٥ ـ ٨٠).

القدر، من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا جَهْماً في هذا الأصل، وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه، بخلاف الإرجاء؛ فإنه منسوب إلى طوائفَ غيرِه، فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كلَّ ما يقدر عليه، ويمكن فعله، ومن غير مراعاة حكمةٍ ولا رحمةٍ ولا عدلٍ، ويقولون: إن مشيئته هي محبته، ولهذا تجد من اتبعهم: غير معظّم للأمر والنهي والوعد والوعيد؛ بل هو منحلٌّ عن الأمر الشرعي كلِّه أو عن بعضِه، أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه، فإنهم أرادوا: أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواء، وأن كل ما شاءه فقد أحبه، وأنه يُحدث ما يحدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها؛ بل غايته: أنه يسوق المقادير إلى المواقيت، لم يبق عندهم فرقٌ في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله ـ كالأشعري ـ في أنه في نفس الأمر: لا حسنٌ ولا سيئ، وإنما الحُسن والقُبح: مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، وهؤلاء يدَّعون الفناء عن الحظوظ»اهـ[1].

ولكن نبّه شيخ الإسلام على أن نفي الحكمة في أفعال الله تعالى ليس قولَ جميع الصوفية، بل أكثرُهم وافقوا أهلَ السنة في إثبات الحكمة لله تعالى في كل أوامره ونواهيه وأفعاله.

قال الشيخ: «وهؤلاء المعتزلة ومَنْ وافقهم من الشيعة يوجبون على الله سبحانه أن يفعل بكلِّ عبد ما هو الأصلحُ له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل، ولا يقدر أن يهدي ضالًّا ولا يضل مهتدياً.

---

(١) الفتاوى (١٤/٣٥٢ ـ ٣٥٣، ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

وأما سائر الطوائف، الذين يقولون بالتعليل من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام، كالكرَّامية[١] وغيرهم، والمتفلسفة أيضاً: فلا يوافقونهم على هذا؛ بل يقولون: إنه يفعل ما يفعل سبحانه لحكمة يعلمها ﷻ وقد يعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يُطلعهم عليه، وقد لا يعلمون ذلك»اهـ[٢]

سادساً: فصَّل الشيخ رحمه الله مذهب الاتحادية في القدر وبيّن أنهم جبرية:

وقد ذكر الشيخ ذلك في معرض رده على قول الاتحادية: إن العبد ليس له فعل؛ بل الفعل في الحقيقة لله لا للعبد، وأن العبد مع ربه كالميت مع غاسله، فقال الشيخ حاكياً لقولهم:

«وكذلك العبد ـ وإن كان حياً ـ فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل ليس له من نفسه فعل بغير الله!.

فيقال لهم: **هذا العذر باطل من وجوه:**

أحدها: لأنه لا حَيْرَة هنا؛ بل المكلَّف هو العبد بلا امتراءٍ ولا حيرة؛ فإن الله يمتنع أن يكون هو المكلَّف بالصيام والطواف ورمي الجمار، بل هو الآمر بذلك، والعبد هو المأمور بذلك، ومن حار: هل

---

(١) الكرَّامية: هم أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرَّام، قالوا: إن الباري ـ تعالى ـ جسم وإن له سبحانه ثقل، وإنه خالق بلا خلق ورازق بلا رزق. . ، وإن الإيمان هو القول باللسان فقط دون الاعتراف بالقلب، وإن المنافقين مؤمنون حقيقة في الدنيا، أما في الآخرة ففي النار، وقد وافقوا السلف على القول بأن الخلق غير المخلوق. والكرامية مختلفون فيما بينهم، فأوصلهم بعض المؤلفين في الفرق إلى اثنتي عشرة فرقةً، وبعضهم جعلهم ثلاث فرق.
انظر: الفرق بين الفرق (ص٢١٥ ـ ٢٢٥)، الملل والنحل (١/ ١٠٨ ـ ١١٣)، عقائد الثلاث وسبعين فرقة لليمني (١/ ٢٧٥)، منهاج السنة (٢/ ٣٧٩)، الفتاوى (٣/ ١٠٣).

(٢) الفتاوى (٨/ ٩٢ ـ ٩٤).

المأمور بذلك الله أو العبد؟ فهو إما يكونُ فاسدَ العقل مجنوناً، وإما فاسد الدين ملحداً زنديقاً، وكون الله خالقاً للعبد ولفعله: لا يمنع أن يكون العبدُ هو المأمورَ المنهيَّ، فإنه لم يقل أحد قط: إن الله هو الذي يركع ويسجد، ويطوف ويرمي الجمار، ويصوم شهر رمضان؛ بل جميع الأمة متفقون على أن العبد هو الراكع الساجد، الصائم العابد؛ لا نزاع في ذلك بين أهل السنة والقدرية.

الثاني: أن قوله: إن العبد ـ وإن كان حيّاً ـ فإنه مع ربه كالميت مع الغاسل، ليس بصحيح؛ فإن الميت ليس له إحساس ولا إرادة لِمَا يقوم به من الحركة، ولا قدرة على ذلك، ولا يوصف بأنه يحب الفعل أو يبغضه، أو يريده أو يكرهه، ولا أنه يركع ويسجد ويصوم، ويحج ويجاهد العدوَّ.

وقول من قال بهذا: لا يُحمَد الميت على فعل الغاسل، ولا يُذمُّ ولا يُثابُ ولا يُعاقبُ، وأما العبد فإن الله جعله حياً مريداً قادراً فاعلاً؛ وهو يصوم ويصلي ويحج ويقتل ويزني باختياره ومشيئته، والله خالق ذاته وصفاته وأفعاله؛ فله مشيئة، والله خالق مشيئته كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨ ـ ٢٩]، وله قدرة، والله خالق قدرته، وهو مصلٍّ صائم حاج معتمر، والله خالقه وخالق أفعاله؛ فتمثيله بالميت تمثيل باطل.

الثالث: أن يقال: إن كان كالميت مع الغاسل، فيكون الغاسلُ هو المكلف، فيكون الله هو المكلف، فيلزم أن يكون الرب هو المكلف.

الرابع: أن عقلاء بني آدم متفقون على ما فطرهم الله عليه، من أن العبد الحيَّ يؤمر ويُنهى، ويُحمد ويُذَمُّ على أفعاله الاختيارية، متفقون على أن من احتج بالقدر على ظلمه وفواحشه: لم يُقبلْ ذلك منه؛ فلو ظلم ظالم لغيره: لم يقبل أحدٌ منه أن يدفع عن نفسه الملام بالقدر، وأما

الميت فليس في العقلاء من يذمُّه ولا يأمره ولا ينهاه، فكيف يقاس هذا بهذا؟

وأما قول القائل: فإن الله لو لم يُقَوِّ العبد على التكليف: لما قدَر على ذلك، فكلام صحيح، لكن ليس فيه ما ينافي أن يكون مكلفاً مأموراً منهياً مصلياً صائماً، قاتلاً زانياً.

وأما قوله: فالفعل لله حقيقة وللعبد مجاز؛ فهذا كلام باطل، بل العبد هو المصلي الصائم الحاج المعتمر المؤمن، وهو الكافر الفاجر القاتل الزاني السارق حقيقةً، والله تعالى لا يُوصَفُ بشيء من هذه الصفات، بل هو منزَّه عن ذلك، لكنه هو الذي جعل العبد فاعلاً لهذه الأفعال، فهذه مخلوقاته ومفعولاته حقيقة، وهي فعل العبد أيضاً حقيقة»اهـ[1].

سابعاً: دين الاتحادية يقوم على أصلين، ثانيهما: الاحتجاج بالقدر على المعاصي:

وقد بيّن الشيخ ذلك بقوله لَمَّا سئل عن كلمات من كلام الاتحادية: «الحمد لله رب العالمين، هذه الأقوال المذكورة تشتمل على أصلين باطلين مخالفين لدين المسلمين واليهود والنصارى، مع مخالفتهما للمنقول والمعقول:

أحدهما: الحلول والاتحاد، وما يقارب ذلك، كالقول بوحدة الوجود؛ كالذين يقولون: إن الوجود واحد..

والأصل الثاني: الاحتجاج بالقدر على المعاصي، وعلى ترك المأمور وفعل المحظور، فإن القدر يجب الإيمان به، ولا يجوز الاحتجاج به على مخالفة أمر الله ونهيه ووعده ووعيده.

---

(١) الفتاوى (٢/ ١١١ ـ ١١٩)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٣/ ٢١٢).

والناس الذين ضلُّوا في القدر على ثلاثة أصناف:

قوم: آمنوا بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وكذبوا بالقدر، وزعموا أن من الحوادث ما لا يخلقه الله كالمعتزلة ونحوهم.

وقوم: آمنوا بالقضاء والقدر، ووافقوا أهل السنة والجماعة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالقُ كل شيء وربُّه ومليكُه، لكن عارضوا هذا بالأمر والنهي، وسمَّوْا هذا حقيقةً، وجعلوا ذلك معارضاً للشريعة، وفيهم من يقول: إن مشاهدة القدر تنفي المَلام والعقاب، وإن العارف يستوي عنده هذا وهذا!.

وهم في ذلك متناقضون مخالفون للشرع والعقل والذوق والوجد، فإنهم لا يسوون بين من أحسن إليهم وبين من ظلمهم، ولا يسوون بين العالم والجاهل، والقادر والعاجز، ولا بين الطيب والخبيث، ولا بين العادل والظالم، بل يفرقون بينهما، ويفرقون أيضاً بموجب: أهوائهم وأغراضهم، لا بموجب الأمر والنهي، ولا يقفون لا مع القدر ولا مع الأمر؛ بل كما قال بعض العلماء: «أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري! أيّ مذهب يوافق هواك تمذهبت به».

ولا يوجد أحد يحتج بالقدر في ترك الواجب وفعل المحرم: إلا وهو متناقض؛ لا يجعله حجةً في مخالفة هواه، بل يعادي من آذاه وإن كان محقاً، ويحب من وافقه على غرضه وإن كان عدواً لله، فيكون حبه وبغضه، وموالاته ومعاداته: بحسب هواه وغرضه وذوق نفسه ووجده، لا بحسب أمر الله ونهيه ومحبته وبغضه، وولايته وعداوته؛ إذ لا يمكنه أن يجعل القدر حجةً لكل أحد؛ فإن هذا مستلزم للفساد الذي لا صلاح معه، والشر الذي لا خير فيه؛ إذ لو جاز أن يحتجَّ كلُّ أحد بالقدر لَمَا عوقب مُعتَدٍ، ولا اقتُصَّ من ظالم باغ، ولا أُخذ لمظلوم حقُّه من ظالمه، ولَفعَل كلُّ أحد ما يشتهيه من غير معارض يعارضه فيه، وهذا فيه من الفساد ما لا يعلمه إلا ربُّ العباد.

فمن المعلوم بالضرورة: أن الأفعال تنقسم إلى ما ينفع العباد وإلى ما يضرهم، والله قد بعث رسوله ﷺ يأمر المؤمنين بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث، فمن لم يتبع شرع الله ودينه: تبع ضده من الأهواء والبدع، وكان احتجاجُه بالقدر من الجدل بالباطل ليدحض به الحق، لا من باب الاعتماد عليه، ولزمه أن يجعل كلَّ من جرت عليه المقادير من أهل المعاذير. وإن قال: أنا أعذر بالقدر من شهده، وعلم أن الله خالق فعله ومحركه لا من غاب عن هذا الشهود أو كان من أهل الجحود، قيل له: فيقال لك: وشهود هذا وجحود هذا من القدر؟ فالقدر متناول لشهود هذا وجحود هذا؟ فإن كان هذا موجباً للفرق مع شمول القدر لهما: فقد جعلت بعض الناس محموداً وبعضهم مذموماً مع شمول القدر لهما؟ وهذا رجوع إلى الفرق واعتصام بالأمر والنهي، وحينئذ فقد نقضت أصلك وتناقضت فيه! وهذا لازمٌ لكلِّ من دخل معك فيه.

ثم مع فساد هذا الأصل وتناقضه: فهو قول باطل وبدعة مضلة، فمن جعل الإيمان بالقدر وشهوده عذراً في ترك الواجبات وفعل المحظورات؟ بل الإيمان بالقدر حسنةٌ من الحسنات، وهذه لا تنهض بدفع جميع السيئات، فلو أشرك مشرك بالله وكذَّب رسوله ناظراً إلى أن ذلك مقدّرٌ عليه: لم يكن ذلك غافراً لتكذيبه، ولا مانعاً من تعذيبه؛ فإن الله لا يغفر أن يُشرك به، سواء كان المشرك مقراً بالقدر وناظراً إليه، أو مكذباً به، أو غافلاً عنه.

فقد قال إبليس: ﴿بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]، فأصرَّ واحتج بالقدر، فكان ذلك زيادةً في كفره، وسبباً لمزيد عذابه.

وأما آدم عليه السلام فإنه قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا

لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، قال تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].

فمن استغفر وتاب كان آدمياً سعيداً، ومن أصرَّ واحتج بالقدر كان إبليسياً شقياً، وقد قال تعالى لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥].

وهذا الموضع ضلَّ فيه كثير من الخائضين في الحقائق: فإنهم يسلكون أنواعاً من الحقائق التي يجدونها ويذوقونها، ويحتجُّون بالقدر فيما خالفوا فيه الأمر، فيضاهؤون المشركين الذين كانوا يبتدعون ديناً لم يشرعْه الله، ويحتجون بالقدر على مخالفة أمر الله.

والصنف الثالث ـ من الضالِّين في القدر ـ: من خاصم الربَّ في جمعه بين القضاء والقدر والأمر والنهي ـ كما يذكرون ذلك على لسان إبليس ـ وهؤلاء خصماءُ الله وأعداؤه. وأما أهل الإيمان: فيؤمنون بالقضاء والقدر والأمر والنهي، ويفعلون المأمور، ويتركون المحظور، ويصبرون على المقدور»اهـ(١).

ثامناً: الاتحادية يقولون: إن الله يأمر العبد ظاهراً بطاعته، فإن وقعت من العبد معصية، عرفنا أن الله أمره بها في الباطن، وأجبره عليها!

وقد بيَّن الشيخ ذلك، وردَّ عليه تفصيلاً أثناء جوابه عن كلمات من كلام الاتحادية سئل عنها، ومنها:

«**قال ابن إسرائيل**: الأمر أمران: أمر بواسطة وأمر بغير واسطة؛ فالأمر الذي بالوسائط ردَّه من شاء الله، وقبِلَه من شاء الله، والأمر الذي بغير واسطة لا يمكن ردُّه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

---

(١) الفتاوى (٢/ ٢٩٤، ٣٠٠ ـ ٣٠٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٦/ ٢٤٦)، المنهاج (٣/ ٥٨).

فقال له فقير: إن الله قال لآدم بلا واسطة: لا تقرب الشجرة؛ فقرب وأكل!.

فقال: صدقت! وذلك أن آدم إنسان كامل؛ ولذلك قال شيخنا علي الحريري: آدم صفيُّ الله تعالى، كان توحيده ظاهراً وباطناً، فكان قوله لآدم: لا تقرب الشجرة؛ ظاهراً، وكان أمره: كل، باطناً؛ فأكل، فكذلك قوله تعالى، وإبليس كان توحيده ظاهراً فأمر بالسجود لآدم، فرآه غيراً فلم يسجد، فغير الله عليه، وقال: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨].

وقال شخص لسيدي: يا سيدي حسن، إذا كان الله يقول لنبيه: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] أيشٍ نكون نحن؟ فقال سيدي له: ليس الأمر كما تقول أو تظن، فقوله له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ عينُ الإثبات للنبي ﷺ كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]..»اهـ[1].

ثم بيّن الشيخ الردَّ مفصلاً، فقال: «وأما ما ذكره من قول ابن إسرائيل: الأمر أمران: أمر بواسطة وأمر بغير واسطة.. إلى آخره، فمضمونه أن الأمر الذي بواسطة هو الأمر الشرعي الديني، والذي بلا واسطة هو الأمر القَدَري الكوني، وجعْلُه أحدَ الأمرين بواسطة، والآخر بغير واسطة كلام باطل؛ فإن الأمر الديني يكون بواسطة وبغير واسطة، فإن الله كلّم موسى وأمره بلا واسطة، وكذلك كلّم محمداً ﷺ وأمره ليلة المعراج، وكذلك كلم آدم وأمره بلا واسطة، وهي أوامرُ دينيةٌ شرعيةٌ.

وأما الأمر الكوني: فقول القائل إنه واسطة: خطأ؛ بل الله تعالى خلق الأشياء بعضها ببعض، وأمر التكوين ليس هو خطاباً يسمعه المكوَّن

(١) الفتاوى (٢/ ٢٨٩).

المخلوق، فإن هذا ممتنع؛ ولهذا قيل: إن هذا خطاباً بعد وجوده، لم يكن قد كُوِّن بكن؛ بل كان قد كوِّن قبل الخطاب، وإن كان خطاباً قبل وجوده، فخطاب المعدوم ممتنع، وقد قيل في جواب هذا: إنه خطاب لمعلوم لحضوره في العلم، وإن كان معدوماً في العين.

وأما ما ذكره الفقير، فهو سؤال وارد بلا ريب.

وأما ما ذكره عن شيخه: من أن آدم كان توحيده ظاهراً وباطناً، فكان قوله: لا تقرب؛ ظاهراً، وكان أمره بِ: كُل؛ باطناً، فيقال:

إن أريد بكونه قال: كل؛ باطناً: أنه أمره بذلك في الباطن أمرَ تشريع ودين؛ فهذا كذب وكفر.

وإن كان أراد: أنه خلق ذلك وقدَّره وكوَّنه: فهذا قدْرٌ مشترك بين آدم وبين سائر المخلوقات، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن؛ فيكون.

وإن قيل: إن آدم شهد الأمر الكونيَّ القدريَّ، وكان مطيعاً لله بامتثاله له، كما يقول هؤلاء: إن العارف الشاهد للقدر يسقط عنه الملام. فهذا، مع أنه معلوم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام، فهو كفر باتفاق المسلمين.

فيقال: الأمر الكوني يكون موجوداً قبل وجود المكوَّن؛ لا يسمعه العبد وليس امتثاله مقدوراً له؛ بل الرب هو الذي يخلق ما كوَّنه بمشيئته وقدرته، والله تعالى ليس له شريك في الخلق والتكوين، والعبد وإن كان فاعلاً بمشيئته وقدرته، والله خالق كل ذلك، فتكوين الله للعبد ليس هو أمراً لعبدٍ موجود في الخارج يمكنه الامتثال، وكذلك ما خلقه من أحواله وأعماله: خلقه بمشيئته وقدرته و﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فكل ما كان من المكونات، فهو داخل في هذا الأمر، وأكل آدم من الشجرة وغير ذلك من الحوادث: داخل تحت هذا

كدخول آدم؛ فنفس أكل آدم هو الداخل تحت هذا الأمر، كما دخل آدم.

فقول القائل: إنه قال لآدم في الباطن: كل، مثل قوله: إنه قال للكافر: اكفُر، وللفاسق: أفسُق، والله لا يأمر بالفحشاء ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يوجد منه خطاب باطن ولا ظاهر للكفار والفساق والعُصاة: بفعل الكفر والفسوق والعصيان، وإن كان ذلك واقعاً بمشيئته وقدرته وخلقه وأمره الكوني؛ فالأمر الكوني ليس هو أمراً للعبد أن يفعل ذلك الأمر؛ بل هو أمر تكوين لذلك الفعل في العبد، أو أمر تكوين لكون العبد على ذلك الحال، فهو سبحانه الذي خلق الإنسان هلوعاً ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠ ـ ٢١]، وهو الذي جعل المسلمين مسلمين كما قال الخليل: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

فهو سبحانه جعل العباد على الأحوال التي خلقهم عليها، وأمرُه لهم بذلك: أمرُ تكوين، بمعنى أنه قال لهم: كونوا كذلك، فيكونون كذلك، كما قال للجماد: كن، فيكون.

فأمر التكوين لا فرق فيه بين الجماد والحيوان، وهو لا يفتقر إلى علم المأمور ولا إرادته ولا قدرته، لكن العبد قد يعلم ما جرى به القدر في أحواله، كما يعلم ما جرى به القدر في أحوال غيره وليس في ذلك علم منه بأن الله أمره في الباطن بخلاف ما أمره في الظاهر، بل أمره بالطاعة باطناً وظاهراً، ونهاه عن المعصية باطناً وظاهراً، وقدّر ما يكون فيه من طاعة ومعصية باطناً وظاهراً، وخلق العبد وجميع أعماله باطناً وظاهراً، وكوّن ذلك بقوله: ﴿كُن﴾؛ باطناً وظاهراً، وليس في القدر حجةٌ لابن آدم ولا عذرٌ، بل القدر يؤمَن به ولا يُحتَجُّ به.

والمحتج بالقدر فاسد العقل والدين، متناقض؛ فإن القدر إن كان حجةً وعذراً: لزم أن لا يُلامَ أحدٌ ولا يُعاقبَ ولا يُقتَصَّ منه، وحينئذ

فهذا المحتج بالقدر يلزمه إذا ظُلم في نفسه وماله وعِرضه وحرمته أن ينتصر من الظالم، ولا يغضب عليه ولا يذمه، وهذا أمر ممتنع في الطبيعة، لا يمكن أحداً[(١)] أن يفعله؛ فهو ممتنع طبعاً، محرم شرعاً. ولو كان القدر حجة وعذراً: لم يكن إبليسُ ملوماً ولا معاقَباً، ولا فرعون وقوم نوح وعاد وثمود وغيرهم من الكفار، ولا كان جهاد الكفار جائزاً، ولا إقامة الحدود جائزاً، ولا قطع السارق، ولا جلد الزاني ولا رجمه، ولا قتل القاتل ولا عقوبة معتد، بوجه من الوجوه.

ولما كان الاحتجاج بالقدر باطلاً في فطر الخلق وعقولهم: لم تذهب إليه أمة من الأمم ولا هو مذهب أحد من العقلاء الذين يَطْردون قولهم؛ فإنه لا يستقيم عليه مصلحة أحد لا في دنياه ولا آخرته، ولا يمكن اثنان أن يتعاشرا ساعةً واحدةً إن لم يكن أحدهما ملتزماً مع الآخر نوعاً من الشرع؛ فالشرع نور الله في أرضه، وعدله بين عباده، لكن الشرائع تتنوع:

فتارة: تكون منزَّلةً من عند الله كما جاءت به الرسل، وتارة لا تكون كذلك. ثم المُنَزَّلَةُ: تارة تبدل وتغير ـ كما غيَّر أهلُ الكتاب شرائعهم ـ وتارة لا تغير ولا تبدل، وتارة يدخل النسخ في بعضها، وتارة لا يدخل. وأما القدر: فإنه لا يحتج به أحد إلا عند اتباع هواه، فإذا فعل فعلاً محرماً بمجرد هواه وذوقه ووجده من غير أن يكون له علم بحسن الفعل ومصلحته استند إلى القدر، كما قال المشركون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، قال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ

---

(١) في المطبوع: لا يمكن أحدٌ أن يفعله..، وهو خطأ.

﴿ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، فبين أنهم ليس عندهم علم بما كانوا عليه من الدين، وإنما يتبعون الظن.

والقوم(١) لم يكونوا ممن يُسوِّغ لكل أحد الاحتجاج بالقدر؛ فإنه لو خرب أحدٌ الكعبة، أو شتم إبراهيم الخليل، أو طعن في دينهم، لعادَوْه وآذَوْه، كيف وقد عادَوْا النبي ﷺ على ما جاء به من الدين، وما فعله هو أيضاً من المقدور، فلو كان الاحتجاجُ بالقدر حجةً لكان للنبي ﷺ وأصحابه؛ فإن كان كل ما يحدث في الوجود فهو مقدَّر، فالمحق والمبطل يشتركان في الاحتجاج بالقدر إن كان الاحتجاج به صحيحاً، ولكن كانوا يتعمدون(٢) على ما يعتقدونه من جنس دينهم، وهم في ذلك يتبعون الظن، ليس لهم به علم بل هم يخرصون»اهـ(٣).

تاسعاً: مقام عدم التفريق بين الحسنة والسيئة، هو عند الصوفية من أعلى المقامات:

قال الشيخ: «وهؤلاء قد يشهدون القدر أولاً، وهي الحقيقة الكونية، ويظنون أن غاية العارف أن يشهد القدر ويفنى عن هذا الشهود، وذلك المشهد لا تمييز فيه بين المأمور والمحظور، ومحبوبات الله ومكروهاته وأوليائه وأعدائه، **وقد يقول أحدهم**: العارف شهد أولاً الطاعة والمعصية، ثم شهد طاعة بلا معصية ـ يريد بذلك طاعة القدر ـ كقول بعض شيوخهم: «أنا كافر بربٍّ يُعصَى!»، وقيل له عن بعض

---

(١) يعني المحتجين بالقدر الذين ذكرهم الله تعالى وردٌّ عليهم في الآية السابقة، وهم كفار قريش.
انظر: تفسير قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾، في: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٥٠)، تفسير القرطبي (٧/ ١١٤)، تفسير البغوي (١/ ٢٠١)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٢٥٥).
(٢) كذا في المطبوع: يتعمدون، ولعله خطأ والصواب: يعتمدون.
(٣) الفتاوى (٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢٨).

الظالمين: هذا ماله حرام، فقال: إن كان عصى الأمر فقد أطاع الإرادة!.

ثم ينتقلون إلى (المشهد الثالث): لا طاعة ولا معصية، وهو مشهد أهل الوحدة القائلين بوحدة الوجود، وهذا غاية إلحاد المبتدعة ـ جهمية الصوفية ـ كما أن القرمطة آخر إلحاد الشيعة، وكلا الإلحادين يتقاربان، وفيها من الكفر ما ليس في دين اليهود والنصارى ومشركي العرب، والله أعلم»اهـ[(١)].

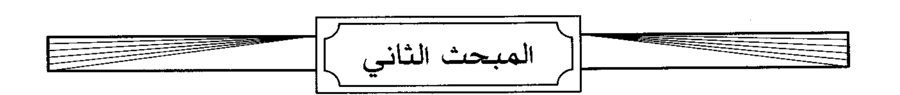
وبما سبق يتبين لنا أن انحراف الصوفية في القضاء والقدر يتلخص في:

أن المتصوفة يعتقدون أن كل ما يقع في هذا الكون يكون بإرادة الله تعالى ومشيئته، وما دام الأمر كذلك فكل ما يقع في هذا الكون فهو مرضي لله ﷻ ومحبوب عنده، بمعنى أنه لا يوجد في هذا الكون كله مما يقع فيه محبوب لله ومبغوض عنده بل الكل واقع بقدره، ولذا فهو محبوب عنده؛ سواءً كان هذا الواقع طاعة أو معصية، خيراً أو شراً؛ لأن كل ذلك يقع بقضاء الله تعالى وقدره، وهذا الاعتقاد أدّى بهم إلى ترك الأمر بالمعروف والنهي، وإبطال الجهاد في سبيل الله، وغير ذلك، وقد عرضنا ما ردَّ به شيخ الإسلام عليهم، بالنصوص والأدلة الشرعية.

❖ ❖ ❖

---

(١) الفتاوى (٧/ ٥٠٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٨/ ٣٤٧، ١١/ ٢٤٤)، الاقتضاء (٢/ ٨٥٩)، الاستغاثة (١/ ٢٣٥)، الفرقان (ص٧٧).



المبحث الثاني

قولهم في الاستطاعة

الاستطاعة هي القدرة على فعل الشيء، والله تعالى قد أعطى كلَّ عبد من الاستطاعة ما يقدر به على فعل الحسنات والسيئات.

ولا يصح لأحد أن يترك فعل الطاعة ويحتج بأن الله تعالى لم يعطِه الاستطاعةَ على فعلها، بل الله تعالى لم يكلِّف العباد إلا ما يطيقونه ويستطيعونه، وهم يستطيعون أن يفعلوا فوق ما كلّفهم به سبحانه، ولكنه لفضله ورحمته خفَّف عليهم(١).

والصوفية وقع عند فريق منهم خلل في مسألة الاستطاعة على فعل الطاعة أو ترك المعصية، بناءً على مذهبهم الباطل في القدر، وقد بيّن شيخ الإسلام مذهبهم في ذلك، وردّ عليه، وأوضح مذهب أهل السنة بالأدلة الشرعية.

ويمكن بيان ما حكاه شيخ الإسلام من مذهب المتصوفة في الاستطاعة، فيما يلي:

ذكر الشيخ في جواب سؤال حول القدرة والاستطاعة، ومسألة تكليف ما لا يطاق: أن الذي عليه محققو الصوفية هو ما عليه أهل السنة، من أن الاستطاعة لا يجب أن تقارن الفعل:

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٨٨، ٥٠٤، ط. المكتب الإسلامي)، شفاء العليل لابن القيم (ص١٦٢)، تعريفات الجرجاني (ص٣٥)، تعاريف المناوي (٢/ ٧٥).

قال: «وأما قول السائل: هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق ـ والحال هذه ـ فيقال:

هذه العبارة، وإن كثر تنازع الناس فيها نفياً وإثباتاً، فينبغي أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان:

أحدهما: ما اتفق الناس على جوازه ووقوعه، وإنما تنازعوا في إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق.

والثاني: ما اتفقوا على أنه لا يطاق، لكن تنازعوا في جواز الأمر به ولم يتنازعوا في عدم وقوعه، فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق وتنازعوا في وقوع الأمر به فليس كذلك.

فالنوع الأول: كتنازع المتكلمين من مُثبتةِ القدر ونُفاتِه في استطاعة العبد، وهي قدرته وطاقته، هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله؟ أو يجب أن تكون متقدمةً على الفعل؟ أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمةً عليه؟.

فمن قال بالأول لزمه أن يكون كلُّ عبد لم يفعل ما أُمر به قد كلف ما لا يطيقه إذا لم يكن عنده قدرة إلا مع الفعل، ولهذا كان **الصواب الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف** وغيرهم ما دل عليه القرآن وهو:

أن الاستطاعة التي هي مناط الأمر والنهي ـ وهي المصححة للفعل ـ لا يجب أن تقارن الفعل، وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل، فهي مقارنة له.

فالأولى: كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين رضي الله عنه: **(صلّ قائماً؛ فإن لم**

تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب)[١].

ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع، سواء فعل أو لم يفعل، فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل.

والثانية: كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠].

وقوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾ ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠٠ ـ ١٠١]، على قول من يفسر الاستطاعة بهذه، وأما على تفسير السلف والجمهور؛ فالمراد بعدم الاستطاعة: مشقَّةُ ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم، فنفوسهم لا تستطع إرادته، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه، وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزَّلة واتباعها، فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك[٢]، وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة له»اهـ[٣].

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب: أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب، ١/ ٣٧٦/ ١٠٦٦)، وأبو داود (كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، ١/ ٢٥٠/ ٩٥٢)، والترمذي (كتاب: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، ٢/ ٢٠٨/ ٣٧٢)، من حديث: عمران بن الحصين رضي الله عنه.

(٢) قال الإمام البغوي في تفسير هذه الآية: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ أي: سمع القبول والإيمان، لغلبة الشقاوة عليهم، وقيل: لا يعقلون، وقيل: كانوا لا يستطيعون، أي: لا يقدرون أن يسمعوا من رسول الله ﷺ ما يتلوه عليهم لشدة عداوتهم له، كقول الرجل: لا أستطيع أن أسمع من فلان شيئاً، لعداوته.اهـ. تفسير البغوي (١/ ٢٠٩).
انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٤٤)، فتح القدير (٣/ ٤٥٠)، تفسير القرطبي (١١/ ٦٢).

(٣) الفتاوى (٣/ ٣١٨ ـ ٣١٩).

وقال الشيخ: «فإن الاستطاعة التي توجب الفعل تكون مقارنةً له، ولا تصلح إلا لمقدورها، كما ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠]، وفي قوله: ﴿وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١].

وأما الاستطاعة التي يتعلق بها الأمر والنهي: فتلك قد يقترن بها الفعل، وقد لا يقترن، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين رضي الله عنه: **(صلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب)**[1].

فهذا الموضع قد انقسم الناس فيه إلى أربعة أقسام:

قوم: ينظرون إلى جانب الأمر والنهي، والعبادة والطاعة، شاهدين لإلهية الرب سبحانه الذي أُمروا أن يعبدوه، ولا ينظرون إلى جانب القضاء والقدر والتوكل والاستعانة، **وهو حال كثير من المتفقهة والمتعبدة**، فهم - مع حسن قصدهم وتعظيمهم لحرمات الله ولشعائره - يغلب عليهم الضعف والعجز والخذلان[2]، لأن الاستعانة بالله والتوكل

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص٤٦).

(٢) يؤيد هذه ما ذكره أبو بكر الكلاباذي في التعرف (ص٨٥): «الباب الثلاثون: قولهم في المكاسب: أجمعوا على إباحة المكاسب من الحِرَف والتجارات والحرث وغير ذلك مما أباحته الشريعة.. ويشتغل العبد بها على حسب ما يشتغل في إتيان ما ندب إليه من النوافل، لا على أن بها تجلب الأرزاق وتُجَرُّ المنافع.. والاشتغال بوظائف الحق أولى وأحق، والإعراض عنه عند صحة التوكل والثقة بالله أوجب، وقال سهل: لا يصح الكسب لأهل التوكل إلا لاتباع السنة، ولا لغيرهم إلا للتعاون»اهـ.

وانظر: الغنية للجيلاني (ص٩٠٠)، جامع الأصول للنقشبندي (ص٢٩٧)، وكتاب الحث على التجارة والصناعة والعمل، والإنكار على من يدعي التوكل =

عليه واللَّجَأ إليه والدعاء له، هي التي تقوِّي العبد وتُيسِّر عليه الأمور، ولهذا قال بعض السلف: من سَرَّه أن يكون أقوى الناس، فليتوكل على الله[١].

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: **(أن رسول الله ﷺ صفته في التوراة: إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً، وحِرْزاً للأميين، أنت عبدي ورسولي، سمَّيتك المتوكلَ، ليس بفظٍّ ولا غليظ ولا صخَّابٍ بالأسواق، ولا يَجزي بالسيئةِ السيئةَ، ولكن يجزي بالسيئةِ الحسنةَ، ويعفو ويغفر، ولن أقبضه حتى أقيمَ به المِلَّةَ العوجاء، فأفتح به أعيناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غُلفاً، بأن يقولوا: لا إله إلا الله)**[٢].

ولهذا رُوي أن حَمَلَةَ العرش إنما أطاقوا حمل العرش بقولهم: لا حول ولا قوة إلا بالله[٣]. وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنها:

= في ترك العمل لأبي بكر الخلال، وكتاب الاكتساب في الرزق المستطاب لمحمد بن الحسن الشيباني.

(١) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب التوكل برقم (٩) عن ابن عباس وكذا في كتاب مكارم الأخلاق برقم (٥) وزاد فيه: ومن سرَّه أن يكون أغنى الناس، فليكن بما في يدي الله أوثق منه بما في يديه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب البيوع، باب كراهية الصخب في السوق، ٢/ ٧٤٧/ ح٢٠١٨)، ورواه في الأدب المفرد (باب الانبساط إلى الناس، ١/ ٨٤/ ٢٤٧)، من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، والدارمي (كتاب: أبواب متفرقة في صفات النبي ﷺ والعلم ونحوها، باب صفة النبي ﷺ في الكتب قبل مبعثه، ١/ ٩/ ٦)، من حديث: عبد الله بن سلام رضي الله عنه، ولم أقف عليه في صحيح مسلم.

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٧٥٥/ ح٣٣٧)، والدارمي في الرد على بشر المريسي (ص٨٥) عن وهب بن منبه، وقال محقق كتاب العظمة رضاء الله بن محمد المباركفوري: إسناده فيه: أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، وهو متهم بالوضع، وإبراهيم بن العلاء، وهو منكر الحديث.اهـ.

(كنز من كنوز الجنة)[1]، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَـٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، إلى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وفي (صحيح البخاري) عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾: «قالها إبراهيم الخليل حين أُلقيَ في النار، وقالها محمد ﷺ حين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم»[2].

وقسم ثانٍ: يشهدون ربوبية الحق وافتقارهم إليه، ويستعينون به، لكن على أهوائهم وأذواقهم؛ غير ناظرين إلى حقيقة أمره ونهيه ورضاه وغضبه ومحبته، **وهذا حال كثير من المتفقِّرة والمتصوفة**، ولهذا كثيراً ما يعملون على الأحوال التي يتصرَّفون بها في الوجود، ولا يقصدون ما يُرضي الربَّ ويحبُّه، وكثيراً ما يغلطون: فيظنون أن معصيته هي مرضاته، فيعودون إلى تعطيل الأمر والنهي، ويسمون هذا حقيقةً، ويظنون أن هذه الحقيقة القدرية يجب الاسترسال معها دون مراعاة الحقيقة الأمرية الدينية، التي هي تحوي مرضاةَ الرب ومحبتَه وأمره ونهيه، ظاهراً وباطناً، وهؤلاء كثيراً ما يُسلَبون أحوالَهم، وقد يعودون إلى نوع من المعاصي والفسوق، بل كثير منهم يرتد عن الإسلام؛ لأن العاقبة للتقوى.

ومن لم يقف عند أمر الله ونهيه فليس من المتقين؛ فهم يقعون في بعض ما وقع المشركون فيه:

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، ٦/ ٢٦٩٠/ ٦٩٥٢)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، ٤/ ٢٠٧٨/ ٢٧٠٤) من حديث: أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٥٩٦).

تارة: في بدعة يظنونها شِرعةً.

وتارة: في الاحتجاج بالقدر على الأمر.

والله تعالى لـمَّا ذكر ما ذم به المشركين في سورة الأنعام والأعراف، ذكر ما ابتدعوه من الدين وجعلوه شِرعةً، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وقد ذمهم على أن حرموا ما لم يحرِّمْه الله، وأن شرعوا ما لم يشرَعْه الله، وذكر احتجاجهم بالقدر في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ونظيرها في النحل(١) ويس(٢) والزخرف(٣)، وهؤلاء يكون فيهم شبه من هذا وهذا»اهـ(٤).

هذا ما وقفت عليه مما حكاه شيخ الإسلام عن الصوفية في مسألة الاستطاعة، وقد بيّن الشيخ مذهب المتصوفة ومذهب أهل السنة، وإن كان القولُ الذي أورده الشيخ هو قولَ صالحي المتصوفة، وقولهم في الاستطاعة لا يكاد يفترق عن قول أهل السنة والجماعة.

❖ ❖ ❖

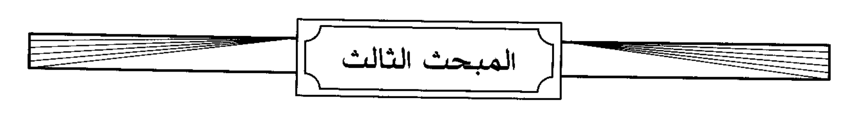
---

(١) يشير إلى قوله تعالى [النحل: ٣٥]: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾.

(٢) يشير إلى قوله تعالى [يس: ٤٧]: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

(٣) يشير إلى قوله تعالى [الزخرف: ١٩ ـ ٢٠]: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ۝١٩ وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

(٤) الفتاوى (١٠/ ٣٢ ـ ٣٦).


المبحث الثالث

الفناء

الفَناء في اللغة: نقيض البقاء، وتفانى القوم؛ أي: أفنى بعضهم بعضاً بالقتل في الحرب[١].

أما معنى الفناء عند المتصوفة، فقد تعددت عباراتهم في تعريفه:

فقال بعضهم: إن الفناء هو سقوط الأوصاف المذمومة، كما أن البقاء وجود الأوصاف المحمودة.

وقيل: الفناء تبديل الصفات البشرية بالصفات الإلهية.

وقيل: الفناء عدم شعور الشخص بنفسه أو بلوازم نفسه[٢].

وقال الإمام ابن القيم في تعريف الفناء عند المتصوفة: «الفناء الذي يشير إليه القوم، ويعملون عليه:

أن تذهب المحدثات في شهود العبد، وتغيب في أفق العدم، كما كانت قبل أن توجد، ويبقى الحق تعالى كما لم يزل.

ثم تغيب صورة المشاهد ورسمه أيضاً، فلا يبقى له صورة ولا رسم.

ثم يغيب شهوده أيضاً؛ فلا يبقى له شهود، ويصير الحق هو الذي

---

(١) انظر: لسان العرب (١٥/ ١٦٤، مادة: فني).

(٢) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٥٦٥)، رسالة في اصطلاحات الصوفية لابن عربي (ص١٣٩ ط. الدار التونسية للنشر)، معجم اصطلاحات الصوفية (ص٢٠٧)، المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/ ١٦٧).

يشاهد نفسه بنفسه، كما كان الأمر قبل إيجاد المكونات، وحقيقته: أن يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل»اهـ[(١)].

والفناء من المقامات العالية عند الصوفية، ومن بلغ منزلة الفناء منهم ارتفع شأنه عندهم، وصار من الأولياء المقرَّبين.

وقد بيّن شيخ الإسلام، مذهب الصوفية في الفناء، وما وقعوا فيه من خلل في تصورهم له، ويمكن بيان ما ذكره الشيخ فيما يلي:

أولاً: بيَّن أن الفناء نوعان:

أ ـ الفناء البدعي:

وهو المراد بالفناء عند الصوفية، وهو: أن لا يفرقَ العارف بين الحسن والقبيح، ولا بين محبوب الرب تعالى ومبغوضه، بل الكل عنده سواء، ويتمدَّحون، بذلك ويجعلونها من المقامات العالية:

قال الشيخ: «والمقصود هنا: أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم، أمرٌ حسيٌّ يعرفه جميع الحيوان، فمن قال من المدعين للحقيقة القدرية والفناء في توحيد الربوبية والاصطلام: إنه يبقى في عين الجميع لا يفرق بين ما يؤلم، أو ما يلذ؛ كان هذا مما يُعلم كذبُه فيه إن كان يفهم ما يقول، وإلا كان ضالًّا يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب على من يتكلم في هذا؛ فإن القوم قد يحصل لأحدهم هذا المشهد ـ مشهد الفناء في توحيد الربوبية ـ فلا يشهد فرقاً ما دام في هذا المشهد، وقد يغيب عنه الإحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفناء مقاماً محموداً، ويجعله إما غايةً وإما لازماً للسالكين، وهذا غلط»اهـ[(٢)].

---

(١) مدارج السالكين (١/ ١٤٨، فصل: الفناء).

(٢) الفتاوى (٨/ ٣١٠ ـ ٣١١)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٦٣).

ب ـ الفناء الشرعي:

وهو الذي يقع للمؤمنين، وقد بينه شيخ الإسلام بقوله: «فصل: وكلا الطائفتين: **الذين يسلكون إلى الله محضَ الإرادة والمحبة والدُّنُو والقرب منه، من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزَّلَيْن من عند الله،** الذين ينتهون إلى الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية، ولا يصِلون إلى الفرق الثاني، ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، ويجعلون هذا غايةَ السلوك.

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه ويستقبحونه، ويحبونه ويكرهونه، ويأمرون به وينهون عنه، ولكن بإرادتهم ومحبتهم وهواهم، لا بالكتاب المنزل من عند الله.

كلا الطائفتين متبعٌ لهواه بغير هدى من الله، وكلا الطائفتين لم يحققوا شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله.

فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي: أن لا يحب إلا لله، ولا يبغض إلا لله، ولا يوالي إلا لله، ولا يعادي إلا لله، وأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر الله به، وينهى عمَّا نهى الله عنه، وأنك لا ترجو إلا اللهَ، ولا تخاف إلا اللهَ، ولا تسأل إلا اللهَ، وهذا ملة إبراهيم، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المرسلين.

والفناء في هذا هو الفناء المأمور به؛ الذي جاءت به الرسل، وهو: أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه، فيكون مع الحق بلا خلق، كما قال الشيخ عبد القادر: كن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس[1].

---

(١) في فتوح الغيب للشيخ عبد القادر الجيلاني: «كن مع الله ﷻ كأنْ لا خلق، ومع الخلق كأن لا نفس، فإذا كنت مع الله ﷻ بلا خلق وجدت، وعن الكل =

وتحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله، يوجب: أن تكون طاعته طاعةَ الله، وإرضاؤه إرضاءَ الله، ودينُ الله ما أَمَر به، فالحلال ما حلَّله، والحرام ما حرَّمه، والدين ما شرعه، ولهذا طالب الله المدعين لمحبته بمتابعته، فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وضمِن لمن اتبعه أن الله يحبه بقوله: ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾، وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مريداً إلا ما أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لِمَا كرهه الله ورسوله، وهذا هو الذي يحبه الحق، كما قال: (**ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبَّه؛ فإذا أحببته كنت سمعَه الذي يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله، ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن؛ يكره الموت، وأكره مساءته ولا بد له منه**)[1].

فهذا محبوب الحق، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق، وهو المتقرِّب إلى الله بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل، ومعلوم أن من كان هكذا، فهو يحب طاعة الله ورسوله، ويبغض معصية الله ورسوله، فإن الفرائض والنوافل كلَّها من العبادات التي يحبها الله ورسوله، ليس فيها كفر ولا فسوق، والرب تعالى أحبه لما قام بمحبوب الحق؛ فإن الجزاء من جنس العمل، فلما لم يزل متقرباً إلى الحق بما يحبه من النوافل بعد الفرائض: أحبه الحق؛ فإنه استفرغ وُسعه في محبوب الحق؛ فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب إلى الحق بمحبوباته، حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق، فصار به

= فنيت، وإذا كنت مع الخلق بلا نفس عدلت وبقيت ومن التبعات سلمت»اهـ (ص١١٦، ط. دار الألباب، ضبطه: محمد سالم بواب).

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣٥١).

يسمع، وبه يبصر، وبه يبطش، وبه يمشي»اهـ[١].

ثم بيّن الشيخ ـ بعد هذا الكلام مباشرة ـ خطأَ القائلين بالفناء المبتدَع.

فقال: «وأما الذي لا يستحسن حسنةً، ولا يستقبح سيئةً: فهذا لم تبق عنده الأمور نوعان: محبوب للحق، ومكروه، بل كلُّ مخلوق فهو عنده محبوب للحق كما أنه مراد.

فإن هؤلاء أصل قولهم: هو قول جهم بن صفوان من القدرية، فهم من غلاة الجهمية الجبرية[٢] في القدر، وإن كانوا في الصفات يُكَفِّرون الجهمية نفاةَ الصفات...

وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحُسن والقُبح إلا من حيث موافقتها للإنسان ومخالفة بعضها له، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسناً عنده، وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله، ولا سيئة يكرهها، إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قُرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قُرن بها ألم

(١) الفتاوى (٨/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٨/ ٣٠٨، ٣٣١، ١٠، ٣٥٢/ ٤٤٨، ٢١/ ٣٠٧)، الصفدية (١/ ٣٣٩)، المنهاج (٥/ ٣٦٨).

(٢) الجبرية: هم الغلاة في إثبات القدر، الذين يسلبون الإنسان حرية الاختيار، ويجعلونه مجبوراً على فعل نفسه، فالعبد عندهم كالريشة في مهب الريح، وكحركة الآلة في يد الرجل، وهذا مذهب الجهمية، ومن وافقهم من الأشاعرة في مسألة «الكسب».
انظر: الفتاوى (٨/ ٢٥٦ ـ ٢٦١، ١٣/ ٣٦ ـ ٣٧)، الملل والنحل (١/ ٩٨)، لمع الأدلة للجويني (ص١٢٠ ـ ١٢١)، مقالات الإسلاميين (ص٢٢٧ ـ ٢٢٨)، التمهيد للباقلاني (ص٣١٧ ـ ٣٦٨)، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٢٩٩).

صاحبها، من غير فرقٍ يعود إليه ولا إلى الأفعال أصلاً، ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسَناً ولا قَبيحاً، لا بمعنى الملائم للطبع والمنافي له.

والحُسْن والقُبْح الشرعي هو: ما دلّ صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له، ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفرَ والفسوقَ والعصيانَ، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أُمر به بكل ما نُهي عنه، ولم يبق عندهم في الوجود خيرٌ ولا شرٌّ، ولا حسنٌ ولا قبيحٌ، إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضُرٌّ ولا نفع، والنفع والضر أمران إضافيان؛ فربما نفع هذا ما ضر هذا، كما يقال:

مصائب قوم عند قوم فوائد[1]

فلما كان هذا حقيقةَ قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه، صاروا حزبين:

حزباً من أهل الكلام والرأي، أقروا بالفرق الطبيعي، وقالوا: ما ثَمَّ فرقٌ إلا الفرقُ الطبيعي، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحبُّ هذا ويبغض هذا...

والحزب الثاني من الصوفية: الذي كان هذا المشهد هو منتهَى سلوكهم، عرفوا الفرق الطبيعي، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق

---

(١) هذا عجز بيت للمتنبي من قصيدة خاطب بها سيف الدولة لمَّا أراد أن يسافر في بعض مهامه، فمنعه الثلج من ذلك، فقال المتنبي (من بحر الطويل):

عَوَاذِلُ ذاتِ الخَالِ فيّ حَوَاسِدُ ... وَإنّ ضَجيعَ الخَوْدِ منّي لمَاجِدُ

إلى أن قال:

تُبَكّي علَيهِنّ البَطاريقُ في الدّجَى ... وَهُنّ لَدَينا مُلقَياتٌ كَوَاسِدُ

بذا قضَتِ الأيّامُ ما بَينَ أهْلِهَا ... مَصائِبُ قَوْمٍ عِندَ قَوم فوائد

انظر: ديوان المتنبي (ص٣١٧).

الطبيعي، وأنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها، لا يريدون شيئاً لأنفسهم، وعندهم أن من طلب شيئاً للأكل والشرب في الجنة، فإنما طلب هواه وحظَّه، وهذا كلُّه نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية، وهو بقاءٌ مع النفس وحظوظها.

والمقامات كلُّها عندهم ـ التوكل والمحبة وغير ذلك ـ إنما هي منازلُ أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة، فإذا شهدوا توحيدَ الربوبية كان ذلك عندهم عللاً في الحقيقة: إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذبٌّ عن النفس وطلب حظوظها؛ فإنه من شهد أن كل ما في الوجود: فالربُّ يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أنَّ من الأمور ما معه حظٌّ لبعض الناس من لَذة يصيبها، ومنها ما معه ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده؛ فإنه قطعاً يرى أن كل مَنْ فرَّق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته وشهوده أن اللهَ ربُّ كل شيء، ومريدٌ لكل شيء ومحبٌّ ـ على قولهم ـ لكل شيء، وإنما الفرق يرجع إلى حظه وهواه؛ فيكون طالباً لحظه، ذاباً عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم.

فصار عندهم كلُّ من فرَّق: إما ناقصَ المعرفة والشهادة، وإما ناقصَ القصد والإرادة، وكلاهما علةٌ، بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية: فإنه يشهد كل ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب (منازل السائرين)[1] . . .

(١) يشير إلى قول الإمام أبي إسماعيل الهروي في كتابه (منازل السائرين، ص١٣٦ ـ ١٣٩): «**وأما التوحيد الثالث**: فهو توحيد اختصه الحق لنفسه، واستحقه بقَدَره، وألاح منه لائحاً إلى أسرار طائفة من صفوته، وأخرسهم عن نعته، وأعجزهم عن بثِّه، والذي يشار به إليه على ألسن المشيرين، أنه إسقاط =

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود (الإلهية والنبوة) شهادة أن لا إله إلا إله وأن محمداً رسول الله، وما تضمَّنه من الفرق، يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتاً من نعوت الرب وغابوا عن آخر وهذا نقص...

وأهل الفناء في توحيد الربوبية: قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعلَ الربِّ، فيه فلا إثمَ عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة، وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني فلا يضرُّني، وهذا جهل عظيم؛ فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظمَ مما تضره السموم، وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعاً لضررها لكان أنبياءُ الله وأولياؤه المتقون أقدرَ على هذا الشهود الذي

= الحدَث، وإثبات القِدَم، على أن هذا الرمز في ذلك التوحيد علةٌ لا يصح ذلك التوحيد إلا بإسقاطها.

هذا قطب الإشارة إليه على ألسن علماء أهل هذا الطريق، وإن زخرفوا له نعوتاً وفصّلوه فصولاً.

فإن ذلك التوحيد: تزيده العبارةُ خفاءً، والصفةُ نفوراً، والبسطُ صعوبةً، وإلى هذا التوحيد شَخَص أهلُ الرياضة وأرباب الأحوال، وإليه قصد أهل التعظيم، وإياه عنى المتكلمون في عين الجمع، وعليه تصطلم الإشارات، ثم لم ينطق عنه لسان، ولم تُشِرْ إليه عبارة، فإن التوحيد وراء ما يشير إليه مكوِّن أو يتعاطاه خبرٌ، أو يُقِلّه سبب، وقد أجبت في سالف الدهر سائلاً سألني: عن توحيد الصوفية؟ بهذه القوافي الثلاث:

ما وحَّد الواحدَ من واحد ... إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعته ... عارية أبطلها الواحد

توحيده إياه توحيده ... ونعت من ينعته لاحِدُ»اهـ.

وقد تقدم ذكر هذا الكلام، والتعليق عليه من كلام شيخ الإسلام، في مبحث سابق، هو: حقيقة الذات الإلهية والحلول والاتحاد.

يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب»اهـ[١].

وقال الشيخ ـ أيضاً ـ في بيان الفناء الشرعي: «فصلٌ: قال الشيخ عبد القادر ـ قدس الله روحه ـ[٢]: «اِفن عن الخلق بحكم الله، وعن هواك بأمره، وعن إرادتك بفعله، فحينئذ يصلُح أن تكون وعاءً لعلم الله».

قلت: فحكمُه يتناول خلقَه وأمرَه؛ أي: اِفن عن عبادة الخلق والتوكل عليهم بعبادة الله والتوكل عليه، فلا تطعهم في معصية الله تعالى، ولا تتعلق بهم في جلب منفعة ولا دفع مضرة، وأما الفناء عن الهوى بالأمر، وعن الإرادة بالفعل، بأن يكون فعله موافقاً للأمر الشرعي، لا لهواه، وأن تكون إرادته لما يخلق تابعة لفعل الله، لا لإرادة نفسه.

فالإرادة تارةً تتعلق بفعل نفسه، وتارةً بالمخلوقات:

فالأول: يكون بالأمر.

والثاني: لا تكون له إرادة، ولا بد في هذا أن يقيَّد بأن لا تكون له إرادة لم يؤمر بها؛ وإلا فإذا أُمر بأن يريد من المقدورات شيئاً دون شيء، فليرد ما أُمر بإرادته، سواء كان موافقاً للقدر، أم لا، وهذا الموضع قد يغلط فيه طائفة من السالكين، والغالب على الصادقين منهم أنهم لم يعرفوا الإرادة الشرعية في ذلك المعيَّن، وهم ليس لهم إرادة نفسانية، فتركوا إرادتهم لغير المقدور.

قال الشيخ[٣]: «فعلامةُ فنائك عن خلق الله: انقطاعُك عنهم وعن التردُّد إليهم، واليأسُ مما في أيديهم».

وهو كما قال: فإذا كان القلبُ لا يرجوهم ولا يخافهم، لم يتردد إليهم لطلب شيء منهم، وهذا يُشبَّه بما يكون مأموراً به من المشي إليهم

---

(١) الفتاوى (٨/ ٣٣٩، ٣٤٤ ـ ٣٥٠). (٢) فتوح الغيب (ص١٣).

(٣) فتوح الغيب (ص١٤).

لأمرهم بما أمر الله به، ونهيهم عما نهاهم الله عنه، كذهاب الرسل وأتْباع الرسل إلى من يُبلِّغون رسالاتِ الله؛ فإن التوكل إنما يصح مع القيام بما أُمر به العبد؛ ليكون عابداً لله، متوكلاً عليه، وإلا فمَنْ توكل عليه ولم يفعل ما أمر به؛ فقد يكون ما أضاعه من الأمر أوْلَى به مما قام به من التوكل، أو مثله، أو دونه، كما أن مَنْ قام بأمرٍ ولم يتوكل عليه، ولم يستعن به فلم يقم بالواجب؛ بل قد يكون ما تركه من التوكل والاستعانة أولى به مما فعله من الأمر، أو مثله، أو دونه(١).

(١) من تلبيس إبليس على فريق من المتصوفة أنه أوقع في قلوبهم: أن تمامَ التوكل على الله هو تركُ بذل الأسباب والاستسلام والركون إلى القضاء والقدر، قال الإمام ابن الجوزي (تلبيس إبليس ١/ ٣٤٠): «ذِكر تلبيس إبليس على الصوفية في ادعاء التوكل وقطع الأسباب وترك الاحتراز في الأموال: عن أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت أبا سليمان الداراني يقول: لو توكلنا على الله تعالى ما بنينا الحيطان، ولا جعلنا لباب الدار غلقاً مخافة اللصوص. وبإسنادٍ عن ذي النون المصري أنه قال: سافرت سنين وما صحَّ لي التوكل إلا وقتاً واحداً: ركبت البحر فكُسر المركب، فتعلقت بخشبة من خشب المركب، فقالت لي نفسي: إن حَكَم الله عليك بالغرق فما تنفعك هذه الخشبة؟ فخليتُ الخشبة، فطفت على الماء، فوقعت على الساحل. أخبرنا محمد قال: سألت أبا يعقوب الزيات عن مسألة في التوكل، فأخرج درهماً كان عنده! ثم أجابني فأعطى التوكل حقه، ثم قال: استحييت أن أجيبك وعندي شيء، وذكر أبو نصر السراج في كتاب اللمع قال: جاء رجل إلى عبد الله بن الجلاء، فسأله عن مسألة في التوكل وعنده جماعته فلم يجبه، ودخل البيت فأخرج إليهم صرة فيها أربعة دوانق، فقال: اشتروا بهذه شيئاً. ثم أجاب الرجل عن سؤاله! فقيل له في ذلك، فقال: استحييت من الله تعالى أن أتكلم في التوكل وعندي أربعة دوانق، وقال سهل بن عبد الله: من طعن في الاكتساب فقد طعن على السنة، ومن طعن على التوكل فقد طعن على الإيمان.

قال المصنف: **قلت**، قلة العلم أوجبت هذا التخطيط، ولو عرفوا ماهِيَّة التوكل، لعلموا أنه ليس بينه وبين الأسباب تضادٌّ؛ وذلك أن التوكل اعتماد =

= القلب على الوكيل وحده، وذلك لا يناقض حركة البدن في التعلق بالأسباب ولا ادخار المال، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا﴾ [النساء: ٥] أي: قواماً لأبدانكم، وقال ﷺ: (نِعْمَ المالُ الصالح مع الرجل الصالح) [رواه ابن حبان ٨/٦/ح٣٢١٠، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم ٢/٣/ح٢١٣٠] وقال ﷺ: (إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالةً يتكففون الناس) [رواه البخاري].

واعلم: أن الذي أمر بالتوكل أمر بأخذ الحذر، فقال: ﴿خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] وقال: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠] وقال: ﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [طه: ٧٧]، وقد ظاهر رسول الله ﷺ بين درعين [رواه أبو داود ٣/ ٣١/ح٢٥٩٠، والحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ٣/٢٨/ ح٤٣١٢، وسعيد بن منصور في سننه ٢/ ٣٠٩/ح٢٨٥٨] وشاور طبيبين، واختفى في الغار [متفق عليه] وقال: من يحرسني الليلة [رواه أبو داود ٣/ ٩٠/ ح٢٥٠١، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ٢/ ٩٢/ ح٢٤٣٢]، وأمر بغلق الباب [متفق عليه].

وفي الصحيحين من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (أغلِقْ بابَك)، وقد أخبرنا أن التوكل لا ينافي الاحتراز.

أخبرنا.. جاء رجل إلى النبي ﷺ وترك ناقته بباب المسجد، فسأله رسول الله ﷺ عنها؟ فقال: أطلقتُها وتوكلت على الله! قال: (اعقلها وتوكل) [رواه الترمذي ٤/٦٦٨/ح٢٥١٧، وابن حبان ٢/ ٥١٠/ح٧٣١].

أخبرنا.. قال سمعت سفيان بن عيينة يقول: تفسير التوكل أن يرضى بما يُفعل به، وقال ابن عقيل: يظن أقوام أن الاحتياط والاحتراز ينافي التوكل، وأن التوكلَ هو إهمالُ العواقب واطِّراحُ التحفُّظ، وذلك عند العلماء هو العجز والتفريط الذي يقتضي من العقلاء التوبيخ والتهجين، ولم يأمر الله بالتوكلِ إلا بعد التحرز واستفراغ الوُسع في التحفظ، فقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فلو كان التعلق بالاحتياط قادحاً في التوكل، لَمَا خَصَّ اللهُ نبيَّه حين قال له: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ﴾. وهل المشاورة إلا استفادة الرأي الذي منه يؤخذ التحفظ والتحرُّز من العدو؟ ولم يقنع في الاحتياط بأن يكِلَه إلى رأيهم واجتهادهم حتى نصَّ عليه، وجعله عملاً في نفس =

= الصلاة ـ وهي أخص العبادات ـ فقال: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] وبيّن علة ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [النساء: ١٠٢].

ومن علم أن الاحتياط هكذا، لا يقال: إن التوكل عليه ترك ما عُلم؛ لكن التوكل: التفويض فيما لا وُسْعَ فيه ولا طاقةَ، قال ﷺ: (اعقلها وتوكل) ولو كان التوكل ترك التحرز لخص به خير الخلق ﷺ في خير الأحوال، وهي حالة الصلاة.

وقد ذهب الشافعي رحمه الله إلى وجوب حمل السلاح حينئذ لقوله: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ فالتوكل لا يمنع من الاحتياط والاحتراز، فإن موسى عليه السلام لَمَّا قيل له: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠] خرج، ونبينا ﷺ خرج من مكة لخوفه من المتآمرين عليه، ووقاه أبو بكر رضي الله عنه بسدِّ أثقاب الغار، وأعطى القومُ التحرُّز حقَّه ثم توكلوا.

وقال ﷻ في باب الاحتياط: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥] وقال: ﴿لَا تَدْخُلُواْ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧] وقال: ﴿فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]، وهذا لأن الحركة للذب عن النفس استعمال لنعمة الله تعالى، وكما أن الله تعالى يريد إظهار نعمه المبدأة، يريد إظهار ودائعه، فلا وجه لتعطيل ما أودع، اعتماداً على ما جاد به؛ لكن يجب استعمال ما عندك، ثم اطلب ما عنده.

وقد جعل الله تعالى للطير والبهائم عُدَّةً وأسلحة تدفع عنها الشرور، كالمخلب والظُّفر والناب، وخلق للآدمي عقلاً يقوده إلى حمل الأسلحة، ويهديه إلى التحصين بالأبنية والدروع، ومن عطَّل نعمة الله بترك الاحتراز فقد عطل حكمته، كمن يترك الأغذية والأدوية، ثم يموت جوعاً أو مرضاً.

ولا أبلَهُ ممن يدَّعي العقل والعلم ويستسلم للبلاء، إنما ينبغي أن تكون أعضاء المتوكل في الكسب، وقلبه ساكن مفوِّض إلى الحق، منع أو أعطى؛ لأنه لا يرى إلا أن الحق ﷻ لا يتصرف إلا بحكمة ومصلحة؛ فمنعُه عطاءٌ في المعنى.

وكم زُين للعَجَزَة عجزهم، وسولت لهم أنفسهم أن التفريط: توكل، فصاروا في غرورهم بمثابة من اعتقد التهوُّرَ: شجاعة، والخَوَرَ: حزماً، ومتى وُضعت =

قال الشيخ[١] وعلامة فنائك عنك وعن هواك: ترك التكسُّب[٢]،

= أسبابٌ فأُهملت كان ذلك جهلاً بحكمة الواضع، مثل وضع الطعام سبباً للشِّبَع، والماء للري، والدواء للمرض، فإذا ترك الإنسان ذلك إهواناً بالسبب، ثم دعا وسأل، فربما قيل له: قد جعلنا لعافيتك سبباً فإذا لم تتناوله كان إهواناً لعطائنا، فربما لم نعافِك بغير سبب لإهوانك للسبب، وما هذا إلا بمثابة من بيَّن قراحه، وماء الساقية رَفْسَةٌ بمسحاةٍ، فأخذ يصلي صلاةَ الاستسقاء طلباً للمطر! فإنه لا يُستحسن منه ذلك شرعاً ولا عقلاً.
قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: فإن قال قائل: كيف أحترز مع القدر؟ قيل له: وكيف لا تحترز مع الأوامر من المقدر؟ فالذي قدر هو الذي أمر؛ وقد قال تعالى: ﴿وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢].. كان عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يصلي على رأس جبل، فأتاه إبليس، فقال: أنت الذي تزعُم أن كل شيء بقضاء وقدر؟ قال: نعم، قال: فألْقِ نفسك من الجبل وقل: قُدِّر علي! قال: يا لعينُ! الله يختبر العباد وليس للعباد أن يختبروا الله تعالى»اهـ كلامه رَحِمَهُ اللهُ، وقد نقلته على طوله لنفاسته.

(١) فتوح الغيب (ص١٤).

(٢) ومن تلبيس إبليس على فريق من المتصوفة أنه أوقع في قلوبهم: أن تمام التوكل على الله هو ترك التكسُّب، وأن طلب الرزق والسعي في تحصيله قدح في التوكل على الله تعالى، قال الإمام ابن الجوزي (تلبيس إبليس ١/ ٣٤١ - ٣٤٣): «فصل: وفي معنى ما ذكرنا من تلبيسه عليهم في ترك الأسباب أنه قد لبّس على خلق كثير منهم بأن التوكل ينافي الكسب، قال سهل بن عبد الله التستري: من طعن في التوكل، فقد طعن في الإيمان، ومن طعن على الكسب، فقد طعن على السنة. سأل رجل أبا عبد الله بن سالم: أنحن مستعبدون بالكسب أم بالتوكل؟ فقال: التوكل حال رسول الله ﷺ والكسب سنة رسول الله ﷺ وإنما سنَّ الكسب لمن ضعُف عن التوكل، وسقط عن درجة الكمال التي هي حاله، فمن أطاق التوكل فالكسب غير مباح له بحال، إلا كسبَ معاونةٍ لا كسبَ اعتمادٍ عليه، ومن ضعُف عن حال التوكل التي هي حال رسول الله ﷺ أبيح له طلبُ المعاش في الكسب، لئلا يسقط عن درجة سنته حين سقط عن درجة حاله.. قال يوسف بن الحسين: إذا رأيت المريد يشتغل بالرُّخَص والكسب، فليس يجيء منه شيء. =

= قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: هذا كلام قوم ما فهموا معنى التوكل، وظنوا أنه ترك الكسب وتعطيل الجوارح عن العمل، وقد بينا أن التوكل فعل القلب، فلا ينافي حركة الجوارح، ولو كان كل كاسب ليس بمتوكل لكان الأنبياء غير متوكلين، فقد كان آدمُ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حراثاً، ونوحٌ وزكريا نجارَيْن، وإدريس خياطاً، وإبراهيم ولوط زرَّاعين، وصالح تاجراً، وكان سليمان يعمل الخوص، وداود يصنع الدرع ويأكل من ثمنه، وكان موسى وشعيبٌ ومحمدٌ رُعَاةً، صلوات الله عليهم أجمعين، وقال نبينا ﷺ: (كنت أرعى غنماً لأهل مكة بالقراريط) [رواه ابن حبان ١٥/٥٣٦/ح٧٠٦١] فلما أغناه الله ﷻ بما فرض له من الفيء لم يحتج إلى الكسب، وقد كان أبو بكر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وطلحةُ رضوان الله عليهم بزَّازِين، وكذلك محمد بن سيرين وميمون بن مهران بزازَيْن، وكان الزبير بن العوام وعمرو بن العاص وعامر بن كُريز خزازين، وكذلك أبو حنيفة. وكان سعد بن أبي وقاص يبري النَّبْل، وكان عثمان بن طلحة خياطاً، وما زال التابعون ومَنْ بعدهم يكتسبون ويأمرون بالكسب. لَمَّا استُخْلِفَ أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أصبح غادياً إلى السوق وعلى رقبته أثواب يتَّجِرُ بها، فلقيه عمر وأبو عبيدة، فقالا: أين تريد؟ فقال: السوق، قالا: تصنع ماذا، وقد وليت أمور المسلمين؟ قال: فمن أين أطعم عيالي؟. قال ابن سعد: لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين، فقال: زيدوني، فإن لي عيالاً وقد شغلتموني عن التجارة، فزادوه خمسمائة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قلت: لو قال رجل للصوفية: من أين أطعم عيالي؟ لقالوا: قد أشركت! ولو سُئلوا عمن يخرج إلى التجارة، لقالوا: ليس بمتوكل ولا موقن! وكل هذا لجهلهم بمعنى التوكل واليقين، ولو كان أحد يغلق عليه الباب ويتوكل لقرُب أمر دعواهم؛ لكنهم بين أمرين: أما الغالب من الناس، فمنهم من يسعى إلى الدنيا مستجدياً، ومنهم من يبعث غلامه فيدور بالزنبيل فيجمع له، وإما الجلوس في الرباط في هيئة المساكين وقد علم أن الرباط لا يخلو من فتوح كما لا تخلو الدكان من أن يقصد للبيع والشراء، قال كان سعيد بن المسيب: من لزم المسجد وترك الحرفة وقبِل ما يأتيه، فقد ألحف في السؤال، كان أبو تراب يقول لأصحابه: من لبس منكم مرقَّعة فقد سأل، ومن قعد في خانقاه أو مسجد فقد سأل. =

....

= قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: قلت: وقد كان السلف ينهون عن التعرُّض لهذه الأشياء، ويأمرون بالكسب، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يا معشر الفقراء، ارفعوا رؤوسكم؛ فقد وَضَحَ الطريق، فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالاً على المسلمين. عن محمد بن عاصم، قال: بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا رأى غلاماً فأعجبه سأل عنه: هل له حرفة؟ فإن قيل: لا، قال: سقط من عيني. قال سعيد بن المسيب: كان أصحاب رسول الله ﷺ يتَّجرون في تجر الشام، منهم طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد. سئل أحمد بن حنبل: ما تقول في رجل جلس في بيته أو في مسجده، وقال: لا أعمل شيئاً حتى يأتِيَني رزقي؟! فقال أحمد: هذا رجل جهِل العلم؛ أما سمعت قول رسول الله ﷺ: (جعل الله رزقي تحت ظل رمحي) [رواه سعيد بن منصور ٢/ ١٤٣/ح٢٣٧٠] وحديث الآخر: في ذكر الطير تغدو خماصاً، فذكر أنها: تغدو في طلب الرزق [رواه الترمذي ٤/ ٥٧٣/ح٢٣٤٤، وابن ماجه ٢/ ١٣٩٤/ح٤١٦٤]، قال تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وكان أصحاب رسول الله ﷺ يتَّجرون في البر والبحر، ويعملون في نخيلهم، ولنا القُدوةُ بهم، وقد ذكرنا فيما مضى عن أحمد: أن رجلاً قال له: أريد الحج على التوكل! فقال له: فاخرج في غير القافلة، قال: لا، قال: فعلى جِرابِ الناس توكلتَ.

قال أبو بكر المروزي: قلت لأبي عبد الله: هؤلاء المتوكلة يقولون: نقعد وأرزاقنا على الله عز وجل، فقال: هذا قولٌ رديءٌ؛ أليس قد قال الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُوا۟ ٱلْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، ثم قال: إذا قال: لا أعمل، وجيء إليه بشيء قد عُمل واكتُسِب، لأي شيء يقبله من غيره؟! قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن قوم يقولون: نتوكل على الله ولا نكتسب، فقال: ينبغي للناس كلهم يتوكلون على الله، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب، هذا قول إنسان أحمق.

قال صالح بن أحمد: وسئل أبي وأنا شاهدٌ عن قوم لا يعملون، ويقولون: نحن المتوكلون؟ فقال: هؤلاء مبتدعون.

قال الخلال: وأخبرنا المروزي أنه قال لأبي عبد الله: إن ابن عيينة كان يقول: =

= هم مبتدعة. فقال أبو عبد الله: هؤلاء قوم سوء يريدون تعطيل الدنيا. وقال الخلال: أخبرنا المروزي، قال: سألت عبد الله: عن رجل جلس في بيته، وقال: أجلس وأصبر، وأقعد في البيت ولا أطلع على ذلك أحداً! فقال: لو خرج فاحترف كان أحب إليَّ، فإذا جلس خِفْتُ أن يخرجه جلوسُه إلى غير هذا. قلت: إلى أي شيء يخرجه؟ قال: يخرجه إلى أن يكون يتوقع أن يُرسَلَ إليه. قال الخلال: وحدثنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إني في كفاية، قال: الزم السوقَ، تصل الرحم، وتعود به على عيالك. وقال لرجل آخر: اعملْ وتصدقْ بالفضل على قرابتك. وقال أحمد بن حنبل: قد أمرتهم ـ يعني أولاده ـ أن يختلفوا إلى السوق، وأن يتعرضوا للتجارة. قال محمد بن زياد: سمعت أبا عبد الله يأمر بالسوق، يقول: ما أحسن الاستغناء عن الناس. قال أبو بكر بن جناد: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أحب الدراهم إليَّ درهمٌ من تجارة، وأكرهها عندي الذي من صلة الإخوان.

قال المصنف رحمه الله: قلت: قال ابن عقيل: التسبُّب لا يقدح في التوكل؛ لأن تعاطي رتبة ترقى على رتبة الأنبياء نقصٌ في الدين، ولمَّا قيل لموسى عليه السلام: ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠] خرج، ولمَّا جاع واحتاج إلى عِفَّةِ نفسه أجر نفسه ثمان سنين، وقال الله تعالى: ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥] وهذا لأن الحركة استعمالُ نعمة الله وهي القُوى، فاستعمل ما عندك ثم اطلب ما عنده، وقد يطلب الإنسان من ربه، وينسى ما له عنده مِنَ الذخائر، فإذا تأخر عنه ما يطلبه يسخط، فترى بعضهم يملك عقاراً وأثاثاً، فإذا ضاق به القوت، واجتمع عليه دَيْنٌ، فقيل له: لو بعت عقارك، قال: كيف أفرِّطُ في عقاري وأسقط جاهي عند الناس؟ وإنما يفعل هذه الحماقات العادات، وإنما قعد أقوام عن الكسب استثقالاً له، فكانوا بين أمرين قبيحين: إما تضييع العيال فتركوا الفرائض، أو: التزيُّن باسم أنه متوكل، فيحِنُّ عليهم المكتسبون، فضيَّقوا على عيالهم لأجلهم وأعطوْهم.

وهذه الرذيلة لم تدخل قط إلا على دنيء النفس الرذيلة، فالرجل كل الرجل من لم يضيِّع جوهره الذي أودعه الله، إيثاراً للكسل، أو لاسم يتزيَّن به بين الجهال؛ فإن الله تعالى قد يحرم الإنسان المال ويرزقه جوهراً يتسبب به إلى تحصيل الدنيا بقبول الناس عليه. =

....

= **فصل**: وقد تشبث القاعدون عن التكسب بتعلُّلات قبيحة؛ منها:
أنهم قالوا: لا بد من أن يصل إلينا رزقنا! وهذا في غاية القبح؛ فإن الإنسان لو ترك الطاعة، وقال: لا أقدر بطاعتي أن أغيِّرَ ما قضى الله عليَّ، فإن كنت من أهل الجنة فأنا إلى الجنة، أو من أهل النار فأنا من أهل النار. قلنا له: هذا يرد الأوامر كلها، ولو صح لأحد ذلك لم يخرج آدم من الجنة؛ لأنه كان يقول: ما فعلت إلا ما قُضِيَ علي، ومعلوم أننا مطالبون بالأمر لا بالقدر.
ومنها: أنهم يقولون: أين الحلال؟! حتى نطلب، وهذا قول جاهل؛ لأن الحلال لا ينقطع أبداً لقوله ﷺ: (الحلال بيِّن والحرام بيِّن) [متفق عليه]، ومعلوم أن الحلال ما أذن الشرع في تناوله، وإنما قولهم هذا احتجاج للكسل.
ومنها: أنهم قالوا: إذا كسبنا أعنَّا الظَّلَمَةَ والعُصاة؛ مثل ما قال إبراهيم الخواص: طلبت الحلال في كل شيء، حتى طلبته في صيد السمك، فأخذت قصبةً، وجعلت فيها شعراً وجلست على الماء، فألقيت الشص فخرجت سمكة، فطرحتها على الأرض، وألقيت الثانية فخرجت لي سمكة، فأنا أطرحها ثالثة، إذا من ورائي لطمةٌ لا أدري من يد من هي! ولا رأيت أحداً! وسمعت قائلاً يقول: أنت لم تصب رزقاً في شيء إلا أن تعمد إلى من يذكرنا فتقتله؟!
قال: فقطعت الشعر وكسرت القصبة وانصرفت!
قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت: وهذه القصة ـ إن صحَّت فإن في الروايتين بعض من يُتَّهمُ ـ فإن اللاطم: إبليس، وهو الذي هتف به؛ لأن الله تعالى أباح الصيد، فلا يعاقب على ما أباحه، وكيف يقال له: تعمد إلى من يذكرنا فتقتله، وهو الذي أباح له قتله؟! وكسب الحلال ممدوح، ولو تركنا الصيد وذَبْحُ الأنعام؛ لأنها تذكر الله تعالى لم يكن لنا ما يقيم قوى الأبدان؛ لأنه لا يقيمها إلا اللحم، فالتحرِّي من أخذ السمك وذبح الحيوان مذهب البراهمة، فانظر إلى الجهل ما يصنع!! وإلى إبليس كيف يفعل!.
قيل لفتح الموصلي: أنت صياد بالشبكة ولم تصد شيئاً إلا وتطعمه لعيالك، فلِمَ تصد وتبيع ذلك الناس؟ فقال: أخاف أن أصطاد مطيعاً لله تعالى في جوف الماء، فأطعمه عاصياً لله على وجه الأرض.
قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: قلت: إن صحت هذه الحكاية عن فتح الموصلي، فهو من التعلُّل البارد المخالف للشرع والعقل؛ لأن الله تعالى أباح الكسب وندب إليه، =

والتعلُّق بالسببِ في جلب النفع ودفع الضُّرِّ، فلا تتحرك فيك بِكَ، ولا تعتمد عليكَ لَكَ، ولا تضر نفسك، ولا تذب عنك، لكن تَكِلُ ذلك كله إلى من تولَّاه، فيتولاه آخراً كما كان ذلك موكولاً إليه في حال كونك مغيباً في الرحم، وكونك رضيعاً طفلاً في مهدك.

قلت: وهذا لأن النفس تهوى وجودَ ما تحبه وينفعها، ودفعَ ما تبغضه ويضرها، فإذا فني عن ذاك بالأمر، فعل ما يحبه الله، وترك ما يبغضه الله، فاعتاض بفعل محبوب الله عن محبوبه، وبترك ما يبغضه الله عمَّا يبغضه، وحينئذ: فالنفس لا بد لها من جلب المنفعة ودفع المضرة، فيكون في ذلك متوكلاً على الله.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ **ذكر هنا التوكل دون الطاعة**: لأن النفس لا بد لها من جلب المنفعة ودفع المضرة، فإن لم تكن متوكلةً على الله في ذلك، واثقةً به، لم يمكن أن تنصرف عن ذلك، فتمتثل الأمر مطلقاً، بل لا بدَّ أن تعصيَ الأمر في جلب المنفعة ودفع المضرة؛ فلا تصح العبادة لله وطاعة أمره بدون التوكل عليه، كما أن التوكل عليه لا يصح بدون عبادته وطاعته، قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِۚ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ﴾ [الطلاق: ٣، ٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ۝٨ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾ [المزمل: ٨ ـ ٩].

والمقصود: أن امتثال الأمر على الإطلاق لا يصح بدون التوكل والاستعانة: ومن كان واثقاً بالله أن يجلبَ له ما ينفعه، ويدفعَ عنه ما يضره، أمكن أن يدعَ هواه ويطيعَ أمره، وإلا فنفسُه لا تدعه أن يترك ما يقول أنه محتاج فيه إلى غيره.

= فإذا قال قائل: ربما خبزت خبزاً فأكله عاصٍ، كان حديثاً فارغاً؛ لأنه لا يجوز لنا إذاً أن نبيع الخبز لليهود والنصارى. اهـ باختصار يسير.

قال الشيخ رضي الله عنه[١]: «وعلامة فناء إرادتك بفعل الله: أنك لا تريد مراداً قط، فلا يكن لك غرضٌ ولا تقف لك حاجة ولا مرام؛ لأنك لا تريد مع إرادة الله سواها، بل يجري فعلُه فيك، فتكون أنت إرادة الله تعالى وفعله، ساكنَ الجوارح، مطمئنَ الجنان، مشروحَ الصدر، منوَّرَ الوجه، عامرُ الباطن، غنياً عن الأشياء بخالقها، تقلبك يدُ القدرة، ويدعوك لسانُ الأزل، ويعلمك ربُّ المُلك، ويكسوك نوراً منه والحُلَلَ، وينزل منازل من سلف من أولي العلم الأُوَل، فتكون منكسراً أبداً.

فلا تثبت فيك شهوة ولا إرادة، كالإناء المتثلِّم الذي لا يثبت فيه مائع ولا كدر، فتفنوا عن أخلاق البشرية، فلن يقبل باطنك ساكناً غير إرادة الله، فحينئذ يُضاف إليك التكوينُ وخرقُ العادات، فيُرَى ذلك منك في ظاهر العقل والحكم، وهو فعل الله تبارك وتعالى حقاً في العلم، فتدخل حينئذ في زمرة المنكسرةِ قلوبُهم، والذين كُسرت إرادتهم البشرية، وأزيلت شهواتُهم الطبيعية، واستوثقت لهم إراداتُ ربانيةٌ وشهواتٌ إضافية، كما قال النبي ﷺ: (**حُبِّب إلي من دنياكم: النساء والطيب، وجعلت قرة عيني في الصلاة**)، فأضيف ذلك إليه بعد أن خرج منه، وزال عنه تحقيقاً لما أشرت إليه ـ وتقدم ـ قال الله تعالى: (**أنا عند المنكسرة قلوبهم من أجلي**)، وساق كلامه، وفيه: (**ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل...**)[٢] الحديث.

قلت: هذا المقام هو آخر ما يشير إليه الشيخ عبد القادر رضي الله عنه، وحقيقتُه أنه لا يريد كونَ شيءٍ إلا أن يكون مأموراً بإرادته، فقوله:

(١) فتوح الغيب (ص١٤).
(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣٥١).

«علامة فناءِ إرادتك بفعل الله أنك لا تريد مراداً قط»، أي: لا تريد مراداً لـم تُؤْمَر بإرادته، فأما ما أمرك اللهُ ورسولُه بإرادتك إياه، فإرادته إما واجبٌ وإما مستحبٌّ، وترك إرادة هذا إما معصيةٌ وإما نقصٌ.

وهذا الموضع يلتبس على كثير من السالكين؛ فيظنون الطريقة الكاملة: أن لا يكون للعبد إرادةٌ أصلاً، وأن قول أبي يزيد: «أريد أن لا أريد» لَمَّا قيل له: ماذا تريد؟ نقص وتناقض؛ لأنه قد أراد، ويحملون كلام المشايخ الذين يُمدحون بترك الإرادة على ترك الإرادة مطلقاً، وهذا غلط منهم على الشيوخ المستقيمين، وإن كان من الشيوخ من يأمر بترك الإرادة مطلقاً، فإن هذا غلط ممن قاله؛ فإن ذلك ليس بمقدور ولا مأمور، فإن الحيَّ لا بد له من إرادة، فلا يمكن حياً أن لا تكون له إرادة؛ فإن الإرادة التي يحبها الله ورسوله، ويأمر بها أمرَ إيجابٍ أو أمرَ استحبابٍ لا يدعها إلا كافر أو فاسق أو عاصٍ إن كانت واجبةً، وإن كانت مستحبةً كان تاركها تاركاً لِمَا هو خير له، والله تعالى قد وصف الأنبياء والصِّدِّيقين بهذه الإرادة:

فقال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢].

وقال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩].

وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَـٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩].

وقال تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢ ـ ٣].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزمر: ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولا عبادة إلا بإرادة الله، ولِمَا أمر به.

وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [البقرة: ١١٢]، أي: أخلص قصده لله[١].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وإخلاص الدين له هو: إرادته وحده بالعبادة[٢].

وقال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وكل محب فهو مريد.

وقال الخليل عليه السلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم قال: ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

ومثل هذا كثير في القرآن يأمر الله بإرادته، وإرادة ما يأمر به، وينهى عن إرادة غيره وإرادة ما نهى عنه.

وقد قال النبي ﷺ: (**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما**

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٩٥)، تفسير البغوي (١/ ١٣٧)، تفسير القرطبي (٢/ ٧٣)، فتح القدير للشوكاني (١/ ٣٠٢).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٦٩٥)، تفسير القرطبي (٢٠/ ١٣٤)، فتح القدير للشوكاني (٥/ ٦٧٣).

نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله: فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)[١].

فهما إرادتان:

إرادة: يحبها الله ويرضاها.

وإرادة: لا يحبها الله ولا يرضاها؛ بل إمَّا نهى عنها، وإمَّا لم يأمرْ بها ولا ينهى عنها.

والناس في الإرادة ثلاثة أقسام:

قوم: يريدون ما يهوونه، فهؤلاء عبيد أنفسهم والشيطان.

وقوم: يزعُمون أنهم فرغوا من الإرادة مطلقاً؛ ولم يبقَ لهم مرادٌ إلا ما يقدِّرهُ الربُّ، وأن هذا المقام هو أكملُ المقامات، ويزعُمون أن من قام بهذا فقد قام بالحقيقة، وهي الحقيقة القَدَرِيَّةُ الكونية، وأنه شهد القيُّوميَّة العامة، ويجعلون الفناءَ في شهود توحيد الربوبية هو الغايةَ، وقد يسمون هذا: الجمع والفناء والاصطلام، ونحو ذلك، وكثير من الشيوخ زلقوا في هذا الموضع.

وفي هذا المقام: كان النزاع بين الجنيد بن محمد وبين طائفة من أصحابه الصوفية؛ فإنهم اتفقوا على شهود توحيد الربوبية، وأن اللهَ خالقُ كل شيء وربُّه ومليكُه ـ وهو شهود القدر ـ وسمَّوْا هذا: مقامَ الجمع؛ فإنه خرج به عن:

الفرق الأول: وهو الفرق الطبيعي بإرادة هذا وكراهة هذا، ورؤية

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ ١/ ٣/ ١)، ومسلم (كتاب الأمارة، باب قوله: (إنما الأعمال بالنية)، ٣/ ١٥١٥/ ١٩٠٧)، من حديث: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فعل هذا وترك هذا، فإن الإنسان قبل أن يشهد هذا التوحيد يرى للخلق فعلاً يتفرق به قلبه في شهود أفعال المخلوقات، ويكون متَّبعاً لهواه فيما يريده، فإذا أراد الحق خرج بإرادته عن إرادة الهوى والطبع، ثم شهد أنه خالق كل شيء، فخرج بشهود هذا الجمع عن ذاك الفرق، فلمَّا اتفقوا على هذا ذكر لهم الجنيد بن محمد:

الفرق الثاني: وهو بعد هذا الجمع، وهو الفرق الشرعي، ألا ترى أنك تريد ما أمرت به، ولا تريد ما نهيت عنه؟ وتشهد أن الله يستحق العبادة دون ما سواه؟ وأن عبادته هي بطاعة رسله؟ فتفرق بين المأمور والمحظور، وبين أوليائه وأعدائه، وتشهد توحيد الألوهية، **فنازعوه في هذا الفرق**:

منهم: من أنكره.

ومنهم: من لم يفهمه.

ومنهم: من ادَّعى أن المتكلم فيه لم يصل إليه.

ثم إنك تجد كثيراً من الشيوخ إنَّما ينتهي إلى ذلك الجمع، وهو: توحيد الربوبية، والفناء فيه، كما في كلام صاحب: (منازل السائرين) مع جلالة قدره، مع أنه قطعاً كان قائماً بالأمر والنهي المعروفَيْن، لكن قد يدّعون أن هذا لأجل العامة.

ومنهم: من يتناقض.

ومنهم: من يقول: الوقوف مع الأمر لأجل مصلحة العامَّة، وقد يعبّر عنهم بأهل المارستان.

ومنهم: من يسمي ذلك مقامَ التلبيس.

ومنهم: من يقول: التحقيق أن يكون الجمع في قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً، فيشهد بقلبه استواءَ المأمور والمحظور مع تفريقه بينهما.

ومنهم: من يرى أن هذه هي الحقيقة التي هي منتهى سلوك العارفين، وغاية منازل الأولياء الصديقين.

ومنهم: من يظن أن الوقوف مع إرادة الأمر والنهي يكون في السلوك والبداية، وأما في النهاية، فلا تبقى إلا إرادة القدر، وهو في الحقيقة قولٌ بسقوط العبادة والطاعة؛ فإن العبادة لله والطاعة له ولرسوله إنَّما تكون في امتثال الأمر الشرعي، لا في الجري مع المقدور، وإن كان كفراً أو فسوقاً أو عصياناً.

ومن هنا صار كثير من السالكين من أعوان الكفار والفُجَّار وخفرائهم حيث شهدوا القدر معهم، ولم يشهدوا الأمر والنهي الشرعيَّيْن، ومن هؤلاء من يقول: من شهد القدر سقط عنه الملام، ويقولون: إن الخضر إنما سقط عنه الملام لمَّا شهد القدر. . .

فصل: فأمر الشيخ عبد القادر وشيخه حماد الدباس[1] **وغيرهما من المشايخ** أهل الاستقامة رضي الله عنهم بأنه: لا يريد السالك مراداً قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله عز وجل سواها؛ بل يجرى فعلُه فيه، فيكون هو مراد الحق.

إنما قصدوا به: فيما لم يعلم العبد أمر الله ورسوله فيه، فأمَّا ما علم أن الله أمر به، فعليه أن يريده ويعمل به، وقد صرَّحوا بذلك في غير

---

(١) هو حماد بن مسلم الدباس، أبو عبد الله الرَّحَبِي، من رؤوس الصوفية، شيخ الشيخ عبد القادر الجيلاني، وكان أمياً لا يكتب، وله أصحاب دوَّنوا كلامه في مجلدات، قال ابن كثير: «كان يُذكر له أحوال ومكاشفات، ورأيت ابن الجوزي يتكلم فيه ويقول: كان عَرِيّاً من العلوم الشرعية، وإنما كان ينفق على الجُهَّال، وذكر عن ابن عقيل أنه كان ينفر منه»، توفي سنة ٥٢٥هـ.

انظر: البداية والنهاية (٨/ ٣٤٢، حوادث سنة ٥٢٥هـ)، شذرات الذهب (٤/ ٧٣)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٠/ ٦٧٠).

موضع، وإن كان غيرُهم من الغالطين يرى القيامَ بالإرادة الخلقية هو الكمال، وهو الفناء في توحيد الربوبية، وأن السلوك إذا انتهى إلى هذا الحد، فصاحبه إذا قام بالأمر فلأجل غيره، أو أنه لا يحتاج أن يقوم بالأمر.

فتلك أقوالٌ وطرائقُ فاسدةٌ، قد تُكُلِّم عليها في غير هذا الموضع.

فأما المستقيمون من السالكين، كجمهور مشايخ السلف؛ مثل: الفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والسري السَّقَطي، والجنيد بن محمد، وغيرهم من المتقدمين، ومثل: الشيخ عبد القادر، والشيخ حمَّاد، والشيخ أبي البيان، وغيرهم من المتأخرين، فهم لا يسوِّغون للسالك، ولو طار في الهواء، أو مشى على الماء، أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيَّيْن، بل عليه أن يفعل المأمورَ، ويدعَ المحظورَ إلى أن يموتَ، وهذا هو الحق الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف.

وهذا كثير في كلامهم:

كقول عبد القادر في كتاب (فتوح الغيب)[1]: «أُخرُج من نفسك، وتنحَّ عنها، وانعزل عن ملكك، وسلِّم الكلَّ إلى الله تبارك وتعالى، وكن بوابَه على باب قلبك، وامتثل أمره تبارك وتعالى في إدخال من يأمرك بإدخاله، وانتهِ نهيَه في صدِّ من يأمرك بصدِّه، فلا تدخل الهوى قلبك بعد أن خرج منه، وإخراجُ الهوى من القلب بمخالفته وترك متابعته في الأحوال كلها، وإدخاله في القلب بمتابعته وموافقته، فلا تَرِد إرادةً غير إرادته تبارك وتعالى، وغير ذلك منك غَيْرٌ، وهو وادي الحمقى، وفيه حتفُك وهلاكك، وسقوطك من عينه تبارك وتعالى، وحجابك عنه، احفظ

---

(١) فتوح الغيب (ص١٦).

أبداً أمرَه، وانته أبداً نهيَه، وسلِّم إليه أبداً مقدورَه، ولا تشركه بشيء من خلقه؛ فإرادتك وهواك وشهواتك خلقه، فلا ترد ولا تهوى ولا تشتهِ لئلا يكون شركاً، قال الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، ليس الشركُ عبادةَ الأصنام فحسب، بل هو أيضاً متابعتك لهواك، وأن تختار مع ربك شيئاً سواه من الدنيا وما فيها، والآخرة وما فيها، فما سواه تبارك وتعالى غيرُه، فإذا ركنت إلى غيرِه، فقد أشركت به غيرَه، فاحذر ولا تركن، وخف ولا تأمن، وفتش ولا تغفل فتطمئن، ولا تضف إلى نفسك حالاً ولا مقاماً، ولا تدع شيئاً من ذلك».

وقال الشيخ عبد القادر ـ أيضاً ـ[١]: «إنما هو: الله، ونفسك، وأنت المخاطَب، والنفس ضد الله وعَدُوَّتُه، والأشياء كلها تابعةٌ لله، فإذا وافقت الحق في مخالفة النفس وعداوتها، كنت خصماً له على نفسك»اهـ[٢].

ثانياً: أقسام الفناء:

قال الشيخ: «فصلٌ: الفناء الذي يُوجَدُ في كلام الصوفية يفسَّر بثلاثة أمور:

أحدها: فناء القلب عن إرادة ما سوى الرب والتوكل عليه وعبادته، وما يتبع ذلك، فهذا حق صحيح، وهو محضُ التوحيد والإخلاص، وهو في الحقيقة عبادة القلب وتوكُّله واستعانته، وتألُّهه وإنابته وتوجُّهه إلى الله وحده لا شريك له، وما يتبع ذلك من المعارف والأحوال، وليس لأحد

---

(١) فتوح الغيب (ص٢١).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٤٩٠ ـ ٤٩٩، ٥١٦ ـ ٥١٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٦٦٦).

خروجٌ عن هذا، وهو هو: القلب السليم، الذي قال الله فيه: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩]، وهو: سلامة القلب عن الاعتقادات الفاسدة والإرادات الفاسدة، وما يتبع ذلك[١].

وهذا «الفناء» لا ينافيه البقاء؛ بل يجتمع هو والبقاء، فيكون العبدُ فانياً عن إرادة ما سواه، وإن كان شاعراً بالله وبالسِّوى، وترجمته قول لا إله إلا الله. وكان النبي ﷺ يقول: **(لا إله إلا الله، ولا نعبد إلا إياه، له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن)**[٢]، وهذا في الجملة هو أول الدين وآخره.

الأمر الثاني: فناء القلب عن شهود ما سوى الرب:

فذاك فناءٌ عن الإرادة، وهذا فناءٌ عن الشهادة.

ذاك فناءٌ عن عبادة الغير والتوكل عليه، وهذا فناءٌ عن العلم بالغير والنظر إليه.

فهذا الفناء فيه نقص؛ فإن شهود الحقائق على ما هي عليه ـ وهو شهود الرب مدبراً لعباده آمراً بشرائعه ـ أكملُ من شهود وجوده، أو صفة من صفاته، أو اسم من أسمائه، والفناء بذلك عن شهود ما سوى ذلك.

---

(١) قال الإمام القرطبي في تفسيره: «واختلف في القلب السليم؛ فقيل: من الشك والشرك، فأما الذنوب فليس يسلم منها أحد، قاله قتادة وابن زيد وأكثر المفسرين. وقال سعيد بن المسيب: القلب السليم الصحيح: هو قلب المؤمن، لأن قلب الكافر والمنافق مريض، قال الله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وقال أبو عثمان السياري: هو القلب الخالي عن البدعة المطمئن إلى السنة»اهـ. تفسير القرطبي (١٣/ ١٠٧).
انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٥١)، فتح القدير (٤/ ١٥٤)، تفسير البغوي (١/ ١١٩).

(٢) الحديث: رواه مسلم (كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ١/ ٤١٥/ ١٣٩)، وأحمد في المسند (٤/ ٤، ٥).

ولهذا كان الصحابةُ أكملُ شهوداً من أن ينقصهم شهودٌ للحق مجملاً عن شهوده مفصلاً، ولكن عَرَضَ كثيرٌ من هذا لكثير من المتأخرين من هذه الأمة، كما عَرَضَ لهم عند تجلِّي بعض الحقائق: الموتُ والغشي والصياح والاضطراب، وذلك لضعف القلب عن شهود الحقائق على ما هي عليه، وعن شهود التفرقة في الجمع، والكثرة في الوحدة، حتى اختلفوا في إمكان ذلك، وكثير منهم يرى أنه لا يمكن سوى ذلك؛ لما رأى أنه إذا ذكر الخلق أو الأمر اشتغل عن الخالق الآمر، وإذا عورض بالنبي ﷺ وخلفائه ادَّعى الاختصاص، أو أعرض عن الجواب، أو تحيَّر في الأمر؛ وسبب ذلك: أنه قاس جميع الخلق على ما وجده من نفسه، ولهذا يقول بعض هؤلاء: إنه لا يمكن حين تجلِّي الحق سماعُ كلامه، **ويُحكى عن ابن عربي**: أنه لمَّا ذُكر له عن الشيخ شهاب الدين السهروردي أنه جوَّز اجتماع الأمرين، قال: نحن نقول له عن شهود الذات، وهو يخبرنا عن شهود الصفات!.

والصواب: مع شهاب الدين؛ فإنه كان صحيحَ الاعتقاد في امتياز الرب عن العبد، وإنما بنى ابن عربي على أصله الكفري في أن الحق هو الوجود الفائض على الممكنات. ومعلومٌ أن شهود هذا لا يقع فيه خطاب، وإنما الخطاب في مقام العقل، وفي هذا الفناء قد يقول: أنا الحق، أو: سبحاني، أو: ما في الجبة إلا الله، إذا فني بمشهوده عن شهوده، وبموجوده عن وجوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن عرفانه.

كما يحكون: أن رجلاً كان مستغرقاً في محبة آخر، فوقع المحبوب في اليمِّ، فألقى الآخرُ نفسه خلفه! فقال: ما الذي أوقعك خلفي؟ فقال: غبت بك عني؛ فظننت أنك أني! وفي مثل هذا المقام يقع السكر الذي يسقط التمييز مع وجود حلاوة الإيمان، كما يحصل بسكر الخمر وسكر عشيق الصور.

وكذلك: قد يحصل الفناء بحال خوفٍ أو رجاءٍ، كما يحصل بحال حبٍ فيغيب القلب عن شهود بعض الحقائق، ويصدر منه قول أو عمل من جنس أمور السكارى، وهي شطحات بعض المشايخ، كقول بعضهم: أَنصُبُ خيمتي على جهنم! ونحو ذلك من الأقوال والأعمال المخالفة للشرع، وقد يكون صاحبُها غيرَ مأثوم وإن لم يكن، فيشبه هذا الباب أمرَ خفراء العدو، ومن يعين كافراً أو ظالماً بحالٍ، ويزعُم أنه مغلوبٌ عليه.

ويُحكَم على هؤلاء: أن أحدهم إذا زال عقله بسببٍ غيرِ محرَّمٍ، فلا جناح عليهم فيما يصدر عنهم من الأقوال والأفعال المحرَّمة، بخلاف ما إذا كان سبب زوال العقل والغَلَبَة أمراً محرماً، وهذا كما قلنا في عقلاء المجانين والمولَّهين الذين صار ذلك لهم مقاماً دائماً، كما أنه يعرض لهؤلاء في بعض الأوقات.

كما قال بعض العلماء ذلك في من زال عقله حتى ترك شيئاً من الواجبات:

إن كان زواله بسببٍ غيرِ محرَّم؛ مثل: الإغماء بالمرض أو أُسقيَ مكرَهاً شيئاً يزيل عقله فلا إثم عليه.

وإن زال بشرب الخمر ونحو ذلك من الأحوال المحرَّمة أثِمَ بترك الواجب، وكذلك الأمر في فعل المحرم.

وكما أنه لا جُناح عليهم، فلا يجوز الاقتداءُ بهم، ولا حمل كلامهم وفعالهم على الصحة؛ بل هم في الخاصة مثل الغافل والمجنون في التكاليف الظاهرة، وقال فيهم بعض العلماء: هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولاً وأحوالاً فسلب عقولهم وترك أحوالهم، وأسقط ما فرض بما سلب، ولهذا اتفق العارفون على أن حالَ البقاء أفضلُ من ذلك، وهو شهود الحقائق بإشهاد الحق، كما قال تعالى فيما روى عنه رسوله ﷺ: **(ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببتُه كنت سمعَه**

الذي يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويدَه الذي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي...)[١]، وفي رواية: **(وبي ينطق وبي يعقل)**[٢].

فإذا سمع بالحق ورأى به: سمع الأمر على ما هو عليه، وشهد الحق على ما هو عليه، وعامَّة ما تجده في كتب أصحاء الصوفية ـ مثل شيخ الإسلام[٣] ومن قبله ـ من الفناء هو هذا، مع أنه قد يغلط بعضهم في بعض أحكامه، كما تكلمت عليه في غير هذا الموضع.

وفي الجملة: فهذا الفناء صحيح، وهو في عيسوية المحمدية، وهو شبيه بالصَّعق والصياح الذي حدث في التابعين، ولهذا يقع كثير من هؤلاء في نوع ضلال؛ لأن الفناءَ عن شهود الحقائق مرجِعُه إلى عدم العلم والشهود، وهو وصفُ نقص لا وصفَ كمال، وإنما يمدح من جهة عدم إرادة ما سواه؛ لأن ذكر المخلوق قد يدعو إلى إرادته والفتنة به.

ولهذا: غالب عُبَّاد العيسوية في عدم العلم بالسِّوَى وإرادته والفتنة به، ويوصفون بسلامة القلوب، وغالب علماء الموسوية في العلم بالسِّوَى وإرادته والفتنة به، ويوصفون بالعلم، لكنِ الأولون: موصفون بالجهل والعدل، والآخِرون: موصفون بالظلم، وكلاهما صحيح.

فأما العلم بالحق والخلق وإرادة الله وحده لا شريك له، فهذا نعت (المحمدية) الكاملون في العلم والإرادة، وسلامة القلب المحمودة هي

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣٥١).

(٢) الحديث: رواه أبو يعلى في مسنده (١٢/ ٥٢٢/ ٧٠٨٧) من حديث: أم المؤمنين ميمونة ﵂.

(٣) يعني الإمام أبا إسماعيل الهروي، وقد تقدم ذكر كلامه في التوحيد والفناء (١/ ٣٨٦).

سلامة؛ إذ الجهل لا يكون بنفسه صفةَ مدح، إلا أنه قد يُمدح لسلامته به عن الشرور؛ فإن أكثر النفوس إذا عرفت الشرَّ الذي تهواه اتبعته أو فزعت منه أو فتنها.

الثالث: فناء عن وجود السِّوى: بمعنى أنه يرى أن الله هو الوجود، وأنه لا وجود لسواه، لا به ولا بغيره، وهذا القول والحال للاتحادية الزنادقة من المتأخرين، كالبلياني والتلمساني والقونوني، ونحوهم، الذين يجعلون الحقيقة أنه عين الموجودات، وحقيقة الكائنات، وأنه لا وجودَ لغيره، لا بمعنى أن قيام الأشياء به ووجودها به.

كما قال النبي ﷺ: **(أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:**

ألا كل شيء ما خلا الله باطل)[1]

وكما قيل في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]: فإنهم لو أرادوا ذلك، لكان ذلك هو الشهودَ الصحيحَ، لكنهم يريدون أنه هو عينُ الموجودات، فهذا كفرٌ وضلال ربما تمسك أصحابه بألفاظ متشابهة توجد في كلام بعض المشايخ، كما تمسك النصارى بألفاظ متشابهة تُروى عن المسيح، ويرجعون إلى وَجدٍ فاسد، أو قياسٍ فاسدٍ، فتدبَّر هذا التقسيم؛ فإنه بيان الصراط المستقيم»اهـ[2].

ثالثاً: مسألة: سقوط التكاليف، بالفناء:

المعتدلون من الصوفية لا يقولون بسقوط التكاليف ما دام العبد قادراً مستطيعاً، وقد بيّن الشيخ ذلك بما نقله عن أبي عبد الله بن خفيف:

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٧٣).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٣٧ ـ ٣٤٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/ ٣١٣ ـ ٣١٥، ٣٦٩، ١٠/ ٢١٨).

قال ـ شيخ الإسلام ـ: «وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه «اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات»: . . ونعتقد: أن العبودية لا تسقط عن العبد ما عقل وعلم ما له وما عليه، فيبقى على أحكام القوة والاستطاعة؛ إذ لم يسقط الله ذلك عن الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين.

ومن زعم أنه قد خرج عن رق العبودية إلى فضاء الحرية، بإسقاط العبودية والخروج إلى أحكام الأحدية المسدية بعلائق الآخرية، فهو كافر لا محالةَ، إلا مَنِ اعتراه علة أو رأفة، فصار معتوهاً أو مجنوناً، أو مبرسماً[1]: اختلط عقله، أو لحقه غشية يرتفع عَنه بها أحكام العقل، وذهب عنه التمييز والمعرفة، فذلك خارج عن الملة مفارق للشريعة»اهـ[2].

وتكلم الشيخ عن مسألة زوال التكليف بالفناء أو عدم زواله، فقال:

«**والمقصود هنا:** أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لَذة، وبين السيئة التي يحصل له بها ألم، أمرٌ حسيٌّ يعرفه جميع الحيوان، فمن قال من المدَّعين للحقيقة القدرية والفناء في توحيد الربوبية والاصطلام: إنه يبقى في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم أو ما يلذ، كان هذا مما يُعلم كذبه فيه إن كان يفهم ما يقول، وإلا كان ضالًّا يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب على من يتكلم في هذا.

فإن القوم قد يحصل لأحدهم هذا المشهد ـ مشهد الفناء في توحيد الربوبية ـ فلا يشهد فرقاً ما دام في هذا المشهد. . .

فإن قيل: فهل هذا الفناء يزول به التكليف؟

---

(١) تقدم بيان معنى البرسام. انظر (١/ ٥١٩).

(٢) الفتاوى (٥/ ٨٢).

قيل: إن حصل للإنسان سبب يعذر فيه زال به عقله الذي يميز به، فكان بمنزلة النائم والمغمى عليه والسكران سكراً لا يأثم به، كمن سكر قبل التحريم، أو أُوجِرَ الخمرَ، أو أُكره على شربها عند الجمهور، وأما إن كان السكر لسبب محرم، فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء.

والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلماتٍ من الاتحاد الخاص ونفي الفرق، ويعذرونه في ذلك، يقولون: إنه غاب عقله حتى قال: أنا الحق، و: سبحاني، و: ما في الجبة إلا الله، ويقولون: إن الحب إذا قَوِيَ على صاحبه، وكان قلبه ضعيفاً يغيب بمحبوبه عن حبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذكره، حتى يفنَى من لم يكن، ويبقى من لم يزل. ويحكون:

أن شخصاً ألقى بنفسه في الماء فألقى محبه نفسه خلفه! فقال: أنا وقعت، فلم وقعت أنت؟! فقال: غبت بك عني؛ فظننت أنك أني! فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور، ليست علماً ولا حقاً، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يعذر، لا أن يكون قوله تحقيقاً.

وطائفة من الصوفية المدَّعين للتحقيق، يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً، كما فعله صاحب (منازل السائرين)[(١)] وابن العريف[(٢)]، وغيرهما، كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقاً وتوحيداً: كابن عربي الطائي»اهـ[(٣)].

---

(١) يعني الإمام أبا إسماعيل الهروي، وقد تقدم ذكر كلامه في التوحيد والفناء (١/ ٣٨٦).

(٢) تقدمت ترجمته (١/ ١١٣)، ويشير شيخ الإسلام إلى كتابه «محاسن المجالس».
وقد تقدم التعريف بهذا الكتاب (١/ ١٠٩).
وانظر: البداية والنهاية (٨/ ٥١٤).

(٣) الفتاوى (٨/ ٣١٠ ـ ٣١٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستغاثة (٢/ ٦٣٤).

أدلة الصوفية على قولهم بزوال التكليف بالفناء:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

قال الشيخ في معرض رده على ملاحدة الفلاسفة والباطنية الذين يقولون بإباحة المحظورات، وسقوط الواجبات: «وقد أشبه هؤلاء في بعض الأمور ملاحدةَ المتصوفة: الذين يجعلون فعل المأمور وترك المحظور واجباً على السالك حتى يصير عارفاً محققاً في زعمهم، وحينئذ يسقط عنه التكليف، ويتأوّلون على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾، زاعمين أن اليقين: هو ما يدّعونه من المعرفة، واليقين هنا: الموت وما بعده.

كما قال تعالى عن أهل النار: ﴿وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ ﴿٤٥﴾ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴿٤٦﴾ حَتَّىٰٓ أَتَىٰنَا ٱلۡيَقِينُ ﴿٤٧﴾ فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٥ ـ ٤٨].

قال الحسن البصري: إن الله لم يجعل لعباده المؤمنين أجلاً دون الموت. وتلا هذه الآية(١).

ومنه قوله ﷺ لمّا توفي عثمان بن مظعون: **(أمّا عثمان بن مظعون، فقد أتاه اليقين من ربه)**(٢)، وهؤلاء قد يشهدون القدر أولاً وهي الحقيقة الكونية، ويظنون أن غايةَ العارف أن يشهد القدر ويفنى عن هذا الشهود،

---

(١) الأثر: أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص٧) عن جرير بن حازم قال: سمعت الحسن يقول: أيْ قومِ! المداومةَ المداومةَ؛ فإن الله لم يجعل لعمل المؤمن أجلاً دون الموت. اهـ.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الجنائز، باب الدخول على الميت بعد الموت، ١/٤١٩/١١٨٦)، والحاكم (كتاب الجنائز، ١/٥٣٤/١٤٠١)، من حديث: أم العلاء رضي الله عنها.

وذلك المشهد لا تمييز فيه بين المأمور والمحظور، ومحبوبات الله ومكروهاته، وأوليائه وأعدائه، وقد يقول أحدهم: العارف شهد أولاً الطاعة والمعصية، ثم شهد طاعةً بلا معصية ـ يريد بذلك طاعة القدر ـ، كقول بعض شيوخهم: أنا كافرٌ بربٍّ يُعصى، وقيل له عن بعض الظالمين: هذا مالُه حرام، فقال: إن كان عصى الأمر فقد أطاع الإرادة!.

ثم ينتقلون إلى المشهد الثالث: لا طاعة ولا معصية، وهو مشهد أهل الوحدة القائلين بوحدة الوجود، وهذا غاية إلحاد المبتدعة جهمية الصوفية، كما أن القرمطة[1] آخر إلحاد الشيعة، وكلا الإلحادين يتقاربان، وفيها من الكفر ما ليس في دين اليهود والنصارى ومشركي العرب، والله أعلم»اهـ[2].

الدليل الثاني: قوله ﷺ في بيان معنى الإحسان: (فإن لم تكن تراه)[3]:

قال الشيخ: «كقول بعضهم: **(فإن لم تكُنْ تراهُ)** يعني فإن فنيت عنك رأيت ربك.

وليس هذا معنى الحديث، فإنه: **لو أريد هذا لقيل:** فإن لم تكُنْ: ترَهْ، وقد قيل: **(تراه)**، ثم كيف يصنع بجواب الشرط؟ وهو قوله: **(فإنه يراك)**.

ثم إنه على قولهم الباطل: تكون **(كان)**: تامة، فالتقدير: فإن لم

---

(١) القرمطة: مذهب فرقة القرامطة، وقد تقدم التعريف بهم، انظر (١/ ٢٢٢).

(٢) الفتاوى (٧/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/ ٥٠٣، ١٠/ ١٦٥، ١١/ ٤١٧، ٥٣٩)، الدرء (٣/ ٢٧٠)، مختصر الفتاوى المصرية (ص٢٤٦).

(٣) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦٧٤).

تكن: أي لم تقع ولم تحصل، وهذا تقدير محال؛ فإن العبد كائنٌ موجودٌ ليس بمعدوم، ولو أُريد فناؤه عن هواه، أو فناءُ شهوده للأغيار لم يعبَّر بنفي كونه؛ فإن هذا محال.

ومتى كان المعنى صحيحاً والدلالة ليست مرادةً يسمى ذلك إشارة، وقد أودع الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي (حقائق التفسير) من هذا قطعةً[١]، وليس المقصود الآن الكلام في هذا، فإنه باب آخر»اهـ[٢].

الآثار التي ترتَّبت على قول الصوفية بالفناء، وسقوط التكاليف، وتعطيل الأمر والنهي لمن وصل إلى مقام الفناء:

ـ عدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك بقوله: «فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض وليس عندهم غيره، إلا ما هو قدر أيضاً ـ من نعيم أهل الطاعة وعقوبة أهل المعصية ـ: لا يأمرون بالمعروف، ولا ينهون عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله، بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من يدعو قال: الفقير ـ أو المحقق أو العارف ـ ما له؟ يفعل الله ما يشاء، وينصر من يريد؛ فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله، وبالنسبة إليه أيضاً؛ فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين لا من جهة ربه؛ فإنه لا فرق ـ على رأيه ـ عند الله تعالى بينهما، ولا من جهة نفسه؛ فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار؛ بل كثير منهم تكون حظوظُه الدنيويةُ مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظمَ، فيكون هواه أعظمَ»[٣].

---

(١) سيأتي ذكر أمثلة من كلام أبي عبد الرحمن السلمي في كتابه «حقائق التفسير» عند الكلام عن موقف الشيخ من مصنفات الصوفية (ص٣٥٤).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٥٦٠).

(٣) الفتاوى (٨/ ٣٥٠)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٨/ ٩٩، =

ومن آثار القول بالفناء: وقوع فريق منهم في الحلول والاتحاد، وما يتبع ذلك من التلفُّظ بالكلمات التي ظاهرها الكفر:

قال الشيخ في معرض كلامه عن الفناء وغَيْبة الحال: «فصلٌ: وقد يقع بعض من غلب عليه الحال في نوع من الحلول أو الاتحاد؛ فإن الاتحاد فيه حقٌّ وباطل، لكن لَمَّا ورد عليه ما غيَّب عقله أو أفناه عمَّا سوى محبوبه، ولم يكن ذلك بذنب منه: كان معذوراً غيرَ معاقَب عليه، ما دام غيرَ عاقل؛ فإن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق، وإن كان مخطئاً في ذلك، كان داخلاً في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥]، وهذا كما يُحكى: أن رجلين كان أحدهما يحب الآخر، فوقع المحبوب في اليم، فألقى الآخر نفسه خلفه، فقال: أنا وقعت! فما الذي أوقعك؟ فقال: غبتُ بِكَ عني، فظننت أنك أَني!.

فهذه الحال تعتري كثيراً من أهل المحبة والإرادة في جانب الحق، وفي غير جانبه، وإن كان فيها نقصٌ وخطأ؛ فإنه يغيب بمحبوبه عن حبه، وعن نفسه وبمذكوره عن ذِكره، وبمعروفه عن عرفانه، وبمشهوده عن شهوده، وبموجوده عن وجوده، فلا يشعر حينئذ بالتمييز، ولا بوجوده؛ فقد يقول في هذه الحال: أنا الحق، أو: سبحاني، أو: ما في الجبة إلا الله، ونحو ذلك وهو سكران بوَجْد المحبة، الذي هو لَذة وسرور بلا تمييز وذلك السكران: يطوى ولا يروى إذا لم يكن سُكره بسبب محظور؛ فأما إذا كان السبب محظوراً: لم يكن السكران معذوراً»اهـ[1].

= ٢٣١، ١٠/٢٧، ١٦٥، ١١/٢٧، ١٤/٣٥٨، ١٦/٢٤٢)، الاستغاثة (١/٢٢٥).

(١) الفتاوى (٢/٣٩٦)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/٤٦١، ٨/٣٥٠، ١٣/١٩٨).

ومن آثار القول بالفناء: غَلَبَةُ الفناء والشهود على القلب، حتى يُخيَّلَ للمرء أنه يرى الله تعالى:

قال الشيخ: «وكثير من هؤلاء العبَّاد الذي يشهد قلبه الصورة المثالية، ويفنى فيما شهده، يظن أنه رأى الله بعينه؛ لأنه لَمَّا استولى على قلبه سلطان الشهود، ولم يبق له عقل يميز به، والمشاهد للأمور هو القلب، لكن تارة شاهدها بواسطة الحس الظاهر وتارة بنفسه، فلا يبقى أيضاً يميز بين الشهودين، فإن غاب عن الفرق بين الشهودين ظن أنه رآه بعينه، وإن غاب عن الفرق بين الشاهد والمشهود ظن أنه هو؛ كما يحكى عن أبي يزيد أنه قال: ليس في الجبة إلا الله، وكما قال الآخر: غبت بك عني، فظننت أنك أني، وكان المحبوب قد ألقى نفسه في الماء، فألقى المحبُّ نفسَه خلفَه، وهذا كله من قوة شهود القلب وضعف العقل، بمنزلة ما يراه النائم؛ فإنه لِغَيْبَةِ عقله بالنوم يظن أن ما يراه هو بعينه الظاهرة، وما يسمعه يسمعه بأذنه الظاهرة، وما يتكلم به يتكلم به بلسانه الحس الظاهر، وعينه مغمضة ولسانه ساكت، وقد يَقْوَى تصوُّره الخيالي في النوم حتى يتصلَ بالحس الظاهر، فيبقى النائمُ يقرأ بلسانه، ويتكلم بلسانه تبعاً لخياله، ومع هذا فعقله غائب لا يشعر بذلك، كما يحصل مثل ذلك للسكران والمجنون وغيرهما»اهـ[1].

ومن آثار القول بالفناء: أن العارف منهم إذا غلب الفناء والشهود على قلبه، ظن بأن كلَّ ما يفعله طاعةٌ ومحبوبٌ ومرادٌ لله تعالى، فلا يفرق بين الحسنة والسيئة:

قال الشيخ: «العارف المحقق ـ عنده[2] ـ هو من يصل إلى مقام الفناء، فيفنى عن جميع مراداته بمراد الحق، وجميع الكائنات مرادة له،

---

(١) الفتاوى (٥/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/ ٣٩٧).

(٢) يعني أبا إسماعيل الهروي رَحِمَهُ اللهُ، وقد تقدم سياق كلامه (١/ ٣٨٦).

وهذا هو الحكم عنده، و(الحسنة) و(السيئة) يفترقان في حظ العبد؛ لكونه ينعم بهذه ويعذب بهذه، والالتفات إلى هذا هو من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق...

فإن هؤلاء يدَّعون: أن العارف الواصل إلى مقام الفناء لا يفرق بين هذا وهذا، وهم غلطوا في حق العبد وحق الرب:

أما في حق العبد: فيلزمهم أن تسوى عنده جميع الحوادث، وهذا محال قطعاً، وهم قد تمر عليهم أحوال يفنون فيها عن أكثر الأشياء، أما الفناء عن جميعها: فممتنع؛ فإنه لا بد أن يفرق كلُّ حي بين ما يؤلمه وبين ما يلذه، فيفرق بين الخبز والتراب، والماء والشراب، فهؤلاء: عزلوا الفرق الشرعي الإيماني الرحماني، الذي به فرَّق الله بين أوليائه وأعدائه، وظنوا أنهم مع الجمع القدري، وعلى هذا: فإن تسوية العبد بين جميع الحوداث ممتنع لذاته، بل لا بد للعبد من أن يفرق، فإن لم يفرق بالفرق الشرعي - فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه وبين ما يرضاه وما يسخطه - وإلا فرق بالفرق الطبعي: بهواه وشيطانه، فيحب ما تهواه نفسه وما يأمر به شيطانه.

ومن هنا: وقع منهم خلق كثير في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جوَّزوا عبادة الأصنام»اهـ[1].

وبما سبق يتبين أن قول الصوفية بالفناء، أوقعهم في ضلالات كثيرة، منها القول بسقوط التكاليف الشرعية، وتعطيل عدد من شرائع الدين؛ كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإبطال الجهاد في سبيل الله تعالى، وعدم لوم العصاة على معاصيهم؛ إذ لا فرق بين الحسنة والسيئة أصلاً، إلى غير ذلك من الضلالات التي تقدم تفصيلها.

---

(١) الفتاوى (١٤/ ٣٥٤ - ٣٥٦)، وانظر هذا الكلام - أيضاً بمعناه - في: الفتاوى (٨/ ٥٩، ٣٤٧، ١٠/ ٤٩٧، ١٩/ ٢٧٧)، المنهاج (٣/ ٧٦)، الاستغاثة (١/ ٢٣٠، ٢٣٧، ٣٢٣).



الفصل السابع

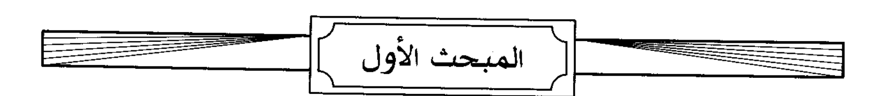
موقفهم من المعاصي ودرجاتها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقفهم من العصاة عامة

المبحث الثاني: الكفر وأسبابه، عندهم





موقفهم من العصاة عامة

أهل السنة والجماعة يحبون الرجل بقدر ما عنده من طاعة، ويبغضونه بقدر ما عنده من معصية، وكلما زادت طاعة الرجل لله تعالى كان أحبَّ إليهم، وكلما كان أكثرَ معصيةٍ وإعراضاً عن طاعة الله تعالى، كان أبغضَ إليهم، لكنهم لا يُخرجونه من ملة المسلمين بمعصية، ما لم تكن هذه المعصية مكفرةً، والعاصي مَلومٌ على معصيته، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة.

أما المتصوفة، فالأمر عندهم يختلف عن ذلك: فهم لمَّا قالوا بالجبر والفناء في توحيد الربوبية، عذروا جميع العصاة في معاصيهم؛ بل لم يفرّقوا بين الحسنة والسيئة، وقالوا: إن الكل محبوب إلى الله تعالى.

وقد بيَّن شيخ الإسلام مذهبهم في ذلك، وردَّ عليهم بقوله: «أهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه، فلا إثم عليه، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة، وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعمني فلا يضرني، وهذا جهل عظيم؛ فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظمَ مما تضرُّه السموم، وشهوده أن الله فاعل ذلك لا يدفع ضررها، ولو كان هذا دافعاً لضررها، لكان أنبياء الله وأولياؤه المتقون أقدرَ على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب.

ومن هؤلاء من يظن أن الحق إذا وهبه حالاً يتصرف به وكشفاً، لم يحاسِبْه على تصرفه به، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه مُلكاً لم

يحاسبه على تصرفه فيه، وقد قال النبي ﷺ: **(اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطِيَ لما منعت، ولا ينفع ذا الجدِّ منك الجدُّ)**[١]، فبين: أنه مع أنه المعطي المانع، فلا ينفع المجدودَ جدُّه؛ إنما ينفعه الإيمان والعمل الصالح.

فهذا أصل عظيم، ضلَّ بالخطأ فيه خلق كثير، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياءَ الله المتقين يقاتلون أنبياءه، ويعاونون أعداءه! وأنهم مأمورون بذلك، وهو أمر شيطاني قدري، ولهذا يقول من يقول منهم: إن الكفار لهم خفراء من أولياء الله، كما للمسلمين خفراء من أولياء الله، ويظن كثير منهم أن أهل الصُّفَّة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغازي، فقال: **(يا أصحابي! تخلوني وتذهبون عني؟!)** فقالوا: نحن مع الله، من كان مع الله كنا معه.

ويجوِّزون قتال الأنبياء وقتلهم، كما قال شيخ مشهور منهم كان بالشام: «لو قتلت سبعين نبياً ما كنت مخطئاً! فإنه ليس في مشهدهم لله محبوبٌ مرضيٌّ مرادٌ إلا ما وقع، فما وقع، فالله يحبه ويرضاه، وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه، والواقع هو تَبَعُ القدر لمشيئة الله وقدرته، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فهم من غلب كانوا معه؛ لأن من غلب كان القدرُ معه، والمقدور عندهم هو محبوبُ الحق، فإذا غلب الكفارُ كانوا معهم، وإذا غلب المسلمون كانوا معهم، وإذا كان الرسول منصوراً كانوا معه، وإذا غُلب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غلبوهم.

وهؤلاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيدَ الآخرة،

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب صفة الصلاة، باب الذكر بعد الصلاة، ١/ ٢٨٩/ ٨٠٨)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته، ١/ ٤١٤/ ٥٩٣).

فإن مَنْ أقرَّ بوعيد الآخرة وأنه للكفار، لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة، لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً، وقد يقولون بسقوطه عمَّن شهد توحيدَ الربوبية، وكان في هذه الحقيقة القدرية، وهذا يقوله طائفة من شيوخهم، كالشيخ المذكور وغيره.

فلهذا يوجد هؤلاء الذين يشهدون القدر المحض وليس عندهم غيره إلا ما هو قدر أيضاً ـ من نعيم أهل الطاعة وعقوبة أهل المعصية ـ لا يأمرون بالمعروف ولا ينهوْن عن المنكر، ولا يجاهدون في سبيل الله؛ بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار، بل إذا رأى أحدهم من يدعو، قال الفقير أو المحقق أو العارف: ما له؟ يفعل الله ما يشاء وينصر من يريد! فإن عنده أن الجميع واحدٌ بالنسبة إلى الله، وبالنسبة إليه أيضاً؛ فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين، لا من جهة ربه ـ فإنه لا فرق على رأيه عند الله تعالى بينهما ـ ولا من جهة نفسه ـ فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار، بل كثير منهم تكون حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم، فيكون هواه أعظمَ، وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب، فإن لهم حظوظاً ينالونها باستيلائهم، لا تحصُل لهم باستيلاء المؤمنين، وشياطينهم تحب تلك الحظوظَ المذمومةَ، وتغريهم بطلبهم، وتخاطبهم الشياطين بأمرٍ ونهيٍ وكشفٍ يظنونه من جهة الله، وأن الله هو أمرهم ونهاهم، وأنه حصل لهم من المكاشفة ما حصل لأولياء الله المتقين، ويكون ذلك كله من الشياطين، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمانية والشيطانية؛ لأن الفرق مبنيٌّ على شهود الفرق من جهة الرب تعالى، وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله تعالى؛ إنما هو مشيئة محضة تناولت الأشياء تناولاً واحداً، فلا يحبُّ شيئاً ولا يبغض شيئاً»اهـ[1].

---

(١) الفتاوى (٨/٣٤٨ ـ ٣٥١)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/٣٠٠، ٣٢١).

وقال الشيخ ـ أيضاً ـ في معرض كلامه عن الفناء عند المتصوفة:
«فإن هؤلاء يدَّعون: أن العارف الواصل إلى مقام الفناء، لا يُفَرق بين هذا وهذا، وهم غلطوا في حق العبد وفي حق الرب.. فإن تسوية العبد بين جميع الحوادث ممتنع لذاته، بل لا بد للعبد من أن يفرق؛ فإن لم يفرق بالفرق الشرعي ـ فيفرق بين محبوب الحق ومكروهه، وبين ما يرضاه وما يسخطه ـ وإلا فرّق بالفرق الطبعي بهواه وشيطانه، فيحبُّ ما تهواه نفسه وما يأمر به شيطانه. ومن هنا: وقع منهم خلق كثير في المعاصي، وآخرون في الفسوق، وآخرون في الكفر، حتى جوَّزوا عبادة الأصنام...

والمقصود هنا: الكلام على من نفى الحِكَم والعدل والأسباب في القدر، من أهل الكلام والمتصوفة.

فهؤلاء يقولون: إن الرب يجوز أن يفعل كلَّ ما يقدر عليه ويمكن فعله، ومن غير مراعاة حكمةٍ ولا رحمةٍ ولا عدلٍ، ويقولون: إن مشيئته هي محبته، ولهذا تجد من اتبعهم: غيرَ معظِّم للأمر والنهي، والوعد والوعيد، بل هو منحلٌّ عن الأمر الشرعي كلِّه أوَ عن بعضه، أو متكلف لما يعتقده أو يعلمه؛ فإنهم أرادوا: أن الجميع بالنسبة إلى الرب سواءٌ، وأن كل ما شاءه فقد أحبه، وأنه يُحْدث ما يُحْدثه بدون أسباب يخلقه بها، ولا حكمة يسوقه إليها؛ بل غايته: أنه يسوق المقاديرَ إلى المواقيت لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور؛ بل وافقوا جهماً ومن قال بقوله ـ كالأشعري ـ في أنه في نفس الأمر: لا حسن ولا سيئ، وإنما الحُسْن والقبْحُ: مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، وهؤلاء يدّعون الفناء عن الحظوظ:

فتارة: يقولون في امتثال الأمر والنهي: أنه من مقام التلبيس، أو ما

يشبه هذا، كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي ـ صاحب (منازل السائرين) ـ[١].

وتارة: يقولون: يفعل هذا لأهل المارستان ـ أي العامة ـ كما يقوله الشيخ المغربي[٢] إلى أنواع ليس هذا موضع بسطها.

ومن يسلك مسلكهم غايته ـ إذا عظم الأمر والنهي ـ أن يقول كما نقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً. ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره: أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيلَ الأمر والنهي، مثل أن يَدعو: أن يعطيه الله إذا عصاه أعظمَ مما يعطيه إذا أطاعه! ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده: أن يُجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات؛ بل أفضل منهم، ويدعون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في جواب الشاذلي، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع»اهـ[٣].

وقال الشيخ في معرض كلامه عن حديث اختصام موسى وآدم عليهما السلام[٤]: «وحزب من الصوفية والعامة شرٌّ من هؤلاء؛ جعلوا الحديث حجةً على دفع الذم والعقاب عن الكفار والفساق والعصاة،

(١) منازل السائرين (ص١٣٠، باب: التلبيس).
(٢) يعني ابن عربي، وقد تقدمت الإشارة إلى كلامه (١/ ٢٤٩).
(٣) الفتاوى (١٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٩).
(٤) وهو ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (احتج آدم وموسى، فقال له موسى: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة، فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه، ثم تلومني على أمر قُدِّر عليَّ قبل أن أُخلق؟) فقال رسول الله ﷺ: (فحجَّ آدمُ وموسى، مرتين)، رواه البخاري (كتاب الأنبياء، باب وفاة موسى وذكر بعد، ٣/ ١٢٥/ ٣٢٢٨)، ومسلم (كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، ٤/ ٢٠٤٢/ ٢٦٥٢)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

وسمَّوا هذا حقيقةً، وهو حقيقة القدر، وقال منهم طائفة: مَن شهد القدر ارتفع عنه الملام، وقالوا: آدم كان شاهداً القدر.

ودخل في ذلك طائفة من أعيان الشيوخ والعلماء، فظنوا أن الخواصَّ يرتفع عنهم الذم والعقاب بشهود القدر دون العامة منهم»اهـ[١].

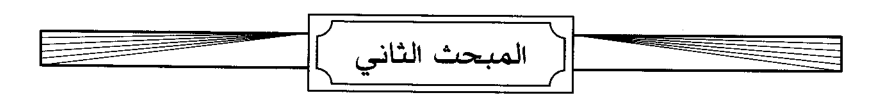
ونخلُص مما سبق مما حكاه شيخ الإسلام من مذهب المتصوفة في المعاصي والعصاة إلى ما كنا قررناه سابقاً من تساهل فريق كبير من الصوفية بالوقوع في المعاصي، واعتذارهم للعصاة.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام هنا كما ردَّ عليهم في مبحث سابق عن موقفهم من الوعد والوعيد[٢].



(١) الاستغاثة (٢/ ٦٣٤).

(٢) انظر (ص١٦).



الكفر وأسبابه عندهم

الكفر في اللغة:

الستر والتغطية، فالعرب تسمي الليل: كافراً؛ لأنه يستر الأشياء ويخفيها، وتسمي الفلاح: كافراً؛ لأنه يغطي البذر في التراب، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ [الحديد: ٢٠](١).

والكفر في الشرع:

نقيض الإيمان، وهو إنكار شيء مما جاء به النبي ﷺ، ووصل إلينا بطريق يقيني، والكفر نوعان: اعتقادي، وعملي(٢).

أما موقف المتصوفة من الكفر وأسبابه، فيمكن بيانه فيما يلي:

أولاً: الاتحادية يصحِّحون جميع العقائد، فلا كفر عندهم ولا إيمان:

قال الشيخ: «فصلٌ: حقيقة مذهب الاتحادية ـ كصاحب (الفصوص) ونحوه ـ الذي يؤُول إليه كلامهم، ويصرِّحون به في مواضعَ: أن الحقائق تتبع العقائد، وهذا أحد أقوال السوفسطائية؛ فكل من قال شيئاً أو اعتقده فهو حق في نفس هذا القائل المعتقد؛ ولذا يجعلون

---

(١) انظر مادة: كفر، في: القاموس (ص٦٠٥)، مختار الصحاح (ص٥٧٣ ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب).

(٢) انظر: الحد الفاصل بين الإيمان والكفر، لعبد الرحمن عبد الخالق (ص٦٨ ـ ٦٩، بتصرف).

الكذب حقاً؛ ويقولون: العارف لا يكذب أحداً؛ فإن الكذب هو أيضاً أمر موجود، وهو حقٌّ في نفس الكاذب، فإن اعتقده كان حقاً في اعتقاده وكلامه، ولو قال ما لم يعتقده كان حقاً في كلامه فقط، ولهذا يأمر المحققُ أن تعتقد كلَّ ما يعتقده الخلائق، كما قال:

عَقَدَ الخلائقُ في الإله عقائداً وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه[١]

ومعلوم أن الاعتقادات المتناقضة لا تكون معتقداتها في الخارج، لكن في نفس المعتقد، ولهذا يأمرون بالتصديق بين النقيضين والضدين، ويجعلون هذا من أصول طريقهم وتحقيقهم، ومعلوم أن النقيضين لا يجتمعان في الخارج، لكن يمكن اعتقادُ اجتماعهما، فيكون ذلك حقاً في نفس المعتقد، وهم يدَّعون أن ذلك يحصل كشفاً. فكشفهم متناقض، فخاطبت بذلك بعضهم، فقال: كلاهما حقٌّ؛ كالذي كُشف له أن الزهرة فوق عطارد، والذي كُشف له أنها تحت عطارد، فقال: هي مِنْ كَشْف هذا فوق عطارد، وفي كشف هذا تحت عطارد! وأمثال ذلك.

فجعلوا الحقائق الثابتة تتابع الكشف والاعتقاد والقول؛ ولهذا يقولون: سِرْ حيث شئت فإن الله ثَمَّ، وقل ما شئت فيه فإن الواسع الله! ومضمون هذا الأصل أن كل إنسان: يقول ما شاء ويعتقد ما شاء من غير تمييز بين حقٍّ وباطل وصادق وكاذب، وأنه لا ينكر في الوجود شيء، وهكذا يقولون هذا من جهة الخبر والعلم، وأما من جهة الأمر والعمل، فإن محققهم يقول: ما عندنا حرام؛ ولكن هؤلاء المحَجَّبون قالوا: حرام، فقلنا: حرامٌ عليكم، فما عندهم أمرٌ ولا نهيٌ، كما قال القاضي[٢] الذي هو تلميذ صاحب (الفصوص) فيما أنشدنيه الشاهد ابن [عمد المقلب بعرعيه][٣]:

---

(١) تقدم الكلام عن هذا البيت وبيان قائله، انظر (١/ ٤٥٠).

(٢) لم يتبين لي من يعني بالقاضي.

(٣) قال في حاشية المطبوع: هكذا أحرف الأصل.

ما الأمر إلا نسق واحد ما فيه من حَمْد ولا ذم
وإنما العادة قد خصصت والطبع والشارع بالحكم(١)

وحينئذ فما يبقى للأقوال والأفعال إلا مجرد القدرة؛ ولهذا هم يمشون مع الكون دائماً، فأيّ شيء وجد وكان: كان عندهم حقاً، فالحلال ما وجدته وحلَّ بيدك! والحرام ما حُرِمتَه، والحق ما قلتَه كائناً ما كان، والباطل ما لم يقلْه أحد!.

وهؤلاء شرٌّ من المباحية الملاحدة، الذين يَجْرون مع محض القدر؛ فإن أولئك يعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، وهؤلاء عطلوا أيضاً الصانع والرسالة والحقائق كلَّها، وجعلوا الحقائق بحسب ما يُكْشف للإنسان، ولم يجعلوا للحقائق في أنفسها حقائقَ تتحقق به يكون ثابتاً وبنقيضه منتفياً، بل هذا عندهم يفيده الإطلاق: ألّا تقف مع معتقَد؛ بل تعتقد جميع ما اعتقده الناس، فإن كانت أقوالاً متناقضةً، فإن الوجود يَسَعُ هذا كلَّه، ووحدة الوجود تسع هذا كله.

ومعلوم أن الوجود إنما يسع وجود هذه الاعتقادات لا يسع تحقق المعتقدات في أنفسها، وهذا مما لا نزاع فيه بين العقلاء؛ فإن الاعتقاد الباطل والقول الكاذب: هو موجود داخلٌ في الوجود، لكن هذا لا يقتضي أن يكون حقاً وصدقاً؛ فإن الحق والصدق إذا أطلق على الأقوال الخبرية لا يراد به مجردَ وجودها؛ فإن هذا أمر معلوم بالحس، وعلى هذا التقدير فكلها حق وصدق.

ومن المعلوم أن السائل عن حقها وصدقها: هي عنده منقسمةٌ إلى حق وباطل، وصدق وكذب، والمراد بكونها حقاً وصدقاً: كونُها مطابقةً للخبر أو غيرَ مطابقةٍ، ثم قد تكون مطابقةً في اعتقاد القائل دون الخارج

= وابن عمد المقلب: لم أعثر له على ترجمة.

(١) البيتان: تقدم الكلام عنهما، انظر (١/ ٤٥١).

وهذا هو الخطأ، وقد يسمى كذباً وقد لا يطلق عليه ذلك:

فالأول: كقول النبي ﷺ: **(كذب أبو السنابل)**[١]، وقوله: **(كذب من قالها؛ إن له لأجرين اثنين، إنه لجاهد مجاهد)**[٢]، وقول عبادة رضي الله عنه: كذب أبوكم، وقول ابن عباس رضي الله عنه: «كذب نوف»[٣].

والثاني: كقوله ﷺ: **(لم أنس ولم تُقصَر)**، فقال له ذو اليدين: بلى قد نسيت[٤].

وكأن الفرق ـ والله أعلم ـ: أن من أخبر مع تفريطه في الطريق الذي يُعلم به صوابه وخطؤه فأخطأ سمي كاذباً ـ بخلاف من لم يفرط ـ لأنه تكلم بلا حجة ولا دليل مجازفة فأخطأ، بخلاف من أخبر غير مفرط، وهذا الفرق يصلح أن يفرق به فيمن حلف على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه: أنه إن حلف مجازفاً بلا أصل يرجع إليه، مثل من حلف: أن هذا غراب، أو ليس بغراب، بلا مستنَد أصلاً فبان خطأً؛ فإن هذا يحنَث وذلك يحنَث، مثل هذا وإن لم يعلم خطؤه وإن أصاب، وهي مسألة حلفه أنه في الجنة، وهذا كما تقول: المفتي إذا أفتى بغير علم أنه أثم وإن أصاب، وكذلك المصلي إلى القبلة بغير اجتهاد، وكذلك المفسر للقرآن برأيه.

ولهذا تجد هؤلاء في أخبارهم من أكثر الناس كذباً؛ الكذب

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٥٢).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٥٢).

(٣) يشير الشيخ إلى ما جاء عن سعيد بن جبير قال: (قيل لابن عباس: إن نوفاً يزعم أن موسى الذي ذهب يلتمس العلم، ليس بموسى بني إسرائيل، قال: أسمعته يا سعيد؟ قلت: نعم، قال: كذب نوف). رواه مسلم، (كتاب الفضائل، باب في فضائل الخضر عليه السلام، ٤/ ١٨٥٠/ ٢٣٨٠).

(٤) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٥٣).

كالصدق عندهم، فيستعملونه بحسب الحاجة، ولا يبالون إذا أخبروا عن الشيء الواحد بخبرين متناقضين، وتجدهم في أعمالهم بحسب أهوائهم؛ فيعملون العملين المتناقضين أيضاً إذا وافق هذا هواهم في وقت، وهذا هواهم في وقت.

وهم دائماً مع المطاع؛ سواءً كان مؤمناً أو كافراً، أو براً أو فاجراً، أو صديقاً أو زنديقاً. والتتار قبل إسلامهم وإن شركوهم في هذا: فهم أحسن منهم في الخبريات؛ إذ التتار لا يخبرون عن الأمور الإلهية: بالخبرين المتناقضين، بل أحدهم إما أن يعتقد الشيء علماً أو تقليداً أو لا يعتقد شيئاً، فأما أن يجمع بين النقيضين، فلا. فهؤلاء شرٌّ حالاً من مثل التتار. ولهذا ليس لهم عاقبة؛ فإنهم ليسوا متقين يميزون بين مأمور ومحظور وصدق وكذب، والعاقبة إنما هي للمتقين، وإنما قيام أحدهم: بقدر ما يكون قادراً. ومعلوم أن قدرة أحدهم لا تدوم؛ بل يعمل بها من الأعمال ما يكون سبب الوبال. ولا ريب أن هؤلاء مندرجون في:

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ١].

وفي قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [محمد: ٣].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النور: ٣٩].

وفي قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

وفي قوله: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وفي قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

ولا ريب أن الحق نوعان:

حق موجود: وبه يتعلق الخبر الصادق.

وحق مقصود: وبه يتعلق الأمر الحكيم، والعمل الصالح.

وضد الحق: الباطل.

ومن الباطل الثاني: قول النبي ﷺ: **(كل لهو يلهو الرجل به فهو باطل، إلا رميه بقوسه، وتأديبه فرسه، وملاعبته امرأته؛ فإنهن من الحق)**(١).

والحق الموجود إذا أخبر عنه بخلافه كان كذباً، وهؤلاء لا يميزون بين الحق والباطل، بين الحق الموجود الذي ينبغي اعتقادُه والباطل المعدوم الذي ينبغي نفيُه في الخبر عنهما، ولا بين الحق المقصود الذي ينبغي اعتمادُه والباطل الذي ينبغي اجتنابُه؛ بل يقصدون ما هَوَوْهُ وأمكنهم منهما.

وأصدق الحق الموجود: ما أخبر الله بوجوده، والخبر الحق المقصود ما أمر الله به، وإن شئتَ قلتَ: أصدقُ خبر عن الحق الموجود: خبر الله، وخير أمرٍ بالحق المقصود: أمرُ الله، والإيمان يجمع هذين الأصلين: تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، وإذا قرن بينهما قيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [مريم: ٩٦]، والعمل خير من القول، كما قال الحسن البصري: ليس الإيمان بالتمنِّي ولا بالتحلِّي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل(٢)»اهـ(٣).

---

(١) الحديث: رواه ابن ماجه (كتاب الجهاد، باب الرمي في سبيل الله، ٢/ ٩٤٠/ ٢٨١١)، وأبو داود (أول كتاب الجهاد، باب في الرمي، ٣/ ١٣/ ١٦٣٧)، والترمذي (كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء في فضل الرمي في سبيل الله، ٤/ ١٧٤/ ١٦٣٧)، من حديث: عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) الأثر: عند ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان برقم (٩٣) وروي مرفوعاً من حديث الحسن عن أنس ولا يصح، بل موضوع، انظر: السلسلة الضعيفة برقم (١٠٩٨).

(٣) الفتاوى (٢/ ٩٨ ـ ١٠٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/ ١١٠).

ـ وبيَّن الشيخ أن غَلَبَةَ الكفر على بعضهم أدى إلى عدم التمييز بين كفر وإيمان:

قال الشيخ في معرض كلامه عن الإرادة، وغلطِ فريق من المتصوفة في فهمها، حيث ذكر الطائفة الأولى وهم القدرية، ثم ذكر الطائفة الثانية، فقال: «وأما الطائفة الثانية فهم شرٌّ منهم، وهم طوائفُ من أهل السلوك والإرادة والتألُّه والتصوف والفقر ونحوهم، يشهدون هذه الحقيقة، ورأوا أن الله خالقُ المخلوقات كلِّها، فهو خالق أفعال العباد ومريدُ جميع الكائنات، ولم يميزوا بعد ذلك بين إيمان وكفر، ولا عرفان ولا نكر، ولا حق ولا باطل، ولا مهتدٍ ولا ضال، ولا راشد ولا غوي، ولا نبي ولا متنبئ، ولا ولي لله ولا عدو، ولا مرضي لله ولا مسخوط، ولا محبوب لله ولا ممقوت، ولا بين العدل والظلم، ولا بين البِرِّ والعقوق، ولا بين أعمال أهل الجنة وأعمال أهل النار، ولا بين الأبرار والفجار؛ حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق، والمشيئة النافذة، والقدرة الشاملة، والخلق العام؛ فشهدوا المشترك بين المخلوقات، وعَمُوا عن الفارق بينهما، وصاروا ممن يخاطب بقوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٥ ـ ٣٦]، وبقوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وبقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [الجاثية: ٢١]»اهـ[1].

ـ الاتحادية يزعمون أن العارف يشهد الربوبية، فلا يفرق بين كفر وإيمان وحسنة وسيئة، وحقيقة هذا الشهود: الكفر، ويسمونه بغير اسمه، ويعدُّونه مقاماتٍ عاليةً:

قال الشيخ مبيناً ذلك: «فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم

---

(١) الفتاوى (٨/٥٨ ـ ٦٠).

عِللاً - في الحقيقة - إما لنقص المعرفة والشهود، وإما لأنه ذبٌّ عن النفس وطلبُ حظوظها؛ فإنه من شهد أن كل ما في الوجود، فالرب يحبه ويرضاه ويريده، لا فرق عنده بين شيء وشيء، إلا أن من الأمور ما معه: حظٌّ لبعض الناس: من لذة يصيبها، ومنها ما معه: ألم لبعض الناس، فمن كان هذا مشهده؛ فإنه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته وشهوده أن الله ربُّ كلِّ شيء، ومريدٌ لكل شيء، ومحب - على قولهم - لكل شيء، وإنما لفرق يرجع إلى حظه وهواه؛ فيكون طالباً لحظه ذابّاً عن نفسه، وهذا علة وعيب عندهم.

فصار عندهم كلُّ من فرَّق: إما ناقصَ المعرفة والشهادة، وإما ناقصَ القصد والإرادة، وكلاهما علةٌ، بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كلَّ ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء؛ فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب (منازل السائرين)؛ فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمشركين بالرحمن.

ولا ريب أن فناءهم وغيبتهم عن شهود الإلهية والنبوة شهادة أن لا إله إلا إله وأن محمداً رسول الله، وما تضمنه من الفرق، يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعتاً من نعوت الرب وغابوا عن آخر، وهذا نقص، وقد يروْن أن شهودَ الذات مجردةً عن الصفات أكملُ، ويقولون: شهود الأفعال، ثم شهود الصفات، ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول: للنفس، والثاني: للقلب، والثالث: للروح، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية، فيكونون مضاهين للجهمية نُفاةِ الصفات؛ حيث أثبتوا ذاتاً مجردةً عن الصفات، وقالوا: هذا هو الكمال! لكن أولئك يقولون بانتفائها في

الخارج، فيقولون إنهم يشهدون أنها منتفية وهؤلاء يثبتونها في الخارج علماً واعتقاداً، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها، ولا يشهدون نفيها لكن لا يشهدون ثبوتها، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

أما الثاني: فهو مطلوب الشيطان من التجهُّم ونفي الصفات، فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهميُ المُعتقد لانتفائها، ومن قال: أعتقد أن محمداً ليس برسول، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته، فأنا أفنى عنها فلا أذكرها ولا أشهدها، فهذا كافر كالأول، فالكفر عدم تصديق الرسول سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا، بل وعدم الإقرار بما جاء به، والمحبة له، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله كما يعرف ذاته، وألزم قلبه أن يشهد ذاتاً مجردة عن الصفات، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات، وهذا من أعظم الضلال»اهـ[1].

ونخلص مما سبق إلى أن الناس عند غلاة المتصوفة لا ينقسمون مسلمين وكافرين؛ لا، بل الكل مسلمون؛ لأنهم تحقَّقَ فيهم قضاء الله، ويزعُم الصوفية أن كل ما وقع في الكون، فإنه محبوب إلى الله تعالى ومرضيٌ، وهذا باطل.

وقد تقدم سياقُ ما ذكره شيخ الإسلام عنهم وردُّه عليهم.



(١) الفتاوى (٨/ ٣٤٥ ـ ٣٤٨).



الباب الرابع

وسائل الطريق الصوفي، ومعالمه، كما عرضها شيخ الإسلام

وفيه فصلان:

الفصل الأول: آراؤه في أركان الطريق الصوفي

الفصل الثاني: آراؤه في معالم الطريق الصوفي



الفصل الأول

آراؤه في أركان الطريق الصوفي

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الخلوة، والصمت، والعزلة

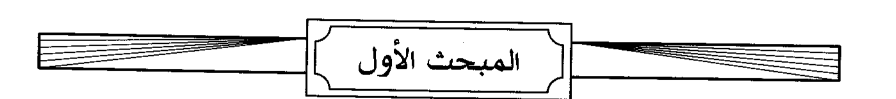
المبحث الثاني: الجوع، والسهر، والاحتفاء، وغيرها من المجاهدات البدعية

المبحث الثالث: الأوراد، والأذكار

المبحث الرابع: الأحوال المبتدعة (السُّكر، الوَلَه، الجنون،..)

المبحث الخامس: السماع





المبحث الأول

الخلوة، والصمت، والعزلة

تعدُّ الخلوة عند الصوفية من المستلزمات الروحية للسالك في الطريق الصوفي، كما يعتقدون أنها تدعيم لصدق التوبة وتثبيت الإخلاص، وهي عندهم أفضل اللحظات التي يقضيها الإنسان مع ربه ﷻ، وتهدف الخلوة عندهم إلى معرفة مدى استعداد الشخص للانتقال إلى المقامات والأحوال الأخرى(١).

ومعنى الخلوة لغة: مصدر خلا يخلو، إذا اعتزل الناس وانفرد عنهم(٢).

والخلوة في اصطلاح الصوفية تعني: التخلِّي واختيار الخَلوة، والإعراض عن كل ما يشغل عن الحق، والخلوة: محادثة السر مع الحق، حيث لا أحد ولا ملك(٣).

والخلوة ليست مذمومةً مطلقاً؛ بل نص شيخ الإسلام على أن من الخلوات ما يكون شرعياً مأموراً به.

والخلوة والاعتزال الشرعيان بيّنهما شيخ الإسلام بقوله: «وإنما

---

(١) معجم ألفاظ الصوفية، د. حسن شرقاوي (ص١٣٠).

(٢) انظر مادة: خلا، في: لسان العرب (١٤/ ٢٣٧)، تاج العروس (١٩/ ٣٨٥)، القاموس المحيط (ص١٦٥٢).

(٣) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص١٦٦، ٢٣٣)، التعريفات للجرجاني (ص١٣٦).

الغرض: التنبيه بهذا على جنس من العبادات البدعية وهي الخلوات البدعية، سواء قدرت بزمان أو لم تقدر؛ لما فيها من العبادات البدعية، إما التي جنسها مشروع ولكن غير مقدرة، وإما ما كان جنسه غير مشروع.

فأما الخلوة والعزلة والانفراد المشروع، فهو ما كان مأموراً به أمر إيجاب أو استحباب:

فالأول: كاعتزال الأمور المحرمة ومجانبتها.

كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]. ومنه قوله تعالى عن الخليل: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤٩]. وقوله عن أهل الكهف: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦].

فإن أولئك لم يكونوا في مكان فيه جمعة ولا جماعة، ولا من يأمر بشرع نبي، فلهذا أَوَوْا إلى الكهف.

وقد قال موسى: ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]، وأما اعتزال الناس في فضول المباحات وما لا ينفع، وذلك بالزهد فيه، فهو مستحبٌّ، وقد قال طاووس: «نِعْم صومعةُ الرجل بيتُه؛ يكف فيه بصره وسمعه»[1]، وإذا أراد الإنسان تحقيق علم أو عمل، فتخلَّى في بعض الأماكن ـ مع محافظته على الجمعة والجماعة ـ فهذا حق؛ كما في الصحيحين: أن النبي ﷺ سئل: أيُّ الناس أفضل؟ قال: **(رجل آخذ**

---

(١) الأثر: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١١٢)، وابن المبارك في الزهد (ص٤)، وهناد بن السري في الزهد (٢/ ٥٨٢) عن أبي الدرداء قال: «نِعْم صومعة الرجل بيته؛ يحفظ فيها لسانه وبصره، وإياك والسوق؛ فإنها تلغي وتلهي»، ولم أقف عليه من قول طاووس.

بعنان فرسه في سبيل الله، كلَّما سمع هَيْعَةً طار إليها يتتبع الموتَ مظانَّه، ورجل معتزل في شِعبٍ من الشعاب، يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة، ويدع الناس إلا من خير)[(١)]، وقوله: **(يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة)** دليل على أن له مالاً يزكِّيه وهو ساكن مع ناس يؤذِّن بينهم وتقام الصلاة فيهم، فقد قال صلوات الله عليه: **(ما مِنْ ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة جماعة إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان)**[(٢)]، وقال: **(عليكم بالجماعة؛ فإنما يأخذ الذئب القاصيةَ من الغنم)**[(٣)]»اهـ[(٤)].

أما ما ذكره الشيخ عن الخلوة وأحكامها عند المتصوفة، فيمكن بيانه فيما يلي:

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل، ٣/١٠٢٦/ح٢٦٣٤)، ومسلم (كتاب الأمارة، باب فضل الجهاد والرباط، ٣/١٥٠٣/١٨٨٩)، وابن ماجه (٢/١٣١٦/٣٩٧٧)، من حديث: أبي هريرة.

(٢) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الصلاة، باب التشديد في ترك الجماعة، ١/١٥٠/٥٤٧)، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، بابٌ، ١/٣٣٠/٧٦٥)، والنسائي في المجتبى (كتاب الإمامة، باب التشديد في ترك الجماعة، ٢/١٠٦/ح٨٤٧)، وابن حبان (كتاب الصلاة، باب فرض الجماعة الأعذار التي تبيح تركها، ٥/٤٥٧/ح٢١٠١)، وابن خزيمة (كتاب الصلاة، باب التغليظ في ترك صلاة الجماعة في القرى والبوادي واستحواذ الشيطان على تاركها، ٢/٣٧١/ح١٤٨٦)، من حديث: أبي الدرداء، وحسّنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٥/١٦٢/ح٥٥٧٧).

(٣) الحديث: جزء من الحديث السابق (في الحاشية السابقة)، إلا أن قوله: (فعليكم بالجماعة..) هي في رواية النسائي (كتاب الإمامة، باب التشديد في ترك الجماعة، ٢/١٠٦/٨٤٧)، من حديث: أبي الدرداء.

(٤) الفتاوى (١٠/٤٠٤ ـ ٤٠٥)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الاستقامة (٢/٦١).

أولاً: سبب ابتداع الصوفية للخلوة:

أ - بيّن الشيخ أن المتصوفة لمَّا رأوا إعراض كثير من الناس عن طلب الآخرة، وانشغالهم بطلب الدنيا، حاربوا حظوظ أنفسهم، ولجؤوا إلى الخلوة والصمت والجوع:

قال الشيخ - في معرض كلامه عن غلط فريق من الصوفية في باب الرضا، وقولهم: إن من تمام الرضا أن لا تسأل اللهَ الجنةَ، ولا تستعيذَ به من النار -[1]: «ثم إنه [مما][2] **أوقع هؤلاء في هذا الغلط:**

أنهم وجدوا كثيراً من الناس لا يسألون اللهَ جلبَ المنافع ودفعَ المضارِّ، حتى طلب الجنة والاستعاذة من النار، من جهة كون ذلك عبادةً وطاعةً وخيراً، بل من جهة كون النفس تطلب ذلك، فرأوا أن من الطريق ترك ما تختاره النفس وتريده، وأن لا يكون لأحدهم إرادة أصلاً؛ بل يكون مطلوبه الجريان تحت القدر، كائناً ما كان.

وهذا هو الذي أدخل كثيراً منهم في الرهبانية والخروج عن الشريعة، حتى تركوا من الأكل والشرب واللباس والنكاح ما يحتاجون إليه، وما لا تتم مصلحة دينهم إلا به؛ فإنهم رأوا العامة تَعُدُّ هذه الأمور بحكم الطبع والهوى والعادة، ومعلوم أن الأفعال التي على هذا الوجه لا تكون عبادةً ولا طاعةً ولا قُرْبَةً، فرأى أولئك الطريقَ إلى الله تركَ هذه العبادات والأفعال الطبعيات، فلازموا من الجوع والسهر والخَلوة والصمت، وغير ذلك مما فيه تركُ الحظوظ واحتمال المشاقِّ، ما أوقعهم في ترك واجباتٍ ومستحبَّاتٍ، وفعل مكروهات ومحرَّمات، وكلا الأمرين غيرُ محمود ولا مأمور به.

---

(١) القائل هو أبو سليمان الداراني كما في الرسالة القشيرية (ص١٩٥، ط. دار الخير).

(٢) في المطبوع: لما، والصواب: مِمّا؛ ليستقيم الكلام.

ولا طريقٌ إلى الله: طريقُ المفرطين الذين فعلوا هذه الأفعال المحتاج إليها على غير وجه العبادة والتقرب إلى الله، وطريق المعتدين الذين تركوا هذه الأفعال؛ بل المشروع أن تفعل بنِيَّة التقرب إلى الله، وأن يشكر الله.

قال الله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١].

وقال تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فأمر بالأكل [والشكر][١]، فمن أكل ولم يشكر كان مذموماً، ومن لم يأكل ولم يشكر كان مذموماً.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمدَه عليها، ويشرب الشربة فيحمدَه عليها**)[٢].

وقال النبي ﷺ لسعد رضي الله عنه: (**إنك لن تنفق نفقةً تبتغي بها وجهَ الله إلا ازددت بها درجة ورفعة، حتى اللقمة تضعها في فِيْ امرأتك**)[٣].

وفي الصحيح أيضاً أنه قال: (**نفقة المؤمن على أهله يحتسبها: صدقة**)[٤]»اهـ[٥].

وقال الشيخ: «ثم صار أصحاب الخَلوات فيهم من يتمسك بجنس

---

(١) في المطبوع: والشرب، والصواب: والشكر؛ ليستقيم الكلام.

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٦٠٧).

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، ١/ ٣٠/ ٥٦)، ومسلم (كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، ٣/ ١٢٥٠/ ١٦٢٨)، من حديث: سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٤) الحديث: رواه البخاري (كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، ١/ ٣٠/ ٥٥)، ومسلم (كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج، ٢/ ٦٩٥/ ١٠٠٢)، من حديث: أبي مسعود البدري.

(٥) الفتاوى (١٠/ ٧١٥ ـ ٧١٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستقامة (٢/ ١٣٤).

العبادات الشرعية: الصلاة والصيام والقراءة والذكر، وأكثرهم يخرجون إلى أجناس غير مشروعة، فمن ذلك طريقة أبي حامد ومن تبعه؛ وهؤلاء: يأمرون صاحب الخلوة أن لا يزيد على الفرض، لا قراءةً، ولا نظراً في حديث نبوي، ولا غير ذلك؛ بل قد يأمرونه بالذكر، ثم قد يقولون ما يقوله أبو حامد: «ذكر العامة: لا إله إلا الله، وذكر الخاصة: الله.. الله، وذكر خاصة الخاصة: هو.. هو![1]».

والذكر بالاسم المفرد مُظهَراً ومُضمَراً: بدعةٌ في الشرع، وخطأٌ في القول واللغة؛ فإن الاسم المجرد ليس هو كلاماً لا إيماناً ولا كفراً.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**أفضل الكلام بعد القرآن أربع** - وهن من القرآن -: **سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**)[2]. وفي حديث آخر: (**أفضل الذكر لا إله إلا الله**)[3]. وقال: (**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له،**

---

(١) انظر كلام أبي حامد في: الإحياء (٣/ ٧٤ ط. النور)، وسيأتي تفصيل كلام أبي حامد الغزالي في الجوع وغيره من رياضات النفس عند المتصوفة، في مبحث خاص (ص٦٠٧).

(٢) الحديث: رواه مسلم (كتاب الآداب، باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، ٤/ ١٦٨٥/رقم ١٢، ولفظه: «أحب» بدلاً من «أفضل»)، وابن ماجه (كتاب الأدب، باب فضل التسبيح، ٢/ ١٢٥٣/ ٣٨١١)، وأورده البخاري معلقاً (كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم، ٦/ ٢٤٥٩).

(٣) الحديث: رواه الترمذي وقال: حسن غريب (كتاب الدعوات عن رسول الله، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، ٥/ ٤٦٢/ ٣٣٨٣)، وابن ماجه (كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، ٢/ ١٢٤٩/ ٣٨٠٠)، والحاكم في المستدرك (كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ١/ ٦٧٦/ ١٨٣٤)، من حديث: جابر بن عبد الله، وحسّنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٦٢/ ح١١١٥).

له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير)[١]، والأحاديث في فضل هذه الكلمات كثيرة صحيحة.

وأما ذكر الاسم المفرد: فبدعة لم يشرع، وليس هو بكلام يعقل ولا فيه إيمان»اهـ[٢].

ب ـ لحفظ القلب عن الشهوات الناتجة عن مخالطة الناس:

قال الشيخ: «ولقد حدثني رجل أنه أنكر على بعض هؤلاء خَلوةً له ترك فيها الجمعة، فقال له الشيخ: أليس الفقهاء يقولون: إذا خاف على شيء من ماله، فإن الجمعة تسقط؟ فقال له: بلى! فقال له: فقلب المريد أعزُّ عليه من عشرة دراهم ـ أو كما قال ـ وهو إذا خرج ضاع قلبُه، فحِفْظُه لقلبه عذر مسقط للجمعة في حقه! فقال له: هذا غرور بك، الواجب الخروج إلى أمر الله ﷻ.

فتأمل هذا الغرورَ العظيمَ كيف أدى إلى الانسلاخ عن الإسلام جملةً، فإن من سلك هذا المسلك انسلخ عن الإسلام العامِّ كانسلاخ الحية من قشرها، وهو يظن أنه من خاصة الخاصة»اهـ[٣].

ج ـ لأجل حصول الكشف والكرامة:

قال الشيخ: «ولهذا يوجدون كثيراً في الخراب والفلوات، ويوجدون في مواضع النجاسات، كالحمامات والحشوش والمزابل والقمامين والمقابر، والشيوخ الذين تقترن بهم الشياطين وتكون أحوالهم

---

(١) الحديث: رواه الترمذي (باب في دعاء يوم عرفة ٥/ ٥٧٢/ح٣٥٨٥)، سنن البيهقي الكبرى (٤/ ٢٨٤/ ح٨١٧٤)، وعبد الرزاق في مصنفه (٤/ ٣٧٨/ ح٨١٢٥)، ومالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، ١/ ٢١٤/ ح٥٠٠)، من حديث: عبد الله بن كريز، وحسّنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٦٢/ ح١١١٣).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٩٦).

(٣) الفتاوى (١٥/ ٢٠).

شيطانيةً لا رحمانيةً، يأوون كثيراً إلى هذه الأماكن، التي هي مأوى الشياطين، وقد جاءت الآثار بالنهي عن الصلاة فيها لأنها مأوى الشياطين، والفقهاء منهم من علل النهي بكونها مظنة النجاسات، ومنهم من قال: إنه تعبد لا يعقل معناه.

والصحيح: أن العلة في الحمام وأعطان الإبل ـ ونحو ذلك ـ: أنها مأوى الشياطين، وفي المقبرة أن ذلك ذريعة إلى الشرك، مع أن المقابر تكون أيضاً مأوى للشياطين.

والمقصود: أن أهل الضلال والبدع الذين فيهم زهد وعبادة على غير الوجه الشرعي، ولهم أحياناً مكاشفاتٌ ولهم تأثيرات، يأوون كثيراً إلى مواضع الشياطين التي نُهيَ عن الصلاة فيها؛ لأن الشياطين تتنزَّل عليهم بها، وتخاطبهم الشياطين ببعض الأمور كما تخاطب الكُهَّان»اهـ[1].

د ـ لأجل ما يحصل لهم من تنزُّل الفتوحات الربانية، والمعارف الإلهية، وهي في الحقيقة تنزُّل الشياطين:

قال الشيخ: «وكذلك أصحاب الرياضة والتجرد: فإن صفْوَتَهم الذين يشتغلون بذكرٍ بسيطٍ؛ مثل لا إله إلا الله: إن لم يغلوا فيقتصروا على مجرد الله.. الله، ويعتقدون أن ذلك أفضل وأكمل كما فعله كثير منهم...

ويضمون إلى ذلك نوعاً من التصفية، مثل: ترك الشهوات البدنية من الطعام والشراب والرياسة والخلوة، وغير ذلك من أنواع الزهادة المطلقة، والعبادة المطلقة، فيصلون أيضاً إلى تألُّه مطلق، ومعرفة مطلقة بثبوت الرب ووجوده، ونحو ذلك من نحو ما يصل إليه أرباب القياس،

---

(١) الفتاوى (١٩/ ٤٠ ـ ٤١).

ثم قد تتوارى هذه المعرفة والعلم بملابسة الأمور الطبيعية من الطعام والاجتماع بالناس، فإن سببها إنما هو ذلك التجرد؛ فإذا زال: زال.

ولهذا قيل: كل حال أعطاكه الجوع: فإنه يذهب بالشبع، كما قد تتوارى معرفة الأُولى المطلقة بغفلة القلب عن تلك المقاييس النظرية، ولا ريب أن القياس يفضي إلى معرفة بحسب مقتضاه، وأن الرياضة والتأله يفضي إلى معرفة بحسب مقتضاه، لكن معرفة مطلقة بسبب قد يثبت وقد يزول، وكثيراً ما يفضي إلى الاتحاد والحلول والإباحة؛ وذلك لأنهم يجردون التألُّه عما لا بد منه من صالح البشر، فإذا احتاجوا إليها أعرضوا عن التألُّه، فهم إما آلهةٌ عند نفوسهم وإما زنادقةٌ أو فسّاقٌ...

والمعرفة الحاصلة بذلك: هي المعرفة التي تصلح حال العبد وتجب عليه، لكن قد يحصل مع صدق الطلب ـ بواسطة القياس أو بواسطة الوجد ـ وصولٌ إلى الرسالة، فيتلقّى حينئذ من الرسالة ما يصلح حاله، ويعرفه المعرفة التامَّة والعلم النافع الواجب عليه، وهي الطريق الشرعية النبوية التي ذكرناها أولاً.

وقد لا يحصل ذلك، فيقع كثير منهم في الاستغناء عن النبوة، اعتقاداً، أو حالاً: بالإعراض عما جاءت به، فيفوته من الإيمان والعلم والمعرفة ـ التي جاء بها الرسول ـ ما يضل بفواته في الدنيا عن الهدي، ويشقى به الشقاء الأكبر، كحال الكافرين بالرسول، وإن آمنوا بوجود الرب من اليهود والنصارى والصابئين؛ فإن في المسلمين من ينافق في الرسول، كما كفر هؤلاء به ظاهراً.

وهذا النفاق كثير جداً قديماً وحديثاً، وقد تنعقد في قلبه مقاييسُ فاسدةٌ، ومواجيدُ فاسدةٌ يحكم بمقتضاها في الربوبية أحكاماً فاسدة، مثل: أحكام المنحرفة إلى صابئية أو يهودية أو نصرانية، من الفلاسفة والمتكلمين والمتصوفة، الذين انحرفوا إما إلى تعطيل للصفات وتكذيب

بها، وإما إلى تمثيل لها وتشبيه، وإما إلى اعتقاد أن الرب هو الوجود المطلق الذي لا يتميز، وأن عين الوجود: هو عين الخالق، وأنه ليس وراء السماوات والأرض شيء آخر»اهـ[(١)].

وقال الشيخ: «فصلٌ: في العبادات، والفرق بين شرعيِّها وبِدعيِّها:

فإن هذا باب كثُر فيه الاضطراب، كما كثر في باب الحلال والحرام؛ فإن أقواماً استحلُّوا بعض ما حرمه الله، وأقواماً حرموا بعض ما أحل الله تعالى، وكذلك أقواماً أحدثوا عبادات لم يشرعها الله؛ بل نهى عنها.

وأصل الدين: أن الحلال ما أحله الله ورسوله، والحرام ما حرمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله، ليس لأحد أن يخرج عن الصراط المستقيم الذي بعث الله به رسوله.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وفي حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه خطَّ خطاً وخطَّ خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: (**هذه سبيل الله، وهذه سبل؛ على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**)، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣][(٢)]...

إذ المقصود هنا: الكلام في أجناس عباداتٍ غيرِ مشروعة حدثت في المتأخرين كالخلوات، فإنها تشتبه بالاعتكافِ الشرعي، والاعتكافُ الشرعي في المساجد، كما كان النبي ﷺ يفعله هو وأصحابه من العبادات الشرعية..

---

(١) الفتاوى (٢/ ٦٣ ـ ٦٦)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٦).

(٢) الحديث: رواه ابن حبان في صحيحه (١/ ١٨٠/ح٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٣٨٣).

وقد جُرِّب أن من سلك هذه العبادات البدعية أتته الشياطين؛ وحصل له تنزُّلٌ شيطانيٌّ وخطاب شيطاني، وبعضهم يطير به شيطانه. وأعرِفُ من هؤلاء عدداً طلبوا أن يحصل لهم من جنس ما حصل للأنبياء من التنزُّل، فنزلت عليهم الشياطين؛ لأنهم خرجوا عن شريعة النبي ﷺ التي أُمروا بها، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٨ ـ ١٩]، وكثير منهم لا يحد للخَلوة مكاناً ولا زماناً يأمر الإنسان أن يخلو في الجملة»اهـ[١].

وقال الشيخ: «وذكر ابن عربي أنه دخل على مريدٍ له في الخَلوة وقد جاءه الغائط، فقال: ما أبصر غيرَه أبول عليه! فقال له شيخه: فالذي يخرج من بطنك من أين هو؟ قال: فرَّجْت عني»اهـ[٢].

ـ وبيَّن الشيخ أن مشايخ الصوفية الصالحين: متَّفقون على أن ما حصل من الفتوحات والمعارف بسبب الخلوة والتصفية لا يُقبل مطلقاً؛ بل لا بدّ من عرضه على الكتاب والسنة، فما وافقهما منه قُبل، وما خالفهما منه رُدَّ:

فقال الشيخ: «ومع هذا، فالمشايخ العارفون متَّفقون على أن ما يحصل بالزهد والعبادة، والرياضة والتصفية والخَلوة، وغير ذلك من المعارف، متى خالف الكتابَ والسنةَ، أو خالف العقل الصريح فهو باطل»اهـ[٣].

---

(١) الفتاوى (١٠/٣٨٨ ـ ٣٨٩، ٣٩٣ ـ ٣٩٥)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفرقان (ص٧٣).

(٢) الفتاوى (٢/ ٣٤٢).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٦).

ثانياً: أماكن الخلوات عند المتصوفة:

قال الشيخ: «فصل: وهذه الخلوات قد يقصد أصحابها الأماكن التي ليس فيها أذان ولا إقامة ولا مسجد يُصلى فيه الصلوات الخمس؛ إما مساجد مهجورة، وإما غير مساجد؛ مثل الكهوف والغيران التي في الجبال، ومثل المقابر، لا سيما قبر من يحسن به الظن، ومثل المواضع التي يقال إن بها أثر نبي أو رجل صالح، ولهذا يحصل لهم في هذه المواضع أحوال شيطانية يظنون أنها كراماتٌ رحمانية»اهـ(١).

ثالثاً: آداب الخلوة عند الصوفية:

أ - الصوفية يجعلون للخلوة أذكاراً معينة:

قال الشيخ: «ومن أهل هذه الخلوات من لهم أذكار معينة، وقوت معين، ولهم تنزُّلات معروفة ـ وقد بسط الكلام عليها ابن عربي الطائي ومن سلك سبيله كالتلمساني(٢) ـ وهي تنزُّلات شيطانية قد عرفتُها وخبرت

---

(١) الفتاوى (٢/ ٦٤).

(٢) يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق، وفي مكتبة برلين بألمانيا، نسختان متطابقتان من مخطوط بعنوان: الخلوة، منسوب إلى محيي الدين ابن عربي.
ولابن عربي كلام كثير في مواضع متفرقة من كتبه حول الخلوة وآدابها ونوع الطعام الذي يُتناوَلُ فيها، والأذكار التي يُشْتغل بها أثناءها، ومن ذلك قول ابن عربي: «ولا بد من طلب إمام، فإن لم تجد فأَخْلِ بيتاً من جميع الأشياء، واتخذه خلوةً، وليكن ذكرك: «الله الله» لا غير..، وليكن عقدك عند دخولك إلى خلوتك أن الله ليس كمثله شيء، فكل ما يتجلى لك من الصور في خلوتك ويقول لك: أنا الله، فقل: سبحان الله آمنت بالله.. ومتى رأيتَ شيئاً يقول لك: أنا الحق، فقل له: أنت الحق..، اخلُ مع الحق على قدم الصدق، أسبوعاً بل أقلّ من ذلك، لولا أن أتألّى على الله، لحلفت أن الطير تظلك، والوحوش تصلي خلفك وتأنس بك، ويخرج منك نور يضيء له المشارق والمغارب.

=

ذلك من وجوه متعددة ـ لكن ليس هذا موضع بسطها ـ وإنما المقصود: التنبيه على هذا الجنس»اهـ[(١)].

ب ـ من آداب الخلوة: الجوع، والسهر، والصمت!:

قال الشيخ: «ومما يأمرون به: الجوع والسهر والصمت مع الخلوة، بلا حدود شرعية؛ بل سهر مطلق، وجوع مطلق، وصمت مطلق مع الخلوة، كما ذكر ذلك ابن عربي وغيره، وهي تولِّدُ لهم أحوالاً شيطانية، وأبو طالب قد ذكر بعض ذلك[(٢)]، لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنة من هؤلاء، ولكن يذكر أحاديثَ كثيرةً ضعيفةً، بل موضوعة، من جنس أحاديث المسبعات التي رواها عن الخضر عن النبي ﷺ، وهو كذب محض، وإن كان ليس فيه إلا قراءة قرآن، ويذكر أحياناً عباداتٍ بدعيةً، من جنس ما بالغ في مدح الجوع هو وأبو حامد[(٣)] وغيرهما، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب كلما جف نقص الأكل، وذكروا صلوات الأيام والليالي، وكلها كذب موضوعة، ولهذا قد يذكرون مع ذلك شيئاً من الخيالات الفاسدة.

= تحفظ في غذائك في الخلوة، واجتهد أن يكون دسماً، ولكن من غير حيوان، فإنه أحسن. . ، ثم إن الله تعالى يعرض عليك مراتبَ المملكة ابتلاءً. . » إلخ ما ذكره ـ وأطال ـ وذكر أن الأحجار تكلم هذا المختلي وتحثه بما فيها من منافعَ ومضارّ، ثم تحدثه النباتات بما فيها، ثم تحدثه الحيوانات بخواصها. .
انظر: الفتوحات المكية (٢/ ٥٥٥، ٣/ ٢٦٥ التدبيرات الإلهية، ٢/ ١٠، ١/ ٩٩، ١٢٠ ط. الميمنية)، الطريق إلى الله الشيخ والمريد من كلام الشيخ الأكبر ابن عربي (ص٨١ ـ ٨٥).

(١) الفتاوى (١٠/ ٤٠٢).

(٢) انظر: قوت القلوب لأبي طالب (١/ ٤٤٠).

(٣) انظر كلام أبي حامد في: الإحياء (٣/ ٨٥ ـ ٨٧ ط. النور)، وانظر أيضاً: الإحياء (٣/ ٦٥ ط. النور)، وسيأتي تفصيل كلام أبي حامد الغزالي في الجوع وغيره من رياضات النفس عند المتصوفة، في مبحث خاص (ص٦٠٧).

وليس هذا موضع بسط ذلك، وإنما الغرض: التنبيه بهذا على جنس من العبادات البدعية، وهي (الخلوات البدعية)، سواء قُدِّرت بزمان أو لم تُقَدَّر، لِمَا فيها من العبادات البدعية»اهـ[١].

ج ـ من المتصوفة من يبقى صامتاً أياماً وليالِيَ، ويعدُّون ذلك من الزهد وتصفية النفس وتربيتها:

قال الشيخ: «ويجب التفريق بين العبادات الإسلامية الإيمانية النبوية الشرعية التي يحبها الله ورسوله وعباده المؤمنون، وبين العبادات البدعية الضلالية الجاهلية التي قال الله فيها: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١]، وإن ابتُلي بشيء منها بعضُ أكابر النُّسَّاك والزهاد، ففي الصحاح عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ بلغه أن بعض أصحابه قال: أمّا أنا، فأصوم لا أفطر، وقال الآخر: أما أنا، فأقوم لا أنام، وقال الآخر: أما أنا، فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا، فلا آكل اللحم، فقال النبي ﷺ: **(لكني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وآكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني)**[٢].

والراغب عن الشيء: الذي لا يحبه ولا يريده؛ بل يحب ويريد ما ينافي المشروع الذي أحبه الله ورسوله، فقد تبرأ منه رسول الله ﷺ، مثل الذي يتعرَّى دائماً، أو يصمت دائماً، أو يسكن وحده في البرِّيَّة دائماً، أو يترك أكل اللحم والخبز دائماً، أو يترهَّب دائماً متعبِّداً بذلك، ظانّاً أن هذا يحبه الله ورسوله دون ضده من اللباس بالمعروف، ونحو ذلك»اهـ[٣].

---

(١) الفتاوى (١٠/٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ٥/١٩٤٩/٤٧٧٦)، ومسلم (كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه، ٢/١٠٢٠/١٤٠١)، من حديث: أنس رضي الله عنه.

(٣) الفتاوى (٢٧/٥٩ ـ ٦٠)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: مختصر =

وبيّن الشيخ أن تعمُّد طول الصمت وترك الكلام: بدعة:

فقال: «والله تعالى: أمر الخلق أن يعبدوه وحده لا يشركون به شيئاً، ويعبدوه بما شرع، وأمر أن لا يعبدوه بغير ذلك، قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

فالسالك طريقَ الزهادة والعبادة: إذا كان متَّبعاً للشريعة في الظاهر، وقصد الرياء والسمعة وتعظيم الناس له، كان عمله باطلاً لا يقبله الله.

كما ثبت في الصحيح: أن الله يقول: (**أنا أغنى الشركاء عن الشرك؛ من عمل عملاً أشرك فيه غيري، فأنا منه بريء، وهو كله للذي أشرك**)[1].

وفي الصحيح عنه أنه قال: (**من سمَّع: سمَّع اللهُ به، ومن راءى: راءى اللهُ به**)[2].

وإن كان خالصاً في نيته، لكنه يتعبَّد بغير العبادات المشروعة: مثل الذي يصمت دائماً، أو يقوم في الشمس أو على السطح دائماً، أو يتعرَّى من الثياب دائماً، ويلازم لبس الصوف، أو لبس الليف ونحوه، أو يغطي وجهه، أو يمتنع من أكل الخبز أو اللحم أو شرب الماء، ونحو ذلك، كانت هذه العباداتُ باطلةً ومردودةً.

= الفتاوى المصرية (ص٣٢٠، ٥٦١).

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، ٤/ ٢٢٨٩/ ٢٩٨٥)، وابن ماجه (كتاب الزهد، باب الرياء والسمعة، ٢/ ١٤٠٥/ ٤٢٠٢)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، ورواه الترمذي بلفظ قريب منه (كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الكهف، ٥/ ٣١٤/ ٣١٥٤) من حديث: أبي سعد بن أبي فضالة الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة ح/ ٦٤٩٩)، ومسلم (كتاب الزهد، باب تحريم الرياء ح/ ٢٩٨٧) من حديث جندب.

كما ثبت في الصحيح عن عائشة عن النبي ﷺ قال: **(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)**، وفي رواية: **(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)**(١).

وفي صحيح البخاري عن ابن عباس: أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: **(ما هذا؟)** قالوا: هذا أبو إسرائيل! نذر الصمت والقيام والبروز للشمس، مع الصوم، فأمره النبي ﷺ بالصوم وحده؛ لأنه عبادة يحبها الله تعالى، وما عداه ليس بعبادة، وإن ظنها الظانُّ تقرِّبه إلى الله تعالى.

وثبت عنه ﷺ أنه كان يقول في خطبته: **(إن خيرَ الكلام: كلامُ الله، وخيرَ الهدي: هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور: محدثاتُها، وكلُّ بدعة ضلالة)**»اهـ(٢).

رابعاً: أدلة المتصوفة على مشروعية الخلوة:

استدلوا بدليلين:

- **تحنُّثُه ﷺ في غار حراء.**
- **ومواعدة الله تعالى موسى ﷺ أربعين ليلة.**

وقد بيّن الشيخ هذين الاستدلالين وردّ عليهما:

فقال: «المقصود هنا: الكلام في أجناس عبادات غير مشروعة حدثت في المتأخرين، كالخلوات، فإنها تشتبه بالاعتكافِ الشرعيِّ، والاعتكافُ الشرعيُّ في المساجد، كما كان النبي ﷺ يفعله هو وأصحابه من العبادات الشرعية.

---

(١) الحديث: يأتي تخريجه (ص٣٣٢).
(٢) الفتاوى (١١/ ٦١٢ ـ ٦١٤).

وأما الخلوات؛ فبعضهم يحتج فيها: بتحنُّثه بغار حراء قبل الوحي:

وهذا خطأ؛ فإن ما فعله ﷺ قبل النبوة إن كان قد شرعه بعد النبوة، فنحن مأمورون باتِّباعه فيه، وإلا فلا، وهو من حين نبَّأه الله تعالى لم يصعد بعد ذلك إلى غار حراء ولا خلفاؤه الراشدون، وقد أقام صلوات الله عليه بمكةَ قبل الهجرة بضع عشرة سنة، ودخل مكةَ في عمرة القضاء، وعام الفتح أقام بها قريباً من عشرين ليلة، وأتاها في حجة الوداع وأقام بها أربعَ ليالٍ، وغار حراء قريبٌ منه ولم يقصده، وذلك أن هذا كانوا يأتونه في الجاهلية، ويقال: إن عبد المطلب هو سَنَّ لهم إتيانَه؛ لأنه لم تكن لهم هذه العبادات الشرعية التي جاء بها بعد النبوة صلوات الله عليه، كالصلاة والاعتكاف في المساجد، فهذه تغني عن إتيان حراء، بخلاف ما كانوا عليه قبل نزول الوحي، فإنه لم يكن يقرأ، بل قال له الملك عليه السلام: **(اقرأ)** قال صلوات الله عليه وسلامه: **(فقلت: لست بقارئ)**[1]، ولا كانوا يعرفون هذه الصلاة، ولهذا لما صلَّاها النبي ﷺ نهاه عنها من نهاه من المشركين، كأبي جهل، قال الله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ۝١١ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ۝١٢ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١٣ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨ كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَٱسْجُدْ وَٱقْتَرِب﴾ [العلق: ٩ ـ ١٩].

وطائفة: يجعلون الخلوة أربعين يوماً، ويعظِّمون أمر الأربعينية، ويحتجُّون فيها: بأن الله تعالى واعَدَ موسى عليه السلام ثلاثين ليلةً وأتمّها بعشر:

وقد رُوي أن موسى عليه السلام صامها، وصام المسيح أيضاً أربعين لله

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله؟ ١/٤/٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله، ١/١٣٩/١٦٠)، من حديث: عائشة رضي الله عنها.

تعالى وخوطب بعدها، فيقولون: يحصل بعدها الخطاب والتنزيل، كما يقولون في غار حراء: حصل بعده نزول الوحي، وهذا أيضاً غلط؛ فإن هذه ليست من شريعة محمد ﷺ، بل شُرعت لموسى عليه السلام كما شُرِعَ له السبتُ، والمسلمون لا يسبتون، وكما حرم في شرعه أشياء لم تحرم في شرع محمد ﷺ.

فهذا تمسك بشرع منسوخ، وذاك تمسك بما كان قبل النبوة»اهـ[١].

خامساً: الردّ على المتصوفة في استحبابهم الخلوةَ، والتفردَ في البوادي والفلوات:

ردّ الشيخ على استحباب المتصوفة العزلةَ عن الناس، وبيّن أن التفردَ في البوادي والفلوات مذمومٌ في الشرع لا ممدوح.

فقال رحمه الله في معرض كلامه عن سكنى بعض النساك في الجبال والصحاري، خلوةً وعزلةً عن الناس: «ولكن صار طوائفُ ممن يؤثر التخلي عن الناس ـ زهداً ونسكاً ـ يحسب أن فضل هذا الجبل ونحوه لِمَا فيه من الخلوة عن الناس، وأكل المباحات من الثمار التي فيه، فيقصدونه لأجل ذلك غلطاً منهم وخطأً؛ فإن سكنى الجبال والغيران والبوادي ليس مشروعاً للمسلمين إلا عند الفتنة في الأمصار، التي تحوج الرجل إلى ترك دينه، من فعل الواجبات وترك المحرمات، فيهاجر المسلم حينئذ من أرض يعجِز عن إقامة دينه إلى أرض يمكنه فيها إقامة دينه، فإن **(المهاجر من هجر ما نهى الله عنه)**[٢].

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥).

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الرقائق، باب الانتهاء عن المعاصي، ٥/ ٢٣٧٩/ ٦١١٩)، وأبو داود (كتاب الجهاد، باب في الهجرة هل انقطعت؟ ٨/ ١٠٥/ ٤٩٩٦)، والنسائي (كتاب الإيمان وشرائعه، ٣/ ٤/ ٢٤٨١)، من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

وربما كان بعض الأوقات من هؤلاء النساك الزهاد طائفة:

إما: ظالمون لأنفسهم.

وإما: مقتصدون مخطؤون مغفور لهم خطؤهم.

فأما: السابقون المقرَّبون، فهم الذين تقربوا إلى الله تعالى بالنوافل بعد الفرائض، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه عن الله تعالى: (**ما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضتُ عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبَّه، فإذا أحببته كنت سمعَه الذي يسمع به، وبصرَه الذي يبصر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن؛ يكره الموت وأكره مساءته، ولا بد له منه**)[1].

ولا خلاف بين المسلمين أن جنس النُّسَّاك الزُّهَّاد الساكنين في الأمصار أفضلُ من جنس ساكني البوادي والجبال، كفضيلة القروي على البدوي، والمهاجر على الأعرابي.

قال الله تعالى: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٩٧].

وفي الحديث: (**إن من الكبائر أن يرتدَّ الرجل أعرابياً بعد الهجرة**)[2]، هذا لمن هو ساكن في البادية بين الجماعة، فكيف بالمقيم

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣٥١).

(٢) الحديث: رواه النسائي (كتاب الزينة، باب ذكر المتوشمات، ٨/ ١٤٧/ ٥١٠٢)، وابن خزيمة (كتاب الزكاة، باب ذكر لعن لاوي الصدقة والممتنع عن أدائها، ٤/ ٨/ ٢٢٥٠)، والحاكم (كتاب الزكاة، ١/ ٥٤٥/ ١٤٣٠)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بلفظ: آكل الربا وموكله وكاتبه إذا علموا ذلك والواشمة والموشومة للحسن ولآوي الصدقة **والمرتد أعرابياً بعد الهجرة** =

وحده دائماً في جبل أو بادية؟! فإن هذا يفوته من مصالح الدين نظير ما يفوته من مصالح الدنيا، أو قريب منه؛ فإن يد الله على الجماعة، والشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد»اهـ[1].

ومما يؤيد كون هذه الخلوات من البدع: أنه لم يكن من هدي النبي ﷺ وأصحابه الاعتزالُ والخلوةُ، أو ترك الجمعة والجماعة:

قال الشيخ: «ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة وتخلَّى في الغِيران والجبال حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدي بالنبي ﷺ؛ لكونه كان متحنثاً في غار حراء قبل النبوة، في ترك ما شُرِعَ له من العبادات الشرعية التي أمر اللهُ بها رسولَه، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة، كان مخطئاً؛ فإن النبي ﷺ بعد أن أكرمه الله بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنُّث في غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكةَ بعد النبوة بضعَ عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة في عمرة القضية، وفي غزوة الفتح، وفي عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده، لم يكن أحدٌ منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلّون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون الله بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ، الذي فرض الله عليهم الإيمان به واتباعه، مثل الصلوات الخمس، وغيرها من الصلوات، ومثل الصيام والاعتكاف في المساجد، ومثل أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل الجهاد»اهـ[2].

= ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة.
وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١/ ٦٠/ح٥).

(١) الفتاوى (٢٧/ ٥٥ ـ ٥٦)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفرقان (ص١٢٠).

(٢) الفتاوى (١٠/ ١١).

سادساً: آثار هذه الخلوات على المتصوفة:

الخلوات من أسباب وقوع الصوفية في الحلول والاتحاد:

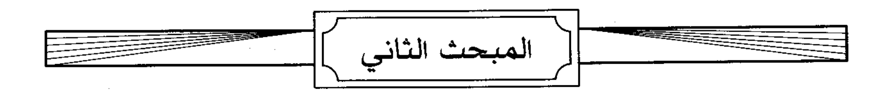
قال الشيخ: «ويضمُّون إلى ذلك نوعاً من التصفية، مثل: ترك الشهوات البدنية، من الطعام والشراب والرياسة والخلوة، وغير ذلك من أنواع الزهادة المطلقة، والعبادة المطلقة، فيصلون أيضاً إلى تألُّه مطلق، ومعرفة مطلقة بثبوت الرب ووجوده، ونحو ذلك من نحو ما يصل إليه أرباب القياس، ثم قد تتوارى هذه المعرفة والعلم، بملابسة الأمور الطبيعية من الطعام والاجتماع بالناس، فإن سببها إنما هو ذلك التجرد، فإذا زالَ: زالَ، ولهذا قيل: كل حال أعطاكه الجوع، فإنه يذهب بالشبع، كما قد تتوارى معرفة الأُوْلى المطلقة، بغفلة القلب عن تلك المقاييس النظرية.

ولا ريب أن القياس يُفضي إلى معرفةٍ بحسب مقتضاه، وأن الرياضة والتألُّه يفضي إلى معرفةٍ بحسب مقتضاه، لكن معرفةً مطلقةً بسبب قد يثبُتُ وقد يزول، وكثيراً ما يُفضي إلى الاتحاد والحلول والإباحة؛ وذلك لأنهم يجرِّدون التألُّه عما لا بد منه من صالح البشر، فإذا احتاجوا إليها أعرضوا عن التأله! فهم إما آلهة عند نفوسهم، وإما زنادقة، أو فُسَّاق»اهـ[1].

ونخلص مما سبق أن هذه الخلوات المبتدَعة التي يفعلها كثير من المتصوفة، ويعدُّونها من رياضاتِ النفوس، ويزعُمون أنهم بها يصِلون إلى حقيقة العبادة والطاعة، هي من أبواب الشر التي انتقل بها الصوفية من مجرّد التفرغ للعبادة إلى القول بالحلول والاتحاد وسقوط التكاليف، وكانت هذه الخلواتُ طريقاً للشياطين للتلاعب بهؤلاء الجُهَّال، حتى ظنُّوا أنهم أصحاب الكرامات والخوارق، وما هذه الخوارق في الحقيقة إلا من تلاعب الشياطين وتخييلاتهم، كما تقدم بيانه من كلام شيخ الإسلام رحمه الله.

---

(١) الفتاوى (٢/ ٦٤).


المبحث الثاني

الجوع، والسهر، والاحتفاء، وغيرها من المجاهدات البدعية

المتأمل في طرق المتصوفة للوصول إلى حقيقة العبادة والقُرب من الله تعالى، يجد أن أكثر طرقهم تقوم على رياضات بدعية غير شرعية، أو أنْ تكون في أصلها شرعيةً، لكنهم يغلُون فيها، ويبالغون حتى يقعوا في الابتداع.

ومن ذلك تشديد كثير من المتصوفة على أنفسهم، وشدة تقشُّفهم في إعطاء النفس حظوظَها، ويؤدب أحدُهم نفسَه بالجوع الشديد، ومداومة السهر، وكثرة التعرِّي والاحتفاء، وغير ذلك.

وعند النظر في مجموع هذه المجاهدات نجد أنهم يزعُمون أنهم بها يزهدون في الدنيا، ولا يريدون تدنيس أنفسهم بلَذَّاتها، لذا يحسُن بنا قبل أن ننظر فيما كتبه شيخ الإسلام حول هذه المجاهدات أن نستعرض شيئاً مما كتبه الشيخ حول معنى الزهد وأنواعه.

والزهد ـ في اللغة ـ: ترك الشيء والإعراض عنه، والتزهيد في الشيء ضد الترغيب فيه، والشيء الزهيد: هو القليل الحقير[1].

والأصل في معنى الزهد اصطلاحاً أنه: «الإعراض عن الشيء لاستقلاله واحتقاره وارتفاع الهمة عنه»اهـ.

---

(١) انظر: تاج العروس (٤/ ٤٨٠، مادة: زهد)، جامع العلوم والحكم لابن رجب (ص٢١٠)، التعريفات للجرجاني (ص١٥٣).

وعرَّفه الصوفية بقولهم: الزهد في الشيء: قلة الرغبة فيه، وإن شئت قلت: الرغبة عنه، وفي اصطلاح أهل الحقيقة: بغض الدنيا والإعراض عنها، وقيل: ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة، وقيل: أن يخلُوَ قلبُك ممَّا خلت منه يدك[١].

أما ما ذكره شيخ الإسلام عن الزهد وأنواعه، فيمكن بيانه فيما يلي:

أولاً: بيَّن شيخ الإسلام أن الزهد نوعان: شرعيٌّ، وبِدعيٌّ:

أولاً: الزهد الشرعي:

قال الشيخ: «فصل: قد كتبت في كراسة الحوادث فصلاً في: جِماع الزهد والورع: وأن (الزهد) هو عما لا ينفع؛ إما لانتفاء نفعه، أو لكونه مرجوحاً؛ لأنه مفوِّت لما هو أنفع منه، أو محصل لما يربو ضرُره على نفعه، وأما المنافع الخالصة أو الراجحة: فالزهد فيها حمق...

وأنا أذكر هنا تفصيل ذلك، فأقول: (الزهد) خلاف الرغبة، يقال: فلان زاهد في كذا، وفلان راغب فيه، و(الرغبة) هي من جنس الإرادة، فالزهد في الشيء انتفاء الإرادة له؛ إما مع وجود كراهته، وإما مع عدم الإرادة والكراهة، بحيث لا يكون لا مريداً له ولا كارهاً له، وكل من لم يرغب في الشيء ويريده فهو زاهد فيه.

وكما أن سبيل الله يحمد فيه الزهد فيما زهَّد الله فيه من فضول الدنيا فتحمد فيه الرغبة والإرادة لما حمد الله إرادته والرغبة فيه، ولهذا كان أساس الطريق: الإرادة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، ونظائره متعددة.

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٣٩٠).

كما رغَّب في (الزهد) وذمَّ ضدَّه في قوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١٥ ـ ١٦].

وقال تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].

وقال تعالى: ﴿وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ١٩ ـ ٢٠].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴿٦﴾ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٦ ـ ٨].

وقال تعالى: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٠].

وهذا باب واسع، وإنما المقصود هنا: تميُّز الزهد الشرعي من غيره، وهو الزهد المحمود، وتميُّز (الرغبة الشرعية) من غيرها، وهي الرغبة المحمودة؛ فإنه كثيراً ما يشتبه الزهد بالكسل، والعجز والبطالة عن الأوامر الشرعية، وكثيراً ما تشتبه الرغبة الشرعية بالحرص والطمع والعمل الذي ضلَّ سعيُ صاحبه. . .

فتلخَّص: أن (الزهد) من باب عدم الرغبة، والإرادات في المزهود فيه، و(الورع) من باب وجود النُّفرة والكراهة للمتورَّع عنه، وانتفاء الإرادة إنما يصلح فيما ليس فيه منفعة خالصة أو راجحة، وأما وجود الكراهة، فإنما يصلح فيما فيه مضرة خالصة أو راجحة، فأما إذا فرض ما لا منفعة فيه ولا مضرة خالصة، أو منفعته ومضرته سواء من كل وجه، فهذا لا يصلح أن يُرادَ، ولا يصلح أن يُكرهَ، فيصلح فيه الزهد ولا يصلح فيه الورع، فظهر بذلك أن كل ما يصلح فيه الورع يصلح فيه الزهد، من غير عكس، وهذا بيِّن؛ فإن ما صلح أن يُكره ويُنفَر عنه، صلُح أن لا يُرادَ ولا يُرغبَ فيه؛ فإن عدم الإرادة أولى من وجود

الكراهة، ووجود الكراهة مستلزم عدم الإرادة، من غير عكس، وليس كل ما صلُح أن لا يراد يصلح أن يكره؛ بل قد يعرض من الأمور ما لا تصلح إرادته ولا كراهته، ولا حبه ولا بغضه، ولا الأمر به ولا النهي عنه.

وبهذا يتبين: أن الواجبات والمستحبَّات لا يصلح فيها زهد ولا ورع، وأما المحرمات والمكروهات، فيصلح فيها الزهد والورع، وأما المباحات فيصلح فيها الزهد دون الورع، وهذا القدر ظاهر تعرفه بأدنى تأمل، وإنما الشأن فيما إذا تعارض في الفعل: هل هو مأمورٌ به؟ أو منهيٌّ عنه؟ أو مباح؟ وفيما إذا اقترن بما جنسه مباح؛ ما يجعله مأموراً به أو منهياً عنه، أو اقترن بالمأمور به ما يجعله منهياً عنه، وبالعكس، فعند اجتماع المصالح والمفاسد، والمنافع والمضار وتعرضها يحتاج إلى الفرقان»اهـ[1].

وقال الشيخ: «وأما الزهد الذي هو ضد الرغبة، فإنما يُحمد حمداً مطلقاً وتُذَمُّ الرغبة لترك العمل للآخرة:

قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١٥ ـ ١٦].

وقال: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠].

وقال: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].

فمن لم يرد الدار الآخرة قولاً وعملاً، وإيثاراً ومحبةً ورغبةً وإنابةً:

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٦١٥ ـ ٦١٩)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (٧/ ٦٥٢، ١٠/ ٥١١، ٦٤١).

فلا خَلاقَ له في الآخرة، ولا فائدةَ له في الدار الدنيا؛ بل هو كافر ملعون مشتَّتٌ معذَّب، لكن قد ينتفع بزهده في الدنيا بنوع من الراحة العاجلة، وهو زهد غيرِ مشروع، وقد يستضرُّ بما يفوته من لذّات الدنيا وإن كان غيرَ زاهدٍ، فلا راحةَ له في هذا.

فمن زهد لطلب راحة الدنيا أو رغب لطلب لذّاتها: لم يكن واحدٌ منها في عمل صالح، ولا هو محمود في الشرع على ذلك، ولكن قد يترجح هذا تارة، وهذا تارة، في مصلحة الدنيا كما تترجَّح صناعةٌ على صناعةٍ وتجارةٌ على تجارةٍ.

وذلك أن لذّات الدنيا لا تنال غالباً إلا بنوع من التعب، فقد تترجح تارة لذّةُ التَّرك على تعب الطلب، وقد يترجح تعبُ الطلب على لذّة الترك، فلا حمد على ترك الدنيا لغير عمل الآخرة كما لا حمد لطلبها لغير عمل الآخرة، فثبت أن مجرد الزهد في الدنيا لا حمد فيه، كما لا حمد على الرغبة فيها، وإنما الحمد على إرادة الله والدار الآخرة، والذم على إرادة الدنيا المانعة من إرادة ذلك، كما تقدم، وكما في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٨ ـ ٢٩]، ولهذا جرت عادة أهل المعرفة بتسمية هذا: الطالب المريد؛ فإن أول الخير إرادة الله ورسوله والدار الآخرة، ولهذا قال النبي ﷺ: **(إنما الأعمال بالنيات)**[1].

فثبت أن: الزهد الواجب: هو ترك ما يمنع عن الواجب من إرادة الله والدار الآخرة.

والزهد المستحبُّ: هو ما يشغل عن المستحب من أعمال المقربين والصديقين.

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص٧٢).

فظهر بذلك: أن المطلوب بالزهد فعل المأمور به من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لولا كون الدنيا تشغل عن عبادة الله والدار الآخرة لم يشرع الزهد فيها؛ بل كان يكون فعلُه وتركُه سواءً، أو يرجح هذا أو يرجح هذا ترجحاً دنيوياً.

الثاني: أنه إذا قُدِّر أن شخصين: أحدهما يريد الآخرة ويريد الدنيا، والآخر: زاهد في الدنيا وفي الآخرة، لكان الأول منهما مؤمناً محموداً، والثاني: كافراً ملعوناً، مع أن الثاني زاهد في الدنيا، والأول: طالب لها؛ لكن امتاز الأول بفعل مأمور مع ارتكاب محظور، والثاني: لم يكن معه ذلك المأمور به، فثبت أن فعل المأمور به من إرادة الآخرة: ينفع، والزهد بدون فعل هذا المأمور لا ينفع.

الثالث: المحمود في الكتاب والسنة إنما هو إرادة الدار الآخرة، والمذموم إنما هو من ترك إرادة الدار الآخرة واشتغل بإرادة الدنيا عنها، فأما مجرد مدح ترك الدنيا، فليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا تنظر إلى كثرة ذم الناس الدنيا ذماً غير ديني، فإن أكثر العامة إنما يذمونها لعدم حصول أغراضهم منها، فإنها لم تَصْفُ لأَحَد قطُّ، ولو نال منها ما عساه أن يُنالَ، وما امتلأت دارٌ حَبرة إلا امتلأت عَبرة، فالعقلاء يذمون الجهال الذين يركنون إليها، ويظنون بقاء الرياسة والمال وتناول الشهوات فيها، وهم ـ مع هذا ـ يحتاجون إلى ما لا بد لهم منه منها، وأكثرهم طالبٌ لما يذمُّه منها! وهؤلاء حقيقة ذمهم لها ذم دنيويّ لما فيها من الضرر الدنيويّ، كما يذم العقلاءُ التجارةَ والصناعةَ التي لا رِبْحَ فيها؛ بل فيها تعب، وكما تذم معاشرة من يضرك ولا ينفعك في التزويج بسيئة الخلق، ونحو ذلك من الأمور التي لا تعود مضرَّتها ومنفعتها إلا في الدنيا أيضاً.

ولا ريب أن ما فيه ضررٌ في الدنيا مذموم إذا لم يكن نافعاً في

الآخرة، كإضاعة المال، والعبادات الشاقة التي لم يأمر الله بها ولا رسوله، وما فيه منفعة في الدنيا مذموم إذا كان ضاراً في الآخرة، كنيل اللذات، وإدراك الشهوات المحرمة، وكذلك اللذات والشهوات المباحات إذا حصل للعبد بها وهنٌ وتأخيرٌ[1] في أمر الآخرة وطلبها، وما كان مضراً في الدنيا والآخرة، فهو شرٌّ وشدة، وما كان نافعاً في الآخرة، فهو محمود وإن كان ضاراً في الدنيا، كإذهاب النفوس والأموال في الجهاد في سبيل الله، وكذلك ما لم يكن ضاراً في الدنيا، مثل كثير من العبادات، وما كان نافعاً في الدنيا والآخرة، فهو محمود أيضاً.

فالأقسام سبعة:

فما كان نافعاً في الآخرة فهو محمود؛ سواء ضرَّ في الدنيا أو نفع، أو لم ينفع ولم يضر.

وما كان ضاراً في الآخرة، فهو مذموم: وإن كان نافعاً في الدنيا أو ضاراً، أو لا نافعاً ولا ضارّاً.

وبقي ثلاثة أقسام: ما كان نافعاً في الدنيا، غيرَ ضارٍّ في الآخرة؛ وضاراً في الدنيا، غيرَ نافع في الآخرة؛ والنافعُ محمود والضارُّ مذموم.

والقسم الثالث فيه قولان: قيل: لا حَمْدَ فيه، ولا ذَمَّ. وقيل: بل هو مذموم.

فأكثر ذم الناس للدنيا ليس من جهة شغلها لهم عن الآخرة، وإنما هو من جهة ما يلحقهم من الضرر فيها، وهي مذمومة من ذلك الوجه، وأعلى وجوه الذم هو ما شغل عن الآخرة، ولكن الإنسان قد يعدد

---

(١) في المطبوع: «.. إذا حصل للعبد بها **وهناً وتأخيراً** في أمر الآخرة» وهو خطأ.

المصائب وينسى النعم؛ فقد يذم أموراً كثيرة لمضرة تلحقه، ويكون فيها منافعُ كثيرةٌ لا يذكرها، وهذا الذم من نوع الهلع والجزع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ۝ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ١٩ ـ ٢٢]، وإنما الذم المحقَّقُ هو ما يشغُل عن مصلحة الآخرة من الواجب، والنقص هو ما يشغَل عن مصلحتها المستحبة، ويذم ما ترجحت مضرتُه على منفعته فيها، فهذه ثلاثة أمور هي فصل الخطاب، فقد تبين أن المحمود فيها وجوديٌّ أو عدميٌّ.

وقد يقع الغلط في الزهد من وجوه كما وقع في الورع:

أحدها: أن قوماً زهِدوا فيما ينفعهم بلا مضرَّةٍ، فوقعوا به في ترك واجبات أو مستحبات، كمن ترك النساء واللحم، ونحو ذلك، وقد قال ﷺ: (**لكني أصوم وأفطر، وأتزوج النساء، وآكل اللحم، فمن رغب عن سنتي فليس مني**)[١].

والثاني: أن زُهدَ هذا أوقعه في فعل محظورات؛ كمن ترك تناول ما أبيح له من المال والمنفعة، واحتاج إلى ذلك فأخذه من حرامٍ، أو سأل الناس المسألة المحرمة، أو استشرف إليهم، والاستشرافُ مكروه.

والثالث: من زَهِد زُهْد الكسل والبَطالة والراحة، لا لطلب الدار الآخرة بالعمل الصالح والعلم النافع، فإن العبد إذا كان زاهداً بطَّالاً: فسد أعظم فساد؛ فهؤلاء لا يعمرون الدنيا ولا الآخرة، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إني لأكره أن أرى الرجل بطالاً، ليس في أمر الدنيا ولا في أمر الآخرة[٢]، وهؤلاء من أهل النار، وكما قال النبي ﷺ

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١٢٦).

(٢) الأثر: أخرجه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٣٠)، وقال الهيثمي في المجمع =

في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه، عن عياض بن حمار رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (**أهل النار خمسة**) فذكر منهم: (**الضعيف الذي لا زَبر له، الذين هم فيكم تَبَعٌ، لا يبتغون أهلاً ولا مالاً**)[1]، فمن ترك بزهده حسنات مأمور بها، كان ما تركه خيراً من زهده، أو فعل سيئات منهياً عنها، أو دخل في الكسل والبطالات، فهم من الأخسرين أعمالاً ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ومن زهد فيما يشغله عن الواجبات، أو يوقعه في المحرَّمات، فهو من المقتصدين أصحاب اليمين.

ومن زهد فيما يشغله عن المستحبات والدرجات، فهو من المقدَّمين السابقين.

فهذه جملة مختصرة في الزهد، وقد تبين المطلوب الأول: إنما هو فعل المأمور به؛ لأنه يعين عليه، وهذا هو المقصود هنا، والله أعلم.

واحذر أن تغتر بزهد الكافرين المبتدعين؛ فإن الفاسق المؤمن الذي يريد الآخرة ويريد الدنيا، خير من زهد أهل البدع وزهاد الكفار، إما لفساد عقدهم، وإما لفساد قصدهم، وإما لفسادهما جميعاً»اهـ[2].

الجوع والسهر لا يُمدحان مطلقاً:

قال الشيخ في معرض كلامه عن وقوع فريق من المتصوفة في

= (١/ ٦٣): رواه الطبراني في الكبير وفيه راو لم يُسمَّ وبقية رجاله ثقات.اهـ.

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة، ٤/ ٢١٩٧/ح٢٨٦٥)، وابن حبان (كتاب الرقائق، باب الخوف والتقوى، ٢/ ٤٢٢/ ٦٥٣)، من حديث: عياض بن حمار رضي الله عنه.

(٢) الفتاوى (٢٠/ ١٤٥ ـ ١٥٢)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٢٨)، المستدرك على الفتاوى (١/ ١٦١).

الفناء، وتعذيب فريق منهم أنفسَهم للوصول إلى الفناء: «وأهل الإرادة: إن لم يقترن بإرادتهم طلبُ العلم الواجب عليهم الاعتصام بالكتاب والسنة، وإلا وقعوا في الضلال والبغي:

ولو اعتصم رجل بالعلم الشرعي من غير عمل بالواجب، كان غاوياً.

وإذا اعتصم بالعبادة الشرعية من غير علم بالواجب كان ضالاً.

والضلال سمةُ النصارى، والبغيُ سمة اليهود، مع أن كلاً من الأمتين فيها الضلال والبغي؛ ولهذا تجد من انحرف عن الشريعة في الأمر والنهي من أهل الإرادة والعبادة والسلوك والطريق، ينتهون إلى الفناء الذي لا يميزون فيه بين المأمور والمحظور، فيكونون فيه متَّبعين أهواءهم. . .

ومن عظَّم مطلق السهر والجوع، وأمر بهما مطلقاً فهو مخطئ؛ بل المحمود السهر الشرعي، والجوع الشرعي، فالسهر الشرعي ـ كما تقدم ـ من صلاة، أو ذِكرٍ، أو قراءةٍ، أو كتابةِ علمٍ، أو نظرٍ فيه، أو درسِه، أو غيرِ ذلك من العبادات، والأفضلُ يتنوع بتنوع الناس، فبعض العلماء يقول: كتابة الحديث أفضلُ من صلاة النافلة، وبعض الشيوخ يقول: ركعتان أصليهما بالليل حيث لا يراني أحدٌ أفضلُ من كتابة مائة حديث، وآخر من الأئمة يقول: بل الأفضل فعل هذا وهذا، والأفضل يتنوع بتنوع أحوال الناس. . .

وأما الأكل واللباس: فخيرُ الهدي هدي محمد ﷺ، وكان خلقه في الأكل أنه يأكل ما تيسر إذا اشتهاه، ولا يرد موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً، فكان: إن حضر خبز ولحم: أكله، وإن حضر فاكهة وخبز ولحم: أكله، وإن حضر تمر وحده، أو خبز وحده: أكله، وإن حضر حلو، أو عسل: طَعِمه أيضاً.

وكان أحبَّ الشراب إليه الحلوُ البارد[١]، وكان يأكل القثَّاء بالرطب[٢]، فلم يكن إذا حضر لونان من الطعام يقول: لا آكل لونين، ولا يمتنع من طعام لما فيه من اللذة والحلاوة، وكان أحياناً يَمْضي الشهران والثلاثة لا يوقد في بيته نار، ولا يأكلون إلا التمر والماء[٣]، وأحياناً يربط على بطنه الحجر من الجوع[٤]، وكان لا يعيب طعاماً؛ فإن اشتهاه أكله وإلا تركه[٥]، وأُكِلَ على مائدته لحم ضبٍّ، فامتنع من أكله وقال: **(إنه ليس بحرام، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه)**[٦].

---

(١) الحديث: عن عائشة ﵂ قالت: «كان أحب الشراب إلى رسول الله ﷺ الحلو البارد». أخرجه الترمذي (كتاب الأشربة عن رسول الله، باب ما جاء أي الشراب كان أحب إلى رسول الله؟ ٤/٣٠٧/ح١٨٩٥)، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (كتاب الأشربة، بابٌ، ٤/ ١٥٣/ح٧٢٠٠)، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٤/١٩٨/ ح٤٥٠٣).

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأطعمة، باب الرطب بالقثاء، ٥/ ٢٠٧٣/ ح٥١٢٤)، ومسلم (كتاب الأشربة، باب أكل القثاء بالرطب، ٣/ ١٦١٦/ ح٢٠٤٣)، من حديث: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الهبة وفضلها، باب فضلها والتحريض عليها، ٢/ ٩٠٧/ح٢٤٢٨)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، بابٌ، ٤/ ٢٢٨٢/ ح٢٩٧٢)، عن عائشة ﵂.

(٤) الحديث: رواه مسلم (كتاب الأشربة، باب جواز استتباعه غيره إلى دار من يثق برضاه، ٣/ ١٦١٤/ح٢٠٤٠)، عن أنس بن مالك ﵁.

(٥) الحديث: رواه البخاري (كتاب المناقب، باب صفة النبي، ٣/ ١٣٠٦/ ح٣٣٧٠)، ومسلم (كتاب الأشربة، باب لا يعيب الطعام، ٣/ ١٦٣٣/ ح٢٠٦٤)، من حديث: أبي هريرة ﵁.

(٦) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأطعمة، باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له، ٥/ ٢٠٦٠/ ٥٠٧٦)، ومسلم (كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب إباحة الضب، ٣/ ١٥٤٣/ ١٩٤٦)، من حديث: خالد بن الوليد ﵁.

وكذلك اللباس: كان يلبس القميص والعمامة، ويلبس الإزار والرداء، ويلبس الجبة والفروج، وكان يلبس من القطن والصوف، وغير ذلك، لبس في السفر جبة صوف، وكان يلبس مما يُجلبُ من اليمن وغيرها، وغالب ذلك مصنوع من القطن، وكانوا يلبسون من قباطي مصر، وهي منسوجةٌ من الكتان، فسنته في ذلك تقتضي أن يلبس الرجل ويطعم مما يسَّره الله ببلده من الطعام واللباس، وهذا يتنوع بتنوع الأمصار.

وقد كان اجتمع طائفة من أصحابه على الامتناع من أكل اللحم ونحوه، وعلى الامتناع من تزوج النساء، فأنزل الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧].

وفي الصحيحين عنه أنه بلغه أن رجالاً:

قال أحدهم: أمَّا أنا فأصوم لا أفطر.

وقال الآخر: أمَّا أنا فأقوم لا أنام.

وقال الآخر: أمَّا أنا فلا أتزوج النساء.

وقال الآخر: أمَّا أنا فلا آكل اللحم.

فقال: **(لكني أصوم وأفطر، وأقوم وأنام، وأتزوج النساء، وآكل اللحم؛ فمن رغب عن سنتي فليس مني)**[١].

وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فأمر بأكل الطيبات، والشكر لله، فمن حرَّم الطيبات كان معتدياً، ومن لم يشكر، كان مفرِّطاً مضيعاً لحق الله.

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١٢٦).

وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: (**إن الله ليرضى عن العبد أن يأكل الأكلة فيحمدَه عليها، ويشرب الشربة فيحمدَه عليها**)(١).

وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: (**الطاعم الشاكر بمنزلة الصائم الصابر**)(٢).

فهذه الطريق التي كان عليها رسول الله ﷺ هي أعدل الطرق وأقومها.

والانحراف عنها إلى وجهين:

وقوم: يسرفون في تناول الشهوات، مع إعراضهم عن القيام بالواجبات، وقد قال تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوم: يحرِّمون الطيبات، ويبتدعون رهبانيةً لم يشرعْها الله تعالى، ولا رهبانيةَ في الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**إن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال تعالى**: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/٦٠٧).

(٢) الحديث: رواه الترمذي وقال: حسن غريب (كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله ﷺ، بابٌ، ٤/٦٥٣/٢٤٨٦)، وابن ماجه (كتاب الصيام، باب فيمن قال: الطاعم الشاكر كالصائم الصابر، ١/٥٦١/١٧٦٤)، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ٢/١٦/٣١٥)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الألباني: صحيح (صحيح الجامع الصغير ٤/١٧/ح٣٨٣٦٧).

[المؤمنون: ٥١]، **وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾** [البقرة: ١٧٢]، **ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب! يا رب! ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغُذِيَ بالحرام، فأنَّى يُستجاب لذلك)**[(١)].

وكل حلال: طيب، وكل طيب: حلال؛ فإن الله أحل لنا الطيبات، وحرم علينا الخبائث، لكن جهة طِيبه كونه نافعاً لذيذاً، والله حرَّم علينا كلَّ ما يضرُّنا، وأباح لنا كلَّ ما ينفعنا، بخلاف أهل الكتاب، فإنه ـ بظلم منهم ـ حرم عليهم طيباتٍ أُحِلَّت لهم، فحرَّم عليهم طيبات عقوبة لهم، ومحمد ﷺ لم يحرِّم علينا شيئاً مِنَ الطيبات.

والناس تتنوع أحوالهم في الطعام واللباس، والجوع والشبع، والشخص الواحد يتنوع حاله، ولكن خير الأعمال ما كان لله أطوعَ ولصاحبه أنفعَ، وقد يكون ذلك أيسر العملين، وقد يكون أشدهما، فليس كل شديد فاضلاً، ولا كل يسير مفضولاً، بل الشرع إذا أمرنا بأمر شديد، فإنما يأمر به لِمَا فيه من المنفعة، لا لمجرد تعذيب النفس، كالجهاد الذي قال فيه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، والحج: هو الجهاد الصغير؛ ولهذا قال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها في العمرة: **(أجرُك على قدر نَصَبُك)**[(٢)]، وقال تعالى في الجهاد: ﴿ذَٰلِكَ

---

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، ٢/ ٧٠٣/ ١٠١٥)، والترمذي (كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، ٥/ ٢٢٠/ ٢٩٨٩)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث: في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، يصدر الناس بنُسُكَيْنِ وأصدُر بنسك؟ فقيل لها: (انتظري فإذا طهرت، فاخرجي إلى التنعيم، فأهِلِّي ثم ائتينا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك). =

بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَـٰلِحٌ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة: ١٢٠].

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة راجحة: فليس هذا مشروعاً لنا؛ بل أَمَرنا اللهُ بما ينفعنا، ونهانا عما يضرنا.

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: (**إنما بعثتم ميسِّرين، ولم تبعثوا معسِّرين**)[١].

وقال لمعاذ وأبي موسى لمَّا بعثهما إلى اليمن: (**يسِّرا ولا تعسِّرا، وبشِّرا ولا تنفِّرا**).

وقال: (**هذا الدين يُسْرٌ؛ ولن يشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه، فاستعينوا بالغَدوةِ والرَّوْحةِ، وشيءٍ من الدُّلجة، والقصدَ القصدَ تبلُغوا**)[٢].

وروي عنه أنه قال: (**أحب الدين إلى الله الحنيفيةُ السَّمحة**)[٣].

فالإنسان إذا أصابه في الجهاد أو الحج أو غير ذلك، حرٌّ، أو برد، أو جوع ونحو ذلك، فهو مما يُحمد عليه.

قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَنفِرُوا۟ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُوا۟ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

وكذلك قال ﷺ: (**الكفارات: إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة**

= رواه البخاري واللفظ له (كتاب أبواب العمرة، باب أجر العمرة على قدر النصب، ٢/ ٦٣٤/ ١٦٩٥)، ومسلم (كتاب الحج، باب بيان وجه الإحرام أنه يجوز الإفراد بالحج، ٢/ ٨٧٦/ ١٢١١).

(١) الحديث: يأتي تخريجه (ص٣٢٩).

(٢) الحديث: يأتي تخريجه (ص٣٣٠).

(٣) الحديث: يأتي تخريجه (ص٣٣٠).

الخُطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط)[١].

وأما مجرد بروز الإنسان للحر والبرد: بلا منفعة شرعية، واحتفاؤه وكشف رأسه، ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنه من مجاهدة النفس، فهذا إذا لم يكن فيه منفعةٌ للإنسان، وطاعةٌ الله، فلا خيرَ فيه؛ بل قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: **(ما هذا؟)** قالوا: هذا أبو إسرائيل نذر أن يقوم في الشمس ولا يستظلَّ، ولا يتكلم، ويصوم، فقال: **(مروه فليجلس وليستظل وليتكلم وليتم صومه)**.

ولهذا نهى عن الصمت الدائم؛ بل المشروع ما قاله النبيُّ ﷺ قال: **(مَنْ كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت)**[٢]، فالتكلُّم بالخير خيرٌ من السكوت عنه والسكوتُ عن الشر خيرٌ من التكلم به»اهـ[٣].

وذم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ من جعل الجوع والسهر طريقاً لنيل المعارف أو حصول الأحوال:

---

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الطهارة، باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره، ١/ ٢١٩/ ٢٥١)، والترمذي (كتاب أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في إسباغ الوضوء، ١/ ٧٢/ ٥١)، والنسائي (كتاب الطهارة، باب الفضل في ذلك، ١/ ٨٩/ ١٤٣) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأدب، باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ، ٥/ ٢٢٤٠/ ٥٦٧٣) من حديث: أبي شريح العدوي رضي الله عنه، ومسلم (كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت، ١/ ٦٨/ ٤٧) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الفتاوى (٢٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٥).

فقال: «والناس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي، فالطريق الشرعي هو: النظر فيما جاء به الرسول والاستدلال بأدلته والعمل بموجبها فلا بد من علم بما جاء به وعمل به لا يكفي أحدهما.

وهذا الطريق متضمن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية؛ فإن الرسول بيَّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بيَّنوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها، كما ضرب الله في القرآن من كل مثل وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

وأما الطريقان المبتدَعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البِدعي والرأي البدعي؛ فإن هذا فيه باطلٌ كثير، وكثير من أهله يفرِّطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعية، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة؛ فإن هؤلاء يقولون: إذا صَفَّى الإنسان نفسَه على الوجه الذي يذكرونه، فاضت عليه العلوم بلا تعلُّم. وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدَعةً؛ بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ، فيبقون في فساد من جهة العمل وفساد من نقص العلم حيث لم يعرفوا ما جاء به الرسول، وكثير ما يقع من هؤلاء وهؤلاء، وتقدح كل طائفة في الأخرى، وينتحل كلٌّ منهم اتباعَ الرسول.

والرسول ليس ما جاء به موافقاً لما قال هؤلاء ولا هؤلاء ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وما كان رسول الله ﷺ ولا أصحابُه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة...

وكذلك لو جاع وسهر وخلا وصمت وفعل، ماذا عسى أن يفعل، لا يكون مهتدياً إن لم يتعبَّد بالعبادات الشرعية، وإن لم يتلقَّ علم الغيب من جهة الرسول.

قال تعالى لأفضل الخلق، الذي كان أزكى الناس نفساً، وأكملهم عقلاً، قبل الوحي: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقال: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠].

وقال: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]»اهـ[(١)].

ـ وذمَّ الشيخ المتصوفةَ الذين يُؤْثِرون الجوع والتعرِّي وعدمَ النظافة، ويعدُّون ذلك مِنَ المقامات العالية:

فقال في معرض بيانه لضلال فريق من النُّسَّاك المتعبِّدة وخروجهم عن سنة سيد المرسلين: «وأما من يشبه النصارى: فمثل من يحسن الظن بمن لا يتطهَّر ولا يصلي، من المنسوبين إلى الفقر والزهد والعبادة، مثل من يكون في مواضع الشياطين والنجاسات كالحمام

---

(١) المنهاج (٥/٤٢٨ ـ ٤٣١).

والأتاتين[١] والمزابل، وهو متلوِّثٌ بالبول والعَذِرَة، ويعاشر الكلاب، ولا يتوضأ، ولا يغتسل من الجنابة؛ بل ولا يصلي، أو يصلي بلا وضوء»اهـ[٢].

وقال الشيخ في معرض كلامه عن أبي طالب المكي، وما وقع في بعض كتبه من تجاوز: «ويذكر أحياناً عباداتٍ بدعيةً، من جنس ما بالغ في مدح الجوع، هو وأبو حامد وغيرهما[٣]، وذكروا أنه يزن الخبز بخشب رطب كلما جف نقص الأكل»اهـ[٤].

وخلاصة ما سبق أن المتصوفة لمَّا تظاهروا بالزهد والإعراض عن الدنيا، ووقعوا في الزهد البدعي وتركوا التكسب وطلب الرزق، وقعوا في حيرة شديدة؛ لأنهم أتوْا ببدعة مرفوضة عقلاً وشرعاً، فاضطروا إلى تكفُّف الناس وسؤالهم، فوقعوا في شرٍّ مِمَّا فروا منه.

هذا بالإضافة إلى تركهم التجمل الشرعي في اللباس والبدن وغيرهما، فخالفوا هدي النبي ﷺ في ذلك.

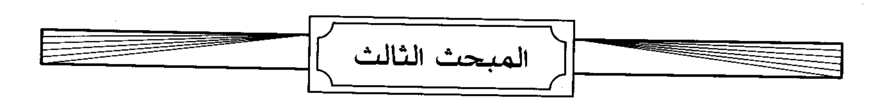


(١) الأتاتين: جمع أتون ـ وزن رسول ـ وهو: الحمَّام والجصاصة، والأتون أيضاً: الموقد.
انظر مادة: أتن، في: لسان العرب (١٣/٦)، القاموس (ص١٥١٥)، تاج العروس (١٨/٨).

(٢) الجواب الصحيح (٢/١٣٨ ـ ١٣٩).

(٣) انظر الحاشية رقم (٢) (ص١٢٥).

(٤) الفتاوى (١٠/٤٠٤).



الأوراد، والأذكار

ذِكْرُ الله تعالى عبادةٌ مِنْ أعظم العبادات، وقد أمر الله تعالى المؤمنين بذكره في جميع الأحوال، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١ ـ ٤٢].

ولكن إذا نظرنا في واقع الصوفية، وجدنا فريقاً غيرَ قليل منهم يُكثرون من ذكر الله تعالى، ولكن بأذكارٍ وطرقٍ مبتدَعَةٍ، حتى تفرَّقوا أحزاباً وفرقاً، وصار لكل شيخٍ طريقةٍ أذكارٌ يخترعها لأتباعه، يذكرون الله تعالى بها، ويرتب لهم الأجورَ عليها!!.

وقد انتشرت هذه الأذكار المبتَدَعَةُ حتى صدَّتهم عن ذكر الله المشروع، وعن قراءة القرآن، وصار أحدهم يقيم على هذه الأذكار المبتَدَعة سنينَ عديدة من عمره، وهو يظن أنه على خير، وما أشبه حاله بمن قال الله تعالى فيهم: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤]، وقوله: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨][(١)].

---

(١) من هذه الأذكار المبتدعة ما يسمى بأحزاب الشاذلي، كحزب النصر وحزب البر وغيرهما، وحزب النصر هو أن تقول: «حم حم حم حم حم حم حم الأمر وجاء النصر فعلينا لا ينصرون، حم عسق حمايتنا مما نخاف، اللهم قنا شر الأسوء، ولا تجعلنا محلاً للبلو [كذا] اللهم أعطنا أمل الرجاء، ونور الإيمان، يا هو يا هو يا هو»اهـ مجموع الأوراد الكبير والأدعية والأحزاب والاستغاثات (ص١٤٥). =

وقد بيّن شيخ الإسلام أحوال الصوفية في الذكر والأوراد، ويمكن بيان ما ذكره فيما يلي:

أولاً: غلوّ المتصوفة في الذكر وترقيق القلب جرّهم إلى القول بالحلول والاتحاد:

قال الشيخ في معرض كلامه عن الفناء[(١)]: «ومن هنا دخلت طائفة في الاتحاد والحلول، فأحدهم قد يذكر الله حتى يغلب على قلبه ذكر الله، ويستغرق في ذلك فلا يبقى له مذكور مشهود لقلبه إلا الله، ويفنى ذكرُه وشهودُه لِمَا سواه، فيتوهم أن الأشياء قد فنيت، وأن نفسه فنيت، حتى يتوهم أنه هو الله، وأن الوجود هو الله، ومن هذا الباب غَلَطُ أبي يزيد ونحوه، حيث قال: ما في الجبة إلا الله؛ وقد بسط هذا في غير هذا الموضع»اهـ[(٢)].

وقال أيضاً: «وكذلك أصحاب الرياضة والتجرد: فإن صفوتهم الذين يشتغلون بذكرٍ بسيطٍ، مثل لا إله إلا الله، إن لم يغلُوا فيقتصروا على مجرد: الله.. الله، ويعتقدون أن ذلك أفضلُ وأكملُ، كما فعله كثيرٌ منهم، وربما اقتصر بعضهم على: هُوْ هُوْ، أو على قوله: لا هو إلا هو؛ لأن هذا الذكر المبتدع الذي هو لا يفيد بنفسه إلا أنه مطلقٌ[(٣)]، ليس فيه

= ومن أذكار المتصوفة المبتدعة ذِكر فيه طلب من الله أن يحل في العبد، وهو قولهم: «إلهي اِسْتهْلك كليتي كليتي في كليتك، وامدد أوليتي بأوليتك، حتى أشهد أوليتك في أوليتي، وآخريتك في آخريتي، وظاهريتك في ظاهريتي، وباطنيتك في باطنيتي، وقابليتك في قابليتي، وأنت في أمنيتي، وهويتك في هويتي»اهـ مجموعة أحزاب (ص١٥) عن مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية (٣/ ١١٤٢).

(١) تقدم تعريف الفناء وبيان المراد به، في مبحث سابق (ص٥١).

(٢) الفتاوى (١٣/ ١٩٩).

(٣) كذا في المطبوع: مطلقاً (بالنصب)، والصواب: مطلقٌ (بالرفع).

بنفسه ذكر لله إلا بقصد المتكلم، فقد ينضم إلى ذلك اعتقادُ صاحبه أنه: لا وجودَ إلا هو، كما يصرح به بعضهم، ويقول: لا هو إلا هو، أو: لا موجودَ إلا هو، وهذا عند الاتحادية أجودُ مِنْ قول: لا اله إلا الله؛ لأنه مصرِّحٌ بحقيقة مذهبهم الفرعوني القرمطي، **حتى يقول بعضهم**: لا إله إلا الله: ذكر العابدين. والله الله: ذكر العارفين. وهو: ذكر المحققين!

ويجعل ذكره: يا من لا هو إلا هو، وإذا قال: الله الله، إنما يفيد مجردَ ثبوته، فقد ينضم إلى ذلك نفيُ غيره، لا نفي إلهية غيره، فيقع صاحبه في وحدة الوجود، وربما انتفى شهودُ القلب للسِّوى إذا كان في مقام الفناء، فهذا قريب، أما اعتقاد أن وجود الكائنات هي هو، فهذا هو الضلال، ويضمون إلى ذلك نوعاً من التصفية، مثل: تركِ الشهوات البدنية من الطعام والشراب، والرياسة والخلوة، وغير ذلك من أنواع الزَّهادة المطلقة والعبادة المطلقة، فيَصِلُون أيضاً إلى تألُّهٍ مطلقٍ، ومعرفة مطلقة بثبوت الرب ووجوده، ونحو ذلك من نحو ما يصل إليه أرباب القياس»اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ اللهُ: «ومن هؤلاء أيضاً مَنْ غَلَبَ عليه الذكر لله، والتوحيد له والمحبة، حتى غاب بالمذكور المشهود المحبوب المعبود عمَّا سواه، كما يحصل لبعض العاشقين في غيبته بمعشوقه عما سواه، فيقول أحدهم في هذه الحال: أنا الحق، أو: سبحاني، أو: ما في الجبة إلا الله»اهـ[2].

ثانياً: ابتداعهم لأنواعٍ من الذكر غيرِ مشروعةٍ، مثل الذكر بـ: الله.. الله، أو: هو.. هو، ونحوهما:

قال الشيخ: «أفضل الذكر: «لا إله إلا الله»، كما رواه الترمذي

(١) الفتاوى (٢/ ٦٣ ـ ٦٤). وللإمام ابن القيم ردّ بديع على ذِكر الصوفية الله تعالى بالاسم المفرد: الله، في طريق الهجرتين (ص٣٣٨).
(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٥٠).

وابن أبي الدنيا، وغيرهما، مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: (**أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله**)(١)، وفي الموطأ وغيره، عن طلحة بن عبد الله بن كثير أن النبي ﷺ قال: (**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير**)(٢).

ومن زعم أن هذا ذكر العامة، وأن ذكر الخاصة هو: الاسم المفرد، وذكر خاصة الخاصة هو: الاسم المضمر؛ فهم ضالُّون غالطون.

واحتجاج بعضهم على ذلك بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، مِنْ أبين غَلَطِ هؤلاء؛ فإن الاسم هو مذكور في الأمر بجواب الاستفهام، وهو قوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩١]، أي: الله الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، فالاسم مبتدأ، وخبره قد دل عليه الاستفهام، كما في نظائر ذلك تقول: من جارُه؟ فيقول: زيد، وأما الاسم المفرد مظهراً أو مضمراً، فليس بكلام تام، ولا جملة مفيدة، ولا يتعلق به إيمان ولا كفر، ولا أمر ولا نهي، ولم يذكر ذلك أحد من سلف الأمة، ولا شرع ذلك رسول الله ﷺ، ولا يعطي القلب بنفسه

---

(١) الحديث: رواه الترمذي وقال: حسن غريب (كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، ٥/ ٤٦٢/ ٣٣٨٣)، وابن ماجه (كتاب الأدب، باب فضل الحامدين، ٢/ ١٢٤٩/ ٣٨٠٠)، وابن حبان (كتاب الرقائق، باب الأذكار، ٣/ ١٢٦/ ٨٤٦)، والحاكم (كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، ١/ ٦٧٦/ ١٨٣٤)، من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٦٢/ح١١١٥).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١١٩).

معرفة مفيدة، ولا حالاً نافعاً، وإنما يعطيه تصوراً مطلقاً، لا يحكم عليه بنفي ولا إثبات، فإن لم يقترن به من معرفة القلب وحاله ما يفيد بنفسه، وإلا لم يكن فيه فائدة.

والشريعة إنما تشرع من الأذكار ما يفيد بنفسه، لا ما تكون الفائدةُ حاصلةً بغيره، وقد وقع بعض من واظب على هذا الذكر في فنون من الإلحاد، وأنواع من الاتحاد، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وما يذكر عن بعض الشيوخ من أنه قال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبات، حالٌ لا يقتدى فيها بصاحبها؛ فإن في ذلك من الغلط ما لا خفاءَ به؛ إذ لو مات العبد في هذه الحال: لم يمت إلا على ما قصده ونواه؛ إذ الأعمال بالنيات، وقد ثبت أن النبي ﷺ أمر بتلقين الميت لا إله إلا الله، وقال: **(من كان آخرَ كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة)**[1]، ولو كان ما ذكره محذوراً لم يلقن الميت كلمةً يُخاف أن يموت في أثنائها موتاً غير محمود، بل كان يلقن ما اختاره من ذكر الاسم المفرد.

والذكر بالاسم المضمر المفرد: أبعدُ عن السنة، وأدخَلُ في البدعة، وأقرب إلى إضلال الشيطان؛ فإن من قال: يا هو.. يا هو، أو: هو هو، ونحو ذلك، لم يكن الضمير عائداً إلا إلى ما يصوره قلبه، والقلب قد يهتدي وقد يضِلُّ، وقد صنف صاحب (الفصوص) كتاباً سماه: (كتاب الْهُوْ)!.

وزعم بعضهم أن قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، معناه: وما يعلم تأويل هذا الاسم الذي هو: (الْهُوْ). وقيل: هذا، وإن كان مما اتفق المسلمون ـ بل العقلاء ـ على أنه من أبين الباطل، فقد يظن ذلك من يظنه من هؤلاء، حتى قلت مرة لبعض من قال شيئاً من ذلك: لو كان هذا كما قلتَه لكُتِبت: (وما يعلم تأويل: هو) منفصلةً.

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣٨٩).

ثم كثيراً ما يذكر بعضُ الشيوخ أنه يحتج على قول القائل: (الله) بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ﴾ [الأنعام: ٩١]، ويظن أن الله أمر نبيه بأن يقول الاسم المفرد، وهذا غلط باتفاق أهل العلم؛ فإن قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ معناه: اللهُ الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، وهو جواب لقوله: ﴿قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام: ٩١]، أي: اللهُ الذي أنزل الكتاب الذي جاء به موسى، ردَّ بذلك قولَ من قال: ما أنزل اللهُ على بشر من شيء، فقال: ﴿مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾، ثم قال: ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ﴾ أنزله «**ثم ذر**» هؤلاء المكذبين ﴿فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾.

ومما يبين ما تقدم: ما ذكره سيبويه وغيره من أئمة النحو[(١)]: أن العرب يحكون بالقول ما كان كلاماً، لا يحكون به ما كان قولاً، فالقول لا يُحكى به إلا كلامٌ تامٌّ، أو جملةٌ اسمية أو فعلية، ولهذا يكسرون: أن، إذا جاءت بعد القول، فالقول لا يُحكى به اسم، والله تعالى لا يأمر أحداً بذكر اسم مفرد، ولا شرع للمسلمين مفرداً مجرداً، والاسم المجرد لا يفيد الإيمان، باتفاق أهل الإسلام، ولا يؤمر به في شيء من العبادات، ولا في شيء من المخاطبات.

ونظير من اقتصر على الاسم المفرد: ما يُذكر أن بعض الأعراب مرَّ بمؤذن يقول: «أشهد أن محمداً رسولَ الله» بالنصب، فقال: ماذا يقول هذا؟! هذا الاسم، فأين الخبر عنه الذي يتم به الكلام؟.

وما في القرآن: من قوله: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨]، وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١]، وقوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ

---

(١) انظر: كتاب سيبويه (١/ ١٢٢).

مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥]، وقوله ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، نحو ذلك لا يقتضي ذكره مفرداً؛ بل في السنن أنه لما نزل قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، قال: **(اجعلوها في ركوعكم)**، ولما نزل قوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، قال: **(اجعلوها في سجودكم)**[١]، فشرع لهم أن يقولوا في الركوع: «سبحان ربي العظيم»، وفي السجود: «سبحان ربي الأعلى».

وفي الصحيح: «أنه كان يقول في ركوعه: **(سبحان ربي العظيم)**، وفي سجوده: **(سبحان ربي الأعلى)**»[٢]، وهذا هو معنى قوله: **(اجعلوها في ركوعكم وسجودكم)**، باتفاق المسلمين، فتسبيح اسم ربه الأعلى وذكر اسم ربه ونحو ذلك هو بالكلام التام المفيد.

كما في الصحيح عنه ﷺ أنه قال: **(أفضل الكلام بعد القرآن أربع ـ وهن من القرآن ـ سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر)**[٣].

---

(١) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، ١/ ٢٣٠/ ٨٦٩)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب التسبيح في الركوع والسجود، ١/ ٢٨٧/ ٨٨٧)، والحاكم وقال: «صحيح وقد اتفقا على الاحتجاج برواته غير إياس بن عامر، وهو مستقيم الإسناد» وعلق الذهبي على كلام الحاكم بقوله: «إياس ليس بالمعروف» (كتاب الإمامة والجماعة، باب التأمين، ١/ ٣٤٧/ ٨١٨)، والدارمي (كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ١/ ٣١٨/ ١٢٨٠) من حديث: عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه، وضعّفه الألباني (ضعيف سنن ابن ماجه ص٦٧/ ح١٨٦).

(٢) الحديث: رواه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، ١/ ٥٣٦/ ٧٧٢)، وأبو داود (كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، ١/ ٢٣٠/ ٨٧١) من حديث: حذيفة رضي الله عنه، والترمذي (كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود، ٢/ ٢٣٠/ ٨٦٩) من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١١٨).

وفي الصحيح عنه ﷺ أنه قال: **(كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم)**(١).

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: **(من قال في يومه مائة مرة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، كتب الله له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأتِ أحدٌ بأفضلِ مما جاء به، إلا رجل قال مثل ما قال، أو زاد عليه، ومن قال في يومه مائة مرة: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم حُطَّتْ عنه خطاياه، ولو كانت مثلَ زبد البحر)**(٢).

وفي (الموطأ) وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: **(أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير)**(٣).

وفي سنن ابن ماجه وغيره، عنه ﷺ أنه قال: **(أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله)**(٤)، ومثل هذه الأحاديث كثيرة، في أنواع ما يقال من الذكر والدعاء.

وكذلك ما في القرآن: من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤]، إنما هو قوله: بسم الله، وهذا جملة تامة، إما

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١٦٢).

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ٣/ ١١٩٨/ ٣١١٩)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ٤/ ٢٠٧/ ٢٦٩١) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١١٩).

(٤) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١١٩).

اسمية ـ على أظهر قولي النحاة ـ أو فعلية، والتقدير: ذبحي باسم الله، أو ذَبحٌ باسم الله، وكذلك قول القارئ: «بسم الله الرحمن الرحيم» فتقديره: قراءتي بسم الله، أو أقرأ: بسم الله، ومن الناس من يضمر في مثل هذا: ابتدائي بسم الله، أو ابتدأت: بسم الله، والأول أحسن؛ لأن الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه، كما أظهر المضمر في قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، وفي قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، وفي قوله ﷺ: **(من كان ذَبحَ قبل الصلاة، فليذبح مكانها أخرى، ومن لم يكن ذبح فليذبح: بسم الله)**(١).

ومن هذا الباب قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح لرَبيبه عمر بن أبي سلمة: **(سم الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك)**(٢)، فالمراد أن يقول: بسم الله، ليس المراد أن يذكر الاسم المجرد.

وكذلك قوله في الحديث الصحيح لعدي بن حاتم: **(إذا أرسلت كلبك المعلَّم وذكرت اسم الله، فكل)**(٣)، وكذلك قوله ﷺ: **(إذا دخل الرجل منزله، فذكر اسم الله عند دخوله، وعند خروجه، وعند طعامه، قال الشيطان: لا مَبيتَ لكم ولا عشاء)**(٤)، وأمثال ذلك كثير.

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الذبائح والصيد، باب قول النبي ﷺ: (فليذبح على اسم الله)، ٥/ ٢٠٩٥/ ٥١٨١)، ومسلم (كتاب الأضاحي، باب وقتها، ٣/ ١٥٥١/ ١٩٦٠) من حديث: جندب بن سفيان البجلي رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأطعمة، باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، ٥/ ٢٠٥٦/ ح٥٠٦١)، ومسلم (كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما، ٣/ ١٥٩٩/ ح٢٠٢٢) من حديث: عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الصيد والذبائح، باب صيد المعراض، ح/ ٥٤٧٦)، ومسلم (كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الصيد بالكلاب المعلمة، ح/ ١٩٢٩) من حديث عدي بن حاتم.

(٤) الحديث: رواه مسلم (كتاب الأشربة، باب آداب الطعام والشراب ح/ ٢٠١٨) من حديث جابر.

وكذلك ما شُرع للمسلمين في صلاتهم وأذانهم وحجهم وأعيادهم، من ذكر الله تعالى، إنما هو بالجملة التامة.

كقول المؤذن: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله.

وقول المصلي: الله أكبر، سبحان ربي العظيم، سبحان ربي الأعلى، سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، التحيات لله.

وقول الملبي: لبيك اللهم لبيك، وأمثال ذلك.

فجميع ما شرعه الله من الذكر، إنما هو كلام تام، لا اسم مفرد، لا مظهر ولا مضمر، وهذا هو الذي يسمى في اللغة: كلمةً.

كقوله: **(كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم)**[(١)].

وقوله: (أفضل كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل)[(٢)]

ومنه: قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وأمثال ذلك مما استعمل فيه لفظ الكلمة في الكتاب والسنة، بل وسائر كلام العرب، فإنما يراد به الجملة التامة، كما كانوا يستعملون الحرف في الاسم، فيقولون: هذا حرف غريب، أي: لفظ الاسم غريب، وقسَّم سيبويه الكلام إلى: اسم، وفعل، وحرفٍ جاء لمعنًى ليس باسم وفعل[(٣)]، وكلٌّ من

---

(١) الحديث: أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، باب فضل التسبيح ح/ ٦٤٠٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء، باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء، ح/ ٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٧٣).

(٣) انظر كلام سيبويه في: الكتاب (١/ ١٢).

هذه الأقسام يسمى حرفاً، لكن خاصة الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وسمى حروف الهجاء باسم الحرف وهي أسماء، ولفظ الحرف يتناول هذه الأسماء وغيرها كما قال النبي ﷺ: **(من قرأ القرآن فأعربه، فله بكل حرف عشرُ حسنات، أما إني لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾: حرف؛ ولكن ألفٌ: حرف، ولام: حرفٌ، وميم: حرفٌ)**(١).

وقد سأل الخليل(٢) أصحابه عن النطق بحرف الزاي من: زيد، فقالوا: زاي، فقال: جئتم بالاسم، وإنما الحرف (ز)(٣).

ثم إن النحاة اصطلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف، يسمى: كلمة، وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل، كحروف الجر ونحوها، وأما ألفاظ حروف الهجاء: فيُعبَّرُ تارةً بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ، وتارة باسم ذلك الحرف، ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب، ومنهم من يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظاً مشتركاً بين الاسم ـ مثلاً ـ وبين الجملة، ولا يعرف في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامة.

والمقصود هنا: أن المشروع في ذكر الله ﷻ، هو ذكره بجملة تامة وهي المسمى بالكلام، والواحد منه بالكلمة، وهو الذي ينفع القلوب، ويحصل به الثواب والأجر والقرب إلى الله ومعرفته ومحبته وخشيته، وغير ذلك من المطالب العالية والمقاصد السامية.

---

(١) الحديث: يأتي تخريجه (ص٢٠١).

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، إمام في: لسان العرب، وأول من قال بعلم العروض، قال الذهبي: «كان رأساً في لسان العرب، دَيِّناً ورعاً قانعاً متواضعاً كبير الشأن»اهـ، توفي سنة ١٧٠هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢٤٤)، سير الأعلام (٧/ ٤٣٩)، شذرات الذهب (١/ ٢٧٥).

(٣) انظر كلام الخليل في: كتاب سيبويه (٣/ ٣٢٠).

وأما الاقتصار على الاسم المفرد مُظهَراً، أو مُضمَراً، فلا أصل له، فضلاً عن أن يكون من ذكر الخاصة والعارفين، بل هو وسيلة إلى أنواع من البدع والضلالات، وذريعة إلى تصورات أحوال فاسدة من أحوال أهل الإلحاد وأهل الاتحاد، كما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضع»اهـ[١].

وقال الشيخ: «وأما ذكر الاسم المفرد فبدعة؛ لم يشرع، وليس هو بكلام يُعقل ولا فيه إيمان، ولهذا صار بعض من يأمر به من المتأخرين يبين أنه: ليس قصدنا ذكر الله تعالى، ولكن جمع القلب على شيء معين، حتى تستعد النفس لما يَرِد عليها، فكان يأمر مريده بأن يقول هذا الاسم مرات، فإذا اجتمع قلبُه ألقى عليه حالاً شيطانياً، فيلبسه الشيطان ويخيل إليه أنه قد صار في الملأ الأعلى، وأنه أُعطي ما لم يُعطَه محمدٌ ﷺ ليلةَ المعراج! ولا موسى عليه السلام يوم الطُّور! وهذا وأشباهه وقع لبعض من كان في زماننا.

وأبلغ من ذلك من يقول: ليس مقصودنا إلا جمع النفس بأي شيء كان، حتى يقول: لا فرق بين قولك: يا حي! وقولك: يا جحش! وهذا مما قاله لي شخص منهم، وأنكرت ذلك عليه، **ومقصودهم بذلك**: أن تجتمع النفس حتى يتنزل عليها الشيطان، ومنهم من يقول إذا: كان قصدٌ، وقاصدٌ، ومقصودٌ، فاجعل الجميع واحداً! فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود»اهـ[٢].

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٣٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٣٩٦)، مختصر الفتاوى المصرية (ص٩٧).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/ ٦٣، ١٠/ ٥٥٦ ـ ٥٦٠)، الرد على المنطقيين (ص٣٥).

ثالثاً: بعض المتصوفة يرغب عن الأذكار الشرعية، ويشتغل بما استحدثه بعض المشايخ من أذكار:

قال الشيخ: «الدعاء من أفضل العبادات؛ وقد نهانا الله عن الاعتداء فيه، فينبغي لنا أن نتبع فيه ما شَرع وسنَّ، كما أنه ينبغي لنا ذلك في غيره من العبادات، والذي يعدل عن الدعاء المشروع إلى غيره ـ وإن كان من أحزاب بعض المشايخ ـ الأحسن له أن لا يفوتَه الأكمل الأفضل، وهي: الأدعية النبوية، فإنها أفضل وأكمل ـ باتفاق المسلمين ـ من الأدعية التي ليست كذلك، وإن قالها بعض الشيوخ، فكيف يكون في عين الأدعية ما هو خطأ أو إثم أو غير ذلك؟.

ومن أشد الناس عيباً: من يتخذ حزباً ليس بمأثور عن النبي ﷺ، وإن كان حزباً لبعض المشايخ، ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بني آدم، وإمام الخلق وحُجة الله على عباده، والله أعلم»اهـ[1].

ونخلص مما سبق إلى أن المتصوفة وقعوا في عدة أنواع من الابتداع في مسائل الأذكار والأوراد، ومن ذلك: ابتداعُهم للذكر بالاسم المفرد (الله)، وابتداعُهم لأذكار لم تَرِدْ عن النبي ﷺ، وتحديدهم كيفياتٍ وأعداداً وصوراً للتعبد هذه الأذكار، وكل هذا من الابتداع، وخير الهدي هدي محمد ﷺ. وقد تقدم بيان صور من هذا الابتداع، والرد عليهم فيه.



(١) الفتاوى (٢٢/ ٥٢٥)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٨/ ٢٣٢).

المبحث الرابع

الأحوال المبتدعة (السُّكْر، الوَلَه، الجنون...)

الأحوال: جمع حال، ونعني به هنا: ما يعتري بعض المتصوفة أثناء الذكر أو السماع، أو عند ذكر الجنة والنار والثواب والعقاب، من: صَعْقٍ(١)، وسُكْر(٢)، وغَيْبة عقل(٣)، ونحو ذلك.

والصوفية يعدُّون هذه الأحوال من أكمل المقامات، ومَنْ أصابته صار عندهم من الأولياء أصحابِ الكرامات(٤).

---

(١) معنى الصَّعق في اللغة: مصدر صعِق الرجل يصعَق صَعْقاً وصَعَقاً، فهو صَعِق: غشي عليه وذهب عقله من صوت سمعه كالهدَّة الشديدة، ويقال: صَعِق فلان: مات.
ومعنى الصعق عند الصوفية هو: الفناء في الله عند التجلي الذاتي الوارد بسبحات يحترق ما سوى الله فيها.
انظر: لسان العرب (١٠/ ١٩٨، مادة: صعق)، تاج العروس (١٣/ ٢٦٩، مادة: صعق)، التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (ص٤٥٥)، التعريفات للجرجاني (ص١٧٤).

(٢) تقدم تعريف السكر، انظر (١/ ١١٠).

(٣) معنى الغيبة في اللغة: بفتح الغين وسكون الياء: فقدان الشيء والبعد عنه وعدم المعرفة به.
ومعنى الغيبة عند الصوفية: الغيبة عن الأشياء بمشاهدة الحق، وهي بهذا التعريف قريبة المعنى مما يسمونه الفناء.
انظر: تاج العروس (٢/ ٢٩٥، مادة غيب)، عوارف المعارف للسهروردي (٥/ ٢٥٤).

(٤) انظر: الإحياء (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥)، عوارف المعارف للسهروردي (٥/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، التعرف للكلاباذي (ص٧٨، ١٢٧).

قال الشيخ في معرض كلامه عن مدح الصوفية للسكر وزوال العقل: «وكثير من المتصوفة يذمُّون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية والمقامات الرفيعة لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل، ويمدحون السكر والجنون والوَلَهَ، وأموراً من المعارف والأحوال التي لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز، كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بُطلانَها ممن لم يعلم صدقه، وكلا الطرفين مذموم»اهـ[1].

وقال الشيخ في معرض كلامه عن الأحوال وآثارها: «.. لما عُرف من حال الشبلي، وأنه كان يغلب عليه الوجد، حتى يزولَ عقلُه، وتحلق لحيته، ويذهبوا به إلى المارستان، ويسقط عنه التمييز بين الحق والباطل»اهـ[2].

وقال: «والنوري رَحِمَهُ اللَّهُ كان فيه وَلَهٌ، وقد مات بأَجَمَةِ قصب لما غلبه الوجد حتى أزال عقله، ومَنْ هذه حاله لا يصلح أن يُتبع في حال لا يوافق أمر الله ورسوله»اهـ[3].

والأحوال التي تطرأ على القلب عند وجود ما يُخوِّفه أو يُرَقِّقه، نوعان:

١ ـ **أحوال رحمانية**: وهي ما يصيب أهلَ الإيمان من دمع العين ووجل القلب عند سماع القرآن.

٢ ـ **أحوال شيطانية**: مثل ما يعرض لبعض المتصوفة عند السماع.

أما الأحوال الرحمانية: فقد بيّنها شيخ الإسلام بقوله: «كان

---

(١) الفتاوى (٣/ ٣٣٨).

(٢) الاستقامة (١/ ١١٥)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستقامة (١/ ٤٠٤).

(٣) الاستقامة (٢/ ١٦).

الصحابة ﷺ يجتمعون أحياناً: يأمرون أحدهم يقرأ والباقون يستمعون، وكان عمر بن الخطاب يقول: يا أبا موسى ذكّرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون[١]، وكان من الصحابة من يقول: اجلسوا بنا نؤمن ساعة[٢]، وصلّى النبي ﷺ بأصحابه التطوع في جماعة مرات[٣]، وخرج على

(١) الأثر: يأتي تخريجه (ص١٩٧).

(٢) الأثر: أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم عن معاذ بن جبل ﷺ (كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي: (بني الإسلام على خمس)، ١/ ١١)، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٦٤)، وابن المبارك في الزهد (ص٤٩٠)،، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٤٨): «والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضاً بسند صحيح إلى الأسود بن هلال، قال: قال لي معاذ بن جبل: اجلس بنا نؤمن ساعة»اهـ.

(٣) كما صلى ﷺ بأصحابه التراويح في جماعة عدة ليالٍ، كما رواه البخاري (كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، ٢/ ٧٠٨/ ١٩٠٨) من حديث: عائشة، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، ١/ ٥٢٤/ ٧٦١).

وكذلك صلى بعتبان بن مالك في بيته التطوع جماعة كما رواه البخاري (كتاب الجماعة والإمامة، باب الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله، ١/ ٢٣٧/ ٦٣٦)، ومالك في الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، ١/ ١٧٢/ ٤١٥)، والنسائي في المجتبى (كتاب الإمامة، باب إمامة الأعمى، ٢/ ٨٠/ ٧٨٨)، من حديث: محمود بن الربيع ﷺ.

وصلى بأنس بن مالك وأمه واليتيم في داره، كما عند البخاري في صحيحه (كتاب أبواب الصلاة في الثياب، باب الصلاة على الحصير، ١/ ١٤٩/ ٣٧٣)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير، ١/ ٤٥٧/ ٦٥٨)، من حديث: أنس ﷺ.

وصلى بالليل وخلفه ابن عباس، كما عند البخاري في صحيحه (كتاب العلم، باب السمر في العلم، ١/ ٥٥/ ١١٧)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ١/ ٥٢٥/ ٧٦٣)، من حديث: عبد الله بن عباس ﷺ.

الصحابة من أهل الصُّفَّة وفيهم قارئ يقرأ، فجلس معهم يستمع[١].

وما يحصل عند السماع والذكر المشروع من وَجَلِ القلب ودمع العين واقشعرار الجسوم، فهذا أفضل الأحوال التي نطق بها الكتاب والسنة، وأما الاضطراب الشديد والغشي والموت والصيحات، فهذا إن كان صاحبه مغلوباً عليه: لم يُلَم عليه، كما قد كان يكون في التابعين ومن بعدهم، فإن منشأه قوة الوارد على القلب مع ضعف القلب، والقوة والتمكُّن أفضل؛ كما هو حال النبي ﷺ والصحابة ﵃، وأما السكون قسوةً وجفاءً: فهذا مذموم لا خير فيه»اهـ[٢].

وقال ﵀: «ولكن من لم يزل عقله مع أنه قد حصل له من الإيمان ما حصل لهم، أو مثله، أو أكمل منه، فهو أفضل منهم، وهذا حال الصحابة ﵃، وهو حال نبينا ﷺ، فإنه أُسريَ به إلى السماء وأراه الله ما أراه، وأصبح كبائتٍ لم يتغيَّرْ عليه حاله، فحاله أفضل من حال موسى ﷺ الذي خرَّ صَعِقاً لما تجلَّى ربه للجبل، وحالُ موسى حالٌ جليلة عَلِيَّةٌ فاضلة: لكن حال محمد ﷺ أكملُ وأعلى وأفضل»اهـ[٣].

---

(١) الحديث: أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص٣٧) وأبو نعيم الحلية (١/ ٣٤٢) عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في حلقة من الأنصار وإن بعضنا ليستتر ببعض من العري، وقارئ لنا يقرأ علينا فنحن نسمع إلى كتاب الله ﷿، إذ وقف علينا رسول الله ﷺ وقعد فينا ليعد نفسه معهم، فكف القارئ، فقال: (ما كنتم تقولون؟) قال: قلنا: يا رسول الله، كان قارئ لنا يقرأ كتاب الله ﷿، فقال رسول الله ﷺ بيده وحلَّق بها يومئ إليهم أن تحلقوا، فاستدارت الحلقة، قال: فما رأيت رسول الله ﷺ عرف منهم أحداً غيري، قال: فقال: (أبشروا يا معشر الصعاليك، تدخلون الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم، وذلك خمسمائة عام)اهـ.

(٢) الفتاوى (٢٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: المستدرك على الفتاوى (١/ ١٩١).

(٣) الفتاوى (١١/ ١٢ ـ ١٣).

أما الأحوال الشيطانية: فقد بيّن الشيخ رحمه الله أنواع الصوفية في أحوالهم الشيطانية، وفصَّل أحكامهم في أحوالهم بحسب اختلاف هذه الأحوال، واختلاف من وقعت منه(١)، ويمكن بيان ما ذكره فيما يلي:

أولاً: بداية ظهور الأحوال ـ عموماً ـ من غشي وصَعْق وموت ونحوها، واختلاف الصحابة ومَنْ بعدَهم في الحُكم عليها:

قال الشيخ في معرض كلامه عن نشأة التصوف وبداية ظهور المبالغات في الزهد والتخشّع والبكاء والنحيب: «غالب ما يُحكى من المبالغة في هذا الباب إنما هو عن عُبّاد أهل البصرة، مثل حكاية من مات، أو غُشِيَ عليه من سماع القرآن ونحوه، كقصة زرارة بن أوفى قاضي البصرة، فإنه قرأ في صلاة الفجر: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي ٱلنَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، فخرَّ ميتاً(٢)، وكقصة أبي جهير الأعمى الذي قرأ عليه صالحٌ المُرِّيُّ، فمات(٣)، وكذلك غيره ممن رُوِي أنهم ماتوا باستماع قراءته، وكان فيهم طوائف يُصعقون عند سماع القرآن، ولم يكن في الصحابة مَنْ هذه حاله.

فلما ظهر ذلك: أنكر ذلك طائفةٌ من الصحابة والتابعين: كأسماء بنت أبي بكر، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن سيرين، ونحوهم، **والمنكرون لهم مأخذان:**

منهم: من ظن ذلك تكلفاً وتصنُّعاً، يُذكر عن محمد بن سيرين أنه قال: ما بيننا وبين هؤلاء الذين يُصعَقون عند سماع القرآن إلا أن يُقرأَ على أحدهم وهو على حائط، فإن خرَّ: فهو صادق(٤).

---

(١) تقدم في مبحث سابق بيان منهج شيخ الإسلام في التعامل مع الألفاظ الكفرية التي يقولها بعض الصوفية أثناء أحوالهم وغَيْبة عقولهم (١/ ١٧٢).

(٢) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٢٢٧).

(٣) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٢٢٧).

(٤) الأثر: أورده ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٣٠٧).

ومنهم: من أنكر ذلك؛ لأنه رآه بدعةً مخالفاً لما عُرف من هدي الصحابة، كما نقل عن أسماء وابنها عبد الله، والذي عليه جمهور العلماء: أن الواحد من هؤلاء إذا كان مغلوباً عليه: لم يُنكر عليه، وإن كان حال الثابت أكمل منه، ولهذا لمَّا سئل الإمام أحمد عن هذا، فقال: «قُرِئَ القرآنُ على يحيى بن سعيد القطان، فغُشِي عليه ولو قدر أحدٌ أن يدفع هذا عن نفسه، لدفعه يحيى بن سعيد، فما رأيت أعقل منه»(١)، ونحو هذا، وقد نُقل عن الشافعي أنه أصابه ذلك(٢)، وعلي بن الفضيل بن عياض قصته مشهورة(٣).

وبالجملة: فهذا كثير ممن لا يستراب في صدقه، لكن الأحوال التي كانت في الصحابة هي المذكورة في القرآن، وهي: وجل القلوب، ودموع العين، واقشعرار الجلود.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا

---

(١) أورد هذه القصة ابن قدامة في المغني (١٠/١٧٨) فقال: «وقال زهير بن حرب: كنا عند يحيى القطان، فجاء محمد بن سعيد الترمذي، فقال له يحيى: اقرأ، فقرأ فغشي على يحيى حتى حُمِلَ فأدخل. وقال محمد بن صالح العدوي: قرأت عند يحيى بن سعيد فغشي عليه»اهـ.

(٢) الأثر: وقفت على قصة قريبة من هذه أوردها الذهبي في سير الأعلام (١٠/ ١٨) عن: «سويد بن سعيد يقول: كنت عند سفيان، فجاء الشافعي فسلم وجلس، فروى ابن عيينة حديثاً رقيقاً فغشي على الشافعي، فقيل: يا أبا محمد، مات محمد بن إدريس، فقال ابن عيينة: إن كان مات فقد مات أفضلُ أهل زمانه»اهـ.

(٣) يشير شيخ الإسلام إلى ما ذكره المترجمون لعلي بن الفضيل بن عياض، وأنه صعق وخرجت روحه في الصلاة بسبب آية سمعها، وقد ذكر ذلك الإمام الذهبي في سير الأعلام (٨/٤٤٦) عن إبراهيم بن بشار قال: الآية التي مات فيها علي بن الفضيل في الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧] مع هذا الموضع مات وكنت فيمن صلى عليه رَحِمَهُ اللَّهُ. اهـ.

تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُ ٱلرَّحۡمَٰنِ خَرُّواْۤ سُجَّدٗاۤ وَبُكِيّٗا۩﴾ [مريم: ٥٨]، وقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقال: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ يَبۡكُونَ وَيَزِيدُهُمۡ خُشُوعٗا۩﴾ [الإسراء: ١٠٩].

وقد يَذُمُّ حالَ هؤلاء: من فيه من قسوة القلوب، والرَّيْن عليها، والجفاء عن الدين ما هو مذموم، وقد فعلوا.

ومنهم: من يظن أن حالَهم هذا أكملُ الأحوال وأتمُّها وأعلاها، وكلا طرفي هذه الأمور ذميمٌ.

بل المراتب ثلاث:

أحدها: حال الظالم لنفسه، الذي هو قاسي القلب لا يلين للسماع والذكر، وهؤلاء فيهم شبهٌ من اليهود.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ لِذِكۡرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلۡحَقِّ وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

والثانية: حال المؤمن التقيّ: الذي فيه ضعفٌ عن حمل ما يَرِد على قلبه، فهذا الذي يُصعقُ صَعْقَ موت، أو صَعْقَ غشي، فإن ذلك إنما يكون لقوة الوارد وضعف القلب عن حمله، وقد يوجد مثل هذا في من يفرح، أو يخاف، أو يحزن، أو يحب أموراً دنيوية، يقتله ذلك أو

يمرضه، أو يذهب بعقله. ومن عُباد الصور من أمرضه العشق أو قتله أو جنَّنه، وكذلك في غيره، ولا يكون هذا إلا لمن ورد عليه أمرٌ ضعفت نفسه عن دفعه، بمنزلة ما يرد على البدن من الأسباب التي تمرضه أو تقتله، أو كان أحدهم مغلوباً على ذلك، فإذا كان لم يصدر منه تفريط ولا عدوان، لم يكن فيه ذنب فيما أصابه، فلا وجه للريبة، كمن سمع القرآن السماع الشرعي، ولم يفرِّط بترك ما يوجب له ذلك، وكذلك ما يرد على القلوب مما يسمونه: السكر، والفناء، ونحو ذلك من الأمور التي تُغيِّب العقل بغير اختيار صاحبها، فإنه إذا لم يكن السبب محظوراً لم يكن السكران مذموماً بل معذوراً، فإن السَّكْران بلا تمييز.

وكذلك قد يحصل ذلك بتناول السُّكْر من الخمر والحشيشة، فإنه يحرم بلا نزاع بين المسلمين، ومن استحل السُّكْر من هذه الأمور فهو كافر.

وقد يحصل بسبب محبة الصور وعشقها، كما قيل:

سُكْران: سكرُ هوى وسكرُ مُدامةٍ ... ومتى إفاقةُ مَنْ به سُكْران

وهذا مذموم؛ لأن سببه محظور.

وقد يحصل بسبب سماع الأصوات المطربة: التي تورث مثل هذا السكر، وهذا أيضاً مذموم؛ فإنه ليس للرجل أن يسمع من الأصوات التي لم يُؤْمَرْ بسماعها ما يزيل عقلَه؛ إذ إزالة العقل محرَّم، ومتى أفضى إليه سببٌ غيرُ شرعي كان محرماً، وما يحصل في ضمن ذلك من لذة قلبية أو روحية، ولو بأمور فيها نوعٌ مِنَ الإيمان، فهي مغمورة بما يحصل معها من زوال العقل.

ولم يأذن لنا الله أن نمتّعَ قلوبنا ولا أرواحنا من لذات الإيمان ولا غيرها، بما يوجب زوالَ عقولنا، بخلاف من زال عقله بسببٍ مشروع، أو بأمر صادفه لا حيلةَ له في دفعه، وقد يحصل السكر بسبب لا فعلَ

للعبد فيه، كسماعٍ لم يقصده يهيج قاطنَه ويحرك ساكنَه، ونحو ذلك، وهذا لا ملام عليه فيه، وما صدر عنه في حال زوال عقله فهو فيه معذور؛ لأن القلم مرفوع عن كل مَنْ زال عقله، بسبب غير محرم؛ كالمغمى عليه والمجنون، ونحوهما»اهـ[1].

ثانياً: الصوفية يعدُّون زوال العقل بالأحوال من المقامات العالية، وقد ذكر شيخ الإسلام هذه المسألة:

مسألة زوال العقل بالأحوال، هل هو ممدوح أم مذموم؟ وفصَّل الكلام في ذلك:

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فصلٌ: ومما يناسب هذا الباب قولهم: «فلان يُسَلَّم إليه حالُه» أو: «لا يُسَلَّم إليه حاله»؛ فإن هذا كثيراً ما يقع فيه النزاع فيما قد يصدر عن بعض المشايخ والفقراء والصوفية، من أمور يقال: إنها تخالف الشريعة، فمن يرى أنها منكرةٌ، وأن إنكار المنكر من الدين، يُنكر تلك الأمور، وينكر على ذلك الرجل، وعلى من أحسن به الظن، ويبغضه ويذمُّه ويعاقبه، ومن رأى ما في ذلك الرجل من صلاح وعبادة، كزهدٍ وأحوالٍ وورعٍ وعلمٍ، لا ينكرها؛ بل يراها سائغةً أو حسنةً، أو يُعرض عن ذلك.

وقد يغلو كل واحد من هذين:

حتى يخرج بالأول إنكارُه إلى: التكفير والتفسيق في مواطن الاجتهاد، متَّبعاً لظاهر من أدلة الشريعة.

ويخرج بالثاني إقرارُه إلى: الإقرار بما يخالف دين الإسلام، مما يُعلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ جاء بخلافه، اتباعاً ـ في زعمه ـ لما يشبه قصة موسى والخضر.

---

(١) الفتاوى (١١/٧ ـ ١١).

والأول: يكثر في الموسوية، ومن انحرف منهم إلى يهودية.

والثاني: يكثر في العيسوية، ومن انحرف منهم إلى نصرانية.

والأول: كثيراً ما يقع في ذوي العلم، لكن مقروناً بقسوة وهوى.

والثاني: كثيراً ما يقع في ذوي الرحمة، لكن مقروناً بضلال وجهل.

فأما الأمة الوسط: فلهم العلم والرحمة، كما أخبر عن نفسه بقوله: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، وكذلك وصف العبد الذي لقيه موسى، حيث قال: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

والعدل في هذا الباب قولاً وفعلاً: أنَّ تسليم الحال له معنيان:

أحدهما: رفع اللوم عنه، بحيث لا يكون مذموماً ولا مأثوماً.

والثاني: تصويبه على ما فعل، بحيث يكون محموداً مأجوراً.

فالأول: عدم الذم والعقاب، **والثاني**: وجود الحمد والثواب.

والأول: عدم سخط الله وعقابه، **والثاني**: وجود رضاه وثوابه.

ولهذا: تجد المنكرين غالباً في إثبات السخط والذم والعقاب، والمقرين في إثبات الرضا والحمد والثواب، وكلاهما قد يكون مخطئاً، ويكون الصواب في:

أمرٍ ثالث وسط، وهو: أنه لا حَمْدٌ ولا ذمٌّ، ولا ثوابٌ ولا عقابٌ، وبيان ذلك:

أن ذلك الأمر الصادر عنه سواء كان قولاً أو فعلاً إذا علم أنه مخالف للكتاب والسنة، بحيث يكون قولاً باطلاً أو عملاً محرماً، فإنه يعذر في موضعين:

أحدهما: عدم تمكُّنه من العلم به.

والثاني: عدم قدرته على الحق المشروع.

مثال الأول: أن يكون صاحبُ الحال موَلَّهاً مجنوناً قد سقط عنه القلم، فهذا إذا قيل فيه: يُسَلَّم له حالُه؛ بمعنى أنه لا يُذم ولا يعاقب، لا بمعنى تصويبه فيه، كما يقال في سائر المجانين، فهو صحيح، وإن عنى به: أن ذلك القول صواب، فهذا خطأ، وكذلك إذا كان الحال صادراً عنه باجتهاد، كمسائلِ الاجتهاد المتنازَعِ فيها بين أهل العلم والدين، فإن هذا إذا قيل: يُسَلَّم إليه حاله، كما يقال: يُقَرُّ على اجتهاده، بمعنى: أنه لا يُذَمُّ ولا يعاقب، فهو صحيح.

وأما إذا قيل ذلك، بمعنى: أنه صواب، أو صحيح، فلا بد من دليل على تصويبه، وإلا فمجرد القول أو الفعل، الصادر من غير الرسول ﷺ ليس حجةً على تصويب القائل أو الفاعل، فإذا عُلِم أن ذلك الاجتهاد خطأ، كان تسليم حاله بمعنى رفع الذم عنه، لا بمعنى إصابته، وكذلك إذا أريد بتسليم حاله وإقراره أنه يُقَرُّ على حكمه فلا يُنقض، أو على فتياه فلا تُنكر، أو على جواز اتباعه لمن هو من أهل تقليده واتباعه، بأن للقاصرين أن يقلدوا ويتَّبعوا من يسوغ تقليدُه واتباعُه من العلماء والمشايخ، فيما لم يظهر أنه خطأ، لكن بعض هذا يدخل في القسم الثاني الذي لم يعلم مخالفته للشريعة.

وتسليم الحال في مثل هذا:

إذا عُرف أنه معذور، أو عُرف أنه صادق في طريقه، وأن[1] هذا الأمر قد يكون اجتهاداً منه.

---

(١) كذا في المطبوع: «وأن هذا الأمر..» ولعله خطأ، والصواب: أو أن هذا الأمر..، وذلك لأن الشيخ ذكر أنها ثلاثة مواضع، فالأول: ..أنه معذور، والثاني: ..أنه صادق، والثالث: ..اجتهاداً منه.

فهذه ثلاثة مواضع يُسَلَّم إليه فيها حاله؛ لعدم تمكنه من العلم، وخفاء الحق عليه فيها على وجه يعذر به.

ومثال الثاني ـ عدم قدرته ـ: أن يرد عليه من الأحوال ما يضطره إلى أن يخرق ثيابه، أو يلطم وجهه، أو يصيح صياحاً منكراً، أو يضطرب اضطراباً شديداً، فهذا: إذا عُرف أن سبب ذلك لم يكن محرماً، وأنه مغلوب عليه، سُلِّم إليه حاله.

وإن شُكَّ هل هو مغلوب أو متصنِّع؟: فإن عُرف منه الصدقُ: قيل: هذا يسلم إليه حاله، وإن عرف كذبه: أُنكر عليه، وإن شُكَّ فيه: تُوُقِّف في التسليم والإنكار، حتى يتبين أمره، كما يُفعل بمن شهد شهادة، أو اتُّهم بسرقة، فإن ظهر صدقُه وعدلُه قُبلت الشهادة، ودفعت إليهم، وإن ظهر كذبه وخيانته رُدّت الشهادة وعوقب على السرقة، وإن اشتبه الأمر توُقِّف فيه؛ فإن المؤمن: «وقّافٌ متبيِّن»، هكذا قال الحسن البصري.

وكذلك: إذا ترك الواجبات مُظهِراً أنه مغلوب لا يقدر على فعلها: مثل أن يترك الصلاة مُظهِراً أنه بمنزلة المغمى عليه، والنائم الذي لا يتمكن من فعلها، كما قد يعتري بعض المصعوقين، من وارِدِ خوفِ الله أو محبَّتِه، أو نحو ذلك، بحيث يسقط تمييزه فلا يمكنه الصلاة، فهو فيما يتركه من الواجبات نظير ما يرتكبه من المحرمات، فتسليم الحال: بمعنى عدم اللوم، قد يراد به الحكم بأنه معذور، وقد يراد به ترك الحكم بأنه ملوم.

هذا فيما يعلم من الأقوال والأفعال أنه مخالف للشرع بلا ريب، كالشطحات المأثورة عن بعض المشايخ:

كقول ابن هود: إذا كان يوم القيامة نصبتُ خيمتي على جهنم![1].

---

(١) لم أقف عليه على قول ابن هود هذا، لكني وقفت على قول في معناه =

وكون الشبلي: كان يحلق لحيته، ويمزق ثيابه، حتى أدخلوه المارِسْتان[١] مرتين![٢].

وما يُحكَى عن بعضهم، أنه قال: إذا كانت لك حاجة، فتعالَ إلى قبري واستغِث به!

وكترك آخر صلاة الجمعة خلف أمام صالح، لكونه دعا لسلطان وقته وسمَّاه العادل!

وتركِ آخر الصلاة خلف إمام لِما كوشف به من حديث نفسه!

وما يُحكَى عن عقلاء المجانين الذين قيل فيهم: إن الله أعطاهم عقولاً وأحوالاً، فسلب عقولهم وترك أحوالهم، وأسقط ما فرض بما سلب!.

فجِماعُ هذا: أن هذه الأمور تُعطى حقَّها من الكتاب والسنة؛ فما جاء به الكتاب والسنة من الخبر والأمر والنهي وَجَبَ اتِّباعُه، ولم يلتفت إلى من خالفه كائناً من كان، ولم يَجُزْ اتباعُ أحد في خلاف ذلك، كائناً من كان، كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من اتّباع الرسول ﷺ وطاعته، وأن الرجل الذي صدر عنه ذلك يُعطى عُذرَه حيث عذرته الشريعة، بأن يكون مسلوبَ العقل، أو ساقطَ التمييز، أو مجتهداً مخطئاً اجتهاداً قولياً أو عملياً، أو مغلوباً على ذلك الفعل أو الترك؛ بحيث لا

= لأبي يزيد البسطامي، حيث ذكر الذهبي في ترجمته أنه كان يقول: «ما النار! لأستندن إليها غداً وأقول: اجعلني فداءً لأهلها»اهـ. (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٤٦).

(١) المارستان: دار الاستشفاء، وهي الدار التي يقيم فيها المرضى لتلقي العلاج، وكلمة مارستان ـ في الأصل ـ فارسية معرّبة، وأصلها بيمارستان، وهي مركبة من كلمتين: «بيمار» ومعناها: المريض، و«أُستان» ومعناها: المأوى.
انظر مادة: مرس، في: تاج العروس (٨/ ٤٧٠)، لسان العرب (٦/ ٢١٦).

(٢) انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٣٦٨).

يمكنه ردُّ ما صدر عنه من الفعل المنكر، بلا ذنب فعله، ولا يمكنه أداء ذلك الواجب، بلا ذنب فعله، ويكون هذا الباب نوعه محفوظاً، بحيث لا يتبع ما خالف الكتاب والسنة، ولا يجعل ذلك شِرعةً ولا منهاجاً؛ بل لا سبيل إلى الله، ولا شِرعةَ إلا ما جاء به محمد رسول الله ﷺ.

وأما الأشخاص الذين خالفوا بعض ذلك على الوجوه المتقدمة، فيعذرون ولا يُذَمُّون، ولا يعاقبون؛ فإن كل أحد من الناس قد يؤخذ من قوله وأفعاله ويُترك إلا رسولُ الله ﷺ وما من الأئمة إلا من له أقوالٌ وأفعالٌ لا يتبع عليها، مع أنه لا يُذَمُّ عليها، وأما الأقوال والأفعال التي لم يعلم قطعاً مخالفتها للكتاب والسنة؛ بل هي من موارد الاجتهاد التي تنازع فيها أهل العلم والإيمان، فهذه الأمور قد تكون قطعيةً عند بعض من بيّن الله له الحق فيها، لكنه لا يمكنه أن يلزم الناس بما بان له ولم يَبِنْ لهم، فيلتحق من وجه بالقسم الأول ومن وجه بالقسم الثاني.

وقد تكون اجتهاديةً عنده أيضاً، فهذه تسليم لكل مجتهد، ومن قلَّده طريقهم تسليماً، بحيث لا ينكر ذلك عليهم، كما سلم في القسم الأول تسليماً شخصياً.

وأما الذي لا يسلم إليه حاله، فمثل: أن يُعرف منه أنه عاقل يتوله ليسقط عنه اللوم، ككثير من المنتسبة إلى الشيخ أحمد بن الرفاعي[1]، و(اليونسية)[2] فيما يأتونه من المحرَّمات، ويتركونه من الواجبات.

أو يُعرف منه أنه يتواجد ويتساكر في وجده ليُظن به خيراً ويرفع عنه الملام فيما يقع من الأمور المنكرة.

---

(١) ينتسب إلى الشيخ أحمد الرفاعي فرقة الرفاعية، وقد تقدم الكلام عنها في مبحث: فرق الصوفية (١/ ٢٧٧).

(٢) اليونسية، تقدم الكلام عنها (١/ ٢٧٠).

أو يُعرف منه أن الحق قد تبين له، وأنه متبع لهواه.

أو يُعرف منه تجويزُ الانحراف عن موجب الشريعة المحمدية، وأنه قد يتفوَّه بما يخالفها، وأن من الرجال من قد يستغني عن الرسول، أو له أن يخالفه، أو أن يجري مع القدر المحض المخالف للدين، كما يحكي بعضُ المكذبين الضالين: أن أهل الصُّفة قاتلوا النبيَّ ﷺ مع الكفار لمَّا انهزم أصحابه! وقالوا: نحن مع الله، من غلب كنا معه(١)، وأنه صبيحة الإسراء سُمع منه ما جرى بينه وبين ربه من المناجاة(٢)، وأنه تواجد في السماع(٣) حتى وقع الرداءُ عنه(٤)، وأن السر الذي أُوْصِيَ إليه أوْدعَه في أرض نبت فيها اليراع(٥)، فصار في الشَّبَّابة(٦) بمعنى ذلك السر(٧).

أو يسوغ لأحد بعد محمد الخروجُ عن شريعته كما ساغ للخضر الخروج عن أمر موسى؛ فإنه لم يكن مبعوثاً إليه كما بعث محمد إلى

---

(١) تقدم ذكر ذلك والكلام عليه (ص٩٤).

(٢) تقدم ذكر ذلك والكلام عليه (١/ ١٦٧).

(٣) في المطبوع: السماء، وهو خطأ والصواب ما أثبتُّه، ويؤيد ذلك.

(٤) تقدم ذكر ذلك والكلام عليه (١/ ١٦٧).

(٥) اليراع: نباتُ القصب، والقصب ـ معروف ـ: نبات ينبت على هيئة عيدان طوال، يستخرج منها السكّر، وقد تستعمل لبناء أسقف البيوت ونحوها.
انظر مادة: قصب، في: لسان العرب (١/ ٦٧٥)، تاج العروس (٢/ ٣٢٠).

(٦) الشبابة: آلة من آلات العزف والطرب.

(٧) يزعم أصحاب السماع أن السماع يفتح لهم من الأسرار والإلهامات ما لا يحصلونه بدونه، ويقولون: إن النبي ﷺ أوصى إليه ربه بسرٍّ، فدفنه ﷺ في التراب لئلا يطلع عليه أحد، فنبت القصب في هذه الأرض وقد أثر ذلك السر في أعواده وخالطها، فوافق أن أهل السماع اجتزّوا ذلك القصب وصنعوا منه شبابة يضربون عليها أثناء السماع، فانتقل هذا السرّ من أعواد القصب إلى أسماعهم ومنها إلى عقولهم وألبابهم فاكتسبوا معارف ومعان ليست عند غيرهم ممن ينكر عليهم.

الناس كافة، فهؤلاء ـ ونحوهم ممن يخالف الشريعة ويَبِينُ له الحقُّ فيعرض عنه ـ، يجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب.

وكذلك أيضا يُنكَر على من اتبع الأولين المعذورين في أقوالهم وأفعالهم المخالفة للشرع، فإن العذر الذي قام بهم منتفٍ في حقِّه، فلا وجهَ لمتابعته فيه.

ومن اشتبه أمرُه من أي القسمين هو: تُوُقِّفَ فيه، فإن الإمام إنْ يخطئ في العفو خيرٌ مِنْ أن يخطئَ في العقوبة، لكن لا يُتوقف في رد ما خالف الكتاب والسنة؛ فإن النبي ﷺ قال: **(مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)**[1]، فلا يسوغ الخروج عن موجب العموم والإطلاق في الكتاب والسنة، بالشبهات، ولا يسوغ الذم والعقوبة بالشبهات، ولا يسوغ جعل الشيء حقاً أو باطلاً، أو صواباً أو خطأً بالشبهات، والله يهدينا الصراط المستقيم: صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، غير المغضوب عليهم، ولا الضالين.

وبقيت هنا (المسألة) التي تشتبه غالباً: وهو أن يظهر من بعض الرجال المجهول الحال أمرٌ مخالف للشرع في الظاهر، ويجوز أن يكون معذوراً فيه عذراً شرعياً، مثل وجدٍ خرج فيه عن الشرع، لا يُدرَى أهو صادق فيه أم متصنِّع، وأخذ مالٍ بغير إذن صاحبه في الظاهر، مع تجويز أن يكون عَلمَ طيبَ قلبِ صاحبه به، فهذا:

إن قيل: يُنكَر عليه؛ جاز أن يكون معذوراً.

وإن قيل: لا يُنكَر عليه؛ لزم إقرار المجهولين على مخالفة الشرع في الظاهر.

---

(١) الحديث: يأتي تخريجه (ص٣٣٢).

فالواجب في مثل هذا: أن يخاطَب صاحبُه أولاً برفق، ويقال له: هذا في الظاهر منكر، وأما في الباطن فأنت أمينَ الله على نفسك، فأخبرنا بحالك فيه، أو لا تُظهرْه حيث يكون إظهارُه فتنةً، وتُسْلك في ذلك طريقة لا تفضي إلى إقرار المنكرات، ولا لوم البُرَآء، والضابط أن من عُرف من عادته الصدق والأمانة، أُقرَّ على ما لم يُعلم أنه كذب وحرام، ومن عرف منه الكذب أو الخيانة، لم يُقَرَّ على المجهول، وأما المجهول فيتوقف فيه»اهـ[1].

ثالثاً: هل يُعذر أحدٌ مِنْ أصحاب الأحوال إذا وقع منه السكر أو الغشيان والوَلَه؟:

قال الشيخ: «فالأحوال التي ترد على العُبَّاد وأهل المعرفة والزُّهَّاد ونحوهم، مما توجب زوال عقلِ أحدهم وعلمِه، حتى تجعله كالمجنون والمُوَلَّه والسكران والنائم، أو زوال قدرته حتى تجعلَه كالعاجز، أو تجعلَه كالمضطر الذي يصدر عنه القول والفعل بغير إرادته واختياره؛ فإن زوال العقل والقدرة قد يوجب عجزَه عن أداء واجبات، وقد يوجب وقوعه في محرمات.

فهؤلاء يقال فيهم: إن كان زوال ذلك بسببٍ غيرِ محرَّمٍ، فلا حرج عليهم فيما يتركونه من الواجبات، ويفعلونه من المحرمات، ولا يجوز أيضاً اتباعهم فيما هو خارج عن الشريعة من أقوالهم وأفعالهم، ولا نذمُّهم على ذلك، بل قد يُمدحون على ما وافقوا فيه الشريعة من الأقوال والأعمال، ويرفع عنهم اللوم فيما عَذَرَهم فيه الشارع، كما يقال في المجتهد المخطئ؛ بل المجتهد المخطئ نوعٌ من هذا الجنس، حيث سقط عنه اللوم لعجزه عن العلم.

---

(١) الفتاوى (١٠/٣٧٨ ـ ٣٨٦)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٤٤١)، المنهاج (٨/ ٢٠٨).

وإن كان زوال ذلك بسببٍ محرَّمٍ، استحقوا الذم والعقاب على ما يتركونه من واجب، ويفعلونه من محرم.

مثال الأول: من يسمع القرآن على الوجه المشروع، فهاج له وجدٌ يحبُّه، أو مخافةٌ، أو رجاءٌ، فضعُف عن حمله حتى مات، أو صعق، أو صاح صياحاً عظيماً، أو اضطرب اضطراباً كثيراً، فتولَّد عن ذلك تركُ صلاة واجبة، أو تعدَّى على بعض الناس، فإن هذا معذور في ذلك، فإن هذا في هذه الحال بمنزلة عقلاء المجانين المولَّهين، الذين حصل لهم الجنون، مع أنهم من الصالحين وأهل المعرفة، إما لقوة الوارد الذي ورد عليهم، وإما لضعف قلوبهم عن حمله، وإما لانحراف أمزجتهم وقوَّة الخلط، وإما لعارض من الجن، فإن هؤلاء؛ كما بلغنا عن الإمام أبي محمد المقدسي، حيث سئل عنهم فقال: هؤلاء قوم أعطاهم الله عقولاً وأحوالاً، فسلب عقولَهم وأبقى أحوالهم، وأسقط ما فرض بما سلب.

ولهذا كان هذا الصنف، والذي قبله، موجوداً في التابعين ومَنْ بعدَهم، لا سيما في عُبّاد البصريين؛ فإن فيهم من مات من سماع القرآن، كزرارة بن أوفى[1]، وأبي جهير الضرير[2]، وغيرهما.

وأما الصحابة؛ فإن حالهم كان أكملَ من أن يكون فيهم مجنون أو مصعوق، ومن هؤلاء أيضاً من غلب عليه الذكرُ لله والتوحيدُ له والمحبةُ، حتى غاب بالمذكور المشهود المحبوب المعبود عما سواه، كما يحصل لبعض العاشقين في غيبته بمعشوقه عما سواه، فيقول أحدهم في هذه الحال: أنا الحق! أو: سبحاني! أو: ما في الجبة إلا الله! ومنهم من غلب عليه حال الرجاء والرحمة، حتى قال: أبسط سجادتي على جهنم[3]، فمن قال هذا في حال زوال عقله بحيث يكون كالسكران أو

---

(١) الأثر: تقدم تخريجه (١/ ٢٢٧). (٢) الأثر: تقدم تخريجه (١/ ٢٢٧).

(٣) ذكر الإمام الذهبي في ترجمة أبي يزيد البسطامي أنه كان يقول: «.. ما النار =

المولهِ، وكان السبب الذي أوجب ذلك غير منهي عنه شرعاً فلا إثمَ عليه.

ومثال الثاني: ما قد يحصل عند سماع المكاء والتصدية لكثير من أهل السماع، فإنه قد ينشد أشعاراً فيها ما يخالف الشرع بأصواتٍ مخالفةٍ للشرع، ويكون الإنسان فيه استعداد، فيوجب ذلك اختلاطاً وزوال عقل حتى يقتل بعضُهم بعضاً، إما ظاهراً، وإما باطناً، بالهمة والقلوب، ويوجب أيضاً من ترك واجبات الشريعة، ومن الاعتداء على المؤمنين في الدين والدنيا ما الله به عليم.

وكذلك قد يسلك أحدهم عبادات غير شرعية في الاعتقادات والأعمال، فتورثه تلك العبادات والأعمال أحوالاً قويةً قاهرةً، يترك بها الواجبات، ويفعل بها المحرَّمات، أعظم مما يفعله الملك الجبار إذا سكر بشرب الخمر بالنفوس والأموال، وإذا خوطب أحدُهم في حال صَحْوِه وعقله، قال: كنت مغلوباً وورد عليَّ واردٌ فَعَلَ بي هذا، والحكم للوارد، وهذه حال كثير من خفراء العدو، وكثير ممن يعين الكَفَرَة والظَّلَمَة ويعتدي على المسلمين والمؤمنين من أهل الأحوال، ويقول: إنه مغلوب في ذلك، وإنه ورد عليه واردٌ أوجب ذلك، وأنه خُوطب بذلك الفعل.

فيقال: أما زوالُ عقلكِ حتى صرتَ لا تفهم أمر الله ونهيه، وزوال قدرتك حتى صرت مضطراً إلى تلك الأفعال، وإن كنت صادقاً في ذلك، فسببه تفريطُك وعدوانك أولاً، حتى صرت في حال المجانين والسّكارى، فأنت بمنزلة شارب الخمر الذي سكر منها، والمتعرض للعشق حتى يعشق، فيفعل فيه العشق الأفاعيل؛ إذ لا فرقَ بين سكر

= لأستندن عليها غداً وأقول: اجعلني فداء لأهلها وإلا بلعتها!!، ما الجنة؟! لعبة صبيان ومراد أهل الدنيا»اهـ. سير الأعلام (١٣/ ٨٨).

الأصوات والصور، والشراب؛ فإن هذا سُكر الأجسام، وهذا سُكر النفوس، وهذا سُكر الأرواح، فإذا كان السبب محظوراً لم يكن السكران معذوراً في دين الإسلام؛ ولهذا إنما تقع هذه الأحوال ممن فيه نصرانية يميل بسببها إلى السكر، كما يفعله النصارى في الشراب والأصوات والصور، ولهذا كان هؤلاء في عالم الضلال...

فتدبر هذا الأصل، فإنه عظيم نافع جداً، فتنكشف به الأحوال المخالفة للشرع، وانقسام أهلها إلى معذور وموزور، كانقسامها إلى مسطور[1] على صاحبه، ومغفور، بمنزلة الأحوال الصادرة عن غير أهل العبادات والزهادات، من العقل والصحو، ومن الإغماء والسكر والجنون، ومن الاضطرار والاختبار، فإن أحوال الملوك والأمراء وأحوال الهُداة والعلماء، وأحوال المشايخ والفقراء، تشترك في هذه القاعدة الشريفة، وتحكم الشريعة فيها بالفرقان.

وإذا ضُمَّ إلى ذلك: أنَّ ما يصدر عن ذوي الأحوال من كشف علمي، أو تأثيرٍ قَدَرِيٍّ ليس بمستلزمٍ لولاية الله، بل ولا للصلاح، بل ولا للإيمان؛ إذ قد يكون هذا الجنس في كافر ومنافق وفاسق وعاصٍ، وإنما أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون: الذين آمنوا وكانوا يتقون، ففرقٌ بين ولاية الله، وبين الأحوال، كما فرق بين خلافة النبوة، وبين جنس الملك، وفرقٌ بين العلم الذي ورثته الأنبياء، وبين جنس الكلام، فبين هذين النوعين خصوصٌ وعمومٌ، فقد يكون الرجل ولياً لله، له حال تأثير وكشف، وقد يكون ولياً ليس له تلك الحال بكمالها، وقد

---

(١) مسطور على صاحبه: أي مكتوب عليه في صحيفته، ومؤاخذ به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ٢]، وقوله: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣]، وقوله: ﴿كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾ [الإسراء: ٥٨].
انظر: تاج العروس (٦/ ٥٢٠، مادة: سطر)، القاموس (ص٥٢١، مادة: سطر)، تفسير ابن كثير (٤/ ٣٠٥)، فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٤٠).

يكون له شيء من هذه الأحوال، وليس ولياً لله، كما قد يكون خليفةَ نبيٍّ مطاعاً، وقد يكون خليفةَ نبيٍّ مستضعَفاً، وقد يكون جباراً مطاعاً، ليس من النبوة في شيء، وقد يكون عالماً، ليس متكلماً بما يخالف كلام الأنبياء، وقد يكون عالماً متكلماً بكلام الأنبياء»اهـ(١).

رابعاً: الأحوال غالباً ما تجرّ إلى القول بالحلول والاتحاد:

قال الشيخ: «فصلٌ: وقد يقع بعضُ من غلب عليه الحال في نوع من الحلول أو الاتحاد؛ فإن الاتحاد فيه حقٌّ وباطلٌ، لكن لمَّا ورد عليه ما غيَّب عقله، أو أفناه عما سوى محبوبه، ولم يكن ذلك بذنب منه: كان معذوراً غير معاقَبٍ عليه، ما دام غيرَ عاقل، فإن القلم رُفع عن المجنون حتى يفيق، وإن كان مخطئاً في ذلك كان داخلاً في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [الأحزاب: ٥].

وهذا كما يُحكى أن رجلين كان أحدهما يحب الآخر، فوقع المحبوب في اليم، فألقى الآخر نفسه خلفه، فقال: أنا وقعتُ فما الذي أوقعك؟ فقال: غبتُ بك عني، فظننت أنك أني!.

فهذه الحال تعتري كثيراً من أهل المحبة والإرادة في جانب الحق، وفي غير جانبه، وإن كان فيها نقصٌ وخطأٌ، فإنه يغيب بمحبوبه عن حبه وعن نفسه، وبمذكوره عن ذِكْره، وبمعروفه عن عِرفانه، وبمشهوده عن شهوده، وبموجوده عن وجوده، فلا يشعر حينئذ بالتمييز ولا بوجوده، فقد يقول في هذه الحال: أنا الحق! أو: سبحاني! أو: ما في الجبة

---

(١) الفتاوى (١٠/٣٤٨ ـ ٣٥٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٨/٣١٢، ١٠/٤٣٥، ٢٢/٥٢٢)، مختصر الفتاوى المصرية (ص١٠٠، ٥٦٨).

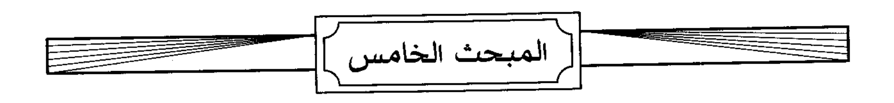
إلا الله! ونحو ذلك، وهو سكران بوجد المحبة، الذي هو لذة وسرور بلا تمييز، وذلك السكران: يُطوَى ولا يُروَى، إذا لم يكن سكرُه بسبب محظور، فأما إذا كان السبب محظوراً: لم يكن السكران معذوراً»اهـ(١).

ونخلص مما سبق أن الأحوال المبتدَعة التي تظهر من المتصوفة، قد فتحت باباً من الزندقة والشرّ، والقول بالحلول والاتحاد، وقد اتخذ هؤلاء الصوفية هذه الأحوال والتظاهر بها طريقاً إلى تحقيق شهواتهم وتحصيل ما يريدون من العوامّ بناءً على أنهم أولياء وأحوالهم تسلَّم لهم.

وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ولم يؤثر عنه ﷺ ولا عن أصحابه الكرام ﷺ أنهم صدر منهم مثل هذه الأحوال، وقد تبيّن لنا من كلام شيخ الإسلام وردّه عليهم ما يتَّضح به الحق لطالبه.



(١) الفتاوى (٢/٣٩٦ ـ ٣٩٧)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/٢٩١، ٣٤٥، ٣٩١، ٤٠١، ٤٨٢، ٨/٣١٣، ١٠/٢٢٠، ١١/٧٤).



السماع

السماع أصل من أصول الصوفية التي يعتمدونها في سلوكِهم طريقَهم إلى الله، بل زاد عن ذلك عند فريق منهم حتى صاروا يتعبَّدون لله تعالى ويتقرَّبون إليه بها، وهو من معالم الطريق التي لا يصح للعارف السلوك فيه حتى يتعاطاه.

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن السماع عند المتصوفة:
«مقصودهم بذلك: أن يتخذ طريقاً إلى الله؛ يجتمع عليه أهل الديانات لصلاح القلوب والتشويق إلى المحبوب، والتخويف من المرهوب والتحزين على فوات المطلوب، فتُستنزَل به الرحمة، وتُستجلَب به النعمة، وتُحرَّك به مواجيد أهل الإيمان، وتُستجلَى به مشاهد أهل العرفان، حتى يقول بعضهم: إنه أفضل لبعض الناس ـ أو للخاصة ـ من سماع القرآن من عدة وجوه[1]! حتى يجعلونه قوتاً للقلوب، وغذاءً للأرواح، وحادياً للنفوس يحدوها إلى السير إلى الله، ويحثها على الإقبال عليه.

ولهذا يوجد من اعتاده واغتذى به لا يحن إلى القرآن، ولا يفرح به، ولا يجد في سماع الآيات كما يجد في سماع الأبيات، بل إذا

---

(١) ذكر أبو حامد الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين (٢/ ٤١٠ ـ ٤١٢): أن السماع يحرك القلوب إلى الله أكثر من القرآن، من سبعة أوجه، وسيأتي ذكر هذه الوجوه ـ إجمالاً ـ عند تعرض الشيخ لها (ص٦١٠).

سمعوا القرآن سمعوه بقلوب لاهية، وألسُن لاغية، وإذا سمعوا سماع المكاء والتصدية خشعت الأصوات، وسكنت الحركات، وأصغت القلوب وتعاطت المشروب!»اهـ[١].

وأصل السماع في اللغة:

مصدر من سمع يسمع، وهو ما وقر في الأذن من صوتٍ، سواء كان هذا الصوت كلاماً أو غيره[٢].

والسماع عند المتصوفة:

هو الاجتماع على استماع الأشعار والغناء، ويصاحب ذلك عند بعضهم الدفوف والمزامير، والتصفيق بالأيدي، والرقص والتمايل، وترتفع عنده الأصوات وتكثر الصرخات وتخرّق الثياب، ويحصل التواجد[٣]

---

(١) الفتاوى (٥٦٧ ـ ٥٦٨).
(٢) انظر مادة: سمع، في: لسان العرب (١١/ ٢٢١)، القاموس (ص٩٤٣).
(٣) التواجد: من وجد وجداً، بالفتح يطلق على الحب، وبالكسر على الحزن. تاج العروس (٩/ ٢٥٦).
والتواجد عند الصوفية: استجلاب الوجد بالذكر والتفكير. الرسالة القشيرية (ص٦١، ط. دار الخير).
والوَجْد: ـ بفتح الواو وسكون الجيم ـ ما يرد على الباطن من الله يُكسبه فرحاً أو حزناً ويغيره عن هيئته ويتطلع إلى الله تعالى، وهو فرحة يجدها المغلوب عليه بصفات نفسية ينظر منها إلى الله تعالى. عوارف المعارف للسهروردي (ملحق بكتاب إحياء علوم الدين ٥/ ٢٥٠، ط. دار المعرفة، بيروت).
وسئل أبو عبد الله بن خفيف: ما الوجد؟ فقال: الوجد هو أن تضيء واردات الحق في الأسرار، فتجذب إليها الأرواح، فتجد القلوب من ذلك نسيماً. سيرة الشيخ الكبير عبد الله بن خفيف الشيرازي للدكتور: إبراهيم الدسوقي شتا (ص٢٦٠).
وانظر: الرسالة القشيرية (ص٦١ ـ ٦٤، ط. معروف زريق)، التعرف لمذهب =

والفناء والسُكْر[١].

= التصوف (ص٨٢ ـ ٨٣)، معجم المصطلحات الصوفية لعبد المنعم الحنفي (ص٥١، ط. دار المسيرة، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ).

(١) يعد الصوفية السماع مقاماً من المقامات العالية، التي تستريح فيها نفوس العابدين، قال أبو بكر الكلاباذي في التعرف لمذهب التصوف (ص١٥٩ ـ ١٦٠): «الباب الخامس والسبعون في السماع، السماع: استجمام من تعب الوقت، وتنفس لأرباب الأحوال، واستحضار الأسرار لذوي الأشغال، وإنما اختير على غيره مما تستروح إليه الطباع، لبعد النفوس عن التشبث به والسكون إليه، فإنه من القضاء يبدو وإلى القضاء يعود، وأرباب الكشوف والمشاهدات استغنوا عنها بالأسباب الحاملة لهم، تنزه أسرارهم في ميادين الكشوف»اهـ.

والصوفية يعدُّون السماع أصلاً من الأصول التي يقوم عليها مذهبهم، لذلك يجعلون له أحكاماً وآداباً وأوقاتاً، وغير ذلك، وذكر المصنفون في أسماء الكتب عدداً من المؤلفات لأئمة من الصوفية أو ممن تأثر بهم في مدح السماع والرد على من حرمه أو نهى عنه، وهذا يبين مقدار تعلق نفوس بعض المتصوفة بهذه البدعة المنكرة، وما جرّتهم إليه من التعصب، ومن هذه المصنفات:

رسالة (تشنيف الأسماع بأحكام السماع) لجمال الدين الصرخدي (ت ٦٧٤)، (أبجد العلوم ١/ ٤٠٩، كشف الظنون ١/ ٤٠٩).

رسالة (أدب السماع) لأبي الفرج الأصفهاني ـ صاحب كتاب الأغاني ـ (ت٣٦٠هـ)، (الفهرست لابن النديم ٢/ ١٦٦).

وكتاب (أدب السماع) لمحمد بن خاقان (ت٣١٩هـ)، (الفهرست ٢/ ٢١٢).

(الإقناع في أحكام السماع) لأبي بكر الأدفوي (ت٣٨٨هـ)، (كشف الظنون ١/ ١٣٩).

(إيقاع السماع لجواز الاستماع) لعبد القادر بن محمد القادري (ألّفه سنة ١٠٣٤هـ)، (كشف الظنون ١/ ٢١٥).

(بدو الشعاع في أحكام السماع) لبدر الدين القونري المصري (ت٧٧٦هـ) (كشف الظنون ١/ ٢٣٢).

(كشف القناع عن وجوه السماع) لمحمود بن محمد الأسكداري (ت١٠٣٦هـ)، (كشف القناع عن الوجد والسماع) لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت٦٥٦هـ)، (كشف القناع في حل السماع) لتاج الدين بن الفركاح الشافعي =

وللسماع[1] عند الصوفية اسم آخر، وهو: التغبير:

قال الشيخ: «ولم يكن أحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين،

= (ت٦٩٠هـ)، (كشف الظنون ١/١٤٩٣)، (معاهد الجمع في مشاهد السمع) لجمال الدين البكري الصديقي. (كشف الظنون ١/ ١٧٣٠).

ولا يشك منصفٌ في ضلال من جعل سماع القصائد وضرب الدفوف والرقص والتمايل ديناً، ولكن: حُبُّك الشيء يعمي ويُصمّ.

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي في خطبة كتابه (تحريم السماع): «كان الناس فيما مضى يتستَّر أحدهم بالمعصية إذا واقعها ثم يستغفر الله ويتوب إليه منها، ثم كثر الجهل وقلَّ العلم وتناقص الأمر، حتى صار أحدهم يأتي بالمعصية جهاراً، ثم ازداد الأمر إدباراً، حتى بلغنا أن طائفة من إخواننا المسلمين ـ وفقنا الله وإياهم ـ استزلَّهم الشيطان واستغوى عقولهم في حب الأغاني واللهو، وسماع الطقطقة والتغبير، واعتقدته من الدين الذي يقربهم إلى الله، وجاهرت به جماعة المسلمين، وشاقَّت سبيل المؤمنين، وخالفت الفقهاء والعلماء وحملة الدين، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ فرأيت أن أوضح الحق، وأكشف من شبه أهل الباطل، بالحجج التي تضمنها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأبدأ بذكر أقاويل العلماء الذين تدور الفتيا عليهم في أقاصي الأرض وأدانيها، حتى تعلم هذه الطائفة أنها قد خالفت علماء المسلمين في بدعتها، والله ولي التوفيق»اهـ. نقلاً عن ابن عيسى في شرحه لنونية ابن القيم (٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

وانظر: عوارف المعارف (٥/ ١٠٨ ـ ١٢١، بذيل إحياء علوم الدين)، مدارج السالكين (١/ ٤٨١ ـ ٥٠٥)، كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع لابن حجر الهيتمي (ص٤٥ ـ ٥٤)، نزهة الأسماع في مسألة السماع لابن رجب، ذم ما عليه مدَّعوا التصوف من الغناء والرقص والتواجد والدف، لابن قدامة المقدسي.

(١) قال أبو حامد الغزالي في تعريف السماع: «السماع: واردُ حقٍّ جاء يزعج القلوب إلى الحق، فمن أصغى إليه بحق تحقق، ومن أصغى إليه بنفس تزندق، فكأنه عبَّر عن الوجد بانزعاج القلوب إلى الحق وهو الذي يجده عند ورود وارد السماع إذْ سمى السماع وارد الحق»اهـ. الإحياء (٢/ ٢٦٧، ط. النور).

وغيرهم من مشايخ الدين، يحضرون مثل هذا السماع، ولا بالحجاز ولا مصر، ولا الشام ولا العراق ولا خراسان[١]، ولا في زمن الصحابة والتابعين ولا تابعيهم، لكن حدث بعد ذلك.

فكان طائفة يجتمعون على ذلك، ويسمون الضرب بالقضيب على جلاجل[٢] ونحوه: التغبير، قال الحسن بن عبد العزيز الجروي[٣]: سمعت الشافعي يقول: «خلَّفتُ ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة، يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن»[٤]، وهذا من كمال معرفة الشافعي

(١) خراسان: بلاد واسعة، تمتد من العراق إلى الهند، وتجمع عدة بلدان، ففيها: نيسابور، وهراة، ومرو، وبلخ، ونسا، وسرخس، وهي حالياً تضم بلاد إيران، وأفغانستان، وجزءاً من الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي (كما كان يسمى سابقاً)، وقد فُتحت أغلبُ هذه البلاد عَنوة في خلافة عثمان ﵁، وينتسب إلى هذه البلاد علماءُ كبارٌ، منهم أصحاب الكتب الستة، وابن المبارك، والحاكم، وغيرهم كثير.
انظر: معجم البلدان (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥٤)، مراصد الاطلاع (١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

(٢) الجلاجل: جمع جُلْجُل، وهو الجرس.
انظر: القاموس (ص١٢٦٤، مادة: جل).

(٣) في الفتاوى (١١/ ٥٣٢): الحراني، ولم أقف على رجل بهذا الاسم، وما أثبته هو الصواب، وهو الذي ذكره شيخ الإسلام في الاستقامة (١/ ٢٣٨).
وهو الحسن بن عبد العزيز بن الوزير بن صابي الجروي المصري، نزيل بغداد، من أعيان الأئمة المحدثين، توفي سنة ٢٥٧هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، تهذيب التهذيب (٢/ ٢٩١ ـ ٢٩٢).

(٤) خبر الشافعي ذكره ابن قدامة المقدسي في: ذم ما عليه مدَّعو التصوف (ص٧، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ) وابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص٢٣٠، ط. المطبعة المنيرية، القاهرة، الثانية ١٣٦٨هـ) بسنده، فقال: «وأما مذهب الشافعي رحمة الله عليه قال: حدثنا إسماعيل بن أحمد.. قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول: خلفت بالعراق شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه التغيير [هكذا بِ ياءين] يشغلون به الناس عن القرآن.
=

وعلمه بالدين، فإن القلب إذا تعوَّد سماع القصائد والأبيات والتذَّ بها، حصل له نفور عن سماع القرآن والآيات، فيستغني بسماع الشيطان عن سماع الرحمن»اهـ[(١)].

وعرّف شيخ الإسلام التغبير بقوله: «والتغبير[(٢)] هو: الضرب بالقضيب، غبَّر؛ أي أثار غباراً، وهو آلة من الآلات التي تُقرن بتلحين الغناء»اهـ[(٣)].

وفيما يلي سوف أعرض ما ذكره شيخ الإسلام عن السماع، والرد على شبهات أهله، وبيان ما فيه من ضلال وغي:

= قال المصنف رحمه الله: وقد ذكر أبو منصور الأزهري: المغيرة قوم يغيرون [هكذا بالياء في الموضعين] بذكر الله بدعاء وتضرُّع وقد سموا ما يطربون فيه من الشعر في ذكر الله ﷻ تغييراً كأنهم إذا شاهدوها بالألحان طربوا ورقصوا فسموا مغيرة لهذا المعنى. وقال الزجاج: سموا مغيرين لتزهيدهم الناس في الفاني من الدنيا وترغيبهم في الآخرة.. قال المصنف: قلت: وقد كان رؤساء أصحاب الشافعي رضي الله عنه ينكرون السماع، وأما قدماؤهم فلا يعرف بينهم خلاف، وأما أكابر المتأخرين فعلى الإنكار»اهـ.

وانظر: لسان العرب (٥/ ٥).

(١) الفتاوى (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).

(٢) التغبير: مصدر غبّر يغبّر تغبيراً، إذا أثار الغبار، والمغبّرة: قوم يُغَبِّرون بذكر الله، أي: يهللون ويرددون الصوت بالقراءة وغيرها، سُمُّوا بها لأنهم يرغبون الناس في الغابرة، أي: الباقية، ومنه قول قائلهم:

عبادك المغبِّرة صُبَّ علينا المغفرة

قال الليث: «سموا ما يطربون فيه من الشعر في ذكر الله تغبيراً، كأنهم إذا تناشدوه بالألحان طرِبوا فرقصوا وأرهجوا، فسُمُّوا مغبرةً لهذا المعنى»اهـ.

قلتُ: ولعلهم إذا رقصوا وتمايلوا أثاروا الغبار فسموا مغبرة.

قال ابن القيم في تعريفه: «التغبير: هو الطقطقة بالقضيب».اهـ.

انظر مادة: غبر، في: تاج العروس (٧/ ٢٩٠)، القاموس (ص٥٧٦)، إغاثة اللهفان (١/ ٢٣٥، فصل: في السماع من المرأة الأجنبية أو الأمرد).

(٣) الاستقامة (١/ ٢٣٨).

أولاً: قسَّم شيخ الإسلام السماع قسمين:

- سماع شرعي.
- سماع بدعي.

وبيَّن الشيخ هذين القسمين، وأحوال الناس معهما:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا كان السماع نوعين: سماع الرحمن، وسماع الشيطان، كان ما بينهما من أعظم الفرقان، لكن الأقسام هنا أربعة:

إما أن يشتغل العبد بسماع الرحمن دون سماع الشيطان.

أو بسماع الشيطان دون سماع الرحمن.

أو يشتغل بالسماعين.

أو لا يشتغل بواحد منهما.

فالأول: حال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان.

وأما الثاني: فحال المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، وهو حال من يتخذ ذلك ديناً، ولا يستمع القرآن، فإن كان يشتغل بهذا السماع شهوة لا ديناً، ويُعرض عن القرآن، فهم الفُجَّار والمنافقون إذا أبطنوا حال المشركين.

وأما الذين يشتغلون بالسماعين فكثير من المتصوفة.

والذين يعرضون عنهما على ما ينبغي[1] كثير من المتعرِّبة.

فهذه النصوص المأثورة عن النبي ﷺ التي فيها مدح الصوت

---

(١) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: والذين يعرضون عنهما على ما لا ينبغي كثير...

الحسن بالقرآن والترغيب في هذا السماع، فيُحْتج بها على المعرض عن هذا السماع الشرعي الإيماني، لا يُحتج بها على حسن السماع البِدعي الشركي، بل الراغبون في السماعين جميعاً والزاهدون في السماعين جميعاً خارجون عن محض الاستقامة والشريعة القرآنية الكاملة، هؤلاء معتدون، وهؤلاء مفرطون، وإنما الحق: الرغبة في السماع الإيماني الشرعي، والزهد في السماعي الشركي البدعي»اهـ[1].

وقسم الشيخ السماع ـ في موضع آخر ـ إلى ثلاثة أقسام:

ـ سماع عقلي.

ـ سماع مِلِّي.

ـ سماع شرعي.

قال الشيخ: «ويدخل في العبادات: السماعُ فإنه ثلاثة أقسام:

سماع عقلي، ومِلِّي، وشرعي:

فالأول: ما فيه تحريكُ محبة، أو مخافةٌ، أو حزنٌ، أو رجاءٌ، مطلقاً.

والثاني: ما في غيرهم، كمحبة الله ومخافته ورجائه، وخشيته والتوكل عليه، ونحو ذلك.

والثالث: السماع الشرعي، وهو سماع القرآن.

كما أن الصلاة أيضاً ثلاثة أقسام، وهذه الأقسام الثلاثة أصولها صحيحة؛ دلَّ عليها قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ الآية [البقرة: ٦٢][2].

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٢) الآية بتمامها: قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

فالذين آمنوا: هم أهل شريعة القرآن، وهو الدين الشرعي، بما فيه من المِلِّي، والعقلي.

والذي هادوا والنصارى: أهل دين مِلِّي بشريعة التوراة والإنجيل، بما فيه من مِلِّيٍّ وعقلي.

والصابئون: أهل الدين العقلي بما فيه من مِلِّي، أو مِلِّي وشرعيات»اهـ[1].

قِسْما السماع ـ تفصيلاً ـ:

القسم الأول: السماع الشرعي:

بيَّن الشيخ أن السماع الشرعي هو سماع القرآن، وهو السماع الذي كان يسمعه النبي ﷺ وأصحابه، وكل سماع غيرُه، فهم سماعٌ محدَثٌ مبتَدَعٌ:

قال رحمه الله: «ومن أعظم ما يقوِّي الأحوال الشيطانية سماعُ الغناء والملاهي، وهو سماع المشركين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، قال ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وغيرهما من السلف: التصدية: التصفيق باليد، والمكاء: مثل الصفير[2]، فكان المشركون يتَّخذون هذا عبادةً.

وأما النبي ﷺ وأصحابه: فعبادتهم ما أمر الله به من الصلاة والقراءة والذكر، ونحو ذلك، والاجتماعات الشرعية، ولم يجتمع النبي ﷺ وأصحابه على استماع غناء قط، لا بكفٍّ ولا بدفٍّ، ولا

---

(١) الفتاوى (٢٠/ ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) انظر تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ في: تفسير القرطبي (٧/ ٣٥٠)، ابن كثير (٢/ ٤٠٤)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٤٥)، البغوي (١/ ٣٥٤).

تواجَدَ، ولا سقطت بردتُه، بل كل ذلك كذب باتفاق أهل العلم بحديثه، وكان أصحاب النبي ﷺ إذا اجتمعوا: أمروا واحداً منهم أن يقرأ، والباقون يستمعون.

وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأبي موسى الأشعري: ذكِّرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون[١].

ومرَّ النبي ﷺ بأبي موسى الأشعري وهو يقرأ، فقال له: **(مررتُ بك البارحةَ وأنت تقرأ، فجعلتُ أستمع لقراءتك)**، فقال: لو علمت أنك تستمع لحبَّرته لك تحبيراً[٢]؛ أي: لحسَّنته لك تحسيناً، كما قال النبي ﷺ: **(زيِّنوا القرآن بأصواتكم)**[٣].

وقال ﷺ: **(لله أشد أذناً** - أي استماعاً - **إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته)**[٤].

---

(١) الأثر: رواه الدارمي (كتاب فضائل القرآن، باب التغني بالقرآن، ٢/٩٢٨/٣٣٦٥)، وابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ١٦/١٦٨/٧١٩٦)، عن أبي سلمة.

(٢) الحديث: رواه الحاكم، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (كتاب ذكر مناقب أبي موسى، بابٌ، ٣/٥٢٩/٥٩٦٦)، من حديث: أبي بردة بن أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، ٢/٧٤/١٤٦٨)، والنسائي (كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت، ٢/١٧٩/١٠١٥)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، ١/٤٢٦/١٣٤٢)، من حديث: البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) الحديث: رواه ابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن، ١/٤٢٥/١٣٤٠)، والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (كتاب فضائل القرآن، باب فضائل في سور وآي متفرقة، ١/٧٦٠/٢٠٩٧)، وابن حبان (كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، ٣/٣١/٧٥٤)، من حديث: فضالة بن عبيد رضي الله عنه، وقال الألباني: ضعيف (ضعيف الجامع الصغير ٦/٣/ح٤٦٣٣).

وقال ﷺ لابن مسعود رضي الله عنه: **(اقرأ عليَّ القرآن)** فقال: أقرأُ عليك وعليك أُنزل؟ فقال: **(إني أحب أن أسمعَه من غيري)**، فقرأت عليه سورة النساء، حتى انتهيت إلى هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، قال: **(حسبك)**، فإذا عيناه تذرفان من البكاء(١).

ومثل هذا السماع هو سماع النبيين وأتباعهم:

كما ذكره الله في القرآن، فقال: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

وقال في أهل المعرفة: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

ومدح سبحانه أهل هذا السماع بما يحصل لهم من زيادة الإيمان، واقشِعْرار الجلد، ودمع العين، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤].

وأما السماعُ المحدَث؛ سماعُ الكفِّ والدُّفِّ والقصب:

فلم تكن الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر الأكابر من أئمة

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرئ للقارئ: حسبك، ٤/ ١٩٢٥/ ٤٧٦٣)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل استماع القرآن وطلب القراءة من حافظ، ١/ ٥٥١/ ٨٠٠)، من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الدين يجعلون هذا طريقاً إلى الله تبارك وتعالى، ولا يعدُّونه من القُرَبِ والطاعات؛ بل يعدُّونه من البدع المذمومة»اهـ[١].

وقال الشيخ: «واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلمنا فيها؛ فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عما لم يشرعْه، حيث أكمل الدين، وأتم عليهم النعمة، ورضي لهم الإسلام ديناً، وهو سماع القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم، وفي غير الصلاة مجتمعين ومنفردين. . .

وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع.

وإنما ذكرنا هنا نكتاً تتعلق بالسماع:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وذكر سماع المؤمنين والعارفين والعالمين والنبيين، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٨ ـ ١٠٩].

وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

---

(١) الفتاوى (١١/٢٩٦ ـ ٢٩٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٣/٤٢٦، ١١/٥٣٢، ٥٥٩، ٥٨٧، ٦٢٦ ـ ٦٣٠)، الفرقان (ص١٢٢)، مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩١)، النبوات (ص٩٠).

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨].

وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣].

وقال: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ﴾ [المدثر: ٤٩ ـ ٥١].

وقال: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ الآية [الإسراء: ٤٥].

وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

وقال تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وقال: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال النبي ﷺ: **(ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن)**(١).

وقال: (من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، أما إني لا

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، والدارمي (كتاب الصلاة، باب التغني بالقرآن، ١/ ٣٧٢/ ١٤٦١)، من حديث: سعد رضي الله عنه.

أقول: ﴿الٓمٓ﴾: حرف، ولكن أقول: ألف: حرف، ولام: حرف، وميم: حرف)[١].

وهذا باب واسع يضيق هذا الموضع عن ذكر جزءٍ منه.

فلما انقرضت القرون الفاضلة حصل فترةٌ في هذا السماع المشروع، الذي به صلاح القلوب وكمال الدين»اهـ[٢].

وفصَّل الشيخ أحكام السامعين في السماع الشرعي، فقال: «فصل: لمَّا بعث الله محمداً ﷺ بكتابه الذي هو الهدى والشفاء والنور، وجعله أحسنَ الحديث، وأحسن القصص، وجعله الصراط المستقيم لأهل العقل والتدبر، ولأهل التلاوة والذكر، ولأهل الاستماع والحال، فالمعتصمون به علماً وحالاً، وتلاوة وسمعاً، باطناً وظاهراً، هم المسلمون حقاً، خاصةُ أمةِ محمدٍ ﷺ.

ثم لمَّا انحرف من انحرف من أهل الكلام والحروف، إلى كلام غيره، ومن أهل السماع والصوت، إلى سماع غيره، كان الانحراف في أربع طوائفَ متجانسة:

قوم: تركوا التعلم منه والنظر فيه والتدبر له، إلى كلام غيره من كلام الصابئة أو اليهود أو ما هو مولَّدٌ من ذلك، أو مجانس له أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتكلمة، وبإزائهم:

قوم: أقاموا حروفه، وحفظوه وتلَوْه من غير فقه فيه، ولا فَهْم لمعانيه، ولا معرفة للمقالات التي توافقه أو تخالفه، ووجه بيانه لمسائلها

---

(١) الحديث: رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب (كتاب فضائل القرآن، باب فيمن قرأ حرفاً من القرآن، ما له؟، ٥/ ٧٥/ ٢٩١٠)، والدارمي (كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، ٢/ ٨٨٧/ ٣١٩٠)، من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) الاستقامة (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤).

ودلائلها، وهم ظاهرية القُرَّاء والمحدّثين ونحوهم، وهذان الصنفان نظير مُتفقِّهٍ لا يعرف الحديث، أو صاحب حديث لا يتفقه فيه، وكذلك متكلم لا يتدبر القرآن، أو قارئ لا يعرف من القرآن أنواعَ الكلام الحقِّ والباطلِ.

فهاتان فرقتان علميتان، والثالثة:

قوم: تركوا استماع القلوب له والتنعُّم به، وتحرُّك القلب عن محركاته، وذوق حلاوته، ووجود طعمه، إلى سماع أصوات تغيره[1]، من شعر أو ملاهي، من أصوات الصابئة، أو النصارى، أو ما هو موَلَّد عن ذلك ومجانس له، أو نحو ذلك، وهم منحرفة المتصوفة والمتفقرة، وبإزائهم:

قوم: يصَوِّتون به ويسمعون قراءته، من غير تحرُّك عنه، ولا وَجْد فيه، ولا ذوق لحقائقه ومعانيه، وهم ظاهرية العُبَّاد والمتطوعة والمتقرِّئة.

فهذان الصنفان:

صاحبُ حال: تُحرِّك الأصواتُ حالَه، وليست تلك الحركة والحال عن الصوت بالقرآن.

وصاحبُ مقالٍ: يُميز بين الأقوال وينظر فيها، وليس ذلك النظر والمقال عن القرآن.

وبإزائهما:

صاحب عبادة ظاهرة: معه استماع ظاهر القرآن وتلاوته.

وصاحب علم ظاهر: معه حفظ حروف القرآن، أو تفسير حروفه من غريبه وإعرابه وأسباب نزوله، ونحو ذلك.

---

(١) كذا في المطبوع: تغيره، ولعلّ الصواب: غيره، ليستقيم المعنى.

فهذه الأقسام الأربعة:

الذين وقفوا مع ظاهر العلم والعمل المشروعَيْن. والذين خاضوا في باطن العلم والعمل، لكن غير المشروعَيْن.

جاء التفريط والاعتداء منهم، ولهذا وقع بينهم التعادي؛ فالأولون يرمون الآخرين بالبدعة والضلالة، وقد صدقوا، والآخرون ينسبُون الأولين إلى الجَهالة والعجز، وقد صدقوا، ثم قد يكون مع بعض الأولين كثيرٌ من العلم والعمل المشروع، كما قد يكون مع بعض الآخرين كثيرٌ من العلم الباطن والحال الكامن، كما قد روى الحسن البصري في مراسيله عن النبي ﷺ أنه قال: (**العلم علمان: علم في القلب، وعلم في اللسان، فعلم القلب هو: العلم النافع، وعلم اللسان: حجة الله على عباده**)[(١)]، وقال يحيى بن سعيد التيمي ـ أبو حيان ـ[(٢)] فيما رواه الخلال[(٣)] في (جامعه) عن الثوري: (**العلماء ثلاثة: فعالم بالله ليس عالماً**

---

(١) الحديث: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٨٢)، وابن المبارك في الزهد (ص٤٠٧)، والدارمي في سننه (١/ ١١٤)، وأبو حيان في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ١٠٢، ت: عبد الغفور حسين البلوشي، ط. مؤسسة الرسالة، الثانية ١٤١٢هـ)، عن الحسن البصري عن أنس ﷺ، وأورده المنذري في الترغيب والترهيب عن جابر (١/ ٥٨)، وقال: رواه الحافظ أبو بكر الخطيب في تاريخه بإسناد حسن، ورواه ابن عبد البر النمري في كتاب العلم عن الحسن مرسلاً بإسناد صحيح.

(٢) هو يحيى بن سعيد التيمي، أبو حيان، تيم الرباب، الكوفي، كان ثقة، إماماً، صاحب سنة، روى عن الشعبي ونحوه، توفي سنة ١٤٥هـ.
انظر: شذرات الذهب (١/ ٢١٧).

(٣) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، واشتهر بالخلال، لأنه كان يبيع الخل، ويأكل من كسب يده، ولد سنة ٢٣٤هـ، وبرع في المذهب الحنبلي حتى صار شيخ الحنابلة في عصره، من مصنفاته: الجامع لعلوم أحمد، قال عنه ابن كثير: لم يؤلف في مذهب أحمد مثله، وله كتاب السنة، وغيرها، توفي سنة ٣١١هـ. =

بأمر الله، وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله، وعالم بالله وبأمر الله)[(١)]»اهـ[(٢)].

- وبيَّن الشيخ ما قد يعرِض لسامع السماع الشرعي من خشوع، أو بكاء، أو غشي، أو حال، وهل هذا ممدوح أم مذموم؟:

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لكن الأحوال التي كانت في الصحابة هي المذكورةُ في القرآن، وهي: وَجَلُ القلوب، ودموع العين، واقشِعْرَار الجلود:

كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣]، وقال: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩].

وقد يذُمُّ حال هؤلاء من فيه من قسوة القلوب، والرَّيْن عليها، والجفاء عن الدين ما هو مذموم، وقد فعلوا، ومنهم من يظن أن حالهم هذا أكملُ الأحوال وأتمُّها وأعلاها، وكلا طرفي هذه الأمور ذميمٌ؛ بل المراتب ثلاث:

= انظر: البداية والنهاية (١١/ ١٤٨)، شذرات الذهب (٢/ ٢٦١)، تاريخ بغداد (٥/ ١١٣)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٣).

(١) الأثر: أخرجه الدارمي في سننه (١/ ١١٤) بلفظ: «محمد بن يوسف عن سفيان قال: كان يقال: العلماء ثلاثة: عالم بالله يخشى الله ليس بعالم بأمر الله، وعالم بالله عالم بأمر الله يخشى الله فذاك العالم الكامل، وعالم بأمر الله ليس بعالم بالله لا يخشى الله فذلك العالم الفاجر»اهـ، ورواه أيضاً البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣١٤).

(٢) الفتاوى (١٣/ ٣٧٦ - ٣٧٨).

أحدها: حال الظالم لنفسه، الذي هو قاسي القلب: لا يلين للسماع والذكر، وهؤلاء فيهم شبهٌ من اليهود.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

والثانية: حالُ المؤمن التقيِّ، الذي فيه ضَعْفٌ عن حمل ما يَرِدُ على قلبه: فهذا الذي يُصعق صَعْقَ موتٍ، أو صَعْقَ غشيٍ؛ فإن ذلك إنما يكون لقوة الوارد وضَعف القلب عن حمله، وقد يُوجد مثلُ هذا في: من يفرح، أو يخاف، أو يحزن، أو يحب أموراً دنيوية، يقتلُه ذلك، أو يُمرضه، أو يذهب بعقله، ومن عُبّاد الصور مَنْ أمرضه العشق، أو قتله، أو جنَّنه، وكذلك في غيره، ولا يكون هذا إلا لمن ورد عليه أمرٌ ضعُفت نفسه عن دفعه، بمنزلة ما يرد على البدن من الأسباب التي تُمرضه أو تقتله، أو كان أحدهم مغلوباً على ذلك، فإذا كان لم يصدر منه تفريط ولا عدوان لم يكن فيه ذنبٌ فيما أصابه، فلا وجه للريبة، كمن سمع القرآن السماع الشرعيَّ، ولم يفرِّط بترك ما يوجب له ذلك[(١)]»اهـ[(٢)].

القسم الثاني: السماع البدعي:

وهو المراد بالسماع عند الصوفية ـ عند الإطلاق ـ ويعنون به:

---

(١) لم يذكر شيخ الإسلام المرتبة الثالثة؛ لأنها مفهومة من السياق، وهي حال المؤمن التقي الذي قوي قلبه على تحمُّل الآيات والوعد والوعيد، فلا يصيبه الغشي ولا الصرع أثناء القراءة.

(٢) الفتاوى (١١/٨ ـ ١٠).

سماع القصائد والأشعار الملحَّنة، ويقصدون بهذا السماع ترقيقَ القلوب، وتذكيرَها بالثواب والعقاب، وقد يصاحب هذا السماعَ ضربٌ بالدف، ونحوه.

قال الشيخ: «والذين حضروا السماع المحدث، الذي جعله الشافعي من إحداث الزنادقة، لم يكونوا يجتمعون مع مُردانٍ ونسوان، ولا مع مصلصلات[١] وشبابات[٢]، وكانت أشعارهم مزهداتٍ مرققاتٍ»اهـ[٣].

ـ وقد يطلق بعضهم لفظ السماع ويريد به السماع الشرعي، وهذا يقع غالباً في إطلاق المشايخ المتقدمين:

قال الشيخ: «لفظ السماع يدخل فيه عندهم: السماعُ الشرعي، كسماع القرآن، والخطب الشرعية والوعظ الشرعي، وقد أدخل أبو القاسم[٤] هذا النوع في باب السماع، وذكر في ذلك آثاراً، فقال[٥]: «كان بالمغرب شيخان لهما أصحاب وتلامذة، يقال لأحدهما: جبلة، وللثاني: رزيق، فزار رزيق يوماً جبلة، فقرأ رجل من أصحاب رزيق شيئاً، فصاح رجل من أصحاب جبلة صيحة ومات، فلما أصبحوا، قال جبلة لرزيق: أين الذي قرأ بالأمس؟ فليقرأ آية، فقرأ، فصاح جبلة صيحة، فمات القارئ! فقال جبلة: واحد بواحد والبادي أظلم».

---

(١) المصلصلات: جمع مصلصل، وهو المصوِّت، وهي آلات تصنع من الطين أو الخزف، وتصدر صوتاً متردداً عند الضرب عليها.
انظر: القاموس (ص١٣٢٢، مادة: صل).

(٢) الشبابات: جمع شبابة، ويظهر أنها نوع من آلات الطرب والمعازف، ولم أقف على من نصّ على تعريفها من أهل اللغة.

(٣) الفتاوى (١١/ ٥٣٤).

(٤) يعني: أبا القاسم القشيري.

(٥) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥٠).

فهذا من سماع القرآن؛ وأما الموت بالسماع، فمسألة أخرى نتكلم عليها إن شاء الله في موضعها.

قال أبو القاسم[1]: «وسئل إبراهيم المارستاني[2] عن الحركة عند السماع، فقال: بلغني أن موسى عليه السلام قصَّ في بني إسرائيل، فمزَّق واحد منهم قميصه، فأوحى الله إليه: قل له: مزق لي قلبك، ولا تمزق لي ثيابك[3]، فهذا سماع لقصص الأنبياء».

قال أبو القاسم[4]: وسأل أبو علي المغازلي الشبليَّ، فقال: ربما يطرق سمعي آيةٌ من كتاب الله عز وجل، فتحدُوني على ترك الأشياء والإعراض عن الدنيا، ثم أرجع إلى أحوالي وإلى الناس؟ فقال الشبلي: ما اجتذبك إليه فهو عطف منه عليك ولطف، وما ردك إلى نفسك فهو شفقة منه عليك، لأنه لا يصح لك التبرِّي من الحول والقوة في التوجه إليه. فهذا سماع في القرآن.

وقال[5]: «سمعت.. أحمد بن مقاتل العكي يقول: كنت مع الشبلي في مسجد ليلة في شهر رمضان وهو يصلي خلف إمام له وأنا بجنبه، فقرأ الإمام: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، فزعق زعقة! قلت: طارت روحُه! وهو يرتعد، ويقول: بمثل هذا يخاطب الأحباء؟! يردد ذلك كثيراً، فهذا سماع القرآن».

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥٠).

(٢) هو إبراهيم بن أحمد المارستاني، أبو إسحاق، قال أبو نعيم الأصبهاني: «كان الجنيد له مواخياً وعليه حامياً حانياً»اهـ.
انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٣٣٢).

(٣) الأثر: رواه الإمام أحمد بإسناده في كتاب الزهد (١/ ١٢٨، ت: د. محمد جلال شرف ط. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م)، وأبو نعيم بإسناده في الحلية (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥١).

(٥) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥١).

قال[١]: «وحُكي عن الجنيد، أنه قال: دخلت على السري يوماً، فرأيت عنده رجلاً مغشياً عليه، فقلت: ما له؟ فقال: سمع آيةً من كتاب الله تعالى، فقلتُ: تُقرأُ عليه ثانياً، فقُرِئ فأفاق، فقال لي: من أين علمت هذا؟ فقلت: إن قميص يوسف ذهبت بسببه عين يعقوب عليه السلام، ثم به عاد بصرُه، فاستحسن مني ذلك».

قال[٢]: «كان شاب يصحب الجنيد، فكان إذا سمع شيئاً من الذكر يزعق، فقال له الجنيد يوماً: إن فعلت ذلك مرةً أخرى لم تصحَبْني، فكان إذا سمع شيئاً يتغير ويضبط نفسه، حتى كان يقطر من كل شعرة من بدنه، فيوماً من الأيام صاح صيحة تلفت بها نفسُه».

فهذا سماع الذكر لا يختص بسماع الشعر الملحَّن»اهـ[٣].

ثانياً: أصل بدعة السماع، وما زاده المتأخرون فيها من الابتداع:

قال الشيخ: «.. واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلمنا فيها:

فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عما لم يشرَعْه، حيث أكمل الدين، وأتمَّ عليهم النعمة، ورضي لهم الإسلام ديناً، وهو سماع القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم، وفي غير الصلاة مجتمعين ومنفردين، حتى كان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقون يسمعون[٤]، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: يا أبا موسى ذكّرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون[٥]، وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع، وإنما ذكرنا هنا نكتاً تتعلق بالسماع.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥١).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥١ ـ ٦٥٢). (٣) الاستقامة (١/ ٣٩٦ ـ ٤٠٠).

(٤) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).

(٥) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وذكر سماع المؤمنين والعارفين والعالمين والنبيين، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ ـ ١٠٩]، وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [الفرقان: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣]، وقال: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٤٩ ـ ٥١]، وقال: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ الآية [الإسراء: ٤٥]، وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال تعالى: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وقال: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال النبي ﷺ: **(ليس منّا من لم يتغنَّ بالقرآن)**(١)، وقال: **(من قرأ القرآن فله بكل حرف عشرُ حسنات، أما إني لا أقول: ألم حرف، ولكن أقول: ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف)**(٢)، وهذا باب واسع يضيق هذا الموضع عن ذكر جزء منه.

فلما انقرضت القرون الفاضلة حصل فترةٌ في هذا السماع المشروع، الذي به صلاحُ القلوب وكمال الدين، وصار أهلُ التغيير فيه أحدَ رجلين:

رجل: معرض عن السماع المشروع وغير المشروع.

ورجل: احتاج إلى سماع القصائد والأبيات، فأحدث سماع القصائد والأبيات، كالتغبير.

وكان الأكابر الذين حضروه، لهم من التأويل ما لهم، فأقام الله في الأمة من أنكر ذلك كما هو سنة الله في هذه الأمة الآمرة بالمعروف الناهية عن المنكر، وهؤلاء المنكرون فيهم المقتصِد في إنكاره، ومنهم المتأوِّل بزيادة في الإنكار غير مشروعة، كما أحدث أولئك ما ليس مشروعاً، وصار على تمادي الأيام يزداد المحدث من السماع، ويزداد التغليظ في أهل الإنكار، حتى آل الأمر من أنواع البدع والضلالات، والتفرق والاختلافات إلى ما هو من أعظم القبائح المنكرات، التي لا يشك في عِظَمِ إثمها وتحريمها مَنْ له أدنى علم وإيمان.

وأصل هذا الفساد من ذلك التأويل في مسائل الاجتهاد، فمن ثبّته الله بالقول الثابت أعطى كلَّ ذي حق حقه، وحفظ حدود الله، فلم يتعدَّها ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١].

فالشرُّ في التفريط بترك المأمور، أو العدوان بتعدِّي الحدود، وحصلت الزيادات في جميع الأنواع المبتدَعة.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٠٠).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص٢٠١).

فإن أصل سماع القصائد: كان تلحيناً بإنشاد قصائدَ مرققةٍ للقلوب، تحرِّكُ تحريك المحبة والشوق، أو الخوف والخشية، أو الحزن والأسف وغير ذلك، وكانوا يشترطون له: المكان، والإمكان، والخلان.

فيشترطون: أن يكون المجتمعون لسماعها من أهل الطريق، المريدين لوجه الله والدار الآخرة.

وأن يكون الشعرُ المنشَدُ غيرَ متضمن لما يُكره سماعُه في الشريعة.

وقد يشترط بعضهم أن يكون القوّالُ منهم.

وربما اشترط بعضهم ذلك في الشاعر الذي أنشأ تلك القصائد.

وربما ضمُّوا إليه آلةً تقوي الصوت، وهو الضرب بالقضيب على جلد مخدة أو غيرها، وهو التغبير.

ومن المعلوم أن استماع الأصوات يوجب حركة النفس بحسب ذلك الصوت، الذي يوجب الحركة، وهو يوجب الحركة[1].

وللأصوات طبائعُ متنوعةٌ تتنوع آثارُها في النفس، وكذلك للكلام المسموع نظمه ونثره، فيجمعون بين الصوت المناسب والحروف المناسبة لهم.

وهذا الأمر يفعله بنو آدم من أهل الديانات البِدعية؛ كالنصارى والصابئة وغير أهل الديانات، ممَّن يحرِّك بذلك حبَّه وشوقه ووجده، أو حزنه وأسفه، أو حميته وغضبه، أو غير ذلك.

فخلف بعد أولئك من صار يجمع عليه أخلاطاً من الناس، ويرون اجتماعهم لذلك شبكة تصطاد النفوس، بزعمهم، إلى التوبة والوصول في طريق أهل الإرادة.

---

(١) كذا في المطبوع، وقال محقق كتاب الاستقامة في الحاشية: كذا في الأصل، ويبدو أن العبارة ناقصة.

وأحدث بعد أولئك أيضاً الاستماع من المخانيث، المعروفين بالغناء لأهل الفسوق والزنا، وربما استمعوه من الصبيان المُردان، أو من النسوان الملاح، كما يفعل أهل الدساكر والمواخير.

وقد يجمعون في السماع أنواع الفُسَّاق والفُجَّار، وربما قصدوا التكاثر بهم والافتخار، لا سيما إن كانوا من أهل الرياسة واليسار، وكثيراً ما يحضر فيه أنواع المُردان، وقد يكون ذلك من أكبر مقاصد أهل السماع، وربما ألبسوهم الثياب المصبَّغة الحسنة، وأرقصوهم في طابق الرقص والدوران، وجعلوا مشاهدتهم؛ بل معانقتهم، مطلوباً لمن يحضر من الأعيان، وإذا غلبهم وجد الشيطان، رفعوا الأصوات التي يبغضها الرحمن.

وكذلك زادوا في الابتداع في إنشاد القصائد، فكثيراً ما ينشدون أشعار الفُسَّاق والفُجَّار، وفيهم كثير ينشدون أشعار الكفار، بل ينشدون ما لا يستجيزه أكثرُ أهل التكذيب، وإنما يقوله أعظمُ الناس كفراً برب العالمين، وأشدُّهم بعداً عن الله ورسوله والمؤمنين.

وزادوا أيضاً في الآلات التي تستثار بها الأصوات، مما يصنع بالأفواه والأيدي، كأبواق اليهود ونواقيس النصارى، من يبلغ المنكرات، كأنواع الشبابات والصفارات، وأنواع الصلاصل والأوتار المصوتات، ما عظمت به الفتنة حتى ربا فيها الصغير وهرم فيها الكبير، وحتى اتخذوا ذلك ديناً وديدناً، وجعلوه من الوظائف الراتبة بالغداة والعشي كصلاة الفجر والعصر، وفي الأوقات والأماكن الفاضلات، واعتاضوا به عن القرآن والصلوات.

وصدق فيهم قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ [مريم: ٥٩].

وصار لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ

﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]؛ إذ المكاء: هو الصفير ونحوه من الغناء، والتصدية: هي التصفيق بالأيدي[١]، فإذا كان هذا سماع المشركين الذي ذمه الله في كتابه، فكيف إذا اقترن بالمكاء الصفارات المواصيل، وبالتصدية مصلصلات الغرابيل، وجَعْلُ ذلك طريقاً وديناً يتقرب به إلى المولى الجليل»اهـ[٢].

ثالثاً: لم يكن هذا السماع البِدعي موجوداً في وقت الصحابة رضي الله عنهم ولا كان معروفاً عندهم:

قال الشيخ: «فصلٌ: وأما سماع المكاء والتصدية: وهو الاجتماع لسماع القصائد الربانية، سواء كان بكف، أو بقضيب، أو بدُفٍّ، أو كان مع ذلك شبّابة، فهذا لم يفعله أحد من الصحابة، لا من أهل الصفة ولا من غيرهم، بل ولا من التابعين، بل القرون المفضَّلة التي قال فيها النبي ﷺ: (**خير القرون الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**)[٣] لم يكن فيهم أحد يجتمع على هذا السماع، لا في الحجاز ولا في الشام ولا في اليمن ولا العراق، ولا مصر ولا خراسان ولا المغرب.

وإنما كان السماع الذي يجتمعون عليه: سماع القرآن، وهو الذي

---

(١) انظر تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ في: تفسير القرطبي (٧/ ٣٥٠)، ابن كثير (٢/ ٤٠٤)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٤٥)، البغوي (١/ ٣٥٤).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٨).

(٣) الحديث: رواه مسلم بلفظ: (خير أمتي القرن الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم)، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ٤/ ١٩٦٣/ ٢٥٣٤) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه. ورواه أبو داود واللفظ له (كتاب السنة، باب فضل أصحاب رسول الله ﷺ، ٤/ ٢١٤/ ٤٦٥٧) من حديث: عمران بن حصين رضي الله عنه.

كان الصحابة من أهل الصُّفَّة وغيرهم يجتمعون عليه»اهـ[١].

رابعاً: تاريخ ظهور السماع البدعي: أواخر المائة الثانية:

ذكر الشيخ أن هذا السماع المبتدَع حدث بعد ذهاب القرون الثلاثة الفاضلة:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما سماع القصائد لصلاح القلوب، والاجتماع على ذلك؛ إما نشيداً مجرداً، وإما مقروناً بالتغبير ونحوه، مثل الضرب بالقضيب على الجلود، حتى يطير الغبار، ومثل التصفيق ونحوه، فهذا سماعٌ مُحدَث في الإسلام بعد ذهاب القرون الثلاثة، وقد كرهه أعيان الأئمة»اهـ[٢].

وقال الشيخ: «وكذلك الأصوات المثيرة للوجد والطرب، تحرك كل قلب إلى مطلوبه، قد اشترك فيها: محب الرحمن، ومحب الإيمان، ومحب الغلمان، ومحب النسوان، ومحب المردان، ومحب الأوطان، ومحب الإخوان، ولهذا لم تجئ الشريعة بهذا السماع، ولا فعلها القرون الثلاثة الفاضلة، بل هو محدَث في حدود أواخر المائة الثامنة[٣]، ولهذا امتنع عن حضوره أكابرُ العارفين وأئمة العلم وأهل الاتِّباع للشريعة، ونُهوا عنه، وقد حضره جماعة من المشايخ الصالحين»اهـ[٤].

وقال الشيخ: «.. بل لمَّا حدث التغبير في أواخر المائة الثانية،

---

(١) الفتاوى (١١/ ٥٧ ـ ٥٨).

(٢) مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩٢).

(٣) كذا في المطبوع، وهو خطأ؛ لأن السماع ظهر قبل ذلك بمدة؛ فقد ذكره الشافعي وغيره من المتقدمين، ولعلّ الصواب: أواخر المائة الثانية، ويؤيد ذلك قول الشيخ قبله: ولا فعلها القرون الثلاثة الفاضلة، ويؤيده أيضاً: النص الذي بعده المنقول من كتاب الاستقامة.

(٤) المستدرك على الفتاوى (١/ ٣٩).

وكان أهله من خيار الصوفية، وحدث من جهة المشرق التي يطلع منها قرن الشيطان، ومنها الفتن، قال الشافعي رضي الله عنه: «خلفتُ ببغدادَ شيئاً أحدثته الزنادقة، يسمونه التغبير، يصدون به الناس عن القرآن»[(١)]»اهـ[(٢)].

خامساً: حكم السماع:

أ ـ حكمه عند المتصوفة:

بيَّن الشيخ أن أكثر الصوفية يستحبون سماع القصائد الملحَّنة، وقال بعضهم بوجوب هذا السماع، بل قد يفضِّلها بعضهم على القرآن:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[(٣)]: «واعلم أن سماع الأشعار بالألحان الطيبة، والنغم المستلذة ـ إذا لم يعتقد المستمع محظوراً، ولم يسمع على مذموم في الشرع، ولم ينجرَّ في زمان هواه، ولم ينخرط في سلك لهوه ـ مباحٌ في الجملة، ولا خلاف أن الأشعار أُنشدت بين يدي النبي ﷺ، وأنه سمعها ولم ينكر عليهم في إنشادها، فإذا جاز سماعها بغير الألحان الطيبة، فلا يتغير الحكم بأن يسمع بالألحان، هذا ظاهر من الأمر، ثم ما يوجب للمستمع توفر الرغبة على الطاعات، وتذكر ما أعد الله لعباده المتقين من الدرجات، ويحمله على التحرز من الزلات، ويؤدي إلى قلبه في الحال صفاء الواردات، مستحبٌ في الدين ومختار في الشرع».

قال[(٤)]: «وقد جرى على لفظ الرسول ﷺ ما هو قريب من الشعر، وإن لم يقصد أن يكون شعراً».

وذكَرَ الحديثَ المتفقَ عليه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت الأنصار يحفرون الخندق، فجعلوا يقولون:

---

(١) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٢).
(٢) الاستقامة (١/ ٢٩٧).
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).
(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

فأجابهم رسول الله ﷺ:

اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة فأكرم الأنصار والمهاجرة[(١)]

وقال[(٢)]: «ليس هذا اللفظ منه ﷺ على وزن الشعر».

قلت: تضمَّن هذا الكلام شيئين:

أحدهما: إباحة سماع الألحان والنغمات المستلذة، بشرط ألا يعتقد المستمع محظوراً، وألا يسمع مذموماً في الشرع وألا يتبع منه هواه.

والثاني: أن ما أوجد للمستمع الرغبة في الطاعات والاحتراز من الذنوب، وتذكر وعد الحق، ووصول الأحوال الحسنة إلى قلبه: فهو مستحبٌّ.

وعلى هاتين المقدمتين بنى من قال باستحباب ذلك، مثل: أبي عبد الرحمن السلمي وأبي حامد[(٣)] وغيرهما، وفي هؤلاء من قد يوجبه أحياناً، إذا رأوا أنه لا يؤدّى الواجب إلا به.

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الجهاد والسير، باب البيعة في الحرب ولا يفروا، ٣/ ١٠٨١/ ٢٨٠١)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب وهي الخندق، ٣/ ١٤٣١/ ١٨٠٥) من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٨).

(٣) قال الغزالي في الإحياء (٢/ ٤١٠ ـ ٤١٢): «فإذا كان سماع القرآن مفيداً للوجد، فما بالُهم يجتمعون على سماع الغناء من القوَّالين دون القارئين؟ فكان ينبغي أن يكون اجتماعُهم وتواجدُهم في حِلَقِ القراء لا حِلَقِ المغنين، وكان ينبغي أن يطلب عند كل اجتماع في كل دعوة قارئ لا قوّال، فإن كلام الله تعالى أفضل من الغناء لا محالةَ.

فاعلم أن الغناء أشد تهييجاً للوجد من القرآن من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أن جميع آيات القرآن لا تناسب حال المستمع، فمن استولى =

....

= عليه شوق من أين يناسب حاله قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَـٰدِكُمۡ﴾؟...
الوجه الثاني: أن القرآن محفوظ للأكثرين، ومتكرر على الأسماع والقلوب...
الوجه الثالث: أن لوزن الكلام بذوق الشعر تأثيراً في النفس، فليس الصوت الموزون الطيب كالصوت الطيب الذي ليس بموزون، فالوزن إذاً مؤثر، فلذلك طاب الشعر.
الوجه الرابع: أن الشعر يختلف تأثيره في النفس بالألحان، بمد المقصور وقصر الممدود، والوقف في أثناء الكلمات، ولا يجوز في القرآن إلا التلاوة...
الوجه الخامس: أن الألحان الموزونة تُعضد وتُؤكد بإيقاعات وأصوات كالضرب بالقضيب والدف وغيره، وواجب أن يصان القرآن عن مثل هذه القرائن...
الوجه السادس: أن المغني قد يغني ببيت لا يوافق حال السامع فيكرهه ويستدعي غيره...
الوجه السابع: القرآن كلام الله لا تطيقه البشرية، ولو كشف للقلوب ذرة من معناه وهيبته..اهـ.
وقد ردّ عليه الإمام ابن القيم في كتابه مدارج السالكين (١/٤٨٦) فقال: «فصل: القسم الثاني من السماع ما يبغضه الله ومنه الشعر والغناء:.. وقد شاهدنا نحن وغيرنا ثقل القرآن على أهل الغناء وسماعه، وتبرمهم به، وصياحهم بالقارئ إذا طول عليهم، وعدم انتفاع قلوبهم بما يقرأه. فلا تتحرك ولا تطرب، ولا تهيج منها بواعث الطلب، فإذا جاء القرآن الشيطان فلا إله إلا الله، كيف تخشع منهم الأصوات، وتهدأ الحركات، وتسكن القلوب وتطمئن، ويقع البكاء والوجد، والحركة الظاهرة والباطنة، والسماحة بالأثمان والثياب، وطيب السهر، وتمني طول الليل، فإن لم يكن هذا نفاقاً فهو آخية النفاق وأساسه.

تُلي الكتاب فأطرقوا، لا خيفة ... لكنه إطراق ساه لاهي
وأتى الغناء فكالذباب تراقصوا ... والله ما رقصوا من اجل الله
دف، ومزمار، ونغمة شاهد ... فمتى شهدت عبادة بملاهي؟
ثقُل الكتاب عليهم لما رأوا ... تقييده بأوامر ونواهي =

وكذلك يفضلونه على سماع القرآن، إذا رأوا أن ما يحصل بسماع الألحان أكثر مما يحصل بسماع القرآن، وهم في ذلك يضاهون لمن يوجب من الكلام المحدَث ما يوجبه، ولمن يفضل ما فيه من العلم على ما يستفاد من القرآن والحديث.

لكن في أولئك من يرى الإيمان لا يتم إلا بما ابتدعوه من الكلام، وفيهم من يكفِّر بمخالفته أو يفسِّق.

وأهل السماع أيضاً:

فيهم من يرى الإيمان لا يتم إلا به[!!].

= وعليهم خف الغنا لما رأوا ... إطلاقه في اللهو دون مناهي
يا فرقة ما ضر دين محمد ... وجنى عليه ومله إلا هي
سمعوا له رعداً وبرقاً إذ حوى ... زجراً وتخويفاً بفعل مناهي
ورأوه أعظم قاطع للنفس عن ... شهواتها يا ويحها المتناهي
وأتى السماع موافقاً أغراضها ... فلأجل ذاك غدا عظيم الجاه
أين المساعد للهوى من قاطع ... أسبابه عند الجَهول الساهي
إن لم يكن خمر الجسوم فإنه ... خمر العقول مماثل ومضاهي
فانظر إلى النشوان عند شرابه ... وانظر إلى النشوان عند تلاهي
وانظر إلى تمزيق ذا أثوابه ... من بعد تمزيق الفؤاد اللاهي
فاحكم بأي الخمرتين أحق بالـ ... ـتحريم والتأثيم عند الله

وكيف يكون السماعُ الذي يسمعه العبد بطبعه وهواه، أنفعَ له من الذي يسمعه بالله ولله وعن الله؟ فإن زعموا أنهم يسمعون هذا السماع الغنائي الشعري كذلك، فهذا غاية اللبس على القوم؛ فإنه إنما يسمع بالله ولله وعن الله ما يحبه الله ويرضاه.

ولهذا قلنا: إنه لا يتحرر الكلام في هذه المسألة إلا بعد معرفة صورة المسموع وحقيقته ومرتبته. فقد جعل الله لكل شيء قدراً، ولن يجعل الله من شربه ونصيبه وذوقه ووجده من سماع الآيات البينات، كمن نصيبه وشربه وذوقه ووجده من سماع الغناء والأبيات»اهـ.

وفيهم من يقول في مُنْكِرِهِ الأقوالَ العظيمةَ، وقد يكون يسعى في قتل مُنْكِرِهِ[!!].

لكن جنسهم كان خيراً من جنس المتكلمة، مما فعلوا غير ذلك من الذنوب، كما يستحبون علم الكلام ويوجبونه، ويذمُّون تاركه ويسبونه، ويعاملونه من العداوة بما يعامَل به الكافر.

وبإزاء استحباب هؤلاء أو إيجابهم، أن قوماً من أهل العلم يكفِّرونهم باستحباب ذلك، أو إيجابه؛ ولهذا تجد في المستحبِّين له وفي المنكرين له من الغلو، ما أوجب الافتراق والعداوة والبغضاء.

وأصل ذلك ترك الفريقين جميعاً لِمَا شرعه الله من السماع الشرعي الذي يحبه الله ورسوله وعباده المؤمنون»اهـ[1].

ب ـ أما حكم سماع المتصوفة عند أهل السنة، ومَنْ وافقهم مِنْ معتدلي الصوفية:

فهو أنه مبتدَع محدَث، وقد نقل شيخ الإسلام عن الإمام ابن خفيف أن معتدلي الصوفية ينكرون هذا السماع البدعي، ولا يستحبونه:

فقال ـ شيخ الإسلام ـ: «قال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه (اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات): . . ونعتقد أن القراءة الملحَّنة: بدعةٌ وضلالةٌ، وأن القصائد: بدعةٌ، ومجراها على قسمين:

فالحسن من ذلك: من ذكَرَ آلاء الله ونَعمائه، وإظهار نعت الصالحين وصفة المتقين، فذلك جائز، وتركُه والاشتغالُ بذكر الله والقرآن والعلم أولى به.

وما جرى على وصف المرئيات ونعت المخلوقات: فاستماع ذلك

(١) الاستقامة (١/ ٢٣٤).

على الله كفر، واستماع الغناء والرباعيات[١] على الله كفر، والرقص بالإيقاع ونعت الرقَّاصين على أحكام الدين: فسقٌ، وعلى أحكام التواجد والغناء: لهوٌ ولعبٌ.

وحرام على كل من يسمع القصائد والربعيات الملحنة الجاري[٢] بين أهل الأطباع على أحكام الذكر، إلا لمن تقدم له العلم بأحكام التوحيد ومعرفة أسمائه وصفاته، وما يُضاف إلى الله تعالى من ذلك، وما لا يليق به ﷻ، مما هو منزَّه عنه، فيكون استماعُه كما قال: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ الآية [الزمر: ١٨][٣].

وكل من جهل ذلك وقصد استماعه على الله على غير تفصيله، فهو كفر لا محالةَ، فكل من جمع القول وأصغى بالإضافة إلى الله فغير جائز، إلا لمن عرف بما وصفتُ من ذكر الله ونَعمائه، وما هو موصوف به ﷻ، مما ليس للمخلوقين فيه نعت ولا وصف، بل تَرْكُ ذلك أولى وأحوطُ، والأصل في ذلك أنها بدعة، والفتنة فيها غيرُ مأمونة على استماع الغناء والربعيات بدعة، وذلك مما أنكره المطَّلبي[٤]

---

(١) في المطبوع: الربعيات، ولعلّ الأصوب ما أثبته، والتصحيح من كتب اللغة.
والرباعيات هي: منظومات شعرية تتألف من وحدات، كل وحدة منها أربعة أشطر تستقل بقافيتها.
انظر: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب لمجدي وهبة، وكامل المهندس (ص١٧٤ ـ ١٧٥، ط. مكتبة لبنان، بيروت، الثانية ١٩٨٤م)، المعجم الوسيط (ص٣٢٤).

(٢) في المطبوع: الجائي، والتصويب من النسخة التي حققها الدكتور: حمد بن عبد المحسن التويجري (الفتوى الحموية الكبرى ص٤٦٨، ط. دار الصميعي، الرياض، الأولى ١٤١٩هـ).

(٣) الآية بتمامها، قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٨].

(٤) هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي.

=

ومالك[١] والثوري، ويزيد بن هارون[٢] وأحمد بن حنبل، وإسحاق[٣]، والاقتداء بهم أولى من الاقتداء بمن لا يُعرفون في الدين، ولا لهم قدم عند المخلصين.

وبلغني أنه قيل لبشر بن الحارث[٤]: إن أصحابك قد أحدثوا شيئاً يقال له: القصائد، قال: مثل أيشٍ؟ قال: مثل قوله:

اصبري يا نفس حتى تسكني دار الجليل

فقال: حسنٌ، وأين يكون هؤلاء الذين يستمعون ذلك؟

قال: قلت: ببغداد!

= انظر: الأنساب للسمعاني (٥/ ٣٢٦، ت: عبد الله بن عمر البارودي، ط. دار الجنان، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ).

(١) الإمام مالك بن أنس.

(٢) هو يزيد بن هارون، أبو خالد السلمي، من أئمة أهل السنة، ولد سنة ١١٨هـ، قال الذهبي: «كان يزيد رأساً في السنة معادياً للجهمية، منكراً تأويلهم في مسألة الاستواء»اهـ، توفي سنة ٢٠٦هـ.
انظر: سير الأعلام (٩/ ٣٥٨)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣١٤).

(٣) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، المشهور بابن راهويه (وهو لقب أبيه)، أحد الأئمة الأعلام الحفاظ، جمع بين الفقه والورع، قال الإمام أحمد: «إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وما عبر الجسر أفقه من إسحاق»اهـ، ولد سنة ١٦١هـ، وتوفي سنة ٢٣٨هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥)، سير الأعلام (١١/ ٣٥٨)، شذرات الذهب (٢/ ٨٩).

(٤) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي، المشهور ببشر الحافي، ولد سنة ١٥٢هـ، كان أول عمره يمشي حافياً ويطلب العلم فاشتهر بذلك، إمام زاهد محدث، قيل للإمام أحمد: مات بشر، فقال: «مات والله وما له نظير إلا عامر بن عبد قيس»اهـ، توفي سنة ٢٢٧هـ.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٤٢)، الحلية (٨/ ٣٣٦)، سير الأعلام (١٠/ ٤٦٩).

فقال: كذبوا والله الذي لا إله غيره؛ لا يسكن ببغداد من يستمع ذلك»[1].

قال أبو عبد الله: «.. ونقول: إن المستمع إلى الغناء والملاهي؛ فإن ذلك كما قال ﷺ: **(الغناء ينبت النفاق في القلب)**[2]، وإن لم

---

(١) بغداد: مدينة معروفة في العراق وهي عاصمتها، وقد كانت قبل أن يفتحها المسلمون سوقاً للفرس يجتمع فيها التجار كل شهر مرة، وقد غلب على أهلها في فترة من الفترات الفسق والمجون، فكان الزهاد والعباد يخرجون منها إلى غيرها، قال ياقوت الحموي (معجم البلدان ١/ ٤٦٤): «ذم بغداد قد ذكره جماعة من أهل الورع والصلاح والزهاد والعباد، ووردت فيها أحاديث خبيثة، وعلتهم في الكراهية ما عاينوه بها من الفجور والظلم والعسف، وكان الناس وقت كراهيتهم للمقام ببغداد غير ناس زماننا، فأما أهل عصرنا فأجلِسْ خيارهم في الحش وأعطهم فلساً، فما يبالون بعد تحصيل الحطام أين كان المقام.. وكان بعض الصالحين إذا ذكرت عنده بغداد يتمثل:

قل لمن أظهر التنسك في النا ... س وأمسى يعد في الزهاد

الزم الثغر والتواضع فيه ... ليس بغداد منزل العباد

إن بغداد للملوك محلٌّ ... ومناخ للقارئ الصياد

ومن شائع الشعر في ذلك:

بغداد أرض لأهل المال طيبة ... وللمفاليس دار الضنك والضيق

أصبحت فيها مضافاً بين أظهرهم ... كأنني مصحف في بيت زنديق

وانظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١/ ٢٧ ـ ٣١) فقد ذكر جملة أحاديث وآثار في ذم بغداد.

(٢) الحديث: رواه أبو داود واللفظ له (كتاب الأدب، باب كراهية الغناء والزمر، ٤/ ٢٨٢/ ٤٩٢٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الشهادات، باب الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعة، ١٠/ ٢٢٣) وزاد: «كما ينبت الماء البقل»، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (ص٣٨/ ١٣ بلفظ البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، ط. دار النصر، مصر) من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ونقل المناوي في فيض القدير (٤/ ٤١٣، دار المعرفة، بيروت، الثانية ١٣٩١هـ) عن العراقي قوله: رفعه غير صحيح لأن في إسناده من لم يسمّ.اهـ، وروي الحديث موقوفاً =

يكفِّر، فهو فسق لا محالة»اهـ[(١)].

ومما يزيد هذا السماع المُحدث بدعةً وتحريماً:

احتواءُ قصائده على الضلال والكفر والفجور، وقد بيّن الشيخ ذلك، وأورد بعض هذه الأشعار:

قال الشيخ: «وفي أشعارهم كشعر الكوجلي وغيره، مِن سبِّ النبي ﷺ، وسبِّ القرآن والإسلام: ما لا يرضى به لا اليهود ولا النصارى!.

ثم منهم من يقول: هذا الشعرُ ليونس[(٢)]، ومنهم من يقول: هو مكذوبٌ على يونس، لكن من المعلوم المشاهدِ أنهم ينشدون الكفر ويتواجدون عليه، ويبول أحدهم في الطعام! ويقول: يشرح كبدي يونس! أو ماء وَرْدِ يونس ويستحلون الطعام الذي فيه البول، ويرون ذلك بركة!.

وأما كفرياتهم: مثل قولهم:

وأنا حميت الحمى وأنا سكنت فيه ... وأنا تركت الخلائق في مجاري التيه[(٣)]

موسى على الطور لما خر لي ناجا ... وصاحب أقرب أنا جنبوه حتى جا

= على ابن مسعود رضي الله عنه، وهو أصحّ، قال العراقي: روي مرفوعاً من عدة طرق كلها ضعيفة، قال البيهقي: والصحيح أنه من قول ابن مسعود رضي الله عنه.اهـ. تخريج أحاديث علوم الدين (٣/ ١٣٣٣).

(١) الفتاوى (٥/ ٧١، ٨٣ ـ ٨٥).

(٢) يونس القنّيي، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ٢٧٠).

(٣) هذا الشعر ليونس القنيي، شيخ الطائفة اليونسية، وقد ذكره ابن خلكان والذهبي في ترجمته، بلفظ:

وأنا حميت الحمى وأنا سكنتو [كذا] فيه ... وأنا رميت الخلائق في بحار التيه

من كان يبغي العطا مني أنا أعطيه ... أنا فتى ما أداني من به تشبيه

وفيات الأعيان (٧/ ٢٥٦)، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٩هـ، ص٤٧٢، والذهبي هنا ناقل عن ابن خلكان).

يوم القيامة يرى الخلائق أفواجا   إلى نبيه عيسى يقضي لهم حاجا[(١)]

ويقولون:

تعالوا نخرب الجامع   ونجعل منه جماره
ونكسر خشب المنبر   ونعمل منه زناره
ونحرق ورق [المصحف][(٢)]   ونعمل منه طنباره
ننتف لحية القاضي   ونعمل منه أوتاره[(٣)]
أنا حملت على العرش حتى صج   وأنا صرخت في محمد حتى هج
وأن البحار السبعة من هيبتي ترتج[(٤)]

وأمور أخر، أعظم من هذا، وأعظم من أن تُذكر لِمَا فيها من الكفر الذي هو أعظم من قول الذين قالوا: إن لله ولداً»اهـ[(٥)].

ونقل شيخ الإسلام عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ إنكار هذا السماع المحدث:

قال الشيخ في جواب سؤال عن سماع القصائد الملحنة: «لا نزاع بين أئمة الدين أنه ليس من جنس القُرَب والطاعات والعبادات.. قال الحسن بن عبد العزيز الحراني: سمعت الشافعي يقول: «خلفت ببغداد

---

(١) هذا الشعر ليونس القنيي أيضاً، وقد ذكره الذهبي في ترجمته، فقال: «وسمعت شيخ الإسلام ينشد ليونس:

موسى على الطور لما خرّ لي ناجى   واليثربي أنا جبتوه حتى جا

وذاك البيت وأمثاله يُحتمل أن يكون قد نظمه على لسان الربوبية ـ كما قلنا ـ فإن كان عنى ذلك فالأمر قريب، وإن كان عنى نفسه، فهذه زندقة عظيمة، نسأل الله العفو»اهـ.

تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١٩هـ، ص٤٧٣).

(٢) سقطت كلمة: المصحف من هذا الموضع من المطبوع، وقد استدركتها من كتاب الشيخ: الاستغاثة (٢/ ٥٨١).

(٣) تقدم تخريج الأبيات، انظر (١/ ٥٧٠).

(٤) تقدم تخريج الأبيات، انظر (١/ ٥٧٠).

(٥) الفتاوى (٢/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

شيئاً أحدثته الزنادقة، يسمُّونه التغبيرَ يصدون به الناس عن القرآن[١].

وهذا من كمال معرفة الشافعي وعلمه بالدين؛ فإن القلب إذا تعوّد سماع القصائد والأبيات والتَذَّ بها، حصل له نفور عن سماع القرآن والآيات، فيستغني بسماع الشيطان عن سماع الرحمن.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: **(ليس منا من لم يتغن بالقرآن)**[٢]، وقد فسره الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما بأنه: من الصوت، فيحسنه بصوته، ويترنَّم به بدون التلحين المكروه[٣]، وفسَّره ابن

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٩٢). (٢) تقدم تخريجه (ص٢٠٠).

(٣) فصَّل الإمام القرطبي قول الإمام الشافعي وأحمد، ووازن بين رأييهما في معنى الحديث ورأي سفيان بن عيينة، فقال في تفسيره (١/ ٣٩ ـ ٤١، باب كيفية التلاوة لكتاب الله وما يكره منها ومتى يحرم) عند كلامه عن معنى حديث: (ليس منا من لم يتغن بالقرآن): «قيل: إن معنى يتغنى به، يستغني به من الاستغناء الذي هو ضد الافتقار، لا من الغناء، يقال: تغنيت وتغانيت بمعنى استغنيت. وفي الصحاح: تغنى الرجل بمعنى: استغنى، وأغناه الله. وتغانَوْا؛ أي استغنى بعضهم عن بعض. قال المغيرة بن حبناء التميمي:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

والى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح، ورواه سفيان عن سعيد بن أبي وقاص.. وسئل الشافعي عن تأويل ابن عيينة، فقال: نحن أعلم بهذا، لو أراد النبي ﷺ الاستغناءَ لقال: من لم يستغن، ولكن لمَّا قال: يتغنَّ، علمنا أنه أراد التغنِّي. قال الطبري: المعروف عندنا في كلام العرب أن التغني إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيح. وقال الشاعر:

تغن بالشعر مهما كنت قائلَه إن الغناء بهذا الشعر مضمار

قال: وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت، فليس في كلام العرب وأشعارها، ولا نعلم أحداً من أهل لعلم قاله، وأما احتجاجه بقول الأعشى:

وكنت امرءاً زمناً بالعراق عفيف المناخ طويل التغن

وزعم أنه أراد الاستغناء فإنه غلط منه، وإنما عنى الأعشى في هذا الموضع الإقامة، من قول العرب: غني فلان بمكان كذا؛ أي أقام، ومنه قوله تعالى: =

عيينة[١]، وأبو عبيد[٢] ....

= ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ﴾ [هود: ٦٨] وأما استشهاده بقوله:

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فإنه إغفال منه، وذلك أن التغاني تفاعل من نفسين، إذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه، كما يقال: تضارب الرجلان، إذا ضرب كل واحد منهما صاحبه. ومن قال هذا في فعل الاثنين لم يجز أن يقول مثلَه في الواحد، فغير جائز أن يقال: تغانى زيد وتضارب عمرو، وكذلك غير جائز أن يقال: تغنى بمعنى استغنى.

قلت: ما ادعاه الطبري من أنه لم يرد في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى، فقد ذكره الجوهري كما ذكرنا، وذكره الهروي أيضاً. وأما قوله: إن صيغة فاعل إنما تكون من اثنين، فقد جاءت من واحد في مواضعَ كثيرة، منها قول ابن عمر: وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام. وتقول العرب: طارقت النعل، وعاقبت اللص، وداويت العليل، وهو كثير، فيكون تغاني منها. وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام: (يتغن) الغناء والاستغناء، فليس حمله على أحدهما بأولى من الآخر، بل حمله على الاستغناء أولى لو لم يكن لنا تأويل غيره؛ لأنه مروي عن صحابي كبير كما ذكر سفيان. وقد قال ابن وهب في حق سفيان: ما رأيت أعلمَ بتأويل الأحاديث من سفيان بن عيينة، ومعلوم أنه رأى الشافعيَّ وعاصره.

وتأويل سادس ـ وهو ما جاء من الزيادة في صحيح مسلم عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به». قال الطبري: ولو كان كما قال ابن عيينة لم يكن لذكر حسن الصوت والجهر به معنى»اهـ.

وانظر: فضائل القرآن لابن كثير (١/ ١١٤).

(١) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران، ميمون، مولى محمد بن مزاحم، الإمام الحافظ، كان صاحبَ سنة واتباع، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، وتوفي سنة ١٩٨هـ. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٥/ ٤٩٧)، الحلية (٧/ ٢٧٠)، سير الأعلام (٨/ ٤٠٠)، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢).

(٢) هو القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، من أهل خراسان، ولد سنة ١٥٧هـ، وكان صاحب عربية ونحو، قال أبو بكر الأنباري: «كان أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ =

وغيرهما، بأنه: الاستغناء به[١]، وهذا وإن كان له معنى صحيحٌ، فالأول هو الذي دل عليه الحديث، فإنه قال: (**ليس منا من لم يتغن بالقرآن يجهر به**)[٢].

وفي الأثر: (**إن العبد إذا ركب الدابة أتاه الشيطان، وقال له: تغَنَّ! فإن لم يتغنَّ، قال له: تمن**)[٣]، فإن النفس لا بد لها من شيء في الغالب تترنم به، فمن لم يترنم بالقرآن ترنم بالشعر»اهـ[٤].

= يقسم الليل أثلاثاً؛ فيصلي ثلثه، وينام ثلثه، ويصنف الكتب ثلثه»اهـ، من مصنفاته: غريب الحديث، وكتاب الأموال، والناسخ والمنسوخ، توفي سنة ٢٢٤هـ.

انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٣٥٥)، طبقات الحنابلة (١/ ٢٥٩)، وفيات الأعيان (٤/ ٦٠)، سير الأعلام (١٠/ ٤٩)، شذرات الذهب (٢/ ٥٤).

(١) قال القرطبي في بيان رأي سفيان بن عيينة (تفسير القرطبي (١/ ٣٩)) عند كلامه عن معنى حديث: (ليس منا من لم يتغن بالقرآن): «قيل: إن معنى يتغنى به، يستغني به من الاستغناء الذي هو ضد الافتقار، لا من الغناء، يقال: تغنيت وتغانيت بمعنى استغنيت. وفي الصحاح: تغنى الرجل بمعنى استغنى، وأغناه الله. وتغانَوْا أي استغنى بعضهم عن بعض. قال المغيرة بن حبناء التميمي:

كلانا غني عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وإلى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح، ورواه سفيان عن سعيد بن أبي وقاص»اهـ.

وانظر: فضائل القرآن لابن كثير (١/ ١١٤).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص٢٠٠).

(٣) الأثر: رواه الطبراني في الكبير (٩/ ١٥٦)، والأزدي في جامعه (٢/ ٣٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٢٥٢/ ١٠٠٨٨)، عن ابن مسعود رضي الله عنه موقوفاً.

(٤) الفتاوى (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٥٦٩، ٥٨٧).

سادساً: انقسام السماع المحرم ـ بحسب حال السامعين ـ قسمين:

السامعون له طرباً ولهواً: فهؤلاء في حقهم يكون: معصيةً.

السامعون له تعبداً وتقرباً: فهؤلاء في حقهم يكون: بدعةً.

قال الشيخ: «الكلام في السماع على وجهين:

أحدهما: سماع اللعب والطرب، فهذا يقال فيه: مكروه، أو محرم، أو باطل، أو مرخصٌ في بعض أنواعه.

الثاني: السماع المحدث لأهل الدين والقُرَبِ، فهذا يقال فيه: إنه بدعة وضلالة، وإنه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وإجماع السالفين جميعهم، وإنما حدث في الأمة لما أحدث الكلام، فكثر هذا في العلماء وهذا في العُبّاد.

لهذا كان يزيد بن هارون الواسطي ـ وهو من أتباع التابعين وأواخر القرون الثلاثة ـ تجتمع في مجلسه الأمم العظيمة، وكان أجلُّ مشايخ الإسلام إذ ذاك، فكان ينهى عن الجهمية وعن المغيِّرة: هؤلاء أهل الكلام المخالف للكتاب والسنة، وهؤلاء أهل السماع المحدث المخالف للكتاب والسنة.

ولهذا لم يستطع أحد ممن يستحب السماع المحدث ويستحسنه أن يحتج لذلك بأثر عمَّن مضى، ولا بأصل في الكتاب والسنة»اهـ(١).

وقال الشيخ: «ثم إن الضالين تجد عامَّةَ دينهم إنما يقوم بالأصوات المطربة والصور الجميلة، فلا يهتمون في أمر دينهم بأكثرَ من تلحين الأصوات، ثم إنك تجد أن هذه الأمة قد ابتُليت من اتخاذ السماع المطرب بسماع القصائد بالصور والأصوات الجميلة لإصلاح القلوب

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

والأحوال ما فيه مضاهاة لبعض حال الضالين»اهـ[١].

سابعاً: فصَّل الشيخ حال الصوفية في تعلُّقِهم بالسماع، وتفاوُتِ درجاتهم في استحبابه والغلوِّ فيه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ «فصل: قاعدة الانحراف عن الوسط، كثير في أكثر الأمور في أغلب الناس، مثل تقابلهم في بعض الأفعال، يتخذها بعضهم ديناً واجباً، أو مستحبّاً، أو مأموراً به في الجملة، وبعضهم يعتقدها حراماً مكروهاً، أو محرماً أو منهياً عنه في الجملة، مثال ذلك: سماع الغناء، فإن طائفة من المتصوفة والمتفقرة تتخذه ديناً، وإن لم تقل بألسنتها أو تعتقد بقلوبها أنه قُرْبَةٌ، فإن دينهم حالٌ لا اعتقاد.

فحالهم وعملهم هو استحسانها في قلوبهم، ومحبتهم لها ديانةً وتقرباً إلى الله، وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ويقوله بلسانه، وفيهم من يعتقد ويقول: ليس قربة، لكن حالهم هو كونه قربةً ونافعاً في الدين، ومصلحاً للقلوب، ويغلو فيه من يغلو، حتى يجعل التاركين له كلَّهم خارجين عن ولاية الله وثمراتها من المنازل العلِيَّة، وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه، ولا يفصِّل بين غناء الصغير، والنساء في الأفراح، وغناء غيرهن، وغنائهن في غير الأفراح، ويغلو مَنْ يغلو في فاعِليهِ حتى يجعلهم كلَّهم فساقاً أو كفاراً»اهـ[٢].

ثامناً: شدة افتتان المتصوفة بالسماع:

يتبين ذلك بأمور:

أ ـ تفضيلهم السماع البدعي على السماع الشرعي:

قال الشيخ: «قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ إِنْ هُوَ إِلَّا

---

(١) الاقتضاء (١/٧٨ ـ ٧٩)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٦٢٠)، الاستقامة (١/ ٣٧).

(٢) الفتاوى (٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٦٩]، فالذكر خلاف الشعر؛ فإنه حق وعلم يذكره القلب، وذاك شعر يحرك النفس فقط، ولهذا غلب على منحرفة المتصوفة الاعتياضُ بسماع القصائد والأشعار عن سماع القرآن والذكر؛ فإنه يعطيهم مجرد حركة حب أو غيره، من غير أن يكون ذلك تابعاً لعلم وتصديق، ولهذا يُؤْثره من يُؤْثره على سماع القرآن، ويعتل بأن القرآن حقٌّ نزل من حق، والنفوس تحب الباطل؛ وذلك لأن القول الصدق والحق: يعطي علماً واعتقاداً بجملة القلب، والنفوس المبطلة لا تحب الحق؛ ولهذا أثره باطل يتفشى من النفس، فإنه فرعٌ لا أصلَ له، ولكن له تأثير في النفس، من جهة التحريك والإزعاج والتأثير، لا من جهة التصديق والعلم والمعرفة، ولهذا يسمّون القوَّال حادياً، لأنه يحدو النفوس؛ أي يبعثها ويسوقها كما يحدو حادي العيس، وأما الحكمة والموعظة الحسنة والجدل الأحسن، فإنه يعطي التصديق والعمل، فهو نافع منفعةً عظيمةً»اهـ[1].

وقال الشيخ: «(سورة الكوثر): ما أجلَّها من سورة! وأغزر فوائدها على اختصارها، وحقيقةُ معناها تُعلم من آخرها، فإنه ﷻ بتر شانِئَ رسوله من كل خير، فيبتر ذِكره وأهلَه ومالَه، فيخسر ذلك في الآخرة، ويبتر حياته، فلا ينتفع بها، ولا يتزود فيها صالحاً لمعاده...

وكذلك أهل السماع الذين يرقصون على سماع الغناء والقصائد والدفوف والشبابات، إذا سمعوا القرآن يُتلى ويقرأ في مجالسهم استطالوا ذلك واستثقلوه، فأي شنآن أعظم من هذا؟»اهـ[2].

---

(١) الفتاوى (٢/ ٤٣ ـ ٤٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٥/ ٥٠)، الاستقامة (١/ ٢٥٢)، الاقتضاء (١/ ٤٨٣).

(٢) الفتاوى (١٦/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧).

ب ـ تفضيلهم السماع البدعي على الصلاة:

قال الشيخ: «وقول الواحد من هؤلاء: «خرجنا من الحضرة إلى الباب»؛ كلمة حق أريد بها باطل، فإنهم خرجوا من حضرة الشيطان إلى باب الرحمن، كما يُحكى عن بعض شيوخ هؤلاء: أنهم كانوا في سماع، فأذَّن المؤذنُ، فقام إلى الصلاة، فقال: كنا في الحضرة، فصرنا إلى الباب! ولا ريبَ أنه كان في حضرة الشيطان، فصار على باب الرحمن، أما كونه أنه كان في حضرة الله، فصار على بابه، فهذا ممتنع عند من يؤمن بالله ورسوله؛ فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ: **(بأن العبد أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد)**(١).

وقد قال النبي ﷺ: **(استقيموا ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن)**(٢).

وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: أنه سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: **(الصلاة على مواقيتها)**(٣).

---

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ١/ ٣٥٠/ ٤٨٢)، وأبو داود (كتاب الصلاة، باب الدعاء في الركوع والسجود، ١/ ٢٣١/ ٨٧٥)، والنسائي (كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله، ٢/ ٢٢٦/ ١١٣٧) من حديث: أبي هريرة ﷺ.

(٢) الحديث: رواه ابن ماجه (كتاب الطهارة وسننها، باب المحافظة على الوضوء، ١/ ١٠١/ ٢٧٧)، والدارمي (كتاب الطهارة، باب ما جاء في الطهور، ١/ ١٧٧/ ٦٦٠)، والحاكم (كتاب الطهارة، ١/ ٢٢١/ ٤٤٨)، من حديث: ثوبان ﷺ، وقال الألباني: صحيح (صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٢٢/ ح٩٦٣).

(٣) الحديث: رواه البخاري بلفظ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: (الصلاة على وقتها) كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، ١/ ١٩٧/ ٥٠٤)، ومسلم (بلفظ: أي الأعمال أقرب إلى الجنة؟ قال: (الصلاة على مواقيتها) كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، ١/ ٩٠/ ٨٥)، والترمذي واللفظ له (كتاب: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب =

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: **(أول ما يحاسب عليه العبد من عمله صلاته)**(١).

وآخر شيء وصى به النبي ﷺ أمته الصلاة وكان يقول: **(جُعلت قرةُ عيني في الصلاة)**(٢).

وكان يقول: **(أرحنا يا بلالُ بالصلاة)**(٣)، ولم يقل: أرحنا منها، فمن لم يجد قُرَّةَ عينه وراحة قلبه في الصلاة، فهو منقوص الإيمان؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥].

وقال النبي ﷺ: **(رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله)**(٤).

= ما جاء في الوقت الأول من الفضل، ١/ ٣٢٥/ ١٧٣)، من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(١) الحديث: رواه الترمذي (كتاب: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة، ٢/ ٢٦٩/ ٤١٣) وأبو داود (كتاب الصلاة، باب قول النبي ﷺ: (كل صلاة لا يتمها صاحبها..)، ١/ ٢٢٩/ ٨٦٤)، والنسائي (كتاب الصلاة، باب المحاسبة على الصلاة، ١/ ٢٣٣/ ٤٦٦)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه النسائي (كتاب عشرة النساء، باب حب النساء، ٧/ ٦١/ ٣٩٣٩)، والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (كتاب النكاح، ٢/ ١٧٤/ ٢٦٧٦)، والطبراني في المعجم الصغير (باب الفاء ـ من اسمه الفضل، ١/ ٣١٢/ ٧٤٦)، من حديث: أنس رضي الله عنه، وقال الألباني: صحيح (صحيح الجامع ٣/ ٨٧/ ح٣١١٩).

(٣) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الأدب، باب في صلاة العتمة، ح٤٩٨٥)، والإمام أحمد (٥/ ٣٦٤، ٣٧١)، وصححه الألباني (صحيح الجامع ٧٧٦٩).

(٤) الحديث: رواه الترمذي (كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حرمة الصلاة، ٥/ ١١/ ٢٦١٦)، وابن ماجه (كتاب الفتن، باب كف اللسان =

وهذا باب واسع، ولا ينكره مَنْ آمن بالله ورسوله»اهـ[(١)].

ج ـ أهل السماع البدعي، يخشعون عند سماعه، وتحضر قلوبهم أكثر مما لو سمعوا السماع الشرعي:

قال الشيخ: «وإذا سمعوا القرآن سمعوه بقلوبٍ لاهيةٍ وألسُنٍ لاغيةٍ، كأنهم صمٌّ وعميٌ، وإذا سمعوا الأبيات: حضرت قلوبهم، وسكنت ألسنتهم، وسكنت حركاتهم، حتى لا يشرب العطشان منهم الماء.

ومن هؤلاء من إذا كانوا في سماعهم فأذن المؤذن، قالوا: نحن في شيء أفضل مما دعانا إليه، ومنهم من يقول: هذا في شغله وهذا في شغله، ومنهم من يقول: كنا في الحضرة، فإذا قمنا إلى الصلاة صرنا على الباب.

وقد سألني بعضهم: عمَّن قال ذلك من هؤلاء الشيوخ الضُّلّال؟

فقلت: صدق! كان في حضرة الشيطان، فصار على باب الله، فإن البدع والضلالة فيها من حضور الشيطان ما قد حصل في غير هذا الموضع»اهـ[(٢)].

تاسعاً: الفتنة في السماع المحرم تحصل من وجهين:

الأول: كونه بدعةً.

الثاني: ما يصاحبه من فجور.

= في الفتنة، ٢/ ١٣١٤/ ٣٩٧٣)، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (كتاب الجهاد، ٢/ ٨٦/ ٢٤٠٨)، من حديث: معاذ رضي الله عنه، وقال الألباني: صحيح (صحيح الجامع الصغير ٥/ ٢٩/ ح٥٠١٢).

(١) الفتاوى (١١/ ٥٤٠ ـ ٥٤١)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الاستغاثة (٢/ ٥٨٥).

(٢) الاستغاثة (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الجواب الصحيح (٢/ ٣٤١)، المنهاج (٥/ ٣٢٨)، الاقتضاء (١/ ٦٠٢)، مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩٣).

قال الشيخ: «والفتنة تحصل بالسماع من وجهين:

من جهة: البدعة في الدين.

ومن جهة: الفجور في الدنيا.

أما الأول: فَلِمَا قد يحصل به من الاعتقادات الفاسدة في حق الله، أو الإرادات والعبادات الفاسدة التي لا تصلح لله، مع ما يصد عنه من الاعتقادات الصالحة والعبادات الصالحة، تارة بطريق المضادة، وتارة بطريق الاشتغال، فإن النفس تشتغل وتستغني بهذا عن هذا.

وأما الفجور في الدنيا: فَلِما يحصل به من دواعي الزنا والفواحش، والإثم والبغي على الناس.

ففي الجملة: جميعُ المحرمات قد تحصل فيه، وهو ما ذكرها الله في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]»اهـ[١].

عاشراً: حجج الصوفية على جواز السماع، والرد عليها:

ينقسم ما احتج به المتصوفة إلى: حجج نقلية من القرآن والسنة، وحجج من نصوص كلام العلماء، وحجج وشبهات عقلية.

أولاً: الحجج النقلية:

وهي قسمان:

القسم الأول: من القرآن الكريم:

أ ـ قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨]، قالوا: قد مدح الله تعالى القول المسموع ـ مطلقاً ـ ما دام حسناً!.

---

(١) الاستقامة (١/٤٠٩ ـ ٤١٠).

قال الشيخ: «فصلٌ يتعلق بالسماع:

قال أبو القاسم القشيري[(١)] في باب السماع: «قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ ۚ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨]».

قال أبو القاسم[(٢)]: «اللام في قوله: ﴿ٱلْقَوْلَ﴾ تقتضي التعميم والاستغراق، والدليل عليه أنه مدحهم باتباع الأحسن».

قلت: وهذا يذكره طائفة، منهم: أبو عبد الرحمن السلمي[(٣)]، وغيره.

وهو غلط باتفاق الأمة وأئمتها لوجوه:

أحدهما: أن الله ﷻ لا يأمر باستماع كل قول، بإجماع المسلمين، حتى يقال: اللام للاستغراق والعموم، بل من القول ما يحرم استماعه، ومنه ما يكره، كما قال النبي ﷺ: **(من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، صُبَّ في أذنيه الآنك يوم القيامة)**[(٤)]، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٦٨ ـ ٦٩].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧). (٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).

(٣) الغالب على الظن أن أبا عبد الرحمن السلمي ذكره في تفسيره المسمى: حقائق التفسير، وقد تقدم الكلام عنه وأنه لا يزال مخطوطاً.

(٤) الحديث: رواه ابن حبان (كتاب الحظر والإباحة، باب الاستماع المكروه وسوء الظن والغضب والفحش، ١٢/ ٤٩٨/ ٥٦٨٥)، والبخاري في الأدب المفرد (باب من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون، ١/ ٣١٠/ ١١٩٢)، من حديث: عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

فقد أمر سبحانه بالإعراض عن كلام الخائضين في آياته، ونهى عن القعود معهم، فكيف يكون استماع كل قول محموداً؟.

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، فجعل اللهُ المستمعَ لهذا الحديث مثل قائله، فكيف يمدح كل مستمع كل قول؟.

وقال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ١ ـ ٣]، وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٣ ـ ٧٢].

ورُويَ: أن ابن مسعود سمع صوت لهوٍ فأعرض عنه، فقال النبي ﷺ: **(إن كان ابن مسعود لكريماً)**[١].

فإذا كان الله تعالى قد مدح وأثنى على من أعرض عن اللغو، ومرَّ به كريماً لم يستمعه، كيف يكون استماع كل قول ممدوحاً؟.

وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، فقد أخبر أنه يسأل العبد عن: سمعه وبصره وفؤاده، ونهاه أن يقول ما ليس له به علم، وإذا كان السمع والبصر والفؤاد كل ذلك منقسم إلى ما يؤمر به وإلى ما ينهى عنه، والعبد مسؤول عن ذلك كله، كيف يجوز أن يقال: كل قول في العالم كان فالعبد محمود على استماعه؟ هذا بمنزلة أن يقال: كل مرئيٍّ في العالم، فالعبد ممدوح على النظر إليه!.

---

(١) الحديث: أورده الغزالي في الإحياء (٣/٣٦١) وقال العراقي: أخرجه ابن المبارك في البر والصلة بإسناد منقطع.

ولهذا دخل الشيطان من هذين البابين على كثير من النُّسَّاك، فتوسَّعوا في النظر إلى الصور المنهي عن النظر إليها، وفي استماع الأقوال والأصوات التي نُهوا عن استماعها، ولم يكتف الشيطان بذلك حتى زين لهم أنْ جعلوا ما نُهوا عنه: عبادةً وقُربةً وطاعةً، فلم يحرِّموا ما حرم الله ورسوله ولم يدينوا دين الحق.

كما حُكيَ عن أبي سعيد الخراز أنه قال: رأيت إبليس في النوم وهو يَمُرُّ عني ناحيةً، فقلت له: تعال! ما لك؟ فقال: بقي لي فيكم لطيفةٌ: السماع، وصحبة الأحداث[1]...

الوجه الثاني: أن المراد بالقول في هذا الموضع: القرآن، كما جاء ذلك في قوله: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١]، فإن القول الذي أُمروا بتدبره هو الذي أُمروا باستماعه، والتدبر: بالنظر والاستدلال والاعتبار والاستماع، فمن أمرنا باستماع كل قول، أو باستماع القول الذي لم يشرع استماعه، فهو بمنزلة من أمر بتدبر كل قول والنظر فيه، أو بالتدبر للكلام الذي لم يشرع تدبره والنظر فيه، فالمنحرفون في النظر والاستدلال بمثل هذه الأقوال من أهل الكلام المبتدع.

وذلك أن اللام في لغة العرب هي للتعريف، فتنصرف إلى المعروف عند المتكلم والمخاطب، وهي تعمُّ جميعَ المعروف، فاللام في القول تقتضي التعميمَ والاستغراق، لكن عموم ما عرفته، وهو: القول المعهود المعروف بين المخاطِب والمخاطَب.

ومعلوم أن ذلك هو القول الذي أثنى الله عليه وأمرنا باستماعه والتدبر له واتباعه؛ فإنه قال في أول هذه السورة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ

---

(١) الرسالة القشيرية (ص٤٠٩، ط. دار الخير).

ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزمر: ١ ـ ٣]، فذكر في السورة كلامه ودينه: الكلم الطيب، والعمل الصالح.

وخير الكلام: كلام الله.

وأصل العمل الصالح: عبادة الله وحده لا شريك له.

كما في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ قُلْ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ١٤ ـ ١٨]، ثم قال بعد ذلك: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢ ـ ٢٣].

فأثنى على أهل السماع والوجد للحديث الذي نزله، وهو أحسن الحديث، ولم يُثْنِ على مطلق الحديث ومستمعه، بل تضمَّن السياقُ الثناءَ على أهل ذِكره والاستماعِ لحديثه، كما جمع بينهما:

في قوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، وفي قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأعراف: ٢٠٤ ـ ٢٠٥].

ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٧ ـ ٢٨].

فذكر القرآن، وبيَّن أنه قدر فيه من جميع المقاييس والأمثال المضروبة لأجل التذكير، فدعا هنا إلى التذكير والاعتبار بما فيه من الأمثال، وذلك يتضمن النظر والاستدلال والكلام المشروع، كما أنه في الآية الأولى أثنى على أهل السماع له والوجد، وذلك يتضمن السماع والوجد المشروع.

ثم قال بعد ذلك: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢ ـ ٣٣]، ذكر البخاري في (صحيحه): تفسيرَ مجاهد ـ وهو أصح تفسير التابعين ـ قال: «والذي جاء بالصدق: القرآن، وصدَّق به: المؤمن يجيء يوم القيامة يقول: هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه»[1]، فذَكَر الصدق والمصدِّق به مثنياً عليه، وذكر الكاذب والمكذب للحق، وهما نوعان من القول ملعونان هما وأهلها، فكيف يكون مثنياً على من استمعها؟

ولا ريب أن البدعة الكلامية والسماعية المخالفة للكتاب والسنة تتضمن الكذب على الله والتكذيب بالحق، كالجهمية الذين يصفون الله بخلاف ما وصف به نفسه؛ فيفترون عليه الكذب، أو يروون في ذلك آثاراً مضافة إلى الله، أو يضربون مقاييسَ ويسندونها إلى العلوم الضرورية والمعقول الصحيح الذي هو حق من الله وكل ذلك كذب ويكذبون بالحق لما جاءه وهو ما ورد به الكتاب والسنة من الخبر بالحق والأمثال المضروبة له، وكذلك كثير من الأشعار التي يسمعها أهل السماع قد يتضمن من الكذب على الله والتكذيب بالحق أنواعاً.

ونفس الانتصار لما خالف الشريعة من السماع وغيره يتضمن

---

(١) صحيح البخاري (كتاب التفسير، باب تفسير سورة الزمر، ٤/ ١٨١).

الكذب على الله؛ مثل أن يقول القائل: إن الله أراد بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ﴾ [الزمر: ١٨]، مستمع كل قول في العالم، فهذا كذب على الله وإن كان قائله منا، ولأنهم يكذبون بالحق المخالف لأهوائهم.

ثم قال تعالى بعد ذلك: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١]، فأخبر أنه أنزل القول الذي هو الكتاب بالحق وأن المهتدى لنفسه هداه وضلاله على نفسه والرسول ليس بوكيل عليهم، يحصي أعمالهم ويجزيهم عليها؛ بل إلى الله إيابهم وعلى الله حسابهم.

ثم قال: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٣ ـ ٥٥]، وهذا الأحسن هنا هو الأحسن الذي في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ﴾ [الزمر: ١٨]، وفي قوله لموسى عن التوراة: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، كما سنذكره إن شاء الله.

ثم قال: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا ۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧١ ـ ٧٤]، مع قوله: ﴿وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩].

فجعل الفرقان بين أهل الجنة والنار هؤلاء الآيات التي تلتها الرسل عليهم، فمن استمعها واتبعها كان من المؤمنين أهل الجنة، ومن أعرض عنها كان من الكافرين أهل النار.

والكتاب هو الذي جعله الله حاكماً بين الناس كما قال: ﴿وَأَنزَلَ

مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

فهذا كله إذا تدبره المؤمن علم علماً يقيناً أن الكتاب والقول والحديث وآياتِ الله كل ذلك واحد، والمحمودون الذين أثنى الله عليهم هم المتَّبعون لذلك استماعاً وتدبُّراً وإيماناً وعملاً، أما مدح الاستماع لكل قول، فهذا لا يقصده عاقل، فضلاً عن أن يفسَّر به كلام الله.

وهذا يتوكد بِ:

الوجه الثالث: وهو أن الله في كتابه إنما حمِد استماع القرآن، وذم المعرضين عن استماعه، وجعلهم أهل الكفر والجهل الصم البكم، فأما مدحه لاستماع كل قول فهذا شيء لم يذكره الله قط.

كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢].

وقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْرَٰٓءِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَٱجْتَبَيْنَآ ۚ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٧ ـ ١٠٩].

وقال الله تعالى في ذم المعرضين عنه: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢ ـ ٢٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا۟ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ﴾ [المدثر: ٤٩ ـ ٥١].

قال تعالى: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ﴿٥٩﴾ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٥٩ ـ ٦١]، قال غير واحد من السلف: هو الغناء، فقال: اسمد لنا؛ أي: غنِّ لنا(١).

فذم المعرض عما يجب من استماع المشتغل عنه باستماع الغناء، كما هو فعل كثير من الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات، وحال كثير من المتنسكة في اعتياضهم بسماع المكاء والتصدية عن سماع قول الله تعالى.

---

(١) قال الإمام الشوكاني في تفسيره (٥/ ١٦٧) عند كلامه عن معنى قوله تعالى: ﴿وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ﴿٦٠﴾ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾: «السمود: الغفلة والسهو عن الشيء. وقال في الصحاح: سمد سموداً: رفع رأسه تكبُّراً، فهو سامد؛ قال الشاعر:

سوامد الليل خفاف الأزواد

وقال ابن الأعرابي: السمود: اللهو، والسامد: اللاهي، يقال للقينة: أسمدينا: أي: ألهينا بالغناء، وقال المبرد: سامدون: خامدون. قال الشاعر:

رمى الحدثان نسوة آل عمرو ... بمقدار سمدن له سمودا
فرد شعورهن السود بيضاً ... ورد وجوههن البيض سودا

وانظر: تفسير البغوي (١/ ٤٢١)، أنوار التنزيل للبيضاوي (١/ ٢٦٢)، القرطبي (١٧/ ١٠٩).

ومثل هذا: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٦ ـ ٧] ثم قال: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ﴾ [فصلت: ٥].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِندِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا أُولَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا أَهْوَآءَهُمْ﴾ [محمد: ١٦].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ﴾ [يونس: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥].

الوجه الرابع: أنهم لا يستحسنون استماعَ كلِّ قول منظوم ومنثور؛ بل هم من أعظم الناس كراهةً ونُفرةً لما لا يحبونه من الأقوال، منظومها ومنثورها، ونفورهم عن كثير من الأقوال أعظم من نفور المنازع لهم في سماع المكاء والتصدية عن هذا السماع، وإذا لم يكن العموم مراداً بالاتفاق كان حمل الآية عليه باطلاً.

الوجه الخامس: أنه قال: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٧ ـ ١٨]، فمدحهم باستماع القول واتباع أحسنه.

ومعلوم أن كثيراً من القول ليس فيه حسنٌ، فضلاً عن أن يكون فيه أحسن؛ بل فيه كما قال الله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢]، وقال: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات: ١١]، وقال: ﴿إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا۟ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ ۖ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ۖ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴿٨١﴾﴾ [النساء: ٨١].

وهو قد استدل بقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ [الزمر: ١٨]، على العموم، وهو حجة على صدق ذلك كما تقدم.

وقوله: ﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾ كقوله في هذه السورة: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]، فهذه الكلمة مثل هذه الكلمة سواء بسواء.

وهذا من معاني تشابه القرآن كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾ [الزمر: ٢٣]، فاتباع أحسن ما أنزل إلينا من ربنا هو اتباع أحسن القول.

وبهذا أمر بني إسرائيل، حيث قال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]»اهـ[1].

---

(١) الاستقامة (١/٢١٦ ـ ٢٣٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستغاثة (٢/٥٨٩).

ب ـ قوله تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥].

قال المتصوفة: هو السماع في الجنة، فإذا جاز هناك فما الذي يمنعه هنا؟!

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[١]: «وقال تعالى: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥]، جاء في التفسير أنه: السماع».

قلت: فهذا قد ورد عن طائفة من السلف: أنه السماع الحسن في الجنة[٢]، وأن الحور العين يغنين بأصوات لم يسمع الخلائق بأحسن منها، لكن تنعيم الله تعالى لعباده بالأصوات الحسنة في الجنة واستماعها، لا يقتضي أنه يشرع أو يبيح سماعَ كل صوت في الدنيا، فقد وعد في الآخرة بأشياء حرمها في الدنيا، كالخمر والحرير وأواني الذهب والفضة.

بل قال: **(من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة)**[٣].

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).

(٢) قال الإمام البغوي في تفسيره (١/ ٢٤٦) عند كلامه عن معنى قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ﴾: «وهي البستان الذي في غاية النضارة، ﴿يُحْبَرُونَ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنه: يكرمون. وقال مجاهد وقتادة: ينعمون. وقال أبو عبيدة: يسرون. والحبرة: السرور.
وقيل: الحبرة في اللغة: كل نعمة حسنة، والتحبير التحسين. وقال الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير: تحبرون هو السماع في الجنة. وقال الأوزاعي: إذا أخذ في السماع لم يبق في الجنة شجرة إلا وردت»اهـ.
وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٥٦٧)، فتح القدير للشوكاني (٤/ ٣١٠)، تفسير القرطبي (١٤/ ١٣).

(٣) الحديث: رواه ابن ماجه (كتاب الأشربة، باب من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة، ٢/ ١١٩)، والنسائي (كتاب الأشربة، باب الرواية في المدمنين في الخمر، ٨/ ٢٨٥) من حديث: ابن عمر رضي الله عنه.

وقال: **(من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة)**[١].

وقال: **(لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة)**[٢]، وهذه الأحاديث من الصحاح المشاهير المجمع على صحتها، فقد أخبر أنه من استعمل هذه الأمور في الدنيا من المطعوم والملبوس وغيرها لم يستعمله في الآخرة.

فلو قيل له: هذا السماع الحسن الموعود به في الجنة هو لمن نزّه مسامعه في الدنيا عن سماع الملاهي، لكان هذا أشبهَ بالحق والسنة، وقد ورد به الأثر: **(يقول الله يوم القيامة: أين الذين كانوا ينزِّهون أنفسهم وأسماعهم عن اللهو ومزامير الشياطين، أدخلوهم، وأسمعوهم تحميدي وتمجيدي والثناء عليَّ، وأخبروهم أنهم لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)**[٣]»اهـ[٤].

القسم الثاني: ما رووه من أحاديثَ في أن رسول الله ﷺ سمع السماع، أو أقرَّه:

أ ـ حديث: الأعرابي الذي أنشد أمام النبي ﷺ، فتواجد رسولُ الله ﷺ حتى سقطت بردتُه من على كتفه!.

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، ٥/ ٢١٩٤/ ٥٤٩٥) من حديث: حذيفة رضي الله عنه، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، ٣/ ١٦٤٥/ ٢٠٧٣) من حديث: أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، ٥/ ٢١٩٤/ ٥٤٩٣)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، ٣/ ١٦٤٥/ ٢٠٧٣) من حديث: حذيفة رضي الله عنه.

(٣) الأثر: أخرجه ابن أبي الجعد في مسنده (١/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في الحلية بسنده (٣/ ١٥١) عن محمد بن المنكدر.

(٤) الاستقامة (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

قال الشيخ: «ومن غلط بعضهم توهُّمه أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين حضروا هذا السماع، سماع المكاء والتصدية والغناء والتصفيق بالأكُفِّ، حتى روى بعض الكاذبين أن النبي ﷺ أنشده أعرابي شعراً! قوله:

قد لسعت حية الهوى كبدي ... فلا طبيبٌ لها ولا راقي

سوى الحبيب الذي شغفت به ... فمنه دائي ومنه ترياقي

وأن النبي ﷺ تواجد حتى سقطت البردة عن منكبيه، وقال: **(ليس بكريم من لم يتواجد عند ذكر المحبوب)**[1].

---

(١) الحديث: أورده السهروردي البغدادي في كتابه (عوارف المعارف، ص١٤٦ - ١٤٧، ط. مكتبة العلامية، القاهرة، ١٣٥٨هـ) وقال السهروردي بعده: «فهذا الحديث أوردناه مسنداً كما سمعناه ووجدناه، وقد تكلم في صحته أصحاب الحديث، وما وجدنا شيئاً نُقل عن رسول الله ﷺ يشاكل وَجْدَ أهل الزمان وسماعهم واجتماعهم وهيئتهم إلا هذا، وما أحسنه من حجة للصوفية وأهل الزمان في سماعهم وتمزيقهم الخرق وقسمتها إن لو صحّ - والله أعلم - ويخالج سري أنه غير صحيح، ولم أجد فيه ذوق اجتماع النبي ﷺ مع أصحابه وما كانوا يعتمدونه، على ما بلغنا في هذا الحديث، ويأبى القلبُ قبولَه، والله أعلم بذلك»اهـ.
وقال الحافظ الجهبذ الناقد الإمام الذهبي (ميزان الاعتدال ٣/ ١٦٤): «عمار بن إسحاق عن سعيد بن عامر الضبعي كأنه واضع هذه الخرافة التي فيها قد لسعت حية الهوى كبدي»اهـ.
وذكر الحديث محمد بن علي بن طاهر الهندي الفتني في كتابه (تذكرة الموضوعات، ص١٩٧ ـ ١٩٨) وبين أن الحديث مرسل عن أنس ﷺ، وقال بعد إيراده الحديث: «قال أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسيّ: تفرد به أبو بكر عمار بن إسحاق عن سعيد بن عامر، وقال أبو موسى المديني: لا أصل لهذا الحديث بهذا السياق، والظاهر أنه موضوع، وقد سمعتُ غير واحد من أهل العلم عاب المقدسيَّ بإيراده هذا الحديث في كتابه، وأورده السهروردي في العوارف وقال: يخالج سري أنه غير صحيح، وقد تكلم فيه أصحاب =

وهذا الحديث كذب بإجماع العارفين بسيرة رسول الله ﷺ وسنته وأحواله»اهـ[1].

ب ـ حديث: الرجل الذي أنشد أمام النبي ﷺ شعر غزل، فوافقه النبي ﷺ وقال له: (لا حرج إن شاء الله)!! ولم ينكر عليه.

قال الشيخ مبيناً احتجاجهم بهذا الحديث، وراداً عليهم:

«وقال أبو القاسم[2]: وقد رُوي أن رجلاً أنشد بين يدي النبي ﷺ فقال:

أقبلت فلاح لها عارضان كالسبج أدبرت فقلت لها والفُؤاد في وهج
هل على ويحكم إن عشقت من حرج

= الحديث، والقلب يأبى قبوله، وقال سيف الدين: لا تعصب أبلغ من إيراد الحديث الذي لا يخفى وضعه على الجهال، فلو خبت يداه عن كتابته لكان خيراً له، وقد وقفت على استفتاء فيه أفتى الإمام عبد الرحمن المقدسي بأن هذا الحديث غير صحيح؛ لأن محمد بن طاهر ـ وإن كان حافظاً ـ لكنهم تكلموا فيه ونسبوه إلى الإباحة، وله كتاب في صفة التصوف روى فيه عن أئمة الدين حكاياتٍ باطلةً، مع أن هذا لا يناسب شعر العرب، وإنما يليق بالمولَّدين، وكذلك ألفاظ متن الحديث لا يليق بكلام النبي ﷺ ولا بكلام أصحابه، وكذلك معناه لا يليق بأحوالهم من الجد والاجتهاد، وكذلك تمزيق أربعمائة قطعة لا يليق بهم، وأفتى النووي فيه أنه باطل لا يحل روايته، ويُعَزّر من رواه عالماً بحاله»اهـ.

وقد بيّن بطلان هذا الحديث وفساد الاستدلال به شارح كتاب الإحياء محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، ورد على من صحَّحه من وجوه (إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ٦/ ٥٧١ ـ ٥٧٢).

(١) الفتاوى (١١/ ٥٩٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ١٦٨، ٥٦٣، ٢٢/ ٣٦٢)، الفرقان (ص١٣)، مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩٥)، الاستقامة (١/ ٢٩٦).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤١).

فقال رسول الله: **(لا حرج إن شاء الله)**[(١)].

قلت: هذا الحديث موضوع، باتفاق أهل المعرفة بالحديث، لا أصل له وليس هو في شيء من دواوين الإسلام، وليس له إسناد...

وكذلك ما يُروَى من أنهم تواجدوا، وأنهم مزقوا الخرقة! ونحو ذلك، كل ذلك كذب»اهـ[(٢)].

ج ـ حديث: أن النبي ﷺ بشّر الفقراء بفضلهم على الأغنياء، فتواجدوا!!

قال الشيخ: «حديث آخر يذكرون فيه: أنه لمَّا بشر الفقراء بسبقهم الأغنياء إلى الجنة تواجدوا! وخرقوا ثيابهم! وأن جبرائيل نزل من السماء، فقال: يا محمد! إن ربك يطلب نصيبه من هذه الخرق! فأخذ منها خرقة فعلقها بالعرش[(٣)]، وأن ذلك هو زِيق[(٤)] الفقراء.

وهذا وأمثاله إنما يرويه مَنْ هو مِنْ أجهل الناس بحال النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم، ومعرفة الإسلام والإيمان»اهـ[(٥)].

د ـ حديث: (ما أذِن الله لشيء كأذَنِه لنبيٍّ يتغنى بالقرآن)[(٦)].

---

(١) في القشيرية: لا (بدون عبارة: لا حرج إن شاء الله)، ولم أجد هذا الحديث في شيء من كتب السنة.

(٢) الاستقامة (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٣) الحديث: لم أقف عليه في شيء من كتب السنة.

(٤) زيق ـ بكسر الزاي وسكون الياء ـ: هو الزينة، وزيق القميص: ما أحاط بالعنق منه، وتزيّق: تزيَّن واكتحل. انظر: مادة زيق، في: القاموس (ص١١٥٢).

(٥) الفتاوى (١١/ ٥٦٣).

(٦) الحديث: رواه البخاري (كتاب فضائل القرآن، باب من لم يتغنّ بالقرآن، ٤/ ١٩١٨/ ٤٧٣٦)، ومسلم واللفظ له (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، ١/ ٥٤٩/ ٧٩٢) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

قال المتصوفة: يُقاس عليه سماعُ القصائد، فلا بأس بتحسين الصوت فيها!.

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[(١)]: «وقال النبي: **(ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن)**»، وروى حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله: **(ما أذن الله لشيء ما أذن الله لنبي يتغنى بالقرآن)**.

قال[(٢)]: «وقيل: إن داود عليه السلام كان يستمع لقراءته الجنُّ والإنسُ والوحشُ والطيرُ إذا قرأ الزبور، وكان يُحمل من مجلسه أربعمائة جنازة ممن قد مات ممن سمعوا قراءته[(٣)]، وقال النبي ﷺ لأبي موسى الأشعري: **(لقد أُعطِيَ مزماراً من مزامير آل داود)**[(٤)]، وقال أبو موسىٰ الأشعري لرسول الله ﷺ: «لو علمت أنك تسمع لحبرته لك تحبيراً»[(٥)].

قلت: هذا القول لأبي موسى كان، لم يكن لمعاذ. ومضمون هذه الآثار: استحباب تحسين الصوت بالقرآن، وهذا مما لا نزاع فيه،

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٢).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٢).

(٣) الأثر: عن ابن إسحاق عن وهب بن منبه اليماني موقوفاً عليه بلفظ: أمر الله الجبال والطير أن تسبح مع داود إذا سبح، وعلَّمه صنعة الحديد، وأنزل عليه الزبور، وكان إذا قرأ الزبور تجتمع له الوحوش حتى تؤخذ بأعناقها تستمع لصوته.

أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٥/ ١٧٠٣)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ١٠٦)، والطبري في التاريخ (١/ ٢٨٢) وفي التفسير (٢٣/ ١٤٩)، وأورده القرطبي في تفسيره (١٤/ ٢٦٥)، وابن كثير في التفسير (٣/ ٥٢٨).

(٤) الحديث: رواه البخاري (كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن، ٤/ ١٩٢٥/ ٤٧٦١)، من حديث: أبي موسى رضي الله عنه، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن، ١/ ٥٤٦/ ٧٩٣) من حديث: عبد الله بن زيد رضي الله عنه.

(٥) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).

فالاستدلال بذلك على تحسينه بالغناء أفسدُ من قياس الربا على البيع، إذ هو من باب تنظير الشعر بالقرآن، وقال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢١٠﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٢١١﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٠ ـ ٢١٢]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٥ ـ ٢٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ ـ ٤٢].

وهذا القياس مثل قياس سماع المكاء والتصدية ـ الذي ذمَّه الله في كتابه، وأخبر أنه صلاة المشركين ـ على سماع القرآن ـ الذي أمر الله به في كتابه وأخبر أنه سماع النبيين والمؤمنين ـ وقياسٍ لأئمة الصلاة ـ كالخلفاء الراشدين وسائر أئمة المؤمنين ـ بالمخنَّثين المغاني، الذين قد يُسَمَّون الجدّ أو القوّالين، وقياسٍ للمؤذن الداعي إلى الصلاة وسماع القرآن، بالمزمار الداعي إلى حركة المستمعين للمكاء والتصدية.

وقد روى الطبراني(1) في معجمه عن ابن عباس عن النبي ﷺ: **(إن الشيطان قال: يا رب اجعل لي قرآناً! قال: قرآنك الشعر، قال: اجعل لي مؤذناً! قال: مؤذنك المزمار، قال: اجعل لي كتابةً! قال: كتابتك الوشم، قال: اجعل لي بيتاً! قال: بيتك الحمَّام، قال: اجعل لي طعاماً!**

---

(١) هو سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، أبو القاسم الطبراني، نسبة إلى طبرية في بلاد فلسطين، ولد سنة ٢٦٠هـ، ورحل في طلب العلم ثلاثاً وثلاثين سنة، لقي فيها الكثير، وروى عن الكثير، قال الذهبي عنه: «الإمام الحافظ الثقة الرحال الجوال، محدث الإسلام، عالم المعمرين»اهـ، له مصنفات منها: المعاجم الثلاثة: الكبير والصغير والأوسط، توفي سنة ٣٦٠هـ.

انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٧)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٩١٢)، سير الأعلام (١٦/ ١١٩)، لسان الميزان (٣/ ٧٣)، تهذيب تاريخ دمشق (٦/ ٢٤٢)، الرسالة المستطرفة للكتَّاني (ص٣٨، ط. دار البشائر، بيروت، الرابعة ١٤٠٦هـ).

قال: طعامُك ما لم يذكر اسم الله عليه)[(١)]، فمن قاس قرآن الشيطان بقرآن الله، فالله يجازيه بما يستحقه.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾ [مريم:٥٩]، فهؤلاء يشتغلون بالشهوات عن الصلاة.

ولهذا: فإن من هؤلاء الشيوخ من يقصد الاجتماعات في الحمَّام! ويكون له فيها حال وظهور؛ لكونه مادته من الشياطين؛ فإن الشيطان يظهر أثره في بيته وعند أوليائه وتأذين مؤذنه وتلاوة قرآنه، كما يظهر ذلك على أهل المُكاء والتصدية»اهـ[(٢)].

هـ ـ ما ورد من استماع النبي ﷺ إلى الأشعار ـ مطلقاً ـ:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[(٣)]: «واعلم أن سماع الأشعار بالألحان الطيبة، والنغم المستلذَّة ـ إذا لم يعتقد المستمع محظوراً، ولم يسمع على مذموم في الشرع، ولم ينجرَّ في زمان هواه، ولم ينخرط في سلك لهوه ـ مباحٌ في الجملة. ولا خلاف أن الأشعار أُنشدت بين يدي

(١) الحديث: رواه الطبراني في الكبير (١١/ ١٠٣)، وذكره السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٦٠٢)، والهيثمي في المجمع (باب في إبليس وجنوده، ١/ ١١٤، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه يحيى بن صالح الأيلي، ضعفه العقيلي)، ولفظه عندهم: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (قال إبليس لربه: يا رب، أهبطت آدم، وقد علمتُ أنه سيكون كتابٌ ورسلٌ فما كتابهم ورسلهم؟ قال: رسلهم الملائكة، والنبيون منهم، وكتبهم التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، قال: فما كتابي؟ قال: كتابك: الوشم، وقرآنك: الشعر، ورسلك: الكهنة، وطعامك: ما لا يذكر اسم الله عليه، وشرابك: كل مسكر، وصدقك: الكذب، وبيتك: الحمَّام، ومصايدك: النساء، ومؤذنك، المزمار، ومسجدك: الأسواق).

(٢) الاستقامة (١/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).

النبي ﷺ، وأنه سمعها ولم ينكر عليهم في إنشادها، فإذا جاز سماعها بغير الألحان الطيبة، فلا يتغير الحكم بأن يسمع بالألحان، هذا ظاهر من الأمر، ثم ما يوجب للمستمع توفر الرغبة على الطاعات، وتذكر ما أعد الله لعباده المتقين من الدرجات، ويحمله على التحرُّز من الزَّلَّات، ويؤدي إلى قلبه في الحال صفاء الواردات، مستحبٌّ في الدين ومختار في الشرع».

قال[1]: «وقد جرى على لفظ الرسول ﷺ ما هو قريب من الشعر، وإن لم يقصد أن يكون شعراً».

وذكَرَ الحديثَ المتفقَ عليه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كانت الأنصار يحفرون الخندق، فجعلوا يقولون:

نحن الذين بايعوا محمدا   على الجهاد ما بقينا أبدا

فأجابهم رسول الله ﷺ:

(اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة   فأكرم الأنصار والمهاجرة)[2]

وقال[3]: «ليس هذا اللفظ منه ﷺ على وزن الشعر».

قلت: تضمَّن هذا الكلام شيئين:

أحدهما: إباحة سماع الألحان والنغمات المستلذَّة، بشرط ألا يعتقد المستمع محظوراً، وألا يسمع مذموماً في الشرع، وألا يتبع منه هواه.

والثاني: أن ما أوجد للمستمع الرغبة في الطاعات والاحتراز من الذنوب، وتذكر وعد الحق، ووصول الأحوال الحسنة إلى قلبه: فهو مستحبٌّ.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٧).
(٢) تقدم تخريجه (ص٢١٦).
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٣٨).

وعلى هاتين المقدمتين بنى من قال باستحباب ذلك، مثل أبي عبد الرحمن السلمي وأبي حامد[1] وغيرهما، وفي هؤلاء من قد يوجبه أحياناً، إذا رأوْا أنه لا يؤدَّى الواجبُ إلا به»اهـ[2].

القسم الثالث: الحجة الثانية من احتجاجات المتصوفة على جواز السماع:

ما نقلوه عن بعض العلماء والمشايخ المعتبَرين، في جواز السماع، أو مدحه. وقبل الشروع في ذكر ما احتجَّ به المتصوفة من أفعال الأئمة وأقوالهم على جواز السماع، أُقَدِّم بذِكْر أصل عامٍّ بيّنه شيخ الإسلام في الاحتجاج بأفعال الرجال واجتهاداتهم، وأن ذلك كلَّه يُوزن بميزان الكتاب والسنة، فما وافقهما قُبل، وما خالفهما رُدَّ:

قال الشيخ: «والذين شهدوا هذا اللغو ـ متأولين ـ من أهل الصدق والإخلاص والصلاح غمرت حسناتُهم ما كان لهم فيه وفي غيره من السيئات، أو الخطأ في مواقع الاجتهاد، وهذا سبيل كلِّ صالحي هذه الأمة، في خطئهم وزلاتهم.

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ۝٣٣ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٣٤ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ ـ ٣٥]، وذلك كالمتأولين في تناول المسكِر من صالحي أهل الكوفة ومن اتَّبعهم على ذلك، وإن كان المشروب خمراً، لا يشك في ذلك مَنِ اطَّلع على أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة، وكذلك المتأولون للمتعة والصَّرف[3] من أهل مكة، متَّبعين لِمَا كان يقوله ابن عباس رضي الله عنه وإن كان

---

(١) تقدم نقل كلام الغزالي في ذلك ـ مجملاً ـ وسيأتي ذكر نص كلامه بطوله (ص٦١٠).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦).

(٣) تقدم بيان مراد الشيخ بذلك (١/ ١٥٤).

قد رجع عن ذلك، أو زادوا عليه؛ إذ لا يشك في ذلك، وأنه من أنواع الربا المحرم والنكاح المحرَّم، من اطلع على نصوص النبي ﷺ.

وكذلك المتأوِّلون في بعض الأطعمة والحشوش من أهل المدينة[1]، وإن كان لا يشكُّ في تحريم ذلك من اطلع على نصوص النبي ﷺ وأصحابه، وكذلك ما دخل فيه من دخل من السابقين والتابعين من القتال في الفتنة والبغي بالتأويل[2]، مع ما عُلم في ذلك من نصوص الكتاب والسنة من ترك القتال والصلح، فما تأوَّل فيه قوم من ذوي العلم والدين من مطعوم أو مشروب، أو منكوح أو مملوك، أو مِمَّا قد علم أن الله قد حرَّمه ورسوله لم يجز اتِّباعُهم في ذلك ـ مغفوراً لهم ـ وإن كانوا خيارَ المسلمين، والله قد غفر لهذه الأمة الخطأ والنسيان، كما دل عليه الكتاب والسنة، وهو سبحانه يمحو السيئات بالحسنات، ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات.

وبهذا يحصل الجواب عما ذكره الشيخ أبو طالب المكي في كتابه (قوت القلوب) حيث ذكر: أنه مَنْ أنكر السماع مطلقاً غيرَ مقيَّدٍ، فقد أنكر على سبعين[3] صديقاً[4]، ولعل الإنكار اليوم يقع على خلق عظيم من الصديقين، لكن يقال: الذين أنكروا ذلك أكثر من سبعين صديقاً وسبعين صديقاً وسبعين صديقاً، وهم أعظم علماً وإيماناً وأرفع درجةً، فليس الانتصار بطائفة من الصديقين على نظرائهم، لا سيما مَنْ هو أكبر وأكبر بأدل من العكس.

---

(١) تقدم بيان مراد الشيخ بذلك (١/ ١٥٤).

(٢) تقدم بيان مراد الشيخ بذلك (١/ ١٥٤).

(٣) في قوت القلوب: تسعين، كما سيأتي نقل نص كلامه.

(٤) قال أبو طالب في قوت القلوب (٢/ ١٠١) بعد كلام له في مدح السماع: «وإنما ذكرنا هذا؛ لأنه كان طريقاً لبعض المحبين، وحالاً لبعض المشتاقين، فإن أنكرناه مجملاً، فقد أنكرنا على تسعين صادقاً من خيار الأمة، وقد دخل فيه غيرُ أهله، فأحالوه عن وُجهته، وعدلوا به عن قصده. .»اهـ.

فإن القائل إذا قال: مَنْ شرع هذا السماع المحدث، وجعله مما يُتَقَرَّبُ به، فقد خالف جماهير الصديقين من هذه الأمة وردَّ عليهم، كان قوله أصحَّ وأقوى في الحجة، دع ما سوى ذلك.

وهنا أصل يجب اعتماده:

وذلك أن الله سبحانه عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، ولم يعصم آحادها من الخطأ، لا صِدِّيقاً ولا غير صدِّيق، لكن إذا وقع بعضها في خطأ، فلا بد أن يقيم الله فيها من يكون على الصواب في ذلك الخطأ، لأن هذه الأمةَ شهداءُ على الناس، وهم شهداء الله في الأرض، وهم خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فلا بد أن تأمر بكل معروف وتنهى عن كل منكر، فإذا كان فيها من يأمر بمنكر متأوِّلاً، فلا بد أن يكون فيها من يأمر بذلك المعروف.

فأما الاحتجاج بفعل طائفة من الصِّدِّيقين في مسألة نازعهم فيها أعدادهم فباطل؛ بل لو كان المنازع لهم أقلَّ منهم عدداً وأدنى منزلةً، لم تكن الحجة مع أحدهما إلا بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإنه بذلك أُمِرت الأمةُ.

كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، فإذا تنازعت الأمة وولاة الأمور من الصديقين وغيرهم، فعليهم جميعِهم أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله.

ومن المعلوم أن الصديقين الذين أباحوا بعض المسكر كانوا أسبقَ من هؤلاء وأكثرَ وأكبرَ، وكذلك الذين استحلوا المتعة والصرف وبعض المطاعم الخبيثة والحشوش، والذين استحلوا القتال في الفتنة، متأوِّلين معتقدين أنهم على الحق وغير ذلك، هم أسبقُ من هؤلاء وأكثرُ وأكبرُ.

فإذا نُهي عما نهى الله عنه ورسوله لم يكن لأحد أن يقول: هذا

إنكار على كذا وكذا رجلاً من السابقين والتابعين، فإن هذا الإنكار كان من نظرائهم ومن هو فوقَهم، أو قريباً منهم، وعند التنازع فالمَرَدُّ إلى الله ورسوله.

ولكن من ذهب إلى القول المرجوح ينتفع به في عذر المتأولين؛ فإن عامة ما حرمه الله؛ مثل: قتل النفس بغير حق، ومثل: الزنا والخمر والميسر، والأموال والأعراض، قد استحل بعض أنواعه طوائفُ من الأمة بالتأويل، وفي المستحلِّين قوم من صالحي الأمة وأهل العلم والإيمان منهم.

لكن المستحل لذلك لا يعتقد أنه من المحرمات، ولا أنه داخل فيما ذمَّه الله ورسوله، فالمقاتل في الفتنة متأوِّلاً لا يعتقد أنه قتَلَ مؤمناً بغير حق، والمبيحُ للمتعة والحشوش ونكاح المحلل لا يعتقد أنه أباح زناً وسفاحاً، والمبيحُ للنبيذ المتأول فيه ولبعض أنواع المعاملات الربوية وعقود المخاطرات، لا يعتقد أنه أباح الخمر والميسر والربا.

ولكن وقوعُ مثل هذا التأويل من الأئمة المتبوعين، أهل العلم والإيمان، صار من أسباب المحن والفتنة، فإن الذين يعظِّمونهم قد يقتدون بهم في ذلك، وقد لا يقفون عند الحد الذي انتهى إليه أولئك، بل يتعدَّون ذلك ويزيدون زياداتٍ لم تصدرُ من أولئك الأئمة السادة، والذين يعلمون تحريم جنس ذلك الفعل قد يعتدون على المتأولين بنوع من الذم فيما هو مغفور لهم، ويتبعهم آخرون، فيزيدون في الذم ما يستحلُّون به من أعراض إخوانهم وغير أعراضهم ما حرمه الله ورسوله، فهذا واقع كثير في موارد النزاع الذي وقع فيه خطأ من بعض الكبار.

واعتبر ذلك بمسألة السماع التي تكلَّمنا فيها:

فإن الله سبحانه شرع للأمة ما أغناهم به عمَّا لم يشرعْه؛ حيث أكمل الدين، وأتمَّ عليهم النعمة، ورضي لهم الإسلام ديناً، وهو سماع

القرآن الذي شرعه لهم في الصلاة التي هي عماد دينهم، وفي غير الصلاة مجتمعين ومنفردين، حتى كان أصحاب محمد ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقون يسمعون، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى: يا أبا موسى ذكّرنا ربنا، فيقرأ وهم يستمعون[1]؛ وقد بسطنا القول في ذلك في غير هذا الموضع، وإنما ذكرنا هنا نكتاً تتعلق بالسماع»اهـ[2].

أمَّا ما احتجَّ به المتصوفة من كلام العلماء على جواز السماع، فيمكن بيانه فيما يلي:

أ ـ ما نقلوه عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[3]: «واستلذاذُ القلوب واشتياقُها إلى الأصوات الطيبة، واسترواحُها إليها، مما لا يمكن جحودُه، فإن الطفل يسكن إلى الصوت الطيب، والجمل يقاسي تعب السير ومشقة الحمولة، فيُهوَّن عليه بالحداء، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧].

وحكى إسماعيل بن علية، قال: «كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ[4] وقت الهاجرة، فجُزْنا بموضع يقول فيه أحد شيئاً:

فقال: مِلْ بنا إليه.

ثم قال: أيطربُك هذا؟

فقلت: لا.

---

(١) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).
(٢) الاستقامة (١/ ٢٩٧ ـ ٣٠٢).
(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤١ ـ ٦٤٢).
(٤) في القشيرية: رحمه الله تعالى.

قلت: ما لك حِسٌّ».

قلت: قد كان مستغنياً عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي، فإن إسماعيل بن عُلَيَّة شيخ الشافعي لم يكن ممن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي؛ بل الشافعي روى عنه، وهو من أجلاء شيوخ الشافعي، وابنه إبراهيم بن إسماعيل(١) كان متكلماً تلميذاً لعبد الرحمن بن كيسان الأصم أحد شيوخ المعتزلة(٢)، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأةٌ، حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مُخالِف لابن عُلَيَّة في كل شيء، حتى في قَوْلِ: لا إله إلا الله؛ لأني أقولُ: لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خلق في الهواء كلاماً يسمعه موسى؛ وهذا يذكر له أول رسالة في أصول الفقه، ويظن بعض الناس أن ابنه يشتبه بأبيه، فإنه شيخ الشافعي وأحمد وطبقتهما.

فهذه الحكاية يعلم أنها مفتراة من له أدنى معرفة بالناس: ولو صحَّت عمَّن صحَّت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرك بالإحساس، من

---

(١) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو إسحاق البصري الأسدي، المعروف بابن علية، كان أحد المتكلمين، وممن يقول بخلق القرآن، وجرت له مع الشافعي مناظراتٌ ببغداد وبمصر، قال الذهبي عنه: «العلامة المتكلم، أحد مشايخ الجهمية»اهـ. توفي سنة ٢١٨هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٢١)، سير الأعلام (١٠/ ٥٤٢)، لسان الميزان (١/ ٣٤).

(٢) هو عبد الرحمن بن كيسان بن جرير، أبو بكر الأصم، المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول، ذكره عبد الجبار الهمداني في طبقاتهم، وقال: كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم، وله تفسير عجيب، ومن تلامذته: إبراهيم بن إسماعيل بن علية. قلت: وهو من طبقة أبي الهذيل العلاف وأقدم منه.
انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٣٤٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٢٨٠)، الثقات لابن حبان (٧/ ٨٥)، الكاشف للذهبي (١/ ٦٤١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٣٣)، لسان الميزان (٣/ ٤٢٧).

أن الصوت الطيب لذيذ مطرب، وهذا يشترك فيه جميع الناس، ليس هذا من أمور الدين، حتى يستدل فيه بالشافعي، بل ذكر الشافعي في مثل هذا غضٌّ من منصبه...

وأهل المواخر أعلم بهذه المسألة من أئمة الدين، ولو حكى مثلَ هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم[١] وأبي الفرج الأصبهاني صاحب (الأغاني)[٢]، لكان أنسبَ من أن يحكيها عن الشافعي»اهـ[٣].

ب ـ ما نقلوه عن الجنيد رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[٤]: «.. سمعت الجنيد يقول ـ وسئل: ما بال الإنسان يكون هادئاً، فإذا سمع السماع اضطرب؟ فقال: إن الله لمَّا خاطب الذَّرَّ في الميثاق الأول بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، استفرغت عذوبةُ سماع الكلام الأرواحَ، فإذا سمعوا السماع حرَّكهم ذكر ذلك!»[٥].

---

(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن ماهان الموصلي، النديم الأديب، قال ابن كثير: «جمع من كل فن يعرفه عصره، في الفقه والحديث والجدل والكلام واللغة والشعر، ولكن اشتهر بالغناء؛ لأنه لم يكن له في الدنيا نظيرٌ فيه، قال المعتصم: إن إسحاق إذا غنى يخيل لي أنه قد زيد في ملكي، وله شعر حسن وديوان كبير، غنى يوماً ليحيى بن خالد بن برمك، فوقَّع له بألف ألف، ووقّع له ابنه جعفر بمثلها، وابنه الفضل بمثلها»اهـ، توفي سنة ٢٣٥هـ.
انظر: البداية والنهاية (٧/ ٣٢٤، حوادث سنة ٢٣٥هـ).

(٢) هو علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأصبهاني الأموي، أبو الفرج، من ذرية محمد بن مروان بن الحكم الأموي، كان شيعياً، وقد ملأ كتابه الأغاني بدسائس الشيعة، توفي سنة ٣٥٦هـ.
انظر: الكامل لابن الأثير (٨/ ٥٨٠).

(٣) الاستقامة (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٣).

(٥) ذكر الكلاباذي في التعرف لمذهب التصوف (ص١٦٠) كلاماً عن رويم الصوفي قريباً من هذا، فقال: «قال أبو محمد رويم: إن القوم سمعوا الذكر الأول حين =

قلت: هذا الكلام لا يُعلم صحتُه عن الجنيد، والجنيد أجلُّ من أن يقول مثل هذا؛ فإن هذا الاضطراب يكون لجميع الحيوانِ، ناطقِه وأعجمِه حتى يكون في البهائم أيضاً، ويكون للكفار والمنافقين، ثم الاضطراب قد يكون لحلاوة الصوت ومحبته، وقد يكون للخوف منه وهيبته، وقد يكون للحزن والجزع، وقد يكون للغضب.

ثم من المعلوم: أن الصوت المسموع ليس هو ذاك أصلاً، ولو سمِع العبد كلام الله كما سمعه موسى بن عمران، لم يكن سماعه لأصوات العباد محركاً لذكر ذلك، بل المأثور أن موسى مقت الآدميين لِمَا وقر في مسامعه من كلام الله.

ثم التلذُّذ بالصوت أمر طَبَعِيٌّ لا تعلُّق له بكونهم سمعوا صوت الرب أصلاً، ثم إن أحداً لا يذكر ذلك السماع أصلاً، إلا بالإيمان، والناس متنازعون في أخذ الميثاق، وفي ذلك السماع، بما ليس هذا موضعه.

ثم إن مذهب الجنيد في السماع: كراهةُ التكلف لحضوره والاجتماع عليه، وعنده أن من تكلَّف السماع فُتِنَ به، فكيف يعلله بهذا؟.

وقد ذكر أبو القاسم ذلك، فقال[1]: «.. سمعت الجنيد يقول: «السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه».

فأخبر أنه فتنة لمن قصده، ولم يجعله لمن صادفه مستحباً ولا طاعةً؛ بل جعله راحةً، فكيف يقول: إنه أظهر خطاب الحق

= خاطبهم بقوله ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فكمن ذلك في أسرارهم كما كمن كون ذلك في عقولهم، فلما سمعوا كوامن أسراهم فانزعجوا كما ظهرت كوامن عقولهم عند إخبار الحق لهم عن ذلك فصدقوا»اهـ.

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٤).

المتقدم؟»اهـ[١].

وقال الشيخ: «قال أبو القاسم[٢]: «عن الجنيد إنه قال: «تنزل الرحمة على الفقراء في ثلاثة مواطن: عند السماع؛ فإنهم لا يسمعون إلا عن حق، ولا يقومون إلا عن وجد، وعند أكل الطعام؛ فإنهم لا يأكلون إلا عن فاقة، وعند مجاراة العلم؛ فإنهم لا يذكرون إلا صفة الأولياء»[٣].

وذكر عقيب هذا، فقال[٤]: «سمعت محمد بن الحسين يقول: «سمعت الحسين بن أحمد بن جعفر يقول: سمعت الجنيد يقول: السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه».

وذكر بعد هذا[٥]: «.. سمعت الجنيد يقول: إذا رأيت المريد يحب السماع، فاعلم أن فيه بقيةً مِنَ البَطالة».

قلت: فهاتان المقالتان أسندهما عن جنيد، وأما القول الأول، فلم يسنده، بل أرسله، وهذان القولان مفسران والقول الأول مجمل، فإن كان الأول محفوظاً عن الجنيد، فهو يحتمل السماع المشروع؛ فإن الرحمة تنزل على أهله كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فذكر أن استماعَ القرآن سببُ الرحمة.

وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: **(ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا غشيتهم الرحمة وتنزَّلت عليهم السكينة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده)**[٦].

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨١). (٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٤).

(٣) ذكره الكلاباذي في التعرف لمذهب التصوف (ص١٦٠).

(٤) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٤). (٥) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٩).

(٦) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الصلاة، باب في ثواب قراءة القرآن، ٢/ ٧١/ ١٤٥٥)، =

وقد ذكر الله في غير موضع من كتابه أن الرحمة تحصُل بالقرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقال: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩].

يبين ذلك: أن لفظ السماع يدخل فيه عندهم السماع الشرعي كسماع القرآن والخطب الشرعية والوعظ الشرعي، وقد أدخل أبو القاسم هذا النوع في باب السماع...

وبالجملة: فإذا كان المسند المحفوظ المعروف من قول الجنيد أنه رَحِمَهُ اللَّهُ لا يحمد هذا السماع المبتدع، ولا يأمر به ولا يثني عليه؛ بل المحفوظ من أقواله ينافي ذلك، لم يَجُزْ أن يُعمَد إلى قول مجمل رُوي عنه بغير إسناد، فيُحمل على أنه مدح هذا السماع المحدث.

وقد روى بعض الناس أن الجنيد كان يحضر هذا السماع في أول عمره ثم تركه، وحضوره له فعل، والفعل قد يُسْتَدلُّ به على مذهب الرجل وقد لا يستدل، ولهذا ينازع الناس في مذهب الإنسان هل يوجد من فعله.

وقال بعض السلف: أضعف العلم: الرؤية، وهو قوله: رأيت فلاناً يفعل، وقد يفعل الشيء بموجب العادة والموافقة من بعد اعتقاد له فيه، وقد يفعل نسياناً لا لاعتقاده فيه، أو حضّاً، وقد يفعله ولا يعلم أنه

= وابن حبان (كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، ٣/ ٤٥/ ٧٦٨) من حديث: أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والدارمي (كتاب: أبواب متفرقة في صفات النبي ﷺ وفي العلم ونحوها، باب في فضل العلم والعالم، ١/ ١٠٧/ ٣٦٢) من حديث: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الألباني: صحيح (صحيح الجامع الصغير ٥/ ١١٨/ ح٥٣٨٤).

ذنب، ثم يعلم بعد ذلك أنه ذنب، ثم يفعله وهو ذنب، وليس أحدٌ معصوماً عن أن يفعل ما هو ذنب، لكن الأنبياء معصومون من الإقرار على الذنوب، فيُتأسَّى بأفعالهم التي أُقِرُّوا عليها؛ لأن الإقرار عليها يقتضي أنها ليست ذنباً، وأما غير الأنبياء فلا، فكيف بمن يكون فعل فعلاً ثم تركه.

وأقصى ما يقال: إن الجنيد كان يفعل أولاً هذا السماع على طريق الاستحسان له والاستحباب، أو يقول ذلك، فيكون هذا ـ لو صحَّ ـ معارضاً لأقواله المحفوظة عنه، فيكون له في المسألة قولان.

وقد قال أبو القاسم[1]: «حُكي عن الجنيد أنه قال: السماع يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الزمان، والمكان، والإخوان».

وهذه حكاية مرسلة، والمراسيل في هذه الرسالة لا يعتمد عليها إن لم تُعرف صحتُها من وجه آخر كما تقدم، ولو صح ذلك وأنه أراد سماع القصائد، لكان هذا أحدَ قوليه.

وذلك أن قوله: «السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه صريحٌ بأنه مكروهٌ مذمومٌ منهيٌّ عنه لمن قصده، وهذا هو الذي نقرره، فقول الجنيد رضي الله عنه من محض الذي قلناه.

وقوله: «ترويحٌ لمن صادفه» لم يثبت منه، وإنما أثبتوا أنه راحةٌ، وجعل ذلك مع المصادفة، لا مع القصد والتعمُّد.

والمصادفة فيها قسم لا ريب فيه، وهو: استماع دون استماع، كالمرء يكون ماراً فيسمع قائلاً يقول، بغير قصده واختياره أو يكون جالساً في موضع فيمر عليه من يقول، أو يسمع قائلاً من موضع آخر بغير قصده.

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٥).

وأما إذا اجتمع بقوم لغير السماع: إما حضر عندهم، أو حضروا عنده وقالوا شيئاً، فهذا قد يقال: إنه صادفه السماع، فإنه لم يمش إليه ويقصده.

وقد يقال: بل إصغاؤه إليه واستماعه الصوت يجعله مستمعاً، فيجعله غير مصادف.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]، فجعل القاعد المستمع بمنزلة القائل.

فأكثر ما يقال: إن الجنيد أراد بالمصادفة هذه الصورة، وهو مع جعله ترويحاً لم يجعله سبباً للرحمة، وهذا غايته أن يكون مباحاً لا يكون حسناً ولا رحمةً ولا مستحباً، والكلام في إباحته وتحريمه غير الكلام في حسنه وصلاحه ومنفعته وكونه قُربةً وطاعةً، فالجنيد لم يقل شيئاً من هذا.

وقول القائل: «تنزل الرحمة على أهل السماع» إذا أراد به سماع القصائد، يقتضي أنه حَسَنٌ، وأنه نافع في الدين، وكلام الجنيد صريح في خلاف ذلك»اهـ[1].

ج ـ ما نقلوه عن ذي النون المصري:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[2]: «وسئل ذو النون المصري عن الصوت الحسن، فقال: مخاطبات وإشارات أودعها الله كلَّ طيِّبٍ وطيِّبةٍ.

وسئل مرة أخرى عن السماع، فقال: واردُ حق يزعج القلوب إلى الحق، فمن أصغى إليه بحق تحقَّق، ومن أصغى إليه بنفس تزندق».

قلت: هذا الكلام لم يُسنده عن ذي النون، وإنما أرسله إرسالاً،

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٧، ٤٠١ ـ ٤٠٣).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٤).

وما يرسله في هذه الرسالة قد وُجِد كثيرٌ منه مكذوبٌ على أصحابه، إما:

أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس، فاعتقد صدقَه.

أو يكون من فوقه كذلك.

أو وجده مكتوباً في بعض الكتب، فاعتقد صحته.

ومن كان من المرسِلين لِمَا يذكرونه من الأولين والآخرين يعتمد في إرساله لصحيح النقل والرواية عن الثقات، فهذا يُعتمد إرساله، وأما من عُرف فيما يرسله كثير من الكذب، لم يُوثَقْ بما يرسله.

فهذا التفصيل موجود فيمن يرسل النقول عن الناس من أهل المصنفات، ومِنْ أكثر الكذب: الكذب على المشايخ المشهورين؛ فقد رأينا من ذلك وسمعنا ما لا يحصيه إلا الله، وهذا أبو القاسم ـ مع علمه وروايته بالإسناد ـ ومع هذا، ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات، التي لا ينازع فيها مَنْ له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم.

وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع، فعامَّته من كتابين:

كتاب (اللمع) لأبي نصر السراج[1]؛ فإنه يروي[2] عن أبي حاتم السجستاني[3]، ....

(١) هو عبد الله بن علي الطوسي، أبو نصر السراج، الزاهد، شيخ الصوفية وصاحب كتاب «اللمع» في التصوف، توفي سنة ٣٧٨هـ.
انظر: شذرات الذهب (٣/ ٩١).

(٢) يعني أبا القاسم القشيري.

(٣) هو محمد بن أحمد بن يحيى السجستاني، أبو حاتم، شيخ أبي القاسم القشيري، وتلميذ أبي نصر السراج، وكثيرٌ ممن يروي عن أبي القاسم حكايات الصوفية وتراجمهم يسوقها عن طريق هذا الإسناد، كالبغدادي في تاريخ بغداد وغيره. =

عن أبي نصر عبد الله بن علي الطوسي[1]، ويروي عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه.

ومن كتاب: (السماع) لأبي عبد الرحمن السلمي، قد سمعه منه.

فإن كان هذا الكلام ثابتاً عن ذي النون رحمة الله عليه فالكلام عليه من وجهين:

من جهة الاحتجاج بالقائل، **ومن جهة** تفسير المنقول.

أما الأول: فقد نقلوا أن ذا النون حضر هذا السماع بالعراق.

وقد ذكر أبو القاسم حكايةً بعد ذلك مرسلة، فقال[2]:

«وحكى أحمد بن مقاتل العكي، قال: لما دخل ذو النون المصري بغداد، اجتمع إليه الصوفية ومعه قوّال يقول شيئاً، فاستأذنوه بأن يقول بين يديه، فأذن له، فابتدأ يقول:

صغير هواك عذَّبني ... فكيف به إذا احتنكا

وأنت جمعت من قلبي ... هوًى قد كان مشتركا

أما ترثي لمكتئبٍ ... إذا ضحِك الخليُّ بكى[3]

= انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٢٤٤، ١٤/ ٣١٧، ٣٩٦)، ولم أقف على ترجمة أبي حاتم هذا تفصيلاً.

(١) هو أبو نصر السراج، وقد سبقت ترجمته قبل قليل.
في المطبوع: عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي..، وقد حذفت حرف: عن (بين اسمَيْ: نصر، وعبد الله؛ لأنه ظهر لي ـ بعد التأمل ـ أنه زائد، وذلك لأن أبا نصر السراج هو نفسه عبد الله بن علي الطوسي.

(٢) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٤٩ ـ ٦٥٠).

(٣) هذه الأبيات لمحمد بن عبد الملك الزيات، كما في الأغاني للأصبهاني، وبعد البيت الثاني بيت آخر هو:
وحبس هواك يقتلني ... وقتلي لا يحل لكا
وفي هامش كتاب الأغاني قال: رواية أخرى: =

قال: فقام ذو النون وسقط على وجهه والدم يقطر من جبينه ولا يسقط على الأرض، ثم قام رجل من القوم يتواجد، فقال له ذو النون: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الشعراء: ٢١٨]، فجلس الرجل».

قال[١]: «وسمعت أبا علي الدقاق يقول: كان ذو النون صاحب إسراف[٢] على ذلك الرجل، حيث نبَّهه أن ذلك ليس مقامَه، وكان ذلك الرجل صاحبَ إنصاف، حيث قبل ذلك منه، فرجع وقعد».

فهذا ونحوه هو الذي أشار إليه الأئمة؛ كالشافعي في قوله: «خلَّفتُ ببغداد شيئاً أحدَثَتْه الزنادقة يسمونه التغبيرَ، يصدون به الناس عن القرآن».

فيكون ذو النون هو أحدَ الذين حضروا التغبير الذي أنكره الأئمة وشيوخ السلف، ويكون هو أحدَ المتأولين في ذلك، وقوله فيه كقول شيوخ الكوفة وعلمائها في النبيذ الذين استحلُّوه، مثل: سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله[٣]، وأبي حنيفة، ومِسْعَر بن كدام[٤]، ومحمد بن

= وحسن رضاك يقتلني ... وقتلي لا يحل لكا
انظر: الأغاني (٢٣/ ٤٥، ط. الهيئة العامة للكتاب، مصر).

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥٠).

(٢) في الرسالة القشيرية: إشراف، ولعله الأصوب.

(٣) هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي، أبو عبد الله، أحد الأعلام، سمع أبا إسحاق السبيعي وغير واحد. قال ابن كثير: «كان مشكوراً في حكمه وتنفيذ الأحكام، وكان لا يجلس للحكم حتى يتغدَّى، ثم يخرج ورقة من قمطره فينظر فيها، ثم يأمر بتقديم الخصومة إليه، فحرص بعض أصحابه على قراءة ما في تلك الرقعة، فإذا فيها: يا شريك بن عبد الله! اذكر الصراط وحدَّته، يا شريك بن عبد الله! اذكر الموقف بين يدي الله ﷻ»اهـ، توفي سنة ١٧٧هـ.
انظر: البداية والنهاية (٧/ ١٦٠)، شذرات الذهب (١/ ٢٨٧).

(٤) هو مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث الهلالي الكوفي، أبو سلمة، =

عبد الرحمن بن أبي ليلى[(١)]، وغيرهم من أهل العلم، وكقول علماء مكة وشيوخها فيما استحلوه من المتعة[(٢)] والصرف[(٣)]، كقول عطاء بن أبي رباح[(٤)] وابن جريج وغيرهما، وكقول طائفة من شيوخ المدينة وعلمائها فيما استحلُّوه من الحشوش[(٥)]، وكقول طائفة من شيوخ الشاميين وعلمائها فيما كانوا استحلُّوه من القتال في الفتنة لعلي بن أبي طالب

= الإمام الثبت شيخ العراق، روى عنه الثوري وابن المبارك وغيرهم، توفي سنة ١٥٥هـ.
انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٨٩)، سير الأعلام (٧/ ١٦٣ ـ ١٧٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٣ ـ ١١٥).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري، الفقيه، أبو عبد الرحمن، قاضي الكوفة ومفتيها، لم يدرك أباه، وسمع الشعبيَّ وطبقتَه، قال أحمد بن يونس: كان أفقهَ أهل الدنيا، وكان صاحبَ قرآن وسنة، قرأ عليه حمزة الزيات، مات وهو على القضاء سنة ١٤٨هـ.
انظر: البداية والنهاية (٤٧/ ٨٤، حوادث سنة ١٤٨هـ)، الكامل لابن الأثير (٥/ ٥٨٩)، شذرات الذهب (١/ ٢٢٤).

(٢) تقدم بيان المراد بذلك (١/ ١٥٣). (٣) تقدم بيان المراد بذلك (١/ ١٥٤).

(٤) هو عطاء بن أبي رباح، الفهري، أبو محمد المكي، أحد كبار التابعين الثقات الرفعاء، يقال: إنه أدرك مائتي صحابي، كان أسودَ أعورَ أفطسَ أشلَّ أعرجَ، ثم عمي بعد ذلك، وكان ثقة فقيهاً عالماً كثير الحديث، ما بقي أحد في زمانه أعلمَ بالمناسك منه، وكان قد حج سبعين حجة، وكان ينادي منادي بني أمية في أيام منى: لا يفتي الناس في الحج إلا عطاءُ بن أبي رباح، وكان عظيمَ التواضع جمّ الأدب، ويدل على ذلك قوله: إن الرجل ليحدثني بالحديث فأنصت له كأني لم أكن سمعته، وقد سمعته قبل أن يولد، فأريه أني إنما سمعته الآن منه، توفي سنة ١١٤هـ، وله من العمر ٨٨ سنة، وقيل: بلغ ١٠٠ سنة.
انظر: صفة الصفوة (١/ ٤٥٩)، البداية والنهاية (٦/ ٤٥١، حوادث سنة ١١٤هـ)، شذرات الذهب (١/ ١٤٧)، الكامل لابن الأثير (٥/ ١٧٩).

(٥) تقدم بيان المراد بذلك (١/ ١٥٤).

وأصحابه[١]، وكقول طوائفَ من أتباعِ الذين قاتلوا مع علي من أهل الحجاز والعراق وغيرهم في الفتنة، إلى أمثال ذلك مما تنازعت فيه الأمة وكان في كل شقٍّ طائفةٌ من أهل العلم والدين.

فليس لأحد أن يحتج لأحد الطريقين بمجرد قول أصحابه، وإن كانوا من أعظم الناس علماً وديناً؛ لأن المنازعين لهم هم أهل العلم والدين.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، فالرد عند التنازع إنما يكون إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

نعم إذا ثبت عن بعض المقبولين عند الأمة كلامٌ في مثل موارد النزاع، كان في ذلك حجة على تقدم التنازع في ذلك وعلى دخول قوم من أهل الزهد والعبادة والسلوك في مثل هذا، ولا ريب في هذا.

لكن مجرد هذا لا يتيح للمريد الذي يريد الله، ويريد سلوك طريقه أن يقتدي في ذلك بهم، مع ظهور النزاع بينهم وبين غيرهم، وإنكار غيرهم عليهم.

بل على المريد أن يسلك الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، ويتبع ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع؛ فإن ذلك هو صراط الله الذي ذكره ورضي به في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وهذا أصل في أنه لا يُحتَجُّ في مواضع النزاع والاشتباه بمجرد قول أحد ممن نوزع في ذلك.

وأما الوجه الثاني: فقول القائل عن الصوت الحسن: مخاطبات

(١) تقدم بيان المراد بذلك (١/ ١٥٦).

وإشارات أودعها الله كل طيب وطيبة: لا يجوز أن يراد به أن كلَّ صوت طيبٌ، كائناً ما كان، بأن الله أودعها مخاطبات يخاطب بها عباده، فإن هذا القولَ كفرٌ صريحٌ؛ إذ ذلك:

يستلزم أن تكون: الأصوات الطيبة التي يستعملها المشركون وأهل الكتاب في الاستعانة بها على كفرهم قد خاطب بها الله عباده.

وأن تكون: الأصوات الطيبة التي يستفزُّ بها الشيطان لبني آدم، كما قال تعالى: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، أن تكون هذه الأصواتُ الشيطانية إذا كانت طيبةً، قد أودعها مخاطبات يخاطب بها عباده.

وأن تكون: أصوات الملاهي قد أودعها الله مخاطبات يخاطب بها عباده.

ومن المعلوم أن هذا لا يقوله عاقل، فضلاً عن أن يقوله مسلم.

ثم لو كان الأمر كذلك: فَلِمَ لم يستمع الأنبياء والصديقون من الأولين والآخرين إلى كل صوت؟ ويأمروا أتباعهم بذلك؟ لما في ذلك من استماع مخاطبات الحق! إذ قد عُلم أن استماع مخاطبات الحق من أفضل القُرُبات.

فقد ظهر أن هذا الكلام لا يجوز أن يكون عمومه وإطلاقه حقاً.

يبقى أن يقال: هذا خاصٌّ ومقيَّدٌ في الصوت الحسن إذا استعمل على الوجه الحسن، فهذا حق، مثل أن يزيِّنَ به كلامَ الله، كما كان أبو موسى الأشعري رضي الله عنه يفعل، وقال له النبي: (**مررت بك البارحة وأنت تقرأ، فجعلت أستمع لقراءتك**) فقال: لو علمت أنك تستمع لحبرته لك تحبيراً[١]، وكان عمر رضي الله عنه يقول له: ذكِّرنا ربَّنا، فيقرأ وهم يستمعون[٢].

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).

(٢) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (ص١٩٧).

فلا ريب أن ذا الصوت الحسن إذا تلا به كتاب الله، فإنه يكون حينئذ قد أودع اللهُ ذلك مخاطباتٍ وإشاراتٍ، وهو ما في كتابه من المخاطبات والإشارات، فقد ظهر أن هذا الكلام إذا حُمل على السماع المشروع الذي يحبه الله ورسوله، كان محملاً حسناً، وإن حُمِل على عمومه وإطلاقه كان كفراً وضلالاً.

يبقى بين ذلك العموم وهذا الخصوص مراتب: منها أن يحمل ذلك على ما يجده المستمع في قلبه من المخاطبات والإشارات من الصوت، وإن لم يقصده المصوت المتكلم، فهذا كثيراً ما يقع لهم، وأكثر الصادقين الذين حضروا هذا السماع يشيرون إلى هذا المقصد، وصاحب هذه الحال يكون ما يسمعه مُذكِّراً له ما كان في قلبه من الحق.

وهذا يكون على وجهين:

أحدهما: من الصوت المجرد الذي لا حرف معه، كأصوات الطيور والرياح والآلات وغير ذلك، فهذا كثيراً ما ينزله الناس على حروف بوزن ذلك الصوت، وكثيراً ما يحرِّك منهم ما يناسبها من فرح أو حزن، أو غضب أو شوق أو نحو ذلك.

كقول بعضهم:

رُبَّ ورقاء هتوف في الضحى ... صدحت في فَنَنٍ عن فَنَنِ
ربما أبكي فلا أفهمها ... وهي قد تبكي فلا تفهمني
غير أني بالجوى أعرفها ... وهي أيضاً بالجوى تعرفني[1]

والثاني: يكون من صوت بحروف منظومة إمَّا شعر وإمَّا غيره، ويكون المستمع ينزل تلك المعاني على حاله، سواء قصد ذلك الناظم

---

(١) الأبيات: أوردها الغزالي في الإحياء (٢/ ٤٣٠، ط. دار قتيبة، بيروت، الأولى ١٤١٢هـ) ونسبها إلى أبي الحسين النوري أنه أنشد بها أصحابه فتواجدوا.

والمنشد أو لم يقصد ذلك، مثل أن يكون في الشعر عتابٌ وتوبيخٌ، أو أمر بالصبر على الملام في الحب، أو ذم على التقصير في القيام بحقوق المحبة، أو تحريض على ما فُرض للإنسان من الحقوق، أو إغضاب وحمِيَّة على جهاد العدو ومقاتلته، أو أمر ببذل النفس والمال في نيل المطلوب ورضا المحبوب، أو غير ذلك من المعاني المجمَلة التي يشترك فيها محبُّ الرحمن ومحبُّ الأوثان، ومحبُّ الأوطان ومحبُّ النسوان ومحبُّ المردان، ومحب الإخوان ومحب الخلان.

وربما قرع السمعَ حروفٌ أخرى لم ينطق بها المتكلم على وزن حروفه، كما يُذكر عن بعضهم أنه سمع قائلاً يقول: «سعتر بَرِّي» فوقع في سمعه: اِسْعَ تَرَ بِرِّي!.

وقد ذكر ذلك فيما بعد أبو القاسم فقال[1]:

«سمع ابن حلوان الدمشقي طوافاً ينادي: ياه! سعتر بَرِّي، فسقط مغشياً عليه، فلما أفاق سُئل؟ فقال: حسبته يقول: اِسْعَ تَرَ بِرِّي!.

وسمع عتبةُ الغلامُ رجلاً يقول:

سبحان رب السماء ... إن المحِب لفي عناء

فقال عتبة: صدقت[2]. وسمع رجلٌ آخر ذلك القولَ، فقال: كذبتَ! فكل واحد يسمع من حيث هو».

---

(١) الرسالة القشيرية (٢/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤).

(٢) القصة ذكرها أبو نعيم في الحلية عن أبي حفص البصري قال: كان خليل لي جاراً لعتبة، قال: فسمع عتبة ذات ليلة وهو يقول:

سبحان جبار السماء ... إن المحب لفي عناء

فقال: يا عتبة صدقت والله، فغشي عليه.

الحلية (٦/ ٢٣٦)، ولم ينسب أبو نعيم البيت لأحد، وأوردها الغزالي في الإحياء (٢/ ٢٦٥، ط. دار النور).

لا سيما وأكثرها إنما وُضعت لمحبة لا يحبها الله ورسوله، مثل بعض هذه الأجناس، وإنَّما المدعي لمحبة الله ورسوله يأخذ مقصوده منها بطريق الاعتبار والقياس، وهو الإشارة التي يذكرونها، ولهذا قال: مخاطبات وإشارات، فالمخاطبات: كدلالة النصوص، والإشارات: كدلالة القياس، ولا بد أن يكون قد علم أن تلك المخاطبات والإشارات إنما يفهم منها المستمع ويتحرك فيها حركة يحبها الله ورسوله، فيكون قد علم من غيرها أن ما يقتضيه من الشعور والحال مرضيٌّ عند ذي الجلال، بدلالة الكتاب والسنة، وإلا فإن مجرد الاستحسان بالذوق والوجدان إن لم يشهد له الكتاب والسنة، وإلا كان ضلالاً.

ومن هذا الباب ضلَّ طوائفُ من الضَّالِّين.

وإذا كان كذلك: فمن المعلوم أن مثل هذا جميعه لا يجوز أن يُجعل طريقاً إلى الله، ويجمعَ عليه عباد الله، ويُستحبَّ للمريدين وجه الله؛ لأن ما فيه من الضرر هو أضعاف ما فيه من المنفعة لهم، ولكن قد صادف السرَّ الذي يكون في قلبه حق، بعض هذه المسموعات فيكون مُذكراً له ومنبهاً.

وهذا معنى قول الجنيد: «السماع فتنة لمن طلبه، ترويح لمن صادفه».

وأما قول القائل: «السماع واردُ حقٍّ يزعج القلوب إلى الحق، فمن أصغى إليه بحقٍّ تحقَّقَ، ومن أصغى إليه بنفس تزندق».

فالسماع الموصوف أنه واردُ حقّ الذي يزعج القلوب إلى الحق، هو أخصُّ من السماع الذي قد يوجب التزندق، فالكلام في ظاهره متناقض؛ لأن قائلَه أطلق القول بأنه وارد حق يزعج القلوب إلى الحق، ثم جعل مَنْ أصغى إليه بنفس تَزَنْدَقَ.

ووارد الحق الذي يزعج القلوب إلى الحق لا يكون موجباً

للتزندق، لكن قائله قصد أولاً السماعَ الذي يقصده أهل الإرادة لوجه الله، فلفظه وإن كان فيه عموم، فاللام لتعريف المعهود؛ أي: يزعج قلوب أهل هذه الإرادة إلى الحق؛ لكونه يحرك تباكيهم، ويهيج باطنهم، فتتحرك قلوبهم إلى الله الذي يريدون وجهه، وهو إلههم ومعبودهم ومنتهى محبوبهم ونهاية مطلوبهم.

ثم ذكر أنه من أصغى إلى هذا السماع تزندق:

وهو من أصغى إليه بإرادة العلو في الأرض والفساد، وجعل محبة الخالق من جنس محبة المخلوق، وجعل ما يطلب من الاتصال بذي الجلال، من جنس ما يطلب من الاتصال بالخلق، فإن هذا يوجب التزندق في الاعتقادات والإرادات، فيصير صاحبُه منافقاً زنديقاً، وقد قال عبد الله بن مسعود: «الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء البقل»، ولهذا تزندق بالسماع طوائفُ كثيرةٌ، كما نبهنا عليه قبل هذا.

ويقال هنا: من المعلوم أن النفس سواء أريد بها ذات الإنسان، أو ذات روحه المدبرة لجسده، أو عُنيَ بها صفات ذلك من الشهوة والنفرة، والغضب والهوى وغير ذلك، فإن البشر لا يخلو من ذلك قط، ولو فُرِضَ أن قلبه يخلو عن حركة هذه القوى والإرادات، فعدمها شيء وسكونها شيء آخرُ، والعدم ممتنع عليها، ولكن قد تسكن، ولكن إذا كانت ساكنةً ـ ومن شأن السماع أن يحركها ـ فكيف يمكن الإنسان أن يُسكِّن الشيءَ مع ملابسته لما يوجب حركته.

فهذا أمر بالتفريق بين المتلازمين، والجمع بين المتناقضين، وهو يشبه أن يقال له: أَدِمْ مشاهدة المرأة والصبي والأمرد، أو مباشرته بالقبلة واللمس وغير ذلك، من غير أن تتحرك نفسُك أو فرجُك إلى الاستمتاع به ونحو ذلك، فهل الأمر هذا إلا من أحمق الناس.

ولهذا قال من قال من العلماء العارفين: لسماع بعد مباشرته تبقى غير مقدورة للإنسان؛ بل تبقى حركةَ نفسه وأحوالها أعظم من أحوال الإنسان بعد مباشرة شرب الخمر؛ فإن فعل هذا السماع في النفوس أعظم من فعل حُمَيَّا الكؤوس.

وقوله: «من أصغى إليه بحقّ تحقَّقَ».

فيقال عليه وجهان:

أحدهما: أن يقال: إن الإصغاء إليه بحق مأمون الغائلة أن يخالطه باطل، أمر غير مقدور عليه للبشر، أكثر مما في قوة صاحب الرياضة والصفاء التام أن يكون حين الإصغاء لا يجد في نفسه إلا طلب الحق وإرادته، لكنه لا يثق ببقائه على ذلك؛ بل إذا سمع خالط الإصغاءُ بالحق الإصغاءَ بالنفس إذ تجرد الإنسان عن صفاته اللازمة لذاته محال ممتنع.

الثاني: أن يقال: ومن أين يُعلم أن كلَّ من أصغى إليه بحقٍّ تحقق، بل المصغي إليه بحقٍّ يحصل له من الزندقة والنفاق علماً وحالاً ما قد لا يشعر به، كما قال عبد الله بن مسعود: «الغناء ينبت النفاق في القلب، كما ينبت الماء البقل»؛ والنفاق هو الزندقة، ومن المعلوم أن البقل ينبت في الأرض شيئاً فشيئاً لا يُحِسُّ الناس بنباته، فكذلك ما يبدو في القلوب من الزندقة والنفاق قد لا يشعر به أصحاب القلوب، بل يظنون أنهم ممن تحقق! ويكون فيهم شَبَهٌ كثير ممن تزندق.

يوضح هذا: أن دعوى: التحقق، والتحقيق، والحقائق، قد كثرت على ألسنة أقوام هم من أعظم الناس زندقةً ونفاقاً قديماً وحديثاً، من الباطنية القرامطة، والمتفلسفة الاتحادية وغير هؤلاء.

وكذلك قوله: «هو وارد حق يزعج القلوب إلى الحق»:

يقال له: إن كان قد تنزعج به بعض القلوب أحياناً إلى الحق، فالأغلب عليه أنه يزعجها إلى الباطل، وقلَّما يزعجها إلى الحق محضاً.

بل قد يقال: إنه لا يفعل ذلك بحال، بل لا بد أن يضم إلى ذلك شيء من الباطل، فيكون مزعجاً لها إلى الشرك الجليِّ أو الخفيِّ، فإن ما يزعج إليه هذا السماع مشترك بين الله وبين خلقه، فإنما يزعج إلى القدر المشترك، وذلك هو الإشراك بالله.

ولهذا لم يذكر الله هذا السماع في القرآن إلا عن المشركين، الذين قال فيهم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، فلا يكون مزعجاً للقلوب إلى إرادة الله وحده لا شريك له، بل يزعجها إلى الباطل تارة وإلى الحق والباطل تارة.

ولو كان يزعج إلى الحق الذي يحبه الله ـ خالصاً أو راجحاً ـ لَكان من الحَسَنِ المأمور به المشروع، ولَكان شَرَعَه رسولُ الله ﷺ بقوله أو فعله، ولَكان من سنة خلفائه الراشدين، ولَكان المؤمنون في القرون الثلاثة يفعلونه لا يتركون ما أحبه الله ورسوله، وما يحرك القلوب إلى الله تحريكاً يحبه الله ورسوله.

وأيضاً: فهذا الإزعاج إلى الحق قد يقال:

إنه إنما قد يحصل لمن لم يقصد الاستماع، بل صادفَهُ مصادفةً، سماعُ شيء يناسب حالَهُ، بمنزلة الفأل لمن خرج في حاجة، فأما من قصد الاستماع إليه والتغني به، فقد قال النبي ﷺ: **(ليس منا من لم يتغن بالقرآن)**»اهـ[1].

د ـ ما نقلوه عن أبي بكر الشبلي:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[2]: «وسئل الشبلي عن السماع،

---

(١) الاستقامة (١/٣٨٣ ـ ٣٩٥).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٦٤٥).

فقال: ظاهره فتنة، وباطنه عبرة، فمن عرف الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة، وإلا فقد استدعى الفتنة وتعرض للبليَّة».

قلت: هذا القول مرسل لم يسنده، فالله أعلم به، فإن كان محفوظاً عن الشبلي، فقد نبهنا على أن الأئمة في طريق الحق الذين يُعتَدُّ بأقوالهم، كما يُعْتَدُّ بأقوال أئمة الهدى هم؛ مثل: الجنيد، وسهل، ونحوهما؛ فإن أقوالَهم صادرةٌ عن أصل، وهم مستهدون فيها.

وأما الشبلي ونحوه، فلا بد من عرض أقواله وأحواله على الحجة، فيقبل منها ما وافق الحق دون ما لم يكن كذلك؛ لأنه قد كان يعرِضُ له زوال العقل حتى يذهب به إلى المارستان غيرَ مرةٍ، وقد يختلط اختلاطاً دون ذلك.

ومن كان بهذه الحال، فلا تكون أقوالُه وأفعالُه في مثل هذه الأحوال ممَّا يعتمد عليها في طريق الحق، ولكن له أقوال وأفعال حسنة قد علم حسنُها بالدليل، فتقبل لحسنها في نفسها، وإن كان له حالُ أخرى بغير عقله، أو اختلط فيها، أو وقع منه ما لا يصلح.

ومعلوم أن الجنيد ـ شيخَه ـ هو الإمام المتّبَعُ في الطريق، وقد أخبر: أن السماع فتنةٌ لمن طلبه، فتقليد الجنيد في ذلك أولى من تقليد الشبلي في قوله: ظاهره فتنة وباطنه عبرة؛ إذ الجنيدُ أعلى وأفضلُ وأجلُّ باتفاق المسلمين، وقد أطلق القول بأنه فتنةٌ لطالبه، وهو لا يريد أنه فتنةٌ في الظاهر فقط؛ إذ من شأن الجنيد أن يتكلم على صلاح القلوب وفسادها، فإنما أراد أنه يفتن القلب لمن طلبه، وهذا نهي منه وذمٌّ لمن يطلبه مطلقاً، ومخالف لما أرسل عن الشبلي أنه قال: «من عرف الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة».

وهذا التفصيل يضاهي قولَ من يقول: هو مباح أو حسن للخاصة دون العامة، وقد تقدم الكلام على ذلك وأنه مردود؛ لأن قائله اختلف

قوله في ذلك، وما أعلَمُ أحداً من المشايخ المقبولين يُؤْثَرُ عنه في السماع نوعُ رخصةٍ وحمدٍ، إلا ويُؤْثَرُ عنه الذم والمنع، فهم فيه ـ كما يذكر عن كثير من العلماء ـ أنواع من مسائل الكلام. فلا يوجد عمَّن له في الأمة حمدُ شيءٍ من ذلك إلا وعنه ما يخالف ذلك، وهذا من رحمة الله بعباده الصالحين، حيث يردهم في آخر أمرهم إلى الحق الذي بعث به رسوله ﷺ، ولا يجعلهم مصرِّين على ما يخالف الدين المشروع.

كما قال تعالى في صفة المتقين الذين أعدَّ لهم الجنة، فقال: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣ ـ ١٣٦].

وقول القائل: «من عرف الإشارة حلَّ له السماع بالعبرة»، وقد تقدم أن الإشارة هي الاعتبار والقياس؛ لأن يجعل المعنى الذي في القول مثلاً مضروباً لمعنى حق يناسب حال المستمع؛ ولهذا قال: باطنه عبرةٌ.

يقال له: هب أنه يمكن الاعتبار به، لكن من أين لك أنَّ كلَّ ما أمكن أن يعتبر به الإنسان يكون حلالاً له؟ مع أن الاعتبار قد يكون بما يسمع ويرى من المحرمات، فهل لأحد أن يعتبر بقصد النظر إلى الزينة الباطنة من المرأة الأجنبية؟ ويعتبر بقصد الاستماع إلى أقوال المستهترين بآيات الله؟ أو غير ذلك مما لا يجوز؟»اهـ[1].

هـ ـ ما نقلوه عن أبي سليمان الداراني:

قال الشيخ: «قال أبو القاسم[2]: «وحكي عن أحمد بن أبي

(١) الاستقامة (١/٤٠٣ ـ ٤٠٦).
(٢) الرسالة القشيرية (٢/٦٤٥).

الحواري أنه قال: «سألت أبا سليمان عن السماع، فقال: من اثنين أحبُّ إليَّ من الواحد!».

قلت: هذه المقالة ذكرها مرسلةً، فلا يُعتمدُ عليها، وإن أريد بها السماع المحدث، فهي باطلة عن أبي سليمان؛ فإن أبا سليمان ﷺ لم يكن من رجال السماع، ولا معروفاً بحضوره، كما أن الفضيل بن عياض، ومعروفاً الكرخيَّ رحمهما الله، ونحوهما لم يكونا ممن يحضر هذا السماع»اهـ[1].

ثالثاً: ذَكَر المتصوفة حججاً عقليةً على جواز السماع واستحبابه، وهي:

أولاً: ما يُحدثه السماع في القلوب من خشية ورِقّة، وما يتبع ذلك من توبة العصاة، وهذا أمر مطلوب شرعاً:

قال الشيخ: «وهؤلاء قد يظن أحدهم: أنه لا يمكنه السلوك إلى الله تعالى إلا ببدعة.. وكذلك في هؤلاء من يقول: إن محبته لله ورغبته في العبادة وحركته ووجده وشوقه وغير ذلك لا يتم إلا بسماع القصائد، ومعاشرة الشاهد من الصبيان وغيرهم، وسماع الأصوات والنغمات!! ويزعُمون أنهم بسماع هذه الأصوات ورؤية الصور المحركات، تتحرك عندهم من دواعي الزهد والعبادة ما لا تتحرك بدون ذلك، وأنهم بدون ذلك قد يتركون الصلوات، ويفعلون المحرَّمات الكبار؛ كقطع الطريق وقتل النفوس، ويظنون أنهم بهذا ترتاض نفوسهم، وتلتَذُّ بذلك لَذَّةً تصدُّها عن ارتكاب المحارم والكبائر، وتحملها على الصلاة والصوم والحج، وهذا مستندُ كثير من الشيوخ الذين يدعون الناس إلى طريقهم: بالسماع المبتدَع على اختلاف ألوانه وأنواعه، منهم من يدعو إليه بالدف

---

(١) الاستقامة (١/ ٤١٠).

والرقص! ومنهم من يضيف إلى ذلك الشبابات![1] ومنهم من يعمله بالنساء والصبيان! ومنهم من يعمله بالدف والكف! ومنهم من يعمله بأذكارٍ واجتماعٍ وتسبيحاتٍ وقيامٍ وإنشادِ أشعارٍ! وغير ذلك من سائر أنواعه وألوانه، وربما ضموا إليه من معاشرةَ النساء والمُردان ونحو ذلك.

ويقولون: هؤلاء الذين توّبناهم، وقد كانوا لا يصلون ولا يحجون ولا يصومون؛ بل كانوا يقطعون الطريق، ويقتلون النفس، ويزنون، فتوّبناهم عن ذلك بهذا السماع، وما أمكن أحدهم استتابتهم بغير هذا»اهـ[2].

ثانياً: قولهم: نفعل هذه البدعة الصغيرة، كيلا نقع في أكبرَ منها:

قال الشيخ: «وقد يعترفون أن ما فعلوه بدعة منهيٌّ عنها أو محرمة، ولكن يقولون: ما أمكننا إلا هذا، وإن لم نفعل هذا القليل من المحرَّم حصل الوقوعُ فيما هو أشدُّ منه تحريماً! وفي ترك الواجبات ما يزيد إثمه على إثم هذا المحرم القليل في جنب ما كانوا فيه من المحرم الكثير.

ويقولون: إن الإنسان يجد في نفسه نشاطاً وقوةً في كثير من الطاعات إذا حصل له ما يحبه وإن كان مكروهاً حراماً، وأما بدون ذلك فلا يجد شيئاً، ولا يفعله، وهو أيضاً يمتنع عن المحرمات إذا عُوِّض بما يحبه وإن كان مكروهاً، وإلا لم يمتنع، وهذه الشبهة واقعة لكثير من الناس.

وجوابها مبنيٌّ على ثلاث مقامات:

أحدها: أن المحرمات قسمان:

أحدهما: ما يقطع بأن الشرع لم يبح منه شيئاً لا لضرورة ولا لغير

---

(١) الشبابات: من آلات الطرب وتقدم الإشارة إليها (ص٢٠٦).

(٢) الفتاوى (١٤/٤٦٨ ـ ٤٦٩).

ضرورة: كالشرك، والفواحش، والقول على الله بغير علم، والظلم المحض، وهي الأربعة المذكورة في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فهذه الأشياء محرمةٌ في جميع الشرائع، وبتحريمها بعث الله جميع الرسل، ولم يُبِحْ منها شيئاً قطُّ؛ ولا في حال من الأحوال، ولهذا أُنزلت في هذه السورة المكية ونُفيَ التحريم عما سواها، فإنَّ ما حرمه بعدها كالدم والميتة ولحم الخنزير حرَّمه في حال دون حال، وليس تحريمُه مطلقاً.

وكذلك الخمر: يباح لدفع الغُصَّة بالاتفاق، ويباح لدفع العطش في أحد قولي العلماء، ومن لم يبِحْها قال: إنها لا تدفع العطش، وهذا مأخذ أحمد، فحينئذ فالأمر موقوف على دفع العطش بها، فإن علم أنها تدفعه أبيحت بلا ريب كما يباح لحم الخنزير لدفع المجاعة، وضرورة العطش الذي يرى أنه يُهلكه أعظم من ضرورة الجوع، ولهذا يُباح شرب النجاسات عند العطش بلا نزاع، فإن اندفع العطش، وإلا فلا إباحةَ في شيء مِنْ ذلك.

وكذلك الميسر: فإنَّ الشارع أباح السَّبْق فيه بمعنى الميسر للحاجة في مصلحة الجهاد، وقد قيل: إنه ليس منه، وهو قول مَنْ لم يُبِح العِوَض من الجانبين مطلقاً إلا المحلل، ولا ريب أن الميسر أخفُّ من أمر الخمر، وإذا أبيحت الخمر للحاجة فالميسر أولى، والميسر لم يحرَّم لذاته، إلا لأنه يصدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقع العداوةَ والبغضاء، فإذا كان فيه تعاون على الرمي الذي هو من جنس الصلاة، وعلى الجهاد الذي فيه تعاون، وتتألَّف به القلوب على الجهاد زالت هذه المفسدة.

وكذلك بيع الغرر: هو من جنس الميسر، ويُباح منه أنواعٌ عند الحاجة ورجحان المصلحة.

وكذلك الربا: حُرِّم لما فيه من الظلم، وأُوجِبَ أن لا يباع الشيءُ إلا بمثله، ثم أبيح بيعُه بجنسه خرْصاً عند الحاجة، بخلاف غيرها من المحرَّمات، فإنها تحرُم في حالٍ دون حالٍ، ولهذا ـ والله أعلم ـ نُفيَ التحريم عما سواها، وهو التحريم المطلق العام، فإن المنفيَّ من جنس المثبت، فلما أثبت فيها التحريم العام المطلق نفاه عما سواها.

والمقام الثاني: أن يفرَّق بين ما يفعل في الإنسان ويأمر به ويبيحه، وبين ما يسكت عن نهي غيره عنه وتحريمه عليه، فإذا كان من المحرَّمات ما لو نُهيَ عنه حصل ما هو أشدُّ تحريماً منه لم يَنْهَ عنه، ولم يبحه أيضاً.

ولهذا لا يجوز إنكار المنكر بما هو أنكرُ منه، ولهذا حرُم الخروج على وُلاة الأمر بالسيف، لأجل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن ما يحصل بذلك من فعل المحرَّمات، وترك واجب أعظمُ مما يحصل بفعلهم المنكر والذنوب، وإذا كان قوم على بدعة أو فجور، ولو نُهوا عن ذلك وقع بسبب ذلك شرٌّ أعظمُ ممَّا هم عليه من ذلك، ولم يُمكن منعهم منه، ولم يحصل بالنهي مصلحة راجحة، لم يُنهَوْا عنه.

بخلاف ما أمر الله به الأنبياء وأتباعهم من دعوة الخلق؛ فإن دعوتهم يحصُل بها مصلحة راجحة على مفسدتها، كدعوة موسى لفرعون، ونوح لقومه، فإنه حصل لموسى من الجهاد وطاعة الله، وحصل لقومه من الصبر والاستعانة بالله، ما كانت عاقبتُهم به حميدةً، وحصل أيضاً من تفريق فرعون وقومه ما كانت مصلحتُه عظيمةً.

وكذلك نوح حصل له ما أوجب أن يكون ذريتُه هم الباقين، وأهلك الله قومه أجمعين، فكان هلاكُهم مصلحةً.

فالمنهيُّ عنه إذا زاد شرُّه بالنهيِ، وكان النهيُ مصلحة راجحة كان حسناً، وأما إذا زاد شرُّه وعظم، وليس في مقابلته خيرٌ يفوته لم يُشرَعْ، إلا أن يكون في مقابلته مصلحة زائدة، فإن أدى ذلك إلى شرٍّ أعظمَ مما

لم يشرع، مثل أن يكون لا صبر له فيُؤذَى فيجزع جزعاً شديداً يصير به مذنباً، وينتقص به إيمانه ودينه، فهذا لم يحصل به خير، لا له ولا لأولئك، بخلاف ما إذا صبر واتَّقى اللهَ وجاهد، ولم يتعدَّ حدود الله، بل استعمل التقوى والصبر، فإن هذا تكون عاقبتُه حميدةً.

وأولئك قد يتوبون فيتوب الله عليهم ببركته، وقد يهلكهم ببغيهم، ويكون ذلك مصلحةً، كما قال تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وأما الإنسان في نفسه، فلا يحِلُّ له أن يفعل الذي يعلم أنه محرَّم؛ لظنه أنه يعينه على طاعة الله؛ فإن هذا لا يكون إلا مفسدةً، أو مفسدته راجحة على مصلحته، وقد تنقلب تلك الطاعةُ مفسدةً! فإن الشارع حكيم، فلو علم أن في ذلك مصلحة لم يُحرِّمه»اهـ(١).

آثار السماع على الصوفية:

أولاً: اتصال الشياطين بهم أثناء السماع وتنزُّلها عليهم:

قال الشيخ: «فصار السماع المحدَث دائراً بين الكفر والفسوق والعصيان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكفره من أغلظ الكفر وأشدِّه، وفسوقه من أعظم الفسوق.

وذلك أن تأثير الأصوات في النفوس من أعظم التأثير، يغنيها ويغذِّيها، حتى قيل: إنه لذلك سُمِّي غناءً؛ لأنه يُغْني النفس، وهو يفعل في النفوس أعظمَ من حُمَيّا الكؤوس؛ حتى يوجب للنفوس أحوالاً عجيبة يظن أصحابها أن ذلك من جنس كرامات الأولياء، وإنما هو من الأمور الطبيعية الباطلة المبعِّدة عن الله، إذ الشياطين تمدهم في هذا السماع بأنواع الإمداد

(١) الفتاوى (١٤/ ٤٦٩ ـ ٤٧٨).

كما قال تعالى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]، وقال للشيطان: ﴿وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، فربما يخِفُّ أحدهم حتى يرقص فوق رؤوسهم! ويكون شيطانُه هو المُغْوِيَ لنفوسهم.

ولهذا كان مرة في سماع[1] يحضره الشيخ شبيب الشطي، فبينما هم في سماع أحدهم، وإذا بعفريت يرقص في الهواء على رؤوسهم، فتعجبوا منه وطلب الشيخُ لمريده الشيخَ أبا بكر بن فينان وكان له حال ومعرفة، فلما رآه صرخ فيه فوقع، فلما فرغوا طلب منه أن ينصفه، وقال: هذا سلبني حالي! فقال الشيخ: لم يكن له حال، ولكن كان بالرحبة، فحمله شيطانه إلى هنا، وجعل يرقص به، فلما رأيت الشيطان صرخت فيه فهرب، فوقع هذا.

والقصة معروفة يعرفها أصحاب الشيخ...

ولهذا: كان يحضره الشياطين، كما أن سماع أهل الإيمان تحضره الملائكة؛ وتنزل عليهم فيه الشياطين، وتوحي إليهم، كما تنزل الملائكة على المؤمنين، وتقذف في قلوبهم ما أمرهم الله، فإن الملائكة تنزل عند سماع القرآن وعند ذكر الله، كما في الصحيح: **(ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم، إلا غشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وحفَّتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده)**[2].

وفي الصحيح أن أُسيد بن الحضير ﵁ كان يقرأ سورة الكهف، فرأى مثل الظُّلَّة فيها أمثال المصابيح، فقال النبي ﷺ: **(تلك السكينة تنزلت لسماع القرآن)**.

---

(١) كذا في المطبوع.
(٢) الحديث: تقدم تخريجه (ص٢٦٢).

وفي الصحيح: **(إن لله ملائكة فضلاً عن كتّاب الناس، فإذا رأوا قوماً يذكرون الله تنادوا: هَلُمُّوا إلى حاجتكم...)** الحديث بطوله.

وهذا السماع المُحْدَث تحضره الشياطين، كما رأى ذلك مَنْ كُشِفَ له، وكما توجد آثار الشياطين في أهله، حتى إن كثيراً منهم يغلب عليه الوجد فيُصعق كما يصعق المصروع، ويصيح كصياحه، ويجري على لسانه من الكلام ما لا يفهم معناه، ولا يكون بلغته، كما يجري على لسان المصروع، وربما كان ذلك من شياطين قوم من الكفار، الذي يكون أهل ذلك السماع مشابهين لقلوبهم، كما يوجد ذلك في أقوام كثيرين كانوا يتكلَّمون في وَجدهم واختلاطهم بلغة الترك التتر الكفار، فينزل عليهم شياطينهم ويغوونهم، ويَبْقَون منافقين موالين لهم، وهم يظنون أنهم من أولياء الله، وإنما هم من أولياء الشيطان وحزبه»اهـ[1].

وبعض هؤلاء المتصوفة يزعُمون أن الملائكة تحضر سماعهم! وقد ردَّ شيخ الإسلام عليهم، وبيَّن أن الذي يحضر ـ في الحقيقة ـ هم الشياطين:

قال الشيخ في جواب سؤال له: «سئل شيخ الإسلام عمَّن يقول: إن بعض المشايخ إذا أقام السماع يحضره رجالُ الغيب، وينشقُّ السقف والحيطان، وتنزل الملائكة ترقص معهم، أو عليهم، وفيهم من يعتقد أن النبي ﷺ يحضر معهم! فماذا يجب على من يعتقد هذا الاعتقاد؟ وما هي صفة رجال الغيب؟ وهل يكون للتتار خفراءُ ولهم حال كحال خفراءِ أمة محمد ﷺ أم لا؟

فأجاب: أمَّا من زعم: أن الملائكة أو الأنبياء تحضر سماع المُكاء

---

(١) الاستقامة (١/٣٠٩ ـ ٣١٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢/٥٣، ١١/١١، ٨٨، ٢٧/٨٣).

والتصدية، محبةً ورغبةً فيه، فهو كاذب مفترٍ، بل إنما تحضره الشياطين، وهي التي تنزل عليهم وتنفُخ فيهم، كما روى الطبراني وغيره عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي ﷺ: (**إن الشيطان قال: يا رب اجعل لي بيتاً، قال: بيتك الحمام، قال: اجعل لي قرآناً، قال: قرآنك الشعر، قال: يا رب اجعل لي مؤذناً، قال: مؤذنك المزمار**)[1]، وقد قال الله تعالى في كتابه مخاطباً للشيطان: ﴿وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤]، وقد فسر ذلك طائفة من السلف بصوت الغناء[2]، وهو شامل له ولغيره من الأصوات المستفزَّة لأصحابها عن سبيل الله.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: (**إنما نهيتُ عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت لهو ولعب ومزامير الشيطان، وصوت لطم خدود، أو شق جيوب ودعاء بدعوى الجاهلية**)[3]، كقولهم: والَهْفاه! واكَبِداه! وانَصِيراه!.

وقد كوشف جماعات من أهل المكاشفات بحضور الشياطين في مجامع السماعات الجاهلية ذات المكاء، والتصدية وكيف يَكِرُّ الشيطان عليهم حتى يتواجدوا الوجد الشيطاني، حتى إن بعضهم صار يرقص فوق رؤوس الحاضرين، ورأى بعض المشايخ المكاشفين أن شيطانه قد احتمله حتى رقص به، فلما صرخ بشيطانه هرب وسقط ذلك الرجل،

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه (ص٢٥٢).

(٢) قال بهذا مجاهد والضحاك وغيرهما.
انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ٢٥٠)، ابن كثير (٣/ ٦٩)، فتح القدير للشوكاني (٣/ ٣٤٦).

(٣) الحديث: رواه الترمذي (كتاب الجنائز عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرخصة في البكاء على الميت، ٣/ ٣٢٨/ ١٠٠٥) من حديث: جابر بن عبد الله رضي الله عنه، والحاكم (كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر سراري رسول الله ﷺ، ٤/ ٤٣/ ٦٨٢٥) من حديث: عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

وهذه الأمور لها أسرارٌ وحقائقُ لا يشهدها إلا أهل البصائر الإيمانية والمشاهد الإيقانية.

ولكن من اتبع ما جاءت به الشريعة وأعرض عن سبيل المبتدعة، فقد حصل له الهدى وخير الدنيا والآخرة، وإن لم يعرف حقائق الأمور، بمنزلة من سلك السبيل إلى مكةَ خلف الدليل الهادي، فإنه يصل إلى مقصوده، ويجد الزاد والماء في مواطنه، وإن لم يعرف كيف يحصل ذلك وسببه، ومن سلك خلف غير الدليل الهادي: كان ضالًّا عن الطريق، فإما أن يهلِك، وإما أن يشقى مدةً ثم يعود إلى الطريق.

والدليل الهادي: هو الرسول الذي بعثه الله إلى الناس بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وهادياً إلى صراط مستقيم، صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض.

وآثار الشيطان تظهر في أهل السماع الجاهلي: مثل الإزباد والإرغاء، والصراخات المنكرة، ونحو ذلك مما يضارع أهل الصَّرَع الذين يصرعهم الشيطان، ولذلك يجدون في نفوسهم من ثَوَران مراد الشيطان بحسب الصوت: إما وَجْدٌ في الهوى المذموم، وإما غضبٌ وعدوان على من هو مظلوم، وإما لطمٌ وشقٌّ ثياب وصياحٌ كصياح المحزون المحروم، إلى غير ذلك من الآثار الشيطانية التي تعتري أهل الاجتماع على شرب الخمر إذا سكروا بها؛ فإن السكر بالأصوات المطربة قد يصير من جنس السكر بالأشربة المطربة، فيصدُّهم عن ذكر الله وعن الصلاة، ويمنع قلوبَهم حلاوةَ القرآن وفهمَ معانيه واتباعَه، فيصيرون مضارعين للذين يشترون لهو الحديث ليضلوا عن سبيلَ الله، ويوقع بينهم العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضُهم بعضاً بأحواله الفاسدة الشيطانية، كما يقتل العائنُ من أصابه بعينه.

ولهذا قال من قال من العلماء: إن هؤلاء يجب عليهم القَوَدُ والدِّيَةُ

والقِصاص، إذا عرف أنهم قتلوا بالأحوال الشيطانية الفاسدة؛ لأنهم ظالمون، وهم إنما يغتبطون بما ينفذونه من مراداتهم المحرمة كما يغتبط الظَّلَمة المسلَّطون»اهـ[(١)].

ثانياً: في السماع المحرم من الصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، أعظمُ ممَّا في الخمر وغيرها، وذلك من خمسة وجوه:

قال الشيخ في معرض كلامه عن السماع: «ولهذا يوجد فيه أعظمُ مما يوجد في الخمر من الصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ومن إيقاع العداوة والبغضاء حتى يقتل بعضهم بعضاً فيه؛ ولهذا يفعلونه على الوجه الذي يحبه الشيطان ويكرهه الرحمن.

وذلك من وجوه:

أحدها: أن العبادات الشرعية؛ مثل: الصلاة والصيام والحج، قد شرع فيها من مجانبة جنس المباشرة المباحة في غيرها ما هو من كمالها وتمامها، فقال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣].

وأعظم ذلك الحج؛ فليس للمحرِم أن يباشر فيه النساء، ولا ينظر إليهم لشهوة، والمعتكف قريب منه، والصائم دونه، والمصلي لا يصافّ النساء، بل يؤخَّرْن عن صفوف الرجال، ويصلين خلفَ الرجال، كما قال النبي ﷺ: (**خير صفوف الرجال: أولها، وشرها: آخرها، وخير صفوف**

---

(١) الفتاوى (١١/ ٦٤١ ـ ٦٤٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفرقان (ص١٢١)، المستدرك على الفتاوى (١/ ٣٩).

النساء: آخرها، وشرها: أولها)[١].

وليس للمصلي في حال صلاته أن ينظر إلى ما يلهيه عن الصلاة، لا نساء ولا غيرهم؛ بل قد ثبت في الصحيح أنه: **إذا مر أمامه المرأة والحمار والكلب الأسود وضع صلاته**[٢]، وإن كان قد ثبت عن النبي ﷺ: **(أنه كان يصلي وعائشة مضطجعةٌ في قِبلته بالليل في الظُّلمة، فإذا أراد أن يسجد غمزها)**[٣]، فاللابث غير المارِّ، ولم يكن ذلك يلهيه؛ لأنه كان بالليل في الظُّلمة، وكذلك مسُّ النساء لشهوة ينقضُ الطهارة عند أكثر العلماء.

فإذا كان هذا في النظر والمباشرة ـ المباح في غير حال العبادة ـ نهى الله عنه حال العبادة؛ لما في ذلك من المباينة للعبادة والمنافاة لها، فكيف بما هو حرام خارج عن العبادة؟ كالنظر إلى البَغِيِّ والمباشرة لها؟ فكيف بالنظر إلى المُردان الصِّباح المخانيث وغير المخانيث والمباشرة لهن؟ ثم هذا قد يُفعل لمجرد شهوة النظر، فيكون قبيحاً مكروهاً خارج العبادة، فكيف في حال العبادة؟.

---

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول، ١/٣٢٦/ ٤٤٠)، وأبو داود (كتاب الصلاة، باب صَف بالنساء وكراهية التأخر عن الصف الأول، ١/ ١٨١/ ٦٧٨)، والترمذي (كتاب: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في فضل الصف الأول، ١/ ٤٣٥/ ٢٢٤) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يقطع الصلاة: المرأةُ، والحمار، والكلب، ويقي ذلك مثلُ مؤخَّرة الرحل) رواه مسلم واللفظ له (كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي، ١/ ٣٦٥/ ٥١١) ورواه الترمذي (كتاب أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب، ٢/ ١٦١/ ٣٣٨)، وابن ماجه (كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما يقطع الصلاة، ١/ ٣٠٦/ ٩٥٢) من حديث: أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى السرير، ١/ ١٠٣)، ومسلم (كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي، ١/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧).

وهؤلاء قد يجعلون ذلك مما لا يتم السماع إلا به؛ بل ويتخذونه في الصلاة وغيرها من العبادات، فيجعلون حضورهم في السماع، والسماع من النساء والصبيان من جملة القُرُبات والطاعات.

وهذا من أعظم تبديل الدين؛ فإن الرجل لو جعل النظر إلى امرأته في الصلاة أو الصيام أو الاعتكاف من جملة العبادة كان مبتدعاً؛ بل كان هذا كفراً، فكيف إذا جعل النظر إلى المرأة الأجنبية أو الأمرد في الصلاة من جملة العبادات؟ كما يفعله بعضهم، وقد أوقد شمعةً على وجه الأمرد فيستجليه في صلاته، ويعد ذلك من عباداته! هذا من أعظم تبديل الدين ومتابعة الشياطين.

وهذا إذا كان العملُ عبادةً في نفسه كالصلاة والصيام، فكيف إذا كان العمل بدعة عظيمة؟ ـ وهو سماع المكاء والتصدية ـ وضم إليه مشاهدة الصور الجميلة، وجعل سماع هذه الأصوات ورؤية هذه الصور من العبادات؟ فهذا من جنس دين المشركين.

ولقد حدثني بعض المشايخ: أن بعض ملوك فارس قال لشيخ رآه قد جَمَع الناسَ على مثل هذا الاجتماع: يا شيخ! إن كان هذا هو طريق الجنة فأين طريق النار؟.

الوجه الثاني: أن التطريب بالآلات الملهية محرَّم في السماع الذي أحبه الله وشرعه، وهو سماع القرآن، فكيف يكون قربةً في السماع الذي لم يشرعه الله؟ وهل ضمُّ ما [لم] يشرعه الله إلى ما ذمه[1]، يُصَيِّر المجموعَ المعينُ بعضُه لبعض ممَّا أحبَّه الله ورضيه؟

---

(١) في المطبوع: وهل ضمُّ ما يشرعه الله إلى ما ذمه..، والصواب ما أثبته ليستقيم المعنى، بدليل أن الشيخ قال: ضم ما يشرعه إلى ما ذمه، ولم يقل: ضم ما شرعه إلى ما ذمه، فدلّ على أن (لم) ساقطة؛ لأنه جعل الفعل (يشرعه) مضارعاً لا ماضياً.

=

الوجه الثالث: كثرة إيقاد النار بالشموع والقناديل وغير ذلك، ممَّا لا يشرع في الصلاة وقراءة القرآن؛ إذ فيه من تفريق القلوب وغير ذلك مما هو خلاف المقصود.

الوجه الرابع: التنوع في المطاعم والمشارب فيه، وهذا ليس شأن العبادات؛ وإنما شرع نوع ذلك عند الفراغ من العبادة، وأما أن يكون هذا التنوع في المطاعم والمشارب في السماع من العبادة التي يتقرَّب بها إلى الله: فلا، وأما موجبه من الحركات المختلفة والأصوات المنكَرَة والحركات العظيمة، فهذا أجلُّ من أن يوصف، ولا يمكن ردُّ موجبه بعد قيام المقتضي التامِّ، كما لا يمكن ردُّ السُّكر عن النفس بعد شرب ما يسكر من الخمر، بل إسكارُه للنفوس وصدُّه عن ذكر الله وعن الصلاة أعظمُ ممَّا في الخمر بكثير.

فإن الصلاة كما ذكر الله تعالى: ﴿تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، وهذا أمر مجرَّب محسوس؛ يجد الإنسان من نفسه أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، ويجد أهلُ السماع أن نفوسهم تميل إلى الفحشاء والمنكر، ولهذا يتعاطى كل أحد من الفاحشة حتى تعاطى كثير من المتصوفة صُحبةَ الأحداث ومشاهدتَهم.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (**العينان يزينان، وزناهما النظر**)[1]، وغالب أهله يخالطون الأحداث والنسوان الأجانب، ومن امتنع منهم عن ذلك لورع أو غيره، فإنه إنما ينتهي عن ذلك بغير

= ويعني الشيخ بـ«ما لم يشرعه الله»: سماع القصائد الملحنة، ويعني بـ«ما ذمَّه»: آلات الطرب.

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، رقم: ٦٢٤٣)، وأبو داود (كتاب النكاح، باب ما يؤمر به من غض البصر، رقم: ٢١٥٣).

هذا السماع، وأما هذا السماع، فلا ينهاه عن ذلك قطعاً، بل يدعوه إليه، لا سيما النفوس التي بها رِقَّةٌ ورياضة وزهد، فإن سماع الصوت يؤثر فيها تأثيراً عظيماً.

وكذلك مشاهدة الصور، ويكون ذلك قُوتاً لها، وبهذا اعتاض الشيطان فيمن يفعل ذلك من المتصوفة، فإنه لم يُبالِ بعد أن أوقعهم فيما يفسد قلوبهم وسمعهم وأبصارهم ألا يشتغل بجمع الأموال والسلطان، إذ قد تكون فتنةُ أحدهم بذلك أعظمَ من الفتنه بالسلطان والمال؛ فإن جنس ذلك مباح وقد يستعان به على طاعة الله، وأما ما يشغل به هؤلاء أنفسهم، فإنه دين فاسد منهيٌّ عنه، مضرَّتُه راجحةٌ على منفعتِه.

الوجه الخامس: تشبيه الرجال بالنساء؛ فإن المغاني كان السلف يسمونهم مخانيثَ؛ لأن الغناء من عمل النساء، ولم يكن على عهد النبي ﷺ يغنِّي في الأعراس إلا النساء؛ كالإماء والجواري الحديثات السن، فإذا تشبَّه بهم الرجل كان مخنثاً، وقد لعن رسول الله ﷺ المخنَّثين من الرجال والمترجِّلات من النساء، وهكذا فيمن يحضرون في السماع من المُردان الذين يسمونهم الشهود، فيهم من التَّخنُّث بقدر ما تشبَّهوا بالنساء، وعليهم من اللعنة بقدر ذلك.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه أمر بنفي المخنثين[1]، وقال:

---

(١) المخنَّثون: جمع مخنَّث، وأصله من خَنِث، والانخناث: التثني والتكسر والاسترخاء، والمخنَّث: هو المتشبه بالنساء في حركاته وكلامه.
وقيل: إن المخنَّث يطلق أيضاً على من يفعل به الفاحشة، قال الإمام ابن حجر (فتح الباري ٢/ ١٩٠): «المخنّث: رويناه بكسر النون وفتحها، فالأول: المراد به من فيه تكسر وتثنٍّ وتشبه بالنساء، والثاني: المراد به من يُؤتىَ»اهـ.
وقد ردّ المعنى الثاني ـ أنه الذي يؤتى ـ بعض العلماء كالزبيدي، حيث قال في تاج العروس (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧): «قال شيخنا: ورأيت في بعض شروح البخاري ـ وذكر كلام ابن حجر ثم قال ـ والظاهر أنه تَفَقُّهٌ، وإلا فالتخنيث =

(أخرجوهم من بيوتكم)[١]، فكيف نَمُرُّ بقربهم ونعظِّمُهم، ونجعلهم طواغيتَ معظَّمون بالباطل الذي حرمه الله ورسوله وأمر بعقوبة أهله وإذلالهم؟ وهذا مضادٌّ في أمره؛ فإن النبي ﷺ قال: **(من حالت شفاعته دون حدٍّ من حدود الله، فقد ضادَّ الله في أمره)**[٢] رواه أبو داود.

فإذا كان هذا في الشفاعة بالكلام، فكيف بالذي يعظِّم المتعدِّين لحدود الله، ويعينهم على ذلك، ويجعل ذلك ديناً؟ لا سيما التعظيم لما هو من جنس الفواحش، فإنَّ هذا من شأنه - إذا كان مباحاً - سَترُه أو إخفاؤه، وأهله لا يجوز أن يُجعَلُوا من ولاة الأمور، ولا يكون لهم نصيب من السلطان بما فيهم من نقص العقل والدين، فكيف بمن هو من جنس هؤلاء مِمَّن لعنه الله ورسوله؟.

فإن من يعظِّم القَيْنات المغنيِّات، ويجعل لهن رياسةً وحكماً لأجل ما يستمع منهن من الغناء وغيره: عليه من لعنة الله وغضبه أعظمُ مِمَّن يؤمِّر المرأة الحرة ويُمَلِّكُها، وقد قال النبي ﷺ: **(لن يفلح قوم وَلَّوْا أمرهم امرأة)**[٣]. فالذي يعظم المخنثين من الرجال، ويجعل لهم من

= الذي هو فعل الفاحشة لا تعرفه العرب، وليس في شيء من كلامهم، ولا هو المقصود من الحديث»اهـ.
وانظر: القاموس (ص٢١٦، مادة: خنث).

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت، ٥/ ٢٢٠٧/ ٥٥٤٧)، من حديث: عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وأبو داود (كتاب الأدب، باب في الحكم في المخنثين، ٤/ ٢٨٣/ ٤٩٢٩)، وابن ماجه (كتاب الحدود، باب المخنثين، ٢/ ٨٧٢/ ٢٦١٤)، من حديث: أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) الحديث: رواه أبو داود (كتاب الأقضية، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها، ٣/ ٣٠٥/ ٣٥٩٧) من حديث: عبد الله بن عمر رضي الله عنه، والحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (كتاب البيوع، بابٌ، ٢/ ٣٢/ ٢٢٢٢) من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب المغازي، باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى =

الرياسة والأمر على الأمر المحرم ما يجعل، هو أحقُّ بلعنة الله وغضبه من أولئك؛ فإن غناء الإماء والاستمتاع بهن من جنس المباح، وما زال الإماء وغيرُهن من النساء يغنين على عهد النبي ﷺ وأصحابه في الأفراح؛ كالعرس وقدوم الغائب ونحو ذلك، بخلاف من يستمعون الغناء مِنَ المردان والنساء الأجنبيات، ويجتمعون معهم على الفواحش، فإنما يكون ذلكَ من أعظم المحرَّمات، فكيف إذا جُعل ذلك مِنَ العبادات؟، وقد كتبنا في غير هذا الموضع مِمَّا يتعلق بذلك ما لا يحتمله هذا الموضع.

الوجه السادس: أنَّ رفع الأصوات في الذكر المشروع لا يجوز إلا حيث جاءت به السنّة، كالأذان والتلبية ونحو ذلك، فالسنّة للذاكرين والداعين ألا يرفعوا أصواتهم رفعاً شديداً، كما ثبت في الصحيح عن أبي موسى رضي الله عنه أنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ، فكنا إذا علَوْنا على شرفٍ كبَّرنا، فارتفعت أصواتنا، فقال: (**يا أيها الناس أرْبِعوا على أنفسكم، فإنكم لا تَدْعُونَ أصمَّ ولا غائباً، إنما تدعون سميعاً قريباً، إن الذي تدعون أقربُ إلى أحدكم من عنق راحلته**)[1].

وقد قال تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال عن زكريا: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

وفي هذا من الآثار عن سلف الأمة وأئمتها ما ليس هذا

= وقيصر، ٤/ ١٦١٠/ ٤١٦٣)، والترمذي (كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، بابٌ، ٤/ ٥٢٧/ ٢٢٦٢)، والحاكم (كتاب الفتن والملاحم، بابٌ، ٤/ ٥٧٠/ ٨٥٩٩) من حديث: أبي بكرة رضي الله عنه.

(١) الحديث: تقدم تخريجه (١/ ٥٤٠).

موضعه»اهـ[١].

ثالثاً: مواقعة فريق منهم للفواحش، أثناء السماع:

قال الشيخ: «وللأصوات طبائعُ متنوعةٌ تتنوع آثارها في النفس، وكذلك للكلام المسموع نظمه ونثره، فيجمعون بين الصوت المناسب والحروف المناسبة لهم.

وهذا الأمر يفعله بنو آدم من أهل الديانات البدعية كالنصارى والصابئة، وغير أهل الديانات ممن يحرك بذلك حبه وشوقه ووجده أو حزنه وأسفه أو حميته وغضبه أو غير ذلك، فخلف بعد أولئك من صار يجمع عليه أخلاطاً من الناس، ويرَوْن اجتماعهم لذلك شبكةً تصطاد النفوس - بزعمهم - إلى التوبة، والوصول في طريق أهل الإرادة.

وأحدث بعد أولئك أيضاً الاستماع من المخانيث المعروفين بالغناء لأهل الفسوق والزنى، وربما استمعوه من الصبيان المردان، أو من النسوان المِلاح، كما يفعل أهل الدساكر[٢] والمواخير[٣].

وقد يجمعون في السماع أنواع الفُسَّاق والفُجَّار، وربما قصدوا التكاثر بهم والافتخار، لا سيما إن كانوا من أهل الرياسة واليسار، وكثيراً ما يحضر فيه أنواع المُردان، وقد يكون ذلك من أكبر مقاصد أهل

---

(١) الاستقامة (١/ ٣١٤ - ٣٢٥)، وانظر هذا الكلام - بمعناه - في: الاستقامة (٢/ ١٦٧).

(٢) الدساكر: جمع دسكر ودسكرة، لفظ معرَّب، وهو البناء كالقصر وحوله بيوت للأعاجم يكون فيها الشراب والملاهي.
انظر: لسان العرب (٤/ ٢٨٦).

(٣) المواخير: جمع ماخور، وهو البيت الذي يجتمع فيه الفساق لشرب الخمر، ويسمى حانوتاً وجمعه حوانيت.
انظر: لسان العرب (٢/ ٢٦، ٥/ ١٦١).

السماع، وربما ألبسوهم الثياب المصبَّغة الحسنة، وأرقصوهم في طابق الرقص والدوران، وجعلوا مشاهدتهم، بل معانقتهم مطلوباً لمن يحضر من الأعيان، وإذا غلبهم وجد الشيطان رفعوا الأصوات التي يبغضها الرحمن»اهـ(١).

وبيَّن الشيخ أن هؤلاء المبتدعة، الذين يجتمعون على هذا السماع، وما يصاحبه من فجور وفاحشة، ويعدُّونه عبادةً لله!! هم شرٌّ من المشركين الذين كانوا يطوفون بالبيت عُراةً:

قال الشيخ: «فهؤلاء وأمثالهم ممن يدخل في ذلك يزعمون أن طريقهم موافق لطريق العقل والدين والخلق وإن اندرج في ذلك من الأمور الفاحشة ما اندرج.

وهؤلاء لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

لكن العرب الذين كانوا سببَ نزول هذه الآية إنما كانت فاحشتُهم التي قالوا فيها ما قالوا طوافهم بالبيت عراةً؛ لاعتقادهم أن ثيابهم التي عصوا الله فيها لا تصلح أن يُعْبَدَ الله فيها، فكانوا ينزِّهون عبادةَ الله عن ملامسة ثيابهم، فيقعون في الفاحشة التي هي كشف عوراتهم.

وأما هؤلاء فأمرهم أجلُّ وأعظم؛ إذ غاية ما كان أولئك يفعلون طوافُ الرجال والنساء عراةً مختلطين، حتى كانت المرأة منهم تقول:

اليوم يبدو بعضُه أو كلُّه ... وما بدا منه فلا أُحِلُّهِ(٢)

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) قال الإمام ابن كثير في تفسيره (٢/ ٢٧٩): «كانت العرب ـ ما عدا قريشاً ـ لا يطوفون بالبيت في ثيابهم التي لبسوها؛ يتأوَّلون في ذلك أنهم لا يطوفون في ثياب عصوا الله فيها، وكانت قريش ـ وهم الحُمْسَ ـ يطوفون في ثيابهم، ومن أعاره أحمسيٌّ ثوباً طاف فيه، ومن معه ثوب جديد طاف فيه، ثم يلقيه فلا =

ولم يكن ذلك الاختلاط والاجتماع إلا في عبادة ظاهرة لا يتأتَّى فيها فعلُ الفاحشة الكبرى، ولم يقصدوا بالتعرِّي إلا التنزُّهَ من لباس الذنوب بزعمهم.

فالذين يجتمعون من الرجال والنساء والمُردان لسماع المكاء والتصدية، ويطفؤون المصابيح حتى لا يرى أحدُهم الآخرَ، حتى اجتمعوا على غناء وزنىً ومطاعمَ خبيثةٍ، وجعلوا ذلك عبادةً، فهؤلاء شرٌّ من أولئك بلا ريب، فإن هؤلاء فتحوا أبواب جهنم.

كما روى أبو هريرة ﵁ قال: سئل رسول الله ﷺ: ما أكثر ما يُدخل الناس النار؟ فقال: **(الأجوفان: الفمُ والفرجُ)** قال الترمذي: حسن صحيح[1].

= يتملَّكه أحد، ومن لم يجد ثوباً جديداً، ولا أعاره أحمسيٌّ ثوباً طاف عرياناً، وربما كانت امرأة فتطوف عريانة، فتجعل على فرجها شيئاً ليستُرَه بعضَ السَّتر فتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله ... وما بدا منه فلا أحله

وأكثر ما كان النساء يطفن عراةً بالليل، وكان هذا شيئاً قد ابتدعوه من تلقاء أنفسهم واتبعوا فيه آباءهم، ويعتقدون أن فعل آبائهم مستند إلى أمر من الله وشرع، فأنكر الله تعالى عليهم ذلك، فقال: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾، فقال تعالى رداً عليهم: «قل» ـ أي يا محمد ـ لمن ادعى ذلك: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ أي: هذا الذي تصنعونه فاحشة منكرة، والله لا يأمر بمثل ذلك، ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: أتسندون إلى الله من الأقوال ما لا تعلمون صحته؟»اهـ.

وانظر: لباب النزول في أسباب النزول (١/ ١٠٥)، تفسير ابن كثير (٢/ ٢٨١)، تفسير القرطبي (٧/ ١٦٧)، تفسير البغوي (١/ ٢٢١)، فتح القدير ـ للشوكاني (٢/ ٢٩٢).

(١) الحديث: رواه الترمذي، وقال: صحيح غريب (كتاب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حسن الخلق، ٤/ ٣٦٣/ ٢٠٠٤)، وابن ماجه =

وكذلك روي عنه أنه قال: (**أخْوَفُ ما أخاف عليكم شهواتُ الغيِّ في بطونكم وفروجكم ومُضِلَّاتُ الفتن**)[١].

وفي الصحيح عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (**حُجبت النار بالشهوات، وحُجبت الجنة بالمكاره**)، وفي رواية مسلم: (**حُفَّت**) مكان (**حُجِبت**)[٢].

وإذا كانت النار محجوبةً ومحفوفةً بالشهوات لم يُدخل النار إلا بها، وإذا كانت الجنة محجوبةً ومحفوفةً بالمكاره لم يُدخل الجنة إلا بها.

وفي (صحيح البخاري) عن سهل بن سعد ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: (**من يضمن لي ما بين لَحْيَيْه وما بين رجليه أضمن له الجنة**)[٣]، وما بين لحييه يتناول الكلام والطعام.

كما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي شُريح الخزاعي أن رسول الله ﷺ قال: (**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر،**

= واللفظ له (كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، ٢/١٤١٨/٤٢٤٦)، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، باب حسن الخلق، ٢/٢٢٤/٤٧٦) من حديث: أبي هريرة ﷺ.

(١) الحديث: رواه الطبراني في المعجم الصغير بلفظ: (.. ومضلات الهوى) (باب العين ـ من اسمه عمر، ١/٢٢٣/٥١٢) من حديث: أبي برزة الأسلمي ﷺ.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الرقاق، باب حجبت النار بالشهوات، ٥/٢٣٧٩/٦١٢٢)، من حديث: أبي هريرة ﷺ، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بابٌ، ٤/٢١٧٤/٢٨٢٢) من حديث: أنس بن مالك ﷺ.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ٥/٢٣٧٦/٦١٠٩)، ومسلم (كتاب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حفظ اللسان، ٤/٦٠٦/٢٤٠٨) من حديث: سهل بن سعد ﷺ.

فليقل خيراً أو ليصمت)[١].

فبيّن ﷺ أنه من ضَمِن له هذين ضمن له الجنة، وهذا يقتضي أن من [لم يضمن][٢] هذين يدخل النار، ولهذا حَرَّمَ الله الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وحرَّم أيضاً انتهاك الأعراض، وجعل في القذف بالفاحشة من العقوبة المقدرة ـ وهي حد القذف ـ ثمانين جلدةً.

وبيّن ﷺ: أن الزنى من الكبائر، وأن قَذْفَ المحصناتِ الغافلات من الكبائر، وهو من نوع الكبائر؛ إذ لم يأت عليه القاذف بأربعة شهداءَ، وإن كان قد وقع، فإنه أظهرَ ما يحبُّ الله إخفاءه.

كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وفي الحديث الصحيح قال النبي ﷺ: (**كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن مِنَ المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان عملت البارحة كذا وكذا، بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستره)**[٣].

وقال: (**من ابتُلي من هذه القاذورة بشيء، فليستتر بستر الله؛ فإنه من يُبْدِ لنا صفحته نُقِمْ عليه كتاب الله)**[٤].

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، ٥/ ٢٣٧٦/ ٦١١٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت، ١/ ٦٨/ ٤٧) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) زدتُ هاتين الكلمتين: (لم يضمن) ليستقيم الكلام، وهي ليست في المطبوع.

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ٥/ ٢٢٥٤/ ٥٧٢١)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، باب النهي عن هتك الإنسان سِتر نفسه، ٤/ ٢٢٩١/ ٢٩٩٠) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الحديث: رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه (كتاب التوبة، بابٌ، ٤/ ٢٧٢/ ٧٦١٥) من حديث: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ومالك في الموطأ (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى، ٢/ ٨٢٥/ ١٥٠٨) عن: مالك بن زيد بن أسلم.

وفي الصحيحين عن صفوان بن محرز رضي الله عنه: أن رجلاً سأل ابنَ عمرَ: كيف سمعت النبي ﷺ يقول في النجوى؟ قال: (**يدنو أحدُكم من ربه حتى يضع كنفه عليه، فيقول: عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول: عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرِّره، ثم يقول: سترتُها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم**)[١].

ولهذا يكثر وقوع الناس في أحد هذين الذنبين»اهـ[٢].

وبيَّن الشيخ أن السماع يحرك الساكن في القلب، ويثير فيه حبَّ المُردان والنساء، والتعلُّقَ بالصور الجميلة:

قال الشيخ: «وكذلك الأصوات المثيرة للوجد والطرب، تحرك كل قلب إلى مطلوبه، قد اشترك فيها: محبُّ الرحمن، ومحب الإيمان، ومحب الغِلمان، ومحب النسوان، ومحب المردان، ومحب الأوطان، ومحب الإخوان، ولهذا لم تجئ الشريعة بهذا السماع»اهـ[٣].

رابعاً: الرقص أثناء السماع:

قال الشيخ: «ويعلم أن هذا السماع المحدث هو من جنس سماع المشركين، وهو إليه أقرب منه إلى سماع المسلمين، وإن كان قد غلط فيه قوم من صالح المسلمين...

وأما (الرقص) فلم يأمر الله به ولا رسوله، ولا أحد من الأئمة، بل قد قال الله في كتابه: ﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، وقال في

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب المظالم، باب قول الله: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾، ٢/ ٨٦٢/ ٢٣٠٩)، ومسلم (كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، ٤/ ٢١٢٠/ ٢٧٦٨) من حديث: عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) الاستقامة (١/ ٤٤٩ ـ ٤٥٤).

(٣) المستدرك على الفتاوى (١/ ٣٩)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٧٦، ١٧٠، ٢٠٩، ٣٥٠، ٤١٧، ١٤/ ٤٦٦).

كتابه: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، أي: بسكينة ووقار، وإنما عبادة المسلمين الركوع والسجود، بل الدف والرقص في الطابق لم يأمر الله به ولا رسوله ﷺ، ولا أحد من سلف الأمة؛ بل أمروا بالقرآن في الصلاة والسكينة»اهـ(١).

خامساً: الشروط المحدَثة التي يشترطونها، عند غَلَبَةِ الحال عليهم في السماع:

قال الشيخ: «وأما (الشروط) التي يلتزمها كثير من الناس في السماع وغيره، مثل أن يقول: على المشاركة في الحسنات، وأيُّنا خلص يوم القيامة خلص صاحبه؛ ونحو ذلك، فهذه كلُّها شروط باطلة، فإن الأمر يومئذ لله هو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩]، وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤].

وكذلك يشترطون شروطاً من الأمور الدنيوية ولا يوفون بها، وما أعلم أحداً ممن دخل في هذه الشروط الزائدة على ما شرطه الله ورسوله وَفَى بها، بل هو كلام يقولونه عند غَلَبَةِ الحال لا حقيقةَ له في المآل، وأسعد الناس من قام بما أوجبه الله ورسوله، فضلاً عن أن يوجب على نفسه زيادات على ذلك.

وهذه المسائل قد بسطت في غير هذا الموضع والله أعلم»اهـ(٢).

وقال الشيخ: «ولهذا يشترك هؤلاء في جنس السماع الذي يثير ما

(١) الفتاوى (١١/٥٩٧، ٥٩٩)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/٦٠٤، مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩٥).
(٢) الفتاوى (١١/١٠١ ـ ١٠٢).

في النفوس من الحب والوجد والذوق، فيثير من قلب كل أحد حبَّه وهواه وأهواؤهم متفرقة؛ فإنهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله، إذ كان محبوب الحق - على أصل قولهم - هو ما قدَّره فوقع، وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجد اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم بعضاً بشياطينه؛ لأنها أقوى من شياطين ذاك، وقد يسلُبه ما معه من الحال الذي هو التصرُّفُ والمكاشفة الحاصلة له بسبب شياطينهم، فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك، فيضعف أمره ويسلب حاله، كمن كان ملِكاً له أعوان فأُخذت أعوانه، فيبقى ذليلاً لا مُلك له، فكثير من هؤلاء كالملوك الظَّلَمَة، الذين يعادي بعضُهم بعضاً، إما مقتول وإما مأسور وإما مهزوم؛ فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه، ومنهم من يسلبه غيره، فيبقى لا حال له كالملك المهزوم»اهـ[(١)].

ونخلص مما سبق إلى حقيقة مهمة، وهي:

أن الصوفية لم يتوقف انحرافهم في السماع على الجوانب السلوكية، كمخالطة النساء والمردان، وسماع المعازف والألحان، كلا؛ بل تعدى ذلك إلى أن أفضى بهم هذا السماع إلى القول بالحلول والاتحاد، وتلاعب الشياطين بهم، وتزيينها لهم باطلَهم، حتى انتقلوا مِنَ المعصية إلى البدعة، والشيطان أشد فرحاً بالبدعة منه بالمعصية، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾ [فاطر: ٨].

ومما زاد الطين بِلَّة: أن الصوفية لِمَّا ابتدعوا هذا السماع الشيطاني، بدأ يدخل في صفوفهم ويتزيا بزيِّهم أقوامٌ ليس لهم أدنى نصيب من الزهد والخوف والعبادة، وإنما تعلَّقت نفوسُهم بما في هذا

---

(١) الفتاوى (٨/ ٣٥١ - ٣٥٢).

السماع من إثارة الغرائز، ومخالطة النساء والمردان، ومواقعة الفواحش، وهم يعدُّون أنفسهم في كل ذلك مطيعين غيرَ عاصين؛ لأنهم في حلقة ذِكر وحضرةٍ ربَّانية، زعموا.

إضافة إلى ما سببَّه لهم هذا السماع من إعراض عن السماع الرحماني، وتلاوة القرآن؛ بل استثقال مجالس العلم والذكر الخالية من مثل هذا السماع، فجمعوا بين الفسق بسماع المعازف، والبدعة بتعبُّدهم بعباداتٍ غيرِ مشروعةٍ، بل محرمة، والجهل بالانقطاع عن مجالس العلم وهجرانها.

وقد تقدم من الكلام عن مضار هذا السماع وآثاره ما يغني عن إعادته هنا، وإنما المقصود هنا الإشارة إلى معالمَ مِمَّا سبق، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



الفصل الثاني

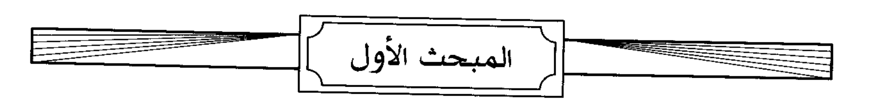
آراؤه في معالم الطريق الصوفي

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المريد وآدابه

المبحث الثاني: العهد، والبيعة، والتلقين

المبحث الثالث: الخِرَق والمرقعات، والتعرِّي



المبحث الأول

المريد وآدابه

تمهيد:

قبل الكلام عن ما حكاه شيخ الإسلام عن الصوفية في آداب المريد[١]، وكيفية تربيته، أرى أنه من المناسب أن أُمهِّدَ قبل ذلك بذكر

---

(١) تعددت عبارات المتصوفة في ضبط صفات المريد، وسبب تسميته مريداً:
فقال الكلاباذي في التعرف لمذهب التصوف (ص١٣٩): «الباب الثالث والستون: قولهم في **المريد** والمراد: **المريد** مراد في الحقيقة، والمراد مريد؛ لأن المريد لله تعالى لا يريد إلا بإرادة من الله ﷻ تقدمت له، قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ فكانت إرادتُه لهم سببَ إرادتهم له؛ إذ علة كل شيء صنعه، ولا علة لصنعه، ومن أراده الحق، فمحال أن لا يريده العبد، فجعل **المريد** مراداً والمراد مريداً، غير أن **المريد** هو الذي سبق اجتهاده كشوفه، والمراد هو الذي سبق كشوفه اجتهاده، أنشدني الفقيه أبو عبد الله البرقي لنفسه:

مريد صفا منه سر الفؤاد ... فهام به السر في كل واد
ففي أي واد سعى لم يجد ... له ملجأ غير مولى العباد
أراد وما كان حتى أريد ... فطوبى له من مريد مراد

وعرَّفه المناوي في كتابه «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص٦٥١) فقال: **المريد** ـ بالضم ـ: من انقطع إلى الله عن النظر والاستبصار، وتجرد عن إرادته، إذ علم أنه لا يقع في الوجود إلا ما يريده الله، لا ما يريده غيرُه، فيمحو إرادتَه في إرادته، فلا يريد إلا ما يريده الحق.اهـ.
وعرَّفه ابن عربي بقوله: «الإرادة عند القوم لوعة يجدها المريد من أهل هذه الطريقة تَحُول بينه وبين ما كان عليه مِمَّا يحجبُه عن مقصوده».اهـ. الفتوحات المكية (٢/ ٥٢١، ط. دار صادر، بيروت). =

افتتان المتصوفة بالصور الجميلة، وتعلُّقهم بالمردان ومخالطتهم، وما وقع فيه كثير منهم نتيجةً لذلك من الفواحش والكبائر.

وفيما يلي أُبين ما حكاه الشيخ عنهم في التعلُّق بالمردان ـ عموماً ـ واتخاذ بعضهم هذا التعلق ديانةً وعبادةً:

أولاً: افتتان كثير من الصوفية بالصور الجميلة ـ عموماً ـ:

قال الشيخ: «قال فتحُ الموصليُّ[(١)]: «صحبت ثلاثين شيخاً كانوا يُعَدُّون من الأبدال، كلهم أوصاني عند مفارقتي له: اتَّقِ صُحبة الأحداث، اتَّق معاشرةَ الأحداث»[(٢)].

وكان سفيان الثوري: لا يدع أمردَ يجالسه.

وكان مالك بن أنس[(٣)]: يمنع دخول المُرْدِ مجلسَه للسماع، فاحتال

= وعرّفه الجرجاني في التعريفات (ص٢٦٩) فقال: **المريد** هو المجرد عن الإرادة. ثم نقل الجرجاني تعريف محيي الدين ابن عربي للمريد ـ فقال: قال الشيخ محيي الدين ابن العربي قدس سره في الفتح المكي: من انقطع إلى الله عن نظر واستبصار وتجرد عن إرادته إذا علم أنه ما يقع في الوجود إلا ما يريده الله تعالى لا يريده غيره فيمحو إرادته في إرادته، فلا يريد إلا ما يريده الحق.اهـ.

(١) هو فتح بن محمد بن وشاح الأزدي الموصلي، العابد الزاهد، قال الذهبي: «له أحوال ومقامات وقدم راسخ في التقوى»اهـ، توفي سنة ١٧٠هـ.
انظر: سير الأعلام (٧/ ٣٤٩)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣٨٣).

(٢) الرسالة القشيرية (ص٣٦٢، ط. دار الخير).

(٣) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، ولد سنة ٩٣هـ، له كتاب «الموطأ» جمع فيه الحديث والفقه والرد على المبتدعة من الجهمية والمعتزلة، توفي سنة ١٧٩هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٣٥ ـ ١٣٩)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥ ـ ٩)، شذرات الذهب (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢)، الأعلام (٦/ ١٢٨)، تاريخ الأدب العربي (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٨٠).

هشام[١] فدخل في غمار الناس مستتراً بهم، وهو أمردُ، فسمع منه ستة عشر حديثاً، فأُخبر بذلك مالك، فضربه ستة عشر سوطاً، فقال هشام: ليتني سمعت مائةَ حديث وضربني مائة سوط، وكان يقول: هذا علم إنما أخذناه عن ذوي اللِّحى والشيوخ، فلا يحمله عنا إلا أمثالُهم.

وقال يحيى بن معين[٢]: ما طمِع أمردُ أن يصحبَني، ولا أحمد بن حنبل في طريق.

وقال أبو علي الروذباري: قال لي أبو العباس أحمد المؤدب[٣][٤]: يا أبا علي! من أين أخذ صوفيةُ عصرنا هذا الأُنسَ بالأحداث؟ [فقلت له: يا سيدي، أنت أعرف بهم] وقد تصحبهم السلامة في كثير من الأمور، فقال: هيهات [يا أبا علي] قد رأينا مَنْ هو أقوى

---

(١) هو هشام بن عمار ابن نُصير بن ميسرة بن أبان. الإمام الحافظ العلامة المقرئ سمع من مالك ومسلم الزنجي وسفيان ابن عيينة وخلق كثير، كان من أدعية العلم حدث عنه من أصحاب الكتب: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وروىٰ عنه الترمذي عن رجل عنه، قال البخاري وغيره: توفي هشام بن عمار في آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومئتين. انظر سير الأعلام (١١/ ٤٢٠).

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن سطام، أبو زكريا المري، مولاهم البغدادي، ولد سنة ١٥٨هـ، وكان إماماً عالماً حاذقاً في نقد الرجال، روي عنه أنه قال: «كتبت بيدي ألف ألف حديث»اهـ، توفي سنة ٢٣٣هـ.
انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣١٤)، تاريخ بغداد (١٤/ ١٧٧)، وفيات الأعيان (٦/ ١٣٩)، سير الأعلام (١١/ ٧١).

(٣) في المطبوع: أحمد بن المؤدب، والصواب ما أثبت، والتصحيح من كتب التراجم.

(٤) هو أحمد المؤدب، أبو العباس، من مشايخ الصوفية، حكى عن سريٍّ السَّقَطي، روى عنه أبو علي الروذباري.
انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٠).

منهم إيماناً، إذا رأى الحدث قد أقبل، يفرُّ[١] منه كفِراره من الأسد، وإنما ذاك على حسب الأوقات التي تغلب الأحوال على أهلها، فيأخذها تصرف الطباع، ما أكثر الخطأ! ما أكثر الغلط![٢].

قال الجنيد بن محمد: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل، معه غلام أمردُ حسن الوجه، فقال له: من هذا الفتى؟! فقال الرجل: ابني، فقال: لا تجئ به معك مرة أخرى، فلامه بعض أصحابه في ذلك، فقال أحمد: على هذا رأينا أشياخَنا، وبه أخبرونا عن أسلافهم[٣].

وجاء حسن بن الرازي[٤] إلى أحمد ومعه غلام حسن الوجه، فتحدث معه ساعة، فلما أراد أن ينصرف، قال له أحمد: يا أبا علي! لا تمش مع هذا الغلام في طريق، فقال: يا أبا عبد الله! إنه ابن أختي! قال: وإن كان! لا يأثم الناس فيك[٥].

وروى ابن الجوزي[٦] بإسناده عن سعيد بن المسيب، قال: إذا

---

(١) في المطبوع: نفر، والصواب ما أثبت، والتصحيح من تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٠).
(٢) القصة في تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٠)، وما بين المعقوفتين زيادة من تاريخ بغداد.
(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٢٣٠).
(٤) هو الحسن بن أحمد بن أبي الليث الرازي، صحب الإمام أحمد ونقل عنه أشياء.
انظر: المنهج الأحمد في أصحاب الإمام أحمد (٢/ ٨٥)، طبقات الحنابلة (١/ ١٢٩)، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح (١/ ٣٠٩).
(٥) القصة ذكرها العليمي في المنهج الأحمد (١/ ٣٢٩) من رواية الجنيد إلا أنه ذكر أن الغلام كان ابناً للرجل لا ابناً لأخته.
(٦) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي، أبو الفرج ابن الجوزي، والجوزي نسبة إلى فرضة نهر البصرة، ولد سنة ٥٠٨هـ، وهو أحد الأئمة الأعلام، بلغت مصنفاته في التفسير والوعظ والحديث نحواً من ثلاثمائة مصنف، توفي سنة ٥٧٩هـ.
=

رأيتم الرجل يلحُّ بالنظر إلى الغلام الأمرد[(١)]، فاتَّهموه»اهـ[(٢)].

ثانياً: بيَّن الشيخ أن النظر إلى المردان على ثلاثة أقسام:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النظر إلى المردان ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تقترن به الشهوة، فهو محرم بالاتفاق.

والثاني: ما يجزم أنه لا شهوةَ معه، كنظر الرجل الورع إلى ابنه الحسن وابنته الحسنة، وأمِّه الحسنة، فهذا لا يقترن به شهوةٌ إلا أن يكون الرجل من أفجر الناس، ومتى اقترنت به الشهوة حرُمَ، وعلى هذا نظرُ مَنْ لا يميل قلبه إلى المردان، كما كان الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكالأمم الذين لا يعرفون هذه الفاحشة.

فإن الواحد من هؤلاء لا يفرق - من هذا الوجه - بين نظره إلى ابنه وابن جاره، وصبيٍّ أجنبي، لا يخطر بقلبه شيء من الشهوة؛ لأنه لم يعتدْ ذلك، وهو سليم القلب من قبل ذلك، وقد كانت الإماءُ على عهد الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ يمشين في الطرقات مكشَّفات الرؤوس، ويخدُمن الرجال، مع سلامه القلوب، فلو أراد الرجل أن يترك الإماءَ التركيات الحِسان يمشين بين الناس، في مثل هذه البلاد والأوقات، كما كان أولئك الإماء يمشين، كان هذا من باب الفساد، وكذلك المُردان الحِسان لا يصلح أن يخرجوا في الأمكنة والأزِقَّة التي يخاف فيها الفتنة بهم، إلا بقدر الحاجة، فلا يُمَكَّن الأمردُ الحسنُ من التبرُّج، ولا من الجلوس في الحمام بين الأجانب، ولا من رقصه بين الرجال، ونحو ذلك مِمَّا فيه فتنة للناس، والنظر إليه كذلك.

= انظر: سير الأعلام (٢١/ ٣٦٥)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٧)، الأعلام (٣/ ٣١٦).

(١) تلبيس إبليس (١/ ٣٢٤).

(٢) الفتاوى (١٥/ ٣٧٥ - ٣٧٧)، وانظر هذا الكلام - أيضاً بمعناه - في: الفتاوى (٢/ ٣٧٨، ١١/ ٥٤٢، ١٤/ ٤٦٥، ١٥/ ٤١٣، ٣٢/ ٢٤٧، ٢٥٥، ٣٥/ ٩٦).

وإنما وقع النزاع بين العلماء في:

القسم الثالث من النظر، وهو: النظر إليه بغير شهوة.

لكن مع خوف ثورانها: ففيه وجهان في مذهب أحمد:

أصحُّهما: وهو المحكيُّ عن نص الشافعي وغيره: أنه لا يجوز.

والثاني: يجوز؛ لأن الأصلَ عدَمُ ثورانها، فلا يحرُم بالشك، بل قد يُكره.

والأول هو الراجح كما أن الراجح في مذهب الشافعي وأحمد أن النظر إلى وجه الأجنبية من غير حاجة لا يجوز، وإن كانت الشهوةُ منتفيةً، لكن لأنه يخاف ثورانها، ولهذا حرَّم الخلوة بالأجنبية لأنه مَظِنَّةُ الفتنة، والأصل أن كل ما[1] كان سبباً للفتنة، فإنه لا يجوز فإن الذريعة إلى الفساد سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة»اهـ[2].

ثالثاً: يزعم المتصوفة أن النظر إلى الصور الجميلة يُصلح النفوسَ، ويُهذب الأخلاقَ، وهذا باطل:

قال الشيخ مبيناً هذا القول وراداً عليه: «وهذا لم يأمر الله ولا رسوله، ولا أهل العلم والإيمان بعشق الصور الجميلة، ولا أثنَوْا على ما كان كذلك، وكذلك العقلاء من جميع الأمم، ولكن طائفة من المتفلسفة والمتصوِّفة تأمر بذلك وتثني عليه؛ لِمَا فيه ـ زعموا ـ من إصلاح النفس ورياضتها، وتهذيب الأخلاق، واكتساب الصفات المحمودة، من السماحة والشجاعة والعلم والفصاحة والاختيال، ونحو ذلك من الأمور، حتى إن طائفة من فلاسفة الروم والفرس ومن اتَّبعهم من العرب تأمر به،

---

(١) في المطبوع، كُتِبت هكذا: كلما.

(٢) الفتاوى (١٥/٤١٧ ـ ٤١٩)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الاستقامة (١/٣٤٦).

وكذلك طائفة من المتصوفة، حتى يقول أحدهم: ينبغي للمريد أن يتَّخذَ له صورة يجتمع قلبه عليها، ثم ينتقل منها إلى الله، وربما قالوا إنهم يشهدون الله في تلك الصورة! ويقولون: هذه مظاهر الجمال، ويتأوَّلون قوله ﷺ: (**إن الله جميل يحب الجمال**)[1] على غير تأويله.

فهؤلاء وأمثالهم: ممن يدخل في ذلك، يزعُمون أن طريقهم موافق لطريق العقل والدين والخلق، وإن اندرج في ذلك من الأمور الفاحشة ما اندرج.

وهؤلاء لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف: ٢٨].

لكن العرب الذين كانوا سببَ نزول هذه الآية: إنما كانت فاحشتهم التي قالوا فيها ما قالوا، طوافهم بالبيت عراةً، لاعتقادهم أن ثيابَهم التي عصَوُا الله فيها لا تصلح أن يعبد الله فيها، فكانوا ينزِّهون عبادةَ الله عن ملامسة ثيابهم، فيقعون في الفاحشة التي هي كشف عوراتهم!.

وأما هؤلاء، فأمرهم أجلُّ وأعظم؛ إذ غاية ما كان أولئك يفعلون طواف الرجال والنساء عراةً مختلطين، حتى كانت المرأة منهم تقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله ... وما بدا منه فلا أُحِلُّه

ولم يكن ذلك الاختلاط والاجتماع إلا في عبادةٍ ظاهرةٍ، لا يتأتَّى فيها فعلُ الفاحشة الكبرى، ولم يقصدوا بالتعرِّي إلا التنزُّهَ من لباس الذنوب بزعمهم.

---

(١) الحديث: رواه مسلم (كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه، ١/ ٩٣/ ٩١)، وابن حبان (كتاب الزينة والتطيب، ١٢/ ٢٨٠/ ٥٤٦٦)، من حديث: عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ورواه الحاكم (كتاب الإيمان، ١/ ٧٨/ ٧٠) من حديث: عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

فالذين يجتمعون من الرجال والنساء والمُردان، لسماع المكاء والتصدية، ويُطفؤون المصابيحَ حتى لا يرى أحدُهم الآخرَ، حتى اجتمعوا على غناء وزنىً ومطاعمَ خبيثة، وجعلوا ذلك عبادةً، فهؤلاء شرٌّ من أولئك بلا ريب[١]؛ فإن هؤلاء فتحوا أبواب جهنم»اهـ[٢].

رابعاً: ويزعُم فريق من المتصوفة أن النظر إلى وجه الأمرد إذا كان بنيةِ التفكر يُعدُّ عبادةً:

قال الشيخ مبيناً ذلك وراداً عليه: «والنظر إلى وجه الأمرد لشهوة كالنظر إلى وجه ذوات المحارم والمرأة الأجنبية بالشهوة، سواء كانت الشهوةُ شهوةَ الوطء، أو شهوة التلذُّذِ بالنظر، فلو نظر إلى أمه وأخته وابنته يتلذذ بالنظر إليها، كما يتلذذ بالنظر إلى وجه المرأة الأجنبية: كان معلوماً لكل أحد أن هذا حرامٌ، فكذلك النظر إلى وجه الأمرد باتفاق الأئمة، وقول القائل: إن النظرَ إلى وجه الأمرد عبادةٌ، كقوله: إن النظر إلى وجوه النساء، أو النظر إلى وجوه محارم الرجل ـ كبنت الرجل وأمه وأخته ـ عبادة!.

ومعلوم أن من جعل هذا النظر المحرَّمَ عبادةً كان بمنزلة من جعل الفواحش عبادةً، قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨].

ومعلوم أنه قد يكون في صور النساء الأجنبيات وذوات المحارم، من الاعتبار والدلالة على الخالق من جنس ما في صورة المُرْدِ، فهل يقول مسلم: إن للإنسان أن ينظرَ بهذا الوجه إلى نساء العالم وصور

---

(١) تقدم تفصيل ذلك بتوسع انظر مبحث «السماع» (ص١٨٨).
(٢) الاستقامة (١/ ٤٤٩).

محارمه، ويقول: إن ذلك عبادةٌ؟ بل من جعل هذا النظر عبادةً، فإنه كافرٌ مرتدٌّ، يجب أن يُستتابَ، فإن تاب وإلا قتل، وهو بمنزلة من جعل إعانةَ طالب الفواحش عبادةً، أو جعل تناول يسير الخمر عبادةً، أو جعل السكر بالحشيشة عبادةً، فمن جعل المعاونةَ على الفاحشة، بقيادة أو غيرها: عبادةً، أو جعل شيئاً من المحرَّمات التي يعلم تحريمها من دين الإسلام: عبادة، فإنه يُسْتتاب، فإن تاب وإلا قتل، وهو مضاهٍ للمشركين الذين ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وفاحشة أولئك إنما كانت طوافهم بالبيت عراةً، وكانوا يقولون: لا نطوف في الثياب التي عصينا الله فيها؛ فهؤلاء إنما كانوا يطوفون عُراةً، على وجه اجتناب ثياب المعصية، وقد ذكر عنهم ما ذكر، فكيف بمن يجعل جنس الفاحشة المتعلقة بالشهوة عبادةً؟»اهـ(١).

يستدلّ الصوفية على التديّن بمحبة الصور الجميلة والتعلُّق بها:

بأن دحية الكلبي ﷺ(٢) كان أمردَ، وكان جبريلُ يأتي على صورته.

وبحديث: (رأيت ربي بأحسن صورة).

قال الشيخ مبيناً ذلك، ورادّاً عليه: «وأما التديُّن بذلك: فهو أعظم من استحلاله، وهؤلاء المتدينون ما يكادون يتديَّنون بنفس فعل الفاحشة

---

(١) الفتاوى (٢١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٢) هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج بن عوف الكلبي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق ـ وقيل: أُحد ـ ولم يشهد بدراً، وكان يُضرب به المثل في حسن الصورة، وكان جبرائيلُ عليه السلام ينزل على صورته، نزل دمشق، وعاش إلى خلافة معاوية رضي الله عنه.
انظر: الإصابة (٢/ ٣٨٥)، الاستيعاب (٨/ ٤٦١).

الكبرى، ولكن بمقدماتها من النظر والتلذُّذ به والمباشرة، والعشق للنسوان الأجانب والصبيان، ويزعُمون أن ذلك يصفي نفوسهم وأرواحهم، ويرقِّيهم إلى الدرجات العالية، وفيهم من يزعُم أنه يخاطب من تلك الصورة، وتتنزل عليه أسرارٌ ومعارفُ، وفيهم من يترقَّى لغير ذلك، فيقول: إنه يتجلَّى له فيها الحقائق! وربما زعم أن الله يحل فيها، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون عُلُوّاً كبيراً، وقد يسجُدون لها.

ومن هؤلاء من يزعُم أن دحية الكلبي كان أمردَ، وأن جبريل كان يأتي النبيَّ ﷺ في صورة أمردَ، ويقول له: ما أحبُّ أن تأتيني إلا في صورة أمردا!

وفيهم من يتأول قوله ﷺ: **(رأيت ربي في أحسن صورة)**، وفي صورة كذا وكذا[1] ....

---

(١) الإشارة هنا إلى عدد من الأحاديث، اخترعها الصوفية لتؤيدَ ما ابتدعوه من التعلق بالغلمان، ومن هذه الأحاديث:

- ما رواه الخطيب البغدادي عن أم الطفيل امرأةِ أُبيٍّ بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: (رأيت ربي في المنام في أحسن صورة، شاباً موقراً، رِجلاه في خضرة، عليه نعلان من ذهب، على وجهه فُراشٌ من ذهب)، وهذا الحديث قال فيه الإمام الشوكاني في «الفوائد المجموعة»: رواه الخطيب عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب، وهو موضوع، وفي إسناده وضاع وكذاب ومجهول.. وقال البيهقي: روي من أوجه كلها ضعيفة، ويكفي في التعقيب على ابن الجوزي أنه هو نفسه ذكره في الواهيات.اهـ، وأورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» وقال: موضوع.اهـ.

- ومن الأحاديث أيضاً أربعة أحاديث ذكرها السيوطي في اللآلئ المصنوعة، وهي:

الأول: ما نسب إلى ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (رأيت ربي في صورة شاب له وفرة)، والثاني: قول ابن عباس رضي الله عنه: رأى محمد ربه عز وجل =

ويجعل الأمرد ربه»اهـ[١].

أما ما حكاه شيخُ الإسلام عن المتصوفة من آداب المريد، وأحوال المريدين مع مشايخهم، فيمكن بيانه فيما يلي:

أولاً: سبب تسمية المريد مريداً:

المريد: مشتقٌّ من الإرادة، وهي طلب الوصول إلى الغاية:

قال الشيخ: «وأهل الزهد يعظِّمون الإرادةَ والمريد وطريق أهل الإرادة فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة»اهـ[٢].

ثانياً: ليس من الدين الانتسابُ إلى شيخ معيَّنٍ دون غيره؛ بل ليس من شرط التدين أن يكون لك شيخٌ:

قال الشيخ: «وأما انتساب الطائفة إلى شيخ معيَّن، فلا ريب أن الناس يحتاجون من يتلقَّوْن عنه الإيمانَ والقرآن، كما تلقى الصحابة ﷺ

= في صورة شابٍّ أمردَ، والثالث: ما نسب إلى عائشة ﵂ أنها قالت: رأى النبي ﷺ ربه في صورة شاب جالس على كرسي رجله في خضرة من نور يتلألأ، والرابع حديث قريب منه منسوب إلى معاذ بن عفراء ﵁. وحكم السيوطي عليها جميعاً بالوضع والكذب.

وذكر أحدها ـ وهو: (رأيت ربي في صورة شاب أمرد) ـ ابنُ الديبع الشيباني في كتابه «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث» وقال: دائر على ألسنة عوام المتصوفة، وهو موضوع مفترَى على رسول الله ﷺ كما قاله التاج السبكي وغيره، والله تعالى أعلم.اهـ.

انظر: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (ص٤٤٧)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي (١/ ٢٨ ـ ٢٩)، تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابنِ الديبع الشيباني (ص٨٣).

(١) الاستقامة (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٢) الفتاوى (١٣/ ١٠٠)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٤٨٦).

ذلك عن النبي ﷺ، وتلقَّاه عنهم التابعون، وبذلك يحصلُ اتباع السابقين الأولين بإحسان، فكما أن المرء له من يعلِّمُه القرآن ونحوه، فكذلك له من يعلمه الدينَ الباطنَ والظاهر، ولا يتعين ذلك في شخص معين، ولا يحتاج الإنسان في ذلك أن ينتسب إلى شيخ معين، كل من أفاد غيرَه إفادة دينية، هو شيخه فيها، وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه، فهو شيخُه من هذه الجهة، فسلفُ الأمة شيوخُ الخلفاء قرناً بعد قرن، وليس لأحد أن ينتسب إلى شيخ يوالي على متابعته، ويعادي على ذلك؛ بل عليه أن يواليَ كلَّ مَنْ كان مِنْ أهل الإيمان، ومَنْ عرف منه التقوى مِنْ جميع الشيوخ وغيرهم، ولا يخص أحداً بمزيدِ موالاةٍ، إلا إذا ظهر له مزيدُ إيمانه وتقواه، فيقدم مَنْ قدَّم اللهُ تعالى ورسوله عليه، ويُفَضِّل مَنْ فضَّله الله ورسوله.

قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقال النبي ﷺ: **(لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أسودَ على أبيضَ، ولا لأبيضَ على أسودَ، إلا بالتقوى)**[(١)]»اهـ[(٢)].

وقال الشيخ: «وبعض المتصوفة: المريدُ يعتقد أن شيخَه أكملُ شيخٍ على وجه الأرض، وطريقتُه أفضلُ الطرق، وكلاهما انحراف»اهـ[(٣)].

---

(١) الحديث: رواه أحمد في المسند (٥/ ٤١١)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٨٦)، وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٨٧): رواه الطبراني في الأوسط والبزار بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح.اهـ.

(٢) الفتاوى (١١/ ٥١١ ـ ٥١٢)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٥١٣، ٥١٩).

(٣) الفتاوى (١٤/ ٤٣٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢٨/ ١٧، ٢٢٧).

ثالثاً: من آداب المريد: الإعراض عن طلب العلم!:

قال الشيخ: «.. وأهل العبادات البِدعية يُزَيِّن لهم الشيطان تلك العبادات، ويُبغِّض إليهم السبل الشرعية، حتى يبغضهم في العلم والقرآن والحديث، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذِكره، وقد يبغِّض إليهم حتى الكتابَ، فلا يحبون كتاباً، ولا مَنْ معه كتاب، ولو كان مصحفاً أو حديثاً.

كما حكى النصرباذي: أنهم كانوا يقولون: يدع علم الخِرَق ويأخذ علم الورق! قال: وكنت أستر ألواحي منهم، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي.

وكذلك حكى السَّريُّ السَّقَطيُّ: أن واحداً منهم دخل عليه، فلمَّا رأى عنده محبرة وقلماً خرج ولم يقعد عنده!.

ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري: يا معشر الصوفية، لا تفارقوا السواد على البياض؛ فما فارق أحدٌ السوادَ على البياض إلا تزندق.

وقال الجنيد: عِلمُنا هذا مبنيٌّ على الكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث، لا يُقتدى به في هذا الشأن.

وكثيرٌ من هؤلاء ينفُرُ مِمَّن يذكر الشرع أو القرآن، أو يكون معه كتاب أو يكتب؛ وذلك لأنهم استشعروا أن هذا الجنس فيه ما يخالف طريقهم، فصارت شياطينُهم تهرِّبُهم من هذا، كما يهرِّب اليهودي والنصراني ابنه أن يسمع كلام المسلمين، حتى لا يتغيرَ اعتقادُه في دينه، وكما كان قوم نوح يجعلون أصابعهم في آذانهم، ويستغشون ثيابهم، لئلا يسمعوا كلامه ولا يَرَوْه، وقال الله تعالى عن المشركين: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾ [فصلت: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمۡ حُمُرٞ مُّسۡتَنفِرَةٞ ﴿٥٠﴾ فَرَّتۡ مِن قَسۡوَرَةِۭ﴾ [المدثر: ٤٩ ـ ٥١].

وهم مِنْ أرغب الناس في السماع البدعي ـ سماع المعازف ـ ومِنْ أزهدهم في السماع الشرعي، سماع آيات الله تعالى.

وكان مما زيَّن لهم طريقَهم:

أن وجدوا كثيراً مِنَ المشتغلين بالعلم والكتب معرضين عن عبادة الله تعالى وسلوك سبيله، إما اشتغالاً بالدنيا، وإما بالمعاصي، وإما جهلاً وتكذيباً بما يحصل لأهل التألُّه والعبادة، فصار وجود هؤلاء مِمَّا ينفِّرهم، وصار بين الفريقين نوعُ تباغضٍ يشبه ـ من بعض الوجوه ـ ما بين أهل المِلَّتين، هؤلاء يقولون: ليس هؤلاء على شيء، وهؤلاء يقولون: ليس هؤلاء على شيء، وقد يظنون أنهم يحصل لهم بطريقهم أعظمُ مِمَّا يحصل في الكتب»اهـ[1].

رابعاً: من آداب المريد: اتخاذ صورة جميلة يتعلق بها، ويجمع قلبه عليها:

قال الشيخ: «ولهذا لم يأمر اللهُ ولا رسولُه، ولا أهلُ العلم والإيمان بعشق الصور الجميلة، ولا أثنَوْا على ما كان كذلك، وكذلك العقلاء من جميع الأمم، ولكن طائفة من المتفلسفة والمتصوفة تأمر بذلك وتثني عليه لِمَا فيه ـ زعموا ـ من إصلاح النفس ورياضتها، وتهذيب الأخلاق، واكتساب الصفات المحمودة من السماحة والشجاعة والعلم والفصاحة والاختيال ونحو ذلك من الأمور، حتى إن طائفةً مِنْ فلاسفة الروم والفرس ومن اتبعهم من العرب تأمر به، وكذلك طائفة من المتصوفة حتى يقول أحدهم: ينبغي للمريد أن يتَّخذَ له صورة يجتمع قلبه عليها ثم ينتقل منها إلى الله، وربما قالوا إنهم يشهدون الله في تلك الصورة، ويقولون: هذه مظاهر الجمال»اهـ[2].

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٤١١ ـ ٤١٣).

(٢) الاستقامة (١/ ٤٤٩).

خامساً: من آداب المريد: أن يشتغل بالذكر المفرد: الله.. الله، لتتنزَّلَ المعارفُ على قلبه:

قال الشيخ: «أمروا المريد أن يفرِّغ قلبَه من كل شيء، حتى قد يأمروه أن يقعدَ في مكان مظلم ويغطي رأسه! ويقول: الله.. الله! وهم يعتقدون أنه إذا فرَّغ قلبه استعدَّ بذلك، فينزل على قلبه من المعرفة ما هو المطلوبُ، بل قد يقولون: إنه يحصل له من جنس ما يحصل للأنبياء، ومنهم مَنْ يزعُم أنه حصل له أكثرُ مما حصل للأنبياء»اهـ[١].

سادساً: من آداب المريد: أن يستغيث بشيخه عند نزول الشدائد!!:

قال الشيخ: «وأما ما يُروى عن بعضهم أنه قال: قبر معروفٍ الترياقُ المجرَّب، وقال بعضهم: فلان يُدعى عند قبره، وقول بعض الشيوخ لمريده: إذا كانت لك حاجةٌ، إلى الله فاستغث بي، أو قال: استغث عند قبري، ونحو ذلك»اهـ[٢].

سابعاً: وصية بعض المشايخ للمريدين بوصايا غير شرعية، كقول بعضهم: أيّ مريد لي، ترك في النار أحداً، فأنا منه بريء!!:

قال الشيخ: «كثير من السالكين سلكوا في دعوى حبِّ الله أنواعاً من أمور الجهل بالدين، إما مِنْ تعدِّي حدود الله، وإما مِنْ تضييع حقوق الله، وإما مِنَ ادّعاء الدعاوَى الباطلة التي لا حقيقةَ لها؛ كقول بعضهم: أي مريد لي ترك في النار أحداً، فأنا منه بريء، فقال الآخر: أي مريد لي ترك أحداً من المؤمنين يدخل النار، فأنا منه بريء، فالأول: جعل مريدَه يُخرج كلَّ مَنْ في النار، والثاني: جعل مريده يمنع أهل الكبائر مِنْ دخول النار.

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٢) الاستغاثة (١/ ٣٣٤).

ويقول بعضهم: إذا كان يوم القيامة نصبتُ خيمتي على جهنم، حتى لا يدخلَها أحدٌ، وأمثال ذلك من الأقوال التي تُؤْثَرُ عن بعض المشايخ المشهورين، وهي إما كذب عليهم، وإما غلط منهم»اهـ[1].

ونخلص مما سبق من كلام شيخ الإسلام حول المريد وآدابه، وتعلُّق المتصوفة بالمُردان وافتتانهم بالصور الحسنة، إلى أنَّ كثيراً مِنَ الصوفية لا يقصد بمخالطة المردان وحِسان الغلمان دلالتهم على الحق وهدايتهم إليه، وإنما يقصد مِنْ ذلك جنسَ المخالطة، وما يصاحبها مِنْ منكر، لذا هم يُعظِّمون الشيخ في نفس المريد حتى يكونَ كلُّ ما يفعله الشيخ هو عند المريد صواباً لا يحتمل الخطأ، ويصبح مقياسُ الحق والباطل عند المريد ليس الكتاب والسنة، وإنما كلام الشيخ وآراؤه!!.

ولا شك أن مثل هذا الاعتقاد بالمشايخ من الغُلُوِّ الممنوع، وقد تقدم كلام شيخ الإسلام في الرد عليهم.



(١) الفتاوى (١٠/ ٢٠٩).


المبحث الثاني

العهد والبيعة[١] والتلقين[٢]

لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متفرقين أوزاعاً، وما كوّنوا لأنفسهم جماعاتٍ منقسمةً يأخذون على أتباعهم فيها العهودَ والمواثيق،

---

(١) معنى البيعة ـ في اللغة ـ: بفتح الباء وسكون الياء: هي الصفقة في البيع، والبيعة: هي المبايعة والطاعة، وبايع فلان فلاناً: عاهده، وسُميت مبايعةً؛ لأن كل واحد منهما كأنه باع ما عنده من صاحبه وأعطاه خالصة نَفْسه وطاعته ودَخيلة أمره.

انظر مادة: بيع، في: لسان العرب (٨/ ٢٦)، تاج العروس (١١/ ٣٢).

أما معنى البيعة عند الصوفية، فقد عرّفها أحد أتباع الطريقة الصوفية الختمية بأنها: «الالتزام أمامَ الشيخ المرشد باتباع آداب وأذكار معينة لنيل رضوان الله. .»، ثم قال هذا الصوفي الختمي: «وبيعة الطريقة أن تقول: اللهم إني تبت إليك، ورضيت بسيدي السيد محمد عثمان الميرغني شيخاً لي في الدنيا والآخرة. . ومعنى شيخاً لي في الدنيا والآخرة يتضح لك من آية واحدة من القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]»اهـ. الختمية العقيدة والتاريخ والمنهج ـ لمحمد أحمد خير (ص١٣٣، ط. دار المأمون، الخرطوم، الثانية ١٩٨٧م).

(٢) معنى التلقين ـ في اللغة ـ: مصدر مِنْ لقَّن تلقيناً، أي: فهَّم تفهيماً، ولقَّنه كلاماً تلقيناً: فهَّمه ما لم يفهم.

ومن التعريف اللغوي للتلقين يتضح أن مراد المتصوفة بالتلقين في الطرق الصوفية: أن يُفهِّم الشيخُ المريدَ الطريقة الصوفية، ويلقِّنه تعاليمها وآدابها، فالشيخ بعد أن يأخذ العهد والبيعة من المريد يبدأ في تلقينه الأصول والتعاليم.

انظر مادة: لقن، في: لسان العرب (١٣/ ٣٩٠)، تاج العروس (١٨/ ٥١٢).

أو يُربُّونهم على طرق يلقنونهم فيها التعاليم والآداب، وإنما كانت بيعتُهم وعهودُهم على اتباع الكتاب والسنة، ويلقنونها أتباعَهم حفظاً وعملاً وتعليماً.

وعلى هذا النهج القويم سار التابعون ومَنْ تبعهم بإحسان.

إلى أن جاء زمان نبتت فيه نابتةُ الابتداع والفرقة، وغلا قومٌ من المبتدعة في مشايخهم، ومنحوهم حق التشريع، وصار الطالب المريد يبايع شيخه على الطريقة ويعاهده على لزومها، ويجلس مع الشيخ الساعاتِ الطوالَ يلقِّنه أصول الطريقة وآدابها.

وقد عرض شيخ الإسلام مذهبَ الصوفية في هذه الطرق والآداب التي يسلكها المتصوفة، وبيّن ما فيها من خلل وضلال. ويمكن بيان ما ذكره الشيخ فيما يلي:

بيَّن الشيخ أن ما يتَّبعه فريق من الصوفية من عقد الأخوة وما يشترطونه فيه من شروط غير شرعية، هو أمر باطل لا أساس له في الشريعة.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «وأما عقد الأخُوَّة بين الناس في زماننا[1]، فإن كان المقصود منها التزام الأخوة الإيمانية التي أثبتها الله بين المؤمنين بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠].

وقول النبي ﷺ: (**المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه**)[2].

وقوله: (**لا يبع أحدكم على بيع أخيه، ولا يستام على سَوْمِ أخيه،**

---

(١) في المطبوع: زمامنا، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتّه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلمُ المسلمَ ولا يسلمه، ٢/ ٨٦٢/ ٢٣١٠)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ٤/ ١٩٩٦/ ٢٥٨٠)، من حديث: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ولا يخطب على خطبة أخيه)(١).

وقوله: **(والذي نفسي بيده: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه من الخير ما يحبه لنفسه)**(٢).

ونحو ذلك من الحقوق الإيمانية التي تجب للمؤمن على المؤمن، فهذه الحقوق واجبة بنفس الإيمان، والتزامها بمنزلة التزام الصلاة والزكاة والصيام والحج، والمعاهدة عليها كالمعاهدة على ما أوجب الله ورسوله، وهذه ثابتة لكل مؤمن على كل مؤمن، وإن لم يحصل بينهما عقدُ مؤاخاةٍ.

وأما الشروط التي يلتزمها كثير من الناس في السماع وغيره، مثل أن يقول: على المشاركة في الحسنات، وأيُّنا خلص يوم القيامة خلّص صاحبَه، ونحو ذلك، فهذه كلها شروط باطلة، فإن الأمر يومئذ لله، هو: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [الانفطار: ١٩]، وكما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤]»اهـ(٣).

وبهذا البيان الموجز من كلام شيخ الإسلام حول ما ابتدعه فريق من المتصوفة من العهد، والميثاق، والبيعة على أمورٍ غير شرعية، يتَّضح

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب البيوع، باب لا يبع على بيع أخيه ولا يسم على سوم أخيه، ٢/ ٧٥٢/ ٢٠٣٣)، ومسلم (كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، ٢/ ١٠٢٩/ ١٤٠٨)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

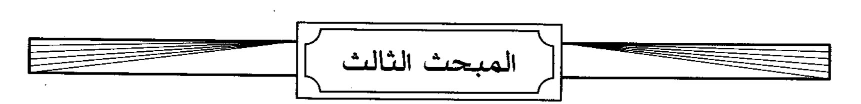
(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الإيمان، باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ١/ ١٤/ ١٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب..، ١/ ٦٧/ ٤٥)، من حديث: أنس رضي الله عنه.

(٣) الفتاوى (١١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

لنا أن غُلُوَّ الصوفية في مشايخهم جرَّهم إلى هذا النوع من الابتداع، فأصبح المشايخُ المتبوعون يُلزمون أتباعَهم بأمورٍ لم تُلزمهم بها الشريعة، ويظن المريد أن ما أُخِذ عليه من عهد وميثاق هو أمرٌ لازم لا يملك أن يخالفَه أو ينقض عهده وميثاقه الذي عقده مع شيخه.

وما أشبه حال هؤلاء بحال الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

❖ ❖ ❖


المبحث الثالث

الخِرَق والمرقَّعات والتَّعرِّي

تمهيد:

لُبس الخرق والمرقَّعات والتَّعرِّي: من شعارات الصوفية التي يعدُّونها من مظاهر التصوف التي لا يستغني عنها صوفيٌّ.

والخِرَق. جمعُ خرقة، وهي شعارٌ صوفيٌّ، يطلقه الصوفية، ويعنون به قطعة الثوب الممزَّقة التي يلبَسها الصوفي إظهاراً لفقره وخشونته، وغالباً ما يُلبسُها الشيخُ مُريدَه علامةَ التفويض والتَّسليم، ولا يمنحها إياه إلا بعد أن يقضيَ مرحلةً رياضيةً خاصَّةً، ولم يكن للخرقة في البداية لونٌ ثابت معيّن، ثم صارت كثير من الطرق تختار لوناً معيّناً[1].

ويحرص بعض الصوفية على لُبس الثياب المرقعة إظهاراً للزهد والتقشف[2].

بل وصل الغلوّ بفريق من المتصوفة إلى التعري من الثياب وإظهار العورة، ويعدُّون هذا التعري من الكرامات[3].

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة (١/ ٧٥٤).

(٢) تقدم في مبحث سابق تفصيل الكلام حول الزهد ومعناه الشرعي، وأحوال المتصوفة في الزهد (ص١٣٤).

(٣) كما ذكر الشعراني في الطبقات الكبرى: عن شيخ من المتصوفة اسمه إبراهيم العريان، وسُمي بالعريان؛ لأنه كان يطلع المنبر ويخطب عرياناً.اهـ. الطبقات الكبرى (٢/ ١٢٤). =

وقد ناقش شيخُ الإسلام هذه البدع والضلالات، ويمكن إجمال ما ذكره الشيخ، فيما يلي:

أولاً: بيَّن شيخ الإسلام أنه لم يكن من هدي النبي ﷺ تركُ اللباس، أو التعرِّي والتبذُّل تزهُّداً وتعبُّداً، بل كان يحب الزينة، ويلبَس ما جرت عادة الناس بلُبسه من القميص والعمامة، فمن ترك شيئاً من ذلك زهداً وعبادةً، فهو على غير السنة.

قال الشيخ مبيناً ذلك: «فصلٌ: **وأما الأكل واللباس:** فخير الهدي هدي محمد ﷺ.

وكان خلقه في الأكل: أنه يأكل ما تيسَّر إذا اشتهاه، ولا يردّ موجوداً، ولا يتكلف مفقوداً...

وكذلك اللباس: كان يلبس القميص والعمامة، ويلبس الإزار والرداء، ويلبس الجبة والفَرّوج[1]، وكان يلبس من القطن والصوف...

= وذكر الشعراني أيضاً (٢/ ١٥٩) عن وليٍّ آخر: «أنه خطب مرة عروسة [كذا] فرآها فأعجبته، فتعرَّى لها بحضرة أبيها، وقال: انظري أنت الأخرى حتى لا تقولي بعد ذلك: بدنه خشن، أو فيه برص، أو غير ذلك، ثم مسك ذكره، وقال: انظري[!!] هل يكفيك هذا[؟؟]..»اهـ.

وذكر يوسف النبهاني في جامع الكرامات: أن ولياً تحداه الناس أن يشرب بركة مملوءة ماءً، فقال: املؤوها، فملؤوها، فقام ـ وقد أخذه ـ فوضع فمه في البركة، وأخرج إحليله[!!] إلى أن فرغت البركة وهي من أعظم كراماته، فاعتقده الوالي وغيره اعتقاداً عظيماً»اهـ. جامع الكرامات (٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ت: إبراهيم عطوة، ط. مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٣٩٤هـ).

(١) يشير الشيخ إلى ما ثبت في الصحيحين عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: أُهدي إلى النبي ﷺ فروج حرير، فلبسه فصلى فيه، ثم انصرف فنزعه نزعاً شديداً كالكاره له، وقال: (لا ينبغي هذا للمتَّقين). رواه البخاري (كتاب: أبواب الصلاة، باب من صلى في فروج، ١/ ١٤٧/ ٣٦٨)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، ٣/ ١٦٤٦/ ٢٠٧٥)، من حديث: عقبة بن عامر رضي الله عنه.

وغير ذلك، لبس في السفر جبة صوف، وكان يلبس مما يُجلب من اليمن وغيرها، وغالب ذلك مصنوع من القطن، وكانوا يلبسون من قباطي مصر، وهي منسوجة من الكتان.

فسنته في ذلك تقتضي أن يلبس الرجل ويطعم ممَّا يسره الله ببلده من الطعام واللباس، وهذا يتنوع بتنوع الأمصار.

فهذه الطريق التي كان عليها رسول الله ﷺ: هي أعدل الطرق وأقومها. والانحراف عنها إلى وجهين:

قوم: يُسرفون في تناول الشهوات، مع إعراضهم عن القيام بالواجبات، وقد قال تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩].

وقوم: يحرمون الطيبات، ويبتدعون رهبانيةً لم يشرعها الله تعالى، ولا رهبانية في الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [المؤمنون: ٥١].

وأما مجرد تعذيب النفس والبدن من غير منفعة راجحة، فليس هذا مشروعاً لنا، بل أمرنا الله بما ينفعُنا، ونهانا عما يضرُّنا.

وقد قال ﷺ في الحديث الصحيح: **(إنما بُعثتم ميسِّرين ولم تُبعثوا معسِّرين)**[1].

وقال لمعاذ وأبي موسى لمَّا بعثهما إلى اليمن: **(يسِّرا ولا تعسِّرا،**

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب الوضوء، باب صب الماء على البول في المسجد، ١/ ٨٩/ ٢١٧)، وأبو داود (كتاب الطهارة، باب الأرض يصيبها البول، ١/ ١٠٣/ ٣٨٠)، والترمذي (كتاب: أبواب الطهارة، باب ما جاء في البول يصيب الأرض، ١/ ٢٧٥/ ١٤٧)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

وبشِّرا ولا تنفِّرا).

وقال: **(هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فاستعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة، والقصد القصد تبلغوا)**[١].

وروي عنه أنه قال: **(أحب الدين إلى الله: الحنيفية السَّمحة)**[٢].

فالإنسان إذا أصابه في الجهاد أو الحج أو غير ذلك حرٌّ أو بردٌ أو جوعٌ ونحو ذلك، فهو مما يُحْمَدُ عليه؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَنفِرُوا۟ فِى ٱلْحَرِّ ۗ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَّوْ كَانُوا۟ يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة: ٨١].

وأما مجرد بروز الإنسان للحرِّ والبرد بلا منفعة شرعية، واحتفاؤه وكشف رأسه ونحو ذلك مما يظن بعض الناس أنه من مجاهدة النفس، فهذا إذا لم يكن فيه منفعةٌ للإنسان وطاعة لله فلا خير فيه، بل قد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: **(ما هذا؟)** قالوا: هذا أبو إسرائيل، نذر أن يقوم في الشمس، ولا يستظلَّ ولا يتكلَّمَ، ويصوم، فقال: **(مروه فليجلس، وليستظل، وليتكلَّم، وليتم صومه)**[٣]»اهـ[٤].

---

(١) الحديث: رواه البخاري واللفظ له (كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل، ٥/ ٢٣٧٣/ ٦٠٩٨)، والنسائي (كتاب الإيمان وشرائعه، باب الدين يسر، ٨/ ١٢١/ ٥٠٣٤)، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، باب ما جاء في الطاعات وثوابها، ٢/ ٦٣/ ٣٥١)، من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري في الأدب المفرد (باب حسن الخلق إذا فقهوا، ١/ ٩٤/ ٢٩٠)، من حديث: عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وصححه الألباني (صحيح الأدب المفرد ص١٢٢).

(٣) الحديث: تقدم تخريجه (١/ ١٢٨).

(٤) الفتاوى (٢٢/ ٣١٠ ـ ٣١٥)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: مختصر الفتاوى المصرية (ص٣٢٠، ٥٦١).

وقال الشيخ: «وليس لأحد أن يجعل من الدين ومن طريق الله إلا ما شرعه الله ورسوله، لا سيما إذا كان التقييد فيه فساد الدين والدنيا، فإن لبس الصوف وترقيع الثوب عند الحاجة حسنٌ من أفعال السلف، والامتناع من ذلك مطلقاً مذموم.

فأما مَنْ عَمَدَ إلى ثوب صحيح فمزَّقه، ثم يرقعه بفضلات، ويلبس الصوف الرفيع الذي هو أعلى من القطن والكتان، **فهذا جمع فسادين**:

أما من جهة الدين: فإنه يظن التقييد بلبس المرقع والصوف من الدين، ثم يريد أن يظهر صورة ذلك دون حقيقته، فيكون ما ينفقه على ذلك أعظمَ مما ينفق على القطن الصحيح، وهذا مخالف للزهد.

وفساد المال: بإتلافه وإنفاقه فيما لا ينفع؛ لا في الدين ولا في الدنيا»اهـ[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالسالك طريق الزَّهادة والعبادة: إذا كان متَّبعاً للشريعة في الظاهر، وقصد الرياء والسمعة وتعظيم الناس له، كان عملُه باطلاً لا يقبله الله.

كما ثبت في الصحيح أن الله يقول: (**أنا أغنى الشركاء عن الشرك. من عمل عملاً أشرك فيه غيري: فأنا منه بريء، وهو كلُّه للذي أشرك**)[2].

وفي الصحيح عنه أنه قال: (**من سمَّع سمَّع الله به، ومن راءى راءى الله به**)[3].

وإن كان خالصاً في نيته، لكنه يتعبد بغير العبادات المشروعة: مثل الذي يصمت دائماً، أو يقوم في الشمس، أو على السطح دائماً، أو

---

(١) الفتاوى (١١/ ٥٥٥ _ ٥٥٦).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه (ص١٢٧).

(٣) الحديث: تقدم تخريجه (ص١٢٧).

يتعرَّى من الثياب دائماً، ويلازم لبس الصوف، أو لبس الليف ونحوه، أو يغطِّي وجهَه، أو يمتنع من أكل الخبز أو اللحم، أو شرب الماء ونحو ذلك، كانت هذه العباداتُ باطلةً ومردودةً.

كما ثبت في الصحيح عن عائشة عن النبي ﷺ قال: **(من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)**، وفي رواية: **(من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)**[١].

وفي (صحيح البخاري) عن ابن عباس رضي الله عنه: (أن النبي ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: **(ما هذا؟) قالوا: هذا أبو إسرائيل نذر الصمت، والقيام، والبروز للشمس، مع الصوم، فأمره النبي ﷺ بالصوم وحده**؛ لأنه عبادةٌ يحبها الله تعالى، وما عداه ليس بعبادةٍ، وإن ظنَّها الظانُّ تقرِّبه إلى الله تعالى»اهـ[٢].

وقال الشيخ: «واللباس والزي الذي يتخذه بعضُ النُّسَّاك، من الفقراء والصوفية والفقهاء وغيرهم، بحيث يصير شعاراً فارقاً، كما أُمر أهل الذمة بالتميز عن المسلمين في شعورهم وملابسهم، **فيه مسألتان**:

المسألة الأولى: هل يُشرعُ ذلك استحباباً لتمييز الفقير والفقيه من غيره؟ فإنَّ طائفةً من المتأخرين استحبوا ذلك، وأكثر الأئمة لا يستحبُّون ذلك، بل كانوا يكرهونه؛ لِمَا فيه من التميُّز عن الأمة، وبثوب الشهرة.

---

(١) الحديث: رواه أحمد في المسند (٦/١٤٦/ح٢٥١٧١، ١٨٠/ح٢٥٥١١، ٢٥٦/ح٢٦٢٣٤) من حديث: عائشة رضي الله عنها.

(٢) الفتاوى (١١/٣١٣ ـ ٣١٤).

المسألة الثانية: أن لُبس المرقَّعات والمُصَبَّغات والصوف من العباءة وغير ذلك، فالناس فيه على ثلاث طرق:

منهم: من يكره ذلك مطلقاً: إمَّا لكونه بدعة، وإمَّا لما فيه من إظهار الدين.

ومنهم: من استحبه، بحيث يلتزمه ويمتنع من تركه، وهو حالُ كثيرٍ ممَّن ينتسب إلى الخرقة واللبسة، وكلا القولين والفعلين خطأ.

والصواب أنه جائز: كلبس غير ذلك، وأنه يُستحبُّ أن يرقع الرجل ثوبه للحاجة، كما رقع عمرُ ثوبَه وعائشةُ وغيرُهما من السلف، وكما لبس قومٌ الصوفَ للحاجة، ويُلبس أيضاً للتواضع والمسكنة مع القدرة على غيره، كما جاء في الحديث: **(من ترك جيد اللباس وهو يقدر عليه تواضعاً لله كساه الله من حُلل الكرامة يوم القيامة)**[١]، فأما تقطيع الثوب الصحيح وترقيعه، فهذا فساد وشهرة، وكذلك تعمُّد صبغ الثوب لغير فائدة، أو حكّ الثوب ليظهر التحتاني، أو المغالاة في الصوف الرفيع ونحو ذلك، مما فيه إفسادُ المال ونقص قيمته، أو فيه إظهار التشبُّه بلباس أهل التواضع والمسكنة، مع ارتفاع قيمته وسعره، فإن هذا من النفاق والتلبيس.

فهذان النوعان فيهما إرادة العلوّ في الأرض بالفساد، والدارُ الآخرةُ للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً، مع ما في ذلك من النفاق.

وأيضاً فالتقيُّد بهذه اللبسة بحيث يَكرَه اللابس غيرها، أو يُكره أصحابه أن لا يلبسوا غيرها، هو أيضاً منهيٌّ عنه»اهـ[٢].

---

(١) الحديث لم أقف عليه.

(٢) المستدرك على الفتاوى (١/١٥٦ ـ ١٥٧).

ثانياً: بعض الصوفية يتعمد لبس الصوف الخشن لتعذيب النفس وإظهار الولاية والزهد، فبيَّن شيخ الإسلام أن لُبس الصوف أو الخَشِنِ من الثياب ليس دليلاً على الولاية، وليس لأولياء الله تعالى لباسٌ يتميزون به عن غيرهم.

قال الشيخ: «فصلٌ: وليس لأولياء الله شيء يتميزون به عن الناس في الظاهر، من الأمور المباحات، فلا يتميزون بلباس دون لباس، إذا كان كلاهما مباحاً، ولا بحلق شعر أو تقصيره أو ظفره إذا كان مباحاً، كما قيل: (كم من صِدِّيق في قباء، وكم من زنديق في عباء)، بل يوجدون في جميع أصناف أمة محمد ﷺ، إذا لم يكونوا من أهل البدع الظاهرة والفجور، فيوجدون في أهل القرآن، وأهل العلم، ويوجدون في أهل الجهاد والسيف، ويوجدون في التُّجَّار والصُّنَّاع والزُّرَّاع.

وقد ذكر الله أصناف أمة محمد ﷺ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ﴾ [المزمل: ٢٠]»اهـ[1].

ثم بيّن الشيخ: هل يُمدح أحدٌ بلُبس الصوف؟

فقال رحمه الله **في معرض كلامه عن غلوّ الرافضة في آل البيت وكذبهم عليهم لإظهار فضائلهم:** «وأما قوله عن الحسن إنه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة، فهذا من جنس قوله في علي أنه كان يصلي ألف ركعة، فإن هذا لا فضيلةَ فيه، وهو كذب؛ وذلك أن لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فاضلاً، لكان النبيُّ ﷺ شَرَعَه

(١) الفرقان (ص٣٤)، الفتاوى (١١/ ١٩٠).

لأمته؛ إما بقوله أو بفعله، أو كان يفعله أصحابه على عهده، فلما لم يفعله هو ولا أحد من أصحابه على عهده ولا رغب فيه دل على أنه لا فضيلةَ فيه، ولكن النبي ﷺ لبس في السفر جُبَّةً من صوف فوق ثيابه، وقَصْدُ لُبس الصوف دون القطن وغيره ليس بمستحبٍّ في شريعتنا، ولا هو من هدي نبينا ﷺ.

وقد قيل لمحمد بن سيرين: إن قوماً يقصدون لبس الصوف، ويقولون: إن المسيح كان يلبسه، فقال: هدي نبينا أحبُّ إلينا من هدي غيره.

قد تنازع العلماء: هل يكره لبس الصوف في الحضر من غير حاجة أم لا؟ وأمَّا لُبسه في السفر، فحسَنٌ؛ لأنه مَظِنَّةُ الحاجة إليه، ثم بتقدير أن يكون لبس الصوف طاعةً وقُرْبةً، فإظهاره تواضعاً أولى من إخفائه تحت الثياب، فإنه ليس في ذلك إلا تعذيبُ النفس بلا فائدة، والله تعالى لم يأمر العباد إلا بما هو له أطوعُ ولهم أنفعُ، لم يأمرهم بتعذيبٍ لا ينفعهم، بل قال النبي ﷺ: إن الله لغنيٌّ عن تعذيب هذا نفسَه»اهـ[١].

ثالثاً: ما يفعله بعض مشايخ الصوفية من إلباس المريدين الخِرقة هو من البدع، ولا يُعرف لذلك أصلٌ عن الصحابة ولا التابعين:

قال الشيخ: «فصلٌ: وأما لباس الخرقة التي يُلبِسُها بعضُ المشايخ المريدينَ: فهذه ليس لها أصل يدل عليها الدلالة المعتبرة من جهة الكتاب والسنة، ولا كان المشايخُ المتقدِّمون وأكثرُ المتأخرين يُلْبِسونها المريدين، ولكن طائفة من المتأخرين رأوْا ذلك واستحبُّوه.

---

(١) المنهاج (٤/ ٤٢ ـ ٤٤)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٥٥٤)، الاستقامة (١/ ٢٦٠).

وقد استدل بعضهم: بأن النبي ﷺ ألبس أمَّ خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص[١] ثوباً وقال لها: **(سَنَا)**[٢]، والسَّنا بلسان الحبشة[٣]: الحسن، وكانت قد وُلدت بأرض الحبشة؛ فلهذا خاطبَها بذلك اللسان.

واستدلُّوا أيضاً بحديث البردة التي نسجَتْها امرأةٌ للنبي ﷺ فسأله إياها بعض الصحابة فأعطاه إياها، وقال: أردت أن تكون كفناً لي[٤].

وليس في هذين الحديثين دليل على الوجه الذي يفعلونه، فإن إعطاء الرجل لغيره ما يلبَسه كإعطائه إياه ما ينفعه، وأخذ ثوبٍ من النبي ﷺ على وجه البركة كأخذ شعرة على وجه البركة، وليس هذا كلباس ثوب أو قلنسوة على وجه المتابعة والاقتداء، ولكن يشبه من

---

(١) هي أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، اسمها: هند، وقيل: أمة، تزوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، فولدت له: خالداً وعمراً وحبيبة وسودة.
انظر: صفة الصفوة (١/ ١٤٣).

(٢) الحديث: يشير الشيخ إلى ما جاء عن أم خالد بنت خالد، قالت: أُتيَ النبي ﷺ بثياب فيها خميصةٌ سوداءُ صغيرة، فقال: من ترون أكسو هذه؟ فسكت القوم، فقال رسول الله ﷺ: إيتوني بأم خالد، قالت: فأُتِيَ بي فألبسنيها بيده، وقال: أبلي وأخلقي، يقولها مرتين، وجعل ينظر إلى علم في الخميصة أصفر وأحمر، ويقول: يا أم خالد، هذا سنا، سنا، والسنا ـ بلسان الحبشة ـ الحسن.
رواه البخاري (كتاب اللباس، باب ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً، ٥/ ٢١٩٨/ ٥٥٠٧)، والحاكم في المستدرك (كتاب البيوع، ٢/ ٧٢/ ٢٣٦٧).

(٣) الحبشة: بفتح الحاء والشين، بلاد معروفة في أفريقيا الشرقية، وتسمى حالياً بـ «أثيوبيا»، سميت بالحبشة: بسبب اسوداد أرضها لغزارة ما فيها من النبات، يقال: روضة حبشية: أي: قريبة من السواد لغزارة نباتها.
انظر: لسان العرب (٦/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، المعجم الوسيط (ص١٥٢)، الأنساب للسمعاني (٢/ ١٦٧).

(٤) الحديث: رواه البخاري (كتاب الجنائز، باب من استعد الكفن في زمن النبي فلم ينكر عليه، ١/ ٤٢٩/ ح١٢١٨)، من حديث: سهل بن سعد رضي الله عنه.

بعض الوجوه خُلَعَ الملوك التي يخلعونها على من يولُّونه، كأنها شعارٌ وعلامةٌ على الولاية والكرامة، ولهذا يسمُّونها تشريفاً، وهذا ونحوه غايته أن يُجعل من جنس المباحات، فإن اقترن به نيةٌ صالحةٌ كان حسناً من هذه الجهة، وأمَّا جعل ذلك سنةً وطريقاً إلى الله تعالى فليس الأمر كذلك»اهـ[١].

ومما سبق يتبين لنا أن تظاهر فريق من المتصوفة بلبس الخرق، واعتقادهم أن لبسها من أيدي المشايخ يكون له تأثير في سلوك الطريق والثبات عليه، وتظاهرهم أيضاً بلبس المرقَّعات والتعرِّي، وإظهار التقشف، كل هذا من الابتداع واتباع غير سبيل المؤمنين.

وقد تقدم في مبحث سابق نقلُ كلام شيخ الإسلام في بيان أن هذا ليس من الزهد الشرعي، بل هو زهد مبتدَع[٢].

❖ ❖ ❖

---

(١) الفتاوى (١١/ ٥١٠ ـ ٥١١)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ١٠٣)، المنهاج (٤/ ٦٢، ٨/ ٤٣ ـ ٤٩).

(٢) انظر ما تقدم (ص١٣٤).



الباب الخامس

موقف شيخ الإسلام من الصوفية - عموماً -

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقفه من مصنفاتهم وشخصياتهم

الفصل الثاني: موقفه من رواياتهم ومروياتهم

الفصل الثالث: مقارنة إجمالية بين منهج شيخ الإسلام في عرضه للصوفية وبين منهج غيره من المصنفين



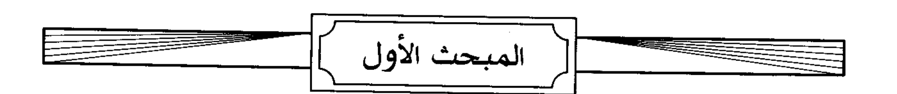
الفصل الأول

موقفه من مصنفاتهم وشخصياتهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصنفاتهم وتقويمه لها

المبحث الثاني: موقفه من رجالاتهم وشخصياتهم



مصنفاتهم وتقويمه لها

تمهيد:

لا شك أن معرفة مذهب المتصوفة ـ أو أي مذهب آخر ـ تكون بسماعه منهم من خلال المناظرات معهم، أو قراءة كتبهم التي بيَّنوا فيها مذهبهم، أو نقل الثقات عنهم، أو غير ذلك[1]، وقد سلك شيخ الإسلام في الكلام عن مذهب المتصوفة سُبلاً متعددةً، فهو قد خالطهم وسمع منهم، وناظرهم وردَّ عليهم، وإلى جانب ذلك قرأ كتبهم وردَّ عليها وفنَّد ما فيها[2].

وقبل أن أعرض كتب الصوفية التي تعرَّض شيخ الإسلام للحكم عليها أو تقويمها، أُمهِّد قبل ذلك ببيان ما ذكره شيخ الإسلام عن مؤلفات المتصوفة عموماً.

وذلك في النقاط التالية:

أولاً: سعة اطلاع الشيخ على كتبهم:

يدل على ذلك قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «.. وقد رأيت منهم ومن كتبهم،

(١) تقدم في مباحث سابقة الكلام عن مصادر شيخ الإسلام في حكاية مذهب المتصوفة ـ تفصيلاً ـ (١/ ١٠٣).

(٢) مما ألفه شيخ الإسلام في الرد على كتب الصوفية، كتاب الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم، وكتاب الاستقامة؛ فإن أكثره في الرد على الرسالة القشيرية في التصوف، وغير ذلك.

وسمعت منهم وممن يخبر عنهم من ذلك ما شاء الله»اهـ[١].

ثانياً: أكثر كتب التصوف ظهرت من البصرة:

قال الشيخ: «وكان جمهور الكلام والتصوف في البصرة.. **ولهذا تجد كتب الكلام والتصوف إنَّما خرجت في الأصل من البصرة، وكذلك كتب المتصوفة**، ومن خلط التصوف بالحديث والكلام، ككتب الحارث المحاسبي، وأبي الحسن بن سالم[٢]، وأبي سعيد الأعرابي، وأبي طالب المكي»اهـ[٣].

ثالثاً: دقة معرفة الشيخ بمصنفات الصوفية، بحيث إنه يذكر - أحياناً - من أين صنَّف المؤلف كتابه:

كما ذكر عن الرسالة التي صنفها أبو القاسم القشيري، وسميت بالرسالة القشيرية:

«.. وما يرسله في هذه الرسالة قد وُجِدَ كثير منه مكذوب على أصحابه، إما أن يكون أبو القاسم سمعه من بعض الناس فاعتقد صدقَه، أو يكون مَنْ فوقه كذلك، أو وجده مكتوباً في بعض الكتب فاعتقد صحته، وهذا أبو القاسم - مع علمه وروايته بالإسناد - ومع هذا ففي هذه الرسالة قطعة كبيرة من المكذوبات التي لا ينازع فيها مَنْ له أدنى معرفة بحقيقة حال المنقول عنهم.

وأما الذي يسنده من الحكايات في باب السماع، فعامَّته من كتابين: كتاب (اللمع) لأبي نصر السراج، فإنه يروي عن أبي حاتم

---

(١) الفتاوى (٤/ ٦٠).

(٢) أبو الحسن أحمد بن سالم (ت٣٥٠هـ) من رؤوس فرقة السالمية، تتلمذ على سهل بن عبد الله التستري، وأبي طالب المكي، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) الفتاوى (١٠/ ٣٥٨، ٣٦٠).

السجستاني، عن أبي نصر عن عبد الله بن علي الطوسي، ويروي عن محمد بن أحمد بن محمد التميمي عنه، ومن كتاب (السماع) لأبي عبد الرحمن السلمي قد سمعه منه»اهـ[١].

رابعاً: قسّم شيخ الإسلام المصنفات في أخبار الزهاد ثلاثةَ أقسام:

فقال: «المصنفات في أخبار الزُّهَّاد ثلاثة أقسام:

قسم: جرَّد النقل لأخبار القرون المفضَّلة من الصحابة والتابعين ونحوهم، كما ذكر ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في كتابه المشهور في الزهد، فإنه صنَّفه على الأسماء، وذكر فيه زهد الأنبياء والصحابة والتابعين، وإن كان آخرون من المصنفين في الزهد كعبد الله بن المبارك[٢] وهناد بن السري[٣] صنفوا ذلك على الأبواب.

وقسم: ذكروا أخبار الزُّهَّاد المتأخرين، من حين حدث اسم التصوف، كما فعل أبو عبد الرحمن السلمي في كتابه في (طبقات الصوفية)، وكما فعل أبو القاسم القشيري في (رسالته)، وابن خميس في (مناقب الأبرار)، ونحو هؤلاء.

وقسم: ذكروا المتقدمين والمتأخرين، كما فعل الحافظ أبو نعيم

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٢) هو عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي التركي، مولاهم، الإمام الحافظ، جمع الله له بين العلم والجهاد والتجارة، له تصانيف؛ منها: كتاب الزهد، والجهاد، توفي سنة ١٩٨هـ.
انظر: الحلية (٨/ ١٦٢)، سير الأعلام (٨/ ٣٣٦)، شذرات الذهب (١/ ٢٩٥)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٢).

(٣) هو هناد بن السري بن يحيى، الكوفي الصغير، العابد الزاهد، روى عن أبي سعيد الأشج وجماعة، صنف كتاب الزهد وغيره، توفي سنة ٢٤٣هـ.
انظر: البداية والنهاية (٧/ ٣٦٠/ حوادث سنة ٢٤٣هـ)، شذرات الذهب (٢/ ٣٣١).

الأصبهاني وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما»اهـ[(١)].

خامساً: بيّن الشيخ أن فريقاً من المتصوفة يُعظِّمون كتبهم أكثرَ من تعظيمهم للكتاب والسنة، وإذا خالفت هذه الكتبُ القرآنَ قدموها عليه:

قال شيخ الإسلام في معرض نقده لكتاب (فصوص الحِكم) لابن عربي: «.. فإن تحقيقهم الذي حقيقتُه التعطيلُ للصانع وجحده، وأنه ليس وراء العالم شيء، لم يحققه أحد كما حققه التلمساني، وحدَّثني الثقة ـ الذي رجع عنهم لمَّا انكشف له أسرارهم ـ أنه قرأ عليه (فصوص الحكم) لابن عربي، قال: فقلت له: هذا الكلام يخالف القرآن، فقال: القرآن كلُّه شرك، وإنما التوحيد في كلامنا»اهـ[(٢)].

وبهذه النقاط الخمس يتبين لنا دِقة شيخ الإسلام في الكلام عن مذاهب الناس ـ عموماً ـ والمتصوفة خصوصاً، وشمول حكمه للكتاب الذي يقوّمه أو يحكم عليه.

أما كتب الصوفية[(٣)] التي تناولها شيخ الإسلام بمدح، أو ذمٍّ،

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٢) الصفدية (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٣) فصّل الإمام ابن الجوزي في كتابه تلبيس إبليس (ص٢٠١) الكلام على مصنفات الصوفية، ومِمَّا قال في ذلك: «نقد مسالك الصوفية: لبّس إبليس عليهم، وكان أصل تلبيسه عليهم أنه صدهم عن العلم، وأراهم أن المقصود العمل، فلما أطفأ مصباح العلم عندهم تخبَّطوا في الظلمات.
ثم جاء أقوام فتكلموا لهم في الجوع والفقر والوساوس والخَطَرات، وصنفوا في ذلك مثل الحارث المحاسبي.
وجاء أبو عبد الرحمن السلمي، فصنف لهم كتاب السنن، وجمع لهم حقائق التفسير، فذكر عنهم فيه العجب في تفسيرهم القرآن بما يقع لهم من غير إسناد ذلك إلى أصل من أصول العلم، وإنما حملوه على مذاهبهم، والعجب من =

....

= ورعهم في الطعام وانبساطهم في القرآن.
وصنف لهم أبو نصر السراج كتاباً سمَّاه: لمع الصوفية، ذكر فيه من الاعتقاد القبيح والكلام المرذول.
وصنف لهم أبو طالب المكي: قوت القلوب، فذكر فيه الأحاديث الباطلة وما لا يستند فيه إلى أصل، وذكر فيه الاعتقاد الفاسد.
وجاء أبو نعيم الأصبهاني، فصنف لهم كتاب: الحلية، وذكر في حدود التصوف أشياءَ منكَرَةً قبيحةً.
وصنف لهم عبد الكريم بن هوازن القشيري كتاب: الرسالة، فذكر فيها العجائب من الكلام في الفناء والبقاء والتجلي والمكاشفة إلى غير ذلك من التخليط الذي ليس بشيء، وتفسيرُه أعجبُ منه.
وجاء محمد بن طاهر المقدسي، فصنف لهم: صفوة التصوف، فذكر فيه أشياء يستحي العاقل من ذكرها.
وجاء أبو حامد الغزالي، فصنف لهم كتاب الإحياء على طريقة القوم، وملأه بالأحاديث الباطلة وهو لا يعلم بطلانها، وتكلم في علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال: إن المراد بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيم صلوات الله عليه أنوار هي حُجُبُ الله ﷻ ولم يرد هذه المعروفات. وهذا من جنس كلام الباطنية، وقال في كتابه المفصح بالأحوال: إن الصوفية في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائدَ، ثم يترقَّى الحال من مشاهدة الصورة إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق.
وكان السبب في تصنيف هؤلاء مثل هذه الأشياء قلة علمهم بالسنن والإسلام والآثار، وإقبالهم على ما استحسنوه من طريقة القوم، وإنما استحسنوها؛ لأنه قد ثبت في النفوس مدح الزهد وما رأوا حالةً أحسن من حالة هؤلاء القوم في الصورة، ولا كلاماً أرقَّ من كلامهم، وفي سير السلف نوع خشونة.
وجمهور هذه التصانيف التي صنفت لهم لا تستند إلى أصل، وإنما هي واقعات تلقَّفها بعضهم عن بعض دوَّنوها، وقد سمَوْها بالعلم الباطن.
وعن سعيد بن عمرو البردعي، قال: شهدت أبا زرعة وسئل عن الحارث المحاسبي وكتبه، فقال للسائل: إياك وهذه الكتب، هذه الكتب كتب بدع =

أو تقويم، فيمكن ـ بالاستقراء ـ حصرها فيما يأتي[١]:

● **اسم المؤلف:** التلمساني.

* **اسم الكتاب:** شرح الأسماء الحسنى.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ **قال شيخ الإسلام بعد عرضه لمقالة التلمساني وغيره من القائلين بالحلول والاتحاد:** «.. وشرح الأسماء الحسنى على هذا الأصل الذي له[٢]»اهـ[٣].

* **اسم الكتاب:** ديوان التلمساني.

تقويم شيخ الإسلام له:

قال شيخ الإسلام: «.. وله ديوان شعر قد صنع فيه أشياء، وشعره في صناعة الشعر جيد، ولكنه كما قيل: لحم خنزير في طبق صيني»اهـ[٤].

● **اسم المؤلف:** الحكيم الترمذي.

* **اسم الكتاب:** ختم الولاية.

= وضلالات، عليك بالأثر؛ فإنك تجد فيه ما يغنيك عن هذه الكتب. قيل له: في هذه الكتب عبرة، قال: من لم يكن له في كتاب الله ﷻ عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة. بلغكم أن مالك بن أنس وسفيان الثوري والأوزاعي والأئمة المتقدمة، صنَّفوا هذه الكتب في الخَطَرَات والوساوس وهذه الأشياء، هؤلاء قوم خالفوا أهل العلم، يأتوننا مرة بالحارث المحاسبي ومرة بعبد الرحيم الدبيلي ومرة بحاتم الأصم ومرة بشقيق، ثم قال: ما أسرع الناس إلى البدع»اهـ.

(١) رتبت هذه الكتب حسب أسماء مؤلفيها على حروف المعجم: أ، ب، ج، . . .

(٢) يعني أصل التلمساني في القول بالحلول والاتحاد، وقد تقدم بيان المراد بالحلول والاتحاد في (١/ ٤٠٥).

(٣) الفتاوى (٢/ ٤٧٢).

(٤) الفتاوى (٢/ ٤٧٢).

تقويم شيخ الإسلام له:

أنكر المسلمون على الحكيم الترمذي تأليف هذا الكتاب:

قال شيخ الإسلام: «.. والترمذي ـ مع فضله وعلمه ـ لمَّا صنف كتاب (خاتم الأولياء) أنكر المسلمون عليه ذلك وأخرجوه، كما ذكر ذلك عنه أبو عبد الرحمن السلمي في (محنة الصوفية)، وقال: إنهم نفَوْه وأخرجوه من بلدته، وشهدوا عليه بالكفر، وذلك بسبب تصنيف كتاب (خاتم الولاية)، ونسبوه إلى القبائح في الدين، وجاء إلى بلخ[1]، فقبله أهل بلخ بسبب موافقته إياهم على المذهب، وفي هذا الكتاب من الكلام الباطل ما يُعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام، وهو الذي فتح الكلام في ختم الأولياء، حتى جاء هؤلاء المتأخرون الذين يدَّعي كلٌّ منهم أنه خاتم الأولياء»اهـ[2].

• **اسم المؤلف:** ابن خميس الموصلي[3].

---

(١) بَلْخ: مدينة من أكبر مدن خراسان (خراسان: سبق التعريف بها ص١٦٩) تقع في الناحية الشرقية منها، قريبة من ترمذ، وقد فتحها الأحنف بن قيس في خلافة عثمان رضي الله عنه، وهي الآن تابعة لأفغانستان.
انظر: معجم البلدان (١/٤٧٩ ـ ٤٨٠)، مراصد الاطلاع (١/٢١٧)، الأنساب للسمعاني (١/٣٨٨ ـ ٣٨٩).

(٢) الصفدية (١/٢٤٨).

(٣) هو الحسين بن نصر بن أحمد بن خميس الموصلي، أبو عبد الله، الفقيه الشافعي، حدّث ببغداد والموصل، وكان سمع ببغداد من أبي الخطاب نصر بن أحمد بن البطر وأبي حامد الغزالي، وعليه تفقَّه، قال ابن شافع في تاريخه: كان شيخاً ذا فنون من أهل العلم، له كتاب مناقب الأبرار، وأخبار المنامات، توفي سنة ٥٥٢هـ.
انظر: تكملة الإكمال ـ لابن نقطة (٢/ ٤٤٠)، كشف الظنون (١/ ٣٠).
أما كتابه: مناقب الأبرار، فقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٨٣٥) فقال: كتاب مناقب الأبرار ومحاسن الأخيار، أوله: الحمد لله على =

* **اسم الكتاب:** مناقب الأبرار.

تقويم شيخ الإسلام له:

جعل الأصل في كتابه ما رُوِيَ عن الزهاد والعباد:

قال شيخ الإسلام: «.. وكذلك مَن صنف في التصوف والزهد، جعل الأصل ما رُوي عن متأخري الزهاد، وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب (الرسالة) أبو القاسم القشيري، وأبو بكر الكلاباذي، وابن خميس الموصلي في (مناقب الأبرار).. وكان أحسن من هذا أن يفعلوا كما فعله أبو نعيم الأصبهاني في (الحلية) من ذكره للمتقدمين والمتأخرين، وكذلك أبو الفرج ابن الجوزي في (صفة الصفوة)، وكذلك ابن أسد بن موسى[1]، إن لم يصعدوا إلى طريقة عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهنّاد بن السري، وغيرهم في كتبهم في الزهد، فهذا هذا، والله أعلم وأحكم، فإن معرفة أصول الأشياء ومبادئها، ومعرفة الدين وأصله، وأصل ما تولَّد فيه من أعظم العلوم نفعاً؛ إذ المرء ما لم يُحِطْ بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها يبقى في قلبه حسكة»اهـ[2].

= ما أنعم به من آلائه.. إلخ، لأبي عبد الله المعروف بابن خميس الموصلي المتوفى سنة ٥٥٢، وهو على طرز الرسالة القشيرية، وقد اختصره وذكر فيه أنه تتبَّع مسموعاته ومما جمعه العلماء من أخبار الصالحين، كطبقات السلمي، والحلية، وبهجة الأسرار، وتهذيب الأسرار، والرسالة القشيرية، فجمع الجميع بحذف الأسانيد»اهـ.

(١) هو أسد بن موسى الأموي، الحافظ، نزيل مصر، يقال له: أسد السنة، روى عن شعبة وطبقته، ورحل في الحديث وصنف التصانيف، وهو أحد الثقات الأكياس، توفي سنة ٢١٢هـ.
انظر: البداية والنهاية (٧/ ٢٧١، حوادث سنة ٢١٢هـ)، شذرات الذهب (٢/ ٢٧).

(٢) الفتاوى (١٠/ ٣٦٧).

• **اسم المؤلف**: السلمي: أبو عبد الرحمن.

* **اسم الكتاب**: مؤلفات أبي عبد الرحمن السلمي ـ عموماً ـ.

تقويم شيخ الإسلام لها:

ذكر شيخ الإسلام أنه جمع أسماء أصحاب الصُّفَّة، وكان له عناية بجمع أخبار النساك:

قال الشيخ في معرض كلامه عن أهل الصُّفَّة: «.. وقد جمع أسماءهم الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي في كتاب «تاريخ أهل الصفة»[١]، جمع ذكر مَنْ بلغه أنه كان مِنْ أهل الصفة، وكان معتنياً بذكر أخبار النساك والصوفية والآثار التي يستندون إليها، والكلمات المأثورة عنهم، وجمع أخبار زهاد السلف وأخبار جميع مَنْ بلغه أنه كان من أهل الصفة، وكم بلغوا، وأخبار الصوفية المتأخرين بعد القرون الثلاثة، وجمع أيضاً في الأبواب، مثل حقائق التفسير، ومثل أبواب التصوف الجارية على أبواب الفقه، ومثل كلامهم في التوحيد والمعرفة والمحبة ومسألة السماع، وغير ذلك من الأحوال، وغير ذلك من الأبواب، وفيما جمعه فوائدُ كثيرةٌ ومنافعُ جليلةٌ[٢]».

وهو في نفسه رجل من أهل الخير والدين والصلاح والفضل، وما

---

(١) كتاب «تاريخ أهل الصفة» لأبي عبد الرحمن السلمي، نقل عنه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٥)، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١١٦) باسم: تاريخ أهل الصفوة.

(٢) أبو عبد الرحمن السلمي من أشهر من حفظ علوم الصوفية، وصنَّف فيها وجمع، قال أبو نعيم الأصبهاني عن السلمي: «له العناية التامة بتوطئة مذهب المتصوفة وتهذيبه على ما بينه الأوائل»اهـ، وقال الإمام الذهبي: «وقد صنَّف في علوم القوم سبعمائة جزء»اهـ.

انظر: حلية الأولياء (٢/ ٢٥)، سير الأعلام (١٧/ ٢٤٧).

يرويه مِنَ الآثار فيه من الصحيح شيء كثير، ويروي أحياناً أخباراً ضعيفة بل موضوعة، يعلم العلماء أنها كذب، وقد تكلم بعضُ حفَّاظ الحديث في سماعه.

وكان البيهقي إذا روى عنه يقول: حدثنا أبو عبد الرحمن من أصل سماعه وما يظن به وبأمثاله ـ إن شاء الله ـ تعمُّد الكذب، لكن لعدم الحفظ والإتقان يدخل عليهم الخطأ في الرواية، فإن النساك والعُبَّاد منهم مَنْ هو متقن في الحديث، ومنهم من قد يقع في بعض حديثه غلط وضعف.

وكذلك ما يأثُره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق، أو ينتصر له من الأقوال والأفعال والأحوال، فيه مِنَ الهدى والعلم شيء كثير، وفيه أحياناً من الخطأ أشياء، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطل قطعاً، مثل ما ذكر في حقائق التفسير قطعة كبيرة عن جعفر الصادق وغيره، من الآثار الموضوعة، وذكر عن بعض طائفة أنواعاً من الإشارات، التي بعضها أمثالٌ حسنة واستدلالات مناسبة، وبعضها من نوع الباطل واللغو، فالذي جمعه الشيخ **أبو عبد الرحمن ونحوه في: (تاريخ أهل الصفة)** و**(أخبار زهاد السلف)** و**(طبقات الصوفية)**، يستفاد منه فوائدُ جليلةٌ، ويجتنب منه ما فيه من الروايات الباطلة، ويتوقف فيما فيه مِنَ الروايات الضعيفة.

وهكذا كثير من أهل الروايات، ومن أهل الآراء والأذواق، من الفقهاء والزهَّاد والمتكلمين وغيرهم، يوجد فيما يأثُرونه عمَّن قبلهم وفيما يذكرونه معتقدين له شيء كثير، وأمر عظيم من الهدى ودين الحق الذي بعث الله به رسوله، ويوجد أحياناً عندهم من جنس الروايات الباطلة أو الضعيفة ومن جنس الآراء والأذواق الفاسدة أو المحتملة شيء كثير.

ومَنْ له في الأمة لسان صدق عام بحيث يثنى عليه، ويُحْمَدُ في

جماهير أجناس الأمة، فهؤلاء هم أئمة الهدى، ومصابيحُ الدجى، وغلطهم قليل بالنسبة إلى صوابهم، وعامَّته من موارد الاجتهاد التي يُعذَرون فيها، وهم الذين يتَّبعون العلم والعدل، فهم بُعَداءُ عن الجهل والظلم، وعن اتباع الظن وما تهوى الأنفس»اهـ[١].

ومع ثناء شيخ الإسلام على تفسير أبي عبد الرحمن السلمي، إلا أنه بيّن أنه لا يخلو من ملحوظات، كتفسيره لبعض الآيات بما لا يحتمله معناها:

قال شيخ الإسلام: «وفي الجملة: مَن عدَل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك، بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلمَ بتفسيره ومعانيه، فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم، فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً.

والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأنَّ من أعظم أسبابه البدعَ الباطلةَ التي دعت أهلَها إلى أن حرَّفوا الكَلِمَ عن مواضعه، وفسَّروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به، وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه، وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدَث مبتدَعٌ، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فسادَ تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق.

وأما الذين يخطؤون في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية والوُعَّاظ والفقهاء وغيرهم، يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحةٍ، لكن

---

(١) الفتاوى (١١/ ٤١ ـ ٤٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٣٦٧، ١١/ ٥٧٨).

القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في (حقائق التفسير)[١]، وإن كان فيما ذكروه ما هو معانٍ باطلة؛ فإن ذلك

---

(١) كتاب «حقائق التفسير» ألفه أبو عبد الرحمن السلمي على طريقة الصوفية في التفسير بالخَطَرات والإشارات، وهو لا يزال مخطوطاً كما ذكر محقق كتاب «طبقات الصوفية» لأبي عبد الرحمن السلمي، وله عدة نسخ محفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، وفي خزانة الكتب الأزهرية، وفي خزانة الفاتح باستانبول.
انظر: طبقات الصوفية للسلمي (مقدمة المحقق، ص٣٥ ـ ٣٦).
وقد ذكر الإمام ابن الجوزي نماذجَ من هذا التفسير، وبيّن ما فيها من خلل، فقال في معرض كلامه عن الصوفية وتفسير القرآن: «ذكر نبذة من كلامهم في القرآن:
.. وقد جمع أبو عبد الرحمن السلمي في تفسير القرآن من كلامهم ـ الذي أكثره هذيان لا يحل ـ نحو مجلدين سماها «حقائق التفسير»، فقال في:
فاتحة الكتاب عنهم أنهم قالوا: إنما سميت فاتحة الكتاب؛ لأنها أوائل ما فتحناك به من خطابنا، فإن تأدبت بذلك، وإلا حُرمت لطائفَ ما بعد.
قال المصنف رحمه الله: وهذا قبيح؛ لأنه لا يختلف المفسرون أن الفاتحة ليست من أول ما نزل.
وقال في قول الإنسان: آمين: أي قاصدون نحوك.
قال المصنف رحمه الله: وهذا قبيح؛ لأنه ليس من أم؛ لأنه لو كان كذلك لكانت الميم مشددة.
قال في قوله: ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥] قال: قال أبو عثمان: غرقى في الذنوب، وقال الواسطي: غرقى في رؤية أفعالهم، وقال الجنيد: أسارى في أسباب الدنيا تفدوهم إلى قطع العلائق.
قلت: إنما الآية على وجه الإنكار، ومعناها: إذا أسرتموهم فديتموهم، وإذا حاربتموهم قلبتموهم، وهؤلاء قد فسروها على ما يوجب المدح...
وقال في قوله: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]: أي من هواجس نفسه ووساوس الشيطان.
وهذا غاية في القبح؛ لأن لفظ الآية لفظ الخبر، ومعناه الأمر، وتقديرها: من دخل الحرم فأمنوه، وهؤلاء قد فسروها على الخبر، ثم لا يصح لهم؛ لأنه كم =

يدخل في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسداً»اهـ[(١)].

ـ مصنفات أبي عبد الرحمن تتسم بالعدل والإحاطة، قال شيخ الإسلام: «وقد جمع كلام المشايخ إمَّا بلفظه، أو بما فهمه هو غير واحد، فصنف أبو بكر الكلاباذي كتاب (التعرف لمذهب التصوف)، وهو أجود مما ذكره أبو القاسم وأصوب، وأقرب إلى مذهب سلف الأمة وأئمتها وأكابر مشايخها، وكذلك معمر بن زياد الأصفهاني شيخ الصوفية، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسن السلمي جامع كلام الصوفية، هما في ذلك أعلى درجةً، وأبعد عن البدعة والهوى من أبي القاسم.

= من داخل إلى الحرم ما أمن من الهواجس ولا الوساوس.
وذكر في قوله: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]: قال أبو تراب: هي الدعاوى الفاسدة.
﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] : قال سهل: هو القلب. ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾: النفس ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾: الجوارح.
وقال في قوله: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]: قال أبو بكر الوراق: الهَمَّان لها، ويوسفُ ما هَمَّ بها.
قلت: هذا خلافٌ لصريح القرآن.
وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: قال محمد بن علي: ما هذا بأهل أن يدعى إلى المباشرة...
قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن تأمَّل معنى هذا، علم أنه كفرٌ محضٌ؛ لأنه يشير إلى أنه كالهزء واللعب.. وجميع الكتاب من هذا الجنس، ولقد هممت أن أثبت منه هاهنا كثيراً، فرأيت أن الزمان يضيع في كتابة شيء بين الكفر والخطأ والهَذَيان، وهو من جنس ما حكينا عن الباطنية.
فمن أراد أن يعرف جنس ما في الكتاب فهذا أنموذجه، ومن أراد الزيادة، فلينظر في ذلك الكتاب»اهـ. تلبيس إبليس (١/ ٤٠٢).
(١) الفتاوى (٣٦١ ـ ٣٦٢).

وأبو عبد الرحمن، وإن كان أدنى الرجلين، فقد كان ينكر مذهب الكلَّابية ويبدِّعهم، وهو المذهب الذي ينصره أبو القاسم، وله في ذم الكلام[١] مصنف يخالف ما ينصره أبو القاسم، وأبو عبد الرحمن أجلُّ من أخذ عنه أبو القاسم كلام المشايخ، وعليه يعتمد في أكثر ما يحكيه، فإن له مصنفاتٍ متعددةً»اهـ[٢].

- أبو عبد الرحمن السلمي أعرَفُ القوم بكلام الصوفية:

قال شيخ الإسلام: «أعظم المشايخ الذين أخذ عنهم أبو القاسم جمعاً لكلام مشايخ الصوفية وتأليفاً له ورواية له هو الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي، فإن القشيري لم يدرك شيخاً أجمعَ لكلام القوم وأحرصَ على ذلك وأرغبَ فيه منه؛ ولهذا صنف في ذلك ما لم يصنفه نظراؤه.. الشيخ أبو عبد الرحمن أعرف مشايخ أبي القاسم القشيري بطريقة الصوفية وكلامهم»اهـ[٣].

* **اسم الكتاب**: تاريخ الصوفية[٤].

تقويم شيخ الإسلام له:

---

(١) ذكر الذهبي في ترجمته لأبي عبد الرحمن السلمي أنه «صنف في علوم القوم سبعمائة جزء»، (سير الأعلام ١٧/٢٤٧)، ولم أعثر على خبر عن كتاب للسلمي مخطوطاً ولا مطبوعاً باسم: ذم الكلام، فلعلّه فُقد مع ما فُقد من كتب أبي عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ، وانظر مقدمة محقق كتاب طبقات الصوفية، للسلمي، والمحقق هو: نور الدين شريبة.

(٢) الاستقامة (١/ ٨٢ ـ ٨٤). (٣) الاستقامة (١/ ١٠٣ ـ ١٠٥).

(٤) كتاب «تاريخ الصوفية» غير كتاب «طبقات الصوفية»، وكثيراً ما ينقل عنه الذهبي في «تاريخ الإسلام»، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، ولم يذكر صاحب كشف الظنون هذا الكتاب.

وانظر: تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨، ٤/ ٩٧، ٣٦١، ٥/ ٣١٠، ٦/ ١٨٨، ٢٩٣، ١٢/ ٣٠، ٢٢٤).

جعل الأصل في كتابه ما روي عن الزهاد والعباد:

قال شيخ الإسلام: «.. وكذلك مَن صنف في التصوف والزهد، جعل الأصل ما رُوي عن متأخري الزهاد، وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب (الرسالة) أبو القاسم القشيري، وأبو بكر الكلاباذي، وأبو عبد الرحمن في (تاريخ الصوفية)، لكن أبو عبد الرحمن صنف أيضاً سير السلف من الأولياء والصالحين، وسير الصالحين من السلف، كما صنف في سير الصالحين من الخلف ونحوهم، من ذكرهم لأخبار أهل الزهد والأحوال من بعد القرون الثلاثة، من عند إبراهيم بن أدهم، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، ومَنْ بعدهم، وإعراضهم عن حال الصحابة والتابعين، الذين نطق الكتاب والسنة بمدحهم، والثناء عليهم، والرضوان عنهم.

وكان أحسن من هذا أن يفعلوا كما فعله أبو نعيم الأصبهاني في (الحلية) من ذكره للمتقدمين والمتأخرين، وكذلك أبو الفرج بن الجوزي في (صفة الصفوة)، وكذلك ابن أسد بن موسى، إن لم يصعدوا إلى طريقة عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهنَّاد بن السري، وغيرهم في كتبهم في الزهد، فهذا هذا، والله أعلم وأحكم.

فإن معرفة أصول الأشياء ومبادئها، ومعرفة الدين وأصله، وأصل ما تولَّد فيه من أعظم العلوم نفعاً؛ إذ المرء ما لم يُحِطْ بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها يبقى في قلبه حسكة»اهـ[١].

● **اسم المؤلف:** السهروردي: عمر بن عبد الله.

* **اسم الكتاب:** عوارف المعارف.

---

(١) الفتاوى (١٠/٣٦٧).

تقويم شيخ الإسلام له:

نقل عنه شيخ الإسلام كلامه في وجوب تقييد الكرامات والخوارق بما جاء في الكتاب والسنة:

فقال: «قال أبو علي الجوزجاني: كُن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة، فإن نفسَك منجبلةٌ على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة، قال الشيخ السهروردي في عوارفه[(١)]: وهذا الذي ذكره أصلٌ عظيمٌ كبيرٌ[(٢)] في الباب، وسرٌّ غفَل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب[(٣)]، وذلك: أن المجتهدين والمتعبِّدين سمعوا عن سلفِ[(٤)] الصالحين المتقدمين، وما مُنِحوا به من الكرامات وخوارقِ العادات، فأبداً نفوسُهم لا تزال تتطلَّع إلى شيء من ذلك»اهـ[(٥)].

• **اسم المؤلف:** أبو طالب المكي.

* **اسم الكتاب:** قوت القلوب.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ قال شيخ الإسلام لـمَّا ذكر ما ابتدعه فريق من المتصوفة، من عبادات بدعية، كالخلوة ونحوها:

«لكن أبو طالب أكثر اعتصاماً بالكتاب والسنة من هؤلاء، ولكن يذكر أحاديثَ كثيرةً ضعيفةً، بل موضوعة، ويذكر أحياناً عباداتٍ بدعيةً من جنس ما بالغ في مدح الجوع هو وأبو حامد وغيرهما، وذكروا أنه

---

(١) عوارف المعارف (٥/ ٥٤، مطبوع في ذيل الإحياء، ط. النور)، بعد الكلام السابق مباشرة.

(٢) في العوارف: أصل كبير في. . .

(٣) في العوارف: أهل السلوك والطلب.

(٤) في العوارف: سمعوا بسير الصالحين.

(٥) الفتاوى (١١/ ٣٢٠).

كان يزن الخبز بخشب رطب، كلما جفَّ نقص الأكل، وذكروا صلوات الأيام والليالي، وكلها كذب موضوعة، ولهذا قد يذكرون مع ذلك شيئاً من الخيالات الفاسدة، وليس هذا موضع بسط ذلك»اهـ[(١)].

ـ وقال الشيخ في جواب سؤال:

«سئل عن إحياء علوم الدين وقوت القلوب.

فأجاب: أما كتاب (قوت القلوب) وكتاب (الإحياء) تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب، مثل الصبر والشكر، والحب والتوكل والتوحيد، ونحو ذلك، وأبو طالب أعلمُ بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي، وكلامه أسدُّ وأجودُ تحقيقاً، وأبعد عن البدعة، مع أن في (قوت القلوب) أحاديثَ ضعيفةً وموضوعةً وأشياءَ كثيرةً مردودةً»اهـ[(٢)].

ـ ومع ذلك، فقد اعتذر الشيخ لأبي طالب وغيره إيرادَه لهذه الأحاديث والآثار الضعيفة:

فقال في معرض كلامه عمَّا يقع فيه بعض الناس نتيجة استحسانهم لبعض العبادات وفعلهم لها دون دليل شرعي:

«وأشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين في الرقائق والفضائل في الصلوات الأسبوعية والحولية؛ كصلاة يوم الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس والجمعة والسبت، المذكورة في كتاب أبي طالب، وأبي حامد وعبد القادر[(٣)] وغيرهم، وأمثال ذلك من الصلوات المروية عن النبي ﷺ مع اتفاق أهل المعرفة بحديثه أن ذلك كذب عليه، ولكن بلغ ذلك أقواماً من أهل العلم والدين، فظنّوه صحيحاً فعملوا به، وهم

(١) الفتاوى (١٠/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).
(٢) الفتاوى (١٠/ ٥٥١).
(٣) يعني: الشيخ عبد القادر الجيلاني.

مأجورون على حسن قصدهم واجتهادهم، لا على مخالفة السنة.

وأمَّا من تبيَّنت له السنة، فظن أن غيرَها خيرٌ منها، فهو ضالٌّ مبتدع، بل كافر، والقول الوسط العدل هو ما وافق السنةَ الصحيحةَ الثابتةَ عنه ﷺ»اهـ[1].

ـ وأثنى شيخ الإسلام على معرفة أبي طالب بأقوال الصوفية:

فقال بعد ذِكرِه للغزالي والقشيري:

«.. وأبو طالب أعلم منهما بأقوال الصوفية، ومع هذا لم يعرف مقالة الأكابر كالفضيل بن عياض ونحوه»اهـ[2].

● **اسم المؤلف:** ابن عربي: محيي الدين.

* **اسم الكتاب:** فصوص الحِكم.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ بيّن شيخ الإسلام أن هذا الكتاب هو شرّ كتب ابن عربي:

فقال: «.. وإنما كنت قديماً مِمَّن يُحسن الظن بابن عربي، ويُعظمه، لِما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من (الفتوحات)، و(الكُنه)، و(المحكم المربوط)، و(الدرة الفاخرة)، و(مطالع النجوم) ونحو ذلك، **ولم نكن بعدُ اطّلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع (الفصوص) ونحوه**»اهـ[3].

ـ ما جاء في كتاب (الفصوص) مخالف لجميع الشرائع:

قال شيخ الإسلام: «.. والمقصود أن ما تضمنه كتاب (الفصوص) المُضاف إلى النبي ﷺ أن جاء به، وهو ما إذا ما فهمه المسلم عُلم بالاضطرار أن جميع الأنبياء والمرسلين، وجميع الأولياء والصالحين، بل

---

(١) الفتاوى (٢٤/ ٢٠١ ـ ٢٠٢). (٢) النبوات (ص٢٤٧).

(٣) الفتاوى (٢/ ٤٦٤).

جميع عوامٍّ أهل المِلَلِ من اليهود والنصارى والصابئين: يَبْرَؤون إلى الله تعالى من بعض هذا القول، فكيف منه كله؟»اهـ[(١)].

ـ النصارى يُعظمون كتاب الفصوص، ويرونه موافقاً لهم:

قال الشيخ: «وأما النصارى: فيغلب عليهم الإشراك والجهل، فهم يتعبَّدون ويرحمون لكن بضلال وإشراك، وبذلك وصفهم الله في القرآن، ولهذا يوجد في متعبِّدة الجهمية من الاتحادية وغيرهم منهم شَبَه كثير، حتى رأيت من هؤلاء الاتحادية من أخذ كلام النصارى النسطورية[(٢)] يزنه بكلامهم، وحتى إن من النصارى مَن يأخذ (فصوص الحكم) لابن عربي، فيُعظمه تعظيماً شديداً، ويكاد يُغشى عليه من فرحه به، ولهذا يوجد شيوخ الاتحادية موالين للنصارى، ولعلهم يوالونهم أكثرَ من المسلمين»اهـ[(٣)].

ـ ابن عربي يمدح الكفار في الفصوص:

قال شيخ الإسلام في معرض ذمه للاتحادية: «.. ولما كانت أحوالُ هؤلاء شيطانيةً، كانوا مناقضين للرسل صلوات الله وسلامه عليهم، كما يوجد في كلام صاحب (الفتوحات المكية) و(الفصوص)

---

(١) الفتاوى (٢/ ٤٦٩).

(٢) النسطورية: فرقة من فرق النصارى، نسبة إلى نسطور النصراني الحكيم، وهو الذي تصرَّف في الأناجيل، والنسطورية يقولون: إن اللاهوت حلَّ في الناسوت، وتدرّع به كحلول الماء في الإناء، قال شيخ الإسلام: «وهذا باطل قطعاً، بل ذلك باطل في العبد مع العبد، فإنه لا تتحد ذاته، ولا تحل ذات أحدهما في ذات الآخر»اهـ، وقالوا: إن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته، لا من جهة لاهوته، لأن الإله لا تحله الآلام!.
انظر: الملل والنحل (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (ص١٣٢)، الفتاوى (٢/ ٨٥، ١٧١، ١٩٦).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٩).

وأشباه ذلك، يمدح الكفار؛ مثل قوم نوح وهود وفرعون وغيرهم، ويتنقص الأنبياء؛ كنوح وإبراهيم وموسى وهارون، ويذم شيوخ المسلمين المحمودين عند المسلمين»اهـ[1].

* **اسم الكتاب:** الفتوحات المكيّة.

تقويم شيخ الإسلام له:

أثنى الشيخ على الكتاب في الجملة:

فقال في معرض ذمه لمذهب ابن عربي: «.. وإنما كنت قديماً مِمن يُحسن الظن بابن عربي ويُعظمه، لِما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من (الفتوحات)، و(الكُنه)، و(المحكم المربوط)، و(الدرة الفاخرة)، و(مطالع النجوم)، ونحو ذلك، ولم نكن بعدُ اطّلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع الفصوص ونحوه»اهـ[2].

* **اسم الكتاب:** عنقاء مغرب.

تقويم شيخ الإسلام له:

- ادَّعى ابن عربي في هذا الكتاب علمَ الغيب:

قال شيخ الإسلام: «.. فلهذا تجد عامة من في دينه فسادٌ يُدخل الأكاذيب الكونية مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي في كتاب (عنقاء مغرب) وغيره أخبر بمستقبلات كثيرةٍ، عامَّتها كذب»اهـ[3].

* **اسم الكتاب:** الإسرا إلى المقام الأسرى.

تقويم شيخ الإسلام له:

ادَّعى فيه ابن عربي أنه حصل له معراج كمعراج الأنبياء:

قال شيخ الإسلام في معرض تقريره لتوحيد الله تعالى وردّه على

---

(١) الفتاوى (١١/ ٢٣٩). (٢) الفتاوى (٢/ ٤٦٤).

(٣) الفتاوى (٤/ ٨١ ـ ٨٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٤/ ٣٤٢).

الاتحادية: «.. كابن عربي فإن له كتاباً سماه (الإسرا إلى المقام الأسرى) مضمونه حديث نفس ووساوس شيطان حصلت في نفسه، جعل ذلك معراجاً كمعراج الأنبياء»اهـ[1].

* **اسم الكتاب**: الكنه، المحكم المربوط، الدرّة الفاخرة، مطالع النجوم.

أثنى الشيخ على هذه الكتب ـ في الجملة ـ:

فقال في معرض ذمه لمذهب ابن عربي: «.. وإنما كنت قديماً مِمن يُحسن الظن بابن عربي ويُعظمه، لِما رأيت في كتبه من الفوائد، مثل كلامه في كثير من (الفتوحات)، و(الكُنه)، و(المحكم المربوط)، و(الدرة الفاخرة)، و(مطالع النجوم) ونحو ذلك، ولم نكن بعد اطّلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع (الفصوص) ونحوه»اهـ[2].

- **اسم المؤلف**: أبو حامد الغزالي.

* **اسم الكتاب**: مصنفات أبي حامد الغزالي ـ عموماً ـ.

تقويم شيخ الإسلام لها:

ـ خلط أبو حامد في كتبه دين الحنفاء بدين المشركين:

قال شيخ الإسلام: «وهذا قد يوجد في كلام أبي حامد وكثير من

---

(١) المنهاج (٥/ ٣٤٠)، قال ابن عربي في كتابه الإسرا إلى المقام الأسرى: «.. فبينما أنا نائم، وسرّ وجودي متهجد قائم، جاءني رسوله بالتوفيق، ليهديني سواء الطريق، ومعه بُراق الإخلاص، عليه لُبد الفوز، ولجام الإخلاص، فكشف عن سقف محلي، وأخذ في نقضي وحِلّي، وشق صدري بسكين السكينة..، وأسرى بي من حرم الأكوان إلى قدس الجنان، فربطت البراق بحلقة بابه..، وأُتيت بالخمر واللبن، فشربت ميراثَ تمام اللبن، وتركت الخمر حذراً أن أكشف السرّ بالسُّكر..»اهـ. الإسرا إلى المقام الأسرى (ص٩ ـ ١٠).

(٢) الفتاوى (٢/ ٤٦٤).

متأخّري المتصوفة والمتكلمين، أدخلوا في دين الحنفاء من دين المشركين. . »اهـ[(١)].

- مع موافقة أبي حامد للفلاسفة في كتبه الأولى، إلا أنه بالغ في ذمهم بعد ذلك، ورد عليهم:

قال شيخ الإسلام: «. . والمقصود هنا أن كتب أبي حامد وإن كان فيها كثير من كلامهم الباطل، إما بعباراتهم أو بعبارة أخرى، فهو في آخر أمره يبالغ في ذمّهم. . »اهـ[(٢)].

* **اسم الكتاب:** كيمياء السعادة، جواهر القرآن.

تقويم شيخ الإسلام لهما:

- الكتاب مليء بأقوال الفلاسفة المخالفة للإسلام، وقد وافق أبو حامد الفلاسفةَ في أكثر ما كتب فيهما:

قال شيخ الإسلام: «ثم من اغتر بما ذكره صاحب كتاب (السعادة) فيه وفي كتاب (جواهر القرآن)، وأمثالهما من الكتب، ففي هذه الكتب من الكلام المردود والمخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها ما لا يَخفى على عالم بذلك، وقد رد علماء المسلمين ما في هذه الكتب من أقوال المتفلسفة وأشباهها من الضلال المخالف للكتاب والسنة، ومن الناس من يطعن في نقل هذه الكتب عمَّن أضيفت إليه، ويقول: إنه كُذِب عليه في نسبة هذه الكتب إليه، ومنهم من يقول: بل قد رجع عن ذلك، فإنه قد ثبت عنه في غير موضع نقيضُ ما يقوله في هذه الكتب، ومات على مطالعة (البخاري) و(مسلم).

وبالجملة: فإذا كان طائفة من المنتسبين إلى العلم والعبادة اعتقدوا أن علمَ الكيمياء حقٌّ وحلالٌ، فهذا لا يفيد شيئاً»اهـ[(٣)].

---

(١) الاستغاثة (٢/ ٤٨١).

(٢) الرد على المنطقيين (ص١٩٨).

(٣) الفتاوى (٢٩/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

ـ أنكر المسلمون تأليف هذا الكتاب على الغزالي لِمَا فيه من المخالفة للدين:

قال شيخ الإسلام في معرض رده على مَنِ ادَّعى معرفة الغيب من غير توسط الأنبياء: «وأبو حامد يكثر ذكر هذا وهو مما أنكره عليه المسلمون، وقالوا فيه أقوالاً غليظةً بهذا السبب الذي أسقط فيه توسُّط الأنبياء في الأمور الخبرية، وجعل ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة لا يفيد معرفة شيء من الغيب ولا يعرف معنى كلامه وما يتأول منه وما لا يتأول، لكن إذا ارتاض الإنسانُ انكشفت له الحقائق، فما وافق كشفَه أقره وما لم يوافقه تأوَّله، ولهذا قالوا: كلامه يقدح في الإيمان بالأنبياء، وذلك أن هذا مأخوذ من أصول هؤلاء الفلاسفة.

وكلامه في (مشكاة الأنوار) وفي (كيمياء السعادة) هو قول هؤلاء، ولهذا يذكر أن صاحب الرياضة قد يسمع كلام الله، كما سمعه موسى بن عمران عليه السلام، وأمثال هذه الأقاويل التي أنكرها علماء المسلمين العارفين، بما جاء به الرسول من الكتاب والسنة من الطوائف كلِّها، من أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل، والصوفية المحقِّقين المتَّبعين للرسول، وأهل الحديث، ونُظَّار أهل السنة.

وقد أنكر عليه طائفةٌ من أهل الكلام والرأي كثيراً مما قاله من الحق، وزعموا أن طريقة الرياضة وتصفية القلب لا تؤثِّر في حصول العلم، وأخطؤوا أيضاً في هذا النفي، بل الحق أن التقوى وتصفيةَ القلب من أعظم الأسباب على نيل العلم[(١)]»اهـ[(٢)].

* **اسم الكتاب:** مشكاة الأنوار.

---

(١) تقدم تفصيل ذلك عند الكلام عن مصادر التلقي عند الصوفية (١/ ٣١٧).

(٢) الرد على المنطقيين (ص٥١٠ ـ ٥١١).

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ كلامه فيه لا يرضاه أحد من أهل الملل، وقد ضلّ به خلقٌ:

قال شيخ الإسلام: «.. وله في كتاب «مشكاة الأنوار» من الكلام المبنيِّ على أصول هؤلاء المتفلسفة ما لا يرضاه لا اليهود ولا النصارى، ومن هناك مرق صاحب (خلع النعلين)[١] وأمثاله من أهل الإلحاد، كصاحب (الفصوص) ابن عربي»اهـ[٢].

ـ أجمع المسلمون على إنكار ما في كتاب «مشكاة الأنوار»:

قال شيخ الإسلام: «.. ولهذا تكلم الناس في صاحب (مشكاة الأنوار) بالعظائم، والمتفلسفة ينتحلونه لهذا الكتاب وأمثاله، وأهل الانتصار له يقولون: رجع عن ذلك كله، كما ذُكر في غير كتاب، ومنهم من يقول: هذه الكتب مكذوبةٌ عليه ليست من كلامه، وأنكروا عليه في (الإحياء) وغيره أيضاً مواضعَ مثل هذا وأمثاله»اهـ[٣].

ـ وفنّد شيخ الإسلام ـ تفصيلاً ـ شيئاً مما يلحظ على كلام صاحب المشكاة:

فقال: «وكذلك قال في كتاب (مشكاة الأنوار) لـمَّا تكلم على

---

(١) كتاب خلع النعلين: لابن قُسي.
وابن قسي هو: أبو القاسم أحمد ابن قَسِي (ضبطه ابن حجر بفتح القاف وكسر السين)، رومي الأصل، استعرب وتأدب وقال الشعر، ثم عكف على الوعظ، وكثُر مريدوه، فادعى أنه المهدي، وتسمى بالإمام، ثار على دولة الملثمين، واشترك في الأحداث السياسية، إلى أن قُتل سنة ٥٤٦هـ، له مصنفات منها: خلع النعلين، وهو مطبوع في بيروت.
انظر: الأعلام (١/ ١١٣ ـ ١١٤)، لسان الميزان (١/ ٢٤٨/ ترجمة ٧٧٥).

(٢) الدرء (٥/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٣) الصفدية (١/ ٢٥٠)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الرد على المنطقيين (ص٥١١).

المشكاة والمصباح والزجاجة والشجرة والزيت والنار، وجعل المشكاة هو: الروح الحِسِّيَّ، والزجاجة: الروح الخيالي، والمصباح: العقل، والشجرة: الروح الفكري، والزيت: الروح القدسي النبوي، الذي يختص به الأنبياء وبعض الأولياء، **وهذا الكتاب كالعنصر لمذهب الاتحادية، القائلين بوحدة الوجود، وإن كان صاحبُ الكتاب لم يقل بذلك، بل قد يكفّر من يقول بذلك،** لكن ذاك لِمَا فيه من الإجمال تارة ومن التفلسُف وإبراز مقاصد الفلاسفة في الألفاظ النبوية وتأويلها عليها تارة، ومن المخالفة لِمَا دلَّ عليه الكتاب والسنة والإجماع تارة، بل ومِنَ المخالفة لِمَا علم بالعقل الصريح تارة، ولِمَا فيه من الأمور التي يقولون: إنها تستلزم قولهم.

ولهذا عظُم إنكار أئمة الإسلام لهذا الكتاب ونحوه، حتى جرت في ذلك فصول يطول وصفها.

وقد جعل الكتاب ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان أن النور الحقَّ هو الله تعالى، وأن اسم النور لغيره مجازٌ محض لا حقيقةَ له، وعاد كلامه إلى أن النور بمعنى الوجود، وقد سلك ابن سينا قبلَه نحواً من ذلك مما جمع به بين الشريعة والفلسفة، وكذلك سلك الإسماعيليةُ الباطنيةُ في كتابهم الملقب برسائل إخوان الصفا[1]، وكذلك فعل ابن رشد بعده، وكذلك الاتحادية يجعلون ظهوره وتجَلِّيه في الصور بمعنى وجوده فيها.

---

(١) إخوان الصفا: فرقة من فرق الباطنية، تهدف ظاهراً إلى التآلف والتصافي، ومذهبهم مزيج من أقوال الفلاسفة والباطنية والمعتزلة، يتظاهرون بالتشيع، ولهم مذهب في الكواكب والأفلاك وأثرها في عالم الكون والفساد، ويقولون بالفيض.
أما رسائلهم، فهي اثنتان وخمسون رسالة، جعلوها في أربعة أقسام، وقد كتموا أسماءهم. =

والكلام على هذا واسع مذكور في غير هذا الموضع؛ إذ الغرض هنا بيانُ ما يَعْلَمُ به من كلامهم من متابعتهم للمتفلسفة الصابئين، والتعبير عن تلك المعاني بألفاظ الأنبياء والمرسلين، مع العلم مِنْ كل مَنْ أوتي العلم والإيمان - بل مِنْ كل مؤمن - بأن ما في هؤلاء مِنْ مخالفة كتاب الله تعالى ورسله ودينه أعظم مما في اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل.

ثم قال[1] (**الفصل الثاني**: في بيان مثال المشكاة، المصباح، والزجاجة، والشجرة، والزيت، والنار، ومعرفة هذا تستدعي تقديم قطبين يتسع المجال فيهما إلى غير حد محدود:

الأول: في بيان سر التمثيل ومنهاجه، ووجه ضبط أرواح المعاني بقوالب الأمثلة.

والثاني: في بيان مراتب الأرواح البشرية النورانية؛ إذ بمعرفتها تُعْرَفُ أمثلةُ القرآن.

وأما الفصل الثالث[2]: ففي معنى قوله ﷺ: **(إن لله سبعين حجاباً من نور وظلمة، لو كشفها لأحرقت سُبُحاتُ وجهه ما أدركه بصره)**[3]،

= وقد طبعت هذه الرسائل في ليبزج سنة ١٨٨٣م، ثم في بومباي في الهند سنة ١٨٨٦م، ثم في مصر سنة ١٨٨٩م، ثم انتشرت وتوالى طبعها.
انظر: كتاب إخوان الصفا - لعمر الدسوقي (ص٤٨)، مقدمة رسائل إخوان الصفا - لبطرس البستاني (١/ ٥ - ٢٠)، تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب - لمحمد لطفي جمعة (ص٢٥٣ - ٢٥٧).

(١) أي الغزالي، في كتابه مشكاة الأنوار، ص٦٥، تحقيق د. أبو العلا عفيفي.

(٢) مشكاة الأنوار (ص٨٤).

(٣) الحديث: أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني والطبراني بلفظ قريب منه عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ سأل جبريل: (هل ترى ربك؟) قال: إن بيني وبينه سبعين حجاباً من نار - أو نور - لو رأيت أدناها لاحترقت.
أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٧٠/رقم ٢٦٤)، والطبراني في الأوسط، =

وفي بعض الروايات: (**سبعمائة**)[١] وفي بعضها: (**سبعين ألفاً**)[٢].

= (٦/ ٢٧٨)، وقال الهيثمي في المجمع (١/ ٧٩): رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا جهور بن منصور الكوفي، وجهور بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات. اهـ.
وأخرجه الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص١٧٢) من حديث: زُرارة بن أوفى مرسلاً، والحديث ضعفه الألباني (ضعيف الجامع ٣/ ٢٠٧/ ح٣٢١٩).
وانظر: اللآلئ المصنوعة (١/ ١٥، ١٧).
ولعله يغني عنه ما رواه مسلم (كتاب الإيمان، باب قوله: إن الله لا ينام. .، ١/ ١٦١/ ١٧٩) عن أبي موسى الأشعري ﷺ، بلفظ: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، فقال: (إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور ـ وفي رواية أبي بكر: النار ـ لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه). ورواه ابن ماجه (١/ ٧٠/ ١٩٥)، وابن حبان (كتاب الإيمان، باب ما جاء في الصفات، ١/ ٤٩٩/ ٢٦٦)، من حديث: أبي موسى ﷺ.
(١) لم أقف على هذه الرواية.
(٢) الحديث ـ بلفظ قريب منه ـ عن أبي حازم سلمة بن دينار عن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: (دون الله تبارك وتعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة، وما تسمع نفس شيئاً من حسّ تلك الحجب إلا زهقت نفسه).
أخرجه: أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٦٨ رقم٢٦٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٣٦٧)، وأبو يعلى في المسند (٦٩٣)، والطبراني في الكبير (٦/ ١٨٢/ ٥٨٠٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٠٨) وقال ـ البيهقي ـ: تفرد به موسى بن عبيدة وهو عند أهل العلم بالحديث ضعيف. اهـ، وقال ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١١٦): لا أصل له. اهـ، وقال الهيثمي في المجمع (١/ ٧٩): فيه موسى بن عبيدة لا يحتج به. اهـ، وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/ ١٥).
وفي معنى هذا الحديث ما جاء عن مجاهد قال: بين الملائكة وبين العرش سبعون ألف حجاب من نور.
أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٩٣/ رقم ٢٨٣) بإسناد منقطع، وأورده السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/ ١٨).

قلت: وقد بسطنا الكلام على هذه الآية، واسم الله النور والحجب، ما يتعلق بذلك في غير هذا الموضع.

ولما تكلَّم صاحب (مشكاة الأنوار) على طريق هؤلاء في الباطن بألفاظ الكتاب والسنة في الظاهر ـ وإن كان قد رُوِيَ أنه رجع عن ذلك كله، ومن الناس من يطعن في إضافة هذه الكتب إليه ـ والمقصود التنبيه على ما في هذه الكتب المخالفة للكتاب والسنة من الضلال لئلا يغترَّ بها وبنسبتها إلى المعظمين أقوام جهال.

قال[1]: القطب الأول: في سر التمثيل ومنهاجه: اعلم أن العالم عالمان: روحاني وجسماني، وإن شئت قلت: حِسِّي وعقلي، وإن شئت قلت: علوي وسفلي، والكل متقارب، وإنما يختلف باختلاف العبارات، فإن اعتبرتهما في أنفسهما قلت: جسماني وروحاني، وإذا اعتبرتهما بالإضافة إلى العين المدركة لهما قلت: حسي وعقلي، وإذا اعتبرتهما بإضافة أحدهما إلى الآخر قلت: علوي وسفلي، وربما سميت أحدهما: عالم الملك والشهادة، والآخر: عالم الغيب والملكوت، ومن يطلب الحقائق من الألفاظ ربما تحيَّر عند كثرة الألفاظ، وتخيَّل كثرة المعاني، والذي تنكشف له الحقائق يجعل المعاني أصلاً، والألفاظ تَبَعاً، وأمر الضعيف بالعكس منه، إذ يطلب الحقائق من الألفاظ وإلى الفريقين الإشارة بقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الملك: ٢٢].

وإذا عرفت معنى العالمين:

فاعلم أن العالم الملكوتي: عالم غيب؛ إذ هو غائب عن الأكثرين.

---

(١) مشكاة الأنوار (ص٦٥).

والعالم الحسي: عالم شهادة؛ إذ تشهده الكافة والعالم الحسي مرقاة إلى العالم العقلي، ولو لم يكن بينهما اتصال ومناسبة لانسدَّ طريق الترقي إليه، ولو تعذَّر ذلك لتعذَّر السفر إلى الحضرة الربوبية، والقرب من الله تعالى، فلن يقرب من الله أحد ما لم يطأ بحبوحة حظيرة القدس..).

ثم قال[1]: خاتمة واعتذار: لا تظنن من هذا الأنموذج، وطريق ضرب المثال رخصة مني في رفع الظواهر، واعتقاداً في إبطالها، حتى أقول مثلاً لم يكن مع موسى نعلان، ولم يسمع الخطاب بقوله: ﴿فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ﴾ [طه: ١٢]، حاشا لله، فإن إبطال الظواهر رأي الباطنية، الذين نظروا بالعين العوراء إلى أحد العالمين، ولم يعرفوا الموازنة بينهما ولم يفهموا وجهه، كما أن إبطال الأسرار مذهب الحشوية، فالذي يجرد الظاهر حشوي، والذي يجرد الباطن باطني، والذي يجمع بينهما كامل، لذلك قال عليه السلام: (للقرآن ظاهر وباطن وحدٌّ ومطلع)[2]، وإنما نقل هذا عن علي بن أبي طالب موقوفاً عليه، بل أقول: فَهِمَ موسى مِنَ الأمر بخلع النعلين اطّراحَ الكونين، فامتثل الأمر ظاهراً بخلع النعلين، وباطناً باطّراح العالمين، فهذا هو الاعتبار، أي: العبور من الشيء إلى غيره،

(١) مشكاة الأنوار (ص٧٢ ـ ٧٣).

(٢) سئل شيخ الإسلام رحمه الله عن طائفة من المتفقرة يدعون أن للقرآن باطناً، وأن لذلك الباطن باطناً، إلى سبعة أبطن، ويروون في ذلك حديثاً أن النبي ﷺ قال: (للقرآن باطن وللباطن باطن إلى سبعة أبطن)، ويفسرون القرآن بغير المعروف عن الصحابة والتابعين والأئمة من الفقهاء.. فأجاب: الحمد لله رب العالمين، أما الحديث المذكور، فمن الأحاديث المختلَقَة التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث، ولكن يروى عن الحسن البصري موقوفاً أو مرسلاً: (إن لكل آية ظهراً وبطناً وحدّاً ومطلعاً).اهـ. الفتاوى (١٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢).

ومن الظاهر إلى السر، وفرق بين من سمع قول رسول الله ﷺ: **(لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب)**[١]، فيقتني الكلب في البيت، ويقول: ليس الظاهر مراداً، بل المراد تخلية بيت القلب عن كلب الغضب، فإنه يمنع المعرفة التي هي من أنوار الملائكة؛ إذ الغضب غول العقل، وبين من يمتثل الأمر في الظاهر، ثم يقول: الكلب ليس كلباً لصورته، بل لمعناه، وهو السبعية والضراوة، وإذا كان حفظ البيت الذي هو مقر الشخص والبدن واجباً عن صورة الكلب، فلأن يجب حفظ بيت القلب، وهو مقر الجوهر الحقيقي الخاص عن شَرّ الكلبية أولى، فأنا أجمع بين الظاهر والسر جميعاً، فهذا هو الكامل، وهو المعنيُّ بقولهم: الكامل من لا يطفئ نورَ معرفته نورُ ورعه، ولذلك ترى الكامل لا تسمح نفسه بترك حد واحد من حدود الشرع مع كمال البصيرة، وهذه مغلطة بسببها وقع بعض السالكين في إباحة وطي بساط الأحكام ظاهراً، حتى إنه ربما ترك أحدهم الصلاة، وزعم أنه دائماً في الصلاة بسره، وهذا أسوأ بغلطه من الحمقى الإباحية الذين تأخذهم الترهات، كقول بعضهم: إن الله غني عن عملنا، وقول بعضهم: إن الباطن مشحون بالخبائث، وليس يمكن تزكيتها، ولا مطمع في استئصال الغضب والشهوة لظنه أنه مأمور باستئصالهما، وهذه حماقات.

وقد أبطلنا جميع ذلك في كتاب (إلجام العوام)، و(منشأ الرسالة في أحكام الزيغ والضلالة)، وأما ما ذكرناه فهو كبوة جواد وهفوة سالك جرَّه الشيطان فدلّاه بحبل غرور، وأرجع إلى حديث النعلين، فأقول: ظاهر خلع النعلين منبه على ترك الكونين، فالمثال في الظاهر حقٌّ، وأداؤه إلى السر الباطن حقيقة، ولكل حق حقيقة.

وأهل هذه المرتبة هم الذين بلغوا درجة الزجاجة، كما سيأتي معنى

---

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٧٤٤).

الزجاجة؛ لأن الخيال الذي من طينته يتخذ المثال صلب كثيف يحجب الأسرار، ويحول بينك وبين الأنوار، ولكن إذا صفا حتى صار كالزجاج الصافي، صار غيرَ حائل عن الأنوار، بل صار ـ مع ذلك ـ حافظاً للأنوار عن الانطفاء بعواصف الريح، وسيأتيك قصة الزجاجة. فاعلم أن العالم الكثيف الخيالي السفلي صار في حق الأنبياء زجاجةً ومشكاةً للأنوار، ومصفاة للأسرار، ومرقاة إلى العالم الأعلى، وبهذا تعرف أن المثال الظاهر حق ووراءه سر، وقس على هذا الطور والنار وغيرهما).

قلت: ليس المقصود هنا الكلام المفصل على ما في هذا الكلام وأمثاله، فإن علماء المسلمين قد بيَّنوا من ذلك ما فيه كفاية»اهـ[1].

* **اسم الكتاب**: شرح أسماء الله الحسنى.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ ضمّنه أبو حامد التشبه بالله تعالى في كل أسمائه، حتى في الأسماء التي لا تليق إلا بالله تعالى:

قال شيخ الإسلام: «وصنف أبو حامد (شرح أسماء الله الحسنى)، وضمّنه التشبه بالله في كل اسم من أسمائه، وسماه التخلق، حتى في اسمه الجبار، والمتكبر، والإله، ونحو ذلك من الأسماء، التي ثبت بالنص والإجماع أنها خاصةٌ بالله، وأنه ليس للعباد فيها نصيب، كقول النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره: (يقول الله تعالى: العظمة إزاري، والكبرياء ردائي، فمن نازعني واحداً منهما عذّبته)[2]»اهـ[3].

* **اسم الكتاب**: المضنون به على غير أهله[4].

---

(١) بغية المرتاد (ص١٩٨ ـ ٢١٤).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٣١٠).

(٣) الصفدية (٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٤) كتاب المضنون به على غير أهله: ويُسمى أيضاً: المضنون الكبير، وله أيضاً =

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ ذكر أبو حامد في هذا الكتاب مذهب الفلاسفة، لكنه عرضه بعبارات إسلامية:

قال شيخ الإسلام: «وتجد أبا حامد الغزالي، مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك مع الزهد والعبادة، وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية، أكثر من أولئك، يذكر في كتاب (الأربعين)، ونحوه كتابه: (المضنون به على غير أهله)، فإذا طلبت ذلك الكتاب، واعتقدت فيه أسرار الحقائق، وغاية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم، ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد، ومقالات أهل الملل، يعتقد أن ذاك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون، الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي.

= المضنون الصغير، ويسمى أيضاً: الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية، وقد طبع هذان الكتابان أكثر من مرة، من آخرها ضمن مجموعة رسائل للغزالي، طبعتها دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة ١٤١٤هـ.

وقد شكك طائفة في نسبة هذا الكتاب إلى الغزالي، إذ وافق فيه الفلاسفة مع ردّه عليهم في مواضع، قال شيخ الإسلام: «وما يوجد في كتب أبي حامد الغزالي من كلام الفلاسفة الباطنية، كما يوجد في المضنون به على غير أهله وأمثاله، فقال طائفة من الفضلاء: إنه كذب عليه، وطائفة قالت: بل رجع عن ذلك، فإنه صرح بكفر الفلاسفة في التهافت، واستقرّ أمره على مطالعة البخاري ومسلم، ومات على أحسن أحواله، فلا يجوز أن تُنسب إليه هذه الأقوال نسبة مستقرة»اهـ. مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٧٧ ـ ٥٧٨).

وزعم صاحب كشف الظنون أن هذا الكتاب ليس للغزالي، بل إنه اختُلق عليه، وقال: «وقد اشتمل الكتاب على التصريح بقدم العالم، ونفي علم الله بالجزئيات، ونفي الصفات، وكل واحدة من هذه يُكفّر الغزالي قائلها هو وأهل السنة أجمعون، فكيف يُتَصوّر أنه يقولها؟»اهـ. كشف الظنون (٢/ ١٧١٣).

فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي، وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعباد برياضتهم وديانتهم، من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزنوا بذلك ما ورد به الشرع.

صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته يدفعون وجود هذه الكتب عنه.

وأما (المضنون به على غير أهله) فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله، فيعلمون أن هذا كلَّه كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضاً، ولكن كان هو وأمثاله ـ كما قدمت ـ مضطربين لا يثبتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوَّفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يُقَدّر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن ـ كما قدمناه ـ وأهل الفهم لكتاب الله، والعلم والفهم لحديث رسول الله ﷺ وأتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك كما جاءت به الرسالة.

ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح[(١)] يقول ـ فيما رأيته بخطه ـ: أبو حامد كثُر القول فيه ومنه، فأما هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحق ـ فلا يُلتَفَتُ إليها، وأما الرجل، فيسكت عنه ويفوَّضُ أمره إلى الله»اهـ[(٢)].

---

(١) هو عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الشافعي، تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن المفتي صلاح الدين، الإمام الحافظ، صاحب كتاب علوم الحديث، ولد سنة ٥٧٧هـ، وتفقه أول أمره على والده، ثم رحل في طلب العلم، وكان أحدَ فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه، وله مشاركة في عدة فنون. قال الذهبي: «كان سلفياً حسن الاعتقاد، كافّاً عن تأويل المتكلمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص»، توفي سنة ٦٤٣هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣١).

(٢) الفتاوى (٤/ ٦٣ ـ ٦٧).

وقال شيخ الإسلام: «.. ولهذا صنف الكتب (المضنون بها على غير أهلها)، وهي فلسفة محضة سلك فيها مسلك ابن سينا، ولهذا يجعل اللوح المحفوظ هو النفس الفلكية، إلى أمور أخرى قد بسطت في غير هذا الموضع»اهـ[١].

- الغزالي وافق الفلاسفة في مذهبهم في الصفات:

قال الشيخ في معرض ردّه على الفلاسفة: «.. ومِنْ تناقُضِ هؤلاء ومَنِ اتَّبعهم ـ كصاحب (الكتب المضنون بها): صاحب (المضنون الكبير) ـ أنهم يفسرون واجب الوجود بأنه ما لا يلازم غيره، لينفوا بذلك صفاته اللازمة له، ويقولون: لو قلنا: إن له صفاتٍ لازمةً له، لم يكن واجبَ الوجود»اهـ[٢].

- قرر الغزالي في هذا الكتاب أن زيارة قبور المشايخ والصالحين تفيض على القلوب معرفةً وهدايةً:

قال شيخ الإسلام: «.. وأما من يقول: يفيض على الداعي من جهتهم ما يطلب، من غير علم منهم، ولا قصد، كشعاع الشمس الذي يظهر في الماء، وبواسطة الماء يظهر في الحائط، وإن كانت الشمس لا تدري بذلك، وهذا قول طائفة من المتفلسفة المنتسبين إلى الملل، **وقد ذكره صاحب الكتب المضنون بها على غير أهلها)** وغيره»اهـ[٣].

- صرّح الغزالي في هذا الكتاب بالقول بمذهب الفلاسفة في الملائكة:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفلاسفة: «فإن الملائكة

---

(١) النبوات (ص١٤٤)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الرد على المنطقيين (ص٢٨٢).

(٢) المنهاج (١/٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٣) الرد على الأخنائي (ص٦٠).

ـ عند من آمن بالنبوات منهم ـ هي: العقول العشرة، وتلك عندهم قديمة أزليَّة، والعقل ربُّ كلٍّ ما سوى الرب عندهم، وهذا لم يقل مثلَه أحد من اليهود، والنصارى، ومشركي العرب، لم يقل أحد: إن ملَكاً مِنَ الملائكة ربّ العالم كلِّه، وهؤلاء يقولون ما ذكره ابن سينا وأتباعه، كصاحب الكتب (المضنون بها على غير أهلها)، ومن وافقهم من القرامطة والباطنية، من الملاحدة والجُهَّال الذين دخلوا في الصوفية وأهل الكلام»اهـ[١].

* **اسم الكتاب**: إحياء علوم الدين.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ الإحياء أجلّ كتب أبي حامد:

قال شيخ الإسلام: «.. وقد قال أبو حامد الغزالي في الكتاب الذي سماه (إحياء علوم الدين)، وهو من أجلّ كتبه»اهـ[٢].

ـ لا يخلو كتاب الإحياء من فلسفة وترّهات صوفية:

قال الشيخ: «.. والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة بسبب كلام ابن سينا في (الشفا) وغيره، و(رسائل إخوان الصفا)، وكلام أبي حيان التوحيدي، وأمَّا المادة المعتزلية في كلامه، فقليلة أو معدومة، وكلامه في (الإحياء) غالبه جيد، لكن فيه موادُّ فاسدة: مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترّهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة»اهـ[٣].

ـ فصّل الشيخ رأيه في كتاب الإحياء، في جواب سؤال:

«**سئل** عن (إحياء علوم الدين) و(قوت القلوب)..؟

---

(١) الرد على المنطقيين (ص١٠٢ ـ ١٠٣).
(٢) الاستقامة (١/ ٨٠)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الدرء (٧/ ١٤٥).
(٣) الفتاوى (٦/ ٥٤).

فأجاب: أما كتاب (قوت القلوب) وكتاب (الإحياء) تبع له فيما يذكره من أعمال القلوب، مثل الصبر والشكر، والحب والتوكل والتوحيد، ونحو ذلك، وأبو طالب أعلم بالحديث والأثر وكلام أهل علوم القلوب من الصوفية وغيرهم من أبي حامد الغزالي وكلامه أسدُّ وأجودُ تحقيقاً وأبعد عن البدعة، مع أن في (قوت القلوب) أحاديثَ ضعيفةً وموضوعةً وأشياء كثيرة مردودة.

وأما ما في (الإحياء) من الكلام في المهلكات؛ مثل الكلام على الكبر والعجب والرياء والحسد ونحو ذلك، فغالبه منقول من كلام الحارث المحاسبي في (الرعاية)، ومنه ما هو مقبول، ومنه ما هو مردود، ومنه ما هو متنازع فيه، (والإحياء) فيه فوائد كثيرة، لكن فيه موادُّ مذمومة؛ فإنه فيه مواد فاسدة من كلام الفلاسفة، تتعلق بالتوحيد والنبوة والمعاد، فإذا ذكر معارف الصوفية كان بمنزلة من أخذ عدواً للمسلمين ألبسه ثياب المسلمين.

وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه، وقالوا: مرضه الشفاء يعني: (شفاء) ابن سينا في الفلسفة، وفيه أحاديثُ وآثارٌ ضعيفة، بل موضوعة كثيرة، وفيه أشياء من أغاليط الصوفية وترَّهاتهم، وفيه ـ مع ذلك ـ من كلام المشايخ الصوفية العارفين المستقيمين في أعمال القلوب، الموافق للكتاب والسنة ومن غير ذلك من العبادات والأدب ما هو موافق للكتاب والسنة ما هو أكثر مما يرد منه، فلهذا اختلف فيه اجتهاد الناس وتنازعوا فيه»اهـ[1][2].

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٥٥١ ـ ٥٥٢).

(٢) للإمام ابن الجوزي تقويم حسن لكتاب إحياء علوم الدين، ومما قال في ذلك (تلبيس إبليس ص٢٠٢): «وجاء أبو حامد الغزالي، فصنف لهم كتاب الإحياء على طريقة القوم، وملأه بالأحاديث الباطلة، وهو لا يعلم بطلانها، وتكلم في =

• **اسم المؤلف:** ابن الفارض.

* **اسم الكتاب:** ديوان ابن الفارض قصيدة نظم السلوك.

تقويم شيخ الإسلام له:

- قرر ابن الفارض في هذا الديوان عقيدة الاتحادية:

قال شيخ الإسلام: «.. ومثل الأشعار التي فيها ذكر الحب مطلقاً، بتوابعه من الهجر والوصل والصدود والشوق، مثل كثير من شعر ابن الفارض، فإن تلك القصيدة يتقبلها الزنديق التلمساني ونحوه ممن يقول: إن الله هو وجود المخلوقات، وقد نقلها قوم صحيحو الاعتقاد من الصوفية، وأخذوا ما فيها من وصف الحب وأهله، وتنازع الفريقان قوله:

ولي من أتم النظرتين إشارة تنزّه عن رأي الحلول عقيدتي[1]

فأولئك المنافقون يقولون: إنه متعدٍّ إلى الحلول والاتحاد، بل إلى وحدة الوجود، والمؤمنون يقولون: بل أراد إثبات عبوديته لله،

= علم المكاشفة، وخرج عن قانون الفقه، وقال: إن المراد بالكوكب والشمس والقمر اللواتي رآهن إبراهيم صلوات الله عليه أنوار هي حجب الله ﷻ ولم يرد هذه المعروفات، وهذا من جنس كلام الباطنية، وقال في كتابه المفصح بالأحوال: إن الصوفية في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتاً، ويقتبسون منهم فوائد، ثم يترقى الحال من مشاهدة الصورة إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق»اهـ.

(١) لفظ البيت في ديوان ابن الفارض:

ولي من أتم الرؤيتين إشارة تنزه عن رأي الحلول عقيدتي

وهو من قصيدته المسماة بنظم السلوك، ومطلعها:

سقتني حميا الحب راحة مقلتي وكأسي محيا من عن الحسن جلت

.. إلى أن قال:

يرى ملكاً يوحي إليه وغيره يرى رجلاً يُدعى لديه بصحبة

ولي من أتم الرؤيتين إشارة تُنزه عن رأي الحلول عقيدتي

ديوان ابن الفارض (ص٤٧، ٧٣).

وأنه لا يحل مخلوقاته كما هو مذهب أهل السنة والجماعة.

لكن من تأمَّل بقية هذه القصيدة، وتأمَّل هذه الأبيات وما بعدها، وجدها صريحةً في مذهب الاتحادية المنافقين الفرعونية القرامطة، وعلِم أن نفَسَه ونفَس التلمساني هو نَفَسُ ابن عربي، وأن هؤلاء كلهم قولهم كفر صريح»اهـ[١].

- وذكر الشيخ هذه القصيدة في موضع آخر، في معرض ذمه للاتحادية وكتبهم، فقال:

«وأما ابن سبعين، فإنه في البُدُوِّ والإحاطة يقول أيضاً بوحدة الوجود، وأنه ما ثَمَّ غيرٌ، **وكذلك ابن الفارض في آخر** (نظم السلوك)، لكن لم يُصرح هل يقول بمثل قول التلمساني، أو قول الرومي، أو قول ابن عربي؟ وهو إلى كلام التلمساني أقرب»اهـ[٢].

● **اسم المؤلف:** أبو القاسم القشيري.

* **اسم الكتاب**: الرسالة القشيرية.

تقويم شيخ الإسلام له:

- بيّن شيخ الإسلام أن الرسالة لا تخلو من الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، واعتذر عن أبي القاسم في ذلك:

فقال: «ما يذكره أبو القاسم في (رسالته) عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والمشايخ وغيرهم: تارة يذكره بإسناد، وتارة يذكره مرسلاً، وكثيراً ما يقول: وقيل كذا. ثم الذي يذكره بإسناد تارةً يكون إسناده صحيحاً، وتارة يكون ضعيفاً، بل موضوعاً، وما يذكره مرسلاً، ومحذوفَ القائل أولى، فالموجود في كتب الرقائق والتصوُّف من الآثار

---

(١) المستدرك على الفتاوى (١/ ٣٨ ـ ٣٩).

(٢) الفتاوى (٢/ ٤٧٢).

المنقولة فيها الصحيح، وفيها الضعيف، وفيها الموضوع، وهذا الأمر متفق عليه بين جميع المسلمين لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا، والمصنفون قد يكونون أئمةً في الفقه أو التصوف أو الحديث، ويروون هذا تارةً، لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجُّون بما يعلمون أنه كذب، وتارةً يذكرونه وإن علموا أنه كذب؛ إذ قصدهم روايةُ ما رُوي في ذلك الباب، ورواية الأحاديث المكذوبة مع بيان كونها كذباً جائز.

والمقصود هنا: أن ما يوجد في الرسالة وأمثالها من كتب الفقهاء والصوفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبي ﷺ وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع.. وغالب أبواب (الرسالة) فيها الأقسام الثلاثة.. وكذلك ما ذكره من الآثار فإنه قد ذكر آثاراً حسنة بأسانيدَ حسنةٍ..»اهـ[1].

ـ جعل القشيري أصله في هذه الرسالة ما رُوي عن الزهاد المتأخرين، وغفل عن طريق الصحابة والتابعين:

قال شيخ الإسلام: «.. وكذلك مَن صنَّف في التصوف والزهد، جعل الأصل ما رُوي عن متأخري الزُّهَّاد، وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب (الرسالة) أبو القاسم القشيري»اهـ[2].

ـ ما ذكره القشيري في رسالته من الاعتقاد، ونسبه إلى مشايخ الصوفية، هو في الحقيقة اعتقادُ الأشاعرة، وليس اعتقادَ مشايخ الصوفية الصالحين:

قال شيخ الإسلام: «فصل: فيما ذكره الشيخ أبو القاسم القشيري في (رسالته) المشهورة، من اعتقاد مشايخ الصوفية، فإنه ذكر من متفرقات

---

(١) الفتاوى (١٠/٦٧٨ ـ ٦٨١). (٢) الفتاوى (١٠/٣٦٧).

كلامهم ما يستدل به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثير من المتكلمين الأشعرية، وذلك هو اعتقاد أبي القاسم، الذي تلقَّاه عن أبي بكر بن فورك وأبي إسحاق الإسفراييني، وهذا الاعتقاد غالبُه موافق لأصول السلف وأهل السنة والجماعة، لكنه مقصِّر عن ذلك، ومتضمِّنٌ تركَ بعض ما كانوا عليه، وزيادة تخالف ما كانوا عليه.

والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يذكر، فإن في الصحيح الصريح المحفوظ عن أكابر المشايخ ما يبين حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[1].

ـ لخَّص شيخ الإسلام رأيه في كتاب الرسالة القشيرية من خلال خمس نقاط:

فقال في معرض كلامه عن الصوفية وما كُتب عنهم: «.. وما ذكره أبو القاسم في (رسالته) من اعتقادهم وأخلاقهم وطريقتهم، فيه من الخير والحق والدين أشياء كثيرة، **ولكن:**

ـ فيه نقص عن طريقة أكثر أولياء الله الكاملين، وهم نقاوة القرون الثلاثة ومَنْ سَلَكَ سبيلهم.

ـ ولم يذكر في كتابه أئمة المشايخ من القرون الثلاثة.

ـ ومع ما في كتابه من الفوائد في المقولات والمنقولات، ففيه أحاديثُ صحيحةٌ وأحاديثُ ضعيفةٌ، بل باطلةٌ.

ـ وفيه كلمات مجملة تحتمل الحق والباطل روايةً ورأياً.

ـ وفيه كلمات باطلة في الرأي والرواية.

وقد جعل الله لكل شيء قدراً، وقال تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ

(١) الاستقامة (١/ ٨١ ـ ٨٢).

أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥].

فكتبت من تمييز ذلك ما يسَّره الله، واجتهدت في اتباع سبيل الأمة الوسط، الذين هم شهداءُ على الناس، دون سبيل من قد يرفعه فوق قدره في اعتقاده وتصوُّفه على الطريقة التي هي أكملُ وأصحُّ مما ذكره علماً وحالاً وقولاً وعملاً واعتقاداً واقتصاداً، أو يحطه دون قدره فيهما ممن يسرف في ذم أهل الكلام أو يذمُّ طريقة التصوف مطلقاً، والله أعلم.

والذي ذكره أبو القاسم فيه الحسن الجميل الذي يجب اعتقادُه واعتماده، وفيه المجمل الذي يأخذ المحق والمبطل وهذان قريبان، وفيه منقولات ضعيفة ونقول عمن لا يقتدى بهم في ذلك، فهذان مردودان، وفيه كلام حمله على معنى وصاحبه لم يقصد نفس ما أراده هو، ثم إنه لم يذكر عنهم إلا كلمات قليلة لا تشفي في هذا الباب، وعنهم في هذا الباب من الصحيح الصريح الكبير ما هو شفاء للمقتدي بهم الطالب لمعرفة أصولهم، وقد كتبت هنا نكتاً يعرف بها الحال»اهـ[1].

ـ والقشيري في مؤلفاته أعلم بمقالات الصوفية من غيره:

وقد بين ذلك شيخ الإسلام، فقال في معرض تقويمه لعدد من كتب المقالات: «وتأملت ما وجدته في الصفات من المقالات، مثل.. والقشيري أعلم بأقوال الصوفية، ومع هذا لم يذكر أقوال أئمتهم»اهـ[2].

● **اسم المؤلف:** الكلاباذي: أبو بكر الكلاباذي.

* **اسم الكتاب:** التعرف لمذهب التصوف.

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ جعل الأصل في كتابه ما روي عن الزهاد والعباد:

---

(١) الاستقامة (١/ ٨٩). (٢) النبوات (ص٢٤٦ ـ ٢٤٧).

قال شيخ الإسلام: «.. وكذلك مَن صنف في التصوف والزهد، جعل الأصل ما رُوي عن متأخري الزهاد، وأعرض عن طريق الصحابة والتابعين، كما فعل صاحب (الرسالة) أبو القاسم القشيري، وأبو بكر الكلاباذي.. وكان أحسن من هذا أن يفعلوا كما فعله أبو نعيم الأصبهاني في (الحلية) من ذكره للمتقدمين والمتأخرين، وكذلك أبو الفرج بن الجوزي في (صفة الصفوة)، وكذلك ابن أسد بن موسى، إن لم يصعدوا إلى طريقة عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل، وهنَّاد بن السري، وغيرهم في كتبهم في الزهد، فهذا هذا، والله أعلم وأحكم، فإن معرفة أصول الأشياء ومبادئها، ومعرفة الدين وأصله، وأصل ما تولد فيه من أعظم العلوم نفعاً؛ إذ المرء ما لم يُحِطْ بحقائق الأشياء التي يحتاج إليها يبقى في قلبه حسكة»اهـ[1].

ـ كتاب التعرف يتسم بالعدل والإحاطة:

قال شيخ الإسلام في معرض انتقاده لما ذكره أبو القاسم في الرسالة القشيرية عن مشايخ الصوفية من الاعتقاد، وأنه ذكر اعتقاد الأشاعرة ونسبه إلى الصوفية[2]: «.. والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يُذكر.. وقد جمع كلام المشايخ إمَّا بلفظه، أو بما فهمه هو غير واحد، فصنف أبو بكر الكلاباذي كتاب (التعرف لمذهب التصوف) وهو أجود مما ذكره أبو القاسم وأصوب وأقرب إلى مذهب سلف الأمة وأئمتها وأكابر مشايخها»اهـ[3].

ـ واستشهد شيخ الإسلام بكلام أبي بكر الكلاباذي في (التعرف) في الرد على أبي القاسم القشيري وغيره، فيما رووه عن الصوفية مما يخالف مذهب السلف:

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٣٦٧).

(٢) تقدم تفصيل ذلك (ص٣٨١).

(٣) الاستقامة (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

فقال الشيخ بعد إيراده لرواية ذكرها القشيري عن سهل بن عبد الله التستري في القول بخلق القرآن: «قلت: هذا الكلام ليس له إسناد عن سهل، وكلام سهلٍ بن عبد الله وأصحابِه في السنة والصفات والقرآن أشهر من أن يُذكَرَ هنا، وسهلٌ من أعظم الناس قولاً بأن القرآن كلَّه حروفٌ، ومعانيه غير مخلوقة، بل صاحبه أبو الحسن بن سالم أخبرُ الناسِ بقوله قد عرف قوله وقول أصحابه في ذلك، وقد ذكر أبو بكر بن إسحاق الكلاباذي في (التعرف في مذاهب التصوف) عن الحارث المحاسبي وأبي الحسن بن سالم أنهما كانا يقولان: إن الله يتكلم بصوت، ومذهب السالمية[1] أصحاب سهل ظاهر في ذلك، فلا يترك هذا الأمر المشهور المعروف الظاهر لحكاية مرسلة لا إسناد لها»اهـ[2].

- **اسم المؤلف:** الهروي: أبو إسماعيل الأنصاري.

* **اسم الكتاب:** منازل السائرين:

تقويم شيخ الإسلام له:

ـ التوحيد الذي ذكره في آخر الكتاب هو في الحقيقة حلول وليس توحيداً:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن علوّ الله تعالى على خلقه،

---

(١) السالمية: فرقة كلامية ذات نزعة صوفية، تُنسب إلى محمد بن سالم، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وإلى ابنه أحمد بن سالم، المتوفى سنة ٣٥٠هـ، تتلمذ الأب على سهل بن عبد الله التستري، هذا ومن أشهر رجال السالمية: أبو طالب المكي المتوفى سنة ٣٨٦هـ، ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة، مع مَيل إلى التشبيه ونزعة صوفية اتحادية.

انظر: المعتمد في أصول الدين (ص٣٩٠)، الفرق بين الفرق (ص١٥٧، ٢٠٢)، نشأة الفكر الفلسفي ـ لسامي النشار (١/ ٢٩٤).

(٢) الاستقامة (١/ ٢٠٨).

وقول بعض الحلولية بحلول الله تعالى في قلوب العارفين: «.. والمقصود أن الله تعالى وصف نفسه بالمعية وبالقرب،.. وافترق الناس في هذا المقام: أربعَ فرقٍ:...

الثالث: قول مَن يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان.. وهو موجود في كلام طائفة من السالمية والصوفية.. وهؤلاء يقولون أقوالاً متناقضة، يقولون: إنه فوق العرش، ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف، كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره، ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان، وما يتبع ذلك، فإن قالوا: إن العرش كذلك، نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش، وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين، كان ذلك قولاً بالحلول الخاص، وقد وقع طائفة من الصوفية ـ حتى صاحب (منازل السائرين) في توحيده المذكور في آخر (المنازل) ـ في مثل هذا الحلول[١]، ولهذا كان أئمة القوم يُحَذِّرون عن مثل هذا»اهـ[٢].

ـ ولكن لا يخلو الكتاب من أشياءَ حسنةٍ نافعةٍ:

قال شيخ الإسلام: «.. وقد ذكر في كتابه (منازل السائرين) أشياء حسنة نافعة وأشياء باطلة، ولكن هو فيه ينتهي إلى الفناء في توحيد الربوبية، ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد»اهـ[٣].

---

(١) قال أبو إسماعيل الهروي في كتابه منازل السائرين: «باب التوحيد: والتوحيد على ثلاثة وجوه: توحيد العامة الذي يصح بالشواهد، وتوحيد الخاصة، وهو الذي يثبت بالحقائق، وتوحيد قائم بالقِدم وهو توحيد خاصة الخاصة، فأما التوحيد الأول فهو.. وأما التوحيد الثالث: فهو توحيد اختصه الحق لنفسه، واستحقه بقدره، وألاح منه لائحاً إلى أسرار طائفة من صفوته..»اهـ. باختصار يسير. منازل السائرين (ص١٣٥ ـ ١٣٩).

(٢) الفتاوى (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٦، ٢٣٠). (٣) المنهاج (٥/ ٣٤٢).

● **اسم المؤلف:** محمد بن خفيف: أبو عبد الله.

* **اسم الكتاب:** اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات.

تقويم شيخ الإسلام له:

- استشهد شيخ الإسلام بما جاء في هذا الكتاب أثناء حكاية الشيخ لمعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته، وأثنى شيخ الإسلام على هذا الكتاب وموافقته لاعتقاد أهل السنة:

ومن ذلك قول الشيخ: «وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن خفيف في كتابه الذي سماه (اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات)، قال في آخر خطبته: فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله ﷻ ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولاً واحداً، وشرعاً ظاهراً، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك..»اهـ[١].

● **اسم المؤلف:** معمر بن أحمد الأصبهاني.

* **اسم الكتاب:** وصية معمر بن أحمد لأصحابه.

تقويم شيخ الإسلام له:

- استشهد شيخ الإسلام بما جاء في هذا الكتاب أثناء حكاية الشيخ لمعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله تعالى وصفاته، وأثنى شيخ الإسلام على هذا الكتاب وموافقته لاعتقاد أهل السنة:

ومن ذلك قول الشيخ: «وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني - شيخ الصوفية في حدود المائة الرابعة في بلاده - قال: أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة، وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كيف، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين..»اهـ[٢].

---

(١) الفتاوى (٥/ ٧١).

(٢) الفتاوى (٥/ ٦١)، وانظر هذا الكلام - بمعناه - في: الفتاوى (٥/ ٩١).

ونخلص ممَّا سبق: أن مصنفات الصوفية التي قوّمها شيخ الإسلام وحكم عليها تنقسم قسمين:

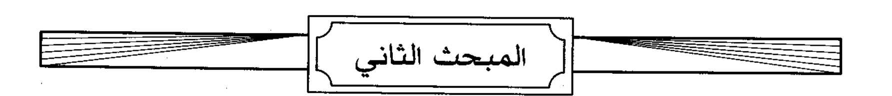
قسم: وافق مصنفهُ أهلَ السنة والجماعة في تقرير المعتقد، والتزام السنة النبوية في السلوك.

وقسم: خالف مصنفُه أهلَ السنة والجماعة في مسائل المعتقد، أو في المظاهر السلوكية.

وقد كان مقياس شيخ الإسلام لنا من خلال ما سبق أنه ينقل عن الكتاب المراد تقويمُهُ ثم يحكم عليه، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره.

وسيأتي في المبحث التالي عند الكلام عن تقويم شيخ الإسلام لرجالات المتصوفة زيادة إيضاح لهذا المنهج.





المبحث الثاني

موقفه من رجالاتهم وشخصياتهم

تمهيد:

قبل أن أورد رأي شيخ الإسلام في رجالات[1] المتصوفة، أُحب أن أُمهد بذكر شيء من منهج الشيخ رحمه الله في التعامل مع رجال الصوفية وأعلامهم، والحكم عليهم، مع أنه قد تقدم شيء من ذلك في مبحث سابق[2]، ولكني أُجمل هنا بعض النقاط المهمة، وهي:

أولاً: يفرق شيخ الإسلام عند تقويم رجال الصوفية والحكم عليهم بين:

غُلاة المتصوفة: كابن عربي، وابن سبعين، ونحوهما.

وبين صالحي الصوفية: كالجُنَيد ونحوه.

ويمكن إجمال رأي شيخ الإسلام في رؤوس الاتحادية بقوله رحمه الله:

«.. وهكذا هؤلاء الاتحادية: فرؤوسهم هم أئمة كفر يجب قتلهم، ولا تُقبل توبة أحد منهم إذا أُخِذَ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة الذين يظهرون الإسلام ويبطنون أعظم الكفر، وهم الذين يفهمون

---

(١) رجالات: جمع رجل، فإن كلمة «رجل» تجمع على رجال ورجالات، كجَمَل تجمع على جِمال وجِمالات، وقيل: رِجالات جمع الجمع.
انظر: تاج العروس (١٤/ ٢٦٣).

(٢) انظر (ص٣٤٣).

قولهم ومخالفتهم لدين المسلمين، ويجب عقوبة كل من انتسب إليهم، أو ذبَّ عنهم، أو أثنى عليهم، أو عظَّم كتبهم، أو عُرِف بمساعدتهم ومعاونتهم، أو كره الكلام فيهم، أو أخذ يعتذر لهم بأن هذا الكلام لا يُدرَى ما هو، أو: مَنْ قال: إنه[1] صنف هذا الكتاب؟، وأمثال هذه المعاذير التي لا يقولها إلا جاهل أو منافق، بل تجب عقوبة كل من عرف حالهم ولم يعاون على القيام عليهم، فإن القيام على هؤلاء من أعظم الواجبات؛ لأنهم أفسدوا العقول والأديان على خلق من المشايخ والعلماء، والملوك والأمراء، وهم يسعَوْن في الأرض فساداً ويصدون عن سبيل الله.

فضررهم في الدين أعظمُ من ضرر من يفسد على المسلمين دنياهم ويترك دينهم، كقطاع الطريق وكالتتار الذين يأخذون منهم الأموال ويبقون لهم دينهم، ولا يستهين بهم من لم يعرفهم، فضلالُهم وإضلالُهم أعظمُ من أن يوصف، وهم أشبه الناس بالقرامطة الباطنية، ولهذا هم يريدون دولة التتار، ويختارون انتصارهم على المسلمين، إلا من كان عامياً من شيعهم وأتباعهم، فإنه لا يكون عارفاً بحقيقة أمرهم.

ولهذا يقرون اليهود والنصارى على ما هم عليه، ويجعلونهم على حقٍّ، كما يجعلون عُبَّاد الأصنام على حقٍّ، وكل واحدة من هذه من أعظم الكفر، ومن كان مُحسناً للظن بهم، وادّعى أنه لم يعرف حالهم، عُرِّف حالَهم، فإنْ لم يباينْهم ويُظهر لهم الإنكار، وإلا أُلحق بهم، وجُعل منهم، وأما من قال: لِكلامهم تأويل يوافق الشريعة، فإنه من رؤوسهم وأئمتهم، فإنه إن كان ذكياً، فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله، وإن كان

---

(١) يعني ابن عربي وكتابه فصوص الحِكم، وسيأتي الكلام عن ابن عربي، أما كتابه فقد تقدم الكلام عن موقف شيخ الإسلام منه في المبحث السابق (ص٣٦٠).

معتقداً لهذا باطناً وظاهراً، فهو أكفر من النصارى، فمن لم يُكفِّرْ هؤلاء وجعل لِكلامهم تأويلاً، كان عن تكفير النصارى بالتثليث والاتحاد أبعدَ، والله أعلم»اهـ[١].

ثانياً: بيَّن شيخ الإسلام أن صالحي الصوفية يكفّرون الاتحادية:

فقال رَحِمَهُ اللهُ: «ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، **وإن شيوخ الصوفية الكبار** كالفضيل بن عياض.. وسهل بن عبد الله التستري .. رَضِيَ اللهُ عَنْهُم كانوا من أعظم الناس تكفيراً لهؤلاء..»اهـ[٢].

ثالثاً: شيوخ الصوفية الصالحون هم أبرأ الناس من مذهب الاتحادية، وأشدهم نكيراً عليه:

قال شيخ الإسلام: «.. حتى آل الأمر بملاحدة المتصوفة ـ كابن عربي صاحب (فصوص الحكم) وأمثاله ـ إلى أن جعلوا الوجود واحداً، وجعلوا وجود الخالق هو وجودَ المخلوق، وهذا تعطيل للخالق،.. وآخر تحقيقهم استحلال المحرمات وترك الواجبات، كما كان يفعل أبرع محقّقيهم: التلمساني وأمثاله.

هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير،.. من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[٣].

---

(١) الفتاوى (٢/ ١٣١ ـ ١٣٣).
(٢) الفتاوى (١٢/ ٣٥٣).
(٣) الدرء (٥/ ٤).

رابعاً: بيّن شيخ الإسلام أن الاتحادية لا ينتسبون إلى الإسلام أصلاً، بل يجاهرون بالتبرؤ منه ومخالفته، ولو انتسبوا إليه مع إصرارهم على ما يعتقدون لما قبِل المسلمون منهم ذلك:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «.. وأما هؤلاء فالواصل عندهم إلى العلم المطلوب قد يبيحون له محظوراتِ الشرائع، حتى الفواحش والخمر وغيرها، إذا كانوا ممن يعتقد تحريم الخمر، وإلا فغالب هؤلاء لا يوجبون شريعة الإسلام، بل يجوِّزون التهوُّد والتنصُّر، وكلُّ مَنْ كان مِنْ هؤلاء واصلاً إلى علمهم، فهو سعيد.

وهكذا تقول الاتحادية منهم كابن سبعين، وابن هود، والتلمساني، ونحوهم، ويدخلون مع النصارى بِيَعَهم، ويصلون معهم إلى الشرق، ويشربون معهم ومع اليهود الخمر، ويميلون إلى دين النصارى أكثر من دين المسلمين، لِمَا فيه من إباحة المحظورات، ولأنهم أقربُ إلى الاتحاد والحلول، ولأنهم أجهل، فيقبلون ما يقولونه، أعظمَ من قبولهم لقول المسلمين، وعلماء النصارى جُهَّال؛ إذا كان فيهم متفلسف عظَّموه وهؤلاء يتفلسفون.

والواحد من هؤلاء يفرح إذا قيل له: لستَ بمسلم، ويحكي عن نفسه كما كان أحمد المارديني ـ وهو من أصحاب ابن عربي ـ يحكي عن نفسه أنه دخل إلى بعض ديارات النصارى، ليأخذ منهم ما يأكله هو ورفيقه، فأخذ بعضهم يتكلم في المسلمين، ويقول: يقولون كذا وكذا، فقال له آخر: لا تتكلم في المسلمين، فهذا واحد منهم، فقال ذلك المتكلم: هذا وجهه وجه مسلم؟! أي ليس هذا بمسلم، فصار يحكيها الماريديني: أن النصراني قال عنه: ليس هذا بمسلم، ويفرح بقول النصراني، ويصدقه فيما يقول؛ أي: ليس هو بمسلم.

والمتفلسفة يصرّحون بهذا، يقولون: قلنا كذا وكذا، وقال

المسلمون كذا وكذا، وربما قالوا: قلنا كذا وقال المِلِّيون ـ أي أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى ـ وكتبهم مشحونة بهذا، ولا بد لأحدهم عند أهل الملل أن يكون على دينهم.

وكذلك كان بالشام ومصر طائفة ـ مع تصوفهم وتألُّههم وتزهُّدهم ـ يشرب أحدهم الخمر في نهار رمضان، وتارة يصلون وتارة لا يصلون، فإنهم لا يدينون بإيجاب واجبات الإسلام وتحريم محرماته عليهم، بل يقولون: هذا للعامة والأنبياء، وأما مثلنا فلا يحتاج إلى الأنبياء»اهـ[١].

خامساً: شيخ الإسلام يفضِّل الشيوخ المعتدلين الذين لم يُعرف عنهم شيء من الشطح والابتداع على غيرهم:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك شيوخ الزهد إذا أراد الرجل أن يقدح في بعض الشيوخ ويُعظم آخر، وأولئك أوْلى بالتعظيم وأبعدُ عن القدح، كمن يُفضل أبا يزيد، والشبلي، وغيرهما، مِمَّن يُحكى عنه نوع من الشطح، على مثل الجنيد، وسهل بن عبد الله التستري، وغيرهما، مِمَّن هو أوْلى بالاستقامة، وأعظمُ قدراً»اهـ[٢].

○ ○ ○

أما رجال الصوفية، الذين تناولهم شيخ الإسلام بمدح، أو ذم، أو تقويم، فيمكن ـ بالاستقراء ـ حصرهم فيما يأتي[٣]:

إبراهيم بن أدهم[٤]:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من المعتدلين:

فقال أثناء كلامه عن حلق الشعر عند الشيوخ عند التوبة من

---

(١) الفتاوى (١٤/ ١٦٤ ـ ١٦٥). (٢) المنهاج (٤/ ٣٤٢).

(٣) رتبت أسماءهم على حروف المعجم أ، ب، ج، . . .

(٤) هو إبراهيم بن أدهم البلخي، أبو إسحاق، من أهل بلخ كان من الملوك =

الذنوب: «.. الثالث: حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله،.. ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة**، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدهم، مثل:.. **وإبراهيم بن أدهم**..»اهـ[١].

- وبرّأه الشيخ من الوقوع فيما وقع فيه بعض المتصوفة من السماع المحرَّم، فقال في معرض كلامه عن بدعة السماع[٢]:

«.. وكذلك سائر أئمة الدين كرِهوه، وأكابر الشيوخ الصالحين لم يحضروه، فلم يحضره إبراهيم بن أدهم،..»اهـ[٣].

إبراهيم الخوّاص[٤]:

- عده شيخ الإسلام من أصحاب الخوارق المعتدلين:

فقال بعد إيراده لِحكاية ذكرها القشيري[٥]، وفيها: «.. سمعت

= المياسير، ثم تزهَّد وترك الدنيا، وصحِب سفيان الثوري والفضيل بن عياض، توفي سنة ١٦٠هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص٣٠ ـ ٣١)، طبقات الأولياء (ص٥)، حلية الأولياء (٧/ ٣٦٧ ـ ٣٩٥).

(١) الفتاوى (٢١/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٢) تقدم تفصيل الكلام على السماع في مبحث خاص (ص١٨٨).

(٣) الفتاوى (١١/ ٥٦٩، ٥٩٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٢/ ٣٥٣).

(٤) هو إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل الخواص، أبو إسحاق، من شيوخ الصوفية، وهو من أقران الجنيد، توفي في جامع الرَّي سنة ٢٩١هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص٢٨٤ ـ ٢٨٧)، الطبقات الكبرى (١/ ١١٣ ـ ١١٥)، صفة الصفوة (٤/ ٨٠ ـ ٨٤)، حلية الأولياء (١٠/ ٣٢٥ ـ ٣٣١).

(٥) الرسالة القشيرية (ص٤٧، ط: دار الخير).

إبراهيم الخوّاص يقول: انتهيت إلى رجل وقد صرعه الشيطان، فجعلت أؤذن في أذنه، فناداني الشيطان من جوفه: دعني أقتله، فإنه يقول: القرآن مخلوق. . .

قلت: .. وإبراهيم الخواص من أكبر الرجال الذين لهم خوارقُ، فله علمه بأن هذا الجني من المؤمنين لمّا ذكر هذه الحكاية على سبيل الذم لمن يقول بخلق القرآن»اهـ[1].

ابن أبي المنصور المتصوف المصري[2]:

ـ عده الشيخ من رؤوس الاتحادية، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«.. كالذين يقولون: إن الوجود واحد، فالوجود الواجب للخالق: هو الوجود الممكن للمخلوق، كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربي وصاحبه القونوي وابن سبعين وابن الفارض ـ صاحب القصيدة التائية نظم السلوك ـ وعامر البصري السيواسي، الذي له قصيدة تناظر قصيدة ابن الفارض، والتلمساني الذي شرح مواقف النفري وله شرح الأسماء الحسنى على طريقة هؤلاء، وسعيد الفرغاني[3] الذي شرح قصيدة ابن الفارض، والششتري صاحب الأزجال الذي هو تلميذ ابن سبعين،

---

(١) الاستقامة (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

(٢) ابن أبي المنصور: لم أقف عليه إلا فيما أورده ابن العماد في شذرات الذهب (٥/ ١٩٠) في ترجمة محيي الدين بن عربي، حيث قال: «وقال الصفي بن أبي منصور: جمع ابن عربي بين العلوم الكسبية والعلوم الوهبية، وكان غلب عليه التوحيد علماً وخلقاً لا يكترث بالوجود مقبلاً كان أو معرضاً»اهـ، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) هو سعيد الكاساني الفرغاني، تلميذ الصدر القونوي، قال الذهبي: «كان أحد من يقول بالوحدة، شرح تائية ابن الفارض في مجلدتين»، توفي سنة ٦٩٩هـ وله نحو سبعين سنة.
انظر: شذرات الذهب (٥/ ٤٤٨).

وعبد الله البلياني، **وابن أبي المنصور المتصوف المصري، صاحب (فكّ الأزرار عن أعناق الأسرار)** وأمثالهم، ثم من هؤلاء من يفرق بين الوجود والثبوت كما يقوله ابن عربي»اهـ[١].

أحمد بن أبي الحواريّ[٢]:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من المعتدلين:

فقال أثناء كلامه عن حلق الشعر عند الشيوخ عند التوبة من الذنوب:

«.. الثالث: حلقه على وجه التعبُّد والتديُّن والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله،.. ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة**، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدَهم، مثل:.. **وأحمد بن الحواريّ**..»اهـ[٣].

ـ **وعدّه الشيخ من الشيوخ الصالحين**، فقال في معرض كلامه عن إنكار الشيوخ الصالحين للسماع المبتدع:

«.. وكذلك سائر أئمة الدين كرِهوه، وأكابر الشيوخ الصالحين لم يحضروه، فلم يحضره.. ولا أحمد بن أبي الحواري..»اهـ[٤].

---

(١) الفتاوى (٢/ ٢٩٤).

(٢) هو أحمد بن أبي الحواريّ ميمون، أبو الحسن، من أهل دمشق، كان من شيوخ الصوفية، صحِب الجُنيد وأبا سليمان الداراني، توفي سنة ٢٣٠هـ.
انظر: الرسالة القشيرية (ص٤١٠)، صفة الصفوة (٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٤٩).

(٣) الفتاوى (٢١/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٤) الفتاوى (١١/ ٥٦٩)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الاستقامة (١/ ٩٦ استشهد بقوله).

ابن إسرائيل[(١)]:

ـ عده شيخ الإسلام من الاتحادية، فقال في معرض رده على الاتحادية:

«ولا ريب أن في قول هؤلاء من الكفر والضلال ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى، وهذا المذهب شائع في كثير من المتأخرين، وكان طوائف من الجهمية يقولون به،.. وكثير من شعر **ابن إسرائيل**، وما ينقل من ذلك عن شيخه الحريري، وكذلك نحو منه يوجد في كلام كثير من الناس غير هؤلاء، هو مبني على هذا المذهب، مذهب الحلول والاتحاد ووحدة الوجود»اهـ[(٢)].

بشر الحافي، شقيق البلخي[(٣)]**، عبد الله اليونيني**[(٤)]:

ـ عدهم شيخ الإسلام من المشايخ الصالحين، فقال لمَّا تكلم عن

---

(١) هو محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر بن إسرائيل بن الحسن، نجم الدين أبو المعالي الشيباني الدمشقي، ولد سنة ٦٠٣هـ، صحب علياً الحريري، قال ابن كثير: «كان أديباً فاضلاً في صناعة الشعر، ولكن في كلامه ونظمه نوع من الحلول والاتحاد على طريقة ابن عربي وابن الفارض والحريري، والله أعلم بحاله وحقيقة أمره»، وقال ابن العماد: «كان فقيراً ظريفاً نظيفاً مليح النظم رائق المعاني لولا ما شابه بالاتحاد تصريحاً مرة وتلويحاً أخرى»، توفي سنة ٦٧٧هـ. انظر: البداية والنهاية (٩/ ١٦٥، حوادث سنة ٦٧٧هـ)، شذرات الذهب (٥/ ٣٥٩).

(٢) الفتاوى (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٣) هو شقيق بن إبراهيم البلخي، أبو علي، صحب إبراهيم بن أدهم، وهو شيخ حاتم الأصم، له زهد وورع، وكلام حسن منه قوله: مثل المؤمن كمثل رجل غرس نخلة وهو يخاف أن يحمل شوكاً ومثل المنافق كمثل رجل زرع شوكاً وهو يطمع أن يحصد تمراً، هيهات هيهات كل من عمل حسناً، فإن الله لا يجزيه إلا حسناً، ولا تنزل الأبرار منازل الفجار، قتل في بعض الغزوات سنة ١٩٤هـ. انظر: الحلية (٨/ ٥٨)، صفة الصفوة (٢/ ٣٤٧)، سير الأعلام (٩/ ٣١٣).

(٤) هو عبد الله بن عبد العزيز بن جعفر، أبو عثمان اليونيني، الزاهد، كان شيخاً =

الاتحادية وبيَّن ضلال مذهبهم، وأن فريقاً غير قليل من الناس قد خفي عليه حقيقةُ حال ابن عربي وابن سبعين، وغيرهما من الزنادقة الملاحدة، لِمَا يتظاهر به هؤلاء من التصوف والعبادة، ثم قال الشيخ عن رؤوس الاتحادية:

«.. ويوهمون الجُهَّال أنهم مشايخ الإسلام وأئمة الهدى، الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق في الأمة، مثل.. بشر الحافي،.. وشقيق البلخي، ومن لا يُحصى كثرةً، إلى مثل المتأخرين: مثل: الجنيد بن محمد القواريري،.. والشيخ عبد الله اليونيني،.. وأمثال هؤلاء المشايخ الذين كانوا بالحجاز والشام والعراق، ومصر والمغرب وخراسان، من الأولين والآخرين، كل هؤلاء متّفقون على تكفير هؤلاء ومن هو أرجح منهم»اهـ[1].

- **وذكر الشيخ عقيلاً المنبجي - في موضع آخر - فقال في معرض** كلامه عن الشيخ عدي بن مسافر: «.. وأما الخرقة، فقالوا: دخل على الشيخ العارف عقيل المنبجي وألبسه الخرقة بيده..»اهـ[2].

= مهيباً طوالاً، دائم الذكر عظيم الشأن، قال ابن كثير: كان من الصالحين الكبار المشهورين بالعبادة والرياضة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، له همة عالية في الزهد والورع، ولا ينقطع عن الغزوات، وله كرامات كثيرة، وكان لا يقوم لأحد دخل عليه ويقول: إنما يقوم الناس لرب العالمين، وكان الأمجد إذا دخل عليه جلس بين يديه فيقول له: يا أمجد فعلت كذا وكذا ويأمره بما يأمره وينهاه عما ينهاه عنه، وهو يمتثل جميع ما يقوله له، وما ذاك إلا لصدقه في زهده وورعه وطريقه»اهـ، توفي سنة ٦١٧هـ.
انظر: شذرات الذهب (٥/ ٧٣)، البداية والنهاية (٨/ ٥٩٤).

(١) الفتاوى (٢/ ٤٧٤).

(٢) الفتاوى (١١/ ١٠٣ - ١٠٤)، وتقدم تفصيل الكلام على الخرقة، ومعناها، وأحكامها عند الصوفية، في المبحث الخاص بذلك (ص٣٢٧).

أبو بكر الكلاباذي:

ـ أثنى الشيخ على مُعتقده، فقال:

«وقد جمع كلام المشايخ؛ إما بلفظه أو بما فهِمه هو غير واحد، فصنّف أبو بكر محمد بن إسحاق الكلاباذي كتاب «التعرّف لمذهب التصوف»، **وهو أجودُ مِمَّا ذكره أبو القاسم، وأصوب وأقرب إلى مذهب سلف الأمة وأئمتها وأكابر مشايخها**»اهـ(١).

أبو البيان(٢):

ـ عدّه شيخ الإسلام من أكابر المشايخ، فقال في معرض كلامه عن السماع البدعي:

«.. وأما الاستماع إلى القصائد الملَحّنة والاجتماع عليها، فأكابر الشيوخ لم يحضروا هذا السماع، كـ.. والشيخ أبي البيان.. وأمثال هؤلاء المشايخ، فإنهم لم يكونوا يحضرون هذا السماع..»اهـ(٣).

البلياني:

ـ من رؤوس الاتحادية، قال شيخ الإسلام في معرض بيانه لضلال رؤوس الاتحادية:

«.. لكن ما رأيت فيهم مَن كفر هذا الكفر الذي ما كفره أحد قط

---

(١) الاستقامة (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

(٢) هو نبا بن محمد بن محفوظ القرشي، المعروف بابن الحوراني وبأبي البيان، شيخ الطائفة البيانية من المتصوفة بدمشق، قال ابن قاضي شهبة: كان عالماً عاملاً، إماماً في اللغة، شافعي المذهب، سلفي العقيدة، له تآليف ومجاميع وشعر كثير، توفي سنة ٥٥١هـ.
انظر: شذرات الذهب (٤/ ١٦٠)، طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٣١٨ ـ ٣١٩)، الأعلام (٨/ ٣٢٠).

(٣) الفتاوى (١١/ ٥٣٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٥٩٢).

مثل التلمساني، وآخر يقال له: البلياني، من مشايخ شيراز»اهـ[(١)].

وقال الشيخ: «.. كالذين يقولون: إن الوجود واحد، فالوجود الواجب للخالق: هو الوجود الممكن للمخلوق كما يقول ذلك أهل الوحدة؛ كابن عربي وصاحبه القونوي وابن سبعين وابن الفارض صاحب القصيدة التائية (نظم السلوك) ـ وعامر البصري السيواسي، الذي له قصيدة تناظر قصيدة ابن الفارض، والتلمساني الذي شرح مواقف النفري وله شرح الأسماء الحسنى على طريقة هؤلاء، وسعيد الفرغاني الذي شرح قصيدة ابن الفارض، **والششتري صاحب الأزجال الذي هو تلميذ ابن سبعين، وعبد الله البلياني**، وابن أبي المنصور المتصوف المصري، صاحب (فك الأزرار عن أعناق الأسرار) وأمثالهم، ثم من هؤلاء من يفرق بين الوجود والثبوت كما يقوله ابن عربي»اهـ[(٢)].

سهل بن عبد الله التستري:

ـ عده شيخ الإسلام من المشايخ الصالحين، فقال:

«.. مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسانَ صدق في الأمة مثل: .. **سهل بن عبد الله التستري..**»اهـ[(٣)].

ـ وقال الشيخ في معرض ردّه على ابن سبعين وأمثاله:

«ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، فهو يأخذ معانيَهم يكسوها عباراتِ الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، **وأن شيوخ الصوفية الكبار** كالفضيل بن عياض.. **وسهل بن عبد الله التستري**، ..رضي الله عنهم كانوا من أعظم الناس تكفيراً لهؤلاء..»اهـ[(٤)]

ـ وقال شيخ الإسلام في معرض رده على الحلولية:

---

(١) الفتاوى (٢/ ٤٧٢).

(٢) الفتاوى (٢/ ٢٩٤).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٧٤).

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٣٥٣).

«هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كالفضيل بن عياض، و.. سهل بن عبد الله التستري.. من الكلام في إثبات الصفات والذمّ للجهمية والحلولية ما لا يتسع هذا الموضع لِعُشْرِهِ»اهـ[(١)].

ـ **وعَدَّه شيخ الإسلام من المعتدلين**، فقال أثناء كلامه عن حلق الشعر عند الشيوخ عند التوبة من الذنوب:

«.. الثالث: حلقه على وجه التعبُّد والتديُّن والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله،.. ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة**، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدهم، مثل:.. **وسهل بن عبد الله التستري**..»اهـ[(٢)].

ـ **وعدَّه الشيخ مِن كبار المشايخ الذين هم على اعتقاد أهل السنة والجماعة، فقال:**

«.. والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف،.. فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ، مثل.. **وسهل بن عبد الله التستري**.. وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[(٣)].

ـ **وبرّأه الشيخ من الوقوع فيما وقع فيه بعض المتصوفة من السماع المحرم، فقال في معرض كلامه عن بدعة السماع**[(٤)]:

---

(١) الدرء (٥/ ٥).   (٢) الفتاوى (٢١/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٣) الاستقامة (١/ ٨٢)، واستشهد شيخ الإسلام ـ في موضع آخر ـ بقول ابن أسباط في الصدق مع الله. الفتاوى (١٠/ ١١).

(٤) تقدم تفصيل الكلام على السماع في مبحث خاص، انظر (ص١٨٨).

«.. فقد نبّهنا على أن الأئمة في طريق الحق الذين يُعتد بأقوالهم، كما يُعتد بأقوال أئمة الهدى، هو مثل: الجُنَيْد، **وسهل**، ونحوهما، فإن أقوالهم صادرة عن أصل، وهم مُستهدون فيها»اهـ[1].

ـ وأثنى الشيخ على كلامه في السنة، فقال:

«.. وكلام سهل بن عبد الله في السنة وأصول الاعتقادات أسدُّ وأصوب من كلام غيره، وكذلك الفضيل بن عياض ونحوه، فإن الذين كانوا من المشايخ أعلمَ بالحديث والسنة، وأتبعَ لِذلك هم أعظمُ عِلماً وإيماناً، وأجلُّ قدراً من غيرهم»اهـ[2].

ـ وكثيراً ما يستشهد شيخ الإسلام بكلام سهل التستري، ومن ذلك استشهاده بقوله في حث الصوفية على تعلم العلم، فقال شيخ الإسلام:

«وأهل العبادات البدعية يزيِّن لهم الشيطان تلك العبادات، ويُبغِّض إليهم السبل الشرعية،.. وقد يُبغِّض إليهم حتى الكتاب، فلا يُحِبّون كتاباً ولا مَن معه كتاب،.. ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري: يا معشر الصوفية، لا تفارقوا السواد على البياض، فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق»اهـ[3].

ـ واستشهد الشيخ سهل التستري بقوله في التفريق بين الحسنة والسيّئة في باب القَدَر فقال شيخ الإسلام:

«.. وقد ذكر أبو طالب المكّي عن سهل بن عبد الله التستري أنه قال: إذا عمل العبد حسنة، فقال: أيْ ربِّ، أنا فعلتُ هذه الحسنة، قال له ربه: أنا يسَّرتك لها، وأنا أعنتك عليها، فإن قال: أيْ ربِّ، أعنتني عليها ويسَّرتني لها، قال له ربُّه: أنت عملتها وأجرها لك، وإذا فعل

---

(١) الاستقامة (١/ ٤٠٤).
(٢) الاستقامة (١/ ١٥٨).
(٣) الفتاوى (١٠/ ٤١١ ـ ٤١٢).

سيئة، فقال: أيْ ربِّ أنت قدّرت عليَّ هذه السيئة، قال له ربُّه: أنت اكتسبتها وعليك وزرها، فإن قال: أيْ ربِّ، إني أذنبت وأنا أتوب منه، قال له ربُّه: أنا قدّرته عليك وأنا أغفره لك، وهذا باب مبسوط في غير هذا الموضع»اهـ[١].

التلمساني[٢]:

ـ التلمساني أخبث القائلين بوحدة الوجود، قال شيخ الإسلام:

«وأما الفاجر التلمساني: **فهو أخبث القوم وأعمقهم في الكفر،** فإنه

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٣٢٨).

(٢) **العفيف التلمساني: اسمه ونسبه ونشأته ووفاته:** هو سليمان بن علي بن عبد الله بن علي الكومي التلمساني، المشهور بعفيف الدين، صوفي شاعر، تنقل أول حياته في بلاد الروم، وسكن دمشق، وباشر فيها بعض الأعمال، ولد سنة ٦١٠هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٩٠هـ وله ثمانون سنة.

آراء العلماء فيه: قال الذهبي: «أحد زنادقة الصوفية، وقد قيل له مرة: أنت نصيري؟ فقال: النصيري بعض مني، وأما شعره ففي الذروة العليا من حيث البلاغة والبيان لا من حيث الإلحاد»اهـ.(العبر٣/ ٣٧٣).

وقال ابن كثير: «نُسِب هذا الرجل إلى عظائمَ في الأقوال والاعتقاد في الحلول والاتحاد والزندقة والكفر المحض، وشهرته تغني عن الإطناب في ترجمته»اهـ.(البداية والنهاية١٣/ ٣٢٦).

مصنفاته: شرح الفصوص لابن عربي، وشرح منازل السائرين للهروي، وشرح القصيدة العينية لابن سينا، مواقف النفري.

نماذج من فكره: يعد التلمساني من أكثر أهل الحلول والاتحاد إيغالاً في الوحدة والزندقة؛ لأن ابن عربي وابن سبعين وغيرهما يرون الوحدة والاتحاد مع الفرق والجمع، أما هو فلا يرى الفرق أبداً.

وقد نقلتُ من كلامه الذي حكاه عنه شيخ الإسلام ما يكفي في الوقوف على ضلاله وزندقته.

انظر: شذرات الذهب (٥/ ٤١٢)، البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ٣٢٦)، الأعلام (٣/ ١٣٠)، العبر في خبر من غبر للذهبي (٣/ ٣٧٢).

لا يفرق بين الوجود والثبوت كما يفرق ابن عربي، ولا يفرق بين المطلق والمعيّن كما يفرق الرومي، ولكن عنده ما ثَمَّ سوى بوجهٍ من الوجوه، وإن العبد إنما يشهد السِّوى ما دام محجوباً، فإذا انكشف حجابُه رأى أنه ما ثَمَّ غيرٌ يُبَين له الأمر.

ولهذا: **كان يستحلُّ جميع المحرمات**، حتى حكى عنه الثقات أنه كان يقول: البنت والأم والأجنبية شيء واحد، ليس في ذلك حرام علينا، وإنما هؤلاء المحجوبون قالوا: حرام، فقلنا: حرام عليكم.

وكان يقول: القرآن كله شرك ليس فيه توحيد، وإنما التوحيد في كلامنا، وكان يقول: أنا أمسك شريعة واحدة، وإذا أحسن القول يقول: القرآن يوصل إلى الجنة، وكلامنا يوصل إلى الله تعالى، . . .

وأما ابن سبعين: فإنه في البُدُوِّ والإحاطة يقول أيضاً بوحدة الوجود، . . **لكن ما رأيت فيهم مَن كفر هذا الكفر الذي ما كفره أحد قط مثل التلمساني**، . .»اهـ[١].

ـ كان النصيرية يُعظمون التلمساني، قال شيخ الإسلام:

« . . ولهذا كان النصيرية يعظمون القائلين بوحدة الوجود، وكان التلمساني شيخ القائلين بالوحدة. . قد ذهب إلى النصيرية، وصنف لهم كتاباً، وهم يُعَظمونه جداً، وحدّثني نقيب الأشراف عنه أنه قال: قلت له: أنت نُصَيْري؟ قال: نُصَيْر جزء مني، والنصَيْرية يعظمونه غاية التعظيم»اهـ[٢].

الجُنَيْد:

ـ أثنى شيخ الإسلام عليه وعلى علمه ومعرفته في مواضعَ كثيرةٍ.

---

(١) الفتاوى (٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٢١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦)، الصفدية (١/ ٢٤٤)، الجواب الصحيح (٤/ ٥٠٠).

(٢) المنهاج (٢/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧).

ومن ذلك ما ذكره في معرض كلامه عن القدر[(١)] وغَلَط فريق من المتصوفة فيه، فقال:

«.. وكان **الجنيد أفقهَ القوم وأعلمَهم بالدين**..»اهـ[(٢)].

ـ وبيّن الشيخ في موضع آخر أن من اقتدى بالجنيد من الصوفية وسلك مسلكه نجا وسلِم، فقال أثناء كلامه عن القدر أيضاً:

«.. وهذه المسألة وقعت في زمن الجنيد.. كما ذكر ذلك في غير موضع، وبيّن لهم الجنيد الفرق الثاني، وهو أنهم ـ مع مشاهدة المشيئة العامة ـ لا بدّ من مشاهدة الفرق بين ما يأمر الله به وما ينهى عنه، وهو الفرق بين ما يحبه وما يبغضه.. **فمن سلك مسلك الجنيد من أهل التصوف والمعرفة كان قد اهتدى ونجا وسعِد**»اهـ[(٣)].

ـ وقال الشيخ في معرض تقويمه لِذي النون:

«.. **بخلاف الجنيد؛ فإن الاستقامة والمتابعة ظاهرة عليه**، وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسولُ الله ﷺ، وما ثَمَّ معصوم من الخطأ غير الرسول ﷺ، لكن الشيوخ الذين عُرف صحة طريقهم عُلم أنهم لا يقصدون ما يُعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»اهـ[(٤)].

ـ وقال الشيخ ـ أيضاً ـ في معرض حكايته لمذهب الاتحادية:

«.. ولهذا يوجد التناقض الكثير في كلام هؤلاء وهؤلاء،.. ولهذا **كان الجنيد** رضي الله عنه **سيد الطائفة إمام الهدى**، فكان قد عرف ما يعرض

---

(١) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في القدر ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص٢١).
(٢) الاستغاثة (٢/ ٦٥٢).
(٣) الفتاوى (١٤/ ٣٥٥)، وتكرر ذلك أيضاً ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١٩/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).
(٤) الفتاوى (١١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، ٣٩٢).

لبعض السالكين، فلما سُئل عن التوحيد قال: التوحيد: إفراد الحدوث عن القِدم»اهـ[١].

ـ وما يكاد شيخ الإسلام يذكر أئمة الصوفية المرضيِّين الذين كانوا على مذهب السلف الصالح، إلا ويذكر الجنيد منهم، ومن ذلك قول الشيخ أثناء كلامه عن ابن عربي:

«.. كلام صاحب (الفتوحات المكية) و(الفصوص).. يمدح الكفار.. ويتنقص الأنبياء.. **ويذم شيوخ المسلمين المحمودين عند المسلمين؛ كالجنيد بن محمد..**»اهـ[٢].

ـ وقال شيخ الإسلام مثنياً عليه:

«.. مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق في الأمة، مثل:.. **الجنيد بن محمد القواريري..**»اهـ[٣].

ـ وقال شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ أثناء كلامه عن حلق الشعر عند الشيوخ عند التوبة من الذنوب:

«.. الثالث: حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله،.. ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة،** لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدهم، مثل:.. **والجنيد بن محمد..**»اهـ[٤]

ـ وقال في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة[٥]:

(١) شرح حديث النزول (ص٣٥٢). (٢) الفتاوى (١١/ ٢٣٩).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٧٤).
(٤) المصدر السابق (٢١/ ١١٧ ـ ١١٨).
(٥) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث خاص (١/ ٧١٥).

«.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير،.. **والجنيد بن محمد**.. وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية، ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[١].

ـ وبرّأه الشيخ من الوقوع فيما وقع فيه بعض المتصوفة من السماع المحرم، فقال في معرض كلامه عن بدعة السماع[٢] ومدح بعض المتصوفة له:

«.. فقد نبّهنا على أن الأئمة في طريق الحق الذين يُعتد بأقوالهم، كما يُعتد بأقوال أئمة الهدى، هم مثل: الجُنَيْد، وسهل، ونحوهما، فإن أقوالهم صادرة عن أصل، وهم مُستهدون فيها، ومعلوم أن الجنيد.. هو الإمامُ المتَّبَعُ في الطريق، وقد أخبر أن السماع فتنة لمن طلبه»اهـ[٣].

ـ وزكّاه شيخ الإسلام من الوقوع فيما يقع فيه فريق من المتصوفة من الشطح وغَيبة العقل، ونحو ذلك[٤] فقال:

«وكذلك أصبح في شيوخ الصوفية مَن يعرض له من الفناء والسكر ما يضعف معه تمييزه، حتى يقول في تلك الحال من الأقوال ما إذا صحا عرف أنه غالط فيه.. بخلاف أبي سليمان الداراني **والجنيد** وأمثالهم مِمن كانت عقولهم وتمييزهم يصحبهم في أحوالهم، فلا يقعون في مثل هذا الفناء والسكر ونحوه، بل الكُمَّل تكون قلوبُهم ليس فيها سوى محبة الله

---

(١) الدرء (٥/ ٤).

(٢) تقدم تفصيل الكلام على السماع في مبحث خاص (ص١٨٨).

(٣) الاستقامة (١/ ٤٠٤).

(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في ذلك ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص١٦٦).

وإرادته وعبادته، وعندهم من سَعة العلم والتمييز ما يشهدون الأمور على ما هي عليه..»اهـ[١].

- **وكثيراً ما يستشهد شيخ الإسلام عند ردّه على الصوفية بكلام الجنيد** رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن ذلك ما نقله الشيخ عن الجنيد لَمَّا تكلم عن قول فريق من المتصوفة بسقوط التكاليف عن بعض العُبّاد إذا بلغوا درجةً عاليةً من العبادة، **فقال شيخ الإسلام:**

«.. الرابع: أنهم يروْن أنهم إذا حصل لهم ذاك العلم سقطت عنهم واجبات الشرع، وأُبيحت لهم محرماته.. وقد قيل للجنيد: إن قوماً يقولون أنهم يصلون من طريق البِرِّ، إلى أن تسقط عنهم الفرائض، وتباح لهم المحارم - أو نحو هذا الكلام - قال: الزنى والسرقة وشرب الخمر خير من هذا»اهـ[٢].

- **واستشهد شيخ الإسلام بقول الجنيد في تعريف التوحيد في مواضعَ متعددةٍ، ومن ذلك قوله في معرض رده على مذهب الاتحادية:**

«.. وفي الجملة، فالقول بالحلول أو ما يناسبه وقع فيه كثير من متأخري الصوفية، ولهذا كان أئمة القوم يحذّرون منه، كما في قول الجنيد - لما سُئل عن التوحيد - فقال: التوحيد إفراد الحدوث عن القِدم[٣]، فبيّن أن التوحيد: أن يُمَيَّز بين القديم والحديث»اهـ[٤].

- **وقال شيخ الإسلام أثناء كلامه عن مذهب الصوفية في الرِّضا**[٥]:

(١) الفتاوى (١٠/ ٢٢١). (٢) الفتاوى (٢/ ٩٥).

(٣) نقله عنه القشيري في الرسالة (ص٣٣).

(٤) الفتاوى (٢/ ٢٩٩)، وتكرر ذلك أيضاً في: الفتاوى (٢/ ١٢٦، ٢٣٠، ٧/ ١٨٦).

(٥) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الرضا والقدر - تفصيلاً - في مبحث خاص (ص٢١).

«.. قال الشبلي بين يدي الجنيد: لا حول ولا قوة إلا بالله، فقال الجنيد: قولك ذا ضيق صدر، وضيق الصدر لِترك الرضا بالقضاء[1]، فإن هذا من أحسن الكلام، **وكان الجنيد رضي الله عنه سيدَ الطائفة ومن أحسنهم تعليماً وتأديباً وتقويماً..**»اهـ[2].

- وقال شيخ الإسلام أثناء كلامه عن السماع البدعي:

«.. والذي عليه محقِّقو المشايخ أنه كما قال الجنيد رحمه الله: مَن تكلّف السماع فُتن به، ومن صادفه السماع استراح به، ومعنى ذلك أنه لا يشرع الاجتماع لهذا السماع المُحدَث، ولا يؤمر به..»اهـ[3].

- واستشهد شيخ الإسلام - أيضاً - بقول الجنيد في حثّ الصوفية على طلب العلم وتعلّمه، فقال:

«وأهل العبادات البدعية يُزَين لهم الشيطان تلك العبادات، ويُبغض إليهم السُّبُل الشرعية، حتى يبغِّضهم في العلم والقرآن والحديث.. ولهذا قال سهل بن عبد الله التستري:.. وقال الجنيد: عِلْمُنا هذا مبنيٌّ على الكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث، لا يُقتَدى به في هذا الشأن»اهـ[4].

حذيفة المرعشي:

- عدَّه الشيخ مِن كبار المشايخ الذين هم على اعتقاد أهل السنة والجماعة، فقال:

«.. والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف،.. فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ؛ مثل..

---

(١) الرسالة القشيرية (ص١٩٥، ط. دار الخير).

(٢) الفتاوى (١٠/٦٨٦). (٣) الفتاوى (١٠/٧٦).

(٤) الفتاوى (١٠/٤١١ - ٤١٢)، وتكرر ذلك أيضاً في: الفرقان (ص٤٩).

حذيفة المرعشي.. وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[١].

علي الحريري:

عدّه شيخ الإسلام من الاتحادية، فقال في معرض رده على الاتحادية:

«ولا ريب أن في قول هؤلاء من الكفر والضلال: ما هو أعظم من كفر اليهود والنصارى، وهذا المذهب شائع في كثير من المتأخرين، وكان طوائفُ من الجهمية يقولون به، . . وكثير من شعر ابن إسرائيل، **وما ينقل من ذلك عن شيخه الحريري**، وكذلك نحوٌ منه يوجد في كلام كثير من الناس غير هؤلاء، هو مبنيٌّ على هذا المذهب، مذهب الحلول والاتحاد ووحدة الوجود»اهـ[٢].

أبو حفص النيسابوري[٣]:

ـ استشهد شيخ الإسلام بقوله في وزن الكرامات بميزان الكتاب والسنة، فقال:

«. . العلم في لسان الصوفية ووصاياهم كثيراً ما يريدون به الشريعة، كقَوْلِ. . وقال **أبو حفص النيسابوري**: مَن لم يزن أفعاله وأقواله كلَّ وقت بالكتاب والسنة، ولم يتهم خواطره، فلا تعدّه في ديوان الرجال»اهـ[٤].

---

(١) الاستقامة (١/ ٨٢). (٢) الفتاوى (٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٣) هو عمرو بن سلمة الحداد النيسابوري، أبو حفص، من شيوخ الصوفية، توفي سنة ٢٧٠هـ، وقيل: ٢٦٠هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص١١٥ ـ ١٢٢)، الطبقات الكبرى (١/ ٧٠)، صفة الصفوة (٤/ ٩٨ ـ ٩٩)، القشيرية (ص٤٠٦، وسماه فيها: عُمَر بن مسلمة).

(٤) الاستقامة (١/ ٩٤، ٩٦).

الحكيم الترمذي:

- كان من رؤوس القائلين بخاتم الأولياء، وصنَّف في ذلك، قال شيخ الإسلام:

«فصل: تكلم طائفة من الصوفية في خاتم الأولياء[(١)]، وعظّموا أمره **كالحكيم الترمذي** - وهو من غلطاته - فإن الغالب على كلامه الصِّحّة، بخلاف ابن عربي، فإنه كثير التخليط»اهـ[(٢)].

الحسين بن منصور الحلاج:

- للحلاج كلمات إن ثبت أنه قالها في حضورٍ من عقله أخرجته إلى الزندقة. قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن شطحات بعض المتصوفة وتقليد بعض العامة لهم في ذلك:

«وأقبحُ من ذلك أن يُعتمد في اعتقاد أولياء الله في أصول الدين على **كلام لم يُنقل مثله إلا عن الحلاج**، وقد قُتل على الزندقة، وأحسن ما يقوله الناصر له: إنه كان رجلاً صالحاً، صحيح السلوك، لكن غلب عليه الوجد والحال حتى عثر في المقال، ولم يدر ما قال.

.. وليس أحد من مشايخ الطريق - لا أولهم ولا آخرهم - **يُصوِّب الحلاج في جميع مقاله**، بل اتفقت الأمة على أنه: إما: مخطئ، وإما: فاسق، وإما: كافر، ومن قال: إنه مصيب في جميع هذه الأقوال المأثورة عنه، فهو ضالٌّ، بل كافر بإجماع المسلمين، وإذا كان كذلك، كيف يجوز أن يُجعل عمدةً لأهل الطريق إلى الله كلام لا يُؤثر إلا عنه؟، ولا يُذكر اعتقاد مشايخ طريق الله كلام أبسط منه وأكثر؟ وهو ما قال فيه[(٣)]:

---

(١) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الولاية - تفصيلاً - في مبحث خاص (١/ ٧٣٤).
(٢) الفتاوى (١١/ ٣٦٣).
(٣) يعني أبا القاسم القشيري، وقد ذكر هذا الكلام في الرسالة القشيرية (١/ ٢٨ - ٣١).

قال الحسين بن منصور: ألزِم الكلَّ الحَدَث؛ لأن القِدَم له، فالذي بالجسم ظهوره فالعَرَض يلزمه، والذي بالأداة اجتماعه فقواها تمسكه، والذي يُؤلفه وقت يُفرقه وقت، والذي يُقيمه غيره فالضرورة تمسه، والذي الوهم يظفر به فالتصوير يرتقي إليه، ومن آواه محل أدركه أين، ومن كان له جنس طالبه بكيف.

إنه سبحانه لا يظله فوق، ولا يقله تحت، ولا يقابله حد، ولا يزاحمه عند، ولا يأخذه خَلف، ولا يحده أمام، ولم يظهره قبل، ولم يفنه بعد، ولم يجمعه كلٌّ، ولم يوجده كان، ولم يفقده ليس، وصفه لا صفة له، وفعله لا علة له، وكونه لا أمد له، تنزَّه عن أحوال خلقه، ليس له من خلقه مزاج، ولا في فعله علاج، باينهم بقدمه، كما باينوه بحدوثهم.

إن قلت: متى؟ فقد سبق الوقت ذاته.

وإن قلت: هو، فالهاء والواو خلفه.

وإن قلت: أين؟ فقد تقدم المكان وجوده.

فالحروف آياته، ووجوده إثباته، ومعرفته توحيده، وتوحيده تمييزه من خلقه، ما تصور في الأوهام فهو بخلافه، كيف يحل به ما منه بدأ؟ أو يعود إليه ما هو أنشأ؟ لا تماثله العيون، ولا تقابله الظنون، قربه كرامته، وبعده إهانته، علوه من غير توقل، ومجيئه من غير تنقل.

هو الأول والآخر، والظاهر والباطن، والقريب البعيد، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قلت: هذا الكلام ـ والله أعلم ـ هل هو صحيح عن الحلاج أم لا؟ فإن في الإسناد من لا أعرف حاله، وقد رأيت أشياءَ كثيرةً منسوبةً إلى الحلاج من مصنفات وكلمات ورسائلَ، وهي كذب عليه، لا شك في ذلك، وإن كان في كثير من كلامه الثابت عنه فساد واضطراب، لكن

حمّلوه أكثر مما حمله، وصار كل من يريد أن يأتي بنوع من الشطح والطامات يعزوه إلى الحلاج، لكون محله أقبل لذلك من غيره، ولكون قوم ممن يعظم المجهولات الهائلة يعظم مثل ذلك، فإن كان هذا الكلام صحيحاً، فمعناه الصحيح هو: نفي مذهب الاتحاد والحلول، الذي وقع فيه طائفة من المتصوفة، ونسب ذلك إلى الحلاج، فيكون هذا الكلام من الحلاج رداً على أهل الاتحاد والحلول، وهذا حسن مقبول، وأما تفسيره بما يوافق رأي أبي القاسم في الصفات، فلا يناسب هذا الكلام.

وقد يقال: إن هذا الكلام فيه من الشطح ما فيه[1]، وما زال أهل المعرفة يعيبون الشطح الذي دخل فيه طائفة من الصوفية...

قلت: وهذا الكلام المحكي عن الحلاج: فيه ما هو باطل، وفيه ما هو مجمل محتمل، وفيه ما لا يتحصَّل له معنى صحيح بل هو مضطرب، وفيه ما ليس في معناه فائدة، وفيه ما هو حقٌّ، لكن اتباع ذلك الحق من غير طريق الحلاج أحسن وأشد وأنفع.

فقوله: ألزِم الكل الحدث، لأن القدم له يتضمن حقاً، وهو: أنه سبحانه القديم وما سواه محدث، ولكن ليس تعليلُه مستقيماً، ولا العبارة سديدة، فإن قوله: ألزِم الكل الحدث، ظاهِرُهُ: أنه جعل الحدوث لازماً لهم، كما تجعل الصفاتِ لازمةً لموصوفها، مثل الأكوان والألوان، وغير ذلك، وليس كذلك، بل الحدوث لهم، هو من لوازم حقيقتهم فلا يمكن مخلوق أن يكون غيرَ محدث حتى يلزم بذلك بل هذا مثل قول القائل ألزم المخلوق أن يكون مخلوقاً، وألزم المصنوع أن يكون مصنوعاً»اهـ[2].

---

(١) تقدم تفصيل معاني الشطح في مبحث سابق (١/ ١١٧).

(٢) الاستقامة (١/ ١١٦ ـ ١٢١).

- الحلاج كان يُلَبِّس على الناس بالدَّجل والمخاريق، ومشايخ الصوفية الصالحون ذموه وتبرّؤوا منه. قال شيخ الإسلام في جواب سؤال:

«ما تقول السادة العلماء ﷺ في الحلاج الحسين بن منصور: هل كان صِدِّيقاً أم زنديقاً؟ وهل كان ولياً لله متقياً له أم كان له حال رحماني؟ أم من أهل السحر والخزعبلات؟ وهل قُتل على الزندقة بمحضر من علماء المسلمين أم قتل مظلوماً؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب: الحمد لله رب العالمين، الحلاج قتل على الزندقة التي ثبتت عليه بإقراره وبغير إقراره، والأمر الذي ثبت عليه بما يوجب القتل باتفاق المسلمين، ومن قال: إنه قتل بغير حق، فهو إما منافق ملحد، وإما جاهل ضال، **والذي قتل به ما استفاض عنه من أنواع الكفر، وبعضه يوجب قتله، فضلاً عن جميعه**[1]، ولم يكن من أولياء الله المتقين، بل كان له عبادات ورياضات ومجاهدات، بعضها شيطاني وبعضها نفساني، وبعضها موافق للشريعة من وجه دون وجه، فلبَّس الحق بالباطل.

---

(١) ومن ذلك تصريحه بالحلول والاتحاد، بل ادعاء الربوبية.
ويدل على ذلك قوله:
أنا من أهوى ومن أهوى أنا ليس في المرآة شيء غيرنا
لا أناديه ولا أذكره إنَّ ذِكْري ونِدائي يا أنا
وقوله:
مزجت روحك في روحي كما تمزج الخمرة بالماء الزلال
فإذا مسّك شيء مسَّني فإذا أنت أنا في كل حال
وقوله:
أدعوك بل أنت تدعوني فهل ناديت إياك أم ناجيت إياي
يا كل كلي ويا سمعي ويا بصري يا جملتي وتباعيضي وأجزائي
انظر: أخبار الحلاج (ص٧٨)، (ديوان الحلاج ص٨٢، ٧، ت: د. كامل مصطفى الشيبي، ط. دار الآفاق العربية، بغداد ١٤٠٤هـ).

وكان قد ذهب إلى بلاد الهند، وتعلم أنواعاً من السحر، وصنّف كتاباً في السحر معروفاً، وهو موجود إلى اليوم، وكان له أقوال شيطانية ومخاريقُ بهتانية.

وقد جمع العلماء أخباره في كتب كثيرة، أرّخوها الذين كانوا في زمنه والذين نقلوا عنهم؛ مثل:

أبي علي الخطبي[١][٢] ذكره في: «تاريخ بغداد»[٣].

---

(١) في المطبوع: الحطي (حاء بعدها طاء مهملتان ثم ياء) وهو خطأ، والصواب ما أثبته، والتصحيح من كتب التراجم.

(٢) هو إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى البغدادي الخطبي المؤرخ، أبو محمد، العلامة الخطيب الأديب المحدث، ولد سنة ٢٦٩هـ، كان فاضلاً عارفاً بأيام الناس وأخبارهم وخلفائهم، صنف تاريخاً كبيراً، قال الذهبي: «كان مجموع الفضائل يرتجل الخطب»اهـ، توفي سنة ٣٥٠هـ.

انظر: سير الأعلام (١٥/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣)، شذرات الذهب (٣/ ٣).

(٣) لم أقف على تاريخ بغداد لأبي علي الخطبي، ولكن كثيراً ما ينقل عنه الخطيب البغدادي في تاريخه ويروي عنه، ومن ذلك ما رواه عنه في أمر الحلاج، فقال (تاريخ بغداد ٨/ ١٣٠):

«أنبأنا **إسماعيل بن علي الخطبي في «تاريخه»** قال: وظهر أمر رجل يعرف بالحلاج، وكان في حبس السلطان، وذكر عنه ضروب من الزندقة ووضع الحيل على تضليل الناس من الشعوذة والسحر وادعاء النبوة، فكشفه المقتدر بالله، فلم يقر بما رمي به، فأقام في الحبس سنين، فاستغوى غلمان السلطان بضروب من حيله، ثم راسل جماعة فاستجابوا له، وتراقى به الأمر حتى ذُكر أنه ادّعى الربوبية، وسُعي بجماعة من أصحابه فقُبض عليهم، ووجد عند بعضهم كتباً له تدل على تصديق ما ذُكر عنه، وأقر بعضهم بذلك، فأمر أمير المؤمنين بتسليمه إلى حامد بن العباس، ثم استيقن السلطان أمره، فأمر بقتله وإحراقه بالنار، فضرب بالسياط نحواً من ألف سوط، وقطعت يداه ورجلاه، وضربت عنقه وحرقت جثته، ونصب رأسه وعلقت يداه ورجلاه إلى جانب رأسه.اهـ. باختصار وتصرف يسير. =

والحافظ أبو بكر الخطيب ذكر له ترجمة كبيرة في: «تاريخ بغداد»(١).

= وانظر: سير الأعلام (١٤/ ٣٣٥) حيث نقل مقتل الحلاج عن إسماعيل الخطبي.

(١) **قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد** (٨/ ١١٢ ـ ١٤٠): «الحسين بن منصور الحلاج كان جده مجوسياً، قدم بغداد فخالط الصوفية، والصوفية مختلفون فيه، فأكثرهم نفى الحلاج أن يكون منهم، وأبى أن يعده فيهم، وكان للحلاج حسن عبارة وحلاوة منطق وشعر على طريقة التصوف.

وأنا أسوق أخباره على تفاوت اختلاف القول فيه:

.. أخبرني أحمد بن الحسين بن منصور بتستر قال: مولد والدي بالبيضاء، ونشأ بتستر، وتلمذ لسهل بن عبد الله التستري سنتين، ثم صعد إلى بغداد، وأول ما سافر من تستر إلى البصرة كان له ثمان عشرة سنة، ثم خرج وأقام مع عمرو المكي ثمانية عشر شهراً، ثم تزوج، ثم خرج إلى مكة وجاور سنة، ورجع إلى بغداد مع جماعة من الفقراء الصوفية، فقصد الجنيد بن محمد، وسأله عن مسألة فلم يجبه، ونسبه إلى أنه مُدَّع فيما يسأله، فاستوحش ورجع إلى تستر، وأقام نحواً من سنة ثم خرج إلى خراسان وما وراء النهر، ثم رجع إلى فارس فأخذ يدعو الخلق إلى الله، وكان يعرف بفارس بأبي عبد الله الزاهد، وصنف لهم تصانيفَ، ثم صعد من فارس إلى الأهواز، وتكلم على الناس وقبله الخاص والعام، وكان يتكلم على أسرار الناس وما في قلوبهم ويخبر عنها، فسمي بذلك: حلاج الأسرار، فصار الحلاج لقبه، ثم خرج إلى البصرة وأقام مدة يسيرة، وخرج ثانياً إلى مكة ولبس المرقعة والفوطة، ثم رجع إلى البصرة وأقام شهراً واحداً، ثم إلى بغداد سنة، ثم قال لبعض أصحابه: قد وقع لي أن أدخل بلاد الشرك وأدعو الخلق إلى الله، وخرج إلى الهند ثم قصد خراسان ثانياً، وتركستان ودعا الخلق إلى الله تعالى وصنف لهم كتباً لم تقع إليَّ، إلا أنه لما رجع كانوا يكاتبونه من الهند: بالمغيث، ومن تركستان: بالمقيت، و. . ، ثم كثُرت الأقاويل عليه بعد رجوعه من هذه السفرة، فحج وجاور سنتين، ثم رجع وتغير عما كان عليه في الأول، واقتنى العقار ببغداد وبنى داراً، ودعا الناس إلى معنى لم أقف إلا على شطر منه حتى خرج عليه =

....

= جماعة من أهل العلم، وقبّحوا صورته، فكان يقول قوم: إنه ساحر، وقوم: مجنون، وقوم: له الكرامات، واختلفت الألسن في أمره، حتى أخذه السلطان وحبسه.

أنبأنا.. سمعت علي بن أحمد الحاسب قال والدي: وجّهني المعتضد إلى الهند، وكان معي في السفينة الحسين بن منصور، فلما خرجنا من المركب قلت له: إيش جئت إلى هاهنا؟ قال: جئت لأتعلم السحر وأدعو الخلق إلى الله!! ثم فارقني.

وعن عمرو المكي قال: كنت أماشيه في بعض أزقة مكة، وكنت أقرأ القرآن، فسمع قراءتي فقال: يمكنني أن أقول مثل هذا!! ففارقته.

ذكر بعض ما حُكِي عن الحلاج من الحيل: كان الحلاج قد أنفذ أحد أصحابه إلى بلد من بلدان الجبل ووافقه على حيلة يعملها، فخرج فأقام سنين يظهر النسك، فغلب على البلد، حتى إذا علم أنه قد تمكن أظهر أنه قد عمي شهوراً ثم أظهر أنه قد زَمِن، حتى مضت سنة، فقال لهم: إني رأيت في النوم النبي ﷺ يقول لي: إنه يطرق هذا البلد عبدٌ مجاب الدعوة عافيتك على يده فاطلبوا من يجتاز من الفقراء أو الصوفية، فتعلقت النفوس إلى ورود العبد الصالح فقدم الحلاج البلد، وتفرد في الجامع بالدعاء والصلاة، وتنبهوا على خبره، فقالوا للأعمى، فقال: احملوني إليه، فلما علم أنه الحلاج، قال له: يا عبد الله إني رأيت كيت وكيت فتدعو الله لي، فقال: ومن أنا وما محلي! فما زال به حتى دعا ثم مسح يده عليه فقام المتزامن صحيحاً مبصراً، فانقلب البلد وكثر الناس على الحلاج، فتركهم وخرج من البلد، وأقام المتعامي المتزامن شهوراً، ثم قال لهم: إن من حق نعمة الله عليَّ أن أنفرد بالعبادة في الثغر، فمن كانت له حاجة تحملتها وإلا فأنا أستودعكم الله، قال: فأخرج هذا ألف درهم وقال: أُغزُ بها عني، وأعطاه هذا مالاً وهذا مالاً، حتى اجتمع ألوف دنانير ودراهم، فلحق بالحلاج فقاسمه عليها.

حدثنا علي.. أخبرني فلان وأسماه ووصفه بالحذق قال: بلغني خبر الحلاج فقلت: أمضي وأنظر، فجئته، فقال: تشهَّ، فقلت: أريد سمكاً طرياً، فدخل بيتاً وأبطأ، ثم جاءني ومعه سمكة تضطرب! فقلت: ما هذا؟ فقال: دعوت الله فأمرني أنِ أقصد البطائح فمضيت، حتى أخذت هذه، فقلت: أدخلُ البيت فإن =

= لم ينكشف حيلة آمنتُ، فدخلت البيت وغلقته، فلم أجد حيلة، وفكرت في البيت فرفعت تأزيرة، فحركت، فانفلقت، فدخلت، فإذا ممر إلى دار فيها بستان فيه صنوف الأشجار التي هي وقتها وما ليس هو وقته مما أُحتيل في بقائه، وإذا الخزائن فيها أنواع الأطعمة، وإذا بركة مملوءة سمكاً، فاصطدت واحدة، فإذا رجلي بالوحل إلى حد ما رأيت رجله، فقلت: إن رأى هذا قتلني، فأقبلت أقول: آمنت، فقال: ما لك؟! قلت: ما هنا حيلة، وليس إلا التصديق بك، قال: فاخرج! فخرجت أعدو، ورأى السمكة، فلحقني، فضربت بالسمكة وجهه، فلما صرت خارج الدار طرحت نفسي لما لحقني من الفزع، فخرج فقال: اسمع! والله لئن سمعت بهذه الحكاية لأقتلنك، وتركني ودخل، فعلمت أنه يقدر بأن يدس أحداً يعتقد فيه فيقتلني، فما حكيت الحكاية إلى أن قتل.

حدثني.. قال أبو بكر بن حمشاذ: حضر عندنا رجل ومعه كتاب للحلاج، عنوانه: من الرحمن الرحيم إلى فلان! فأُحضر وعرض عليه، فقال: أنا كتبته، فقالوا: كنت تدعي النبوة فصرت تدعي الربوبية!! فقال: ما أدعي الربوبية؛ ولكن هذا عين الجمع، هل الكاتب إلا الله وأنا واليد فيه آلة؟!.

أنبأنا القاضي أبو العلاء الواسطي قال: لما أخرج الحسين بن منصور ليقتل أنشد:

طلبت المستقر بكل أرض فلم أر لي بأرض مستقرا
أطعت مطامعي فاستعبدتني ولو أني قنعت لكنت حرا

ذكر أخبار الحلاج بعد حصوله في يد حامد بن العباس إلى حين مقتله: بلغنا أنه أقام ببغداد يصحب الصوفية والوزير إذ ذاك حامد بن العباس، فانتهى إليه أن الحلاج قدْ موَّه على جماعةٍ بأنه يحيي الموتى وأن الجن يخدمونه، فالتمس حامد من المقتدر بالله أن يسلّم إليه الحلاج ودعاته، وكان حامد قد سعى إليه بقوم أنهم يعتقدون في الحلاج الإلهية، فقبض حامد عليهم، فاعترفوا أنهم صح عندهم أنه إله! وكاشفوا الحلاج بذلك، فجحده وقال: أعوذ بالله أن أدعي الربوبية أو النبوة.

حدثنا.. عن الكاتب زنجي، وكان زنجي يلازم مجلس حامد بن العباس ويرى الحلاج ويسمع مناظرات أصحابه، قال زنجي: كان أول أمره أن شيخاً يعرف =

....

= بالدباس ذكر انتشار دعاته وأنه استجاب له ثم فارقه وكشف أمره، ولما انتشر كلام الدباس في الحلاج نُقل إلى حامد، ولما حصل الحلاج في يد حامد جَدَّ في طلب أصحابه، وأخذت دفاتر كثيرة في ورق صيني، وبعضها بماء الذهب مبطنة بالديباج، وكان في الكتب الموجودة عجائب من مكاتباتِه أصحابَه وتوصيتهم بما يدعون الناس إليه، وجوابات لقوم كاتبوه بألفاظ لا يعرفها إلا من كتبها ومن كتبت إليه، وفي بعضها صورة فيها اسم الله مكتوب على تعويج وفي داخل التعويج مكتوب علي عليه السلام، وحضرت مجلس حامد وقد أحضر سفط حمل من دار محمد بن علي القنائي ففتح، فإذا فيه قدر وقوارير وكسر خبز وسأل حامد عن ذلك، فعرّفه أن تلك القدر رجيع الحلاج يستشفي به، وفي القوارير بوله.

وكان يخرج إلى حامد دفاتر من دور أصحاب الحلاج، فقرأ في بعض الأيام: أن الإنسان إذا أراد الحج ولم يمكنه إفراد في داره بيتاً لا يلحقه نجاسة، ولا يدخله أحد فإذا حضر الحج طاف حوله، وقضى من المناسك ما يقضي بمكة مثله، ثم جمع ثلاثين يتيماً وقدّم إليهم الطعام، وكسا كل واحد منهم قميصاً، ودفع إليه سبعة دراهم فإذا فعل ذلك قام له مقام الحج!! فلما قرأ هذا التفت أبو عمر القاضي إلى الحلاج وقال له: من أين لك هذا؟! قال: من كتاب الإخلاص للحسن البصري، فقال له أبو عمر: كذبت يا حلال الدم، قد سمعنا كتاب الإخلاص ليس فيه شيء مما ذكرته، فلما قال أبو عمر: يا حلال الدم، قال له حامد: اكتب بهذا، فتشاغل أبو عمر بخطاب الحلاج، فأقبل حامد يطالبه بالكتاب بما قاله وهو يدافع ويتشاغل إلى أن مد حامد الدواة إلى أبي عمر وألحّ عليه إلحاحاً لم يمكنه معه المخالفة، فكتب بإحلال دمه وكتب بعده من حضر المجلس.

ولما تبين الحلاج الصورة، قال: ظهري حمي ودمي حرام، وما يحل لكم أن تتأولوا علي بما يبيحه، واعتقادي الإسلام، ومذهبي السنة، ولي كتب في السنة، فالله الله في دمي، ولم يزل يردد هذا والقوم يكتبون خطوطهم إلى أن نهضوا عن المجلس ورد الحلاج إلى موضعه الذي كان فيه، وكتب حامد بخبر المجلس، وأنفذ الفتوى إلى المقتدر بالله، فعاد الجواب: بأن القضاة إذا كانوا قد أفتوا بقتله وأباحوا دمه فلتحضر محمد بن عبد الصمد صاحب الشرطة =

وأبو يوسف القزويني[(١)] صنف مجلداً في أخباره.

وأبو الفرج ابن الجوزي له فيه مصنف سمَّاه: «رفع اللجاج في أخبار الحلاج»[(٢)].

= وليتقدم إليه بتسلمه وضربه ألف سوط، فإن تلف تحت الضرب وإلا ضرب عنقه.

فسُرّ حامد وأحضر ابن عبد الصمد، وقال له: إن قال لك: أُجري لك الفرات ذهباً وفضة فلا ترفع الضرب عنه، فلما أصبح يوم الثلاثاء لستٍّ بقين من ذي القعدة، أخرج الحلاج وأمر بضربه بالسوط واجتمع من العامة خلق كثير، فضرب إلى تمام الألف وما تأوّه، بل لما بلغ ستمائة قال لابن عبد الصمد: أُدعُ بي إليك فإن عندي نصيحة تعدل فتح القسطنطينية، فقال له: قد قيل لي إنك ستقول ما هو أكثر، وليس إلى رفع الضرب سبيل، ولما بلغ ألف سوط قطعت يده ثم رجله ثم يده ثم رجله، وحز رأسه، وأحرقت جثته، ونصب الرأس ببغداد، ثم خراسان، وطيف به.

وأصحابه يعدون برجوعه بعد أربعين يوماً، وزعم بعض أصحابه أن المضروب عدو الحلاج ألقي شبهه عليه.اهـ. باختصار وتصرف يسير. تاريخ بغداد (٨/ ١١٢ ١٤٠).

(١) هو عبد السلام بن محمد بن يوسف بن بندار القزويني، أبو يوسف، المفسر، قال الذهبي: «شيخ المعتزلة وفاضلهم، قال السمعاني: جمع التفسير الكبير الذي لم يُر أكبر منه ولا أجمع للفوائد، لولا أنه مزجه بالاعتزال، وبثّ فيه معتقده، ولم يتبع نهج السلف»اهـ، توفي سنة ٤٨٨هـ.
انظر: سير الأعلام (١٨/ ٦١٦).

(٢) الكتاب ذكره البغدادي في هدية العارفين باسم: «القاطع لمحال اللجاج القاطع بمحال الحلاج»، وذكره ابن رجب باسم: «القاطع لمحال اللجاج بمحال الحلاج»، وقال: إنه جزء.اهـ، ولم أقف عليه.
انظر: هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (ص٥٢٢، المطبوع بذيل كشف الظنون، ط. دار إحياء التراث، بيروت، المصورة عن طبعة استانبول ١٩٥١م)، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (١/ ٤٢٠)، مؤلفات ابن الجوزي لعبد الحميد العلوجي (ص١٦٩)، وقد استقصى المؤلف جميع =

وبسط ذكره في تاريخه أبو عبد الرحمن السلمي[(١)] في «طبقات الصوفية»: أن كثيراً من المشايخ ذموه وأنكروا عليه ولم يعدوه من مشايخ الطريق وأكثرهم حطّ عليه[(٢)]، وممن ذمه وحطّ عليه أبو القاسم الجنيد[(٣)] ولم يقتل في حياة الجنيد، بل قتل بعد موت الجنيد، فإن الجنيد توفي سنة ثمان وتسعين ومئتين، والحلاج قتل سنة بضع وثلاثمائة وقدموا به إلى بغداد راكباً على جمل يُنادَى عليه: هذا داعي القرامطة، وأقام في الحبس مدة حتى وجد من كلامه الكفر والزندقة واعترف به، مثل:

أنه ذكر في كتاب له من فاته الحج، فإنه يبني في داره بيتاً ويطوف به كما يطوف بالبيت ويتصدق على ثلاثين يتيماً بصدقة ذكرها، وقد أجزأه ذلك عن الحج، فقالوا له: أنت قلت هذا؟ قال: نعم، فقالوا له: من أين لك هذا؟ قال: ذكره الحسن البصري في كتاب الصلاة، فقال له القاضي أبو عمر: تكذب يا زنديق، أنا قرأت هذا الكتاب وليس هذا فيه، فطلب منهم الوزير أن يشهدوا بما سمعوه ويفتوا بما يجب عليه، فاتفقوا على وجوب قتله.

لكن العلماء لهم قولان في الزنديق إذا أظهر التوبة:

هل تقبل توبته فلا يقتل، أم يقتل لأنه لا يُعلم صدقه، فإنه ما زال يُظهر ذلك؟.

= كتب ابن الجوزي وبيّن المطبوع منها ومكان المخطوط، ولم يذكر أنه عثر لهذا الكتاب على أثر إلا أنه موجود في تراجمه).

(١) طبقات الصوفية للسلمي (ص٣٠٧ ـ ٣١١).

(٢) قال أبو عبد الرحمن السلمي في كتابه طبقات الصوفية (ص٣٠٧ ـ ٣٠٨): «الحلاج: المشايخ مختلفون في أمره، ردّه أكثر المشايخ ونفَوْه، وأبَوا أن يكون له قدم في التصوف»اهـ.

(٣) تاريخ بغداد (٨/ ١١٢).
وانظر: طبقات الصوفية للسلمي (ص٣٠٧ ـ ٣١١).

فأفتى طائفة بأنه يستتاب فلا يقتل، وأفتى الأكثرون بأنه يقتل وإن أظهر التوبة، فإن كان صادقاً في توبته نفعه ذلك عند الله وقتل في الدنيا، وكان الحد تطهيراً له، كما لو تاب الزاني والسارق ونحوهما بعد أن يُرفعوا إلى الإمام، فإنه لا بد من إقامة الحد عليهم، فإنهم إن كانوا صادقين كان قتلهُم كفارةً لهم، ومن كان كاذباً في التوبة كان قتلُه عقوبةً له.

فإن كان الحلاج وقت قتله تاب في الباطن، فإن الله ينفعه بتلك التوبة وإن كان كاذباً فإنه قتل كافراً.

ولما قتل لم يظهر له وقت القتل شيء من الكرامات، وكل من ذكر أن دمه كتب على الأرض اسم الله، وأن رجله انقطع ماؤها أو غير ذلك، فإنه كاذب، وهذه الأمور لا يحكيها إلا جاهل أو منافق، وإنما وضعها الزنادقة وأعداء الإسلام حتى يقول قائلهم: إن شرع محمد بن عبد الله يقتل أولياء الله، حتى يسمعوا أمثال هذه الهذيانات، وإلا فقد قُتل أنبياءٌ كثيرون وقتل من أصحابهم وأصحاب نبينا ﷺ والتابعين وغيرهم من الصالحين من لا يُحصِي عدَدهم إلا اللهُ، قتلوا بسيوف الفجار والكفار والظَّلَمَة غيرهم، ولم يكتب دم أحدهم اسم الله، والدم أيضاً نجس فلا يجوز أن يكتب به اسم الله تعالى، فهل الحلاج خير من هؤلاء؟ ودمه أطهر من دمائهم؟ وقد جزع وقت القتل، وأظهر التوبة والسنة فلم يقبل ذلك منه، ولو عاش افتتن به كثير من الجهال؛ لأنه كان صاحبَ خزعبلات بهتانية وأحوال شيطانية.

ولهذا: إنما يعظِّمه من يعظِّم الأحوال الشيطانية والنفسانية والبهتانية، وأما أولياء الله العالمون بحال الحلاج، فليس منهم واحد يعظمه، ولهذا لم يذكره القشيري فى مشايخ رسالته وإنْ كان قد ذكر من

كلامه كلمات استحسنها، وكان الشيخ أبو يعقوب النهرجوري[١] قد زوّجه بابنته فلما اطلع على زندقته نزعها منه، وكان عمرو بن عثمان[٢] يذكر أنه كافر، ويقول: كنت معه فسمع قارئاً يقرأ القرآن، فقال: أقدر أن أصنف مثل هذا القرآن!! أو نحو هذا من الكلام.

وكان يظهر عند كل قوم ما يستجلبهم به إلى تعظيمه، فيظهر عند أهل السنة أنه سني، وعند أهل الشيعة أنه شيعي، ويلبس لباس الزُّهَّاد تارة، ولباس الأجناد تارة.

وكان من مخاريقه: أنه بعث بعض أصحابه إلى مكان في البرية يخبأ فيه شيئاً من الفاكهة والحلوى، ثم يجيء بجماعة من أهل الدنيا إلى قريب من ذلك المكان، فيقول لهم: ما تشتهون أن آتيكم به من هذه البرية؟! فيشتهي أحدهم فاكهةً أو حلاوة، فيقول: امكثوا، ثم يذهب إلى ذلك المكان ويأتي بما خبأ أو ببعضه، فيظن الحاضرون أن هذه كرامةٌ له.

وكان صاحب سيما[٣] وشياطين تخدمه أحياناً، كانوا معه على جبل أبي قبيس، فطلبوا منه حلاوة، فذهب إلى مكان قريب منهم وجاء بصحن حلوى، فكشفوا الأمر فوجدوا ذلك قد سرق من دكان حلاوي باليمن، حمله شيطان من تلك البقعة.

---

(١) هو إسحاق بن محمد بن يعقوب النهرجوري، أحد مشايخ الصوفية، صحب الجنيد وغيره، ومن كلامه الحسن: مفاوز الدنيا تقطع بالأقدام، ومفاوز الآخرة تقطع بالقلوب، وقال: من كان شبعه بالطعام لم يزل جائعاً، ومن كان غناه بالمال لم يزل فقيراً، ومن قصد بحاجته الخلق لم يزل محروماً، ومن استعان في أمره بغير الله لم يزل مخذولاً، توفي سنة ٣٣٠هـ.
انظر: البداية والنهاية (٧/ ٥٩٧، حوادث سنة ٣٣٠هـ)، شذرات الذهب (٢/ ٣٢٥).

(٢) عمرو بن عثمان المكي، تقدمت ترجمته، وتقدم نقل كلامه قبل قليل من تاريخ بغداد للخطيب البغدادي.

(٣) السيما: نوع من السحر، وقد سبق بيان معناها (١/ ٧٢٦).

ومثل هذا يحصل كثيراً لغير الحلاج مِمّن له حال شيطاني، ونحن نعرف كثيراً من هؤلاء في زماننا وغير زماننا، مثل شخص هو الآن بدمشق كان الشيطان يحمله من جبل الصالحية إلى قرية حول دمشق فيجيء من الهوى إلى طاقة البيت الذي فيه الناس فيدخل وهم يرونه ويجيء بالليل إلى باب الصغير، فيعبر منه هو ورفقته وهو من أفجر الناس.

وآخر كان بالشوبك[١] في قرية يقال لها: الشاهدة، يطير في الهواء إلى رأس الجبل والناس يرونه، وكان شيطان يحمله وكان يقطع الطريق، وأكثرهم شيوخ الشر يقال لأحدهم: البوِّي أي المخبث ينصبون له حركات في ليلة مظلمة، ويصنعون خبزاً على سبيل القربات فلا يذكرون الله، ولا يكون عندهم من يذكر الله، ولا كتاب فيه ذكر الله، ثم يصعد ذلك البوِّي في الهواء وهم يرونه ويسمعون خطابه للشيطان وخطاب الشيطان له، ومن ضحك أو شرق بالخبز ضربه الدف ولا يرون من يضرب به.

ثم إن الشيطان يخبرهم ببعض ما يسألونه عنه، ويأمرهم بأن يُقرِّبوا له بقراً وخيلاً وغير ذلك، وأن يخنقوها خنقاً، ولا يذكرون اسمَ الله عليها، فإذا فعلوا قضى حاجتهم.

وشيخ آخر أخبر عن نفسه أنه كان يزني بالنساء، ويتلوط بالصبيان الذين يقال لهم: الحوارات، وكان يقول: يأتيني كلب أسود بين عينيه نكتتان بيضاوان، فيقول لي: فلان! إن فلاناً نذر لك نذراً وغداً يأتيك به، وأنا قضيت حاجته لأجلك، فيصبح ذلك الشخص يأتيه بذلك النذر ويكاشفه هذا الشيخ الكافر. قال: وكنت إذا طلب مني تغيير مثل

---

(١) تقدم التعريف بها، انظر (١/ ٨٥٣).

اللاذن[1] أقول: حتى أغيب عن عقلي، وإذ باللاذن في يدي أو في فمي وأنا لا أدري من وضعه، قال: وكنت أمشي وبين يدي عمود أسود عليه نور، فلما تاب هذا الشيخ وصار يصلي ويصوم ويجتنب المحارم ذهب الكلب الأسود وذهب التغيير، فلا يؤتى بلاذن ولا غيره.

وشيخ آخر كان له شياطين يرسلهم يصرعون بعض الناس، فيأتي أهل ذلك المصروع إلى الشيخ يطلبون منه إبراءه، فيرسل إلى أتباعه، فيفارقون ذلك المصروع ويعطون ذلك الشيخ دراهمَ كثيرةً، وكان أحياناً تأتيه الجن بدراهمَ وطعام تسرقه من الناس، حتى إن بعض الناس كان له تين في كوارة فيطلب الشيخ من شياطينه تيناً فيحضرونه له فيطلب أصحاب الكوارة التين فوجدوه قد ذهب.

وآخر كان مشتغلاً بالعلم والقراءة، فجاءته الشياطين أغرته، وقالوا له: نحن نسقط عنك الصلاة، ونحضر لك ما تريد، فكانوا يأتونه بالحلوى والفاكهة حتى حضر عند بعض الشيوخ العارفين بالسنة فاستتابه، وأعطى أهل الحلاوة ثمن حلاوتهم التي أكلها ذلك المفتون بالشيطان.

فكل من خرج عن الكتاب والسنة وكان له حال من مكاشفة أو تأثير، فإنه صاحب حال نفساني أو شيطاني، وإن لم يكن له حال، بل هو يتشبه بأصحاب الأحوال، فهو صاحب محال بهتاني، وعامة أصحاب الأحوال الشيطانية يجمعون بين الحال الشيطاني والحال البهتاني، كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٢].

والحلاج كان من أئمة هؤلاء، أهل الحال الشيطاني والحال البهتاني، وهؤلاء طوائف كثيرة.

---

(١) اللاذن: تقدم بيان معناه، انظر (١/ ٧٩٤).

فأئمة هؤلاء هم: شيوخ المشركين، الذين يعبدون الأصنام مثل الكهان والسحرة الذين كانوا للعرب المشركين، ومثل الكهان الذين هم بأرض الهند والترك وغيرهم. . .

وأعظم الدجاجلة فتنةً الدجال الكبير، الذي يقتله عيسى بن مريم. . فالحلاج كان من الدجاجلة بلا ريب، ولكن إذا قيل: هل تاب قبل الموت أم لا؟ قال: الله أعلم، فلا يقول ما ليس له به علم، ولكن ظهر عنه من الأقوال والأعمال ما أوجب كفره وقتله باتفاق المسلمين، والله أعلم به»اهـ[1].

ـ اختلف الناس من الصوفية وغيرهم في قتل الحلاج، وهل كان معذوراً مظلوماً أم كان مرتداً زنديقاً؟ قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفناء والحلول:

«والذين يذكرون عن أبي يزيد[2] وغيره كلمات من الاتحاد الخاص ونفي الفرق ويعذرونه في ذلك يقولون: إنه غاب عقله، حتى قال: أنا الحق، وسبحاني، وما في الجبة إلا الله[!!].

ويقولون: إن الحب إذا قوي على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً يغيب بمحبوبه عن حبه وبموجوده عن وجده وبمذكوره عن ذكره حتى يفنى من لم يكن ويبقى من لم يزل. . وطائفة من الصوفية المدَّعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً. . .

وقد ظن طائفة أن الحلاج كان من هؤلاء، ثم صاروا حزبين:

حزب يقول: وقع في ذلك الفناء، فكان معذوراً في الباطن، ولكن قتْله واجب في الظاهر، ويقولون: القاتل مجاهد، والمقتول شهيد، ويحكون عن بعض الشيوخ أنه قال: عثَرَ عثرةً لو كنت في زمنه لأخذت

---

(١) الفتاوى (٣٥/١٠٨ ـ ١١٩).

(٢) أبو يزيد البسطامي.

بيده، ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطلام والفناء.

وحزب ثان وهم: الذين يصوّبون حال أهل الفناء في توحيد الربوبية، ويقولون: هو الغاية، ويقولون: بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد.

ثم هؤلاء في قتله فريقان:

فريق يقول: قُتِل مظلوماً، وما كان يجوز قتله، ويعادون الشرع وأهل الشرع لقتلهم الحلاج، ومنهم من يعادي جنس الفقهاء وأهل العلم، ويقولون: هم قتلوا الحلاج، وهؤلاء من جنس الذين يقولون: لنا شريعة ولنا حقيقة تخالف الشريعة، والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس، ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجد أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس، بل فيهم من يظن الشرع عبارة عما يحكم به القاضي.

ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العالم العادل، والقاضي الجاهل، والقاضي الظالم، بل ما حكم به حاكم سماه شريعة ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الأمر التي يحبها الله ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم كما قال النبي ﷺ: **(إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض، وإنما أقضي على نحو مما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً، فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار)**[1]، فالحاكم يحكم بما يسمعه من البينة والإقرار، وقد يكون للآخر حجج لم يبينها، وأمثال هذا.

فالشريعة في نفس الأمر هي الأمر الباطن، وما قضى به القاضي

(١) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (ص١/ ٧٩٠).

ينفذ ظاهراً، وكثير من الأمور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس، ومن هذا قصة موسى والخضر، فإنه كان الذي فعله مصلحة وهو شريعة أمره الله بها، ولم يكن مخالفاً لشرع الله، لكن لمَّا لم يعرفْ موسى الباطنَ كان في الظاهر عنده: أن هذا لا يجوز، فلمَّا بين له الخضر الأمور وافقه فلم يكن ذلك مخالفاً للشرع، وهذا الباب يقال فيه: قد يكون الأمر في الباطن بخلاف ما يظهر، وهذا صحيح، لكن تسمية الباطن حقيقة والظاهر شريعة، أمرٌ اصطلاحي.

ومن الناس من يجعل الحقيقة: هي الأمر الباطن مطلقاً، والشريعة: الأمور الظاهرة، وهذا كما أن لفظ الإسلام إذا قرن بالإيمان أريد به الأعمال الظاهرة، ولفظ الإيمان يراد به الإيمان الذي في القلب كما في حديث جبريل[1]، فإذا جمع بينهما فقيل: شرائع الإسلام وحقائق

(١) حديث جبريل هو ما جاء عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ﷺ، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً)، قال: صدقت، قال: فعجبنا له؛ يسأله ويصدقه! قال: فأخبرني عن الإيمان؟ قال: (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره)، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان؟ قال: (أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، قال: فأخبرني عن الساعة؟ قال: (ما المسؤول عنها بأعلم من السائل)، قال: فأخبرني عن أمارتها؟ قال: (أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان)، قال: ثم انطلق فلبثت ملياً، ثم قال لي: (يا عمر أتدري من السائل؟) قلت: الله ورسوله أعلم، قال: (فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم).

=

الإيمان كان هذا كلاماً صحيحاً لكن متى أفرد أحدهما تناول الآخر، فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنة، فليس صاحبُها من المؤمنين حقاً، وكل حقيقة لا توافق الشريعة التي بعث الله بها محمداً ﷺ، فصاحبها ليس بمسلم، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله المتقين.

وقد يراد بلفظ الشريعة ما يقوله فقهاء الشريعة باجتهادهم وبالحقيقة ما يذوقه ويجده الصوفية بقلوبهم، ولا ريب أن كلًّا من هؤلاء مجتهدون، تارة مصيبون وتارة مخطؤون، وليس لواحد منهما تعمُّد مخالفة الرسول ﷺ، ثم إن اتَّفق اجتهاد الطائفتين، وإلا فليس على واحدة أن تقلد الأخرى إلا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها.

فمن الناس من يظهر أن الحلاج قُتِل باجتهاد فقهي يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء، وهذا ظنُّ كثير من الناس وليس كذلك، بل الذي قتل عليه إنما هو الكفر، وقتل باتفاق الطائفتين، مثل دعواه أنه يقدر أن يعارض القرآن بخيرٍ منه، ودعواه أنه من فاته الحج أنه يبني بيتاً يطوف به ويتصدق بشي قدّره وذلك يسقط الحج عنه، إلى أمور أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً رسول الله، علماؤهم، وعبّادهم، وفقهاؤهم، وفقراؤهم، وصوفيتهم.

وفريق يقولون: قُتل لأنه باح بسر التوحيد والتحقيق الذي ما كان ينبغي أن يبوح به، فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس، وهي مما تطوى ولا تروى، وينشدون:

من باح بالسر كان القتل شيمته ... من الرجال ولم يأخذ له ثار

= رواه مسلم (كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب... ١/ ٣٦/ ٨)، والنسائي (كتاب الإيمان وشرائعه، باب نعت الإسلام، ٨/ ٩٧/ ٤٩٩٠)، وابن ماجه (١/ ٢٤/ ٦٣).

باحوا بالسر تباح دماؤهم وكذا دماء البائحين تباح[١]

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل: إنما قاله النصارى في المسيح حق وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء، لكن ما يمكن التصريح به؛ لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك، وكلام صاحب (منازل السائرين) وأمثاله يشير إلى هذا، وتوحيده الذي قال فيه:

ما وحَّد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد
توحيد من يخبر عن نعته عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده ونعت من ينعته لاحِد[٢]

فإن حقيقة قول هؤلاء: أن الموحِّد هو الموحَّد، وأن الناطق بالتوحيد على لسان العبد هو الحق، وأنه لا يوحده إلا نفسه، فلا يكون الموحَّد إلا الموحِّد، ويفرقون بين قول فرعون: أنا ربكم الأعلى، وبين قول الحلاج: أنا الحق، وسبحاني، فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه فقال عن نفسه، وأما أهل الفناء، فغابوا عن نفوسهم وكان الناطق على لسانهم غيرهم. . .

والمقصود هنا: أن الحلاج لم يكن مقيداً بصنف من هذه الأصناف، بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف المسلمين ما قد ذكر في غير هذا الموضع، وكذلك أنكره أكثر المشايخ وذموه؛ كالجنيد وعمرو[٣] بن عثمان المكي وأبي يعقوب النهرجوري.

ومن التبس عليه حاله منهم، فلم يعرف حقيقة ما قاله إلا من كان

---

(١) كذا في الأصل المطبوع، والبيت والذي قبله لم أقف على قائلهما.
(٢) منازل السائرين (ص١٣٩).
(٣) في المطبوع: عمر، والصواب ما أثبته، وقد تقدمت ترجمته.

يقول بالحلول والاتحاد مطلقاً أو معيناً، فإنه يظن أن هذا كان قول الحلاج وينصر ذلك، ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم الحلاج وعند جماهير المشايخ الصوفية وأهل العلم أن الحلاج لم يكن من المشايخ الصالحين، بل كان زنديقاً، وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها، ولم يكن من أهل الفناء في توحيد الربوبية، بل كان قد تعلّم السحر، وكان له شياطينُ تخدمه... إلى أمور أخرى مبسوطة في غير هذا الموضع.

وبكل حال، آدمُ لما أكل هو وحواء من الشجرة لم يكن زائلَ العقل، ولا فانياً في شهود القدر العام، ولا احتجَّ على موسى بذلك، بل قال: لِمَ تلومُني على أمر كتبه الله علي قبل أن أخلق؟ فاحتج بالقدر السابق لا بعدم تمييزه بين المأمور والمحظور»اهـ[1].

- **قال بعض الحلولية: إن الحلاج شهِد الجمع فسقط عنده الفرق**[2]، ولما باح بهذا السِّر قُتِل، قال شيخ الإسلام:

«.. ولهذا آل الأمر بكثير من أكابر مشايخهم إلى أنهم شهدوا توحيد الربوبية والإيمان بالقدر، وذلك شامل لجميع الكائنات، فعدّوا الفناء في هذا بزوال الفرق بين الحسنات والسيئات غاية المقامات، وليس بعده إلا ما سمَّوْه توحيداً، وهو من جنس الحلول والاتحاد الذي تقوله النصارى،.. ومنهم من يقول: إن الحلاج هذا كان مشهده، وإنما قتل لأنه باح بالسر الذي ما ينبغي البوح به»اهـ[3].

---

(١) (٨/ ٣١٣ - ٣١٩)، وانظر هذا الكلام - أيضاً بمعناه - في: الفتاوى (٢/ ٤٨٢ - ٤٨٦).

(٢) يعني أنه وصل إلى درجة الفناء، فأصبح كل ما يقوله ويفعله مرضياً لله تعالى، وقد تقدم تفصيل الكلام في الفناء والقدر في مبحث خاص (ص٥١).

(٣) الفتاوى (١٩/ ٢٧٧).

حمّاد الدّبّاس:

- **أثنى شيخ الإسلام على معتقَده في القدر:** «ولهذا يقول الشيخ عبد القادر.. وهو ﵁ كان يُعظِّم الأمر والنهي، ويوصي باتّباع ذلك، وينهى عن الاحتجاج بالقدر، **وكذلك شيخه حمّاد الدّبّاس**، وذلك لما رأوه في كثير من السالكين من الوقوف عند القدر المعارض للأمر والنهي»اهـ(١).

- **وقال الشيخ في موضع آخر أثناء كلامه عن الفناء وتوحيد الربوبية:** «فأمر الشيخ عبد القادر وشيخه **حماد الدباس وغيرهما من المشايخ أهل الاستقامة** ﵄: بأنه لا يريد السالك مُراداً قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله عزَّ وجلَّ سواها..»اهـ(٢).

حياة(٣):

- **قرنه الشيخ بمشايخ خِيَار**، فقال في معرض كلامه عن السماع المحرَّم واجتماع بعض الصوفية: «..ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم،.. ولا **الشيخ حياة**»اهـ(٤).

الخراز: أبو سعيد:

- **استشهد شيخ الإسلام بكلامه**، فقال في معرض حديثه عن الروح وحقيقتها: «.. وهذا جواب أبي سعيد الخراز، قال: فإن قيل: قد قال

---

(١) الفتاوى (٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧). (٢) الفتاوى (١٠/ ٥١٦).

(٣) هو حياة بن قيس بن رجَّال بن سلطان الأنصاري الحراني، الشيخ القدوة الزاهد، روى له أصحابه كراماتٍ، كثيرٌ منها لا يصح، توفي سنة ٥٨١هـ وله ثمانون سنة.
انظر: سير الأعلام (٢١/ ١٨١)، شذرات الذهب (٤/ ٢٦٩).

(٤) الفتاوى (١١/ ٥٩٢).

تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وأمره منه، قيل: أمره تعالى هو المأمور به المكون بتكوين المكون له»اهـ[١].

ذو النون المصري:

ـ كانت له أحوال غريبة، واتُّهم بالزندقة، قال شيخ الإسلام في جواب سؤال عن صِحّة قول ذي النون: غاية العارفين الحَيْرةُ:

«.. وفي الجملة، فالحيرة من جنس الجهل والضلال.. فإذا أراد المريد أن عقول العقلاء لم تصل إلى معرفة مثل هذه الأمور فهذا صحيح، وأما إذا أراد أن العقلاء ليس عندهم علم ولا يقين بل حيرة وريب، فهذا باطل قطعاً، وما ذُكر عن (**ذي النون**) في هذا الباب مع **أن (ذا النون) قد وقع منه كلام أُنكِر عليه**، وعزّره الحارث بن مسكين، وطلبه المتوكل[٢] إلى بغداد، **واتُّهِم بالزندقة، وجعله الناس من الفلاسفة**، فما أدري هل قال هذا أم لا؟ **بخلاف الجُنَيد، فإن الاستقامة والمتابعة غالبة عليه**، وإن كان كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وما ثَمَّ معصوم من الخطأ غير الرسول ﷺ، لكن الشيوخ الذين عُرف صحة طريقهم عُلم أنهم لا يقصدون ما يُعلم فساده بالضرورة من العقل والدين»اهـ[٣].

---

(١) الفتاوى (٤/٢٢٨).

(٢) هو جعفر بن المعتصم بالله بن الرشيد بن المهدي بن المنصور، القرشي العباسي، المتوكل على الله، الخليفة أبو الفضل، ولد سنة ٢٠٥هـ، أظهر السنة ونصر أهلها، اغتاله بعض مماليكه سنة ٢٤٧هـ.
انظر: سير الأعلام (١٢/ ٣٠)، تاريخ الخلفاء (١/ ٣٠١، المتوكل على الله..)، البداية والنهاية (٧/ ٣٢٢، خلافة المتوكل على الله)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٧/ ٣٣، ذِكر خلافة المتوكل).

(٣) الفتاوى (١١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤، ٣٩٢).

ابن سبعين(١):

ـ ابن سبعين من أكابر أهل الشرك والإلحاد:

---

(١) **ابن سبعين: اسمه ونسبه:** عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن محمد بن سبعين الإشبيلي الرقوطي، أبو محمد، وُلد في رقوطة بالأندلس سنة ٦١٣هـ.
نشأته: درس أول حياته اللغة العربية والآداب في الأندلس، ودرس الفلسفة وبرع فيها، ثم مال إلى التصوف وسلك الطريقة الصوفية الشوذية المنسوبة إلى أبي عبد الله الشوذي، ثم انتقل من رقوطة إلى سبتة، ومنها إلى مصر، ثم المغرب، ثم حجّ وأقام بمكة مدة، ثم أعلن عن مذهبه في وحدة الوجود، وصنف فيه مصنفات، وانخدع به بعض الجهال فتبعوه على قوله وسُمُّوا: السبعينية، وتأثر به أمير مكة حينئذ وأكرمه وصار له عنده منزلة عظيمة.
والدارس لحياة ابن سبعين، يجد أنه مرَّ بثلاث مراحل:
١ ـ من سنة ٦١٤هـ إلى سنة ٦٤٠هـ: بقي طوال هذه المدة بالأندلس، ثم طُرد منها إلى المغرب، بسبب أقواله الكفرية كتمنيه للنبوة، وتعديه على مقام النبي ﷺ... وغير ذلك.
٢ ـ من سنة ٦٤٠هـ إلى سنة ٦٥٢هـ: قضاها ابن سبعين في المغرب متنقلاً بين مدنها لنشر مذهبه، فلما ظهر أهلها على حقيقة مذهبه وما هو عليه من الحلول والاتحاد طردوه منها، فخرج إلى مصر، ثم لم يلبث أن طرد منها أيضاً لفساد اعتقاده، فخرج إلى مكة.
٣ ـ المرحلة الثالثة والأخيرة من سنة ٦٥٢هـ إلى وفاته سنة ٦٦٨هـ: وقد قضاها في مكة، وسبب إقامته في مكة أنه وجد حاكمها الشريف محمد الأول من آل البيت وابن سبعين يميل إلى التشيع، ولما شعر ابن سبعين بتمكنه من أمير مكة بدأ يضايق علماء أهل السنة، مما أدى إلى خروج الشيخ قطب الدين القسطلاني من مكة إلى مصر.
وفاته: لم يلبث ابن سبعين في مكة أن فضحه الله وظهر الناس على مذهبه الفاسد وشنّع عليه العلماء، فهمّ بالخروج إلى الهند حتى يعبد ما يشاء ويعتقد ما يشاء دون قيد، ولكنه لم يتيسر له هذا الخروج، وأخيراً توفي منتحراً بقطع شرايين يده، حسب ما ذكره بعض المؤرخين.
ثقافة ابن سبعين: كانت ثقافته مزيجاً من آراء المذاهب الفلسفية والفرق =

قال شيخ الإسلام: «.. وما ذُكر عن بعضهم من قوله: عين ما ترى ذات لا ترى، وذات لا ترى عين ما ترى، هو من كلام ابن سبعين، وهو من أكابر أهل الشرك والإلحاد، والسحر والاتحاد، وكان من أفاضلهم وأذكيائهم، وأخبرهم بالفلسفة وتصوّف المتفلسفة»اهـ[1].

ـ كان ابن سبعين يريد الذهاب إلى الهند ليعبد كلّ شيء، قال شيخ الإسلام:

= الضالة، إضافة إلى ما استقاه من رسائل إخوان الصفا، وغيرهم.

نماذج من فكره: المتأمل في كلام ابن سبعين يجد أنه يثبت وحدة الوجود بكلام تغلب عليه الفلسفة والسفسطة، حتى إن سامعه أو قارئه يشق عليه معرفة مراده ابتداءً، ومن الشواهد على ذلك ما ذكره الإمام ابن دقيق العيد من أنه جلس مع ابن سبعين من ضحوة إلى قريب من الظهر، وهو يسرد كلاماً يعقل مفرداته ولا يعقل مركباته. (لسان الميزان ٣/ ٣٩٢).

ومن كلام ابن سبعين الذي يثبت مذهبه في الحلول والاتحاد قوله: «فإن عرفته في كل شيء عين كل شيء لا الصورة المتعينة لم تجهله في صورة أصلاً.. فهو الوجود كله، لا وجود لشيء معه.. وهو الوجود في كل موجود، وهو مع كل شيء، ومتى سرى من ذلك الشيء حكم إلى غيره فمنه لا من ذلك الشيء، فله هو في ذلك الحكم إيجاده، وللشيء فيه الشبه فيه فقط، لأنه في الماء ماء، وفي النار نار، وفي الحلو حلو، وفي المر مر»اهـ. (رسائل ابن سبعين ص١٩٢).

وقد نقل شيخ الإسلام من كلامه ما يكفي في الوقوف على حقيقة مذهبه.

انظر: رسائل ابن سبعين (جمعها وحققها د. عبد الرحمن بدوي)، العبر (٣/ ٣٢٠)، مرآة الجنان (٤/ ١٧١)، العقد الثمين للفاسي (٥/ ٣٢٦ ـ ٣٣٥)، لسان الميزان (٣/ ٣٩٢)، شذرات الذهب (٥/ ٣٢٨)، الأعلام (٣/ ٢٨٠)، معجم المؤلفين (٥/ ٩٠)، التصوف في ميزان البحث والتحقيق لعبد القادر السندي (ص٢١٠)، مقدمة كتاب بغية المرتاد لشيخ الإسلام، والمقدمة لمحققه د. موسى الدويش (ص١٣٥ ـ ١٣٦).

(١) الفتاوى (٢/ ٣٠٦).

«ولهذا حدثني الثقة أن ابن سبعين كان يريد الذهاب إلى الهند، وقال: إن أرض الإسلام لا تسعُهُ؛ لأن الهند مشركون يعبدون كلَّ شيء حتى النبات والحيوان»اهـ[١].

- وصرّح الشيخ بأن ابن سبعين من الجهمية، فقال في معرض رَدِّه على الاتحادية:

«.. وكلام ابن سبعين، وابن رشد الحفيد، وابن التومرت، وابن عربي، وأمثالهم من الجهمية، نفاة الصفات..»اهـ[٢].

- ونصَّ الشيخ على أن شيوخ الصوفية الصالحين كفَّروا ابن سبعين وأمثاله، فقال في معرض كلامه عن الفلاسفة وأثرهم في التصوف:

«ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء[٣]، فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، وأن شيوخ الصوفية الكبار ﵃ كانوا من أعظم الناس تكفيراً لهؤلاء..»اهـ[٤].

- ابن سبعين طمِع في أن يصبح نبياً؛ لأن النبوة عنده مكتسَبة. قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفلاسفة:

«ومثل ابن سبعين وأمثاله مِمن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء،.. ولهذا يقولون: إن النبوة مكتسَبة، فطمِع غير واحد منهم أن يصير نبياً، كما طمِع السهروردي وابن سبعين وغيرهما من الملحدين»اهـ[٥].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٧٨). (٢) المصدر السابق (٦/ ٥١٨).
(٣) يعني الفلاسفة، تقدم التعريف بهم، انظر (١/ ٤٥).
(٤) المصدر السابق (١٢/ ٣٥٣).
(٥) المصدر السابق (١٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

ـ وقال شيخ الإسلام في موضع آخر:

«.. وكذلك ابن سبعين الذي جاء من المغرب إلى مكة، **وكان يطلب أن يكون نبياً**، وجدّد غار حراء الذي نزل فيه الوحي على النبي ﷺ ابتداءً، وحُكي عنه أنه كان يقول: لقد ذرِب[1] ابن آمنة حيث قال: **(لا نبي بعدي)**[2]، وكان بارعاً في الفلسفة وفي تصوف المتفلسفة وما يتعلّق بذلك»اهـ[3].

ـ ابن سبعين ملحد، وهو وأصحابه ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة المنتسبة إلى الإسلام:

قال الشيخ: «وكذلك الملاحدة المنتسبون إلى التصوف والتأله، كابن سبعين وأمثاله، سلكوا مسلكاً جمعوا فيه بزعمهم بين الشرع والفلسفة، وهم ملاحدة ليسوا من الثنتين والسبعين فرقة»اهـ[4].

ـ ابن سبعين كان يتعاطى الكيمياء، يلبّس بها على الناس:

قال شيخ الإسلام: «الكيمياء لم يعملها رجل له في الأمة لسان صدق، لا عالم مُتّبع، ولا شيخ يُقتدَى به، ولا ملِك عادل، ولا وزير ناصح، وإنما يفعلها شيخ ضالٌّ مبطل، مثل ابن سبعين وأمثاله»اهـ[5].

ـ وكان ابن سبعين يدَّعي علم الغيب:

قال شيخ الإسلام: «.. فلهذا تجد عامَّة من في دينه فساد يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الاتحاد، فإن ابن عربي في كتاب (عنقاء

---

(١) ذرِب: فحَش، يقال: فلان ذرِب اللسان أي: شتّام فحّاش.
انظر مادة: ذرب، في: تاج العروس (١/ ٤٩٥)، لسان العرب (١/ ٣٨٥)، القاموس (ص١٠٩).

(٢) الحديث: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٤٩٧).

(٣) المنهاج (٨/ ٢٥).

(٤) الفتاوى (١٧/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٥) المصدر السابق (٢٩/ ٣٧٨).

مغرب) وغيره أخبر بمستقبلات كثيرة عامَّتُها كذب، وكذلك ابن سبعين»اهـ(١).

السرِيُّ السَّقَطي:

- عدَّه شيخ الإسلام من المعتدلين:

فقال أثناء كلامه عن حلق الشعر عند الشيوخ عند التوبة من الذنوب:

«.. الثالث: حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة**، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدهم، مثل: .. **السريّ السقطي**..»اهـ(٢).

أبو سعيد ابن الأعرابي:

- أثنى الشيخ على أبي سعيد، وعلى علمه بالحديث، ومعرفته بأخبار الزهاد، ونقل الشيخ عن كتاب أبي سعيد الأعرابي، المُسمى بـ: (طبقات النُّسّاك)(٣):

فقال في معرض كلامه عن مذهب فريق من الصوفية في النبوة والولاية(٤):

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٨١ - ٨٢).

(٢) الفتاوى (٢١/ ١١٧ - ١١٨)، وانظر هذا الكلام - أيضاً بمعناه - في: الفتاوى (١١/ ٥٩٢).

(٣) كتاب: طبقات النساك: ذكره سزكين وقال: «أفاد منه أبو نعيم في حلية الأولياء، والذهبي في تذكرة الحفاظ»اهـ، سزكين (م١ ح٤ ص١٥٥ - ١٥٦).

(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في النبوة والولاية - تفصيلاً - في مبحث خاص (١/ ٦٣١).

«وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك **أبو سعيد الأعرابي** في: (طبقات النساك)، وكان من أصحاب الجنيد، ومن شيوخ أبي طالب المكي، **من أهل العلم بالحديث وغيره، ومن أهل المعرفة بأخبار الزهاد وأهل الحقائق**»اهـ[١].

سعيد الفرغاني:

ـ عده الشيخ من الاتحادية:

فقال: «. . كالذين يقولون إن الوجود واحد، فالوجود الواجب للخالق: هو الوجود الممكن للمخلوق كما يقول ذلك أهل الوحدة كابن عربي. . **وسعيد الفرغاني** الذي شرح قصيدة ابن الفارض»اهـ[٢].

السلمي: أبو عبد الرحمن:

ـ بيّن شيخ الإسلام سلامة معتقد أبي عبد الرحمن ومخالفته لمذهب الأشاعرة والكلابية، فقال:

«وأبو عبد الرحمن. . كان ينكر مذهب الكلّابية ويُبدّعهم، وهو المذهب الذي ينصره أبو القاسم، وله في ذم الكلام مصنَّف يخالف ما ينصره أبو القاسم، وأبو عبد الرحمن أجلُّ مَن أخذ عنه أبو القاسم كلام المشايخ، وعليه يعتمد في أكثر ما يحكيه، فإن له مصنفات متعدّدة»اهـ[٣].

ـ أبو عبد الرحمن السلمي أحسن من جمع كلام الصوفية وألّف فيه:

قال شيخ الإسلام: «أعظم المشايخ الذين أخذ عنهم أبو القاسم جمعاً لكلام مشايخ الصوفية، وتأليفاً له، ورواية له، هو الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي، فإن القشيري لم يُدرك شيخاً أجمع لكلام القوم، وأحرص على ذلك، وأرغب فيه منه، ولهذا صنف في ذلك ما لم يُصنفه

---

(١) المنهاج (٥/ ٣٤٠).
(٢) الفتاوى (٢/ ٢٩٤).
(٣) الاستقامة (١/ ٨٣ ـ ٨٤).

نُظراؤه، . ومحمد بن الحسين السلمي هو الشيخ أبو عبد الرحمن، أعرف مشايخ أبي القاسم القشيري بطريقة الصوفية وكلامهم»اهـ[١].

ـ وقال الشيخ في معرض تقويمه لمؤلفات أبي عبد الرحمن:

«وهو في نفسه رجل مِن أهل الخير والدين والصلاح والفضل، وما يرويه من الآثار فيه من الصحيح شيء كثير، ويروي أحياناً أخباراً ضعيفة بل موضوعة، يعلم العلماء أنها كذب. . وكذلك ما يأثره أبو عبد الرحمن عن بعض المتكلمين في الطريق أو ينتصر له من الأقوال والأحوال، فيه من الهدى والعلم شيء كثير، وفيه ـ أحياناً ـ من الخطأ أشياء، وبعض ذلك يكون عن اجتهاد سائغ، وبعضه باطل قطعاً»اهـ[٢].

ـ وقال شيخ الإسلام في موضع آخر:

«وكان الشيخ أبو عبد الرحمن رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيه من الخير والزهد والدين ما يحمله على أن يجمع من كلام الشيوخ والآثار التي توافق مقصوده كلما يجده»اهـ[٣].

سلول، جهلان، الصبهاني، الكوجلي، يونس[٤]:

ـ ذمهم شيخ الإسلام، وبيّن أنهم من ضُلّال المتصوفة:

فقال في جواب سؤال عن: «جماعة اجتمعوا على أمور من الفساد، وتعلق كلٌّ منهم بسبب، ومنهم من قال: إن يونس القتات[٥] يُخلص أتباعه من سوء الحساب».

---

(١) الاستقامة (١/ ١٠٣ ـ ١٠٥).

(٢) الفتاوى (١١/ ٤٢)، وقد تقدم سياق كلام شيخ الإسلام بتمامه في المبحث السابق (ص٣٠٩).

(٣) الفتاوى (١١/ ٥٧٨).

(٤) يونس القنّيي، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ٢٧٠).

(٥) كذا في المطبوع، والصحيح المذكور في جميع تراجمه: يونس القنّيي.

فأجاب شيخ الإسلام بجواب جليل مهَّد له بكلام عن الغلوِّ في المشايخ، ثم قال: «وأما المنتسبون إلى الشيخ **يونس**: فكثير منهم كافر بالله ورسوله ﷺ، لا يُقرون بوجوب الصلاة الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت العتيق، ولا يُحرمون ما حرم الله ورسوله ﷺ، بل لهم من الكلام في سَبِّ الله ورسوله، والقرآن والإسلام، ما يعرفه مَن عرفهم.

وأما من كان فيهم من عامتهم ـ لا يعرف أسرارهم وحقائقهم ـ فهذا يكون معه إسلام عامة المسلمين، الذي استفاده من سائر المسلمين لا منهم، فإن خواصهم مثل الشيخ سلول، وجهلان، والصبهاني وغيرهم، فهؤلاء لم يكونوا يوجبون الصلاة، بل ولا يشهدون للنبي ﷺ بالرسالة.

وفي أشعارهم ـ كشعر الكوجلي وغيره ـ من سبِّ النبي ﷺ وسَبِّ القرآن والإسلام ما لا يرضى به لا اليهود ولا النصارى»اهـ[(١)].

أبو سليمان الداراني:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من المشايخ المعتدلين، فقال في معرض كلامه عن السماع[(٢)] المبتدع عند الصوفية:

«ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن، . . وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون، . . وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة، وأكابر المشايخ، كمعروف الكرخي، والفضيل بن عياض، وأبي سليمان

---

(١) الفتاوى (٢/ ١٠٧).

(٢) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في السماع ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص١٨٨).

الداراني، ونحوهم»اهـ[١].

ـ وأثنى شيخ الإسلام على معتقد أبي سليمان، وأنه موافق للسلف في ذلك:

فقال في معرض بيانه لمعتقد الصوفية المعتدلين: «.. والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يُذكر.

فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ مثل.. وأبي سليمان الداراني.. وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[٢].

ـ وعدَّه الشيخ من أعلام الأمة:

فقال في معرض كلامه عن الرافضة: «فيُكفّرون كلّ من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة،.. ولهذا يُكفرون أعلام الأمة، مثل:.. **وأبي سليمان الداراني**»اهـ[٣].

ـ وقال شيخ الإسلام ـ مُثنياً عليه ـ في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة[٤]:

«.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كالفضيل بن عياض، وأبي سليمان الداراني... وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشرِه»اهـ[٥].

---

(١) الفتاوى (٣/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧). (٢) الاستقامة (١/ ٨٢).

(٣) الفتاوى (٢٨/ ٤٧٧)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٥٩٢، ٢١/ ١١٨).

(٤) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث خاص (١/ ٧١٧).

(٥) الدرء (٥/ ٤).

ـ وزكّاه الشيخ من الوقوع فيما يقع فيه فريق من المتصوفة من الشطح وغَيبة العقل ونحو ذلك[١]، فقال:

«وكذلك أصبح في شيوخ الصوفية مَن يعرض له من الفناء والسكر ما يضعف معه تمييزه، حتى يقول في تلك الحال من الأقوال ما إذا صحا عرف أنه غالط فيه.. بخلاف أبي سليمان الداراني،.. وأمثالهم مِمن كانت عقولهم وتمييزهم يصحبهم في أحوالهم، فلا يقعون في مثل هذا الفناء والسكر ونحوه، بل الكُمَّل تكون قلوبهم ليس فيها سوى محبة الله وإرادته وعبادته، وعندهم من سعة العلم والتمييز ما يشهدون الأمور على ما هي عليه..»اهـ[٢].

ـ وقال شيخ الإسلام أيضاً:

«.. وكذلك قول الشيخ أبي سليمان: إذا سلا العبد عن الشهوات، فهو راضٍ،.. فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان إلا مُرسلة، وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتفاق الناس،.. فتبيّن بذلك أن ما قاله أبو سليمان ليس هو الرضا، وإنما هو عزمٌ على الرضا، وإنما الرضا ما يكون بعد القضاء،.. وبهذا وغيره يعلم أن الشيخ أبا سليمان كان أجلَّ من أن يقول مثل هذا الكلام، **فإن الشيخ أبا سليمان من أجِلّاء المشايخ وساداتهم، ومِنْ أتبعِهم للشريعة**»اهـ[٣].

السهروردي: عمر بن عبد الله:

ـ استشهد الشيخ بكلامه في معرض حديثه عن الكرامات وخوارق العادة[٤]، وأهمية تقييدها مدحاً وذَماً بما جاء في الكتاب والسنة، فقال:

---

(١) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في ذلك ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (١٦٦).
(٢) الفتاوى (١٠/ ٢٢١).
(٣) الفتاوى (١٠/ ٦٨١، ٦٨٨، ٦٩٤).
(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في ذلك ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (١/ ٨٤٢).

«.. قال أبو علي الجوزجاني: كُن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة، فإن نفسك منجبلةٌ على طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة، قال الشيخ السهروردي في (عوارفه)[(١)]: وهذا الذي ذكره أصل عظيم كبير في الباب، وسِرٌّ غفل عن حقيقته كثير من أهل السلوك والطلاب، وذلك أن المجتهدين والمتعبِّدين سمعوا عن سلف[(٢)] الصالحين المتقدمين وما مُنحوا به من الكرامات، فأبداً نفوسهم لا تزال تتطلَّع إلى شيء من ذلك، ويحِبون أن يُرزقوا شيئاً من ذلك، .. »اهـ[(٣)].

السهروردي المقتول: يحيى بن الحسن[(٤)]:

ـ ذكر الشيخ أن يحيى السهروردي كان من غُلاة المتصوفة، بل من الملحدين، حتى إنه طمع في أن يصبح نبياً؛ لأن النبوة عنده مكتسبة:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفلاسفة: «ومثل ابن سبعين وأمثاله مِمن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، .. ولهذا يقولون:

---

(١) يعني كتاب: عوارف المعارف، لشهاب الدين عمر بن عبد الله السهروردي، وتقدم التعريف بالكتاب، وبيان موقف الشيخ رَحِمَهُ اللهُ منه في المبحث السابق (ص٣٥٧).

(٢) كذا في المطبوع.

(٣) الفتاوى (١١/ ٣٢٠).

(٤) السهروردي المقتول: شهاب الدين أبو الفتوح يحيى بن الحسن بن أميرك السهروردي، الفيلسوف، كان يتوقد ذكاءً، إلا أنه قليل الدين، ولد بسهرورد سنة ٥٤٩هـ، وقُتل بحلب سنة ٥٧٨هـ، وذلك أنه ناظر فقهاءها ثم قرّبه الخليفة الظاهر، فشنّع عليه الفقهاء وعملوا محاضرَ بكفره، وخوفوه أن يفسد اعتقاد ولده، فكتب إلى ولده بقتله، فلما لم يبق إلا القتل اختار السهروردي أن يُمات جوعاً، فكان ذلك، وعاش ستاً وثلاثين سنة، له تصانيف منها: الألواح العمادية في المبدأ والمعاد.
انظر: وفيات الأعيان (٥/ ٣١٢ ـ ٣١٨)، لسان الميزان (٣/١٥٦ ـ ١٥٨)، سير الأعلام (٢١/٢٠٧)، الأعلام (٩/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

إن النبوة مكتسبة، فطمِع غير واحد منهم أن يصير نبياً، كما طمِع السهروردي وابن سبعين، وغيرهما من الملحدين»اهـ[(١)].

ـ **وقال شيخ الإسلام**: «كان السهروردي المقتول يطلب أن يصير نبياً، وكان قد جمع بين النظر والتّألّه، وسلك نحواً من مسلك الباطنية، وجمع بين فلسفة الفرس واليونان، وعظَّم أمر الأنوار، وقرّب دين المجوس الأول، وهي نسخة الباطنية الإسماعيلية، وكان له يدٌ في السحر والسيمياء، فقتله المسلمون على الزندقة بحلب في زمن صلاح الدين[(٢)]»اهـ[(٣)].

الشبلي: أبو بكر:

ـ كان له زلات اعتذر عنه شيخ الإسلام فيها:

ومن ذلك ما ذكره الشيخ عن ابتداع الصوفية الذكر بـ الله.. الله[(٤)]..، ثم قال: «... وربما اتبعوا فيه حال شيخ مغلوب عليه، **مثلما يروى عن الشبلي أنه كان يقول**: الله.. الله.. فقيل له: لم لا تقول: لا إله إلا الله؟ فقال: أخاف أن أموت بين النفي والإثبات، وهذه من

---

(١) الفتاوى (١٢/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

(٢) هو يوسف بن أيوب بن شادي بن مروان بن يعقوب، الكردي الأصل، صلاح الدين الملك الناصر أبو المظفر، ولد سنة ٥٣٢هـ، وكان عنده علم ومعرفة، وسمع الحديث وأسمعه، وبالجملة: كان نادراً في عصره، كثير المحاسن والأفعال الجميلة، عظيم الجهاد في الكفار، وفتوحه تدل على ذلك، وخلف سبعة عشر ولداً ذكراً، توفي سنة ٥٨٩هـ وله من العمر ٧٥ سنة.
انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (١٢/ ٩٥، ذكر وفاة صلاح الدين)، البداية والنهاية (٨/ ٥٠٤، حوادث سنة ٥٨٩هـ)، شذرات الذهب (٤/ ٢٨٩).

(٣) المنهاج (٨/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الذكر ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (١/ ١٥٣).

زلّات الشبلي التي تُغفر له لصدق إيمانه، وقوة وَجده، وغَلَبَة الحال عليه، فإنه كان ربما يُجَنُّ ويُذهب به إلى المارستان، ويحلِق لحيته، وله أشياء من هذا النمط التي لا يجوز الاقتداء به فيها، وإن كان معذوراً أو مأجوراً. . .»اهـ[١].

- وقرر شيخ الإسلام أن الشبلي ليس من المشايخ الذين تُتَلقَّى عنهم العقيدة:

فقال الشيخ في معرض تعليقه على ما نقله القشيري عن الشبلي أنه قال: جلَّ الواحد المعروف قبل الحدود وقبل الحروف:

«**قلت**: هذا الكلام فيه استدراك مِن وجوه.. الوجه الثالث: أن أصول اعتقاد أئمة الطريق إلى الله لا يؤخذ مما يحكى عن مثل الشبلي، ولو كانت الحكايةُ صادقةً، لما عُرِفَ من حال الشبلي، وأنه كان يغلب عليه الوجد، حتى يزول عقله، وتُحلَق لحيته، ويذهبوا به إلى المارستان، ويسقط عنه التمييز بين الحق والباطل.

ومَن كان هذا حالُه لم يَجُز أن يُجعلَ كلامه وحده أصلاً يُفَرَّق به بين أئمة الهدى والضلال، والسنة والبدعة، والحق والباطل، لكن يُقبل من كلامه ما وافق فيه أئمة المشايخ، وهو ما دلَّ عليه الكتاب والسنة» اهـ[٢].

- وبيّن الشيخ - في موضع آخر - أن الشبلي ليس من أئمة الطريق الذين يُعتدّ بأقوالهم:

فقال في معرض كلامه على رواية عن الشبلي يمدح فيها السماع البدعي[٣]:

---

(١) الفتاوى (١٠/٥٥٦).
(٢) الاستقامة (١/١١٥ - ١١٦).
(٣) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في السماع - تفصيلاً - في مبحث خاص (ص١٨٨).

«**قلت**: هذا القول مرسل لم يُسنده، فالله أعلم به، فإن كان محفوظاً عن الشبلي، فقد نبّهنا على أن الأئمة في طريق الحق الذين يُعتد بأقوالهم كما يُعتد بأقوال أئمة الهدى، هم مثل الجنيد، وسهل، ونحوهما، فإن أقوالهم صادرة عن أصل، وهم مستهدون فيها.

وأما الشبلي ونحوه، فلا بدَّ من عرض أقواله وأحواله على الحُجَّة، فيُقبل منها ما وافق الحق، دون ما لم يكن كذلك؛ لأنه قد كان يعرض له زوال العقل حتى يُذهب به إلى المارستان غير مرّة، وقد يختلط اختلاطاً دون ذلك، ومن كان بهذه الحال، فلا تكون أقواله وأفعاله في مثل هذه الأحوال مما يُعتمد عليها في طريق الحق.

ولكن له أقوال وأفعال حسنة قد عُلم حسنها بالدليل، فتُقبل لحسنها في نفسها، وإن كان له حال أخرى بغير عقله، أو اختلط فيها أو وقع منه ما لا يصلح، ومعلوم أن شيخَه الجنيد هو الإمام المتَّبَع في الطريق..»اهـ[١].

الصدر الرومي:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من رؤوس الاتحادية:

قال شيخ الإسلام في معرض بيانه لضلال رؤوس الاتحادية: «.. وأما صاحبه الصدر الرومي، فإنه كان متفلسفاً، فهو أبعد عن الشريعة والإسلام،.. فحقيقة قوله: إنه ليس لله سبحانه وجود أصلاً، ولا حقيقة ولا ثبوت، إلا نفس الوجود القائم بالمخلوقات»اهـ[٢].

---

(١) الاستقامة (١/ ٤٠٤).

(٢) الفتاوى (٢/ ٤٧١)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: المنهاج (٢/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

- وعقد شيخ الإسلام مقارنة بين الصدر الرومي والنصير الطوسي[١]، من جهة: أيهما أعظم كفراً؟.

فقال: «.. وكذلك المراسلة التي بين الصدر والنصير، في إثبات النصير لواجب الوجود على طريقة الصابئة الفلاسفة، وجعل الصدر ذلك هو الوجود المطلق لا المعيّن، وأنه هو الله، علم حقيقة ما قلته، وعلِم وجه اتفاقهم على الضلال والكفر:

وأن النصير أقرب من حيث اعترافه بالرب الصانع المتميز عن الخلق، لكنه أكفر من جهة بعده عن النبوة، والشرائع، والعبادات.

وأن الصدر أقرب من جهة تعظيمه للعبادات، والنبوات، والتألُّه، على النصارى، لكنه أكفر من حيث إن معبوده لا حقيقةَ له، وإنما يعبد الوجود المطلق الذي لا حقيقة له في الخارج.

ولهذا كان الصدر أكفرَ قولاً، وأقلَّ كفراً في عمله، والنصير أكفرَ عملاً، وأقلَّ كفراً في قوله، وكلاهما كافر في قوله وعمله، ولهذا يظهر للعقلاء من عموم المسلمين من كلام الصدر أنه إفك وزور وغرور، مخالف لما جاء به الرسول ﷺ»اهـ[٢].

---

(١) هو محمد بن عبد الله الطوسي، الملقب بنصير الدين، ويقال: الخواجا نصير الدين، حصَّل بعض العلم وصنف في علم الكلام، وشرح إشارات ابن سينا، ووزر للإسماعيلية، ثم وزر لهولاكو، وأعانه في واقعة بغداد، قال ابن كثير: «أصل اشتغاله على المعين سالم بن بدار بن علي المصري المعتزلي المتشيع، فنزع فيه عروق كثيرة منه، حتى أفسد اعتقاده»اهـ، وقال جلال الدين في تاريخ الخلفاء: «النصير الطوسي رأس الفلاسفة وخاصة التتار»اهـ، توفي سنة ٦٧٢هـ، وله من العمر: ٧٥ سنة.

انظر: البداية والنهاية (٩/ ١٥١، حوادث سنة ٦٧٢هـ)، تاريخ الخلفاء (١/ ٤١٢)، شذرات الذهب (٦/ ٦٠).

(٢) الفتاوى (٢/ ٩٢).

ـ وقال شيخ الإسلام في معرض ردِّه على القائلين بالحلول والاتحاد:

«وقد ضلَّ في هذا جماعة لهم معرفة بالكلام والفلسفة والتصوف المناسب لذلك، كابن سبعين **والصدر القونوي تلميذ ابن عربي**..»اهـ[(١)].

أبو طالب المكي:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من المشايخ الصالحين:

فقال: «.. مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق في الأمة مثل: .. **أبي طالب المكي**..»اهـ[(٢)].

ـ واعتذر شيخ الإسلام عمَّا قد يوجد في كلام أبي طالب من الكلام المُجمل الذي قد يحتمل معاني باطلةً.

فقال في معرض كلامه عن صفات الله تعالى: «فإذا قال قائل: هو قادر على ما يشاء، قيل: فقل: هو قادر على أن ينزل ﷻ وهو فوق عرشه، .. وهو هذا كما قد يقوله طائفة منهم أبو طالب المكي، قال: «إن شاء وسِعَه أدنى شيء، وإن شاء لم يسعْه شيء، وإن أراد عرفه كلُّ شيء، وإن لم يُرِد لم يعرفْه شيء، ..». قلت: أبو طالب رحمه الله هو وأصحابه السالمية، أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم، صاحب سهل بن عبد الله التستري، لهم من المعرفة والعبادة والزهد واتِّباع السنة والجماعة في عامة المسائل المشهورة لأهل السنة ما معروفون به، وهم منتسبون إلى إمامين عظيمين في السنة: الإمام أحمد بن حنبل، وسهل بن عبد الله التستري، .. فالذين ينتسبون إليهم أو يُعظمونهم ويقصدون متابعتهم أئمة هدى ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ، وهم في ذلك كأمثالهم من أهل السنة والجماعة.

---

(١) المصدر السابق (١٣/ ١٨٦). (٢) المصدر السابق (٢/ ٤٧٤).

وقلَّ طائفة من المتأخرين إلا وقع في كلامهم نوع غلط لكثرة ما وقع من شُبَه أهل البدع، . . وكذلك ذكر الخطيب البغدادي[١] في تاريخه[٢]: أن جماعة من العلماء أنكروا بعض ما وقع في كلام أبي طالب في الصفات، وما وقع في كلام أبي طالب من الحلول سرى بعضه إلى غيره من الشيوخ الذين أخذوا عنه. . »اهـ[٣].

ـ أبو طالب في كلامه شيء من القول بالحلول العام:

قال شيخ الإسلام: «وأما الحلول العام: ففي كلام أبي طالب قطعة كبيرة منه، مع تبَرِّيه من لفظ: الحلول، فإنه ذكر كلاماً كثيراً حسَناً في التوحيد، كقوله[٤]: «عالم لا يجهل، قادر لا يعجز، حي لا يموت، قيوم لا يغفل، حليم لا يسفه، سميع بصير، ملِك لا يزول مُلكُه، . . »، إلى أن قال: «وأنه أمام كل شيء، ووراء كل شيء، وفوق كل شيء، ومع كل شيء، ويسمع كل شيء، وأقرب إلى كل شيء من ذلك الشيء، وأنه مع ذلك غير محل للأشياء، وأن الأشياء ليست محلّاً له، وأنه على العرش استوى كيف شاء، بلا تكييف ولا تشبيه، وأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وبكل شيء محيط».

وذكر كلاماً آخر يتعلق بالمخلوقات، وإحاطة بعضها ببعض بحسب ما رآه، ثم قال: «والله ﷻ وعَظُم شأنه هو ذات منفرد بنفسه، متوحّد بأوصافه، بائن من جميع خلقه، لا يحلّ الأجسام، ولا تحلّه الأعراض،

---

(١) هو أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر، قال الذهبي: (الحافظ الكبير، الإمام، مُحدِّث الشام والعراق)، توفي سنة ٤٦٣هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٣٥).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٨٩).

(٣) شرح حديث النزول (ص٣٤١ ـ ٣٤٥).

(٤) انظر كلام أبي طالب هذا وما بعده في قوت القلوب (٢/ ٨٣ ـ ٨٥).

ليس في ذاته سواه، ولا في سواه من ذاته شيء، ليس في الخلق إلا الخلق، ولا في الذات إلا الخالق».

قلت: وهذا ينفي الحلول كما نفاه أوّلاً»اهـ[١].

ـ واستشهد شيخ الإسلام بكلام أبي طالب في مواضعَ:

ومن ذلك ما نقله عنه في معرض كلامه عن اتقاء الشبهات التي يشتبه فيها الحلال بالحرام: «.. وذلك أن قول النبي ﷺ: **(الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس،..)**[٢]، إنما يقتضي اتقاءَ الشبهات التي يشتبه فيها الحلال بالحرام، بخلاف ما إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحظور، وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي[٣]..»اهـ[٤].

عامر البصري السيواسي:

ـ عدّه الشيخ من الحلولية:

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «.. كالذين يقولون: إن الوجود واحد، فالوجود الواجب للخالق: هو الوجود الممكن للمخلوق كما يقول ذلك أهل الوحدة، كابن عربي وصاحبه القونوي وابن سبعين وابن الفارض ـ صاحب القصيدة التائية (نظم السلوك) ـ **وعامر البصري السيواسي** الذي له قصيدة تناظر قصيدة ابن الفارض، والتلمساني الذي شرح (مواقف النفري)، وله شرح الأسماء الحسنى على طريقة هؤلاء، وسعيد الفرغاني الذي شرح

---

(١) شرح حديث النزول (ص٣٤١ ـ ٣٤٥).
(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، ١/٢٨/ ٥٢)، ومسلم (كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ٣/١٢١٩/ ١٥٩٩)، من حديث: النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) قوت القلوب (٢/٤٧٦).
(٤) الفتاوى (٢١/٣١٠ ـ ٣١١).

قصيدة ابن الفارض، **والششتري صاحب الأزجال الذي هو تلميذ ابن سبعين** وعبد الله البلياني وابن أبي المنصور المتصوف المصري صاحب (فك الأزرار عن أعناق الأسرار) وأمثالهم، ثم من هؤلاء من يفرق بين الوجود والثبوت، كما يقوله ابن عربي»اهـ[١].

أبو العباس بن سُرَيج[٢]:

ـ استشهد الشيخ بكلامه على سبيل المدح له:

فقال في معرض ذمه للمبتدعة لاستعمالهم ألفاظاً لم ترد في الشرع: «والسلف والأئمة كرهوا هذا الكلام المُحدَث، لاشتماله على باطل وكذب، وقول على الله بلا علم، . . ولِهذا **لمّا سُئل أبو العباس ابن سُرَيج** عن التوحيد، فذكر توحيد المسلمين، وقال: وأما توحيد أهل الباطل، فهو الخوض في الجواهر والأعراض. . »اهـ[٣].

عبد القادر الجيلاني:

ـ ما يكاد شيخ الإسلام يذكر الشيخ عبد القادر الجيلاني إلا ويتبعه بعبارات الترحُّم عليه، والدعاء له، والثناء على اعتداله:

ـ عدَّه الشيخ ـ في مواضع ـ من المشايخ الصالحين المعتدلين:

فقال: «. . مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم

---

(١) الفتاوى (٢/ ٢٩٤).

(٢) هو أحمد بن عمر بن سُرَيج البغدادي، أبو العباس، الإمام فقيه العراقين، ولد سنة ٢٢٩هـ، وبه انتشر مذهب الشافعي في بغداد، ، له مصنفات منها: الأقسام والخصال في فروع الفقه الشافعي، توفي سنة ٣٠٦هـ.
انظر: سير الأعلام (١٤/ ٢٠١)، تاريخ بغداد (٤/ ٢٨٧)، وفيات الأعيان (١/ ٦٦ ـ ٦٧)، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٣) الفتاوى (١٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

لسان صدق في الأمة، مثل: .. **الشيخ عبد القادر الجيلاني**.. وأمثال هؤلاء المشايخ..»اهـ[١].

ـ وقال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن السماع[٢] المبتدع عند الصوفية: «ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن، .. وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون، .. وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة.. وهو سماع **المشايخ المتأخرين الأكابر، كالشيخ: عبد القادر**..»اهـ[٣].

ـ وعدَّه شيخ الإسلام من المشايخ المستقيمين، الذين سلِموا من الابتداع والغلوّ:

فقال عند كلامه عن الفناء[٤]: «فأمر الشيخ عبد القادر وشيخه حماد الدباس وغيرهما **من المشايخ أهل الاستقامة** رضي الله عنهم بأنه لا يريد السالك مراداً قط، وأنه لا يريد مع إرادة الله عزّ وجلّ سواها، بل يجري فعله فيه، فيكون هو مراد الحق، ..»اهـ[٥]

ـ واستشهد الشيخ بكلامه في مواضعَ، منها قوله في معرض كلامه عن الفناء: «.. فأما المستقيمون من السالكين.. فهم لا يُسوّغون للسالك ـ ولو طار في الهواء أو مشى على الماء ـ أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيَّين.. وهذا كثير في كلامهم، كقول الشيخ عبد القادر في

---

(١) الفتاوى (٢/ ٤٧٤).
(٢) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في السماع ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص١٨٨).
(٣) الفتاوى (٣/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).
(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الفناء ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص٥١).
(٥) الفتاوى (١٠/ ٥١٦).

كتاب (فتوح الغيب): (أخرج نفسك، وتنحَّ عنها، وانعزل عن ملكك، وسلِّم الكلَّ إلى الله تبارك وتعالى، وكن بوَّابه على باب قلبك..»اهـ[١].

- **واستشهد الشيخ في موضع آخر بقول الجيلاني في الفناء الشرعي**، فقال: «.. فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي أن لا يحبَّ إلا لله، ولا يبغض إلا لله،.. والفناء في هذا هو الفناء المأمور به،.. **كما قال الشيخ عبد القادر**: كُن مع الحق بلا خلق، ومع الخلق بلا نفس»اهـ[٢].

- **واستشهد شيخ الإسلام بقول الشيخ عبد القادر في القدر**، فقال: «.. ولهذا **يقول الشيخ عبد القادر - قدّس الله روحه -**: كثير من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا، وأنا انفتحت لي فيه رَوْزَنة، فنازعت أقدار الحق بالحق للحق، والرجل مَن يكون منازعاً للقدر لا موافقاً له[٣]، وهو رضي الله عنه كان يُعظم الأمر والنهي، ويوصي باتّباع ذلك، وينهى عن الاحتجاج بالقدر»اهـ[٤].

- **وقال في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة**[٥]: «.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون مِنْ أبرأ الناس من هذا

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٥١٦ - ٥١٧)، فتوح الغيب للشيخ عبد القادر الجيلاني (ص١٦).

(٢) الفتاوى (٨/ ٣٣٧ - ٣٣٨).

(٣) لم أقف على هذا الكلام في شيء من كتب عبد القادر الجيلاني، وقد ذكره الشيخ د. سعيد بن مسفر في رسالته العلمية: الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية (ص٢٩٠)، وذكر أنه لم يقف عليه في شيء من كتب الشيخ عبد القادر، وقال: ولعله مما قاله مشافهة ثم نُقل عنه دون أن يُدوّن في شيء من كتبه.

(٤) الفتاوى (٨/ ٣٠٦).

(٥) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث خاص (١/ ٧١٥).

المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره، بل **قد قيل للشيخ عبد القادر الجيلي** ـ قدس الله روحه ـ: هل كان لله وليّ على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ **فقال:** لا كان ولا يكون»اهـ[1].

أبو عثمان النيسابوري:

ـ عده شيخ الإسلام من الشيوخ الصالحين:

فقال في معرض رده على الحلولية: «.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كالفُضيل بن عياض،.. **وأبي عثمان النيسابوري**.. من الكلام في إثبات الصفات والذمّ للجهمية والحلولية، ما لا يتسع هذا الموضع لِعُشْرِهِ»اهـ[2].

ـ واستشهد الشيخ بأقوال أبي عثمان في عدة مواضع، ومن ذلك ما أورده عنه أثناء كلامه عن محبة الله تعالى وغلوّ فريق من المتصوفة في معناها، فقال:

«ولهذا كان مشايخ الصوفية العارفون أهل الاستقامة، يوصون كثيراً بمتابعة العلم، ومتابعة الشرع،.. ولهذا قال بعض الشيوخ.. وقال **أبو عثمان النيسابوري**: مَن أمّر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومَن أمَّر الهوى على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ﴾ [النور: ٥٤]»اهـ[3].

---

(١) الدرء (٥/ ٤). (٢) الدرء (٥/ ٥).

(٣) المنهاج (٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، الفرقان (ص٤٩)، الاستقامة (١/ ٩٧).

ـ ونقل الشيخ عن أبي عثمان كلاماً حسَناً في الاعتقاد، دلَّ على أن أبا عثمان على مذهب السلف الصالح:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن صفة استواء الله تعالى على العرش: «وقال الإمام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني النيسابوري، في كتاب (الرسالة في السنة) لهُ: ويعتقد أصحاب الحديث ويشهدون أن الله فوق سبع سماواته على عرشه، كما نطق به كتابهُ، وعلماء الأمة وأعيان سلف الأمة لم يختلفوا أن الله تعالى على عرشِه، وعرشُه فوق سماواته، . »اهـ[١].

عدي بن مسافر:

ـ كان رجلاً صالحاً، لكن له أصحاب غَلَوا فيه:

قال شيخ الإسلام: «فصل: والشيخ عدي بن مسافر بن صخر، كان رجلاً صالحاً، وله أتباع صالحون، ومن أصحابه مَن فيه غلوٌّ عظيم، يبلغ بهم غليظ الكفر، وقد رأيت جزءاً أتى بيد أتباعه فيه نسبه وسلسلة طريقة، فرأيت كليهما مضطرباً. . »اهـ[٢].

ـ قرنه الشيخ بمشايخَ خِيَارٍ:

فقال في معرض كلامه عن السماع المحرَّم، واجتماع بعض الصوفية: «. . ولم يحضره مثل: إبراهيم بن أدهم، ولا الفضيل بن عياض، ولا أبو سليمان الداراني. . ولا **الشيخ عدي**»اهـ[٣].

ـ **وقال شيخ الإسلام في موضع آخر:** «. . مشايخ الإسلام وأئمة الهدى الذين جعل الله تعالى لهم لسان صدق في الأمة مثل: . . **الشيخ عدي**..»اهـ[٤].

---

(١) الفتاوى (٥/ ١٩٢).
(٢) الفتاوى (١١/ ١٠٣).
(٣) الفتاوى (١١/ ٥٩٢).
(٤) الفتاوى (٢/ ٤٧٤).

ـ وبرّأه الشيخ من الوقوع فيما وقع فيه بعض المتصوفة من السماع المحرم:

فقال في معرض كلامه عن بدعة السماع[١]: «ولهذا كان أعظم الأذكار التي في الصلاة قراءة القرآن، .. وكان أصحاب رسول الله ﷺ إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقي يستمعون، .. وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة.. وهو سماع **المشايخ المتأخرين الأكابر**، كالشيخ: عبد القادر، **والشيخ: عدي بن مسافر**..»اهـ[٢].

ـ وقد أرسل شيخ الإسلام إلى أصحاب الشيخ عدي بن مسافر رسالة طويلة، أثنى فيها على الشيخ عدي، وناصحهم فيها عن بعض الأخطاء التي تقع منهم كالغلوّ فيه، ونحو ذلك:

ومما قال شيخ الإسلام في هذه الرسالة: «من أحمد بن تيمية إلى مَن يصل إليه هذا الكتاب من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة، المنتمين إلى الشيخ العارف القدوة: أبي البركات عدي بن مسافر الأموي رحمه الله، ومَنْ نحا نحوهم، .. وأنتم أصلحكم الله قد منَّ الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذي هو دين الله، .. وفيكم مِنْ أهل الزهادة والعبادة منكم مَن له الأحوال الزكية، والطريقة المرضيَّة، وله المكاشفات والتصرفات، .. وفيكم من أولياء الله المتقين مَنْ له لسان صدق في العالمين، فإن قدماء المشايخ الذين كانوا فيكم، مثل الملقّب بشيخ الإسلام: أبي الحسن علي بن أحمد بن يوسف القرشي الهكاري، وبعده الشيخ العارف القدوة: عدي بن مسافر الأموي، ومَن سلك سبيلَهما، فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتِّباع للسنة ما عظّم الله به أقدارهم، ورفع به منارهم.

---

(١) تقدم تفصيل الكلام على السماع في مبحث خاص (ص١٨٨).

(٢) الفتاوى (٣/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

والشيخ عدي ـ قدس الله روحه ـ كان من أفاضل عباد الله الصالحين، وأكابر المشايخ المتّبعين، وله من الأحوال الزكية، والمناقب العلية، ما يعرفه أهل المعرفة بذلك، وله في الأمة صيت مشهور، ولسان صدق مذكور، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيها عن عقيدة من تقدّمه من المشايخ الذين سلك سبيلهم، كالشيخ الإمام الصالح: أبي الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الأنصاري الشيرازي ثم الدمشقي[(١)]، وكشيخ الإسلام الهكاري، ونحوهما، وهؤلاء المشايخ لم يخرجوا في الأصول الكبار عن أصول أهل السنة والجماعة»اهـ[(٢)].

ابن عربي: محيي الدين[(٣)]:

ابن عربي ـ في حقيقته ـ ليس من الصوفية، وإنما هو من الفلاسفة

---

(١) هو عبد الواحد بن محمد بن علي بن أحمد، أبو الفرج الحنبلي، الشيرازي، ثم المقدسي، ثم الدمشقي، الفقيه الزاهد الأنصاري الخزرجي، الواعظ الفقيه القدوة. سمع الحديث بدمشق، وتفقه ببغداد على القاضي أبي يعلى، ونشر بالشام مذهب أحمد، وتخرج به الأصحاب، وكان إماماً عارفاً بالفقه والأصول، صاحب عبادة وتألُّه، قال ابن رجب: «كان أبو الفرج ناصراً لاعتقادنا، متجرداً في نشره، مبطلاً لتأويلات أخبار الصفات، وله تصنيف في الفقه والوعظ والأصول»اهـ. توفي سنة ٤٨٦هـ.

انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٦٨، ط. دار المعرفة، بيروت)، شذرات الذهب (٣/ ٣٧٨).

(٢) الفتاوى (٣/ ٣٦٣، ٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٣) **ابن عربي: اسمه ونسبه:** أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بابن عربي، والملقب عند الصوفية بالشيخ الأكبر، فيلسوف صوفي من أئمة المتكلمين، ولد بمرسية سنة ٥٦٠هـ، ثم رحلت أسرته إلى إشبيلية، وفيها أخذ عن ابن بشكوال، وأبي بكر محمد بن خلف الإشبيلي، وأبي الحسن الرعيني، وابن زرقون، وغيرهم من أقطاب التصوف، وكان ابن عربي في أول أمره قد اشتغل بالكتابة في ديوان الإنشاء =

....

= لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهَّد وتفرَّد، وأكثر من الخلوات والعزلة حتى خرج بفكر الحلول والاتحاد، ثم تنقَّل ابن عربي بين البلدان في الغرب والشرق حتى استقرَّ في دمشق، وفيها توفي سنة ٦٣٨هـ.

شخصية ابن عربي: ظلَّ ابن عربي طوال حياته داعياً لمذهب الاتحادية، وصنف فيه تصانيفَ كثيرةً أوصلها الزركلي إلى أربعمائة كتاب ورسالة، أشهرها: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، وفي أكثر هذه التصانيف صرّح بمذهب أهل وحدة الوجود (الأعلام ٧/ ١٧٠).

مواقف الناس من ابن عربي: تكاثرت أقوال علماء أهل السنة والجماعة ـ شرقاً وغرباً ـ في ذم ابن عربي وتبديعه، ومنهم من رماه بالزندقة والكفر ـ وما هو عن ذلك ببعيد ـ، وذلك لما في أقواله وكتبه من إلحاد وضلال، وعلى الرغم من ذلك نجد أن بعض الناس افتتن بابن عربي وتأوّل كلامه، رغم صراحته في الحلول والاتحاد. وباستقراء مواقف الناس من ابن عربي يمكن حصرها في ثلاثة أقسام:

١ ـ منهم مَن كفّره؛ لأن كلامه مليء بالحلول والزندقة، وهم أكثر علماء السلف.

٢ ـ ومنهم من سماه الشيخ الأكبر، واعتقد فيه، وعدّه من أكابر الأولياء العارفين وهم غلاة المتصوفة، أو من كان من المتعبِّدين، جاهلاً جهلاً مركباً يقيس الأقوال بذوقه ووجده، لا بمقياس الكتاب والسنة.

٣ ـ ومنهم مَن اعتقد ولايته وصلاحه، ومع ذلك حرّم النظر في كتبه، لِما فيها من الكلام المحتمل لمعانٍ باطلة لا تليق بالله تعالى، ومن أبرز من رأى هذا الرأي الإمام السيوطي؛ حيث ألف كتاباً سماه: تنبيه الغبي بتنزيه ابن عربي، ومما قاله في هذا الكتاب: «والقول الفصل في ابن عربي: اعتقاد ولايته وتحريم النظر في كتبه»!!.

قال الإمام الذهبي عن ابن عربي: «وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة، فقال أشياء منكرة عدّها طائفة من العلماء مروقاً وزندقةً، وعدّها طائفة من العلماء من إشارات العارفين ورموز السالكين، وعدّها طائفة من متشابه القول، وأن ظاهرها كفر وضلال، وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر، وآخرون يقولونَ: قد قال هذا الباطل والضلال، فمن =

الضالين الذين يتظاهرون بالتصوف[(١)] وهم ملاحدة:

= الذي قال: إنه مات عليه؟.. إن المتأمل لأقوال ابن عربي في فصوصه فهو أحد رجلين: إما من الاتحادية في الباطن، وإما من المؤمنين بالله الذين يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر»اهـ (ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠).

ثم قال ـ الذهبي ـ عن كتاب فصوص الحكم لابن عربي: «ومن أردأ تواليفه كتاب «الفصوص» فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله..»اهـ (سير الأعلام ٢٣/ ٤٨).

ولا حاجة إلى إيراد أمثلة من كلمات ابن عربي في كتبه، والتي بسببها تكلم فيه العلماء، وشنعوا عليه، لأن شيخ الإسلام كفانا مؤنة ذلك بما نقل عنه وعلق عليه.

انظر ـ إضافة إلى ما سبق من مصادر في ثنايا البحث ـ: تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي (١/ ٥٢٦ ـ ٥٣٥)، تنبيه الغبي بتنزيه ابن عربي للسيوطي (ق١١٠، مخطوط ضمن المجموعة (٧٢٢ ف٥ ميكروفيلم) بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي (٢/ ١٦٣)، مقدمة كتاب بغية المرتاد لشيخ الإسلام، والمقدمة لمحققه د. موسى الدويش (ص١٢١ ـ ١٢٢)، الطبقات الكبرى (١/ ١٦٣)، لسان الميزان (٥/ ٣١١ ـ ٣١٥)، شذرات الذهب (٥/ ١٩٠ ـ ٢٠٢)، سير الأعلام (٢٣/ ٤٨)، الأعلام (٧/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(١) تأثر بابن عربي وأفكاره ومؤلفاته أقوامٌ كثيرون، وعظّموه وغلَوْا فيه، ولكل قوم وارث، وقد ذكر شيخُ الإسلام الصدرَ القونوي (ت٦٧٢هـ). وممن جاء بعد شيخِ الإسلام:

عبد الوهاب الشعراني (ت٩٧٣هـ) صاحب «طبقات الصوفية الكبرى»، فإنه انتصر لابن عربي، وصرف عنايته لإحياء مؤلفاته وخدمتها، ويدل على ذلك قوله في مقدمة كتابه (اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر ١/ ٣): «.. ثم اعلم أخي أني طالعت من كلام أهل الكشف ما لا يُحصى من الرسائل، وما رأيت في عباراتهم أوسع من عبارة الشيخ الكامل المحقق، مربي العارفين، الشيخ محيي الدين بن العربي [كذا] رحمه الله؛ فلذلك شيدت هذا الكتاب بكلامه من الفتوحات وغيرها دون كلام غيره من الصوفية»اهـ.

واختصر الشعراني كتاب «الفتوحات المكية» بكتاب سماه «لواقح الأنوار»، وله =

قال شيخ الإسلام: «.. وهؤلاء الفلاسفة قد يجعلون جبريلَ هو الخيال الذي يتشكل في نفس النبي ﷺ، والخيال تابع للعقل، فجاء الملاحدة الذين شاركوا هؤلاء الملاحدة المتفلسفة، وزعموا أنهم أولياء الله، وأن أولياء الله أفضل من أنبياء الله، وأنهم يأخذون عن الله بلا واسطة كابن عربي صاحب (الفتوحات) و(الفصوص)،.. فإن ابن عربي وأمثاله وإن ادّعوا أنهم من الصوفية، فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة، ليسوا من صوفية أهل العلم، فضلاً عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنة: كالفضيل بن عياض..»اهـ[1].

- شيوخ الصوفية الصالحون هم أبرأ الناس من مذهب ابن عربي، وأشدُّهم نكيراً عليه:

قال شيخ الإسلام: «.. حتى آل الأمر بملاحدة المتصوفة - كابن

= كتاب «الكبريت الأحمر في بيان علوم الشيخ الأكبر».

وجاء بعد الشعراني صوفي مفتون آخر، وهو عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ) حيث اعتنى بمؤلفات ابن عربي، وصنف في ذلك: «رسالة في الانتصار لابن عربي»، و«الرد المتين على منتقص العارف محيي الدين»، و«جواهر النصوص في حل كلمات الفصوص». انظر: مصادر التلقي عند الصوفية (١/ ٢٧٨).

وجاء بعده صوفي آخر هو محمود محمود غراب، وهو لا يزال حياً إلى سنة ١٤١٦، حيث قابلته في بلاد «سوريا» وتناقشت معه، لكنه كان متعصباً جداً لابن عربي، وله فيه مصنفات منها: «شرح كتاب الفصوص من كلام ابن عربي»، و«شرح كلمات الصوفية والرد على ابن تيمية من كلام الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي»، و«الإنسان الكامل والقطب الغوث الفرد من كلام ابن عربي»، و«شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس»، وغيرها، وقد أرسل بعض رسائله هذه إلى سماحة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله فبعث بها الشيخُ إلى الشيخ عبد القادر بن حبيب الله السندي رحمه الله فردّ عليها في كتاب كبير مكون من جزأين، الأول اسمه: التصوف في ميزان البحث والتحقيق، والثاني: الرد على مزاعم ابن غراب.

(١) الفتاوى (١١/ ٢٣٢ - ٢٣٣).

عربي صاحب (فصوص الحكم)، وأمثاله - إلى أن جعلوا الوجود واحداً، وجعلوا وجود الخالق هو وجود المخلوق، وهذا تعطيل للخالق،.. وآخر تحقيقهم استحلال المحرمات وترك الواجبات،.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون مِنْ أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدِهم عنه، وأعظمِهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير،.. من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية، ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ(١).

- وصرّح شيخ الإسلام بأن ابن عربي من الجهمية:

فقال في معرض رَدِّه على الاتحادية: «.. وكلام ابن سبعين، وابن رشد الحفيد، وابن التومرت، وابن عربي، وأمثالهم من الجهمية، نفاة الصفات..»اهـ(٢).

- دعوى ابن عربي علم الغيب:

قال شيخ الإسلام: «.. فلهذا تجد عامة مَنْ في دينه فسادٌ يدخل في الأكاذيب الكونية، مثل أهل الاتحاد، **فإن ابن عربي** في كتاب عنقاء مغرب وغيره، **أخبر بمستقبلات كثيرة عامتها كذب**، وكذلك ابن سبعين»اهـ(٣).

- وكان أصحاب ابن عربي يزعمون أنه المسيح عليه السلام:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الاتحادية: «.. فإن شيخهم الذي هو عارف وقته وزاهده عندهم، كانوا يزعمون أنه هو المسيح الذي ينزل، وأن معنى ذلك نزول روحانية عيسى عليه السلام، وأن أُمه اسمها مريم، وأنه يقوم يجمع الملل الثلاث»اهـ(٤).

---

(١) الدرء (٥/ ٤).
(٢) الفتاوى (٦/ ٥١٨).
(٣) المصدر السابق (٤/ ٨١ - ٨٢).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٨٢).

ـ ذم ابن عربي للشيوخ الصالحين، ودعواه أن الجنيد مات ولم يعرف الطريق:

قال شيخ الإسلام في معرض ردِّه على الاتحادية: «وفي الجملة، فالقول بالحلول أو ما يناسبه: وقع فيه كثير من متأخري الصوفية، ولهذا كان أئمة القوم يحذِّرون منه، كما في قول الجنيد ـ لَمَّا سُئل عن التوحيد ـ فقال: التوحيد إفراد الحدوث عن القِدَم، فبين أنّ التوحيد أن يُميَّز بين القديم والمُحْدَث، وقد أنكر ذلك عليه ابن عربي ـ صاحب (الفصوص) ـ وادَّعى أن الجنيد وأمثاله ماتوا وما عرفوا التوحيد، لما أثبتوا الفرق بين الرب والعبد»اهـ[1].

ـ كان شيخ الإسلام في أول الأمر يُحسن الظن بابن عربي، ثم تبين له ضلاله بعد ذلك:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما كنت قديماً مِمَّن يُحسن الظن بابن عربي ويُعظمه، لِما رأيت في كتبه من الفوائد؛ مثل كلامه في كثير من (الفتوحات) و(الكُنه) و(المحكم المربوط) و(الدرة الفاخرة) و(مطالع النجوم)... ونحو ذلك، ولم نكن بعدُ اطلعنا على حقيقة مقصوده، ولم نطالع (الفصوص) ونحوه، وكنا نجتمع مع إخواننا في الله نطلب الحق ونتبعه، ونكشف حقيقة الطريق، فلما تبيَّن الأمر عرفنا نحن ما يجب علينا»اهـ[2].

ـ لا يُحكم على ابن عربي بجنة ولا نار، فالله أعلم بخاتمته:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الاتحادية: «وكنت أخاطب بكشف أمرهم لبعض الفضلاء الضالين، وأقول: إن حقيقة أمرهم هو حقيقة قول فرعون، المنكِر لوجود الخالق الصانع،.. وهذه المعاني كلها هي قول صاحب (الفصوص)، **والله أعلم بما مات الرجل عليه**، والله

---

(١) الفتاوى (٢/ ٢٩٩).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٦٤).

يغفر لجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]»اهـ[(١)].

- ابن عربي أقرب القائلين بوحدة الوجود إلى الإسلام:

قال شيخ الإسلام في معرض تفصيله لأقوال الاتحادية: «.. لكن ابن عربي أقربهم إلى الإسلام، وأحسن كلاماً في مواضعَ كثيرةٍ، فإنه يُفرق بين الظاهر والمظاهر، فيُقرّ الأمر والنهي والشرائع على ما هي عليه، ويأمر بالسلوك بكثير مِما أمر به المشايخ من الأخلاق والعبادات، ولهذا كثير من العُبَّاد يأخذون من كلامه سلوكهَم، فينتفعون بذلك، وإن كانوا لا يفقهون حقائقه، ومن فهمها منهم ووافقه فقد تبين قوله»اهـ[(٢)].

- ابن عربي وإن كان أقربَ من بقية رؤوس الاتحادية إلى الإسلام، إلا أنه كذَّاب مُفترٍ:

قال الشيخ: «قال الشيخ إبراهيم الجعبري[(٣)] لمَّا اجتمع بابن عربي - صاحب هذا الكتاب[(٤)]، فقال: رأيته شيخاً نجساً يُكَذِّب بكل كتاب أنزله الله، وبكل نبي أرسله الله. وقال الفقيه أبو محمد بن عبد السلام[(٥)] لَمَّا قدم القاهرة، وسألوه عنه - قال: هو شيخ سوء كذاب مقبوح يقول

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٦٨ - ٤٦٩). (٢) الفتاوى (٢/ ٤٧٠ - ٤٧١).

(٣) إبراهيم بن معضاد الجعبري، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ١٤١).

(٤) يعني كتاب فصوص الحِكم لابن عربي.

(٥) هو زين الدين أبو محمد بن عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي المالكي، القاضي الإمام العلامة شيخ القراء، أول من باشر القضاء بدمشق، وعزل نفسه عنها تورعاً وزهادة، واستمر بلا ولاية ثمان سنين، توفي سنة ٦٨١هـ، وله من العمر: ٨١ سنة.
انظر: البداية والنهاية (٩/ ١٨٧، حوادث سنة ٦٨١هـ)، نفح الطيب (١/ ٣٢٢)، شذرات الذهب (٥/ ٣٧٤).

بقدم العالم، ولا يحرم فرجاً. **فقوله**: يقول بقدم العالم؛ لأن هذا قوله، وهذا كفر معروف، **فكفّره الفقيه أبو محمد بذلك**، ولم يكن بعْدُ ظهر من قوله: إن العالم هو الله، وإن العالم صورة الله وهوية الله، فإن هذا أعظم مِنْ كفر القائلين بقدم العالم، الذين يثبتون واجب الوجود، ويقولون: إنه صدر عنه الوجود الممكن.

وقال عند من عاينه من الشيوخ: إنه كان كذاباً مفترياً، وفي كتبه ـ مثل (الفتوحات المكية) وأمثالها ـ من الأكاذيب ما لا يخفى على لبيب ـ هذا وهو أقرب إلى الإسلام من ابن سبعين ومن القونوي والتلمساني وأمثاله من أتباعه، فإذا كان الأقرب بهذا الكفر ـ الذي هو أعظم من كفر اليهود والنصارى ـ فكيف بالذين هم أبعد عن الإسلام؟.

ولم أصف عُشر ما يذكرونه من الكفر، ولكن هؤلاء التبس أمرُهم على مَنْ لم يعرف حالهم»اهـ[(١)].

عمرو بن عثمان المكي:

ـ عده شيخ الإسلام من خيرة المشايخ:

فقال في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة[(٢)]: «.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون مِنْ أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كـ.. **وعمرو بن عثمان المكي**،.. وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية، ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[(٣)].

---

(١) الفتاوى (٢/ ١٣٠ ـ ١٣٣).
(٢) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث خاص (١/ ٧١٥).
(٣) الدرء (٥/ ٤).

- وعدَّه شيخ الإسلام من الشيوخ الأكابر الذين كانوا على معتقَد أهل السنة والجماعة:

فقال: «.. والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السُّلَمي في (طبقات الصوفية)، وأبو القاسم القشيري في (الرسالة)، كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب أهل الحديث، كـ.. **وعمرو بن عثمان المكي**، وكلامهم موجود في السنة، وصنَّفوا فيها الكتب»اهـ[1].

الغزالي: أبو حامد[2]:

أبو حامد والفلاسفة:

- تأثرَ أبو حامد بالفلاسفة كثيراً، ومدحهم، واستشهد بأقوالهم في مواضع:

---

(١) الصفدية (١/ ٢٦٧).

(٢) **أبو حامد الغزالي الإمام المتكلم المشهور.**

اسمه ونسبه: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، المعروف بأبي حامد الغزالي. وحامد: اسم ولد له مات صغيراً، والغزّالي: بتشديد الزاي نسبة إلى غزل الصوف، وبتخفيفها نسبة إلى غزالة قرية بجانب طوس، ، ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ، وكان أبوه يغزل الصوف ويبيعه بطوس، مات أبوه وهو صغير، وأوصى به وبأخيه إلى صديق له متصوف، فقام عليهما زمناً، ثم أدخلهما مدرسة يتعلمان فيها ويُقاتان.

طلبه للعلم ونبوغه: بدأ الغزالي يدرس الفقه على أحمد الراذكاني بطوس، ثم قدم نيسابور، ولازم أبا المعالي الجويني إلى أن توفي الجويني عام: ٤٧٨هـ، وكان قد ألف في أثناء دراسته على الجويني كتاب: المنخول في أصول الفقه، فلما رآه الجويني قال له: دفنتني وأنا حي، هلَّا صبرت حتى أموت؟ ثم خرج من نيسابور إلى المعسكر بالعراق، واتصل بالوزير نظام الملك وتولى التدريس بالنظامية، وذلك عام: ٤٨٤هـ، ولم يكن بعد تجاوز الرابعة والثلاثين من عمُرِه، ثم قدم بغداد ودرّس في مدرستها النظامية، وذاع صيتُه، ثم خرج من بغداد عام: ٤٨٨هـ. وقد بيّن الغزالي سبب خروجه منها بقوله: «.. ثم لاحظت أحوالي، فإذا أنا منغمس في العلائق، وقد أحدقت بي من كل =

....

= الجوانب، ولاحظت عملي، وأحسنها التدريس والتعليم، فإذا أنا مقبل على علوم غير مهمة، ولا نافعة في طريق الآخرة..، فلم أزل أتردد بين تجاذب الدنيا ودواعي الآخرة..، ثم تفكرت في نيتي في التدريس، فإذا هي غير خالصة لوجه الله تعالى، بل باعثها ومحركها طلب الجاه وانتشار الصيت، فتيقنت أني على شفا جرف هارٍ.. فصارت شهوات الدنيا تجاذبني بسلاسلها إلى المقام، ومنادي الإيمان ينادي: الرحيل! الرحيل! فلم يبق من العمر إلا القليل، وبين يديك السفر الطويل، وجميع ما أنت فيه من العلم رياء وتخييل»اهـ. المنقذ من الضلال (ص٤٦ ـ ٤٨).
وقال أبو بكر ابن العربي (العواصم من القواصم، ص١٩): رأيت الغزالي في البرية وبيده عكازة وعليه مرقعة وعلى عاتقه ركوة، وقد كنت رأيته في بغداد يحضر درسه أربعمائة عمامة من أكابر الناس وأفاضلهم يأخذون عنه العلم، فدنوت منه، فسلمت وقلت له: يا إمام، تدريس العلم ببغداد خير من هذا! فنظر إليَّ شزراً، وقال: لما طلع بدر السعادة في فلك الإرادة (أو قال في سماء الإرادة) وجنحت شمس الوصول في مغارب الأصول:

تركت هوى ليلى وسُعدى بمنزل   وعُدت إلى تصحيح أول منزل
ونادت بيَ الأشواق: مهلاً فهذه   منازل من تهوى، رويدك فانزل
غزلت لهم غزلاً دقيقاً، فلم أجد   لغزليَ نساجاً، فكسَّرت مغزلي

وفاته: ثم بعد عشرة أعوام قضاها الغزالي بين الحجاز ودمشق والإسكندرية، عاد إلى نيسابور عام: ٤٩٨هـ، ودرّس بالنظامية، ثم عاد في عام: ٥٠٣هـ، إلى طوس وسكنها، إلى أن توفي فيها سنة ٥٠٥هـ، واشتُهِر عند أهل العلم أنه ندم قبل وفاته على ما كان عليه من الفلسفة والكلام، ومات وصحيح البخاري على صدره. (الدرء ٦/ ٢١٠)، (سير الأعلام ١٩/ ٣٢٥).
ثقافة الغزالي: استوعب الغزالي أكثر المذاهب الفلسفية والكلامية، وحصّل منها أكثر مِما حصل من علوم الكتاب والسنة، وهو ضعيف في معرفة الحديث، فلا يُفرق عند الاستدلال بين الحديث الصحيح والضعيف، حتى قال عن نفسه: إن بضاعتي في الحديث مُزجاة.اهـ. (قانون التأويل ص١٦)، ولأجل ضعفه في علم الشريعة ظهر عنده الخلل، وكان إذا فسر القرآن فسره بمعانٍ فلسفية وتأويلات باطنية (كما في كتابه: مشكاة الأنوار)، وتأثر الغزالي =

....

= أيضاً بالفلسفة الأفلاطونية، وتأثر بإخوان الصفا، وبالفارابي وابن سينا وغيرهم.

تذبذب الغزالي واضطراب مذهبه: مرّ الغزالي بمرحلة شك وقلق عقدي، حتى إنه اعتزل الناس قريباً من عشر سنين (ما بين ٤٩٠ ـ ٤٩٩)، وبلغ هذا الاضطراب أَوْجه عندما استمرّ قريباً من شهرين لا يدري ما يعتقد!! وقد قال عن نفسه مبيناً ما أصابه: فأعضل هذا الداء، ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب السفسطة.. حتى شفى الله تعالى ذلك المرض.اهـ (المنقذ من الضلال ص٢٩).

ويبدو أن من أكبر أسباب ذلك دخولَه في معضلات الفلاسفة وأغاليطهم وشبههم، وأشار الإمام الذهبي إلى ذلك بقوله: «وأدخله سيلان ذهنه في مضايق الكلام ومزالِّ الأقدام.. ولم يكن له علم بالآثار، ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وحُبب إليه إدمان النظر في كتاب: رسائل إخوان الصفا، وهو داء عضال، ولولا أن الغزالي من كبار الأذكياء لتلِف»اهـ. (سير الأعلام ١٩/ ٣٢٣، ٣٢٨).

وقال أبو بكر ابن العربي: «شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم فما استطاع»اهـ (سير الأعلام ١٩/ ٣٢٧)، أما بقية حياته، فأغلبها كان فيها مُتقلّباً بين المذاهب بحثاً عن الحقيقة ـ حسب تعبيره ـ، وقد اعترف بذلك في كتابه: المنقذ من الضلال (ص٢٤) فقال: «ولم أزل في عنفوان شبابي، فقد راهقت البلوغ ـ قبل بلوغ العشرين إلى الآن وقد أناف السن على الخمسين ـ أقتحم لُجة هذا البحر العميق، وأخوض غمرته خوض الجَسور، لا خوض الجبان الحذور، أتوغّل في كل مظلمة، وأتهجم على كل مشكلة، وأقتحم كل ورطة، وأتفحص عن عقيدة كل فرقة، وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة، لِأُميّز بين محقّ ومُبطل، ومتسنن ومبتدع.

لا أُغادر باطنياً إلا وأُحب أن أطلع على بطانته.

ولا ظاهرياً إلا وأُريد أن أعلم حاصل ظهارته.

ولا فلسفياً إلا وأقصد الوقوف على كُنهِ فلسفته.

ولا مُتكلماً إلا وأجتهد في الاطلاع على غاية كلامه ومجادلته.

ولا صوفياً إلا وأحرص على العثور على سِرّ صفوته. =

....

= ولا مُتعبّداً إلا وأترصد ما يرجع إليه حاصل عبادته.
ولا زنديقاً مُعطلاً إلا وأتحسس وراءه للتنبّه لِأسباب جرأته في تعطيله وزندقته»اهـ.
ثم ذكر بعد ذلك أنه أصابته حالة نفسية جعلته يشك في كل شيء، ودامت أكثر من شهرين، وبعدها انحصرت عنده أصناف الطالبين في أربع فرق هي: أهل الكلام، والباطنية، والفلاسفة، والصوفية. المنقذ من الضلال (ص٣٠).
من هذا الكلام يتضح لنا أمور عديدة عن أبي حامد الغزالي؛ منها:
١ ـ أنه عاش فترة طويلة من حياته في حيرة بين المذاهب يبحث عن الحقيقة.
٢ ـ أنه رغم رده على آراء المتكلمين والفلاسفة، إلا أنه تأثر تأثراً كبيراً بالفلسفة، ثم تبنى آراء الصوفية، ولذلك نجد كلامه مزيجاً ما بين الفلسفة والتصوف في عبارات شرعية.
٣ ـ الغزالي أشعري العقيدة، ومعرفته بالسنة ضعيفة، فأدى ذلك إلى بعده عن مذهب أهل الحديث والسلف وعدم اتباعه لهم.
تصوف الغزالي: بعد الاضطراب والحيرة التي وقع فيها الغزالي، رأى أن النجاة هي في التصوف، كما قال وهو يتحدث عن فترة اعتزاله وخلوته: وانكشف لي أثناء هذه الخلوات أمور لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها، والقدر الذي أذكره لينتفع به أني علمت يقيناً أن الصوفية هم السالكون لطريق الله خاصة، وأن سيرتهم أحسن سيرة، وطريقهم أصوب طريق، وأخلاقهم أزكى أخلاق.اهـ. المنقذ من الضلال (ص٦٢).
وقد تأثر الغزالي في تصوفه بمن سبقه من المتصوفة، على اختلاف مذاهبهم وطرقهم، فتأثر بأبي طالب المكي وبكتابه: قوت القلوب، حيث حذا حذوه في الإحياء، وتأثر بالقشيري، وبالجنيد، وبالحلاج، والمحاسبي وغيرهم.
مؤلفات الغزالي: خلّف الغزالي الكثير من المؤلفات، أوصلها الزركلي إلى نحو مائتي مصنف. الأعلام (٧/ ٢٢)، ولن أتكلم هنا عن كتب الغزالي تفصيلاً؛ لأن هذا تمَّ بيانه في المبحث السابق، ولكن سأتكلم كلاماً عاماً عن منهجه في التأليف؛ لأن هذا يبين لنا شخصيته رحمه الله.
وبنظرة عامة في مؤلفات الغزالي، يمكن أن نلحظ ما يلي: المتأمل في كتب الغزالي يجد أنها تأثرت بالاضطراب الذي غلب على كثير من حياته، فالغزالي =

= في كل مؤلفاته يبدو ثلاثيَّ الشخصية: متكلم وفيلسوف وصوفي، فقد ينحو منحى محدداً وينتصر له ثم ينقضه ويأتي بما يعارضه في مؤلف آخر، فمثلاً: ألّف كتاب: تهافت الفلاسفة سنة ٤٨٨هـ ،وذم فيه الفلاسفة، وبدَّعهم، بل كفَّرهم، ثم ألف بعده فيصل التفرقة سنة ٤٩٧هـ، وتسامح فيه معهم ولم يحكم بكفرهم. (انظر: الفلسفة الصوفية ص٢٣٨، الفيلسوف الغزالي ص٣٧).

قال ابن رشد: ولم يلزم الغزالي مذهباً من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشعرية أشعري، ومع الصوفية صوفي، ومع الفلاسفة فيلسوف.اهـ. فصل المقال (ص٥٢).

وممن لحظ هذا الاضطراب والتناقض شيخ الإسلام ابن تيمية؛ حيث قال في معرض تقويمه لكتب الغزالي: وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة تناقض المقالات في الصفات؛ فإنه قد يكفر في أحد المصنفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر، وإذا صنف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبها.اهـ. الفتاوى (٤/ ٦٥).

ولا يستغرب وجود هذا التلون والاضطراب عند كل من لم يلتزم بمنهج الكتاب والسنة في البحث والنظر مع تصحيح النية ومحاسبة النفس وترك محاباة الناس في دين الله.

يقول د. عبد الرحمن الوكيل: لا تعجب حين ترى الغزالي يجنح في دهاء إلى السلفية في بعض ما كتب، فللغزالي وجوه عدة كان يرائي بها صنوف الناس في عصره، فهو أشعري؛ لأن نظام الملك صاحب المدرسة النظامية أراده على ذلك، وهو عدو للفلسفة؛ لأن الجماهير على تلك العداوة، وهو متكلم ولكنه يتراءى بعداوته للكلاميين اتقاءَ غضب الحنابلة، أما هو في كتبه المضنون بها على غير أهلها فصوفي إشراقي من قمة رأسه إلى أخمص قدميه.اهـ. هذه هي الصوفية (ص٥٦ هامش ٢).

تأثير الغزالي في فكر أهل الحلول والاتحاد: بعدما تقدم من بيان حال الغزالي وتقلبه بين المذاهب واضطرابه في مصنفاته، هل قبل الغزالي التصوف بكل ما فيه من غلو وشطح إلى الحلول والاتحاد أم لا؟ أو بعبارة أدق: هل صرّح الغزالي بالقول بالحلول والاتحاد؟ الجواب: نعم، بل إن ابن عربي وابن سبعين وغيرهما قد تتلمذوا على كتبه وألفّوا نظيرها، **وقد بيّن شيخ الإسلام أن** =

= **ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما قد تأثروا بكلام أبي حامد وجرَّهم ذلك إلى القول بالحلول والاتحاد**، فقال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن أبي حامد وإنكار العلماء عليه دخوله في الفلسفة:

«.. ولهذا لما سلك خلفه ابن عربي وابن سبعين، كان ابن سبعين في كتاب «اليد» وغيره يجعل الغاية هو المقرب وهو نظير المقرب في كلام أبي حامد، .. وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في «ميزان العمل»، وهو أن الفاضل له ثلاثَ عقائد: عقيدة مع العوام..، وعقيدة مع الطلبة..، والثالثة لا يطلع عليها أحد إلا الخواص، ولهذا صنف الكتب المضنون بها على غير أهلها» وهي فلسفة محضة. اهـ النبوات (ص١٤٣).

وقال في معرض كلامه عن كتاب الغزالي «مشكاة الأنوار»: «وهذا الكتاب كالعنصر لمذهب الاتحادية القائلين وحدة الوجود»اهـ. الدرء (١٠/ ٢٨٣).

وسأذكر هنا بعض النماذج من كلام الغزالي التي تبيّن بوضوح تصريحه بعقيدة الحلول والاتحاد: تكلم عن مراتب التوحيد وجعلها أربعاً، ثم جعل أعلاها مرتبة لب اللب وبيّنها بقوله: «أن لا يرى في الوجود إلا واحداً، ويعلم أن الموجود بالحقيقة واحد وإنما الكثرة في حق من تفرق نظره،.. والفناء في التوحيد إنما يقع في هذا»اهـ. الأربعين في أصول الدين (ص١٨١).

وقسّم النظر في مسائل التوحيد إلى نظرين، فقال في النظر الأول: «نظر بعين التوحيد المحض، وهذا النظر يعرفك قطعاً أنه الشاكر وأنه المشكور، وأنه المحب وأنه المحبوب، وهذا نظر من عرف أنه ليس في الوجود غيره». الإحياء (٤/ ٩١).

ثم قسّم التوحيد أربعَ مراتب، وذكر ثلاث مراتب ثم قال: «الرابعة: أن لا يرى في الوجود إلا واحداً، وهي مشاهدة الصدِّيقين وتسميه الصوفية الفناء؛ لأنه من حيث لا يرى إلا واحداً لا يرى نفسه أيضاً، وإذا لم ير نفسه لكونه مستغرقاً في التوحيد كان فانياً عن نفسه في توحيده»، ثم فصّل أحوال هذه المراتب الأربع، ثم قال: «والرابع: موحد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد، فلا يرى الكل من حيث إنه كثير بل من حيث إنه واحد، وهذه هي الغاية القصوى في التوحيد.. فإن قلت: كيف يتصور أن لا يشاهد إلا واحداً، وهو يشاهد السماء والأرض وسائر الأجسام المحسوسة وهي كثيرة، فكيف يكون الكثير واحداً؟ =

....

= فاعلم أن هذا هو غاية علوم المكاشفات وأسرار هذا العلم لا يمكن أن تسطَّر في كتاب، فقد قال العارفون: إفشاء سر الربوبية كفر»، ثم استشهد الغزالي على كلامه بمقالة من مقالات الحسين بن منصور الحلاج مقرراً بها ما ذكر!!. الإحياء (٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

وقال الغزالي في موضع آخر: «فإذا فنيت ذاتك وذهبت صفاتك، وفنيت ببقائه عن فنائك، وخلع عليك خلعة (فبي يسمع وبي يبصر) فيكون هو واليك ومتوليك. . **فهنالك تذهب الاثنينية** وتستحيل البينية، فإن رسخ قدمك وتأكد حال سكرك قلت: هو ـ أي هو الله ـ وإن غلب عليك وجدك وتجاوز بك حدك عن حد الثبوت قلت: أنت ـ أي أنت هو ـ!!».اهـ. روضة الطالبين (ص١٧).

وقال: «العارفون بعد العروج إلى سماء الحقيقة **اتفقوا على أنهم لم يروا في الوجود إلا الواحد الحق**. . وانتفت عنهم الكثرة بالكلية واستغرقوا بالفردانية المحضة، **فلم يبق عندهم إلا الله**، فقال بعضهم: أنا الحق، وقال الآخر: سبحاني ما أعظم شأني، وقال الآخر: ما في الجبة إلا الله. . فلما خفَّ عنهم سكرهم وردوا إلى سلطان العقل عرفوا أن ذلك لم يكن حقيقةَ الاتحاد بل يشبه الاتحاد. . وتسمى هذه الحالة بالإضافة إلى المستغرق فيها بلسان المجاز: اتحاداً، وبلسان الحقيقة: توحيداً، ووراء هذه الحقائق أسرار لا يجوز الخوض فيها»اهـ. روضة الطالبين (ص١٢٢).

وقال في معرض كلامه عن قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]: «ومنتهى معراج الخلائق إليه مملكة الفردانية. . وإذا ارتفعت الكرة حققت الوحدة وبطلت الإضافة، وطاحت الإشارة، فلم يبق علو ولا سفل، ولا نازل ولا مرتفع، فاستحال الترقي واستحال العروج، فليس وراء الأعلى عُلُوٌّ، ولا مع الوحدة كثرة، ولا مع انتفاء الكثرة عروج. . فهذا غاية الغايات ومنتهى الطلبات»اهـ. مشكاة الأنوار (ص١٤).

وأختم هذه النماذج بذكر طرف من قصيدته التائية التي غرس بها بذرة الحلول والاتحاد، فجناها من بعده ابن عربي وشيعته، قال الغزالي مخاطباً ربه:

وهل أنا إلا أنت ذاتاً ووحدة ... وهل أنت إلا نفس عين هويتي
ملأت جهاتي الست منك فأنت لي ... محيط وأيضاً أنت مركز نقطتي
فصرت إذا وجهت وجهي مصلياً ... فرائض أوقاتي فنفسي كعبتي =

....

= فصار صيامي لي ونسكي وطاعتي ونحري وتعريفي وحجي وعمرتي
وحولي طوافي واجب وخلاله اسـ تلامي لركني من مناسك حجتي
وذكري وتسبيحي وحمدي وقربتي لنفسي وتقديسي وصفو سريرتي
ولو هم مني خاطر بالتفاتة لما كان لي إلا إليَّ تلفُّتي
معارج القدس في مدارج معرفة النفس (ص٢٣١).
وهذه القصيدة أبْيَن ما يكون لمعنى الحلول والاتحاد ـ عياذاً بالله ـ اللهم غوثاً غوثاً.
وبعد: فالغزالي أفضى إلى ما قدم، وقد شاع عند أهل العلم أنه تاب قبل موته ـ كما مر قبل قليل ـ فنسأل الله المغفرة والرحمة لعموم المسلمين.
وللعلامة الشيخ عبد القادر سندي كلمات حسنة يجمل أن نختم بها هذا البحث، قال ـ عفا الله عنه ـ: «إلى دار الخلد يا غزالي بعد أن أغرقت الملايين الملايين من أهل الإسلام في الفلسفة المادية الطاغية، والتصوف الممقوت المخالف للكتاب والسنة وإجماع الأمة، إلا أن رحمة الله أدركتك في آخر لحظة من حياتك، فعليك رحمة الله تعالى وغفرانه إن صح فيك رجوعك»اهـ. التصوف في ميزان البحث والتحقيق (ص٣٢٦).
انظر: الفيلسوف الغزالي إعادة تقييم لمنحاه الروحي د. عبد الأمير الأعسم (ص٧)، سير الأعلام (١٩/ ٣٢٣ وما بعدها)، الفلسفة الصوفية في الإسلام ومصادرها ونظرياتها ومكانها من الدين والحياة، د. عبد القادر محمود (٢٠٢، ٢٠٧، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٨٩)، هذه هي الصوفية د. عبد الرحمن الوكيل (ص٥٦)، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، لابن رشد (ص٥٢)، الأخلاق عند الغزالي، د. زكي مبارك (ص١٠١، ٣٧٩)، مقدمة كتاب بغية المرتاد لشيخ الإسلام، والمقدمة لمحققه د. موسى الدويش (ص١٠٦ ـ ١١٠)، تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي لمحمد بن أحمد لوح (١/ ٤٩٤ ـ ٥١٩)، طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٩١)، البداية والنهاية (١٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٢٩١ ـ ٢٩٢)، سير الأعلام (١٩/ ٣٢٢)، أبو حامد الغزالي والتصوف (لعبد الرحمن دمشقية ص٢٧ ـ ٣٣). مقال: «الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه» د. يوسف القرضاوي ضمن حولية كلية الشريعة بجامعة قطر، ص٢٢، العدد الخامس، سنة ١٤٠٧هـ.

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفلاسفة وضلالهم: «.. وتجد أبا حامد الغزالي مع أن له من العلم بالفقه والتصوف والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة، وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية، أكثر من أولئك، يذكر في كتاب (الأربعين)، ونحوه كتابه: (المضنون به على غير أهله)، فإذا طلبت ذلك الكتاب، واعتقدت فيه أسرار الحقائق، وغاية المطالب، وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه، قد غيرت عباراتهم وترتيباتهم، ومن لم يعلم حقائق مقالات العباد، ومقالات أهل الملل، يعتقد أن ذاك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر[1]، وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون، الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي.

فإن أبا حامد كثيراً ما يحيل في كتبه على ذلك النور الإلهي، وعلى ما يعتقد أنه يوجد للصوفية والعباد برياضتهم وديانتهم، من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزِنوا بذلك ما ورد به الشرع.

وسبب ذلك: أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه، ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وآتاه الله إيماناً مجملاً ـ كما أخبر به عن نفسه ـ وصار يتشوَّف إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ والصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين، والأمر كما وجده لكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة، من العلوم والأحوال وما وصل إليه السابقون الأولون، من العلم والعبادة، حتى نالوا من المكاشفات العلمية، والمعاملات العبادية، ما لم ينله أولئك.

فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق،

---

(١) يعني بالسر ما جاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «تكلم النبي ﷺ وأبو بكر وكنت كالزنجي بينهما»، وسيأتي ذكر هذا الأثر وتخريجه (ص٥٢٠).

حيث لم يكن عنده طريق غيرها، لانسداد الطريقة الخاصة السنية النبوية عنه، بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات التي تقلَّدها عن المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة.

ولهذا كان كثيرَ الذم لهذه الحوائل، ولطريقة العلم، وإنما ذاك لعلمه الذي سلكه، والذي حجب به عن حقيقة المتابعة للرسالة، وليس هو بعلم، وإنما هو عقائدُ فلسفية وكلامية، كما قال السلف: العلم بالكلام هو الجهل(١)، وكما قال أبو يوسف(٢): من طلب العلم بالكلام تزندق(٣).

ولهذا صار طائفة ممن يرى فضيلته وديانته، يدفعون وجود هذه الكتب عنه، حتى كان الفقيه أبو محمد بن عبد السلام، فيما علَّقه عنه،

---

(١) هذه المقولة تروى عن أبي يوسف القاضي، كما سيأتي في الحاشية التالية لهذه.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي، أبو يوسف القاضي، صاحب أبي حنيفة، هو أول من نشر علم أبي حنيفة، روي عنه أنه قال عند وفاته: كل ما أفتيت به، فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة، من مصنفاته: أدب القاضي على مذهب أبي حنيفة، أمالي الإمام، توفي سنة ١٨٢هـ.
انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٩٢)، سير الأعلام (٨/ ٤٧٠)، شذرات الذهب (١/ ٢٩٨)، وفيات الأعيان (٦/ ٣٧٨)، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لأبي الوفاء القرشي (٣/ ٦١١).

(٣) ذكر هاتين العبارتين ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٦٩) وشرح المراد بهما، فقال: «عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسي: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل: زنديق، أو رمي بالزندقة. أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإعراض عنه أو ترك الالتفات إلى اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم، وعنه أيضاً أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب»اهـ.

ينكر أن يكون (بداية الهداية) من تصنيفه، ويقول: إنما هو تقوُّل عليه[1]، مع أن هذه الكتب مقبولها أضعاف مردودها، والمردود منها أمور مجملة، وليس فيها عقائد ولا أصول الدين.

وأما المضنون به على غير أهله:

فقد كان طائفة أخرى من العلماء يكذبون ثبوته عنه، وأما أهل الخبرة به وبحاله، فيعلمون أن هذا كله كلامه، لعلمهم بمواد كلامه ومشابهة بعضه بعضاً، ولكن كان هو وأمثاله ـ كما قدمت ـ مضطربين لا يَثْبُتون على قول ثابت؛ لأن عندهم من الذكاء والطلب ما يتشوفون به إلى طريقة خاصة الخلق، ولم يُقَدّر لهم سلوك طريق خاصة هذه الأمة الذين ورثوا عن الرسول ﷺ العلم والإيمان وهم أهل حقائق الإيمان والقرآن ـ كما قدمناه ـ وأهل الفهم لكتاب الله، والعلم والفهم لحديث رسول الله ﷺ وأتباع هذا العلم بالأحوال والأعمال المناسبة لذلك كما جاءت به الرسالة.

ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح يقول ـ فيما رأيته بخطه ـ: أبو حامد كثُر القول فيه ومنه، فأما هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحق ـ فلا يلتفت إليها، وأما الرجل فيسكت عنه ويفوض أمره إلى الله.

ومقصوده: أنه لا يُذكَر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناسي والمخطئ وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب

(١) ذكر عبد الكريم عثمان صاحب كتاب: سيرة الغزالي، أنه قام بحصر ودراسة كتب أبي حامد الغزالي، وتبيّن له أن هذا الكتاب من تأليفه، وعبد الكريم عثمان نقل توثيق أكثر هذه الكتب من كتاب: بويج. . chrono Logie Essai de.
انظر: سيرة الغزالي ـ لعبد الكريم عثمان، أبو حامد الغزالي والتصوف ـ لعبد الرحمن دمشقية (ص٣٥).

بالمصائب، تأتي على محقق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ذلك في حق معين إلا ببصيرة، لا سيما مع كثرة الإحسان والعلم الصحيح، والعمل الصالح، والقصد الحسن، وهو يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية.

ولهذا فقد رد عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي[1]، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر.

وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجد تصديق ذلك في كتبه، ورد عليه أبو عبد الله المازري في كتاب أفرده[2]، ورد عليه أبو بكر الطرطوشي، ورد عليه أبو الحسن المرغيناني رفيقه رد عليه كلامه في مشكاة الأنوار ونحوه، ورد عليه الشيخ أبو البيان، والشيخ أبو عمرو ابن الصلاح، وحذّر من كلامه في ذلك هو وأبو زكريا النواوي[3] وغيرهما،

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري، أبو بكر، القاضي الإشبيلي المالكي، من كبار أئمة المالكية، رحل إلى المشرق، ودرس على الغزالي، وتولى قضاء إشبيلية، وولد سنة ٤٨٦هـ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٢٣)، الأعلام (٧/ ١٠٦)، نفح الطيب (٢/ ٤١٥ - ٤١٦).

(٢) يعني كتاب المازري الذي سماه: الكشف والإنباء في الرد على الإحياء للغزالي.
انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤١٣)، الأعلام (٧/ ١٦٤).

(٣) هو يحيى بن شرف، محيي الدين أبو زكريا النواوي، العالم العَلم المشهور، ولد سنة ٦٣١هـ في بلدة نوى إحدى قرى دمشق، تفقه أول أمره على مذهب الشافعي وألّف فيه، ثم ألّف في الفقه معتمداً على أدلة الكتاب والسنة، من تصانيفه: روضة الطالبين في الفقه، وشرح صحيح مسلم، وشرح قطعة من البخاري، والكتاب المبارك الذي سماه: رياض الصالحين، وغيرها، توفي في بلده نوى سنة ٦٧٦هـ وله من العمر ٤٧ سنة. =

وردّ عليه ابن عقيل[١] وابن الجوزي وأبو محمد المقدسي[٢] وغيرهم..»اهـ[٣].

- إظهار أبي حامد الفلسفة في قالب التصوف:

قال شيخ الإسلام: «.. وأبو حامد يميل إلى الفلسفة، لكنه أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا ردَّ عليه علماء المسلمين، حتى أخص أصحابه: أبو بكر بن العربي، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة، ثم أراد أن يخرج منهم فما قدِر، وقد حكى عنه من القول بمذاهب الباطنية ما يوجِد تصديق ذلك في كتبه، وردَّ عليه العلماء المذكورون قبل»اهـ[٤].

- أبو حامد يوافق الفلاسفة في أكثر آرائهم، بل كثير من كلام الغزالي هو من كلام الفلاسفة، وأكثر تأثره هو بكلام ابن سينا، وغيره:

كما بيّن ذلك شيخ الإسلام بقوله رحمه الله: «.. والغزالي في كلامه

= انظر: المعين في طبقات المحدثين للذهبي (ص٢١٥)، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠/ ترجمة: ١١٦٢)، شذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

(١) هو علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، أبو الوفاء، الفقيه الحنبلي الأصولي المتكلم، عالم العراق، وشيخ الحنابلة في وقته، في كلامه ميل إلى كلام المعتزلة وتأويل لبعض الصفات، قال شيخ الإسلام عنه: «وكان الأشعري أقرب إلى مذهب أحمد وأهل السنة من كثير من المتأخرين المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى بعض كلام المعتزلة كابن عقيل..»اهـ، له كتاب الفنون أزيد من أربعمائة مجلد، طبع منه جزءان، توفي سنة ٥١٣هـ.
انظر: سير الأعلام (١٩/ ٤٤٣)، البداية والنهاية (١٢/ ١٨٤)، شذرات الذهب (٤/ ٣٥)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٠، ٧/ ٢٦٣، ٨/ ٦٠).

(٢) موفق الدين أبو محمد بن قدامة المقدسي، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ٣٧٦).

(٣) الفتاوى (٤/ ٦٣ ـ ٦٧).

(٤) الفتاوى (٤/ ١٦١ ـ ١٦٤).

مادة فلسفية كبيرة بسبب كلام ابن سينا في (الشفا)[1] وغيره، و(رسائل إخوان الصفا)، وكلام أبي حيان التوحيدي، وأما المادة المعتزلية في كلامه، فقليلة أو معدومة»اهـ[2].

ـ من أسباب ضلال أبي حامد بكلام الفلاسفة ما قرأه من كلام ابن سينا:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الفلاسفة: «.. ثم إن هؤلاء فيما تقوله الأنبياء حيارى متهوّكون، فإنه بهرهم نور النبوة، ولم تقع على أصولهم الفاسدة، فصاروا على أنحاء: منهم من لا يؤمن بكثير مِما تقوله الأنبياء والمرسلون، بل يُعرض عنه أو يشك فيه أو يكذب به،.. وأمثلهم من يقول: بل هذه تخيُّلات وأمثلة مضروبة لتقريب الحقائق إلى قلوب العامة، وهذه طريقة الفارابي وابن سينا،.. حتى قال ابن سينا: اتفق فلاسفة العالم على أنه لم يطرق العالم ناموس أفضل من هذا الناموس،.. وقد ضلّ بكلامه كثيرٌ من المشهورين مثل أبي حامد الغزالي ذكر هذا المعنى في بعض كتبه، وصنفوا (رسائل إخوان الصفا) وغيرها»اهـ[3].

ـ إلا أن الفلاسفة استطالوا على أبي حامد لموافقته لهم في أصولهم:

قال شيخ الإسلام في معرض ذكره لمذهب الفلاسفة في الصفات: «والمقصود هنا التنبيه على جوامعَ قدح كل طائفة في طريق الطائفة الأخرى،.. ففحول أهل الكلام كـ.. وأبي حامد الغزالي وغيرهم، يُبطلون طرق الفلاسفة التي بنَوْا عليها النفي،.. وإن كان أبو حامد قد

---

(١) كتاب الشفا لابن سينا جمع فيه علوم الفلاسفة السبعة، وهو مطبوع.
انظر: أبجد العلوم (١/ ٥٢٧).

(٢) الفتاوى (٦/ ٥٤).

(٣) الفتاوى (١٢/ ٢٢ ـ ٢٣).

يُوجَدُ في كلامه ما يوافقهم عليه تارة أخرى، وبهذا تسلّط عليه طوائفُ من علماء الإسلام، ومن الفلاسفة أيضاً، كابن رشد وغيره، حتى أنشد فيه:

يوماً يمانٍ إذا ما جئت ذا يمنٍ وإن لقيتَ معدِّياً فعدنانِ[(١)]

فالاعتبار من كلامه وكلام غيره بما يقوم عليه الدليل..»اهـ[(٢)].

- ونقل شيخ الإسلام إنكار كثير من العلماء على أبي حامد تعلُّقه بالفلسفة وتأثره بها:

قال شيخ الإسلام: «وأبو نصر القشيري[(٣)] وغيره ذموه على الفلسفة، وأنشدوا فيه أبياتاً معروفة، يقولون فيها:

برئنا إلى الله من معشر بهم مرض من كتاب الشفا[(٤)]

وكم قلت يا قوم أنتم على شفا حفرة ما لها من شفا

فلمَّا استهانوا بتعريفنا رجعنا إلى الله حتى كفا

---

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي، ضمن قصيدة وجهها لِرَوْح بن زنباع لما كان مختفياً عنده، فذكره رَوحٌ للخليفة عبد الملك بن مروان، فطلب الخليفة لقاءه، فهرب عمران، ومطلع القصيدة:

يا روح كم من كريم قد نزلت به قد ظن ظنك من لخم وغسان

حتى إذا خفته فارقت منزله من بعد ما قيل عمران بن حطان

إلى أن قال:

فاعذر أخاك ابن زنباع فإن له في الحادثات هنات ذات ألوان

فإن لقيت يمانياً فمن يمن وإن لقيت معدياً فعدنان

انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٣/ ٤٩٤).

(٢) الدرء (٤/ ٢٧٩، ٢٨١ ـ ٢٨٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (٤/ ١٥٧، ١٦٩)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٣٦)، المنهاج (١/ ٣٥٥)، النبوات (ص١٤٢).

(٣) هو عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان، أبو نصر القشيري.

(٤) يعني كتاب الشفاء لِابن سينا.

فماتوا على دين رسطالس وعشنا على سنة المصطفى[١]

ولهذا كانوا يقولون: أبو حامد أمرضه الشفاء، وكذلك الطرطوسي[٢]، والمازري[٣]، وابن عقيل، وأبو البيان، وابن حمدين[٤]، ورفيق أبي حامد أبو نصر المرغيناني[٥]، وأمثال هؤلاء لهم كلام كثير في

---

(١) المقصود بـ: رسطالس هو الفيلسوف اليوناني إرسطو، تقدمت ترجمته.
أما الأبيات فناظمها هو زين الدين عبد الكافي بن علي السبكي، ذكرها ابن حجر في الدرر الكامنة (٢/ ٣٩٧) ذكر بيتين منها.

(٢) كذا في كتاب النبوات: الطرطوسي، بالسين المهملة، والأصح: الطرطوشي، بالشين المعجمة وهو ما في الصفدية (١/ ٢١١).
والطرطوشي هو: أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي الطرطوشي، من فقهاء المالكية، ومن الأدباء، ولد بطرطوشة في شرق الأندلس سنة ٤٥١هـ تقريباً، وتوفي سنة ٥٢٠هـ.
انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥)، الأعلام (٧/ ٣٥٩).

(٣) هو محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله، مُحدث، ومن فقهاء المالكية، يُنسب إلى مازر بجزيرة صقلية، ولد سنة ٤٥٣هـ، وتوفي سنة ٥٣٦هـ، وهو صاحب كتاب: الكشف والإنباء في الرد على الإحياء للغزالي.
انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤١٣)، الأعلام (٧/ ١٦٤).

(٤) ابن حمدين: ذكر شيخ الإسلام اسمه كاملاً في الصفدية (١/ ٢٥٠) فقال: أبو عبد الله محمد بن حمدين القرطبي، ولم أعثر على ترجمته.

(٥) أبو نصر المرغيناني: لم أقف على ترجمة لرجل بهذا الاسم، لكني وقفت في تكملة الإكمال لابن نقطة، على رجل اسمه: عبد العزيز بن عبد الرزاق بن أبي نصر بن جعفر بن سليمان بن متكان المرغيناني، توفي سنة ٤٧٧هـ.
وقد ذكر شيخ الإسلام أن المرغيناني هذا ـ الذي يعنيه ـ رفيق للغزالي، ويبعد أن يكون الرجل الذي أوردته رفيقاً للغزالي، إلا أن ذلك غير مستحيل، إذ إن الغزالي نبغ في العلم صغيراً، وبدأ في التأليف عام ٤٦٥هـ وعمره لم يتجاوز ١٥ سنة، فلعل المرغيناني رافق الغزالي في أواخر عمره وبداية نبوغ الغزالي، والله تعالى أعلم بالصواب.
انظر: تكملة الإكمال ـ لمحمد بن عبد الغني البغدادي المشهور بابن نقطة =

ذمه على ما دخل فيه من الفلسفة، ولعلماء الأندلس في ذلك مجموع كبير»اهـ[١].

ـ ومما يُبَين تأثره بالفلاسفة: أن قوله في الشفاعة هو قول الفلاسفة، قال شيخ الإسلام: «.. وهؤلاء زعموا أن الشفاعة إنما هي بأن يتوجه الإنسان إلى روح مفارق عليه من ذلك الروح، وذلك الروح قد فاض عليه الأمر من الرب، وشبّهوا ذلك بشعاع الشمس إذا وقع على مرآة، ثم وقع شعاع المرآة على المرآة على غيره، وقد ذكر هذا المعنى ابن سينا والغزالي في المضنون به على غير أهله[٢]، وغيرهما مِمن بنى أصله على هذا الأصل الفاسد، إذ كانوا لا يرون أن الله يسمع كلام عباده، ولا يعلم ما في نفوسهم، ولا يقدر أن يغير شيئاً من العالم، ولا له مشيئة يفعل بها ما يشاء، فأثبتوا الشفاعة على هذا الوجه، وهذا شرٌّ من الشفاعة التي يثبتها مشركو العرب والنصارى والمبتدعون من المسلمين ونحوهم»اهـ[٣].

ـ وكذلك وافق أبو حامد الفلاسفةَ في مسألة الرؤية:

قال شيخ الإسلام: «وأبو حامد يذكر في كتبه هو وأمثاله الرؤية، وأنها أفضل أنواع النعيم، ويذكر كشف الحجب، وأنهم يرون وجه الله، وهذا كله يريد به ما تقوله الجهمية والفلاسفة، فإن الرؤية عندهم ليست إلا العلم، لكن كما أن الإنسان قد يرى الشيء بعينيه، وقد يُمثل له خياله إذا غاب عنه فهكذا العلم، ففي الدنيا ليس عندهم من العلم إلا مثال

= (١/ ٤٨٠)، أبو حامد الغزالي والتصوف، لعبد الرحمن دمشقية (ص٣٥).

(١) النبوات (ص١٤٢ ـ ١٤٣)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الصفدية (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٢).

(٢) تقدم التعريف بالكتاب، وبيان موقف الشيخ في المبحث السابق (ص٣٧٣).

(٣) الصفدية (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

كالخيال في الحساب، وفي الآخرة يعلمونه بلا مثال..»اهـ[(١)].

ـ ووافق أبو حامد الفلاسفةَ في اعتقادهم في الملائكة:

قال شيخ الإسلام: «وصاحب (الكتب المضنون بها) قد جعل الملائكة والنبيين وسائطَ، وجعل هذه شفاعتهم موافقة للفلاسفة، كما تقدَّم من أن هذا القول شرّ من قول مشركي العرب»اهـ[(٢)].

ـ أبو حامد أدخل المنطق الفلسفي على المسلمين:

قال شيخ الإسلام: «وما زال نُظار المسلمين يعيبون طريق أهل المنطق، ويُبينون ما فيها من العِيّ واللكنة، وقصور العقل وعجز النطق،.. وإنما كثُر استعمالها من زمن أبي حامد، فإنه أدخل مقدمة من المنطق اليوناني في أول كتابه المستصفى[(٣)]، وزعم أنه لا يوثَق بعلمه إلا مَن عرف هذا المنطق»اهـ[(٤)].

ـ إلا أن أبا حامد تبرّأ من الفلاسفة وذمَّهم، وردَّ عليهم بعد أن عرف حقيقة طريقهم وضلال مذهبهم:

---

(١) الفتاوى (١٤/ ١٦٣).

(٢) الرد على المنطقيين (ص٥٤٤)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في المصدر نفسه (ص١٠٢ ـ ١٠٣).

(٣) قال الغزالي في كتابه: المستصفى في أصول الفقه: «فإذا الكلام هو المتكفل بإثبات مبادىء العلوم الدينية كلها، فهي جزئية بالإضافة إلى الكلام، فالكلام هو العلم الأعلى في الرتب؛ إذ منه النزول إلى هذه الجزئيات. فإن قيل: فليكن من شرط الأصولي والفقيه والمفسر والمحدث، أن يكون قد حصّل علم الكلام، لأنه قبل الفراغ من الكلي الأعلى كيف يمكنه النزول إلى الجزئي الأسفل؟ قلنا: ليس ذلك شرطاً في كونه أصولياً وفقيهاً ومفسراً ومحدّثاً، وإن كان ذلك شرطاً في كونه عالماً مطلقاً، مليئاً بالعلوم الدينية»اهـ. المستصفى في أصول الفقه لأبي حامد الغزالي (١١٥).

(٤) الفتاوى (٩/ ١٨٤).

قال شيخ الإسلام بعد كلامه عن تأثر أبي حامد بالفلاسفة: «وكان أولاً يذكر في كتبه كثيراً من كلامهم: إما بعباراتهم، وإما بعبارة أخرى، ثم في آخر عمره بالغ في ذمهم، وبين أن طريقهم متضمِّنة من الجهل والكفر ما يوجب ذمِّها، وفسادها أعظم من طريق المتكلمين، ومات وهو مشتغل بصحيح البخاري ومسلم، والمنطقُ الذي كان يقول فيه ما يقول ما حصَّل له مقصوده، ولا أزال عنه ما كان فيه من الشك والحيرة، ولم يُغنِ عنه المنطق شيئاً»اهـ[1].

ـ لذلك كان شيخ الإسلام إذا ناقش الفلاسفة، أورد ردَّ أبي حامد عليهم، وأثنى على هذا الرد: كما قال بعد نقله كلاماً لِأبي حامد من كتابه: (تهافت الفلاسفة): «.. قلت: ما ذكره أبو حامد مستقيم مبطل لقول الفلاسفة»اهـ[2].

ـ وقال الشيخ في معرض ردِّه على الفلاسفة والباطنية: «وقد صنف المسلمون في كشف أسرارهم وهتك أستارهم كتباً كباراً وصغاراً، وجاهدوهم باليد واللسان، إذ كانوا أحقَّ بذلك من اليهود والنصارى، ولو لم يكن إلا كتاب.. وكتاب أبي حامد الغزالي[3]»اهـ[4].

ـ إلا أن ردَّ أبي حامد على الفلاسفة لا يخلو من انتقاد، فهو لا يتبع منهج السلف في الرد والنقاش وإنما يتبع مناهجَ شتى:

---

(١) الفتاوى (٩/ ١٨٥). (٢) الدرء (٣/ ٤٠٢).

(٣) يعني كتاب الغزالي الذي ألفه في الرد على الباطنية، وهو: «فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية»، أو «المستظهري»، أهداه إلى الخليفة المستظهر العباسي، نشر منه: جولدزيهر قسماً كبيراً، في ليدن سنة ١٩١٦م، أفاده يوسف إليان سركيس في: معجم المطبوعات، ط. مصر سنة ١٣٤٦هـ.(عن حاشية كتاب الرد على المنطقيين، ط. إدارة ترجمان السنة، باكستان ١٣٩٦هـ)، ثم حققه كاملاً د. عبد الرحمن بدوي، وطبع في مصر.

(٤) الرد على المنطقيين (ص١٤٢)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الدرء (٣/ ٤٠٢)، المنهاج (٢/ ١٦٥).

وقد بيّن ذلك شيخ الإسلام بقوله: «.. ولهذا تجد أبا حامد في مناظرته للفلاسفة، إنما يبطل طرقهم ولا يثبت طريقة معينة، بل هو كما قال: نناظرهم ـ يعني مع كلام الأشعري ـ تارة بكلام المعتزلة، وتارة بكلام الكرامية، وتارة بطريق الواقفة[1]، وهذه هي الغالب عليه في منتهى كلامه»اهـ[2].

ـ وأبو حامد لا يعرف من كلام الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا:

قال شيخ الإسلام: «.. ولكن كثير من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من مذاهب الفلاسفة إلا ما ذكره ابن سينا، كأبي حامد الغزالي..»اهـ[3].

سبب الانحراف عند أبي حامد:

ـ إنما وقع الخطأ في بعض كلام أبي حامد من قِلة علمه بالكتاب والسنة والآثار:

قال شيخ الإسلام في معرض ذمّه لِعلم الكلام: «.. وأبو حامد ليس له خبرة بالآثار النبوية والسلفية ما لِأهل المعرفة بذلك، الذين يُميزون بين صحيحه وسقيمه، ولهذا يذكر في كتبه من الأحاديث والآثار الموضوعة والمكذوبة، ما لو علِم أنها موضوعة لم يذكرها»اهـ[4].

---

(١) قال أبو حامد الغزالي في معرض كلامه عن منهجه في الرد على الفلاسفة: «فألزمهم تارة مذهب المعتزلة، وأخرى مذهب الكرامية، وطوراً مذهب الواقفية، ولا أنتهض ذاباً عن مذهب مخصوص»اهـ.(تهافت الفلاسفة ص٦٨ ـ ٦٩، ت: سليمان دنيا).

(٢) الدرء (١/ ١٦٣).

(٣) الدرء (٣/ ٦٦)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: المنهاج (٨/ ٢٤).

(٤) الدرء (٧/ ١٤٩)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١٧/ ١٢٠ ـ ١٢٢)، وقد اعترف أبو حامد بقلة معرفته بالحديث والآثار، فقال في كتابه: قانون التأويل ص١٣٢: «أنا مُزجى البضاعة في الحديث»اهـ.

ـ أبو حامد قليل المعرفة بأقوال الإمام أحمد وغيره من السلف:

قال شيخ الإسلام: «وأبو حامد في (الإحياء) ذكر قول هؤلاء المتأولين من الفلاسفة، وقال: إنهم أسرفوا في التأويل، وأسرفت الحنابلة في الجمود، وذكر عن أحمد كلاماً لم يقلْه أحمد، **فإنه لم يكن يعرف ما قاله أحمد، ولا ما قاله غيره من السلف في هذا الباب، ولا ما جاء في القرآن والحديث**»اهـ(١).

ـ قول أبي حامد في طريق اكتساب المعرفة مخالف لأهل السنة، إذ قال: إن الحق لا يُعرف عن طريق السمع وإنما هو نور يُقذف في القلب، ثم يُنظَر في السمع:

قال شيخ الإسلام: «وأبو حامد الغزالي لما ذكر في كتابه طرق الناس في التأويل، وأن الفلاسفة زادوا فيه حتى انحلّوا، وأن الحق بين جمود الحنابلة وبين انحلال الفلاسفة، وأن ذلك لا يُعرف من جهة السمع، بل تعرِف الحق بنور يُقذف في قلبك، ثم يُنظَر السمع، فما وافق ذلك قبلته وإلا فلا..»اهـ(٢).

ـ أبو حامد ينصر مذهب السلف تارة ومذهب المتكلمين تارة أخرى:

قال شيخ الإسلام: «.. بل أئمة المتكلمين يثبتون الصفات الخَبَرِية في الجملة، وإن كان لهم فيها طرق،.. وأما متكلمة أهل الإثبات من الكلابية، والكرامية، والأشعرية، مع الفقهاء والصوفية، وأهل الحديث: فهؤلاء في الجملة لا يطعنون في السلف، بل قد يوافقونهم في أكثر جُمَل

---

(١) الفتاوى (١٧/ ٣٦٢)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: شرح حديث النزول (ص٢٠٣).

(٢) الفتاوى (١٩/ ١٥٧).

مقالاتهم، . . وأيضاً فقد ينصر المتكلمون أقوال السلف تارة، وأقوال المتكلمين تارة، كما يفعله غير واحد، مثل. . أبي حامد الغزالي، ولازم المذهب الذي ينصرونه تارة أنه هو المعتمد، فلا يثبتون على دين واحد، وتغلب عليهم الشكوك، وهذا[١] عادة الله فيمن أعرض عن الكتاب والسنة»اهـ[٢].

ـ **وقال شيخ الإسلام في موضع آخر في معرض كلامه عن الصفات**: «. . كثير من الخائضين في هذا الباب من أنواع الناس **يثبتون تارة، وينفون أخرى في مواضعَ كثيرةٍ من الصفات، كما هو حال** أبي الوفاء بن عقيل، **وأبي حامد الغزالي**»اهـ[٣].

ـ **وقال الشيخ**: «والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، . . وأما المادة المعتزلية في كلامه فقليلة أو معدومة، كما أن المادة الفلسفية في كلام ابن عقيل قليلة أو معدومة، . . وبينه وبين ابن عقيل قدر مشترك من جهة تناقض المقالات في الصفات، فإنه قد يكفر في أحد الصفات بالمقالة التي ينصرها في المصنف الآخر، وإذا صنَّف على طريقة طائفة غلب عليه مذهبها»اهـ[٤].

ـ أبو حامد مكث شهرين حائراً لا يدري ما يعتقد؟:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الصوفية وانحراف فريق منهم عن السبيل الصحيح: «. . بل أبو حامد لمَّا ذكر في (المنقذ من الضلال والمفصح بالأحوال)، أحواله في طرق العلم، وأحوال العالم، وذكر أن أول ما عرض له ما يعترض طريقهم ـ وهو السفسطة بشُبَهِها المعروفة ـ وذكر أنه أعضل به هذا الداء قريباً من شهرين، هو فيهما على

---

(١) كذا في المطبوع، ولعلّ الأصوب: هذه.
(٢) الفتاوى (٤/١٤٧، ١٥٦ ـ ١٥٧). (٣) الفتاوى (٤/١٦٩).
(٤) الفتاوى (٦/٥٤ ـ ٥٥).

مذهب السفسطة، بحكم الحال لا بحكم المنطق والمقال، حتى شفى الله عنه هذا المرض، وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال، ورجعت الضروريات العقلية مقبولةً موثوقاً بها، على أمنٍ وتبيُّنٍ، ولم يكن ذلك بنظم دليل وترتيب كلام، بلا بنور قذفه الله في الصدور، وذلك النور هو مفتاح أكبر المعارف»اه(١).

سعة معرفة شيخ الإسلام بآراء أبي حامد:

ـ مما يؤكد إحاطة شيخ الإسلام بكلام أبي حامد وآرائه واطِّلاعِه على مؤلفاته، أنه لا يعرض أقوال أبي حامد المتعلقة بالتصوف فحسب، وإنما يعرض آراءه في مواضيعَ لا علاقة لها بالتصوف:

ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام في معرض كلامه عن السهو أثناء الصلاة: «.. وإذا غلب عليه الوسواس، ففي براءة الذمة منها ووجوب الإعادة قولان معروفان للعلماء، أحدهما: لا تبرأ الذمة، وهو قول: أبي عبد الله بن حامد(٢)، وأبي حامد الغزالي، وغيرهما»اه(٣).

ـ وقال شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ: «.. وكذلك غير هؤلاء صرحوا بأن بعض القرآن قد يكون خيراً من بعض، ومِمن ذكر ذلك أبو حامد الغزالي في كتابه (جواهر القرآن) قال: لعلك تقول: قد توجه قصدك في هذه التنبيهات إلى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكل كلام الله،

---

(١) الفتاوى (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٢) هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله البغدادي، إمام الحنبلية في زمانه ومدرسهم ومفتيهم، له مصنفات؛ منها: كتاب الجامع في اختلاف العلماء، وشرح الخرقي، وشرح أصول الدين وأصول الفقه، كان قانعاً يأكل من النسخ ويكثر الحج، توفي سنة ٤٠٣هـ.
انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٣٢)، شذرات الذهب (٣/ ١٦٦).

(٣) الفتاوى (٣٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨).

فكيف يفارق بعضها بعضاً؟»اهـ[١].

ـ ويستشهد شيخ الإسلام في كلامه عن الباطنية بكلام أبي حامد كثيراً:

ومن ذلك قول شيخ الإسلام: «.. وكذلك ذكر أبو حامد في كتابه الذي سماه (فضائل المستظهرية وفضائح الباطنية)، قال: ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض»اهـ[٢].

ـ وفي موضع آخر قال شيخ الإسلام: «.. وكانوا كما قال فيهم أبو حامد الغزالي: ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض»اهـ[٣].

ـ وقال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن أهل الكلام: «.. حتى قال أبو حامد الغزالي: أكثرُ الناس شكّاً عند الموت أهلُ الكلام»اهـ[٤].

ـ مع كثرة انتقاد الشيخ لآراء أبي حامد الغزالي، إلا أن ذلك لم يمنع الشيخ من التماس الأعذار لِأبي حامد:

ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام بعد نقله لرأي أبي حامد في الخلوة[٥] ووصيته للمريد بالاشتغال بالذكر مع ترك الصلاة، ونحو ذلك مما يُزعَم بأنه يرقق قلب المريد ويقبل به على الله تعالى، فقال شيخ الإسلام: «.. ومنهم من يقول: إذا كان قصد وقاصد ومقصود، فاجعل الجميع واحداً، فيدخله في أول الأمر في وحدة الوجود، وأما أبو حامد وأمثاله مِمن أمروا بهذه الطريقة، فلم يكونوا يظنون أنها تُفضي إلى الكفر

---

(١) الفتاوى (١٧/ ٤٩ ـ ٥٠)، وانظر هذا الكلام ـ بمعناه ـ في: الفتاوى (١٧/ ١١٣، ١٢١)، بغية المرتاد (ص٢٧٩).

(٢) الفتاوى (٣٥/ ١٢٩).

(٣) الفتاوى (٢٧/ ١٧٤)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً ـ في: الفتاوى (٢٨/ ٦٣٥).

(٤) الفتاوى (٤/ ٢٨).

(٥) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الخلوة ـ تفصيلاً ـ في مبحث خاص (ص١١٣).

ـ لكن ينبغي أن يُعرف أن البدع بريد الكفر ـ، . . ومنهم من يزعم أنه حصل له أكثر مما حصل للأنبياء، وأبو حامد يكثر من مدح هذه الطريقة في (الإحياء) وغيره، . . وهذا من بقايا الفلسفة عليه»اهـ[١].

موقف أبي حامد من ابن عربي وأمثاله:

ـ قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن الاتحادية واستحلالهم المحرمات: «. . لكنْ أبو حامد لا يبيح محظورات الشرع قط، بل **يقول: قتل واحد من هؤلاء خير من قتل عدد كثير من الكفار**»اهـ[٢].

ـ إلا أن أبا حامد لم يَسْلَمْ ـ مع ذلك ـ من التأثُّر بأقوال الاتحادية:

وقد ذكر شيخ الإسلام ذلك في معرض ردِّه على الاتحادية، وبيانه لفساد ادعاء بعضهم علم الغيب، وأنهم يعلمون الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، فقال: «وقد رأيت من أتباع هؤلاء طوائفَ يدّعون أن هذه الأمور من الأسرار المخزونة والعلوم المصونة، . . وكانوا من الاتحادية الذين يطول وصف دعاويهم، ثم من عجيب الأمر: أن هؤلاء المتكلمين المدَّعين لحقائق الأمور العلمية والدينية المخالفين للسنة والجماعة، يحتج كلٌّ منهم بما يقع له من حديث موضوع أو مجمل لا يُفهم معناه، يُنَزِّل كلٌّ منهم ذاك الذي لم يحدث، حتى إن أبا حامد الغزالي في منهاج القاصدين[٣] وغيره، هو وأمثاله تمثل بما يروى عن علي بن

(١) الفتاوى (١٠/ ٣٩٧). (٢) الفتاوى (١٤/ ١٦٤).

(٣) الأبيات ذكرها أبو حامد في كتابه «منهاج العابدين». أما كتاب منهاج القاصدين، فقد نقلت فيما سبق (١/ ١١٧ ـ ١١٨) كلام د. عبد الرحمن بدوي في كتابه عن مؤلفات الغزالي وتقرر أنه ليس من كتب الغزالي، وإنما هو اختصار لإحياء علوم الدين وهو من تأليف ابن الجوزي وقد طُبع.
انظر: منهاج العابدين للغزالي (ص١٥، خرج الأحاديث: محمد مصطفى أبو العلا، ط. مكتبة الجندي، مصر).

الحسين[١] أنه قال[٢]:

يا ربَّ جوهر علم لو أبوح به لقيل لي: أنت مِمن يعبد الوثنا
ولاستحلَّ رجال مسلمون دمي يرون أقبح ما يأتونه حسناً»اهـ[٣]

- وبيّن شيخ الإسلام أن ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما قد تأثروا بكلام أبي حامد، وجرَّهم ذلك إلى القول بالحلول:

فقال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن أبي حامد وإنكار العلماء عليه دخولَهُ في الفلسفة: «.. ولهذا لمَّا سلك خلفه ابن عربي وابن سبعين، كان ابن سبعين في كتاب (اليد) وغيره يجعل الغاية هو المقرب وهو نظير المقرب في كلام أبي حامد،.. وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في (ميزان العمل)، وهو أن الفاضل له

(١) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، زين العابدين، ولد سنة ٨٣هـ تقريباً، وأمه أم ولد اسمها غزالة، (وقيل: سلافة بنت ملك الفرس يزدجرد)، روى عن أبيه وعمه الحسن، وأرْسل عن جده علي بن أبي طالب، توفي سنة ٩٤هـ.
انظر: تهذيب التهذيب (٢٦٨/٧)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٢١١/٥)، الحلية (١٣٣/٣)، سير الأعلام (٣٨٦/٤).

(٢) البيتان أوردهما البغدادي في تاريخ بغداد ونسبهما إلى كلثوم بن عمرو أبي عمرو العتابي، وكان متزهداً لا يأتي الأمراء ولا يغشاهم، من قصيدة له يقول فيها:

إني لأخفي من علمي جواهره كي لا يرى العلمَ ذو جهل فيفتتنا
ورب جوهر علم لو أبوح به لقيل لي أنت ممن يعبد الوثنا
ولاستحل رجال دَيِّنُون دمي يرون أقبح ما يأتونه حَسَنا
وقد تقدم في هذا أبو حسن أوصى حسيناً بما قد خبر الحسنا

تاريخ بغداد (٤٨٨/١٢/ ترجمة ٦٩٦١، ط. دار الكتب العلمية، وقال في البيت الثالث: ولاستحل رجلاً دينون.. وهو خطأ مطبعي ظاهر).

(٣) الفتاوى (٨٢/٤ - ٨٤).

ثلاث عقائد: عقيدة مع العوام..، وعقيدة مع الطلبة..، والثالثة لا يطلع عليها أحد إلا الخواص، ولهذا صنف الكتب المضنون بها على غير أهلها وهي فلسفة محضة..»اهـ[1].

أبو حامد والباطنية:

ـ أبو حامد سلك مسلك الباطنية في كثير من كلامه بالرغم من رده عليهم:

قال شيخ الإسلام: «.. والمقصود هنا: بيان ما يقوله هؤلاء الفلاسفة الباطنية فيما جاء به الرسول ﷺ.. و(الفريق الثاني منهم) يقولون: إن الرسول كان يعلم الحق الثابت في نفس الأمر في التوحيد والمعاد،.. وأنه ليس لله ملائكة هم أحياء ناطقون ينزلون بالوحي من عنده ويصعدون إليه، ولكن يقول بما عليه هؤلاء الباطنية في الباطن، لكن ما كان يمكنه إظهار ذلك للعامة؛ لأن هذا إذا ظهر لم تقبله عقولهم وقلوبهم، بل ينكرونه وينفرون منه، فأظهر لهم من التخييل والتمثيل ما ينتفعون به في دينهم، وإن كان في ذلك تلبيس عليهم وتجهيلهم لهم، واعتقادهم الأمر على خلاف ما هو عليه، لِما في ذلك من المصلحة لهم،.. فهؤلاء يجعلون الرسول ﷺ ـ إذا عظَّموه وقالوا: كان كاملاً في العلم ـ من جنس رؤوسهم الملاحدة، وأنه كان يُظهر للعامة خلاف ما يبطنه للخاصة...

ومن كان هذا أصل قوله في الرسول ﷺ والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، كان مخالفاً لا موافقاً، لا سيّما إذا أظهر النفي الذي كان الرسول وخواصّ أصحابه عنده يبطنونه ولا يظهرونه، فإنه يكون مخالفاً لهم أيضاً.

---

(١) النبوات (ص١٤٣ ـ ١٤٤).

وهذا المسلك يراه عامَّة النفاة،.. وفي كلام أبي حامد الغزالي من هذا قطعة كبيرة»اهـ[(١)].

ـ **وقال شيخ الإسلام ـ أيضاً ـ**: «والباطنية المنكرون لخلق العالم في ستة أيام، ومعاد الأبدان الذين يجعلون للقرآن تأويلاً يوافق قولهم، عندهم ما ثمَّ جنة إلّا لذّة ما تتصف بها النفس من العلم والأخلاق الحميدة، وما ثمَّ نار إلّا ألم ما تتصف به النفس من الجهل والأخلاق الذميمة السيئة،.. وهذا الكلام مما يذكره أبو حامد في المضنون به على غير أهله»اهـ[(٢)].

خاتمة أبي حامد الغزالي:

ـ **قال شيخ الإسلام في موضع آخر بعد سياقه لكلام لابن رشد ذمّ فيه أبا حامد وأنه يوافق الفلاسفة تارة والسلف تارة**: «.. قلت: أما عدُّه أبا[(٣)] حامد مِمن لا يُقرّ بمعاد الأبدان، فهو وإن كان قد قال في بعض كتبه ما نُسِب لأجله إلى ذلك، فالذي لا ريب فيه أنه لم يستمرّ على ذلك بل رجع عنه قطعاً، وجزم بما عليه المسلمون في القيامة العامة كما أخبر به الكتاب»اهـ[(٤)].

ـ **وقال شيخ الإسلام**: «وصاحب (الجواهر)[(٥)] لكثرة نظره في كلامهم واستمداده منهم مزج في كلامه كثيراً من كلامهم، وإن كان قد يُكفرهم بكثير مما يوافقهم عليه في موضع آخر، وفي أواخر كلامه قطع بأن كلامهم لا يفيد علماً ولا يقيناً، بل وكذلك قطع في كلام المتكلمين،

---

(١) الفتاوى (٤/ ١٦١ ـ ١٦٤).
(٢) الفتاوى (١٤/ ١٦١).
(٣) في المطبوع: أبو حامد، وهو خطأ.
(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٣٧).
(٥) يعني أبا حامد الغزالي، والمقصود بالجواهر هنا كتابه: جواهر القرآن، وقد تقدم التعريف بالكتاب وبيان موقف الشيخ في مبحث خاص بذلك (ص٣٦٤).

وآخر ما اشتغل به النظر في صحيحي البخاري ومسلم، ومات وهو مشتغل بذلك»اهـ[(١)].

- **وقال شيخ الإسلام**: «.. مع أنه بعد ذلك قد ردَّ على الفلاسفة وبيّن تهافتهم وكفَّرهم، وبيَّن أن طريقتهم لا توصل إلى حق، بل وردَّ أيضاً على المتكلمين، ورجَّح طريق الرياضة والتصوّف، ثم لمَّا لم يحصل مطلوبه من هذه الطرق بقي من أهل الوقف، ومال إلى طريقة أهل الحديث، فمات وهو يشتغل بالبخاري ومسلم»اهـ[(٢)].

ابن الفارض[(٣)]:

- عدَّه شيخ الإسلام من رؤوس الاتحادية، فقال في معرض بيانه

---

(١) بغية المرتاد (ص٢٧٩).

(٢) الصفدية (١/ ٢١٢)، وانظر هذا الكلام - أيضاً بمعناه - في: الرد على المنطقيين (ص١٩٨)، الدرء (١/ ١٦٢).

وقد ذكر شيخ الإسلام (جامع الرسائل ١/ ١٦٩، ت: د. محمد رشاد سالم): أن عبد الغفار الفارسي ذكر في تاريخ نيسابور أن الغزالي استقرّ أمره على مطالعة صحيحي البخاري ومسلم.

وساق السبكي في طبقات الشافعية (٤/ ١٠٩) كلام عبد الغفار الفارسي بنصه، فقال: «كانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ، ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين البخاري ومسلم، اللذين هما حجة الإسلام، ولو عاش لسبق الكلَّ في ذلك الفنّ بيسير من الأيام يستفرغه في تحصيله»اهـ.

(٣) ابن الفارض: **اسمه ونسبه ونشأته**: هو عمر بن علي بن مرشد بن علي، الحموي الأصل، المصري الدار والمنشأ والوفاة، يكنى بأبي حفص، وأبي القاسم، ولقب بشرف الدين، ولد سنة ٥٦٦هـ، وقيل: ٥٧٦هـ، واشتهر بابن الفارض؛ لأن أباه سكن مصر، فكان يثبت الفروض للنساء على الرجال بين يدي الحكام فلقب بالفارض، وابن الفارض من غُلاة الصوفية، بل من ملحديهم القائلين بالحلول والاتحاد، توفي سنة ٦٣٢هـ.

بداية الانحراف عند ابن الفارض: نشأ ابن الفارض في كنف أبيه، وطلب =

....

= العلم في أول شبابه واشتغل بفقه الشافعية، وكان خلال ذلك مستقيمَ السيرة، ذا صيانة وقناعة وورع وعبادة.
ثم مال إلى سلوك أهل التصوف، فصار يأوي إلى المساجد المهجورة ويخلو فيها، ويتفرد في بعض الأودية بين الحين والآخر.
ذهب ابن الفارض إلى مكة في غير أشهر الحج، فكان كعادته يؤثر الاعتزال في بعض الأودية والفلوات، وبقي على هذه الحال مدة حتى ألف الوحشة واعتزال الناس، وطال مقامه بمكة على هذا الحال، ولم يعد إلى مصر إلا بعد خمسة عشر عاماً، وأول ما دخل مصر قصد الجامع الأزهر وأقام بقاعة الخطابة فيه، فلما علم الناس برجوعه قصدوه للزيارة، فزاره العامة والوجهاء، حتى صار له صيت وظهور عند الناس، كما قال ابن حجر: «كان له صورة كبيرة عند الناس»اهـ. (لسان الميزان ٤/ ٣١٧).
تحول ابن الفارض من الزهد والعبادة إلى التصدر وطلب الدنيا: لما رأى ابن الفارض إقبال الناس عليه، وإعجابهم بكلامه وتزهده، أثر ذلك في نفسه وأصابه العجب وحب التصدر والظهور، فتخلَّى عما كان عليه من الزهد والتقشف، وصار يسعى إلى اكتساب الجاه والدنيا، ولبس الملابس الفارهة، وكان له جوارٍ يذهب إليهن، فيغنين له فيراقصهن ويُظهر التواجد بالسماع، لكنه مع ذلك بقيت عليه آثار تلك الخلوات التي تتسلط فيها الشياطين، فكان يصرح بمذهب أهل الحلول والاتحاد، كما في قصيدته المسماة: نظم السلوك، وسيأتي عرض نماذج منها.
موقف أهل العلم من ابن الفارض: قال الإمام الذهبي عن ابن الفارض: «صاحب الحلول والاتحاد الذي ملأ به تائيته.. فإن لم يكن في تلك العقيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده فما في العالم زندقة ولا ضلال، اللهم ألهمنا التقوى وأعذنا من الهوى، فيا أئمة الدنيا ألا تغضبون لله، فلا حول ولا قوة إلا بالله»اهـ. (سير الأعلام ٢٢/ ٣٦٨).
وقال في موضع آخر: «ينعق بالاتحاد الصريح في شعره، وهذه بلية عظيمة، فتدبر نظمه ولا تستعجل، ولكنك حسّن الظن بالصوفية، وما ثَمَّ إلا زيّ الصوفية وإشارات مجملة، وتحت الزي والإشارة فلسفة وأفاعي، فقد نصحتك، والله الموعد»اهـ. (ميزان الاعتدال ٣/ ٢١٤). =

لضلال رؤوس الاتحادية: «.. وأما ابن سبعين: فإنه في البدوِّ والإحاطة يقول أيضاً بوحدة الوجود، وأنه ما ثمَّ غير، وكذلك ابن الفارض في آخر نظم السلوك»اهـ[1].

الفُضَيل بن عياض:

- عدَّه شيخ الإسلام، من المعتدلين، فقال أثناء كلامه عن حلق

= وقال الإمام برهان الدين البقاعي (ت: ٨٨٥) في معرض كلامه عن ابن الفارض: «قد رماه بالزندقة بشهادة الكتب الموثوق بها نحوٌ من أربعين عالماً، هم دعائم الدين من عصره إلى عصرنا»اهـ.(تحذير العباد ص٢١٤).

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد عدّه من رؤوس الاتحادية. (الفتاوى ٢/ ٤٧٢).

نماذج من فكر ابن الفارض في الحلول والاتحاد: أبرز ما كتبه ابن الفارض قصيدته المسماة: نظم السلوك، التي قال فيها شيخ الإسلام: «وابن الفارض من متأخري الاتحادية، صاحب القصيدة التائية المعروفة بنظم السلوك، وقد نظّم فيها الاتحاد نظماً رائق اللفظ، فهم أخبث من لحم خنزير في صينية من ذهب، وما أحسن تسميتها بنظم الشكوك»اهـ. (الفتاوى٤/ ٧٣ ـ ٧٤).

ومما قاله ابن الفارض في هذه القصيدة:

وإنـي وإن كـنـتُ ابـنَ آدم صـورة ... فـلـي فـيـه معـنًى شـاهـد بـأبـوتـي

وجـاءَ حـديـث بـاتـحـادي ثـابـت ... روايـتـه فـي الـنـقـل غـيـر ضـعـيـفـة

يشـيـر بـحـب الـحـق بـعـد تـقـرُّب ... إلـيـه بـنـفـل أو أداء فـريـضـة

ومـوضـع تـنـبـيـه الإشـارة ظـاهـر ... بكـنـت لـه سـمـعاً كـنـور الـظـهـيـرة

فـكـلـي لـكـلـي طـالـب مـتـوجِّـه ... وبـعـضـي لـبـعـضـي جـاذب بـالأعـنـة

وفـيَّ شـهـدت الـسـاجـديـن لـمـظـهـري ... فـحـقـقـت أنـي كـنـت آدمَ سـجـدتـي

تـعـانـقـت الأطـراف عـنـديَ وانـطـوى ... بـسـاط الـسِّـوى عـدلاً بـحـكـم الـسـويـة

انظر: نظم السلوك (ضمن ديوان ابن الفارض ص٩٠، ٩٢، ١٠٥، ١١٣).

انظر: مصرع التصوف لعبد الرحمن الوكيل (ص٧٣، في هامش كتاب تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي)، سير الأعلام (٢٢/ ٣٦٨)، شذرات الذهب (٥/ ١٤٩)، معجم المؤلفين (٧/ ٣٠١)، الأعلام (٥/ ٥٥).

(١) الفتاوى (٢/ ٤٧٢).

الشعر عند الشيوخ عند التوبة من الذنوب: «.. الثالث: حلقه على وجه التعبد والتدين والزهد من غير حج ولا عمرة.. فهذه بدعة لم يأمر الله بها ولا رسوله،.. ولا فعلها أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، **ولا شيوخ المسلمين المشهورين بالزهد والعبادة**، لا من الصحابة ولا من التابعين، ولا تابعيهم ومن بعدهم، مثل:.. **والفضيل بن عياض**..»اهـ[١].

ـ وقال ـ مُثنياً عليه ـ في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة[٢]: «.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كالفضيل بن عياض.. وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[٣].

ـ وبيّن شيخ الإسلام أن كلام الفضيل أسدُّ من كلام غيره:

فقال في معرض كلامه عن رؤية الله تعالى في الآخرة وتأوّل فريق من الصوفية لها: «.. قال: سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول: ينظر إليه تعالى المؤمنون بأبصارهم من غير إحاطة، ولا إدراك نهاية، وهذا الكلام من أحسن الكلام، وكلام سهل بن عبد الله في السنة وأصول الاعتقادات أسدُّ وأصوب من كلام غيره، وكذلك الفضيل بن عياض ونحوُه، فإن الذين كانوا من المشايخ أعلم بالحديث والسنة، وأتبع لذلك هو أعظم علماً وإيماناً، وأجل قدراً في ذلك من غيرهم»اهـ[٤].

---

(١) الفتاوى (٢١/١١٧ ـ ١١٨).

(٢) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث سابق (١/ ٧١٥).

(٣) الدرء (٥/ ٤).

(٤) الاستقامة (١/ ١٥٨)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١٠/ ٢٢١، ج١١/ ٥٣٤، ج١٢/ ٣٥٣)، الاستقامة (١/ ٨٢).

- وأثنى شيخ الإسلام على معرفته بالحديث وإتقانه له، فقال:

«.. فإن النساك والعُباد منهم مَن هو متقن في الحديث، **مثل ثابت البناني**[١]، **والفضيل بن عياض**، وأمثالهما، ومنهم مَن قد يقع في بعض حديثه غَلط وضعف»اهـ[٢].

أبو القاسم القشيري:

- بيّن شيخ الإسلام أن أبا القاسم كان أشعرياً، وهو يذكر مذهب الأشاعرة في الصفات وغيرها وينسبه إلى الصوفية:

قال الشيخ رحمه الله: «.. والقشيري تلميذ ابن فورك، فلهذا تغلّظ مذهب الأشعري من حينئذ، ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين متسالمين»اهـ[٣].

- وقال الشيخ: «فصل فيما ذكره أبو القاسم في رسالته المشهورة من اعتقاد مشايخ الصوفية، فإنه ذكر من متفرّقات كلامهم ما يُستدلّ به على أنهم كانوا يوافقون اعتقاد كثير من المتكلمين الأشعرية، وذلك هو اعتقاد أبي القاسم الذي تلقّاه عن أبي بكر بن فورك، وأبي إسحاق الإسفراييني.

---

(١) هو ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد، مولاهم البصري، الإمام القدوة، قال بكر بن عبد الله قال: من سرَّه أن ينظر إلى أعبد رجل أدركناه في زمانه، فلينظر إلى ثابت البناني. وقال سهل بن أسلم: كان ثابت البناني يصلي كل ليلة ثلاث مائة ركعة، فإذا أصبح ضمرت قدماه، فيأخذهما بيده فيعصرهما، ثم يقول: مضى العابدون وقطع بي والهفاه، حدّث عن ابن عمرو وابن الزبير وشداد وأنس وآخرين، توفي سنة ١٢٧هـ.
انظر: تاريخ الطبري (١١/ ٦٨١، ذكر من انتهت إلينا كنيته ممن شهر بالاسم دون الكنية من التابعين)، الكامل في التاريخ (٥/ ٢٥٢، ذكر عدة حوادث)، سير الأعلام (٥/ ٢٢٠)، شذرات الذهب (١/ ١٦١).

(٢) الفتاوى (١١/ ٤٢).

(٣) الفتاوى (٦/ ٥٢).

وهذا الاعتقاد غالبه موافق لأصول السلف وأهل السنة والجماعة، لكنه مقصِّر عن ذلك، ومتضمن تركَ بعض ما كانوا عليه، وزيادة تخالف ما كانوا عليه.

والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، وهذا هو الذي كان يجب أن يُذكر، فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ مثل الفضيل ابن عياض، وأبي سليمان الداراني، . . وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ. . .

وكذلك عامة المشايخ الذين سماهم أبو القاسم في (رسالته)، لا يُعرف عن أحد منهم أنه كان ينصر طريقة الكُلّابية والأشعرية التي نصرها أبو القاسم، بل المحفوظ عنهم خلافها، ومَن صرّح منهم فإنما يُصرح بخلافها، حتى شيوخ عصره الذين سمّاهم. . فإن هؤلاء المشايخ. . لهم من التصانيف المشهورة في السنة، ومخالفة طريقة الكلّابية والأشعرية ما ليس هذا موضعه. . .

وكذلك سائر شيوخ المسلمين من المتقدمين والمتأخرين الذين لهم لسان صدق في الأمة، كما ذكره الشيخ: يحيى بن يوسف الصرصري، ونَظَمه في قصائده عن الشيخ علي بن إدريس شَيْخِه، أنه سأل قُطب العارفين أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الجيلي، فقال: يا سيدي، هل كان لله وليٌّ على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ فقال: ما كان، ولا يكون»اهـ[1].

ـ أبو القاسم القشيري، متصوف من أهل الكلام:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن صفة المحبة:

«والذي دلَّ عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها

---

(١) الاستقامة (١/ ٨١ ـ ٨٢).

ومشايخ الطريق: أن الله يُحِبُّ ويُحَبُّ، ولهذا وافقهم مَن تصوَّف مِن أهل الكلام: كأبي القاسم القشيري، وأبي حامد الغزالي، وأمثالهما»اهـ[1].

محمد بن خفيف، أبو عبد الله:

- **عدّه شيخ الإسلام من شيوخ التصوف الصالحين**، فقال في معرض ردّه على ابن سبعين وأمثاله: «ومثل ابن سبعين وأمثاله ممن أظهر التصوف على طريقة هؤلاء، فهو يأخذ معانيهم يكسوها عبارات الصوفية، والصوفية العارفون يعلمون أنهم كفار، وأن شيوخ الصوفية الكبار كالفضيل بن عياض.. **وأبي عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي** ونحوهم ﷺ كانوا من أعظم الناس تكفيراً لهؤلاء»اهـ[2]

- **وقال الشيخ - أيضاً - في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة**[3]: «.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كالفضيل بن عياض.. وأبي عبد الله بن خفيف الشيرازي،.. وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية، ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[4].

- **وعدَّه الشيخ من الشيوخ الأكابر الذين كانوا على معتقد أهل السنة والجماعة**، فقال: «.. والشيوخ الأكابر الذين ذكرهم أبو عبد الرحمن السُّلَمي في: (طبقات الصوفية) وأبو القاسم القشيري في: (الرسالة) كانوا على مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب أهل

---

(١) الفتاوى (١٠/ ٦٩٨).
(٢) الفتاوى (١٢/ ٣٥٣).
(٣) تقدم تفصيل الكلام في ذلك، في مبحث خاص (١/ ٧١٥).
(٤) الدرء (٥/ ٤).

الحديث، كـ.. **وأبي**[1] عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي وغيرهم، وكلامهم موجود في السنة، وصنفوا فيها الكتب»اهـ[2].

معروف الكرخي:

ـ عدَّه شيخ الإسلام من الشيوخ المعتدلين السالمي العقيدة:

فقال في معرض بيانه لمعتقد الصوفية المعتدلين: «.. والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف،.. فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ مثل.. معروف الكرخي.. وأمثال هؤلاء ما يبين حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[3].

ـ وعدَّه الشيخ من أعلام الأمة، فقال في معرض كلامه عن الرافضة: «فيُكفّرون كلّ من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة،.. ولهذا يُكفرون **أعلام الأمة، مثل:.. معروف الكرخي**»اهـ[4].

مُعَمَّر بن أحمد الأصبهاني:

ـ أثنى عليه شيخ الإسلام وعلى وصيته لأصحابه في السنة:

فقال في معرض كلامه عن صفات الله تعالى، ومخالفة المبتدعة لأهل السنة فيها: «**وقال الإمام العارف معمر بن أحمد الأصبهاني ـ شيخ الصوفية** في حدود المائة الرابعة في بلاده ـ قال: أحببت أنْ أوصي أصحابي بوصية من السنة وموعظة من الحكمة، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر بلا كيف، وأهل المعرفة والتصوف من المتقدمين والمتأخرين..»اهـ[5].

---

(١) في المطبوع: وأبو عبد الله، وهو خطأ.
(٢) الصفدية (١/ ٢٦٧).
(٣) الاستقامة (١/ ٨٢).
(٤) الفتاوى (٢٨/ ٤٧٧).
(٥) الفتاوى (٥/ ٦١، ١٩١).

مُعَمَّر بن زياد الأصفهاني:

- أثنى شيخ الإسلام على ما جمعه معمر بن زياد من كلام الصوفية:

فقال في معرض تقويمه لرسالة أبي القاسم القشيري وما جمعه من كلام المشايخ: «وقد جمع كلام المشايخ إما بلفظه أو بما فهِمه هو غيرُ واحد.. وكذلك **مُعَمَّر بن زياد الأصفهاني شيخ الصوفية**، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السُّلَمي جامع كلام الصوفية، **هما في ذلك أعلى درجة، وأبعد عن البدعة والهوى** من أبي القاسم»اهـ[1].

نصر المنبجي[2]:

- كان له أصحاب وأتباع، وقد أرسل شيخ الإسلام إليه رسالة بيّن له فيها حقيقة مذهب الاتحادية، وحذّره من الانخداع بهم:

فقال الشيخ: «من أحمد بن تيمية إلى الشيخ العارف القدوة،

---

(١) الاستقامة (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

(٢) هو نصر بن سليمان المنبجي، أبو الفتح، تفقه وتصوف وانعزل، ثم اشتهر وزاره الأعيان، وكان السلطان الجاشنكير يغلو في حبه، ووقع له مع شيخ الإسلام مناظرات، وكان له تأثير في حبسه، إلا أنه شفع عند السلطان أن يحبس شيخ الإسلام في حبس القضاة، قال ابن كثير: «نصر الدين المنبجي الاتحادي الحلولي.. كان قد استحوذ على عقل الجاشنكير الذي تسلطن فيما بعد، وغيره من الدولة، والسلطان مقهور معه»اهـ، ثم تكلم ابن كثير عن حبس شيخ الإسلام، وقال: «أرسل إلى حبس القضاة وأجلس في المكان الذي أجلس فيه القاضي زين الدين ابن بنت الأعز لما حبس، وأذن له أن يكون عنده من يخدمه، وكان ذلك كله بإشارة نصر المنبجي ووجاهته في الدولة»اهـ، توفي سنة ٧١٩هـ.

انظر: البداية والنهاية (٩/ ٢٩١، ٢٩٩، حوادث سنة ٧٠٧هـ)، شذرات الذهب (٦/ ٥٢).

السالك الناسك: أبي الفتح نصر، فتح الله على باطنه وظاهره ما فتح به على قلوب أوليائه، ونصره على شياطين الإنس والجن في جهره وإخفائه،.. أما بعد، فإن الله قد أنعم على الشيخ،.. وجعل له عند خاصة المسلمين.. منزلةً عَلِيَّةً، ومودة إلهيَّة، لِما منحه الله تعالى به من حسن المعرفة والقصد،.. وقد بعث الله محمداً ﷺ بأكمل محبة في أكمل معرفة،.. فالشيخ ـ أحسن الله إليه ـ قد جعل الله فيه من النور والمعرفة،.. ما تتميز به المحبة الإيمانية المحمدية المفصلة، عن المجملة المشتركة،.. وكثير من المتوجهين السالكين يشهد في سلوكه الربوبية.. فيغيب ويفنى بهذا التوحيد الرباني عما هو مأمور به أيضاً ومطلوب منه.. من التوحيد الإلهي، الذي هو عبادته وحده لا شريك له،.. فهذا التوحيد هو الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وإليه تشير مشايخ الطريقة وعلماء الدين، لكن بعض ذوي الأحوال قد يحصل له في حال الفناء القاصر سكر وغيْبة عن السِّوَى، والسُّكْر وجْدٌ بلا تمييز،.. وفي مثل هذا الحال غلَط من غَلَط بدعوى الاتحاد والحلول العيني،...

وقد بلغني أن بعض الناس ذكر عند خدمتكم الكلام في مذهب الاتحادية، وكنت قد كتبت إلى خدمتكم كتاباً اقتضى الحال من غير قصد أن أشرت فيه إشارة لطيفة إلى حال هؤلاء، ولم يكن القصد به ـ والله ـ واحداً بعينه، وإنما الشيخ هو مجمع المؤمنين، فعلينا أن نعينه في الدين والدنيا بما هو اللائق به، وأما هؤلاء الاتحادية، فقد أرسل إلى الداعي من طلب كشف حقيقة أمرهم، وقد كتبت في ذلك كتاباً ربما يُرسل إلى الشيخ»اهـ[1].

ـ ثم تكلم شيخ الإسلام بكلام طويل شرح فيه مذهب الاتحادية،

(١) الفتاوى (٢/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٣).

وذكر رؤوس ضلالهم، وفنَّد آراءهم، ثم قال في آخر الرسالة: «وهذا الكتاب، مع أني قد أطلت فيه الكلام على الشيخ ـ أيده الله تعالى به الإسلام[١]، ونفع المسلمين ببركة أنفاسه، وحسن مقاصده ونور قلبه ـ فإن ما فيه نُكت مختصرة، فلا يمكن شرح هذه الأشياء في كتاب، ولكن ذكرت للشيخ ـ أحسن الله تعالى إليه ـ ما اقتضى الحال أن أذكره، وحامل الكتاب مستوفز عجلان. .»اهـ[٢].

أبو نعيم الأصبهاني:

ـ أورد شيخ الإسلام كلام أبي نعيم ناقلاً عنه معتقَد أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى:

فقال: «وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني ـ صاحب (حلية الأولياء) وغير ذلك من المصنفات المشهورة ـ في الاعتقاد الذي جمعه: طريقنا طريق السلف المتبعين الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال: ومِما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة لا يزول، ولا يحول. .»اهـ[٣].

ـ يستشهد شيخ الإسلام بكلامه، أو بما يرويه عن الصوفية في مواضعَ كثيرة:

ومن ذلك ما ذكره عنه في معرض كلامه عن مقام الرضا، قال: «وحكى أبو نعيم الأصبهاني[٤]: قال سمنون: يا ربِّ قد رضيت بكل ما تقضيه عليَّ، فاحتبس بوله أربعة عشر يوماً. .، قال أبو نعيم[٥] فهذا

---

(١) كذا في المطبوع، ولعلّ الأصوب: أيّد الله تعالى به الإسلام.

(٢) الفتاوى (٢/ ٤٧٩).

(٣) الفتاوى (٥/ ١٩٠).

(٤) حلية الأولياء (١٠/ ٣١٠).

(٥) لم أجد هذا النص في حلية الأولياء.

الرضا الذي ادّعى سمنون ظهر غلطهُ بأدنى بلوى، هذا مع أن سمنون كان يُضرَب به المثَل في المحبة، وله مقام مشهور»اهـ[(١)].

النوري: أبو الحسين النوري:

ـ ذكر شيخ الإسلام له أقوالاً منكرة واعتذر عنه:

فقال في معرض جوابه عما ذكره القشيري في رسالته:

«**قال**[(٢)] وسمع النوري رجلاً يؤذن:

فقال: طعنة وسم الموت، وسمع كلباً ينبح، فقال: لبّيك وسعديك[!!].

فقيل له: إن هذا ترك للدين، فإنه يقول للمؤذن في تشهُّده: طعنة وسم الموت، ويلبّي عند نباح الكلاب[!!].

فسُئل عن ذلك[؟!].

فقال: أما المؤذن، فإنه يذكره على رأس الغفلة، وأما الكلب، فإن الله يقول: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]

ومثل هذه الكلمات والحكايات لا تصلُح أن تذكر للاقتداء أو سلوك سبيلٍ وطريقةٍ، لِمَا فيها من مخالفة أمر الله ورسوله ﷺ، والذي يصدر عنه أمثال هذه الأمور: إن كان معذوراً بقصور في اجتهاده، أو غَيْبة في عقله،.. **النوري** رَحِمَهُ اللَّهُ كان فيه وَلَه، وقد مات بأَجَمة قصب[(٣)]

---

(١) الاستقامة (٢/ ٨٨ ـ ٨٩).

(٢) يعني أبا القاسم القشيري، في الرسالة القشيرية (٢/ ٥١٨).

(٣) ذكر قصة موته الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/ ١٣٥)، عن أبي نصر السراج قال: كان سبب وفاة أبي الحسين النوري أنه سمع هذا البيت:

لا زلت أنزل من ودادك منزلاً ... تتحير الألباب عند نزوله

فتواجد النوري وهام في الصحراء، فوقع في أجمة قصب قد قطعت وبقي =

لمّا غلبه الوجد عقله، ومَن هذه حاله لا يصلح أن يُتَّبع في حال لا يوافق أمر الله ورسوله ﷺ، . . »اهـ[(١)].

الهروي الأنصاري: أبو إسماعيل:

- أثنى شيخ الإسلام على معرفة الهروي بكلام الصوفية وإتقانه له، إضافة إلى سعة معرفته بعلم الحديث والتفسير:

فقال: «أعظم المشايخ الذين أخذ عنهم أبو القاسم جمعاً لكلام مشايخ الصوفية، وتأليفاً له، ورواية له، هو الشيخ أبو عبد الرحمن السلمي، . . كما أن الذين أدركوا عصر أبي القاسم من مشايخ القوم، لم يكن فيهم بهذا الباب من شيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، لا سيّما في معرفة أخبار القوم وكلامهم وطريقهم، فإنه في ذلك ونحوه من أعلم الناس، وكان إماماً في الحديث والتفسير وغيره»اهـ[(٢)].

- وقال شيخ الإسلام عنه: «عِلْمُه خير من عمله»اهـ[(٣)].

- واستشهد شيخ الإسلام بكلامه في إثبات مباينة مذهب الصوفية لمذهب الكلابية:

فقال: «وقال شيخ الإسلام الأنصاري[(٤)]: سمعت. . : وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام وتكفير

= أصوله مثل السيوف، فكان يمشي عليها ويعيد البيت إلى الغداة والدم يسيل من رجليه ثم وقع مثل السكران فورمت قدماه ومات».اهـ.
وأورد الغزالي القصة في الإحياء (٢/ ٢٦٦، د. النور).

(١) الاستقامة (٢/ ١٥ ـ ١٦).
(٢) الاستقامة (١/ ١٠٤).
(٣) المستدرك على الفتاوى (٥/ ٢٢٩).
(٤) في كتابه: ذمّ الكلام، والنص التالي ورد مختصراً في كتاب الإمام السيوطي: صون المنطق والكلام عن علم المنطق والكلام (١/ ١٢٠).

الأشعرية..»اهـ[(١)].

ـ وبين شيخ الإسلام في موضع آخر أن أبا إسماعيل الهروي قد وافق جهماً[(٢)]في وجه دون وجه:

فقال: «وشاع هذا القول في كثير من الصوفية، **فوافقوا جهماً في مسائل الأفعال والقدر، وخالفوه في الصفات كأبي إسماعيل الأنصاري** صاحب (ذَمّ الكلام)، فإنه من المبالغين في ذم الجهمية في نفي الصفات، وله كتاب في تكفير الجهمية، ويبالغ في ذم الأشعرية مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة، وربما كان يلعنهم.. وهو ـ مع هذا ـ في مسألة إرادة الكائنات وخلق الأفعال أبلغ من الأشعرية، لا يثبت سبباً ولا حِكمة، بل يقول: إن مشاهدة العارف الحكم لا يُبقي له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة، والحكم عنده هو المشيئة؛ لأن العارف عنده من يصل إلى مقام الفناء، والحسنة والسيئة يفترقان في حظ العبد لِكونه يُنَعَّم بهذه ويُعَذَّب بهذه، والالتفات إلى هذا من حظوظ النفس، ومقام الفناء ليس فيه إلا مشاهدة مُراد الحق»اهـ[(٣)].

ـ وقرّر الشيخ وقوع الهروي في القول بالحلول الخاص:

فقال في معرض كلامه عن مذهب الحلولية في العلوّ والمعية: «والمقصود أن الله تعالى وصف نفسه بالمعية وبالقرب،.. وافترق الناس

---

(١) الاستقامة (١/ ١٠٩).

(٢) هو الجهم بن صفوان، أبو محرز، مولى بني راسب من أهل خراسان، تتلمذ على الجعد بن درهم، وضلَّ به خلق كثير، أهمّ آرائه: القول بنفي الصفات، والقول بالجبر، وبفناء الجنة والنار، مات مقتولاً بمرو، سنة ١٢٨هـ.
انظر: لسان الميزان (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٩٧)، الأعلام (٢/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٣) الفتاوى (٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، ١٤/ ٣٥٤).

في هذا المقام أربع فرق: . . الثالث: قول مَن يقول: هو فوق العرش وهو في كل مكان. . وهو موجود في كلام طائفة من السالمية[(١)] والصوفية. . .

وهؤلاء يقولون أقوالاً متناقضة، يقولون: إنه فوق العرش، ويقولون: نصيب العرش منه كنصيب قلب العارف، كما يذكر مثل ذلك أبو طالب وغيره، ومعلوم أن قلب العارف نصيبه منه المعرفة والإيمان، وما يتبع ذلك.

فإن قالوا: إن العرش كذلك نقضوا قولهم: إنه نفسه فوق العرش، وإن قالوا بحلوله بذاته في قلوب العارفين، كان ذلك قولاً بالحلول الخاص، **وقد وقع طائفة من الصوفية ـ حتى صاحب منازل السائرين في توحيده المذكور في آخر المنازل ـ في مثل هذا الحلول**[(٢)]، ولهذا كان أئمة القوم يُحَذِّرون عن مثل هذا»اهـ[(٣)].

---

(١) السالمية: فرقة كلامية ذات نزعة صوفية، تُنسب إلى محمد بن سالم، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وإلى ابنه أحمد بن سالم، المتوفى سنة ٣٥٠هـ، تتلمذ الأب على سهل بن عبد الله التستري، هذا ومن أشهر رجال السالمية: أبو طالب المكي المتوفى سنة ٣٨٦هـ، ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة، مع مَيل إلى التشبيه ونزعة صوفية اتحادية.
انظر: المعتمد في أصول الدين (ص٣٩٠)، الفرق بين الفرق (ص١٥٧، ٢٠٢)، نشأة الفكر الفلسفي للنشار (١/ ٢٩٤).

(٢) قال أبو إسماعيل الهروي في كتابه منازل السائرين: «باب التوحيد: والتوحيد على ثلاثة وجوه: توحيد العامة الذي يصح بالشواهد، وتوحيد الخاصة وهو الذي يثبت بالحقائق، وتوحيد قائم بالقِدم وهو توحيد خاصة الخاصة، وأما التوحيد الثالث: فهو توحيد اختصه الحق لنفسه، واستحقه بقدره، وألاح منه لائحاً إلى أسرار طائفة من صفوته. .»اهـ باختصار يسير. منازل السائرين (ص١٣٥ ـ ١٣٩).

(٣) الفتاوى (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٦، ٢٣٠).

- **وقال الشيخ في معرض كلامه عن الصوفية وتأثر فريق منهم بأهل البدع**: «.. **وأما أبو إسماعيل الأنصاري** - صاحب منازل السائرين -: فليس في كلامه شيء من الحلول العام، **لكن في كلامه شيء من الحلول الخاص**[١] في حق العبد العارف الواصل إلى ما سماه هو: مقام التوحيد»اهـ[٢].

- **وقال الشيخ في موضع آخر**: «.. والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفْي الفرق ويعذرونه في ذلك يقولون: إنه غاب عقله حتى قال: أنا الحق، وسبحاني، وما في الجبة إلا الله، .. فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور ليست علماً ولا حقاً، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يُعذر، لا أن يكون قوله تحقيقاً.

وطائفة من الصوفية المُدَّعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً، **كما فعله صاحب منازل السائرين**»اهـ[٣].

- **أبو إسماعيل الأنصاري صرح في بعض المواضع بمنزلة الفناء**[٤] وعدم التفريق بين الحسنة والسيئة:

قال شيخ الإسلام في معرض كلامه عن القدر وضلال فريق من الصوفية فيه، وتأثرهم بالجهمية، وقول فريق منهم بالفناء وعدم التفريق بين الحسنة والسيئة: «والمقصود هنا: الكلام على مَن نفى الحِكَم والعدل والأسباب في القدر من أهل الكلام والمتصوفة، الذين وافقوا

---

(١) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الحلول والاتحاد - تفصيلاً - في مبحث سابق (١/ ٤٠٥).

(٢) شرح حديث النزول (ص٢٣٥).

(٣) الفتاوى (٨/ ٣١٣).

(٤) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في القدر والفناء - تفصيلاً - في مبحث خاص (ص٥١).

جهماً في هذا الأصل، وهو بدعته الثانية التي اشتهرت عنه.. فتارة يقولون في **امتثال الأمر والنهي: إنه مقام التلبيس، أو ما يشبه هذا، كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي** صاحب منازل السائرين»اه[1].

ـ **وقال الشيخ في موضع آخر**: «وكلا الطائفتين: الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة والمحبة والدنوّ والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المنزَلَيْن من عند الله، الذين ينتهون إلى الفناء في توحيد الربوبية، يقولون بالجمع والاصطلام في توحيد الربوبية ولا يصلون إلى الفرق الثاني، ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة، ولا يستقبح سيئة، ويجعلون هذا غاية السلوك...

والفناء.. الذي جاءت به الرسل وهو: أن يفنى بعبادة الله عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه،.. وصاحب هذه المتابعة لا يبقى مُريداً إلا لِمَا أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لِما كرهه الله ورسوله،.. **وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور «نوعان»: محبوب للحق، ومكروه، بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق،** كما أنه مُراد.

فإن هؤلاء أصل قولهم هو قول جهم بن صفوان من القدرية، فهم من غُلاة الجهمية الجبرية في القدر، وإن كانوا في الصفات يُكفِّرون الجهمية نُفاة الصفات، **كحال أبي إسماعيل الأنصاري** صاحب (منازل السائرين).. فلمَّا كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه، صاروا حزبين: حزباً من أهل الكلام والرأي.. والحزب الثاني: من الصوفية: الذي كان هذا المشهد هو مُنتهى سلوكهم،...

---

(١) الفتاوى (١٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).

فصار عندهم كلُّ مَن فرّق: إما ناقص المعرفة والشهادة، وإما ناقص القصد والإرادة، وكلاهما علّة، بخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كلَّ ما في الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، **كما قاله صاحب منازل السائرين**»اهـ[١].

ابن هود[٢]:

ـ ذكره شيخ الإسلام من جُملة الغلاة القائلين بالحلول والاتحاد:

فقال: «.. وحدثني بعض الشيوخ الذين لهم سلوك وخبرة: أنه كان هو وابن هود في مكة، فدخلا الكعبة، فقال ابن هود ـ وأشار إلى وسط الكعبة ـ: هذا مهبط النور الأول، وقال له: لو قال لك صاحب هذا البيت: أُريد أن أجعلك إلٰهاً ماذا كنت تقول له؟ قال: فقفَّ شعري من هذا الكلام وانخنست»اهـ[٣].

يحيى بن معاذ:

ـ عدّه شيخ الإسلام من الشيوخ المعتدلين:

فقال في معرض كلامه عن قول غلاة المتصوفة في الولاية والنبوّة[٤]:

---

(١) الفتاوى (٨/ ٣٣٧ ـ ٣٤٦)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: المنهاج (٥/ ٣٥٨).

(٢) هو بدر الدين حسن بن علي بن يوسف بن هود المرسي، الاتحادي الضالّ، قال الذهبي: ورأيته وكان فلسفيَّ التصوف، يشرب الخمر، وكان بينه وبين اليهود مخالطة، حتى قال مرة لمن طلب منه سلوك الطريقة: من أي الطرق الموسوية أو العيسوية أو المحمدية؟ هلك سنة ٦٩٩هـ.
انظر: سير الأعلام (٢٣/ ٢٢)، العِبر (٣/ ٣٩٨)، شذرات الذهب (٦/ ٤٤٧).

(٣) الفتاوى (١٤/ ٣٦٥).

(٤) تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مبحث سابق (١/ ٧١٥).

«.. هذا وشيوخ التصوف المشهورون من أبرأ الناس من هذا المذهب، وأبعدهم عنه، وأعظمهم نكيراً عليه وعلى أهله، وللشيوخ المشهورين بالخير، كـ.. ويحيى بن معاذ الرازي، وأمثالهم من الكلام في إثبات الصفات والذم للجهمية والحلولية ما لا يتّسع هذا الموضع لِعُشره»اهـ[١].

أبو يزيد البسطامي:

ـ عدَّه الشيخ مِن أهل العلم والدين:

فقال في معرض كلامه عن الأحوال المبتدعة[٢]: «فهؤلاء المبتدعون المخالفون للكتاب والسنة أحوالهم ليست من كرامات الصالحين، .. ولهذا قال أهل العلم والدين ـ كأبي يزيد البسطامي وغيره ـ: لو رأيتم الرجل يطير في الهواء، أو يمشي على الماء، فلا تغترّوا به حتى تنظروا وقوفه عند الأمر والنهي»اهـ[٣].

ـ وتكلم الشيخ عما يُروى عن أبي يزيد من كلمات ظاهرُها القول بالاتحاد الخاص بين الرب والعبد، واعتذر عنه بأنه كان يقولها في حال غَيْبة العقل:

فقال في معرض كلامه عن الفناء: «.. والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفْي الفرق ويعذرونه في ذلك يقولون: إنه غاب عقله حتى قال: أنا الحق، وسبحاني، وما في الجبة إلا الله، ويقولون: إن الحب إذا قوِيَ على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً يغيب بمحبوبه عن حُبه، وبموجوده عن وجده، وبمذكوره عن ذِكره، حتى يفنَى مَن لم يكن ويبقى مَن لم يزل.. فمثل هذا الحال التي يزول فيها

---

(١) الدرء (٥/ ٤).

(٢) تقدم الكلام عنها تفصيلاً في مبحث سابق (ص١٦٦).

(٣) الفتاوى (١١/ ٦٦٦).

تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور ليست علماً ولا حقاً، بل غايته أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايته أن يُعذر، لا أن يكون قولُه تحقيقاً، وطائفة من الصوفية المُدَّعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً»اهـ(١).

ـ وقال الشيخ ـ في موضع آخر ـ: «وما يُذكر عن أبي يزيد البسطامي من قوله: ما في الجبة إلا الله، وقوله: أين أبو يزيد؟ أنا أطلب أبا يزيد منذ كذا وكذا سنة، ونحو ذلك، فقد حملوه على أنه كان من هذا الباب، ولهذا يُقال عنه: إنه كان إذا أفاق أنكر هذا، فهذا ونحوه كفر، لكن إذا زال العقل بسببٍ يُعذر فيه الإنسانُ، كالنوم والإغماء، لم يكن مؤاخذاً بما يصدر عنه في حال عدم التكليف، ولا ريب أن هذا من ضعف العقل والتمييز»اهـ(٢).

أبو يعقوب السجستاني:

ـ عدَّه شيخُ الإسلام من الملاحدة:

فقال في معرض كلامه عن قول الحلولية والاتحادية في توحيد الربوبية: «.. كما قال **أبو يعقوب السجستاني وغيرُه من الملاحدة:** نحن لا ننفي النقيضين، بل نسكت عن إضافة واحد منهما إليه، فلا نقول هو موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل،..»اهـ(٣).

ـ عدّه الشيخ ـ في موضع آخر ـ من الباطنية القائلين بسقوط التكاليف عن بعض العُباد إذا بلغوا درجةً عاليةً من العبادة:

فقال شيخ الإسلام: «.. الرابع: أنهم يرون أنهم إذا حصل لهم ذاك العلم سقطت عنهم واجبات الشرع، وأُبيحت لهم محرَّماته، وهذه

(١) الفتاوى (٨/ ٣١٣).
(٢) المنهاج (٥/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨).
(٣) الفتاوى (١٧/ ١٠٦).

طريقة الباطنية من الإسماعيلية وغيرهم، مثل أبي يعقوب السجستاني، صاحب (الأقاليد الملكوتية)، وأتباعه، وطريقة مَن وافقهم من ملاحدة الصوفية. . »اهـ[١].

أبو يعقوب النهرجوري[٢]:

ـ استشهد الشيخ بقوله ـ أيضاً ـ في وزن الكرامات بميزان الكتاب والسنة، فقال: «. . العلم في لسان الصوفية ووصاياهم كثيراً ما يريدون به الشريعة، كقَوْلِ أبي يعقوب النهرجوري: أفضل الأحوال ما قارن العلم»اهـ[٣].

يوسف بن إسباط:

ـ عدَّه الشيخ مِن كبار المشايخ الصالحين، الذين هم على اعتقاد أهل السنة والجماعة:

فقال: «. . والثابت الصحيح عن أكابر المشايخ يوافق ما كان عليه السلف، . . فإن في الصحيح المحفوظ عن أكابر المشايخ؛ مثل. . **يوسف بن أسباط**.. وأمثال هؤلاء ما يبيِّن حقيقة مقالات المشايخ»اهـ[٤].

ونخلص مما سبق إلى أن رجال الصوفية ينقسمون ثلاثة أقسام:

---

(١) الفتاوى (٢/ ٩٥)، وتقدم تفصيل الكلام على قول بعض الصوفية بسقوط التكاليف (١/ ٥٠٦).

(٢) هو إسحاق بن محمد النهرجوري، أبو يعقوب، من مشايخ الصوفية، صحِب الجُنيد وأبا عمرو المكي، توفي بمكة سنة ٣٣٠هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص٣٧٨ ـ ٣٨١)، الطبقات الكبرى (١/ ٩٥)، الرسالة القشيرية (ص٤٣٨).

(٣) الاستقامة (١/ ٩٤).

(٤) الاستقامة (١/ ٨٢)، واستشهد شيخ الإسلام ـ في موضع آخر ـ بقول ابن أسباط في الصدق مع الله (الفتاوى ١٠/ ١١).

قسم: انتسبوا إلى الصوفية، أو نسبهم المتصوفة إلى أنفسهم، وهم ليسوا منهم.

وقسم: يُعدّون من الصوفية، لكنهم لم يقعوا في الضلال الذي وقع فيه غلاة المتصوفة، ولكن يقع في كلامهم هنات.

وقسم: هم من غلاة المتصوفة، وقد ألَّفوا في تقرير المذهب، أو أُثِرَتْ عنهم عباراتٌ تقرر المذهب.

وتقدم في التمهيد لهذا المبحث أن شيخ الإسلام يُفرق ـ عند تقويم رجالات المتصوفة والحكم عليهم ـ بين هذه الأقسام الثلاثة، وهذا من عدله وإنصافه رحمه الله.





الفصل الثاني

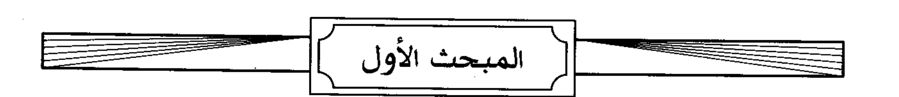
موقفه من رواياتهم ومروياتهم

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ضوابطه في الحكم على مروياتهم

المبحث الثاني: موقفه من الاحتجاج بمروياتهم أو عدمه





ضوابطه في الحكم على مروياتهم

تمهيد:

كان المسلمون حتى وفاة النبي يعتمدون في الاستدلال في مسائل الدين عامّةً على الكتاب والسنة، إليهما يَرِدون، وعنهما يصدرون، وبهما يحتجُّون، ولا يقبلون من أحد ـ كائناً من كان وإن علت منزلتُه ـ مقالة في الدين حتى تكون موافقة للكتاب والسنة.

ثم بدأت بعض الاتجاهات الشاذَّةُ تطل برأسها على واقع المسلمين، وأخذ أصحابها يستدلون بكل ما يجدونه موافقاً لأهوائهم من صحيح النصوص وضعيفها، بل بدأ فريق منهم يضع بعض الأحاديث لينصر ما ذهب إليه من ابتداع. وممن كان له في هذا المضمار قَدَمُ سَبْقٍ: الصوفية؛ إذ إنهم يحتجون على معارِضهم بأحاديثَ ورواياتٍ عن أئمة أهل السنة تؤيد ما يستحسنونه ويذهبون إليه من طرق صوفية أو عبادات أو غير ذلك.

وقد كان لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ منهجٌ حسن، وضوابطُ جيدة في التعامل مع روايات المتصوفة والحكم عليها.

وقبل أن أذكر ضوابط شيخ الإسلام في الحكم على روايات المتصوفة، أُقدم قبل ذلك بذكر شيء من منهج الصوفية في الاستدلال، كما عرضه الشيخ:

أولاً: الصوفية يحتجُّون بكل رواية تؤيد مرادَهم، سواء كانت هذه الرواية صحيحةً، أم ضعيفةً، أم غير ذلك:

قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أمثلة ما ينسبه كثير من أتباع المشايخ والصوفية إلى المشايخ الصادقين من الكذب، والمحال أن يكون من كلامهم المتشابه الذي تأوَّلوه على غير تأويله، أو يكون من غلطات بعض الشيوخ وزلّاتهم، أو من ذنوب بعضهم وخطئهم، مثل كثير من البدع والفجور الذي يفعله بعضهم بتأويل سائغ أو بوجه غير سائغ، فيُعفى عنه أو يتوب منه، أو يكون له حسنات يُغفر له بها، أو مصائبُ يُكَفَّر عنه بها، أو يكون من كلام المتشبهين بأولياء الله من ذوي الزَّهادات والعبادات والمقامات، وليس هو من أولياء الله المتَّقين، بل من الجاهلين الظالمين المعتدين، أو المنافقين، أو الكافرين، وهذا كثير ملأ العالم، تجد كل قوم يدعون من الاختصاص بالأسرار والحقائق ما لا يدَّعي المرسلون، وأن ذلك عند خواصِّهم، وأن ذلك لا ينبغي أن يقابل إلا بالتسليم، ويحتجون لذلك بأحاديثَ موضوعةٍ، وتفسيرات باطلة، مثل قولهم عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن النبي ﷺ كان يتحدث هو وأبو بكر بحديث وكنت كالزنجي بينهما[1]، فيجعلون عمر مع النبي ﷺ وصدّيقه كالزنجي، وهو حاضر يسمع الكلام، ثم يدَّعي أحدهم أنه علم ذلك بما قذف في قلبه، ويدَّعي كلٌّ منهم أن ذلك هو ما يقوله من الزور والباطل.

ولو ذكرت ما في هذا الباب من أصناف الدعاوى الباطلة لطال»اهـ[2].

---

(١) الحديث: موضوع، قال الإمام ابن القيم: «ومما وضعه جهلة المنتسبين إلى السنة في فضائل الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث عمر: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر يتحدثان وكنت كالزنجي بينهما»اهـ. (المنار المنيف في الصحيح والضعيف ص١١٥.

(٢) الفتاوى (٤/ ٧٦ ـ ٧٧).

ثانياً: تقويم الشيخ للأحاديث التي يرويها المتصوفة - إجمالاً -:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «.. مصنفات الفقهاء؛ فإن فيها من الأحاديث والآثار ما هو صحيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ما هو موضوع، فالموجود في كتب الرقائق والتصوف من الآثار المنقولة فيها الصحيح وفيها الضعيف وفيها الموضوع، وهذا الأمر متَّفق عليه بين جميع المسلمين لا يتنازعون أن هذه الكتب فيها هذا وفيها هذا، بل نفس الكتب المصنَّفة في التفسير فيها هذا وهذا، مع أن أهل الحديثَ أقربُ إلى معرفة المنقولات، وفي كتبهم هذا وهذا، فكيف غيرهم؟! والمصنفون قد يكونون أئمةً في الفقه، أو التصوف، أو الحديث، ويروون هذا تارةً لأنهم لم يعلموا أنه كذب، وهو الغالب على أهل الدين، فإنهم لا يحتجُّون بما يعلمون أنه كذب، وتارةً يذكرونه وإن علموا أنه كذب؛ إذ قصدهم: رواية ما روي في ذلك الباب، ورواية الأحاديث المكذوبة - مع بيان كونها كذباً - جائز، وأما روايتها مع الإمساك عن ذلك رواية عمل، فإنه حرام عند العلماء كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **(من حدث عني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين)**[1]...

والمقصود هنا: أن ما يوجد في الرسالة وأمثالها: من كتب الفقهاء والصوفية وأهل الحديث من المنقولات عن النبي ﷺ وغيره من السلف فيه الصحيح والضعيف والموضوع»اهـ[2].

---

(١) الحديث: رواه الترمذي، وقال: حسن صحيح (كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن روى حديثاً يرى أنه كذب، ٥/٣٦/٢٦٦٢) من حديث: المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وابن ماجه (١/١٤/٣٨) من حديث: علي رضي الله عنه، وابن حبان (المقدمة، باب الاعتصام بالسنة، ١/٢١٢/٢٩) من حديث: سمرة بن جندب رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٥/٢٨٢/ ٦٠٧٥).

(٢) الفتاوى (١٠/٦٧٨ - ٦٨٠).

ثالثاً: يروي بعض الصوفية الشطحات، وينسبها إلى من اشتهر بالزندقة منهم:

كالحلاج ونحوه، وقد أشار شيخ الإسلام إلى ذلك بقوله: «قد رأيت أشياءَ كثيرة منسوبةً إلى الحلاج من مصنفات وكلمات ورسائل، وهي كذب عليه، لا شك في ذلك، وإن كان في كثير من كلامه الثابت عنه فسادٌ واضطرابٌ، لكن حمّلوه أكثر مما حمله، وصار كلٌّ من يريد أن يأتي بنوع من الشطح والطامات يعزوه إلى الحلاج، لكون محله أقبل لذلك من غيره ولكون قوم ممن يعظم المجهولات الهائلة يعظم مثل ذلك»اهـ[1].

وأمام هذا اللبس الذي يقع في روايات المتصوفة، كان لشيخ الإسلام ضوابطُ في التعامل مع رواياتهم، ويمكن ـ بالاستقراء ـ حصر ضوابط شيخ الإسلام في الحكم على روايات الصوفية في خمسة ضوابط:

أولاً: الحكم على الرواية من خلال السند:

ـ **قال الشيخ** رَحِمَهُ اللهُ: «قال القشيري[2] وسئل ذو النون المصري عن قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فقال: أثبتَ ذاته، ونَفَى مكانه، فهو موجود بذاته، والأشياء موجودة بحكمه كما شاء.

قلت: هذا الكلام لم يذكر له إسناداً عن ذي النون، وفي هذه الكتب من الحكايات المسندة شيءٌ كثير لا أصل له، فكيف بهذه المنقطعة المسيئة؟!»اهـ[3].

ـ **وقال الشيخ بعد سياقه كلاماً رُوي عن الحلاج:** «قلت: هذا

---

(١) الاستقامة (١/ ١١٩).

(٢) الرسالة القشيرية (١/ ٤٠).

(٣) الاستقامة (١/ ١٨٨).

الكلام والله أعلم هل هو صحيح عن الحلاج أم لا؟، **فإن في الإسناد من لا أعرف حاله**»اهـ(١).

- **وقال الشيخ في موضع آخر**: «وكذلك ما ذكره عن الفضيل بن عياض أنه قال لبشر الحافي: الرضا أفضل من الزهد في الدنيا؛ لأن الراضي لا يتمنى فوق منزلته، كلام حسن، **لكن أشك في سماع بشر الحافي من الفضيل**..»اهـ(٢).

- **وقال الشيخ في معرض كلامه على ما ذكره أصحاب عدي بن مسافر من سندٍ في لبس الشيخ عدي للخرقة**(٣): «.. وأما الخرقة، فقالوا: دخل على الشيخ العارف عقيل المنبجي وألبسه الخرقة بيده، والشيخ عقيل لبس الخرقة من يد الشيخ مسلمة المردجي، والشيخ مسلمة لبس الخرقة من يد الشيخ أبي سعيد الخراز.

قلت: هذا كذب واضح، فإن مسلمة لم يدرك أبا سعيد، بل بينهما أكثر من مائة سنة، بل قريباً من مائتي سنة، ثم قالوا: والشيخ أبو سعيد الخراز لبس الخرقة من يد الشيخ أبي محمد العنسي، والعنسي لبسها من يد الشيخ علي بن عليل الرملي، والشيخ علي بن عليل لبسها من يد والده الشيخ عليل الرملي، والشيخ عليل لبس الخرقة من يد الشيخ عمار السعدي، والشيخ عمار السعدي لبس الخرقة من يد الشيخ يوسف الغساني، والشيخ يوسف الغساني لبس الخرقة من يد والده الشيخ يعقوب الغساني، والشيخ يعقوب الغساني لبس الخرقة من يد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوم خطب الناس بالجابية(٤)، وعمر بن

(١) الاستقامة (١/١١٩).
(٢) الفتاوى (١٠/٦٨٦).
(٣) تقدم الكلام عن مذهب الصوفية في الخرقة ونحوها - تفصيلاً - في مبحث خاص (ص٣٢٧).
(٤) الجابية: قال في معجم البلدان: «الجابية - بكسر الباء وياء مخففة - وأصله في =

الخطاب ﷺ لبس الخرقة من يد رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ لبس الخرقة من يد جبرائيل، وجبرائيل من الله تعالى!.

قلت: لبس عمر للخرقة وإلباسه، ولبس رسول الله ﷺ للخرقة وإلباسه، يعرف كل من له أدنى معرفة أنه كذب، **وأما الإسناد المذكور ما بين أبي سعيد**[1] **إلى عمر فمجهول**، وما أعرف لهؤلاء ذكراً لا في كتب الزهد والرقائق، ولا في كتب الحديث والعلم، ومن الممكن أن يكون بعض هؤلاء كانوا شيوخاً وقد رَكّب هذا الإسناد عليهم من لم يعرف أزمانهم، والله أعلم بحقيقة أمرهم»اهـ[2].

ـ وقال الشيخ في معرض كلامه عن الأبدال وغلوّ طائفة من المتصوفة فيهم: «ورُوِي فيهم حديث أنهم أربعون رجلاً، وأنهم بالشام، وهو في (المسند) من حديث علي ﷺ **وهو حديث منقطع** ليس بثابت»اهـ[3].

ـ وقال الشيخ في معرض رده على فريق من الصوفية، في تركهم للجهاد بزعم أن أعظم الجهاد هو جهاد النفس: «أما الحديث الذي يرويه بعضهم أنه قال في غزوة تبوك: **(رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)**[4]، **فلا أصل له، ولم يروه أحد من أهل المعرفة** بأقوال النبي ﷺ

= اللغة: الحوض الذي يجبى فيه الماء للإبل، قال الأعشى:

كجابية الشيخ العراقي تفهق

وهي قرية من أعمال دمشق»اهـ. معجم البلدان لياقوت (٢/ ٩١).

(١) يعني أبا سعيد الخراز، تقدمت ترجمته (١/ ١٦٠).

(٢) الفتاوى (١١/ ١٠٤).

(٣) الفتاوى (١١/ ١٦٧)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً بمعناه ـ في: الفتاوى (١١/ ٤٣٤).

(٤) قال العجلوني في «كشف الخفاء»: قال الحافظ ابن حجر في تسديد القوس: هو مشهور على الألسنة، وهو من كلام إبراهيم بن علية.اهـ، والحديث أورده =

وأفعاله»اهـ[(١)].

ـ **وقال الشيخ**: «وما يرويه بعض العامة من أنه قال: **(إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي؛ فإن جاهي عند الله عظيم)**[(٢)]، **فهو حديث كذب موضوع، لم يروه أحد من أهل العلم**، ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة في الدين»اهـ[(٣)].

ثانياً: الحكم على الرواية من خلال المتن:

قال الشيخ: «والأحاديث التي يروونها في استماع النبي ﷺ هو وأصحابه، وتواجده وسقوط البردة عن ردائه، وتمزيقه الثوب، وأخذ جبريل لبعضه وصعوده إلى السماء، وقتال أهل الصفة مع الكفار، واستماعهم لمناجاته ليلةَ الإسراء، والأحاديث المأثورة في نزول الرب إلى الأرض يوم عرفة، وصبيحة مزدلفة، ورؤية النبي ﷺ له في الأرض بعين رأسه، وأمثال هذه الأحاديث المكذوبة التي يطول وصفها، فإن المكذوب من ذلك لا يحصيه أحد إلا الله تعالى؛ لأن الكذب يحدث شيئاً فشيئاً، ليس بمنزلة الصدق الموروث عن النبي ﷺ الذي لا يحدث بعده، وإنما يكون موجوداً في زمنه ﷺ، وهو محفوظ محروس بنقل خلفاء الرسول ﷺ وورثة الأنبياء.

وكان من الدلائل على انتفاء هذه الأمور المكذوبة وغيرها وجوه:

= الغزالي في الإحياء، وقال فيه الحافظ العراقي: أخرجه البيهقي في الزهد عن جابر، وقال: هذا إسناد فيه ضعف.اهـ.

انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعجلوني (١/ ٥١١)، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (٣/ ١٤، مطبوع بذيل الإحياء، ط. دار قتيبة بيروت، ١٤١٢هـ).

(١) الفتاوى (١١/ ١٩٧).

(٢) الحديث: لم أقف عليه.

(٣) الفتاوى (٢٧/ ١٢٦).

أحدها: أن ما توفرت همم الخلق ودواعيهم على نقله وإشاعته يمتنع في العادة كتمانه، فانفراد العدد القليل به يدل على كذبهم، كما:

يُعلم كذب من خرج يوم الجمعة وأخبر بحادثة كبيرة في الجامع، مثل سقوط الخطيب وقتله وإمساك أقوام في المسجد، إذا لم يخبر بذلك إلا الواحد والاثنان.

ويُعلم كذب من أخبر أن في الطرقات بلاداً عظيمة وأمماً كثيرين، ولم يخبر بذلك السيارة، وإنما انفرد به الواحد والاثنان.

ويُعلم كذب من أخبر بمعادن ذهب وفضة متيسرة لمن أراد، بمكان يعلمه الناس، ولم يخبر بذلك إلا الواحد والاثنان.

وأمثال ذلك كثيرة، فباعتبار العقل وقياسه وضربه الأمثال يعلم كذب ما ينقل من الأمور، التي مضت سنة الله بظهورها وانتشارها لو كانت موجودة.

كما يُعلم أيضاً صدق ما مضت سنة الله في عباده، أنهم لا يتواطؤون فيه على الكذب من الأمور المتواترة والمنقولات المستفيضة؛ فإن الله جبل جماهير الأمم على الصدق والبيان في مثل هذه الأمور دون الكذب والكتمان، كما جبلهم على الأكل والشرب واللباس، فالنفس بطبعها تختار الصدق إذا لم يكن لها في الكذب غرض راجح، وتختار الإخبار بهذه الأمور العظيمة دون كتمانها، والناس يستخبر بعضهم بعضاً، ويميلون إلى الاستخبار والاستفهام عما يقع، وكل شخص له من يؤثر أن يصدِّقه ويبيِّن له، دون أن يكذبه ويكتمه.

والكذب والكتمان يقع كثيراً في بني آدم في قضايا كثيرةٍ لا تنضبط، كما يقع منهم الزنى وقتل النفوس والموت جوعاً وعرياً، ونحو ذلك، لكن ليس الغالب على أنسابهم إلا الصحة، وعلى أنفسهم إلا البقاء، فالغرض هنا أن الأمور المتواترة يعلم أنهم لم يتواطؤوا فيها على

الكذب، والأخبار الشاذة يعلم أنهم لم يتواطؤوا فيها على الكتمان.

الوجه الثاني: أن دين الأمة يوجب عليهم تبليغ الدين وإظهاره وبيانه، ويحرم عليهم كتمانه، ويوجب عليهم الصدق، ويحرم عليهم الكذب، فتواطؤهم على كتمان ما يجب بيانه كتواطئهم على الكذب، وكلاهما من أقبح الأمور التي تحرم في دين الأمة، وذلك باعث موجب الصدق والبيان.

الثالث: أنه قد علم من عدل سلف الأمة ودينها وعظيم رغبتها في تبليغ الدين وإظهاره وعظيم مجانبتها للكذب على الرسول ﷺ، ما يوجب أعظم العلوم الضرورية بأنهم لم يكذبوا فيما نقلوه عنه، ولا كتموا ما أمرهم بتبليغه، وهذه العادة الحاجيَّة الخاصة الدينية لهم غير العادة المشتركة بين جنس البشر.

الرابع: أن العلماء الخاصة يعلمون من نصوص رسول الله ﷺ الموجبة عليهم التبليغ، ومن تعظيمهم لأمر الله ورسوله، ومن دين آحادهم، مثل الخلفاء.. يعلمون علماً يقيناً لا يخالجه ريب امتناع هؤلاء من كتمان قواعد الدين التي يجب تبليغها إلى العامة، كما يعلمون امتناعهم من الكذب على رسول الله ﷺ، ويعلم أيضاً أهل الحديث مثل أحوال المشاهير بمعرفة ذلك.. أموراً يعلمون معها امتناعهم من الكذب، وامتناعهم عن كتمان تبليغ هذه الأمور العظيمة التي تأبى أحوالهم كتمانَها لو كانت موجودةً، ولهم في ذلك أسبابٌ يطول شرحها.

وليس الغرض هنا تقرير ذلك، وإنما الغرض التنبيه على ما وقع من الشبهة لبعض الناس من أهل الأهواء»اهـ[1].

ـ **وقال شيخ الإسلام**: «وما يذكره بعض الناس عنه أنه قال: (زدني

---

(١) الفتاوى (٢٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٥).

فيك تحيراً)[١]:

كذب باتفاق أهل العلم بحديثه ﷺ، بل هذا سؤال مَنْ هو حائر، وقد سأل المزيد من الحيرة، ولا يجوز لأحد أن يسأل ويدعو بمزيد الحيْرة إذا كان حائراً، بل يسأل الهدى والعلم، فكيف بمن هو هادي الخلق من الضلالة؟، وإنما يُنقل مثل هذا عن بعض الشيوخ الذين لا يُقتدى بهم في مثل هذا، إن صحَّ النقل عنه»اهـ[٢].

- **وقال الشيخ في معرض رده على الاتحادية**: «وقال فيه[٣]: المنقول عن عيسى عليه السلام أنه قال: إن الله ـ تبارك وتعالى ـ اشتاق بأن يرى ذاته المقدَّسة، فخلق من نوره آدم عليه السلام، وجعله كالمرآة ينظر إلى ذاته المقدسة فيها، وإني أنا ذلك النور وآدم المرآة..»اهـ[٤].

ثم قال الشيخ مجيباً عما نقلوه عن عيسى عليه السلام:

«وأما المنقول عن عيسى بن مريم صلوات الله عليه: **فهو كذب عليه، وهو كلام ملحد كاذب وضعه على المسيح، وهذا لم ينقله عنه مسلم ولا نصراني**، فإنه لا يوافق قول النصارى، فإن قوله: إن الله اشتاق أن يرى ذاته المقدسة، فخلق من نوره آدم، وجعله كالمرآة ينظر إلى ذاته المقدسة فيها، وإني أنا ذلك النور وآدم المرآة: فهذا الكلام ـ مع ما فيه من الكفر والإلحاد ـ متناقض؛ وذلك أن الله سبحانه يرى نفسه كما يسمع كلام نفسه، وهذا رسول الله ﷺ ـ وهو عبدٌ مخلوق لله ـ قال لأصحابه: **(إني أراكم من وراء ظهري كما أراكم من بين يدي)**[٥]، فإذا كان

---

(١) الحديث: لم أقف عليه. (٢) الفتاوى (٥/١٧٩).

(٣) يعني ابن عربي وكتابه فصوص الحكم، وقد تقدم التعريف بابن عربي وكتابه وبيان موقف الشيخ من كل منهما، في مبحثين سابقين (ص٣٦٠، ٤٥٨).

(٤) الفتاوى (٢/٢٨٨).

(٥) الحديث: في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: =

المخلوق قد يرى ما خلقه ـ وهو أبلغ من رؤية نفسه ـ فالخالق تعالى كيف لا يرى نفسه؟.

وأيضاً: فإن شوقَه إلى رؤية نفسه حتى خلق آدم: يقتضي أنه لم يكن في الأزل يرى نفسه حتى خلق آدم، ثم ذلك الشوق إن كان قديماً: كان ينبغي أن يفعل ذلك في الأزل، وإن كان محدَثاً، فلا بد من سبب يقتضي حدوثه، مع أنه قد يقال: الشوق أيضاً صفة نقص، ولهذا لم يثبت ذلك في حق الله تعالى، وقد رُوِي: (طال شوق الأبرار إلى لقائي، وأنا إلى لقائهم أشوق)[1] وهو حديث ضعيف.

وقوله: (فخلق من نوره آدم، وجعله كالمرآة وأنا ذلك النور، وآدم هو المرآة) يقتضي أن يكون آدمُ مخلوقاً من المسيح، وهذا نقيض الواقع، فإن آدم خُلق قبل المسيح، والمسيح خلق من مريم، ومريم من ذرية آدم، فكيف يكون آدم مخلوقاً من ذريته؟ وإن قيل: المسيح هو نور الله، فهذا القول ـ وإن كان من جنس قول النصارى ـ فهو شَرٌّ من

= (هل ترون قبلتي ههنا، فوالله ما يخفى عليَّ خشوعكم ولا ركوعكم؛ إني لأراكم من وراء ظهري). البخاري (كتاب أبواب المساجد، باب عظة الإمام الناس في لإتمام الصلاة، ١/ ١٦١/ ٤٠٨)، ومسلم (كتاب الصلاة، باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها، ١/ ٣١٩/ ٤٢٤).

(١) الحديث: أورده الغزالي في الإحياء في مواضع (٣/ ٤٨٥، ٤/ ٤٦٩) ولم يعزه إلى أحد، ولم يتكلم عليه العراقي بشيء، ولعله يغني عنه ما أخرجه الأزدي في جامعه (باب الدعاء، ٢/ ٤٤٢/ ح١٩٦٤٧)، والحاكم في المستدرك (ذِكر جواز دعاء المرء في الصلاة بما ليس في كتاب الله، ١/ ٧٠٥/ ح١٩٢٣)، والنسائي في السنن الكبرى (باب: نوع آخر من الدعاء، ١/ ٣٨٧/ ح١٢٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٥/ ٣٠٥)، عن عطاء بن السائب وعمار بن ياسر أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: (اللهم إني أسألك الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الموت، ولذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك)، والحديث صححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ١/ ٤١١/ ح١٣١٢).

قول النصارى، فإن النصارى يقولون: إن المسيح هو الناسوت، واللاهوت الذي هو الكلمة هي جوهر الابن، وهم يقولون: اتحاد اللاهوت والناسوت متجدِّد حين خلق بدن المسيح، لا يقولون: إن آدم خلق من المسيح؛ إذ المسيح عندهم اسم اللاهوت والناسوت جميعاً، وذلك يمتنع أن يخلق منه آدم.

وأيضاً: فهم لا يقولون: إن آدم خلق من لاهوت المسيح.

وأيضاً: **فقول القائل**: إن آدم خلق من نور الله الذي هو المسيح، إن أراد به نوره الذي هو صفة لله: فذاك ليس هو المسيح الذي هو قائم بنفسه؛ إذ يمتنع أن يكون القائم بنفسه صفةً لغيره، وإن أراد بنوره ما هو نور منفصل عنه: فمعلوم أن المسيح لم يكن شيئاً موجوداً منفصلاً قبل خلق آدم، فامتنع على كلٍّ أيضاً، فإذا كان آدم كالمرآة وهو ينظر إلى ذاته المقدسة فيها: لزم أن يكون الظاهر في آدم هو مثال ذاته، لا أنَّ آدم هو ذاته، ولا مثال ذاته، ولا كذاته، وحينئذ فإن كان المراد ذلك أن آدم يعرف الله تعالى: فيرى مثال ذاته العلمي في آدم، فالرب تعالى يعرف نفسه، كان المثال العلمي إذا أمكن رؤيته كانت رؤيته للعلم المطابق له القائم بذاته أولى من رؤيته للعلم القائم بآدم، وإن كان المراد: أن آدم نفسه مثال لله، فلا يكون آدم هو المرآة، بل يكون هو كالمثال الذي في المرآة.

وأيضاً: فتخصيص المسيح بكونه ذلك النور: هو قول النصارى الذين يخصُّونه بأنه ابن الله، وهؤلاء الاتحادية ضموا إلى قول النصارى قولهم بعموم الاتحاد حيث جعلوا في غير المسيح من جنس ما تقوله النصارى في المسيح»اهـ[١].

---

(١) الفتاوى (٢/٢٨٨، ٣١٦).

ثالثاً: الحكم على الرواية من خلال الإسناد والمتن جميعاً:

ومن ذلك:

قال شيخ الإسلام: «.. قيل ليحيى بن معاذ:

أخبرني عن الله.

فقال: إلهٌ واحد.

فقال: كيف هو؟

فقال: ملك قادر.

فقال: أين هو؟.

فقال: بالمرصاد.

فقال السائل: لم أسألك عن هذا.

فقال: ما كان غير هذا كان صفة المخلوق، فأما صفته، فما أخبرتك عنه.

قلت: لا تُعْلَم صحة هذا الكلام عن يحيى بن معاذ؛ **إذ في الإسناد من لا نعرفه، وكلام يحيى بن معاذ عندهم دون كلام الكبار** من أهل التحقيق في المعاملات وغيرها، فإنه يتكلم في الرجاء بكلام يشبه كلام سِفْلة المرجئة، لا يوافق أصول المشايخ الكبار المتمسكين بالسنة، ويدَّعي في التوحيد مقاماً هو الغاية، وقد عاب عليه أبو يزيد وغيره، وكلامه يشبه كلام الوعاظ، وهي طريقة أبي القاسم ونحوه، وهذا الكلام المذكور من هذا الباب، فإنه ليس كل ما لم يذكره في هذا الجواب بصفة المخلوق لله، بل لله صفات كثيرة عظيمة، لم تدخل في هذا الكلام، ثم صفة المخلوق إن كان لأجل الاشتراك في الاسم، فقوله: ملك قادر وإنه بالمرصاد، كما قال تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة: ٥].

وأيضاً: فالجواب عن: أين هو؟ خلاف الجواب الذي رضيه

رسول الله ﷺ وأقره، وحكم بإيمان قائله، وخلاف ما أجاب به هو سائله، فإنه لما قال: أين الله؟ فقيل له: في السماء، رضي بهذا وأقرَّ صاحبه، ولم يقل: هذا صفة المخلوق، وقد روى شيخ الإسلام الأنصاري الهروي صاحب (علل المقامات) و(منازل السائرين) في كتابه المسمى بالفاروق بإسناد عن يحيى بن معاذ أنه قال: إن الله على العرش، بائن من خلقه، وقد أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كل شيء عدداً، لا يشذ عن هذه المقالة إلا جهمي رديء»اهـ[1].

- **وقال الشيخ**: «وحكى إسماعيل بن علية، قال:

كنت أمشي مع الشافعي رَحِمَهُ اللهُ وقت الهاجرة، فجزنا بموضع يقول فيه أحد شيئاً.

فقال: مِل بنا إليه، ثم قال: أيطربك هذا؟

فقلت: لا.

فقال: ما لك حِسٌّ.

قلت: قد كان مستغنياً عن أن يستشهد على الأمور الحسية بحكاية مكذوبة على الشافعي، فإن إسماعيل بن علية شيخ الشافعي لم يكن ممن يمشي معه، ولم يرو هذا عن الشافعي، بل الشافعي روى عنه، وهو من أجلّاء شيوخ الشافعي، وابنه إبراهيم بن إسماعيل كان متكلماً، تلميذاً لعبد الرحمن بن كيْسَان الأصم، أحد شيوخ المعتزلة، وكان قد ذهب إلى مصر، وكان بينه وبين الشافعي مناوأة، حتى كان الشافعي يقول فيه: أنا مخالف لابن علية في كل شيء حتى في قول لا إله إلا الله؛ لأني أقول: لا إله إلا الله الذي كلم موسى من وراء الحجاب، وهو يقول: لا إله إلا الله الذي خلق في الهواء كلاماً يسمعه موسى، وهذا يذكر له أول

---

(١) الاستقامة (١/ ١٨٥ - ١٨٦).

رسالة في أصول الفقه، ويظن بعض الناس أن ابنه يشتبه بأبيه، فإنه شيخ الشافعي وأحمد وطبقتهما.

فهذه الحكاية يعلم أنها مفتراة مَنْ له أدنى معرفة بالناس، ولو صحَّت عمَّن صحَّت عنه لم يكن فيها إلا ما هو مدرَك بالإحساس من أن الصوت الطيب لذيذ مطرب، وهذا يشترك فيه جميع الناس ليس هذا من أمور الدين حتى يستدل فيه بالشافعي، بل ذكْر الشافعي في مثل هذا غضٌّ من منصبه، مثل ما ذكر ابن طاهر عن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ حكاية مكذوبة، وأهل المواخر أعلم بهذه المسألة من أئمة الدين، ولو حكى مثل هذا عن إسحاق بن إبراهيم النديم وأبي الفرج الأصبهاني صاحب (الأغاني) لكان أنسب من أن يحكيَها عن الشافعي.

ثم يقال: كون الصوت الحسن فيه لذة أمر حسيّ، لكن أي شيء في هذا مما يدل على الأحكام الشرعية من كونه مباحاً أو مكروهاً أو محرماً؟ ومن كون الغناء قربة أو طاعة؟ بل مثل هذا أن يقول القائل: استلذاذ النفوس بالوطء مما لا يمكن جحوده، واستلذاذها المباشرة للجميل من النساء والصبيان مما لا يمكن جحوده، واستلذاذها بالنظر إلى الصور الجميلة مما لا يمكن جحوده، .. فأي دليل في هذا لمن هداه الله على ما يحبه الله ويرضاه، أو يبيحه أو يحله؟»اهـ[١].

ـ **وقال الشيخ في موضع آخر:** «ثم قال أبو القاسم[٢].. الجنيد يقول وسئل: ما بال الإنسان يكون هادئاً، فإذا سمع السماع اضطرب؟ فقال: إن الله لمَّا خاطب الذرَّ في الميثاق الأول بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، استفرغت عذوبة سماع الكلام الأرواح، فإذا سمعوا السماع حرَّكهم ذِكْرُ ذلك.

---

(١) الاستقامة (١/٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٢) الرسالة القشيرية (٢/٦٤٣).

قلت: هذا الكلام لا يعلم صحته عن الجنيد، والجنيد أجلُّ من أن يقول مثلَ هذا؛ فإن هذا الاضطراب يكون لجميع الحيوان ناطِقِه وأعجمِه، حتى يكون في البهائم أيضاً، ويكون للكفار والمنافقين، ثم الاضطراب قد يكون: لحلاوة الصوت ومحبته. وقد يكون: للخوف منه وهيبته، وقد يكون: للحزن والجزع، وقد يكون: للغضب. ثم من المعلوم أن الصوت المسموع ليس هو ذاك أصلاً ولو سمع العبد كلام الله كما سمعه موسى بن عمران لم يكن سماعه لأصوات العباد محركاً لذكر ذلك، بل المأثور أن موسى مقت الآدميين لَمَّا وقر في مسامعه من كلام الله، ثم التلذذ بالصوت أمر طَبَعي، لا تعلُّق له بكونهم سمعوا صوت الرب أصلاً، ثم إن أحداً لا يذكر ذلك السماع أصلاً إلا بالإيمان، والناس متنازعون في أخذ الميثاق، وفي ذلك السماع بما ليس هذا موضعه.

ثم إن مذهب الجنيد في السماع: كراهة التكلُّف لحضوره والاجتماع عليه، وعنده أن مَنْ تكلَّف السماع فتن به، فكيف يعلله بهذا؟»اهـ[١].

ـ **وقال الشيخ**: «قال أبو القاسم: وحكي عن أحمد بن أبي الحواري أنه قال: سألت أبا سليمان[٢] عن السماع، فقال: من اثنين أحب إلي من الواحد.

قلت: هذه المقالة ذكرها مرسلةً، فلا يعتمد عليها، وإن أريد بها السماع المحدَث، فهي باطلة عن أبي سليمان، **فإن أبا سليمان** رضي الله عنه لم يكن من رجال السماع، ولا معروفاً بحضوره»اهـ[٣].

---

(١) الاستقامة (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠)، وقد تقدم في مبحث خاص تفصيل الكلام في مسألة السماع، وأقوال مشايخ المتصوفة فيه (ص١٨٨).

(٢) أبو سليمان الداراني، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ٣٤١).

(٣) الاستقامة (١/ ٤١٠).

ـ **وقال الشيخ** رَحِمَهُ اللهُ: «قال أبو القاسم[١]: وقال ابن عطاء[٢]: لَمَّا خلق الله الأحرف جعلها سراً، فلما خلق آدم بث ذلك السر فيه، ولم يبث ذلك السر في أحد من الملائكة، فجرت الأحرف على لسان آدم بفنون الجريان، وفنون المعارف، فجعلها الله صوراً لها.

قال أبو القاسم: صرح ابن عطاء رَحِمَهُ اللهُ بأن الحروف مخلوقة.

قلت: لم يذكر لهذه الحكاية إسناداً، ومثل هذا لا تقوم به حجة، ولا يحل لأحد أن يدل المسلمين في أصول دينهم بكلام لم تعرف صحة نقله، مع ما علم من كثرة الكذب على المشايخ المقتدَى بهم، فلا يثبت بمثل هذا الكلام قول لابن عطاء ولا مذهب، بل قد ظهر على هذه الحكاية من كذب ناقلها، وجهل قائلها ما لا يصلُح معه أن يُحمَد الاعتقاد بها، فلو فرض أن هذه الحكاية قالها بعض الأعيان، لكان فيها من الغلط ما يردُّها على قائلها، وكذلك أن الله لم يخصَّ آدمَ بالأحرف، وإنما خصه بتعليم الأسماء كلها، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وقد تنازع الناس: هل المراد بها أسماء من يعقل؟ لقوله: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾، أو أسماء كل شيء؟ على قولين:..

---

(١) الرسالة القشيرية (١/ ٤٢).

(٢) هو أحمد بن عطاء بن أحمد: أبو عبد الله الروذباري ـ ابن أخت أبي علي الروذباري ـ أسند الحديث، وكان يتكلم على مذهب الصوفية، من كلامه الحسن قوله: الخشوع في الصلاة علامة الفلاح، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١، ٢]، وترك الخشوع في الصلاة علامة النفاق وخراب القلب، قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، توفي سنة ٣٦٩هـ.

انظر: البداية والنهاية (٨/ ٤٩، حوادث سنة ٣٦٩هـ)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٨/ ٧٠٩)، طبقات الصوفية (ص٤٩٧ ـ ٥٠٠)، شذرات الذهب (٣/ ٦٨).

والثاني أصح؛ لأن في الصحيحين في حديث الشفاعة عن النبي ﷺ: **(يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجَدَ لك ملائكته، وعلَّمك أسماء كل شيء)**[(١)]، ويبين ذلك أن الملائكة كانوا يتكلمون قبل أن يخبرهم آدم بالأسماء، وقد خاطبوا الله وخاطبوا آدم قبل ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ الآية [البقرة: ٣٠]، قال: وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: **(لمَّا خلق الله آدم قال: اذهب إلى أولئك النفر من الملائكة، فسلِّمْ عليهم واسمع ما يحيونك به، فإنها تحيتك وتحية ذريتك من بعدك، فذهب إليهم، فقال: السلام عليكم، فقالوا: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، فزادوه)**[(٢)].

وأيضاً: فآدم عليه السلام تكلم قبل أن يعلمه الله أسماء كل شيء، كما في الصحيحين: **(إن الله لما خلق آدم عطس، فقال: الحمد لله رب العالمين، فقال الله له: يرحمك ربك)**[(٣)].

---

(١) الحديث: رواه البخاري (كتاب التفسير، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾، ٤/١٦٢٤/٤٢٠٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١/ ١٨٠/١٩٣) من حديث: أنس رضي الله عنه.

(٢) الحديث: رواه البخاري (كتاب الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ٣/ ١٢١/١٤٨/٣)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام مثل أفئدة الطير، ٤/ ٢١٨٣/ ٢٨٤١) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الحديث: رواه الترمذي وقال: حسن صحيح (كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، بابٌ، ٥/ ٤٥٣/٣٣٦٨)، والحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم **يخرجاه** (كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، ٢/ ٢٨٧/٣٠٣٦) من حديث: عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وابن حبان (كتاب التاريخ، باب بدء الخلق، ١٤/ ٤٠/٦١٦٧) من حديث: أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث صححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٥/٤٩/ح٥٠٨٥)، ولم أجد الحديث في صحيح البخاري ولا في صحيح مسلم.

وأيضاً: فمن المعلوم أن الملائكة كانوا يسبِّحون الله ويمجِّدُونه قبل خلق آدم، وقبل إخباره إياهم بالأسماء، فكيف يظنُّ ظانٌّ أن النطق كان مختصًّا بآدمَ لما علم الأسماء؟.

وأيضاً: فإن هذه الحكاية من قائلها الأول مرسلَة، لا إسناد لها، ولم يأثرها عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من أصحابه، وأحسن أحوالها أن تكون من الإسرائليات التي إذا لم يعرف أنها حق أو باطل لم يصدَّق بها ولم يُكذَّب، ومثل هذه لا يعتمد عليها في الدين بحال، والمعروف عن بعض المشايخ حكاية لو ذكرها أبو القاسم لكان احتجاجه بها أمثلَ؛ وهو ما أن الإمام أحمد ذُكِرَ له عن السريِّ السقطي أنه ذكر عن بكر بن حبيش العابد أنه قال: لمّا خلق الله الحروف سجدت له إلا الألف، فقالت: لا أسجد حتى أؤمر فقال أحمد: هذا كفر.

وهذا الكلام لم يقله بكر بن حبيش والسري ونحوه من العُبَّاد إلا ليبينوا الفرق بين من لا يفعل إلا ما أمر به ومن يعتمد[1] بما لم يؤمر به من البدع، وهذا مقصودٌ صحيح، فإن العمل الصالح المقبول هو ما أمر الله به ورسوله، دون ما شرع من الدين الذي لم يأذن به الله، لكن كثير من العبَّاد لا يحفظ الأحاديث ولا أسانيدها، فكثيراً ما يغلطون في إسناد الحديث أو متنه؟ ولهذا قال يحيى بن سعيد: ما رأينا الصالحين في شيء أكذبَ منهم في الحديث، يعني على سبيل الخطأ»اهـ[2].

ـ **وقال الشيخ**: «قال[3] وقيل: قال موسى: إلهي دُلَّني على عمل إذا عملته رضيت عني، فقال: إنك لا تطيق ذلك، فخرّ موسى ساجداً متضرعاً، فأوحى الله إليه: يا ابن عمران، رضائي في رضائك عني.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الأصوب: يتعبد.

(٢) الاستقامة (١/١٩٨ ـ ٢٠١).

(٣) يعني القشيري في الرسالة، وهذا الكلام هو في الرسالة القشيرية (٢/٤٢٣).

فهذه الحكاية الإسرائيلية فيها نظر، فإنه قد يقال: لا يصلُح أن يحكى مثلها عن موسى عليه السلام، ومعلوم أن هذه الإسرائيليات ليس لها إسناد ولا تقوم بها حجة في شيء من الدين، إلا إذا كانت منقولةً لنا نقلاً صحيحاً، مثل ما ثبت عن نبينا ﷺ أنه حدثنا به عن بني إسرائيل، ولكن منه ما يعلم كذبه مثل هذه، فإن موسى عليه السلام من أعظم أولي العزم وأكابر المرسلين، فكيف يقال: إنه لا يطيق أن يعمل ما يرضى الله به عنه، والله تعالى رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، أفلا يرضى عن موسى بن عمران كليم الرحمن؟.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٦ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦ ـ ٧]، ومعلوم أن موسى عليه السلام من أفضل الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم إن الله خصّ موسى بمزية فوق الرضا، حيث قال: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، ثم إن قوله له في الخطاب: يا ابن عمران، يخالف ما ذكره الله من خطابه له في القرآن حيث قال: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [الأعراف: ١٤٤][(١)]، وذلك الخطاب فيه نوع غضٍّ منه كما يظهر، . . وإذا تبين أن فيما ذكره مسنداً ومرسلاً ومعلقاً ما هو صحيح، فهذه الكلمة لم يذكرها عن أبي سليمان إلا مرسلة، وبمثل ذلك لا تثبت عن أبي سليمان باتفاق الناس»اهـ[(٢)].

ـ **وقال الشيخ**: «فصل: فيما ذكره الأستاذ أبو القاسم القشيري في باب الرضا[(٣)] عن الشيخ أبي سليمان الداراني رحمه الله أنه قال: الرضا أن لا تسأل الله الجنة ولا تستعيذ به من النار، فإن الناس تنازعوا في هذا

---

(١) ونادى الله تعالى موسى عليه السلام بقوله ﷻ: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ في آيات كثيرة، منها: طه: ١٠، ١٧، ٣٦، ٤٠، النمل: ٩، ١٠، القصص: ٣٠، ٣١.

(٢) الاستقامة (٢/ ٨٢ ـ ٨٤).

(٣) الرسالة القشيرية (٢/ ٤٢٥).

الكلام، فمنهم من أنكره ومنهم من قبله والكلام على هذا الكلام من وجهين:

أحدهما: من جهة ثبوته عن الشيخ أبي سليمان.

والثاني: من جهة صحته في نفسه وفساده.

أما المقام الأول: فينبغي أن يعلم أن الأستاذ أبا القاسم القشيري لم يذكره عن الشيخ أبي سليمان بإسناد وإنما ذكره مرسلاً..»اهـ[1].

رابعاً: الرد على رواياتهم الضعيفة بروايات صحيحة ثابتة:

ومن ذلك:

ـ **قول الشيخ:** «قال أبو القاسم: قال سهل بن عبد الله: إن الحروف لسان فعل لا لسان ذات؛ لأنها فعل في مفعول. قال: وهذا أيضاً صريح؛ لأن[2] الحروف مخلوقة، **قلت:** هذا الكلام ليس له إسناد عن سهل، وكلام سهل بن عبد الله وأصحابه في السنة والصفات والقرآن أشهر من أن يذكر هنا، وسهل من أعظم الناس قولاً بأن القرآن كله حروفه[3] ومعانيه غير مخلوقة، بل صاحبه أبو الحسن بن سالم أخبرُ الناس بقوله قد عرف قوله وقول أصحابه في ذلك.

وقد ذكر أبو بكر بن إسحاق الكلاباذي في (التعرف في مذاهب التصوف) عن الحارث المحاسبي وأبي الحسن بن سالم أنهما كانا يقولان: إن الله يتكلم بصوت، ومذهب السالمية أصحاب سهل ظاهر في ذلك، **فلا يترك هذا الأمر المشهور المعروف الظاهر لحكاية مرسَلَة لا**

---

(١) الاستقامة (٢/ ٦٥ ـ ٦٧).

(٢) في القشيرية: بأن...

(٣) في المطبوع، حروف، ولعل الصواب ما أثبته.

إسنادَ لها، ثم هذا الكلام في ظاهره من قِلَّةِ المعرفة ما لا يصلُح أن يضاف إلى سهل بن عبد الله؛ لأن قوله: لأنها فعل في مفعول، إن أراد فعل قائم بذات الله؛ كما يقال تكلم وخلق ورزق عند الجمهور الذين يقولون: هذه أمور قائمة بذاته، فقوله بعد ذلك: في مفعول، لا يصلح؛ فإنه فعل قائم بذات الله ليس في مفعول، وإن أراد بها: فعل منفصل عن الله، فكلٌّ متَّصل عن الله فهو مفعول، مثل قول القائل: مفعول في مفعول، وفعل في فعل، وهذا لا يصلح أن يحتج به؛ لأنه متى علم أنها مفعولة، وأنها فعل بمعنى مفعول، فسواء كانت في نظيرها أو لم تكن، هي مخلوقة، وإن قيل: إنه أراد فعل في الآدمي الذي هو مفعول، فيقال: كلاهما مفعول.

وأيضاً: فهذا إنما يدل على أن أصوات العباد ومدِادَهم مخلوق لا يدل على أن الحروف التي هي من كلام الله مخلوقة»اهـ[(١)].

خامساً: ذِكْر قاعدة عامة:

ومن ذلك قول الشيخ في معرض كلامه عن الأبدال[(٢)] وغلوّ طائفة من المتصوفة فيهم:

«.. كل حديث يروى عن النبي ﷺ في عدة الأولياء والأبدال والنقباء والنجباء والأوتاد والأقطاب؛ مثل: أربعة، أو سبعة، أو اثني عشر، أو أربعين، أو سبعين، أو ثلاثمائة، وثلاثة عشر، أو القطب الواحد، فليس في ذلك شيء صحيح عن النبي ﷺ ولم ينطق السلف بشيء من هذه الألفاظ إلا بلفظ الأبدال»اهـ[(٣)].

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩).

(٢) تقدم تفصيل معنى الأبدال ومراد الصوفية بهم (١/ ٥٥٠).

(٣) الفتاوى (١١/ ١٦٧)، وانظر هذا الكلام ـ أيضاً ـ في: الفرقان (ص١٢ ـ ١٣).

سادساً: إذا كانت الروايةُ ظاهرةَ الكذبِ، فإن الشيخ يكتفي بقوله: هذا كذب، دون أن يتوسع في بيان وجه كونها كذباً:

ومن ذلك:

ـ قول الشيخ في معرض كلامه عن احتجاج فريق من المتصوفة على أن للدين ظاهراً وباطناً، وأن من الدين ما هو سرٌّ يعلمه الخاصَّة دون العامَّة:

«.. مثل من يزعم أن من خواص الأولياء، أو العلماء، أو الفلاسفة، أو أهل الكلام، أو الملوك، مَنْ له طريقٌ إلى الله تعالى غير متابعة رسوله، ويذكرون في ذلك من الأحاديث المفتراة، ما هو أعظمُ الكفر والكذب، كقول بعضهم: إن الرسول ﷺ استأذن على أهل الصُّفَّة، فقالوا: اذهب إلى من أنت رسولٌ إليه، وقال بعضهم: إنهم أصبحوا ليلةَ المعراج، فأخبروه بالسر الذي ناجاه الله به، وأن الله أعلمهم بذلك بدون إعلام الرسول ﷺ، وقول بعضهم: إنهم قاتلوه في بعض الغزوات مع الكفار، وقالوا: من كان الله معه أنا معه، وأمثال ذلك من الأمور التي هي من أعظم الكفر والكذب،.. وأمثال هذه الأمور التي كثُرت في كثيرٍ مِنَ المنتسبين إلى الزهد والفقر والتصوف والكلام والتفلسف، وكفر هؤلاء قد يكون مِنْ جنس كفر اليهود والنصارى»اهـ[١].

ـ **وقال الشيخ** رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك ما يروونه عن عمر رضي الله عنه أنه قال: كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت بينهما كالزنجي، وهو كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث»اهـ[٢].

وبما سبق مما نقله شيخ الإسلام عن المتصوفة، وما ردّ به عليهم، يتأكد لنا صحة ما قررناه في التمهيد لهذا المبحث، وهو أن المتصوفة

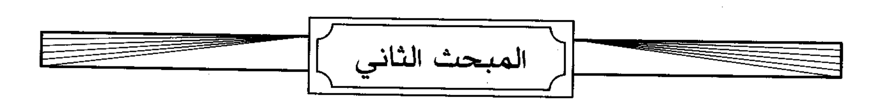
---

(١) الفتاوى (٢٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠). (٢) الفرقان (ص١٤).

يتمسَّكون بكل نصٍّ يؤيد مذهبَهم، سواء أكان صحيحاً أم ضعيفاً، بل لا يتورع فريق منهم من اختلاق الأحاديث وافتراء الكذب على رسول الله ﷺ أو على مشايخ المسلمين.

وقد ردّ شيخ الإسلام على منهجهم في التعامل مع الأحاديث والاحتجاج بالروايات، وبيَّن ما عندهم من خطأ في ذلك.

❖ ❖ ❖


المبحث الثاني

موقفه من الاحتجاج بمروياتهم من عدمه

تقدم في المبحث السابق أن لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ضوابطَ في التعامل مع روايات الصوفية، سواء التي يرويها بعضهم عن بعض من أقوال المشايخ والصالحين، أو التي يروونها عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وتبين خلال عرض هذه الضوابط موقفُ الشيخ من الاحتجاج بهذه الروايات أو عدم الاحتجاج بها، فما صحّ منها استحق النظر فيه والاحتجاج به، وما لم يصحَّ لم يستحقَّ ذلك.





الفصل الثالث

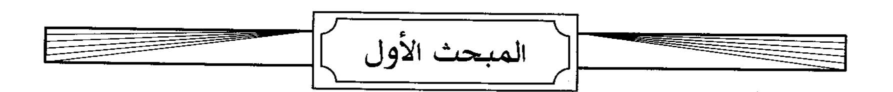
مقارنة إجمالية بين منهج شيخ الإسلام في عرضه للصوفية وبين منهج غيره من المصنفين

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مقارنة بين منهج شيخ الإسلام ومنهج أصحاب كتب الفرقة نفسها

المبحث الثاني: مقارنة بين منهج شيخ الإسلام ومنهج أبي حامد الغزالي





المبحث الأول

مقارنة بين منهج شيخ الإسلام ومنهج أصحاب كتب الفرقة نفسها

في هذا المبحث سوف أبين منهج أبي بكر محمد الكلاباذي في حكايته لمذهب المتصوفة والحكم عليهم في كتابه «التعرف لمذهب أهل التصوف»[1]. وقبل أن أشرع في بيان منهج الكلاباذي أعرّف تعريفاً سريعاً بكتاب التعرُّف:

(١) تقدم التعريف بكتاب التعرف (ص٣٨٣).
وقد اخترتُ كتاب التعرف دون غيره من الكتب، لأسباب؛ منها:
١ ـ أن الكلاباذي صنفه في مذهب الصوفية خاصة، ولم يخلطه بغيره، كما قال في مقدمته: «فدعاني ذلك إلى أن رسمت في كتابي هذا وصف طريقتهم، وبيان نِحلتهم وسيرتهم من القول في التوحيد والصفات وسائر ما يتصل به مما وقعت فيه الشبهة عند من لم يعرف مذاهبهم ولم يخدم مشايخهم، وكشفت ـ بلسان العلم ـ ما أمكن كشفه، ووصفت بظاهر البيان ما صلح وصفه؛ ليفهمه من لم يفهمْ إشاراتهم، ويدركه من لم يدرك عباراتهم، وينتفي عنهم خرص المتخرصين وسوء تأويل الجاهلين، ويكون بياناً لمن أراد سلوك طريقه مفتقراً إلى الله تعالى في بلوغ تحقيقه بعد أن تصفحت كتب الحذاق فيه، وتتبعت حكايات المتحققين له بعد العِشرة لهم، والسؤال عنهم، وسميته بكتاب التعرف لمذهب أهل التصوف، إخباراً عن الغرض بما فيه»اهـ. (ص٢٠).
٢ ـ أن كتاب التعرف من أقدم الكتب المؤلفة في التصوف، إذ إن وفاة الكلاباذي كانت سنة ٣٨٠هـ، بينما توفي القشيري صاحب الرسالة القشيرية سنة ٤٦٥هـ، وتوفي السهروردي صاحب العوارف سنة ٥٦٣، فكلهم جاؤوا بعد الكلاباذي، واستَقَوْا مما كتب. =

فقد ألفه الكلاباذي في علم التصوف خاصة، ويعدُّ من أشهر كتب المذهب، حتى قيل: «لولا التعرف لما عرف التصوف»[1].

وهنا معالمُ عامة حول منهج الكلاباذي في كتابه أُقدمهما بين يدي المقارنة بين منهجه ومنهج شيخ الإسلام، رحمهما الله :

١ ـ ترتيب الكتاب جيد، فقد قسمه المؤلف خمسة وسبعين باباً، شملت مسائل المعتقد والسلوك، وأبوابه مختصرة غير مطوّلة، لكنه اعتنى فيها ببيان المراد وتوضيح المقصود.

٢ ـ الكلاباذي توفي سنة: ٣٨٠، أي قبل ظهور وابن الفارض (ت: ٦٣٢) وابن عربي (ت: ٦٣٨) وابن سبعين (ت: ٦٦٩) وغيرهم من القائلين بالحلول والاتحاد، المنتسبين إلى التصوف، لذلك خلا الكتاب من الوقوع في الغلوّ أو التأثُّر بمذهب الحلولية[2].

٣ ـ يتضح لكل من يقرأ مقدمة الكلاباذي لكتابه التعرف شدةُ إعجابه بالصوفية، حتى يشعر القارئ أن المتصوفة هم الطائفة الناجية الملتزمة بهدي النبي ﷺ وأصحابه، وأنهم القوم السائرون على الصراط المستقيم، مما جعل الكلاباذي يثني كثيراً على الصوفية في كتابه ثناءً مطلقاً.

ومن ذلك قوله في مقدمة الكتاب: «.. ختمهم بمحمد عليه وعليهم الصلاة والسلام، وأمر بالإيمان به والإسلام، فدينه خير الأديان،

= ٣ ـ شمول كتابه لجميع مذهب المتصوفة، فقد قسمه تقسيماً دقيقاً، بحيث شمل مسائل المذهب كلها.

(١) قال حاجي خليفة في كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون (١/٤١٩) عن كتاب التعرف: «هو كتاب مختصر مشهور، اعتنى بشأنه المشايخ، وقالوا فيه: لولا التعرف لما عرف التصوف»اهـ.

(٢) إلا أن الكتاب لم يخلُ من هنات، كما سيأتي تفصيله فيما يأتي.

وأمته خير الأمم، لا نسخ لشريعته، ولا أمة بعد أمته، جعل فيهم صفوةً وأخياراً ونجباءَ وأبراراً، سبقت لهم من الله الحسنى، وألزمهم كلمة التقوى وعزف بنفوسهم عن الدنيا، صدقت مجاهداتهم، فنالوا علوم الدراسة، وخلصت عليها معاملاتهم، فمُنحوا علوم الوراثة، وصَفَتْ سرائرهم، فأُكرموا بصدق الفراسة، ثبتت أقدامهم وزكت أفهامهم وأنارت أعلامهم، فهموا عن الله، وساروا إلى الله، وأعرضوا عمَّا سوى الله، خرقت الحجب أنوارهم، وجالت حول العرش أسرارهم، وجلت عند ذي العرش أخطارهم، وعَمِيَتْ عمَّا دون العرش أبصارهم، فهم أجسام روحانيون، وفي الأرض سماويون، ومع الخلق ربانيون، سكوت نظار، غُيَّبٌ حضار، ملوك تحت أطمار، أنزاع قبائل، وأصحاب فضائل، وأنوار دلائل، آذانهم واعية، وأسرارهم صافية، ونعوتهم خافية، صفوية صوفية، نورية صَفِيَّة، ودائعُ الله بين خليقته، وصفْوَتُه في بريته، ووصاياه لنبيه، وخباياه عند صفيه، هم في حياته أهل صُفَّتِه، وبعد وفاته خيار أمته، لم يزل يدعو الأول الثاني والسابق التالي بلسان فعله أعناه ذلك عن قوله حتى قلَّ الرغب وفتر الطلب، فصار الحال أجوبةً ومسائلَ وكتباً ورسائلَ، فالمعاني لأربابها قريبة، والصدور لفهمها رحيبة، إلى أن ذهب المعنى وبقي الاسم، وغابت الحقيقة وحصل الرسم، فصار التحقيق حليةً، والتصديق زينةً، وادَّعاه من لم يعرفه، وتحلَّى به من لم يصفه، وأنكره بفعله من أقرَّ به بلسانه، وكتمه بصدقه من أظهره ببيانه»اهـ[١][٢].

(١) التعرف (ص١٩ ـ ٢٠).

(٢) وهذا المدح والثناء المطلق لم يسلكه شيخ الإسلام، وإنما فصّل أحوالهم، وقسّمهم قسمين: صالح وغير صالح، ومتبع ومبتدع، فأثنى ـ شيخ الإسلام ـ على من وافق الكتاب والسنة، وذمَّ من خالفهما، كما تقدم تفصيل ذلك (ص٣٨٩).

٤ ـ يورد الكلاباذي أقوال المتصوفة، ويذكر اختلافاتهم، ويعدد أقوالهم، والغالب أنه لا يسمي القائل، ولا ينسُب الرأي إلى صاحبه، بل يقول: قال بعضهم.. قال بعض كبرائهم.. قالت طائفة منهم.. ونحو ذلك، ولا يكاد يسمِّي القائل إلا نادراً[(١)].

أما منهج الكلاباذي في كتابه، فيمكن بيانه فيما يلي[(٢)]:

١ ـ يُفرّق الكلاباذي في كتابه بين المعتمد في مذهب المتصوفة وغير المعتمد، والدخيل في المذهب وما هو من أصل المذهب، فهو يعبر في تقرير المذهب أقوالَ رجال التصوف المعتمدين المشهورين دون من انتسب إلى المذهب، وظهر منه ما يخالفه أو يقدح فيه.

ويدل على ذلك:

قوله في الباب الثلاثين بعدما شرح مذهب المتصوفة في المكاسب وطلب الرزق، وبين أن مذهب معتدلي المتصوفة هو طلب الرزق، لا الركون إلى ما يهبه الناس لهم، ثم بيّن أن هذا الذي ذكره مذهب المعتدلين من الصوفية، ولا يُلتفت إلى من انتسب إليهم، فقال:

«هذا ما تحقَّقناه وصحَّ عندنا من مذاهب القوم من أقاويلهم في

---

(١) انظر على سبيل المثال: الباب السادس: شرح قولهم في الصفات، والباب العاشر: اختلافهم في الكلام: ما هو؟، والباب الثاني عشر: اختلاف قولهم في رؤية النبي ﷺ وغيرها كثير ظاهر في الكتاب كله.
وهذا المنهج بخلاف منهج شيخ الإسلام؛ إذ إنه يسمي القائل غالباً، وقد يذكر الفروق بين الأقوال ويفاضل بينها.
كما تقدم بيان ذلك تفصيلاً وذكر أمثلة عليه (١/ ١٤٥، ١٥٠، ١٥٤).

(٢) تجنباً للتكرار، فإنني سأعرض رأي الكلاباذي، وأسوق نصَّ كلامه كاملاً، أما كلام شيخ الإسلام، فإنني أُشير إلى موضعه فيما سبق من مباحث.

كتبهم، ممَّن ذكرنا أساميهم ابتداءً، وما سمعناه من الثقات ممن عرف أصولهم، وتحقق مذاهبهم، والذي فهمناه من رموزهم وإشاراتهم في ضمن كلامهم.

قال: وليس كلُّ ذلك مسطوراً لهم على حسب ما حكيناه، وأكثر ما ذكرنا من العلل والاحتجاج، فمن كلامنا عبارة عمَّا حصلناه من كتبهم ورسائلهم.

ومن تدبر كلامهم وتفحَّص كتبهم، علم صحة ما حكيناه، ولولا أنَّا كرهنا الإطالة والإكثار، لكنا نذكر مكان ما حكيناه من كلامهم من كتبهم نصاً ودلالة؛ إذ ليس كلُّ ذلك مرسوماً في الكتب على التصريح»اهـ[1][2].

٢ ـ يسوق المصنف رواياتٍ وأقاويلَ عن رؤوس الصوفية، ويستشهد بها على ما يقرره من مذهبهم، ولكنه يسوق هذه الروايات من غير خُطُم ولا أزِمَّة، لا يذكر لها إسناداً، ولا يسمّي المرجع الذي قرأها فيه أو نقلَها عنه[3][4].

---

(١) التعرف لمذهب أهل التصوف (ص٨٥).

(٢) وهذا من عدل الكلاباذي رَحِمَهُ اللهُ وهذا المنهج هو ما فعله شيخ الإسلام عند كلامه عن المتصوفة، فإنه يفرق بين المعتدلين منهم؛ كالجنيد وسهل التستري وأبي عبد الله بن خفيف ونحوهم، وبين من انتسب إليهم من الغلاة ونحوهم، بل إن شيخ الإسلام يعتذر لمن بَدَرَ منه شيء مُخِلٌّ أو مُوهِم، للزندقة، كبعض كلمات أبي يزيد البسطامي والشبلي.
وقد تقدم تفصيل ذلك وإيراد أمثلة عليه (١/ ١٤٦، ١٥٤).

(٣) وهذا ظاهر من خلال الكتاب كله، ولا يحتاج إلى إيراد أمثلة عليه.

(٤) وهذا المنهج بخلاف منهج شيخ الإسلام؛ فإنه لا يكاد يسوق رواية من روايات الصوفية وأقوالهم، إلا ويذكر لها إسناداً أو يسمي الكتاب الذي نقلها عنه.
كما تقدم بيان ذلك بتوسّع (١/ ١٦٢ ـ ١٧٢).

٣ ـ وكذلك يسوق الكلاباذي الأحاديث وينسُبها إلى النبي ﷺ دون أن يحكم عليها أو يشير إلى من أخرجها، وفي الغالب تكون هذه الأحاديث مما يؤيد المذهب الذي يقرره، ومن ذلك قوله في الباب الأول:

«قولهم في الصوفية.. وقال أبو موسى الأشعري عن النبي ﷺ: **(إنه مرَّ بالصخرة مِنَ الرُّوحاء سبعون نبياً حفاة عليهم العباءُ يؤمون البيت العتيق)**[(١)] . . .

من ترك الدنيا وزهد فيها وأعرض عنها صفّى الله سره ونوّر قلبه، قال النبي ﷺ: **(إذا دخل النور في القلب انشرح وانفسح)**، قيل: وما علامة ذلك يا رسول الله؟ قال: **(التجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والاستعداد للموت قبل نزوله)**[(٢)]»اهـ[(٣)][(٤)].

---

(١) الحديث: رواه أبو يعلى في مسنده (١٣/ ٢٠١/ح٧٢٣١)، وابن الملقن في البدر المنير (٢/ ٤)، من حديث أبي موسى ﵁، وقال المنذري في الترغيب والترهيب (٢/ ١١٨/ح١٧٣٩): «رواه أبو يعلى والطبراني، ولا بأس بإسناده في المتابعات»اهـ، وقال العقيلي في الضعفاء ((١/ ٣٦/ح١٩): «أبان الرقاشي عن أبي موسى روى عنه ابنه يزيد ولم يصح حديثه»اهـ، وأورده ابن حجر في التلخيص (٢/ ٢٤٢/ح١٠٠٧) بروايات متعددة، وانتصر لتحسينه.

(٢) الحديث: رواه الحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤٦/ح٧٨٦٣) وسكت عنه، وسعيد بن منصور في سننه (٥/ ٨٨/ح٩١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٧٧/ح٣٤٣١٥)، وابن المبارك في الزهد (ص١٠٦/ح٣١١٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٣٥٢/ح١٠٥٥٢)، من حديث ابن مسعود ﵁.

(٣) التعرف (ص٢٢ ـ ٢٣).

(٤) وهذا بخلاف منهج شيخ الإسلام؛ فإنه لا يكاد يورد الأحاديث ـ بل والآثار أحياناً ـ إلا ويعقبه بذكر من أخرجه، أو يحكم عليه بالصحة أو الضعف، وهذا يتبين من مصنفاته عموماً.
وانظر بعض الأمثلة على ذلك فيما سبق (ص٥٢٢).

٤ ـ عندما عرَّف الكلاباذي الصوفية وفصَّل أسباب تسميتهم بالصوفية، وبيَّن نسبتهم، لم يذكر إلا الأقوال التي فيها نوعُ ثناءٍ عليهم، كانتسابهم إلى أهل الصفة، أو الصف الأول بين يدي الله!! أو من صفاء معاملتهم لله تعالى!! أو صفاء سرائرهم ونقائها، أو لبسهم الصوف للتواضع والزهد.

بينما لم يبين أن كل ما ذكره من معانٍ لا يصح في اللغة أن يكون نسبة الصوفية إليها، إلا الصوف كما سيأتي.

وكذلك لم يذكر أنهم قد يُنسبون إلى صُوفة بن مُرّ بن أدّ بن طابخة، قبيلة من العرب كانوا يُجاورون بمكة من الزمن القديم، يُنسَب إليهم النُّسَّاك، وهذا موافق للنسب من جهة اللفظ، لكن لعلّه أغفلها؛ لأن الصوفية لا يقبلون أن يكون انتسابهم إلى قبيلة جاهلية!!.

قال الكلاباذي: «الباب الأول: قولهم في الصوفية: لم سميت الصوفية صوفية؟

قالت طائفة: إنما سميت الصوفية صوفية:

ـ لصفاء أسرارها ونقاء آثارها.

ـ وقال بشر بن الحارث(١): الصوفي من صفا قلبه لله.

ـ وقال بعضهم: الصوفي من صفت لله معاملته، فصفت له من الله ﷻ كرامته.

(١) هو بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء، قال الذهبي: «الإمام العالم المحدث الزاهد الرباني، القدوة شيخ الإسلام، أبو نصر المروزي المشهور بالحافي، كان يزم نفسه فقد كان رأساً في الورع والإخلاص ثم إنه دفن كتبه»اهـ، ولد سنة ١٥٢هـ، وتوفي سنة ٢٢٧هـ.
انظر: الحلية (٨/٣٣٦)، السير (١٠/٤٦٩ ـ ٤٧٠).

ـ وقال قوم: إنما سُمُّوا صوفيةً؛ لأنهم في الصف الأول بين يدي الله جل وعز بارتفاع هممهم إليه، وإقبالهم بقلوبهم عليه، ووقوفهم بسرائرهم بين يديه.

ـ وقال قوم: إنما سمُّوا صوفيةً لقرب أوصافهم من أوصاف أهل الصُّفَّة الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ.

ـ وقال قوم: إنما سُمُّوا صوفيةً للبسهم الصوف»اهـ[(١)][(٢)].

٥ ـ أثنى الكلاباذي على لبس الصوفية للصوف، وحشد ما استطاع من أحاديثَ وآثارٍ وروايات في مدح لبس الصوف، وأنه لباس الأنبياء، ومن ذلك قوله: «الصوف لباس الأنبياء، وزيُّ الأولياء[!!]»اهـ[(٣)][(٤)].

٦ ـ ذكر الكلاباذي في الباب الثاني رجال الصوفية، وباستقراء من ذكرهم وجدتُ أنهم جميعاً من المعتدلين الذين أثنى عليهم شيخ الإسلام، لكنه أغفل ذكر أبي بكر الشبلي (ت: ٣٣٤). ولا أدري: هل تعمَّد إسقاطه لِمَا له من شطحات وتجاوز في العبارات[(٥)]، أم أنه غفل عنه؟[(٦)].

---

(١) التعرف (ص٢١).

(٢) تقدم تعريف الصوفية بتوسع ونقل كلام شيخ الإسلام في ذلك (١/ ٢١٥).

(٣) التعرف (ص٢٣).

(٤) تقدم بيان حكم لبس الصوف، وأنه ليس شعاراً للأنبياء ولا لبساً للأولياء، وبيّن شيخ الإسلام أن النبي ﷺ كان يلبس القميص والعمامة والحبرة من الكتان والصوف وغيرهما، ولم يكن يعتمد زياً معيّناً يلزمه، ولا الصحابة من بعده، وبيّن شيخ الإسلام أن من اعتقد أن لباساً معيناً أفضل عند الله من غيره دون أن يدلّ دليل على ذلك، فهو مبتدع (ص٣٣٤).

(٥) انظر ما سبق من كلام شيخ الإسلام عن الشبلي وتقويمه له (ص٤٤٥).

(٦) التعرف (ص٢٧).

والأظهر أنه غفل عنه؛ لأنه أسقطه من هذا الباب، لكنه ذكره في الباب الثالث: فيمن نشر علوم الإشارة كتباً ورسائلَ، وقال بعدما أورد عدداً من الأسماء: رضوان الله عليهم جميعاً[١].

٧ ـ ذكر الكلاباذي أسماء رجال الصوفية الذين ألّفوا كتباً في التصوف، لكنه لم يذكر أسماء هذه الكتب، وتركها مبهمةً؛ لم يُعرّف بها، ولو بإشارة سريعة[٢][٣].

٨ ـ في الباب الخامس ذكر الكلاباذي قول الصوفية في التوحيد، وبيَّن أنهم لا يقولون بحلول الله تعالى في الأماكن[٤].

وإن كان كلام الكلاباذي رحمه الله لم يخْلُ من عبارات تُؤخذ عليه؛ كقوله بأن الله ليس بجسم ولا شخص ولا جوهر.. وهذه كلها عبارات مجملة لم تأتِ الشريعة بنفيها ولا إثباتها، والسلامة الاستفصال من قائلها عن مراده وما معناها عنده، فإن وافقت معنىً شرعياً صحيحاً قُبل منه المعنى دون اللفظ المُحدَث، وإن وافقت معنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى على قائله[٥].

---

(١) التعرف (ص٣١ ـ ٣٢). (٢) التعرف (ص٣٠).

(٣) وهذا بخلاف منهج شيخ الإسلام؛ إذ أنه غالباً إذا ذكر الكتاب عرّف به وسمّى مؤلفه، بل ويُقوّم الكتاب، كما سبق بيان ذلك بتوسع (ص٣٤٤).

(٤) عبارة الكلاباذي في ذلك مجملة غامضة، فهو نفى حلول الله تعالى في الأماكن، ولكنه لم يقل بعلوّه على خلقه وأنه عز وجل في السماء، وهذا مشابه لما عليه فريق من المبتدعة من تنزيههم الله تعالى عن الحلول في الأماكن، وأن تحيط به الجهات، وهم يريدون بهذه العبارات المجملة نفي علو الله على خلقه.

وقد سبق بيان مذهب أهل السنة والجماعة في العلوّ وإيراد مذهب المتصوفة في هذه المسألة (١/ ٧٠٤).

(٥) تقدم تفصيل ذلك (١/ ٧٠٧).

قال أبو بكر الكلاباذي:

«الباب الخامس: شرح قولهم في التوحيد: اجتمعت الصوفية على أن الله واحد أحد.. ليس بجسم ولا شبح ولا صورة ولا شخص ولا جوهر ولا عَرَضٍ، لا اجتماع له ولا افتراق، لا يتحرك ولا يسكن، ولا ينقص ولا يزداد، ليس بذي أبعاض ولا أجزاء ولا جوارحَ ولا أعضاء، ولا بذي جهات ولا أماكنَ، لا تجري عليه الآفات، ولا تأخذه السنات، ولا تداوله الأوقات، ولا تعينه الإشارات، لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان، لا تجوز عليه المماسَّة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، لا تحيط به الأفكار، ولا تحجُبه الأستار، ولا تدركه الأبصار. وقال بعض الكبراء في كلام له: لم يسبقه قبل، ولا يقطعه بعد، ولا يصادره من، ولا يوافقه عن، ولا يلاصقه إلى، ولا يحله في، ولا يوقفه إذ، ولا يؤامره إن، ولا يظلُّه فوق، ولا يقلُّه تحت، ولا يقابله حذاء، ولا يزاحمه عند، ولا يأخذه خلف، ولا يحدُّه أمام، ولا يظهره قبل، ولا يفنيه بعد، ولا يجمعه كل ولا يوجده كان، ولا يفقده ليس ولا يستره خفاء، تقدم الحدث قدمه والعدم وجوده والغاية أزله.

إن قلت: متى؟

فقد سبق الوقت كونه[١].

وإن قلت: قبل!!

فالقبل بعده.

وإن قلت: هو!!

فالهاء والواو خلقه[٢].

---

(١) في الاستقامة: ذاتُهُ.

(٢) في الاستقامة: خلفهُ.

وإن قلت: كيف؟

فقد احتجب عن الوصف بالكيفية ذاته»اهـ[(١)(٢)].

ولا أستبعدُ أن هذا الكلام وما شاكله من الكلام المجمل ـ المحتمل لمعانٍ صحيحة وأخرى باطلة ـ الذي يذكره الكلاباذي وأبو طالب المكي في (قوت القلوب) وغيرهما، هو الذي فتح لغُلاة المتصوفة أبواب الحلول والاتحاد، ولو أن الكلاباذي رَحِمَهُ اللَّهُ التزم بنصوص الوحيين: الكتاب والسنة لما وقع في هذا الخلل.

٩ ـ وفي الباب السادس، وهو: شرح قولهم في الصفات، ذكر معتقدهم في صفات الله تعالى.

وما ذكره ـ إجمالاً ـ موافق لمعتقد أهل السنة والجماعة، لكن قد يؤخذ عليه قوله: «أجمعوا على أن لله صفاتٍ على الحقيقة هو بها موصوف من العلم والقدرة. . .

واختلفوا في الإتيان والمجيء والنزول:

فقال الجمهور منهم: إنها صفات له كما يليق به ولا يعبَّر عنها بأكثرَ من التلاوة والرواية، ويجب الإيمان بها، ولا يجب البحث عنها.

---

(١) التعرف (ص٣٣ ـ ٣٤).

(٢) ذكر شيخ الإسلام هذا الكلام ونسبه إلى الحلاج ـ المقتول على الزندقة ـ، ثم قال ـ شيخ الإسلام ـ:

«**قلت**: وهذا الكلام المحكيُّ عن الحلاج: فيه ما هو باطل، وفيه ما هو مجمل محتمل، وفيه ما لا يتحصَّل له معنى صحيح، بل هو مضطرب، وفيه ما ليس في معناه فائدة، وفيه ما هو حق، لكن اتباع ذلك الحق من غير طريق الحلاج أحسن وأشد وأنفع»اهـ. الاستقامة (١/ ١١٦ ـ ١٢١).

وقال محمد بن موسى الواسطي[(١)]: كما أن ذاته غير معلولة، كذلك صفاته غير معلولة، وإظهار الصمدية إياس عن المطالعة على شيء من حقائق الصفات أو لطائف الذات.

وأوَّلَها بعضهم، فقال: معنى الإتيان منه إيصاله ما يريد إليه، ونزوله إلى الشيء إقباله عليه، وقُربُه كرامته، وبعدُه إهانته، وعلى هذا جميع هذه الصفات المتشابهة»اهـ[(٢)].

وهذا المعتقد الذي ذكره الكلاباذي عليه مآخذُ؛ منها:

أولاً: أن قوله عن الصفات الفعلية كالإتيان والمجيء والنزول: لا يعبَّر عنها بأكثرَ من التلاوة والرواية، ويجب الإيمان بها، ولا يجب البحث عنها، يوحي بموافقته لمذهب المفوّضة[(٣)]، وهو مذهب باطل، ونسبة هذا المذهب إلى المتصوفة فيه من القدح فيهم ما فيه.

ثانياً: حكايته تأويل هذه الصفات عمن أوّلها، وسكوته عن ذلك، وعدم ردّه يوحي بموافقته للقائل، أو ـ على أقل تقدير ـ رضاه عن قوله،

---

(١) هو محمد بن موسى الواسطي، أبو بكر، المعروف بابن الفرغاني، صحب الجنيد والنوري، قال أبو نعيم: «عالم بالأصول والفروع، ألفاظه بديعة وإشاراته رفيعة، كان يقول: ابتلينا بزمان ليس فيه آداب الإسلام، ولا أخلاق الجاهلية، ولا أحلام ذوي المروءة»اهـ.
انظر: الحلية (١٠/ ٣٤٩).

(٢) التعرف (ص٣٥ ـ ٣٧).

(٣) التفويض: أصله لغة: رد الأمر إلى الغير لينظر فيه، ومعناه شرعاً: رد الأمر إلى الله والتبرؤ من الحول والقوة. والتفويض في صفات الله تعالى: إثباتها، مع تفويض معانيها إلى الله تعالى، فيقولون: نثبت لله تعالى العلم ولا ندري ما معناه، ونثبت لله تعالى يداً، ولكننا لا نعقل معناها.
انظر: الفتاوى (٣/ ٣٢٦)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٧)، التعاريف للمناوي (ص١٩٥)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٣٦٦).

والتأويل في صفات الله تعالى تعطيل لها عن المراد الشرعي منها[(١)(٢)].

١٠ ـ **في الباب العاشر، ذكر الكلاباذي مسألة كلام الله تعالى**، وبيّن مذهب المتصوفة فيه، والمذهب الذي حكاه عنهم يوافق مذهب أهل السنة من وجهٍ دون وجه، فقال:

«واختلفوا في الكلام: ما هو؟

فقال الأكثرون منهم: كلام الله صفة الله لذاته لم يزل، وإنه لا يشبه كلام المخلوقين بوجه من الوجوه...

وأجمع الجمهور منهم على: أن كلام الله تعالى ليس بحروف ولا صوت ولا هجاء، بل الحروف والصوت والهجاء دلالات على الكلام، وأنها لذوي الآلات والجوارح التي هي اللهوات والشفاه والألسنة، والله

---

(١) التأويل: له ثلاثة معان: **الأول**: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، كتأويل أهل البدع نصوص العلو، وصرفها عن معنى علوّ الذات إلى علو القهر والقدر فقط، وهذا هو الذي يقصده من تكلم في نصوص الصفات وترْك تأويلها من المتأخرين، وهو الذي يعنيه المصنف هنا.
الثاني: التأويل بمعنى التفسير، كما يعبّر ابن جرير وغيره من المفسرين، فيقول: تأويل قوله تعالى كذا وكذا...
الثالث: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر هو عين المخبر عنه، كقول يوسف عليه السلام: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠].
انظر: التدمرية (ص٩١ ـ ٩٣)، الرسائل الكبرى لشيخ الإسلام (٢/ ١٧ ـ ٢١)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦).

(٢) بيّن شيخ الإسلام مذهب الصوفية في الصفات الفعلية، وأن المعتدلين من المتصوفة على إثباتها على مراد الله تعالى، من غير تحريف ولا تعطيل، أما ضُلّالهم، فقد خبّطوا في ذلك، وتفرّقوا بين غالٍ وجافٍ.
انظر ما تقدم في مبحث: توحيد الأسماء والصفات (١/ ٦٣١).

تعالى ليس بذي جارحة، ولا محتاج إلى آلة، فليس كلامه بحروف ولا صوت.

وقال بعض كبرائهم في الكلام له: من تكلم بالحروف فهو معلول، ومن كان كلامه باعتقاب فهو مضطر.

وقالت طائفة منهم: كلام الله حروف وصوت، وزعموا أنه لا يعرف كلامه إلا كذلك مع إقرارهم أنه صفة الله تعالى في ذاته غير مخلوق، وهذا قول حارث المحاسبي، ومن المتأخرين ابن سالم»اهـ[١].

فالكلاباذي هنا وافق أهلَ السنة في إثبات أصل صفة الكلام، لكنه خالفهم بنفي الحروف والأصوات، وأهل السنة يثبتون أن الله تعالى يتكلم بحرف وصوت يليق بجلال الله وعظمته[٢].

ويُلحظُ هنا: أن الكلاباذي قرر هذا المذهب قبل ظهور مذهب ابن عربي وشيعته من القائلين بالحلول والاتحاد، وأن كلَّ كلام في العالم هو في الحقيقة كلام الله تعالى حقاً كان هذا الكلام أم باطلاً، ويقول قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وقد تبع ابنَ عربي في ضلاله هذا جمعٌ من المتصوفة[٣].

١١ - وفي الباب الحادي عشر ذكر الكلاباذي مذهب المتصوفة في

---

(١) التعرف (ص٤٠).

(٢) تقدم بيان مجمل معتقد أهل السنة في صفة الكلام لله ﷻ، وقد نقل شيخ الإسلام مذهب الصوفية في كلام الله تعالى، وأوضح رأي غلاتهم؛ كابن عربي وابن الفارض، وردّ عليهم، وبيّن الشيخ أن المعتدلين من المتصوفة يوافقون أهل السنة في إثبات كلام الله تعالى، أما الغلاة فيخالفونهم وينقسمون طوائفَ (١/ ٦٤٦).

(٣) تقدم تفصيل مذهب الحلولية والرد عليهم (١/ ٤٠٥).

الرؤية، وما نقله في هذا الباب موافق لمذهب أهل السنة، ونقل الكلاباذي عن الصوفية الإجماعَ على أن الله تعالى لا يُرى في الدنيا بالأبصار، وفي هذا ردٌّ على من زعم من الصوفية أنه رأى الله في الدنيا، أو أنه يمكن أن يراه !! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، قال الكلاباذي رَحِمَهُ اللهُ:

«وأجمعوا أنه لا يرى في الدنيا بالأبصار ولا بالقلوب إلا من جهة الإيقان؛ لأنه غاية الكرامة وأفضل النعم، ولا يجوز أن يكون ذلك إلا في أفضل المكان، ولو أُعطُوا في الدنيا أفضلَ النعم، لم يكن بين الدنيا الفانية والجنة الباقية فرق، ولَمَا منع الله سبحانه كليمَه موسى عليه السلام ذلك في الدنيا، وكان مَنْ هو دونه أحرى، وأخرى أن الدنيا دار فناء، ولا يجوز أن يُرى الباقي في الدار الفانية، ولو رأوْه في الدنيا، لكان الإيمانُ به ضرورةً، والجملة أن الله تعالى أخبر أنها تكون في الآخرة، ولم يخبر أنها تكون في الدنيا، فوجب الانتهاء إلى ما أخبر الله تعالى به»اهـ[(١)(٢)].

١٢ ـ وفي الباب الثالث عشر فصّل الكلاباذي مذهب الصوفية في

---

(١) التعرف (ص٤٣).

(٢) نقل شيخ الإسلام عن المعتدلين من الصوفية مثل ما ذكره الكلاباذي من إثبات رؤية الله في الآخرة رؤية حقيقية، وساق شيخ الإسلام نص كلام ابن خفيف وغيره في ذلك.
لكن الشيخ نقل عن جَمْعٍ من المتصوفة زعْمَهم أنهم يرون الله تعالى في الدنيا، ونقل عن آخرين أنهم يستخفُّون برؤية الله تعالى، ويزعمون أنهم لو أرادوا رؤية الله لرأوه لكنهم يترفعون عن ذلك!! ونقل عن فريق ثالث منهم أن رؤية بعض الأولياء كأبي يزيد البسطامي أنفع من رؤية الله!! وقد فصَّل شيخ الإسلام الردّ على هؤلاء، وبيّن ما وقعوا فيه من التباس، واعتذر عن بعضهم بأنه قد تغلب الرقة والأُنس على العبد حتى يُخيَّل إليه أنه رأى الله وما رآه، وساق عن بعض السلف الصالحين روايات تؤيد ذلك، كقول ابن عمر رضي الله عنه: .. ونحن نتراءى الله في الطواف، وغير ذلك، وقد تقدم تفصيله (١/ ٦٦٥).

القدر وخلق أفعال العباد، وما حكاه عن الصوفية في ذلك موافق لمذهب أهل السنة. ومما ذكره في ذلك قوله:

«أجمعوا أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها، كما أنه خالق لأعيانهم وأن كل ما يفعلونه من خير وشر، فبقضاء الله وقدره وإرادته ومشيئته، ولولا ذلك لم يكونوا عبيداً ولا مربوبين ولا مخلوقين، وقال ﷻ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩]، ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢].

فلما كانت أفعالهم أشياء وجب أن يكون الله خالقها، ولو كانت الأفعال غيرَ مخلوقة، لكان الله جل وعز خالقُ بعض الأشياء دون جميعها، ولكان قوله: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦] كذباً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»اهـ[١][٢].

١٣ ـ في الباب الحادي والعشرين والثاني والعشرين ساق الكلاباذي قول المتصوفة في معرفة الله تعالى، وساق في ذلك أقوالاً فيها رموز وإشارات للصوفية لو تجنبَّها لكان أحسن وأفضل[٣].

---

(١) التعرف (ص٤٤ ـ ٤٥).

(٢) تقدم سياق ما حكاه شيخ الإسلام من مذهب الصوفية في أفعال العباد، وأن فريقاً غَلَوْا في مسألة خلق أفعال العباد حتى وقعوا في مذهب الجبرية (ص٩٣).

(٣) وهذا من أوضح الفروق بين منهج الكلاباذي ومنهج شيخ الإسلام، فإن شيخ الإسلام يسوق ما شاء من عبارات المتصوفة، لكنه لا يذكر إشاراتهم الموهمة المحتملة لمعانٍ صحيحة وباطلة.

وما وقع كثير من عوامّ أهل التصوف في الضلال والابتداع إلا من جرَّاء سماعهم لهذه الإشارات التي يفهمها كلٌّ منهم على مراده، ولو التزموا منهج الكتاب والسنة في وضوح العبارة وصِدق الدلالة، لَمَا وقعوا في هذا الانحراف.

=

ومن ذلك قوله: «أجمعوا على أن الدليل على الله هو الله وحده، وسبيل العقل عندهم سبيل العاقل في حاجته إلى الدليل؛ لأنه محدَث والمحدَث لا يدل إلا على مثله.

وقال رجل للنوري: ما الدليل على الله؟

قال: الله!

قال: فما العقل؟

قال: العقل عاجز، والعاجز لا يدل إلا على عاجز مثله...

وقال أبو بكر السباك[1]: لمَّا خلق الله العقل، قال له: من أنا؟ فسكت، فكحّله بنور الوحدانية، ففتح عينيه، فقال: أنت الله لا إله إلا أنت...

ثم اختلفوا في المعرفة نفسها، ما هي؟ والفرق بينها وبين العلم.

فقال الجنيد: المعرفة وجود جهلك عند قيام علمه.

قيل له: زدنا.

قال: هو العارف وهو المعروف!!.

معناه: أنك جاهل به من حيث أنت، وإنما عرفته من حيث هو.

وقال غيره: المعرفة هي حقر الأقدار إلا قدر الله، وأن لا يشهد مع قدر الله قدراً.

= وسيأتي عند الكلام عن الباب الحادي والثلاثين تفصيل الكلام حول هذه الإشارات وسياق أمثلة عديدة لها (ص٥٦٦).

(١) هو محمد بن إبراهيم بن أحمد، أبو بكر، المعروف بابن السباك المستملي، الجرجاني، قال أبو القاسم الجرجاني: «روى عن ابن عدي وأبي بكر الإسماعيلي وجماعة»اهـ، توفي سنة ٣٩٩هـ.
انظر: تاريخ جرجان لأبي القاسم الجرجاني (١/ ٤٥٢).

.. وقيل لعليان[١]: كيف حالك مع المولى؟

قال: ما جفوتُه منذ عرفته.

قيل له: متى عرفته؟

قال: منذ سموني مجنوناً!!.

جعل دلالة معرفته له تعظيم قدره عنده.

قال سهل[٢]: سبحان من لم يدركِ العبادُ من معرفته إلا عجزاً عن معرفته»اهـ[٣].

١٤ ـ وفي الباب السادس والعشرين ساق الكلاباذي مذهب الصوفية في كرامات الأولياء.

وما ذكره يوافق مذهب أهل السنة، ويوافق نصَّ ما ذكره شيخ الإسلام[٤]؛ حيث قسّم خوارق العادة أقساماً: معجزات أنبياء، وكرامات أولياء، ومخادعات أعداء.

ومما ذكره في ذلك، قوله: «أجمعوا على إثبات كرامات الأولياء وإن كانت تدخل في باب المعجزات كالمشي على الماء وكلام البهائم

---

(١) ذكره أبو نعيم في حلية الأولياء، فقال: «محمد بن علي النسوي، يعرف بمحمد بن عليان، رفيع الهمة، له الكرامات الظاهرة،.. كان يقول: آيات الأولياء وكراماتهم رضاهم بما يُسخِط العوام من مجاري المقدور،.. وكان يقول: كيف لا تحب من لا تنفك عن بره طرفة عين؟ وكيف تدَّعي محبة من لا توافقه طرفة عين؟»اهـ.
انظر: الحلية (١٠/ ٣٧٦).

(٢) سهل بن عبد الله التستري، تقدمت ترجمته، انظر (١/ ١٥٨).

(٣) التعرف (ص٦٣ ـ ٦٧).

(٤) تقدم سياق ما ذكره شيخ الإسلام عن مذهب الصوفية في الكرامات وخرق العادة (١/ ٨٤٢).

وطي الأرض وظهور الشيء في غير موضعه ووقته، وقد جاءت الأخبار بها وصحَّت الروايات ونطق بها التنزيل.. فالذي للأنبياء معجزات وللأولياء كرامات وللأعداء مخادعات..»اهـ[(١)].

١٥ ـ في الباب الثلاثين ساق الكلاباذي قول الصوفية في المكاسب وطلب الرزق، وهل ينافي ذلك التوكل أم لا؟

وبيَّن أن السبيل الصحيح هو السعي والاكتساب وعدم القعود أو سؤال الناس، ومما قاله في ذلك:

«أجمعوا على إباحة المكاسب من الحرف والتجارات والحرث وغير ذلك مما أباحته الشريعة على تيقظ وتثبُّت وتحرُّز من الشُّبُهات، وأنها تعمل للتعاون وحسم الأطماع ونية العود على الأغيار والعطف على الجار وهي عندهم واجبة لمن ربط به غيره ممن يلزمه فرضه...

هذا ما تحقَّقناه وصحَّ عندنا من مذاهب القوم من أقاويلهم في كتبهم ممَّن ذكرنا أساميهم ابتداءً وما سمعناه من الثقات ممن عرف أصولهم وتحقق مذاهبهم، والذي فهمناه من رموزهم وإشاراتهم في ضمن كلامهم، قال: وليس كل ذلك مسطوراً لهم على حسب ما حكيناه وأكثر ما ذكرنا من العلل والاحتجاج، فمن كلامنا عبارة عما حصلناه من كتبهم ورسائلهم.

ومن تدبَّر كلامهم وتفحَّص كتبهم علم صحة ما حكيناه، ولولا أنا كرهنا الإطالة والإكثار لكنَّا نذكر مكان ما حكيناه من كلامهم من كتبهم نصاً ودلالة؛ إذ ليس كل ذلك مرسوماً في الكتب على التصريح»اهـ[(٢)(٣)].

---

(١) التعرف (ص٧١ ـ ٧٣). (٢) التعرف (ص٨٥).

(٣) لم يفصِّل الكلاباذي هنا مذهب المتصوفة في المكاسب، والذي يوحي به كلامُه الأخير أنه يردُّ على طائفة من المتصوفة يرون أن سبيل التوكل هو ترك الاكتساب والقعود عن السعي في طلب الرزق. =

١٦ ـ في الباب الحادي والثلاثين فصّل الكلاباذي الكلام عن علوم الصوفية، وأنها علوم أحوال، والمتأمِّل في كتاب الكلاباذي يجد أنه في هذا الباب وما بعده إلى آخر الكتاب بدأ يتخبّط في تقرير المسائل، ويميل إلى تقرير مذهب الصوفية بوضوح، ويؤيده وينتصر له بما فيه من حق وباطل.

بل إنه بدأ يناقض بعض ما كان قرره سابقاً ممَّا وافق فيه مذهب السلف(١).

= وقد يؤخذ على الكلاباذي رَحِمَهُ اللهُ أنه لم يُصرح بوجود هذا الصنف في الصوفية، وكأن المتصوفة كلّهم مجمعون على ما ذكره من السعي لكسب الرزق.. إلخ.

وهذا المنهج الذي سلكه الكلاباذي يختلف عن المنهج الصريح الذي يسلكه شيخ الإسلام؛ إذ إن شيخ الإسلام يذكر جميع الأصناف، ويحيط بكل جوانب المذهب، ثم يؤيد الموافق للحق، ويرد على المبطل.

وقد تقدم نقل كلام شيخ الإسلام في مسألة الاكتساب، ونقلت أيضاً كلاماً بديعاً للإمام ابن القيم في ذلك (ص٦١).

(١) من الأمثلة على ذلك أنه في باب سابق ذكر أن القول الصحيح إباحة المكاسب والحث على السعي في طلب الرزق، وأن من عارض ذلك أو قال: إن الاكتساب ينافي التوكل، فهو ليس من أهل العلم والتحقيق من المتصوفة، وقد تقدم ذلك قبل قليل (ص٥٦٤).

لكنه في الباب الثاني والثلاثين في بيان حقيقة التصوف ناقض ما سبق أن قرره، فقال: «سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الفارسي يقول: أركان التصوف عشرة:

أولها تجريد التوحيد، ثم فهم السماع، وحسن العشرة، وإيثار الإيثار، وترك الاختيار، وسرعة الوجد، والكشف عن الخواطر، وكثرة الأسفار، **وترك الاكتساب**، وتحريم الادخار»اهـ.

ثم قال الكلاباذي شارحاً هذه المقولة: «**وترك الاكتساب لمطالبة النفوس بالتوكل**، وتحريم الادخار في حالة لا في واجب العلم، كما قال النبي ﷺ في الذي مات من أهل الصفة وترك ديناراً، فقال رسول الله ﷺ: (كيه)»اهـ. التعرف (ص٨٩).

=

والكلاباذي في هذا الباب وما بعده توسَّع في التعبير عن علوم الصوفية بأنها علوم أحوال، وإشارات لا يفهمها إلا من فهم علومهم، وارتقى إلى درجتهم!!.

وهذا الكلام منه، فضلاً عن أنه يفتح الباب للمبتدع والزنديق أن يقول ما قال، فإذا اعتُرِض عليه ادّعى بأن ما قاله إشارات وتلميحات لا يفهمها إلا من رقَّ طبعه ثم يفسرها ما شاء من تفسيرات!!.

وهذا ـ لعمري ـ هو ما فتح على الصوفية باب الزندقة والابتداع[1]، ومن كلام الكلاباذي في ذلك، قوله: «الباب الحادي والثلاثون:

علوم الصوفية علوم الأحوال: أقول وبالله التوفيق:

اعلم أن علوم الصوفية علوم الأحوال، والأحوال مواريثُ الأعمال، ولا يرث الأحوالَ إلا مَنْ صحَّحَ الأعمال...

فإذا استقامت النفس على الواجب وصلحت طباعها وتأدبت بآداب الله ﷻ:

مِنْ زَمِّ جوارحها، وحِفْظِ أطرافها، وجَمْعِ حواسِّها، سهُل عليه إصلاح أخلاقها، وتطهير الظاهر منها، والفراغ ممَّا لها، وعزوفها عن الدنيا، وإعراضها عنها.

فعند ذلك يمكن العبد مراقبة الخواطر وتطهير السرائر، وهذا هو علم المعرفة، ثم وراء هذا: علوم الخواطر، وعلوم المشاهدات والمكاشفات، وهي التي تختصُّ بعلم الإشارة.

= وهذا الذي قرره أخيراً من أن الاكتساب يقدح في التوكل هو مذهب المتصوفة المشهور عنهم، وما خالف فيه إلا المعتدلين منهم ـ وهم قليل ـ، وقد فصّل شيخ الإسلام ذلك فيما سبق (ص٦١٠).

(١) تقدم الكلام عن شيء من ذلك (انظر: ص٢٥٤)، وسوف أُفصل الكلام هنا.

وهو العلم الذي تفردت به الصوفية بعد جمعها سائر العلوم التي وصفناها.

وإنما قيل: علم الإشارة؛ لأن مشاهدات القلوب، ومكاشفات الأسرار لا يمكن العبارة عنها على التحقيق، بل تُعلم بالمنازلات والمواجيد، ولا يعرفها إلا مَنْ نازل تلك الأحوال وحلَّ تلك المقامات.

روى سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **(إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهلُ المعرفة بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغرة بالله)**(١).

وعن عبد الواحد بن زيد قال: سألت الحسن عن علم الباطن؟

فقال: سألت حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن علم الباطن؟

فقال: سألت رسول الله عن علم الباطن؟

فقال: سألت جبريل عن علم الباطن؟

فقال: سألت الله عز وجل عن علم الباطن؟

فقال: **(هو سرٌّ من سرِّي أجعله في قلب عبدي؛ لا يقف عليه أحد من خلقي)**(٢).

.. ثم لكل مقام بَدْءٌ ونهايةٌ، وبينهما أحوال متفاوتة، ولكلِّ مقام علمٌ، وإلى كل حال إشارة، ومع كل مقام إثباتٌ ونفيٌ، وليس كلَّ ما نفيَ في مقام كان منفياً فيما قبله، ولا كلُّ ما أثبت فيه كان مثبتاً فيما دونه.

فأما من لم يشرف على أحوال السامعين، وعبَّر عن مقام فنفى فيه وأثبت، جاز أن يكون في السامعين من لم يحلَّ ذلك المقام، وكان الذي

---

(١) الحديث: لم أقف عليه. (٢) الحديث: لم أقف عليه.

نفاه القائل مُثبَتاً في مقام السامع، فيسبق إلى وهم السامع أنه نفى ما أثبته العلم، فخطَّأ قائله، أو بدَّعه وربَّما كفَّره.

فلمَّا كان الأمر كذلك: اصطلحت هذه الطائفة على ألفاظ في علومها، تعارفوها بينهم، ورمزوا بها، فأدركه صاحبه، وخفي على السامع الذي لم يحُلَّ مقامه، فإما أن يحسن ظنه بالقائل فيقبله ويرجع إلى نفسه، فيحكم عليها بقصور فهمه عنه، أو بسوء ظنه به؛ فيهوس قائله وينبه إلى الهذيان، وهذا أسلمُ له من ردِّ حق وإنكاره.

قال بعض المتكلمين لأبي العباس بن عطاء[1]: ما بالكم أيها المتصوفة قد اشتققتم ألفاظاً أغربتم بها على السامعين، وخرجتم عن اللسان المعتاد؟ هل هذا إلا طلب للتمويه أو ستر لعوار المذهب؟

فقال أبو العباس: ما فعلنا ذلك إلا لغيرتنا عليه، لعزَّته علينا؛ كيلا يشربها غيرُ طائفتنا. ثم اندفع يقول:

أحسن ما أظهره ونظهره ... بادئ حق للقلوب نشعره
يخبرني عني وعنه أخبره ... أكسوه من رونقه ما يستره
عن جاهل لا يستطيع ينشره ... يفسد معناه إذا ما يعبره
فلا يطبق اللفظ بل لا يعشره ... ثم يوافي غيره فيخبره
فيظهر الجهل وتبدو زمره ... ويدرس العلم ويعفو أثره

وأنشدونا أيضاً له:

إذا أهل العبارة ساءلونا ... أجبناهم بأعلام الإشارة

---

(١) هو أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء، أبو العباس، الصوفي، قال الذهبي: «كان أحد شيوخهم الموصوفين بالعبادة، والاجتهاد، وكثرة الدرس للقرآن»اهـ، كان أبو العباس ممن يعتذر للحلاج ويصحح حاله، توفي سنة ٣٠٧هـ.
انظر: سير الأعلام (١٤/ ٣١٤)، تاريخ بغداد (٥/ ٢٦)، لسان الميزان (٢/ ٣١٥).

نشير بها فنجعلها غموضاً تقصر عنه ترجمة العبارة
ونشهدها وتشهدنا سروراً له في كل جارحة إثارة
ترى الأقوال في الأحوال أسرى كأسر العارفين ذوي الخسارة»[(١)]

١٧ - **في مسألة السماع عند المتصوفة وافق الكلاباذي عموم المتصوفة القائلين باستحبابه**، ويدلّ على ذلك قوله: «سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الفارسي يقول: أركان التصوف عشرة:

أولها تجريد التوحيد، ثم فهم السماع،.. وفهم السماع: أن يسمع بحاله لا بالعلم فقط»اهـ[(٢)].

وقال في الباب الخامس والسبعين: «في السماع: السماع: استجمام من تعب الوقت، وتنفس لأرباب الأحوال، واستحضار الأسرار لذوي الأشغال، وإنما أُختير على غيره، ندعوه لك؟

قال: أنا أجلُّ من أن يستقطعني شخص، أو ينفذ فيَّ قول، أنا ردم كله.

فالسماع: إذا قرع الأسماع، أثار كوامن أسرارها، فمن بين مضطرب لعجز الصفة عن حمل الوارد، ومن بين متمكِّن بقوة الحال، مما تستروح إليه الطباع لبعد النفوس عن التشبث به والسكون إليه، فإنه من القضاء يبدو، وإلى القضاء يعود.

وأرباب الكشوف والمشاهَدات استغَنْوا عنها بالأسباب الحاملة لهم، تنزه أسرارهم في ميادين الكشوف.

سمعت فارساً يقول: كنت عند قوطة الموصلي[(٣)]، وكان قد لزم ساريةً في جامع بغداد أربعين سنة.

---

(١) التعرف (ص٨٦ - ٩٠). (٢) التعرف (ص٨٩).

(٣) قال ابن نقطة في تكملة الإكمال (٤/ ٦٢٣): «وأما قوطة - بضم القاف وسكون =

قلنا له: هاهنا قوَّالٌ طيب.

قال أبو محمد رويم: إن القوم سمعوا الذكر الأول حين خاطبهم بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] فكمن ذلك في أسرارهم، كما كمن كونُ ذلك في عقولهم، فلما سمعوا كوامن أسرارهم، فانزعجوا كما ظهرت كوامن عقولهم عند إخبار الحق لهم عن ذلك فصدقوا.

سمعت أبا القاسم البغدادي[١] يقول: السماع على ضربين:

فطائفة: سمعت الكلام، فاستخرجت منه عبرة، وهذا لا يسمع إلا بالتمييز وحضور القلب.

وطائفة: سمعت النغمة، وهي قوت الروح، فإذا ظفر الروح بقوته أشرف على مقامه وأعرض عن تدبير الجسم، فظهر عند ذلك من المستمع الاضطراب والحركة.

قال أبو عبد الله النباجي[٢]: السماع ما أثار فكرة، واكتسب عبرة، وما سواه فتنة.

قال الجنيد: الرحمة تنزَّل على الفقير في ثلاثة مواضع:

عند الأكل؛ فإنه لا يأكل إلا عند الحاجة. وعند الكلام؛ فإنه لا

= الواو وفتح الطاء المهملة ـ فهو قوطة الموصلي، ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في تاريخ الصوفية»اهـ. وكذلك ذكره ابن حجر في تبصير انتبه، وتاريخ الصوفية للسلمي مفقود (تقدم الكلام عنه، ص٣٥٦).

(١) هو عمران بن موسى بن فضالة، أبو الفتح، ويقال: أبو القاسم البغدادي، قال البغدادي في تاريخه: «كان عمران ناسكاً تاركاً للدنيا، وكان ثقة»اهـ، توفي سنة ٣٠٧هـ.
انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٦٨).

(٢) هو سعيد بن بريد النباجي، أبو عبد الله الصوفي، قال الذهبي: «القدوة العابد الرباني، له كلام شريف ومواعظ»اهـ، لم أقف على تاريخ وفاته.
انظر: السير (١٠/ ٤)، تاريخ جرجان (١/ ١٩٥).

يتكلم إلا للضرورة. وعند السماع؛ فإنه لا يسمع إلا عند الوجد»اهـ[(١)].

والمتأمل في كلام الكلاباذي حول السماع يجد أنه يوافق عموم الصوفية في استحبابه، وأنه من معالم الطريق، ولا يمكن أن يسلك السالك من دونه.

والسماع من أكبر بدع المتصوفة التي اشتغلوا بها، وشغلوا الناس عن القرآن، ولو أن الكلاباذي ـ عفا الله عنه ـ أيّد ما قرره من استحباب السماع بالأدلة الشرعية، لكنَّا قبِلنا كلامه، ولكن أنَّى يجد دليلاً على ابتداعه، ولو لبث الكلاباذي عمر نوح يبحث عن دليل يؤيد به ما ذهب إليه، لَمَا وجد.

وكلام الكلاباذي في السماع يؤيد ما تقرر سابقاً من أن الكلاباذي في النصف الثاني من كتابه مال إلى تقرير مذهب المتصوفة بعُجَره وبُجَره، ولا يكاد يخالف عموم الصوفية في انحرافاتهم السلوكية، بل والعقدية[(٢)].

١٨ ـ يورد الكلاباذي للمتصوفة أقوالاً فيها نوع تطاول على مقام الألوهية، ويسكت عنها، وهذا منهج خاطئ، فالأصل عدم إيراد مثل هذه الأقوال، فإن كان لا بدّ من إيرادها، فينبغي أن يُنبَّه على ما فيها من

---

(١) التعرف (ص١٥٩ ـ ١٦٠).

(٢) وهذا المنهج التلفيقي الذي سلكه الكلاباذي ـ عفا الله عنه ـ يخالف تماماً منهج شيخ الإسلام في التعامل مع الصوفية، بل مع جميع المخالفين، فليس في الدين محاباة.
وقد فصل شيخ الإسلام الكلام عن السماع وحكمه، ووجه غلط المتصوفة فيه، وحصر شبهاتِهم التي احتجُّوا بها على جوازه، وردَّ عليها، وبيَّن ما جرَّه السماع البدعي الذي استحدثه المتصوفة من ابتداع، ومواقعة فواحشَ، ومخالطة مُردان... وغير ذلك، والمعصية تجر إلى المعصية وتقول: أختي أختي.
انظر: ما سبق في مبحث السماع (ص١٨٨).

خلل[١]، من ذلك قوله: «قال أبو يزيد: الصوفية أطفال في جحر الحق»اهـ[٢].

وقوله: «قال سهل بن عبد الله: أنا منذ ثلاثين سنة أكلم الله [!!]، والناس يتوهمون أني أكلمهم»اهـ[٣].

١٩ ـ في الباب الحادي والخمسين **تحدث الكلاباذي عن قول الصوفية في محبة الله تعالى، وقرّر فيه مذهب الصوفية في المحبة وأن حقيقتها عندهم العشق** ـ كما نص شيخ الإسلام على ذلك عند حكايته مذهب المتصوفة في محبة الله تعالى ـ[٤].

قال الكلاباذي: «أنشدونا لبعضهم:

أحبك حبين حب الهوى ... وحباً لأنك أهل لذاك

فأما الذي هو حب الهوى ... فشغلي بذكرك عمن سواكا

وأما الذي أنت أهل له ... فلست أرى الكون حتى أراكا

فما الحمد في ذا ولا ذاك لي ... ولكن لك الحمد في ذا وذاكا

قال ابن عبد الصمد: هي التي تعمي وتصم، تعمي عما سوى المحبوب فلا يشهد سواه مطلوباً.. وأنشد:

---

(١) المتأمل فيما كتبه شيخ الإسلام عن المتصوفة يجد أنه يورد أحياناً مثل هذه العبارات، لكنه يوضح مراد أصحابها، فيعتذر عنهم إن كانوا من المشهورين بالصلاح والاستقامة، أو ينتقد عباراتهم إن كانوا أصحاب شطح وتجاوز.
وقد تقدم مبحث خاص عن موقف شيخ الإسلام من عبارات المتصوفة، نقلتُ فيه أمثلة من عباراتهم، وموقف شيخ الإسلام منها (١/ ١٧٢).

(٢) التعرف (ص٩١).

(٣) التعرف (ص١٤٤).

(٤) تقدم تفصيل ما حكاه شيخ الإسلام من مذهب المتصوفة في محبة الله تعالى، وأن حاصل معناها عندهم هو العشق، وقد أشار شيخ الإسلام إلى عباراتهم في ذلك، ونقل عن أبي طالب في قوت القلوب، وعن القشيري في الرسالة، وغيرهما، وردّ عليهم (١/ ٦٨١).

أصمني الحب إلا عن تسامره فمن رأى حبَّ حبٍّ يورث الصمما
وكف طرفي إلا عن رعايته والحب يعمي وفيه القتل إن كتما

وأنشد أيضاً:

فرط المحبة حالٌ لا يقاومها رأي الأصيل إذا محذوره قهرا
يلذ إن عدلت منه قوارعه وإن تزيد في تعديله بهرا[(١)]

٢٠ ـ **يحكي الكلاباذي عن الصوفية البدع والمحدثات، ويسكت عنها، وكأنه يدعو إلى الاقتداء بهم في ذلك**، ومن ذلك قوله في معرض كلامه عن مجاهداتهم وأعمالهم:

«وكان بعض المشايخ ـ وأكثر ظني أنه أبو حمزة الخراساني ـ حج عشر حِجَجٍ عن النبي ﷺ وحجَّ عن العشرة من أصحاب النبي ﷺ عشر حِجَجٍ، وحج عن نفسه حجةً، يتوسل بتلك الحجج إلى الله في قبول حجته»اهـ[(٢)(٣)].

وهذا الكلام من الكلاباذي ـ عفا الله عنه ـ إذا قرأه العاميّ من الصوفية ظن أنه الطريق الموصل إلى الجنة، مع أن مثل هذا الفعل لم يأمر النبي ﷺ بفعله، بل ولم يأذن به، ولم يفعلْه أحد من أصحابه.

٢١ ـ **يقرر الكلاباذي مصادرَ للتلقي عند الصوفية غير الكتاب والسنة، كالهواتف، والرُّؤى والأحلام، والفِراسة، وغيرها، مع أن هذه**

---

(١) التعرف (ص١١٠ ـ ١١١). (٢) التعرف (١٤٩ ـ ١٥٠).

(٣) تقدم في مبحث سابق عرض كلام شيخ الإسلام حول المجاهدات البدعية التي يفعلها بعض المتصوفة، بناءً على الاستحسان المجرّد عن الدليل الشرعي، كفعل هذا الرجل الذي حج عن النبي ﷺ، وكفعل من يقف في الشمس الساعات الطويلة، أو يمتنع عن الطعام والشراب، أو غير ذلك.
وبيّن شيخ الإسلام أن هذا كله من البدع والمحدَثات، وساق الأدلة على ذلك (ص١٣٤).

المصادر ليست طرقاً شرعية، بل قد تكون من قِبل الجن والشياطين، وهو الغالب.

قال الكلاباذي: «الباب السابع والستون في لطائف الله للقوم وتنبيهه إياهم بالهاتف:

قال أبو سعيد الخراز: بينا أنا عشيةَ عرفةَ قطعني قرب الله ﷻ عن سؤال الله، ثم نازعتني نفسي بأن أسألَ الله تعالى، فسمعت هاتفاً يقول: أبعْدَ وجود الله، تسأل اللهَ غير الله[؟!].

قال أبو حمزة الخراساني: حججت سنة من السنين، فكنت أمشي، فوقعت في بئر، فنازعتني نفسي بأن أستغيثَ، فقلت: لا، والله لا أستغيثُ.

فما استتممت هذا الخاطر حتى مرَّ برأس البئر رجلان، فقال أحدهما للآخر: تعال حتى نطمَّ رأس هذا البئر من الطريق.

فأتَوْا بقصب وبارية، وهممت أن أصيح، ثم قلت: يا من هو أقربُ إليَّ منهما، وسكتُّ حتى طمّوا ومضَوْا.

فإذا أنا بشيء قد دلَّى برجليه في البئر وهو يقول: تعلق بي، فتعلقت به، فإذا هو سبُعٌ!!

وإذا هاتف يهتف بي ويقول لي: يا أبا حمزة! هذا حسنٌ، نجَّيناك من التلف في البئر بالسَّبُعِ.

قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: قال أبو الوليد السَّقَّاء: قدَّم إليَّ أصحابُنا يوماً لبناً، فقلت: هذا يضرُّني.

فلما كان يوم من الأيام دعوتُ الله تعالى، فقلت: اللهم اغفر لي، فإنك تعلم أني ما أشركت بك طرفةَ عين، فسمعت هاتفاً يهتف بي ويقول: ولا ليلة اللبن؟!

قال أبو سعيد الخرَّاز: كنت في البادية، فنالني جوعٌ شديد، فطالبتني نفسي بأن أسألَ الله طعاماً، فقلت: ليس هذا من فعل المتوكِّلين، فطالبتني نفسي بأن أسأل الله صبراً، فلمَّا هممت بذلك سمعت هاتفاً يقول:

ويزعُم أنه منا قريب وأنَّا لا نضيِّع من أتانا
ويسألنا القوى عجزاً وضعفاً كأنَّا لا نراه ولا يرانا[(١)]

وكل ما ذكره الكلاباذي هنا يخالف ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والسلف الصالحين، وهذه الهواتف أدخلت مصادرَ شيطانية للتلقي عند الصوفية.

وكذلك ما ذكره هنا وأثنى عليه من ترك المتصوفة سؤالَ الله كشفَ الكُرُبات، والإعراض عن الدعاء، وظنهم أن هذا أفضل، وأن مَنْ فعل مثل هذا، فقد حقق التوكُّل !!، كل هذا مِنَ البدع المنهيِّ عنها[(٢)].

ومِنْ مصادر التلقِّي المجزوم بصحته عند الكلاباذي: الفراسة:

حيث زعم أن مِنَ الأولياء مَنْ يعلم ما في نفوس الناس، ويسمي ذلك فراسةً!!

ومن ذلك، قوله: «الباب الثامن والستون: تنبيههم إياهم بالفراسات:

قال أبو العباس بن المهتدي: كنت في البادية، فرأيت رجلاً يمشي

---

(١) التعرف (ص١٥٠ ـ ١٥١).

(٢) تقدم سياق ما ذكره شيخ الإسلام في الرد على المتصوفة في هذا الباب، وأن من ترك الدعاء، وأعرض عن الالتجاء إلى الله تعالى في كشف الكربات فهو مبتدع.

وقد ساق شيخ الإسلام الأدلة على ما ذكره، وبيّن أن الدعاء هو تعبد الأنبياء، وطريق الأولياء، وأن من أعرض عنه، أو ادعى استغناءه عنه فهو مبتدع (١/ ٥٩٥).

بين يديّ، حافيَ القدم، حاسرَ الرأس، ليس معه رَكوة، فقلت في نفسي: كيف يصلي هذا الرجل؟ ما لهذا طهارةٌ، ولا صلاةٌ!!

قال: فالتفت إليَّ، فقال: يعلم ما في أنفسكم فاحذروه[!!]

قال: فسقطتُ مغشياً عليَّ.

قال: فلما أفقتُ استغفرت الله من تلك الرؤية التي نظرت بها إليه.

فبينا أنا أمشي في بعض الطريق فإذا هو بين يديَّ، فلما رأيته هِبتُه وتوقفت، فالتفت إليَّ، ثم قرأ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥].

قال: ثم غاب فما رأيته بعد ذلك، أو كما قال.

سمعت أبا الحسن الفارسي يقول: قال لي أبو الحسن المزين[(١)]: دخلت البادية وحدي على التجريد، فلما بلغتُ العَمْقَ قعدت على شفير البركة، فحدثتني نفسي بقطعها الباديةَ على التجريد، ودخلها شيء من العُجْب، فإذا أنا بالكتاني[(٢)] ـ أو غيره الشك مني ـ من وراء البركة، فناداني:

يا حجَّامُ، إلى كم تحدِّثُ نفسُك نفسَك بالأباطيل؟!

ويروى أنه قال له: يا حجام، احفظ قلبك ولا تحدِّث نفسك بالأباطيل[(٣)].

---

(١) علي بن محمد المزين، أبو الحسن البغدادي، صحب التستري والجنيد، وجاور بمكة، قال الذهبي: «كان من أورع القوم وأكملهم حالاً»اهـ، توفي سنة ٣٢٨هـ.
انظر: الحلية (١٠/ ٣٤٠)، السير (١٥/ ٢٣٢).

(٢) محمد بن علي بن جعفر الكتاني، أبو بكر، بغدادي سكن مكة، يعرف بسراج الحرم، صحب الجنيد والخراز والنوري، توفي سنة ٣٢٢هـ.
انظر: الحلية (١٠/ ٣٥٧)، السير (١٥/ ٢٣٩)، تاريخ بغداد (٣/ ٧٥).

(٣) أورد القصة أبو نعيم في الحلية (١٠/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

وقال ذو النون: رأيت فتى عليه أطمار رثَّة، فتقذرْتُه نفسي، وشهِد له قلبي بالولاية، فبقيت بين نفسي وقلبي أتفكر، **فاطّلع الفتى على سِرِّي فنظر إليَّ**، فقال:

يا ذا النون، لا تبصرني لكي ترى خلقي، وإنما الدُّرُّ داخل الصدف، ثم ولَّى وهو يقول:

تهت على أهل ذا الزمان فما ... أرفع منهم لواحد رأسا
ذاك لأني فتى أخو فطن ... أعرف نفسي وأعرف الناسا
فصرت حراً مملكاً ملكاً ... مدَّرعاً بالقنوع لباساً[(١)]

ومن مصادر التلقي عند الكلاباذي: الخواطر:

قال: «الباب التاسع والستون: تنبيهه إياهم بالخواطر:

.. قُدِّم أبو عمرو بن العلاء[(٢)] يوماً ليصلي بالناس، وما كان يؤم، فيقدَّم اضطراراً، فلمَّا تقدم قال للناس: استوُوا، فغُشي عليه، فلم يُفق إلا بالغد، فقيل له في ذلك، فقال:

وقتَ ما قلتُ لكم: استووا، **وقع في قلبي خاطر من الله تعالى**[(٣)] كأنه يقول لي:

يا عبدي، هل استويت لي قطُّ طرفَة عين حتى تقول لخلقي: استووا؟.

---

(١) التعرف (ص١٥٢).

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان التميمي ثم المازني البصري، قيل: اسمه زبان، وقيل: العريان، شيخ القراء والعربية، ولد سنة ٧٠هـ تقريباً، وبرز في الحروف وفي النحو، وتصدر للإفادة مدة واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم، توفي سنة ١٥٤هـ.
انظر: السير (٦/ ٤٠٧)، تاريخ بغداد (١٣/ ٥١).

(٣) وما أدراه أن خاطره كان من الله تعالى؟! لعله من وساوس الشياطين.

قال الجنيد: مرضت مرضة، **فسألت الله أن يعافِيَني، فقال لي في سري:** لا تدخل بيني وبين نفسك.

.. سمعت بعض الكبراء يقول:

ربما أغفو غفوة، **فأُنادَى:** أتنام عني؟! إن نمتَ عنِّي لأضربنك بالسياط»اهـ[(١)(٢)].

ومن مصادر التلقي المجزوم بصحته عند الكلاباذي: الرؤى والأحلام:

ويدلّ على ذلك قوله: «الباب السبعون: تنبيهه إياهم في الرؤيا ولطائفها:

.. سمعت أبا بكر محمد بن علي الكتاني يقول: رأيت رسول الله ﷺ في عادتي، **فكانت العادةُ قد جرت له أنه كان يرى النبي ﷺ كل ليلة اثنين وخميس، فيسأله مسائلَ فيجيبه عنها**[(٣)].

قال: فرأيته قد أقبل عليّ ومعه أربعة نفر.

فقال لي: يا أبا بكر، أتعرف من هذا؟ قلت: نعم، هو أبو بكر.

ثم قال لي: أتعرف هذا؟ قلت: نعم، هو عمر.

---

(١) التعرف (ص١٥٢ ـ ١٥٣).

(٢) بيَّن شيخ الإسلام في مواضعَ ضلالَ من ضلَّ من الصوفية بمثل هذه الخواطر والوساوس، ويظنونها من الله، وهي ـ في الغالب ـ من الشياطين؛ إذ ما هو الحرج في أن يصلي بالناس إماماً؟! ومن أين عرف بأن هذا الخاطر من الله لا من وساوس الشياطين؟!.
وقد ردّ شيخ الإسلام على المتصوفة في عدِّهم لمثل هذه الخواطر مصدراً للتلقي (١/ ٣٦١).

(٣) عجباً!! يسأل النبي ﷺ في النوم ويجيبه!! قد اختلف الصحابة قبله في مسائل، ولم يكونوا يرون الرسول ﷺ فيجيبهم، وهذا من تلاعب الشياطين بالمتصوفة.

ثم قال: أتعرف هذا؟ قلت: نعم، هو عثمان.

ثم قال لي: أتعرف هذا الرابع؟ فتوقفت ولم أجب، فأعاد عليَّ ثانياً، فتوقفت، فأعاد عليَّ ثالثاً، فتوقفت، وكان في قلبي منه غَيْرة[!!] قال:

فجمع كفَّه وأشار بها إليَّ، ثم بسطها وضرب بها صدري، وقال لي: يا أبا بكر، قل: هذا علي بن أبي طالب.

فقلت: يا رسول الله، هذا علي بن أبي طالب.

قال: فآخى عليه السلام بيني وبين علي رضي الله عنه.

قال: ثم أخذ علي رضي الله عنه بيدي، وقال لي: يا أبا بكر، قم حتى تخرج إلى الصفا.

فخرجت معه إلى الصفا، وكنت نائماً في حجرتي، فاستيقظت فإذا أنا على الصفا»اهـ[(١)(٢)].

٢١ ـ وفي الباب الحادي والسبعين **تكلم الكلاباذي عن تشديد المتصوفة على أنفسهم بالامتناع عن المباحات مع حاجتهم إليها، كالامتناع عن شرب الماء البارد، والجوع الشديد المتواصل، وغير ذلك. وقد أثنى الكلاباذي على هذا النهج**، بل جعل هذه المجاهداتِ المبتدعةَ من غَيْرة الله على أوليائه الصالحين!!، ومدح الكلاباذي فاعلي هذه المجاهدات[(٣)].

---

(١) التعرف (ص١٥٣ ـ ١٥٤).

(٢) وما يدريه؟! لعل الجن والشياطين حملته إلى الصفا.

وقد عرض شيخ الإسلام لمثل هذه الرؤى، وبيَّن أنها لا يمكن أن تكون مصدراً معتمَداً للتلقي ـ إلا للأنبياء ـ فرؤياهم من الوحي، ومَنْ زعم أنه يتلقَّى الأوامر والأحكام الشرعية عن طريق الرؤى، فقد ادعى طرفاً من النبوة.

انظر: ما سبق في مبحث مصادر التلقي عند المتصوفة (١/ ٣١٧).

(٣) هذا ما فعله الكلاباذي. أما شيخ الإسلام، فقد ردّ على المتصوفة في تحريمهم =

ومن ذلك قوله: «قال الجنيد: دخلت على سريٍّ السَّقطي، فرأيت عنده خزف كوز مكسور.

فقلت: ما هذا؟ قال: جاءتني الصَّبِيَّةُ البارحة بكوز فيه ماء، فقالت لي: يا أبت، هذا الكوز معلَّق هاهنا، فإذا برد فاشربه، فإنها ليلة غمة، فغلبتني عيني، فرأيت جاريةً من أحسن الجواري دخلَتْ عليَّ، فقلت: لمن أنت؟ قالت: لمن لا يشرب الماء المبرَّد في الكيزان، وضربتْ بيدها إلى الكوز فانكسر، وهو الذي ترى، فما زال الخزف مكانَه لم يحرِّكه حتى ستره الغبار.

قال المزين: أقمت في بعض المنازل بالبادية سبعة أيام لم أطعَمْ شيئاً، فأضافني رجل في منزله، فقدّم إليَّ تمراً وخبزاً، فلم أقدِرْ على أكله، فلما كان الليلُ اشتهيته، فأخذت نواةً أعالج بها فتح فمي، فضربت النواة سني.

فقالت صبية من البيت: يا أبي، كم يأكل ضيفنا الليلة؟!

فقلت: يا سيدي، جوع سبعة أيام ثم تنغص عليَّ، وعزتك لا ذقته»اهـ[1].

٢٢ ـ يبالغ الكلاباذي في تعظيم أمر الكرامات، وينقل الحكايات التي يسبق إلى العقل أنها كذب موضوع، ومن ذلك قوله في الباب الثالث والسبعين: لطائفه بهم في الموت وما بعده:

= على أنفسهم ما أحل الله لهم، وبيّن بالأدلة الشرعية أن ما يفعلونه هو محض ابتداع، إذ إن النبي ﷺ كان يشرب الشراب الحلو البارد، ويأكل الشّواء، ولا يجوِّع نفسَه.. ومن رغب عن سنته ﷺ فليس منه.

انظر: ما سبق (ص١٣٤).

(١) التعرف (ص١٥٥ ـ ١٥٦).

«قال إبراهيم بن شيبان[1]: وافاني بعض المريدين، فاعتلَّ عندي أياماً فمات، فلمَّا أن أُدخل في قبره، أردتُ أن أكشف خدَّه وأضعه على التراب تذلُّلاً، لعل الله يرحمه، فتبسّم في وجهي[!!] وقال لي: تُذَلِّلُني بين يديْ مَن يُدَلِّلني؟!

قال: قلت: لا، يا حبيبي، أحياةٌ بعد الموت؟!!

فأجاب: أما علمتَ أن أحبَّاءه لا يموتون، ولكن يُنقلون من دار إلى دار.

وقال إبراهيم بن شيبان ـ أيضاً ـ: كان عندي في القرية شابٌّ من أهلها، متنسكاً، ملازماً للمسجد، وكنت مشغوفاً به، فاعتلَّ، فأتيت في بعض الجُمُعات البلدَ للصلاة، وكنت إذا جئت البلد أقيم عند إخواني بقيةَ يومي وليلتي، فوقع عليَّ الانزعاج بعد العصر، فأتيت القريةَ بعد العَتَمَةِ، فسألت عن الفتى؟ قالوا: نظنه متوجعاً.

فأتيته وسلمت عليه وصافحته، فخرجَتْ روحُه مع المصافحة[!!]

فتوليتُ غسلَه، فغلطتُ في صب الماء: أردت أن أصبَّ على يمينه صببت على يساره، ويده في يدي، فانتزع يده من يدي حتى ذهب ما كان عليه من السدر، فغُشي على مَنْ كان معي.

ثم فتح عينيه فيَّ[!!] ففزعتُ وصليت عليه، ودخلتُ القبر أواريه،

---

(١) إبراهيم بن شيبان القرميسيني، أبو إسحاق، صحب إبراهيم الخواص وغيره، قال الذهبي: «قال: علم الفناء والبقاء يدور على إخلاص الوحدانية وصحة العبودية. وما كان غير هذا، فهو من المغالطة والزندقة. قلت: صدقت والله؛ فإن الفناء والبقاء من ترَّهات الصوفية، أطلقه بعضهم، فدخل من بابه كل زنديق. قالوا: ما سوى الله باطل فانٍ، والله تعالى هو الباقي، وهو هذه الكائنات وما ثم شيء غيره» اهـ، توفي سنة ٣٣٧هـ.
انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، السير (١٥/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥).

وكشفت عن وجهه، ففتح عينيه، وتبسّم حتى بدت نواجذه وثناياه، فسوّينا عليه وحثينا عليه التراب»اهـ[١][٢].

وبما سبق يتبين لنا أن شيخ الإسلام تميز منهجُه في الكلام عن الصوفية أو غيرها من الفِرَقِ بالعدل والإنصاف، وبيان ما في المتصوفة من حق مع الثناء عليه، ومن باطل، مع التحذير منه[٣].

كما يتبين لنا أن الإمام الكلاباذي رَحِمَهُ اللَّهُ وإن اجتهد في تحسين مذهب الصوفية، وتأصيله، وتقعيد قواعده، إلا أن كلامه لم يَخْلُ من مخالفةٍ لطريقة السلف الصالح.

كما أنه من المعلوم أن هذه الأصول والقواعد التي سطَّرها الكلاباذي ومَنْ جاء بعدَه مَمَّن يُعدُّون مِنَ المشايخ المعتدلين عند أهل السنة، بل وعند المتصوفة، قد جاء مَنْ بعدهم وزاد عليها، ونفخ فيها من فم الغلو والابتداع، حتى قال فريق من الصوفية بالحلول والاتحاد، وقال آخرون بمعرفة المشايخ للغيب، وفريق ثالث غلَوْا في مسائلَ من الدين، وقصَّروا في مسائلَ، حتى وقعوا في الابتداع[٤].

❖ ❖ ❖

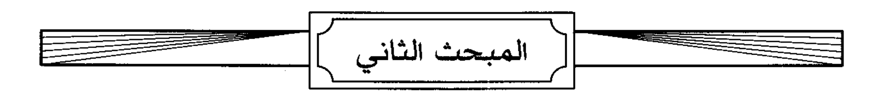
---

(١) التعرف (ص١٥٨).

(٢) هذا الذي ذكره الكلاباذي ـ عفا الله عنه ـ من أعظم صور الغُلُوِّ في المشايخ والصالحين، ولا يبعُد أن يكون ما وقع ـ إن كان قد وقع ـ من تلاعب الجن الشياطين وإغوائهم لهؤلاء الجُهَّال، وقد ردّ شيخ الإسلام على مثل هذا الغلو، وبيّن كثيراً من صوره المماثلة لهذه الصورة، وسبق بيان ذلك في مباحث سابقة (١/ ٥٣٤ ـ ٥٨٧).

(٣) تقدم بيان منهج شيخ الإسلام في التعامل مع المتصوفة والحكم عليهم (١/ ١٤٥، ١٥٧، ١٧٢) و(ص٣٨٩).

(٤) تقدم فيما سبق من مباحث بيان صور كثيرة من الابتداع والغلو عند الصوفية.



المبحث الثاني

مقارنة بين منهج شيخ الإسلام ومنهج أبي حامد الغزالي

تمهيد:

يرى الباحثون في الفكر الصوفي أن الغزالي من أكبر رجال المتصوفة الذين كان لهم الأثر في مذهب التصوف، من خلال مصنفاته، وما رتَّب فيها من آدابٍ وضوابطَ لمذهب الصوفية، وبما أن الغزالي اشتهر بأنه حجة الإسلام، فقد أصبح سلوكه في التصوف حجةً عند المتصوفة، فاغتروا بما كتب وصنف لهم، وظنوا أن الصوفية هم الفرقة الناجية إلى قيام الساعة، مهما عرض لهم في طريقهم مِنَ انحرافٍ وزَيغ!!.

وقد قرر شيخ الإسلام أن الغزالي لم يكن تأثيرُه محصوراً فقط في عامة المتصوفة، بل إن الغلاة المنتسبين إلى الصوفية ـ كابن عربي وابن الفارض ـ قد تأثروا بكتبه، وقادتهم إلى ما وقعوا فيه من الزيغ والضلال[١].

ومن أعظم ما ألّف الغزالي في التصوف كتابه (إحياء علوم الدين)؛ حيث أكثر فيه من ذكر أعلام المتصوفة، وآدابهم، وأخلاقهم، وطرق تربية النفس، وغير ذلك[٢]، إضافة إلى ما كتبه في غيره من الكتب.

---

(١) انظر: (١/٣٠٨).

(٢) تقدم في مبحث سابق ذكر رأي شيخ الإسلام في كتاب الإحياء للغزالي =

وقد تقدم في مباحث سابقة الكلام عن شيء من آراء أبي حامد في مسائل عِدّة، وذكرت ما ردّ به شيخ الإسلام عليه وما ناقشه فيه[1].

أما هذا المبحث، فهو موازنة بين منهج أبي حامد فيما كتبه عن الصوفية، وما كتبه شيخ الإسلام[2]، وقد جعلتُ هذه موازنة في النقاط التالية:

أولاً: بداية دخول أبي حامد في التصوف:

قال أبو حامد الغزالي: «ثم إني لمَّا فرغت من هذه العلوم أقبلت بهمَّتي على طريق الصوفية، وعلمت أن طريقتهم إنما تتم بعلم وعمل، وكان حاصل علمهم قطع عقبات النفس، والتنزه عن أخلاقها

= (ص٣٧٧)، وذكرت أيضاً رأي أبي الفرج ابن الجوزي في الإحياء وتقويمه (ص٣٧٧)، وأذكر هنا كلام بعض أهل العلم حول الإحياء:

قال الإمام الذهبي: «أما الإحياء ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير، لولا ما فيه من آداب ورسوم، وزهد من طرائق الحكماء، ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علماً نافعاً. تدري ما العلم النافع؟ هو ما نزل به القرآن، وفسّره الرسول ﷺ قولاً وفعلاً، ولم يأت نهي عنه.. فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله؟ ولكن لا ندَّعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول»اهـ. سير الأعلام (١٩/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢، ٣٤٦).

وقال محمد بن الوليد الطرطوشي الفقيه المالكي (ت: ٥٢٠): «فأما ما ذكرت من أبي حامد، فقد رأيته.. فلمَّا عمل الإحياء عمد يتكلم في علوم الأحوال ومرامز الصوفية، وكان غيرَ أنيسٍ بها، ولا خبيرٍ بمعرفتها، فسقط على أم رأسه، وشحن كتابه بالموضوعات»اهـ طبقات الشافعية للسبكي (٤/ ١٢٤).

(١) تقدم في مبحث سابق (ص٤٦٦) الترجمةُ بتوسُّع لأبي حامد الغزالي، وذكرتُ فيها سبب ما وقع عنده من انحراف، وأوردت نماذج من انحرافاته في كتبه، أسأل الله أن يعامله بعفوه ومغفرته.

(٢) تجنباً للتكرار، فإنني سأعرض رأي أبي حامد، وأسوق نصَّ كلامه كاملاً، أما كلام شيخ الإسلام، فإنني أُشير إلى موضعه فيما سبق من مباحث.

المذمومة، ، وصفاتها الخبيثة، حتى يتوصل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى، وتحليته بذكر الله.

وكان العلم أيسرَ عليَّ من العمل، فابتدأت بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم، مثل (قوت القلوب) لأبي طالب المكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب الحارث المحاسبي، والمتفرقات المأثورة عن الجنيد والشبلي، وأبي يزيد البسطامي قدس الله أرواحهم، وغير ذلك من كلام مشايخهم، حتى اطَّلعت على كنه مقاصدهم العلمية، وحصلت ما لا يمكن أن يحصلَ من طريقهم بالتعلم والسماع، فظهر لي أن أخصَّ خواصَّهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتعلم، بل بالذوق والحال وتبدَّل الصفات...

فعلمت يقيناً أنهم أربابُ الأحوال لا أصحاب الأقوال، وأن ما يمكن تحصيله بطريق العلم فقد حصَّلته، ولم يبق إلا ما لا سبيلَ إليه بالسماع والتعلم، بل بالذوق والحال[1]»اهـ[2].

ثانياً: أبو حامد شديد الإعجاب بالصوفية:

فقال: «علمت يقيناً أن الصوفية هم السابقون لطريق الله تعالى خاصة، وأن سيرتَهم أحسنُ السِّيَرِ، وطريقَهم أصوبُ الطرق، وأخلاقَهم أزكى الأخلاق، بل لو جمع عقل العقلاء وحكمة الحكماء وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء ليغيروا شيئاً من سيرهم وأخلاقهم، ويبدلوه بما هو خير منه، لم يجدوا إليه سبيلاً، فإن جميعَ حركاتهم وسكناتهم في

---

(١) هذا القول من أبي حامد يؤيد ما ذهب إليه المتصوفة مِنْ أنَّ مِنْ مصادر التلقي: الذوق والوَجد.
وقد ردّ شيخ الإسلام على ذلك وبيّن أن أذواق الناس تتفاوت، ولا يمكن للذوق أن يوافق الشريعة إلا إذا كان صاحبُه قد نال من علم الشريعة وأصولها شيئاً كثيراً (١/ ٣٤٠).

(٢) المنقذ من الضلال (ص٤٣ ـ ٤٤).

ظاهرهم وباطنهم مقتبسةٌ من نور مشكاة النبوة، وليس وراء نور النبوة على وجه الأرض نورٌ يُستضاءُ به»اهـ[(١)(٢)].

ومما يبين شدة إعجاب أبي حامد بالصوفية كثرةُ استشهاده بأقوالهم وقصصهم ومناماتهم، فلا تكاد تخلو صفحةٌ من كتابه (إحياء علوم الدين) ـ خاصة ـ وكتبه الأخرى، من ذكر قول لأحد أعلام المتصوفة، أو سَوْق حكاية من حكاياتهم، سواء في مسائل التصوف أو غيرها، وهو يورد كلّ ذلك من غير سَوْقِ إسناد، أو ذكر المرجع الذي نقل عنه القصة[(٣)].

إلا أن هذا الإعجاب الشديد من أبي حامد بالمتصوفة، وتأصيله

---

(١) المنقذ من الضلال (ص٤٩ ـ ٥٠).

(٢) انظر: رأي شيخ الإسلام في الصوفية عموماً وحكمه عليهم (ص٣٨٩).

(٣) ومن ذلك على سبيل المثال:

ـ تكلم أبو حامد في ذم علم الكلام، فاستشهد بقولٍ للجنيد، وآخرَ، للسري السقطي (الإحياء، ١/ ٢٥ ط. النور).

ـ وتكلم عن التزوج واختيار الزوجة، فاستشهد بقولٍ للجنيد، وحادثة لأحمد بن أبي الحواري وأبي سليمان الداراني (الإحياء، ٢/ ٢٧، ٥٣، ط. النور).

ـ وتكلم عن الأخوة وشروطها، فساق الكثير من القصص والأقوال عن الصوفية (الإحياء، ٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣ ط. النور).

ـ وفي كلامه عن السماع استشهد بما لا يُحصى من كلام المتصوفة وقصصهم (الإحياء، ٢/ ٢٤٥ وما بعدها، ط. النور).

ـ وتكلم عن العزلة، فأورد أقوالاً للصوفية كثيرة (الإحياء، ٢/ ٢٠٧، ٢٢١ ط. النور).

وانظر: الإحياء (١/ ٢٥، ٢/ ٣٢، ٥٨، ٨٣، ٨٩، ١٧٢، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٧٦، ٣/ ٢٤، ٢٥، ٤/ ٣٥٨ ط. النور، وغيرها كثير).

وهذا المنهج يخالف منهج شيخ الإسلام، إذ إنه لا يكاد يذكر حكاية أو قولاً لأحد المتصوفة إلا ويذكر المصدر الذي نقل عنه أو سنده في ذلك، توثيقاً للنقل وأمانة في حكاية المذهب، وقد تقدم في مبحث سابق ذكر أمثلة كثيرة على ذلك (١/ ١٦٢).

لكثير من علومهم وطرقهم لم يمنعه من انتقاد بعض من يتزَّيا بزيِّ المتصوفة دون أن يكون في حقيقته منهم، وهم الذين سمَّاهم شيخُ الإسلام بصوفية الأرزاق والرسم.

ومن ذلك قوله: «أكثر متصوفة هذه الأعصار لمَّا خلت بواطُنهم عن لطائف الأفكار ودقائق الأعمال، ولم يحصُلْ لهم أُنس بالله تعالى وبذكره في الخلوة، وكانوا بطّالين غير محترفين ولا مشغولين، قد ألِفُوا البطالة، واستثقلوا العمل، واستوعروا طريق الكسب، واستلانوا جانب السؤال والكُدية، واستطابوا الرباطات المبنية لهم في البلاد، واستسخروا الخدم المنتصبين للقيام بخدمة القوم، واستخفُّوا عقولهم وأديانهم من حيثُ لم يكن قصدُهم من الخدمة إلا الرياء والسمعة، وانتشار الصيت، واقتناص الأموال بطريق السؤال تعلُّلاً بكثرة الأتباع، فلم يكن لهم في الخانقاهات[1] حكم نافذ، ولا تأديب للمريدين نافع، ولا حجر عليهم قاهر، فلبسوا المرقَّعات، واتخذوا في الخانقاهات متنزَّهات.

وربما تلقَّفوا ألفاظاً مزخرفةً من أهل الطامَّات، فينظرون إلى أنفسهم وقد تشبَّهوا بالقوم في خِرقتهم، وفي سياحتهم، وفي لفظهم وعبارتهم، وفي آداب ظاهرةٍ من سيرتهم، فيظنون بأنفسهم خيراً، ويحسبون أنهم يحسنون صنعاً، ويعتقدون أن كلَّ سوداءَ تمرةٌ، ويتوهمون أنّ المشاركة في الظاهر تُوجب المساهمة في الحقائق وهيهات، فما أغزر حماقة من لا يميز بين الشحم والورم؟ فهؤلاء بُغَضَاءُ الله، فإن الله تعالى يبغض الشاب الفارغ، ولم يحملهم على السياحة إلا الشباب والفراغ»اهـ[2].

---

(١) الخانقاهات: جمع خانقاه، وهي بيوت خاصة تُجعل للصوفية، تقدم تعريفها.
(٢) الإحياء (٢/٢٢٨ ط. النور).

ثالثاً: أقسام المتصوفة عند أبي حامد:

تكلم عن أصناف المغترِّين من الخلق، ثم قال: «الصنف الثالث: المتصوّفة، وما أغلب الغرور عليهم، والمغترون منهم فرق كثيرة:

ففرقة منهم[(١)]: وهم متصوّفة أهل الزمان ـ إلا من عصمه الله ـ اغتروا بالزي والهيئة والمنطق، فساعدوا الصادقين من الصوفية في زيِّهم وهيئتهم، وفي ألفاظهم وفي آدابهم ومراسمهم واصطلاحاتهم، وفي أحوالهم الظاهرة في السماع والرقص والطهارة والصلاة والجلوس على السجادات، مع إطراق الرأس، وإدخاله في الجيب كالمتفكِّر، وفي تنفُّس الصُّعَداء، وفي خفض الصوت في الحديث، إلى غير ذلك من الشمائل والهيئات، فلمَّا تكلَّفوا هذه الأمور، وتشبَّهوا بهم فيها، ظنوا أنهم أيضاً صوفية، ولم يتعبوا قط في المجاهدة والرياضة ومراقبة القلب، وتطهير الباطن والظاهر من الآثام الخفيَّة والجليَّة، وكل ذلك من أوائل منازل التصوُّف.

ولو فرغوا عن جميعها لمَا جاز لهم أن يعدُّوا أنفسهم في الصوفية؟ كيف ولم يحوموا قطَّ حولها، ولم يسوموا أنفسهم شيئاً منها؟ بل يتكالبون على الحرام والشُّبُهات وأموال السلاطين، ويتنافسون في الرغيف والفلس والحبة، ويتحاسدون على النقير والقِطمير، ويمزق بعضهم أعراضَ بعض مهما خالفه في شيء مِنْ غرضه.

وهؤلاء غرورهم ظاهر، ومثالهم مثال امرأة عجوز سمعت أن الشجعان والأبطال من المقاتلين تُبتت أسماؤهم في الديوان، ويُقطع لكل واحد منهم قَطْرٌ مِنْ أقطار المملكة، فتاقت نفسُها إلى أن يُقطَعَ لها مملكة؛ فلبست درعاً، ووضعت على رأسها مِغْفراً، وتعلمت من رجز

---

(١) وهم الذين يسميهم شيخ الإسلام: صوفية الأرزاق (انظر ما سبق ١/ ٢٣٤).

الأبطال أبياتاً، وتعوَّدت إيرادَ تلك الأبيات بنغماتهم حتى تيسَّرت عليها، وتعلَّمت كيفية تبختُرهم في الميدان، وكيف تحريكهم الأيدي، وتلفقت جميع شمائلهم في الزي والمنطق والحركات والسكنات، ثم توجهت إلى المعسكر ليثبت اسمُها في ديوان الشجعان، فلما وصلت إلى المعسكر، أُنفذت إلى ديوان العَرْض، وأمر بأن تجرَّد عَنِ المِغفر، والدرع، ويُنظر ما تحته، وتمتحن بالمبارزة مع بعض الشجعان ليُعرف قدرُ عنائها في الشجاعة، فلمَّا جُرِّدت عن المغفر والدِّرع، فإذا هي عجوزٌ ضعيفة زمِنَةٌ، لا تطيق حمل الدرِّع والمغفر؟ فقيل لها: أجئتِ للاستهزاء بالملك وللاستخفاف بأهل حضرته والتلبيس عليهم؟! خذوها فألقوها قُدام الفيل لسُخفها[1]، فألقيت إلى الفيل.

فهكذا يكون حالُ المدَّعين للتصوف في القيامة إذا كُشف عنهم الغطاء، وعُرِضوا على القاضي الأكبر الذي لا ينظر إلى الزي والمرقَّع بل إلى سرّ القلب.

وفرقة أخرى[2]: زادت على هؤلاء في الغرور؛ إذ شق عليها الاقتداء بهم في بذاذة الثياب والرضا بالدون، فأرادت أن تتظاهرَ بالتصوف، ولم تجد بدّاً من التزيُّن بزيهم، فتركوا الحرير والإبريسم، وطلبوا المرقَّعات النفيسة، والفوط الرقيقة، والسجادات المصبغة، ولبسوا من الثياب ما هو أرفع قيمةً من الحرير والإبريسم، وظن أحدهم ـ مع ذلك ـ أنه متصوّف بمجرّد لون الثوب وكونه مرقعاً، ونسي أنهم إنما لوّنوا الثياب لئلا يطول عليهم غسلها كلَّ ساعة لإزالة الوسخ، وإنما لبسوا المرقَّعات إذ كانت ثيابُهم مخرَّقةً، فكانوا يرقِّعونها ولا يلبَسون الجديد، فأما تقطيع الفوط الرقيقة قطعةً قطعةً، وخياطة المرقعات منها، فمن أين يشبه ما اعتادوه؟.

(١) كذا في المطبوع، ولعلّ الصواب: لسحقها.

(٢) وهم الذين يسميهم شيخ الإسلام: صوفية الرسم (انظر ما سبق ١/ ٢٣٤).

فهؤلاء أظهر حماقةً من كافة المغرورين؛ فإنهم يتنعَّمون بنفيس الثياب ولذيذ الأطعمة، ويطلبون رَغَدَ العيش، ويأكلون أموال السلاطين، ولا يجتنبون المعاصي الظاهرة فضلاً عن الباطنة، وهم - مع ذلك - يظنُّون بأنفسهم الخير.

وشرُّ هؤلاء مما يتعدى إلى الخلق؛ إذ يهلك من يقتدي بهم، ومن لا يقتدي بهم تفسُد عقيدته في أهل التصوف كافةً؛ ويظنّ أن جميعهم كانوا من جنسه، فيطول اللسان في الصادقين منهم، وكل ذلك مِنْ شؤم المتشبِّهين وشرِّهم.

وفرقة أخرى: ادَّعت علمَ المعرفة، ومشاهدة الحق، ومجاوزة المقامات والأحوال، والملازمة في عين الشهود والوصول إلى القرب، ولا يعرف هذه الأمور إلا بالأسامي والألفاظ؛ لأنه تلقَّف من ألفاظ الطامَّات كلماتٍ، فهو يرددها، ويظن أن ذلك أعلى من علم الأولين والآخرين، فهو ينظر إلى الفقهاء والمفسِّرين والمحدثين وأصناف العلماء بعين الازدراء - فضلاً عن العوام - حتى إن الفلَّاح ليترك فِلاحته، والحائك يترك حياكته، ويلازمهم أياماً معدودة! ويتلقف منهم تلك الكلمات المزيَّفة، فيردِّدها كأنه يتكلم عن الوحي، ويخبر عن سرِّ الأسرار، ويستحقر بذلك جميع العباد والعلماء:

فيقول في العُبَّاد: إنهم أجراءُ متعبون[!!].

ويقول في العلماء: إنهم بالحديث عن الله محجوبون[!!].

ويدَّعي لنفسه أنه الواصل إلى الحق، وأنه من المقرَّبين، وهو عند الله من الفُجَّار المنافقين، وعند أرباب القلوب مِنَ الحمقى الجاهلين.

لم يُحكِم قط علماً، ولم يهذِّب خُلُقاً، ولم يرتِّب عملاً، ولم يراقبْ قلباً، سوى اتباع الهوى وتلقُّف الهَذَيان وحفظه.

وفرقة أخرى[١]: وقعت في الإباحة، وطوَوْا بساط الشرع، ورفضوا الأحكام، وسوَّوْا بين الحلال والحرام!.

فبعضهم: يزعم أن الله مستغنٍ عن عملي، فلمَ أُتعِبُ نفسي؟!.

وبعضهم يقول: قد كُلِّف الناسُ تطهيرَ القلوب عن الشهوات وعن حب الدنيا، وذلك محال؛ فقد كُلِّفُوا ما لا يمكن، وإنما يغترُّ به من لم يجرِّب، وأما نحن فقد جربنا وأدركنا أن ذلك محالٌ ! ولا يعلم الأحمق: أن الناس لم يكلَّفوا قلعَ الشهوة والغضب من أصلهما، بل إنما كُلِّفوا قلعَ مادتهما، بحيث ينقاد كلٌّ واحد منهما لحكم العقل والشرع.

وبعضهم يقول: الأعمال بالجوارح لا وزن لها، وإنما النظر إلى القلوب، وقلوبنا والهةٌ بحب الله، وواصلة إلى معرفة الله، وإنما نخوض في الدنيا بأبداننا، وقلوبُنا عاكفةٌ في حضرة الربوبية، فنحن مَعَ الشهوات بالظواهر لا بالقلوب، ويزعُمون أنهم قد ترقَّوْا عن رتبة العوامِّ، واستغنَوْا عن تهذيب النفس بالأعمال البدنية، وأن الشهوات لا تصدهم عن طريق الله لقوتهم فيها، ويرفعون درجة أنفسهم على درجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ إذ كانت تصدُّهم عن طريق الله خطيئةٌ واحدة، حتى كانوا يبكون عليها وينوحون سنين متواليةً.

وأصناف غرور أهل الإباحة من المتشبهين بالصوفية لا تحصى[٢]، وكل ذلك بناءً على أغاليطَ ووساوسَ يخدعُهم الشيطان بها لاشتغالهم

---

(١) وهم ابن عربي وأصحابه من الإباحية، وقد تقدم تفصيل الكلام عنهم (ص٣١٦).

(٢) قد سبق عندما عرضت لترجمة الغزالي وأطوار حياته أنه يتناقض في كتبه كثيراً؛ فهو يذم الشيء في كتاب، ثم يمدحه في كتاب آخر، ومن ذلك أنه ذمَّ أهل الإباحة هنا، بينما مدح طريقتهم في مواضعَ أخرى، وقد تقدم سياق أمثلة كثيرة على ذلك (ص٤٦٦).

بالمجاهدة قبل إحكام العلم، ومن غير اقتداءٍ بشيخ متقِنٍ في الدين والعلم صالحٍ للاقتداء به.

وإحصاء أصنافهم يطول.

وفرقة أخرى: جاوزت حدّ هؤلاء، واجتنبت الأعمال، وطلّقت الحلال، واشتغلت بتفقد القلب وصار أحدهم يدعي المقامات من الزهد والتوكل والرضا والحب، من غير وقوف على حقيقة هذه المقامات وشروطها وعلاماتها وآفاتها.

فمنهم: من يدَّعي الوَجْدَ والحب لله تعالى، ويزعُم أنه والِهٌ بالله، ولعله قد تخيَّل في الله خيالاتٍ هي بدعة أو كفرٌ! فيدَّعي حبَّ الله قبل معرفته، ثم إنه لا يخلو عن مقارفة ما يكره الله ﷻ وعن إيثار هوى نفسه على أمر الله، وعن ترك بعض الأمور حياءً من الخلق، ولو خلا لَمَا تركه حياءً من الله تعالى، وليس يدري أن كلَّ ذلك يناقض الحب.

وبعضهم: ربما يميل إلى القناعة والتوكل، فيخوض البوادي من غير زاد ليصحِّحَ دعوى التوكل، وليس يدري أن ذلك بدعةٌ لم تُنْقَلْ عن السلف والصحابة، وقد كانوا أعرفَ بالتوكل منه، فما فهموا أن التوكل المخاطرة بالروح وترك الزاد! بل كانوا يأخذون الزاد وهم متوكلون على الله تعالى لا على الزاد، وهذا ربما يترك الزاد وهو متوكل على سبب من الأسباب واثق به.

وما مْنِ مقام مِنَ المقامات المُنجِيات إلا وفيه غرورٌ، وقد اغترّ به قوم، وقد ذكرنا مداخلَ الآفات في ربع المنجيات من الكتاب»اهـ[1][2].

(١) الإحياء (٣/٣٧٦ ـ ٣٧٨ ط. النور).

(٢) هذه التقسيمات التي ذكرها أبو حامد قريبة من التقسيمات التي ذكرها شيخ الإسلام للمتصوفة، لكن أبا حامد غلا في بعض المسائل؛ كمدحه للتوكل وترك التكسُّب، وهذا مما رده شيخ الإسلام. =

رابعاً: مراتب التوحيد عند أبي حامد توافق مراتبَه عند غلاة الصوفية:

قسّم الغزالي التوحيد أربع مراتب، وذكر أن أهل المرتبة الرابعة لا يحلُّ لهم إفشاؤه، فقال:

«فأما التوحيد، فهو الأصل والقول فيه يطول، وهو من علم المكاشفة؛ ولكن بعض علوم المكاشفات متعلق بالأعمال بواسطة الأحوال، ولا يتم علم المعاملة إلا بها، فإذن لا نتعرَّض إلا للقدر الذي يتعلق بالمعاملة، وإلا فالتوحيد هو البحر الخِضَمُّ الذي لا ساحلَ له، **فنقول: للتوحيد أربعُ مراتبَ**، وينقسم إلى لب، وإلى لب اللب، وإلى قشر، وإلى قشر القشر. ولنمثل ذلك تقريباً إلى الأفهام الضعيفة بالجَوْزِ في قشرته العليا؛ فإنّ له قشرتين، وله لب، وللبِّ دهن هو لب اللب.

فالرتبة الأولى من التوحيد: هي أن يقول الإنسان بلسانه: (لا إله إلا الله)، وقلبه غافل عنه أو منكر له، كتوحيد المنافقين.

والثانية: أن يصدّق بمعنى اللفظ قلبه كما صدّق به عموم المسلمين، وهو اعتقاد العوام.

والثالثة: أن يشاهد ذلك بطريق الكشف بواسطة نور الحق، وهو مقام المقرَّبين، وذلك بأن يرى أشياءَ كثيرةً، ولكن يراها ـ على كثرتها ـ صادرةً عن الواحد القهار.

والرابعة: أن لا يرى في الوجود إلا واحداً، وهي مشاهدة الصدّيقين، وتسمِّيه الصوفية الفناءَ في التوحيد؛ لأنه من حيث لا يرى إلا واحداً فلا يرى نفسه أيضاً، وإذا لم يَرَ نفسه لكونه مستغرقاً بالتوحيد، كان فانياً عن نفسه في توحيده، بمعنى أنه فَنِيَ عن رؤية نفسه والخلق.

= انظر: رأي شيخ الإسلام (١/ ٢٣٤، ٢٣٦).

فالأوّل: موحِّد بمجرّد اللسان، ويَعصِمُ ذلك صاحبه في الدنيا عن السيف والسنان.

والثاني: موحِّد بمعنى أنه معتقد بقلبه مفهومَ لفظِه، وقلبُه خالٍ عن التكذيب بما انعقد عليه قلبه، وهو عقدة على القلب ليس فيه انشراح وانفساح، ولكنه يحفظ صاحبَه من العذاب في الآخرة إن توفي عليه ولم تضعف بالمعاصي عقدته، ولهذا العقد حِيَلٌ يقصد بها تضعيفه وتحليله تُسمَّى بدعة، وله حِيَلٌ يقصد بها دفع حيلة التحليل والتضعيف، ويقصد بها أيضاً إحكام هذه العقدة وشدّها على القلب، وتسمَّى كلاماً، والعارف به يُسمَّى متكلماً، وهو في مقابلة المبتدع ومقصده دفع المبتدع عن تحليل هذه العقدة عن قلوب العوام، وقد يخص المتكلم باسم الموحد من حيث إنه يحمي بكلامه مفهوم لفظ التوحيد على قلوب العوام حتى لا تنحلَّ عقدته.

والثالث: موحِّد، بمعنى أنه لم يشاهد إلا فاعلاً واحداً إذا انكشف له الحق كما هو عليه، ولا يرى فاعلاً بالحقيقة إلا واحداً، وقد انكشفت له الحقيقة كما هي عليه، لا أنه كلف قلبه أن يعقد على مفهوم لفظ الحقيقة، فإنّ تلك رتبة العوام والمتكلمين؛ إذ لم يفارق المتكلم العامي في الاعتقاد، بل في صنعة تلفيق الكلام الذي به حيل المبتدع عن تحليل هذه العقدة.

والرابع: موحِّد بمعنى أنه لم يحضر في شهوده غير الواحد، فلا يرى الكل من حيث إنه كثير، بل من حيث إنه واحد، وهذه هي الغاية القصوى في التوحيد...

وإلى هذا أشار الحسين بن منصور الحلاج حيث رأى الخوّاصَ يدور في الأسفار:

فقال: في ماذا أنت؟

فقال: أدور في الأسفار لأصحِّحَ حالتي في التوكل، وقد كان من المتوكلين.

فقال الحسين: قد أفنيت عمرك في عمران باطنك، فأين الفناء في التوحيد؟

فكان الخوّاص كان في تصحيح المقام الثالث في التوحيد، فطالبه بالمقام الرابع، فهذه مقامات الموحِّدين في التوحيد على سبيل الإجمال[1]» اهـ[2][3].

خامساً: النبوة ومقام الأنبياء عند أبي حامد:

يقول أبو حامد: إن الأولياء بإمكانهم الاستغناء عن الأنبياء، وقد

---

(١) يستشهد أبو حامد هنا بكلام الحلاج!! مع أن الحلاج قد ادَّعى الألوهية، وقُتل على الزندقة، وقد سبق في مبحث خاص بيان تقويم شيخ الإسلام للحلاج، وتوسعت في ترجمته وقصة مقتله (ص٤١١).
واستشهاد الغزالي هنا بقول الحلاج يدلّ على أن منهج الغزالي في التعامل مع المتصوفة منهج غير مستقيم؛ فقد بلغ به إعجابه بالصوفية أن يقدِّسهم ويستشهد بأقوالهم حقاً كانت أو باطلةً، بل يستشهد بأقوال كل من انتسب إلى التصوف عموماً، بصرف النظر عن حقيقة انتسابه إلى الصوفية.
بينما إذا نظرت في استشهاد شيخ الإسلام بكلام المتصوفة تجد أنه يفنِّد القول إذا أورده ويحكم عليه، ولا يستشهد أبداً بأقوال زنادقة المتصوفة إلا في الرد على باطلهم وبيان ضلالهم، وقد تقدم تفصيل ذلك (١/ ١٤٥).

(٢) الإحياء (٤/ ٢٤٥ ـ ٢٤٧)، وانظر كلاماً لأبي حامد قريباً من هذا ـ وهو قريب من توحيد أهل الحلول والاتحاد ـ في الإحياء (٤/ ٨٢ ـ ٨٣ ط. النور).

(٣) هذه المراتب التي اخترعها أبو حامد كانت السبب في وقوع الغُلاة المنتسبين إلى المتصوفة في الإلحاد والحلول والاتحاد، كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام.
وقد ردّ شيخ الإسلام هذا التقسيم للتوحيد، وبيَّن أنه تقسيم مبتدَع، وأن حقيقة أهله أنهم حلولية زنادقة (١/ ٣٨٤).

صرح بذلك في (مشكاة الأنوار)، حيث قال: «في الأولياء من يكاد يشرق نوره حتى يكاد يستغني عن مَدَدِ الأنبياء»اهـ[1].

بل إن الغزالي لا يكاد يفرِّق بين علوم الأنبياء والأولياء، بل إنها عنده تكاد تكون متساويةً!!.

قال ـ عفا الله عنه ـ: «الفرق بين علوم الأولياء والأنبياء وبين علوم العلماء والحكماء هو: أن علومهم تأتي من داخل القلب من الباب المنفتح إلى عالم الملكوت، وعلم الحكمة يتأتَّى من أبواب الحواسِّ المفتوحة إلى عالم الملك»اهـ[2].

ويورد الغزالي من الحكايات ما يوهم تنقصه للأنبياء ورفع الأولياء فوقهم.

ومن ذلك ما أورده في معرض كلامه عن حفظ شهوة الفرج، فقال: «وقصة يوسف عليه السلام وامتناعه من زليخا مع القدرة ومع رغبتها معروفة، وقد أثنى الله تعالى عليه بذلك في كتابه العزيز، وهو إمامٌ لكلِّ مَنْ وُفِّقَ لمجاهدة الشيطان في هذه الشهوة العظيمة.

وروي أن سليمان بن يسار كان من أحسن الناس وجهاً، فدخلت عليه امرأةٌ، فسألته نفسَه، فامتنع عليها وخرج هارباً من منزله وتركها فيه. قال سليمان: فرأيت تلك الليلة في المنام يوسف عليه السلام وكأني أقول له: أنت يوسف؟ قال: نعم أنا يوسف الذي هممت، وأنت سليمان الذي لم تهم»اهـ[3][4].

(١) مشكاة الأنوار (ص٤٠، ط. مكتبة الجندي، مصر).

(٢) الإحياء (٣/ ٢٠).

(٣) الإحياء (٣/ ١٠٥).

(٤) ما ذكره أبو حامد من ازدراء مقام النبوة وتنقصه هو مذهب الصوفية، إذ أنهم يغلون في مشايخهم ويتنقصون الأنبياء، وقد ردّ شيخ الإسلام عليهم في ذلك وبيَّن ضلالهم فيه (١/ ٧١٧).

سادساً: موقف أبي حامد من عبارات الصوفية المُوهِمة للحلول والاتحاد:

قال أبو حامد: «وأما الشطح: فنعني به صنفين من الكلام أحدثه بعض الصوفية.

أحدهما: الدعاوى الطويلة العريضة في العشق مع الله تعالى والوصال المغني عن الأعمال الظاهرة **حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتحاد وارتفاع الحجاب والمشاهدة بالرؤية والمشافهة بالخطاب،** فيقولون: قيل لنا كذا، وقلنا كذا، ويتشبَّهون فيه بالحسين بن منصور الحلاج الذي صُلِبَ لأجل إطلاقه كلماتٍ من هذا الجنس، ويستشهدون بقوله: أنا الحق، **وبما حكي عن أبي يزيد البسطامي أنه قال: سبحاني سبحاني.**

وهذا فنٌّ مِنَ الكلام عظيمٌ ضرره في العوام، حتى ترك جماعة من أهل الفلاحة فلاحتهم، وأظهروا مثل هذه الدعاوى، فإن هذا الكلام يستلذُّه الطبع؛ إذ فيه البطالة من الأعمال، مع تزكية النفس بدَرْك المقامات والأحوال، فلا تعجز الأغبياء عن دعوى ذلك لأنفسهم، ولا عن تلقُّف كلمات مخبطة مزخرفة، ومهما أنكر عليهم ذلك لم يعجزوا عن أن يقولوا: هذا إنكار مصدره العلم والجدل، والعلم حجاب، والجدل عمل النفس، وهذا الحديث لا يلوح إلا مِنَ الباطن بمكاشفة نور الحق.

فهذا ومثله مما قد استطار في البلاد شَرَرُه، وعَظُمَ في العوامِّ ضررُه، حتى مَنْ نطق بشيء منه، فقتلُه أفضلُ في دين الله من إحياء عشرة، **وأما أبو يزيد البسطامي** رحمه الله **فلا يصح عنه ما يُحكى، وإن سُمع ذلك منه، فلعلَّه كان يحكيه عن الله** عز وجل في كلام يردده في نفسه، كما لو سمع وهو يقول: «إنني أنا الله لا إله إلّا أنا فاعبدني»، فإنه ما كان ينبغي

أن يُفهَمَ منه ذلك إلا على سبيل الحكاية»اهـ[١].

وقد شدد أبو حامد النكير على الحلولية الإباحية القائلين بسقوط التكاليف، وبيّن ضلالهم، فقال: «ومن جنس ذلك ما يدَّعيه بعض من يدعي أنه قد بلغ حالة بينه وبين الله أسقطت عنه الصلاة، وحلّ له شربُ الخمر والمعاصي وأكلُ مال السلطان.

فهذا مِمَّن لا شكَّ في وجوب قتله ـ وإن كان في الحكم بخلوده في النار نظر ـ وقتل مثل هذا أفضل من قتل مائة كافر؛ إذ ضررُه في الدين أعظم، وينفتح به بابٌ من الإباحة لا ينسدُّ»اهـ[٢][٣].

سابعاً: معالم الطريق الصوفي عند أبي حامد:

أ ـ الخلوة:

يقرر أبو حامد أهمية الخلوة للمريد، ويضع لها آداباً، ومن ذلك:

قوله في التحضير للخلوة وما يجب عمله في ذلك: «ثم يخلو بنفسه في زاوية، مع الاقتصار على الفرائض والرواتب، ويجلس فارغَ القلب مجموعَ الهمِّ، ولا يفرق فكره بقراءة قرآن، ولا بالتأمل في تفسير، ولا بكتب حديث ولا غيره، بل يجتهد أن لا يخطرَ بباله شيءٌ سوى الله تعالى»اهـ[٤].

وقال في موضع آخر: «وأما حياة الخَلْوَة، ففائدتها دفعُ الشواغل

---

(١) الإحياء (١/ ٣٧ ط. النور)، وانظر أيضاً الإحياء (٤/ ١٢٦، ٣٢٦ ط. النور).

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة (ص١٤٦، ط. مكتبة الجندي، مصر).

(٣) هذا الكلام من أبي حامد في ذمّ مذهب أهل الحلول والاتحاد يوافق ما ذكره عنهم شيخ الإسلام، مع أن أبا حامد لا يخلو كلامه في بعض كتبه من عبارات صرّح فيها بالحلول والاتحاد، وتقدم ذكر أمثلة على ذلك (٤٦٧ حاشية ٢).

(٤) الإحياء (٣/ ١٩).

وضبط السمع والبصر، فإنهما دهليز القلب، . .وليس يتم ذلك إلا بالخلوة في بيت مظلم، وإن لم يكن له مكان مظلم، فليلُفَّ رأسَه في جيبه، أو يتدثَّر بكساء أو إزار، ففي مثل هذه الحالة يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال الحضرة الربوبية»اهـ[١][٢].

ب ـ تربية النفس على الأخلاق الحسنة بشتى الطرق، وإن كانت طرقاً غير شرعية:

ذكر أبو حامد طرقاً شتى استحدثها بعض الصوفية لتربية النفس وكسْرِ شهواتها، وأكثرها طرق لم يكن يربي عليها رسولُ الله ﷺ أصحابه، ولم تثبت مِنْ فعل أحد مِنَ السلف الذين يُقتدى بهم، ومِنْ ذلك: التشديدُ على النفس بالخَلوة، والجوع، وترك الطيبات، والقيام في الشمس، أو الوقوف على الثلج، أو نحو ذلك مما يستحبُّه الواحد مِنَ المتصوفة، فيتبعه على ذلك أقوام، وأحياناً ينقل ذلك عن شيوخ المتصوفة مقراً له ومؤيداً.

ومن ذلك قوله: «وقال عبد الواحد بن زيد: مررت برجل قائم في الثلج، فقلت: أما تجد البرد؟ فقال: مَنْ شغله حبُّ الله لم يجد البرد»اهـ[٣].

وقال: «كما حُكِيَ عن بعضهم أنه كان يعوِّدُ نفسه الحِلْمَ، ويزيل عن نفسه شدة الغضب، فكان يستأجر من يشتمه على ملأ مِنَ الناس،

(١) الإحياء (٣/٧٦)، وانظر أيضاً الإحياء (٤/٣١١ ط. النور).

(٢) تقدم في مبحث سابق ذكر ما قرره شيخ الإسلام من أن هذه الخلوات التي يفعلها المتصوفة لتربية أنفسهم هي من البدع والضلالات التي تسلطت الجن والشياطين عليهم بسببها، وقد أحاط شيخ الإسلام بأدلتهم على استحباب هذه الخلوات وردَّ عليها (ص١١٣).

(٣) الإحياء (٤/٢٧٢ ط. النور).

ويكلف نفسه الصبر، ويكظِمُ غيظه، حتى صار الحِلْمُ عادةً له، بحيث كان يضرب به المثل»اهـ[(١)].

وقال ـ أيضاً ـ وهو يوصي الصوفيَّ بإذلال نفسه وإهانتها أمامَ الناس؛ لأن ذلك مِنْ تربيتها!!:

«دُعي أبو عثمان الحيري إلى دعوةٍ، وكان الداعي قد أراد تجربتَه، فلما بلغ منزله:

قال له: ليس له وجه.

فرجع أبو عثمان، فلما ذهب غيرَ بعيد دعاه ثانياً:

فقال له: يا أستاذ، ارجع.

فرجع أبو عثمان، فقال له مثل مقالته الأولى فرجع، ثم دعاه الثالثة:

وقال: ارجع على ما يوجب الوقت، فرجع.

فلمّا بلغ الباب قال له مثل مقالته الأولى، فرجع أبو عثمان، ثم جاءه الرابعة، فردَّه حتى عامله بذلك مراتٍ، وأبو عثمان لا يتغيَّر مِنْ ذلك، فأكبَّ على رجليه:

وقال: يا أستاذ، إنما أردت أن أختبرَك فما أحسن خلقك.

فقال: إنّ الذي رأيتَ مني هو خلق الكلب، إن الكلب إذا دعي أجاب، وإذا زُجِرَ انزجر»اهـ[(٢)].

وقال أيضاً: «روي أن ابن الكريبي ـ وهو أستاذ الجنيد ـ دعاه رجل إلى طعام ثلاثَ مرات، ثم كان يردُّه، ثم يستدعيه، فيرجع إليه بعد ذلك، حتى أدخله في المرّة الرابعة.

---

(١) الإحياء (٣/ ٦٠، كتاب: رياضة النفس).

(٢) الإحياء (٣/٦٨، كتاب: رياضة النفس).

فسأله عن ذلك.

فقال: قد رضت نفسي على الذل عشرين سنة حتى صارت بمنزلة الكلب يُطردُ فينطرد، ثم يدعى فيُرمى له عظمٌ فيعود، ولو رددتني خمسين مرة ثم دعوتني بعد ذلك، لأجبت.

وعنه أيضاً أنه قال: نزلت في محلة، فعُرفت فيها بالصلاح، فتشتت عليَّ قلبي، فدخلت الحمَّام، وعدلت إلى ثياب فاخرةٍ، فسرقتها ولبستها، ثم لبست مرقَّعتي فوقها وخرجت، وجعلت أمشي قليلاً قليلاً. فلحقوني فنزعوا مُرَقَّعتي، أخذوا الثياب، وصفعوني وأوجعوني ضرباً، فصرت بعد ذلك أُعرَفُ بلصِّ الحمَّام فسكنَتْ نفسي.

فهكذا كانوا يرضَوْن أنفسهم حتى يخلِّصَهم الله مِنَ النظر إلى الخلق، ثم من النظر إلى النفس، فإن الملتفت إلى نفسه محجوبٌ عن الله تعالى، وشغلُه بنفسه حجابٌ له، فليس بين القلب وبين الله حجاب بعد وتخلل حائل، وإنما بعد القلوب شغلها بغيره أو بنفسها وأعظم الحجب شغل النفس.

ولذلك حُكي: أن شاهداً عظيمَ القدر من أعيان أهل بسطام كان لا يفارق مجلس أبي يزيد:

فقال له يوماً: أنا منذ ثلاثين سنة أصوم الدهر لا أفطر، وأقوم الليل لا أنام، ولا أجد في قلبي مِنْ هذا العلم الذي تذكر شيئاً، وأنا أصدّق به وأحبه.

فقال أبو يزيد: ولو صمت ثلاثمائة سنة، وقمت ليلَها، ما وجدت من هذا ذرّة.

قال: ولم؟

قال: لأنك محجوبٌ، بنفسك.

قال: فلهذا دواء؟

قال: نعم.

قال: قل لي حتى أعملَه.

قال: لا تقبلْه.

قال: فاذكره لي حتى أعملَ.

قال: اذهب الساعة إلى المزيِّن، فاحلق رأسك ولحيتَك، وانزع هذا اللباس، واتَّزر بعباءة، وعلِّق في عنقك مخلاةً مملوءة جوزاً، واجمع الصبيان حولك، وقل: كلُّ مَنْ صفعني صفعةً أعطيتُه جوزةً، وادخل السوق، وطف الأسواقَ كلَّها عند الشهود وعند من يعرفك وأنت على ذلك.

فقال الرجل: سبحان الله، تقول لي مثل هذا.

فقال أبو يزيد: قولك: سبحان الله، شرك.

قال: وكيف؟

قال: لأنك عظَّمت نفسَك، فسبَّحتها وما سبَّحت ربك.

فقال: هذا لا أفعله، ولكن دلَّني على غيره.

فقال: ابتدئ بهذا قبل كل شيء.

فقال: لا أطيقه.

قال: قد قلت لك: إنك لا تقبل؟.

فهذا الذي ذكره أبو يزيد هو دواءُ مِنَ اعتلَّ بنظره إلى نفسه، ومرض بنظر الناس إليه، ولا ينجي من هذا المرض دواءٌ سوى هذا وأمثاله، فمن لا يطيق الدواءَ، فلا ينبغي أن ينكر إمكان الشفاء في حق مَنْ داوى نفسه بعد المرض، أو لم يمرض بمثل هذا المرض أصلاً، فأقلُّ درجات الصحة الإيمانُ بإمكانها، فويلٌ لمن حُرِمَ هذا

القدرَ القليل»اهـ(١)(٢)(٣).

ثامناً: صفات المريد عند أبي حامد:

ذكر أبو حامد آداباً للمريد هي التي سارت عليها المتصوفة، وصار المشايخ يربُّون عليها المريدين، ومِنْ هذه الآداب التي ذكرها:

أ ـ الإعراض عن طلب العلم؛ لأن العلم سيأتيه إلهاماً!!:

قال أبو حامد: «فاعلم أن مَيْلَ أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية. فلذلك لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون، والبحث عن الأقاويل والأدلة المذكورة، بل قالوا: الطريق تقديم المجاهدة، ومحو الصفات المذمومة، وقطع العلائقِ كلِّها، والإقبال بكنه الهِمَّة على الله تعالى: ومهما حصل ذلك، كان الله هو المتولي لقلب عبده والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم، وإذا تولى الله أمر

---

(١) الإحياء (٤/٣٥٨)، (٤/٣٢٨ ط. النور).

(٢) هذه الطرق التي ذكرها أبو حامد وسار عليها فريقٌ مِنَ المتصوفة، هي طرق غير شرعية، وقد ردَّ شيخ الإسلام على من استحبها، أو اشترطها للمريد والسالك (ص٣١٩).

(٣) قال الإمام ابن الجوزي بعد إيراده لهذه الحكايات التي زعم بها أبو حامد أنه تتربى بها النفوس على طاعة الله تعالى:
«قلت: سبحان من أخرج أبا حامد من دائرة الفقه بتصنيفه كتاب الأحياء، فليته لم يحَكِ فيه مثل هذا الذي لا يحلُّ. والعجب منه أنه يحكيه ويستحسنه، ويسمي أصحابه أربابَ أحوال، وأي حالة أقبح وأشد مَنْ حال من خالف الشرع ويرى المصلحة في النهي عنه؟! وكيف يجوز أن يطلب صلاح القلوب بفعل المعاصي، وقد عدم في الشريعة ما يصلح به قلبه حتى يستعمل ما لا يحل فيها؟! وهذا من جنس ما تفعله الأمراء الجَهَلَةُ من قتل من لا يجوز قتله ويسمونه سياسةً، ومضمون ذلك: الشريعة ما تفي بالسياسة»اهـ. تلبيس إبليس (١/٢٤٢).

القلب فاضت عليه الرحمة، وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر، وانكشف له سرُّ المَلَكُوت، وانقشع عن وجه القلب حجابُ الغرة...

فالأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر، وفاض على صدورهم النور؛ لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبريء من علائقها، وتفريغ القلب من شواغلها، والإقبال بكُنْه الهِمَّة على الله تعالى، فمن كان للهِ كان اللهُ له. وزعموا أن الطريق في ذلك أولاً بانقطاع علائق الدنيا بالكلية، وتفريغ القلب منها، وبقطع الهمة عن الأهل والمال والولد والوطن وعن العلم والولاية والجاه، بل يصير قلبه إلى حالة يستوي فيها وجود كل شيء وعدمه»اهـ[1].

ونقل عن الجنيد ما يؤيد ذلك، فقال: «وقال الجنيد رَحِمَهُ اللهُ: أُحِبُّ للمريد المبتدئ أنْ لا يشغَلَ قلبه بثلاث وإلا تغير حاله: التكسب، وطلب الحديث والتزوّج.

وقال: أحب للصوفي أن لا يكتب ولا يقرأ؛ لأنه أجمع لهمه»اهـ[2][3].

ب ـ عدم التزوج:

قال أبو حامد: «بيان ما على المريد في ترك التزويج وفعله:

اعلم أنّ المريد في ابتداء أمره ينبغي أن لا يشغَل نفسه بالتزويج، فإنّ ذلك شغل شاغل يمنعه من السلوك، ويستجرّه إلى الأنس بالزوجة،

---

(١) الإحياء (٣/ ١٩ ط. النور)، وانظر ـ أيضاً ـ الإحياء (٣/ ٢٢ ط. النور).

(٢) الإحياء (٤/ ٢٣٩)، وانظر: الإحياء (٢/ ٢٣٧).

(٣) بيَّن شيخ الإسلام ضلال الصوفية في ذمهم للعلم، ونقل عن صالحي شيوخهم الحث على طلب العلم، وأن من أعظم ما أوقعهم في الضلال الإعراضُ عن طلب العلم (١/ ٢٤١).

ومَن أنِسَ بغير الله تعالى شُغل عن الله، ولا يغرّنه كثرةُ نكاح رسول الله ﷺ فإنه كان لا يشغَلُ قلبَه جميعُ ما في الدنيا عن الله تعالى، فلا تقاسُ الملائكة بالحدادين.

ولذلك قال أبو سليمان الداراني: من تزوّج فقد ركَنَ إلى الدنيا، وقال: ما رأيت مريداً تزوّج، فثبت على حاله الأول»اهـ[1][2].

ج ـ عدم الاشتغال بالتكسب؛ لأن السعي في طلب الرزق ينافي التوكل:

قال أبو حامد في معرض كلامه عن آداب الصوفي: «فتركه التوكل واهتمامه بالرزق غاية الضعف والقصور، فإن اشتهاره بسبب ظاهر يجلب الرزق إليه أقوى من دخول الأمصار في حق الخامل مع الاكتساب، فالاهتمام بالرزق قبيحٌ بذوي الدين، وهو بالعلماء أقبحُ؛ لأنّ شرطهم القناعة، والعالم القانع يأتيه رزقُه ورزقُ جماعة كثيرة وإن كانوا معه، إلا إذا أراد أن لا يأخذَ من أيدي الناس ويأكل من كسبه، فذلك له وجهٌ لائق بالعالم العامل الذي سلوكُه بظاهر العلم والعمل، ولم يكن له سير بالباطن، فإنّ الكسب يمنع عن السير بالفكر الباطن»اهـ[3].

ولأن المريد إذا لم يجد ما يطعمه سوف يضطر إلى سؤال الناس، لم يغفل أبو حامد عن تعليمه آداب التسوُّل، فقال: «آداب التسول: يبدي الفاقة بصدق الحقيقة، ويظهر السؤال بلطافة القول، ويأخذ ما أُعطي

---

(١) الإحياء (٢/ ٣٠١)، وانظر ـ أيضاً ـ: الإحياء (٣/ ٩٧ ط. النور).

(٢) ما ذكره أبو حامد جرى عليه جموع من المتصوفة، فوقعوا في الفواحش ومخالطة المُردان، من جرّاء عدولهم عن الطريق الشرعي، ولا رهبانية في الإسلام، وخير الهدي هديُ المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨].
وقد ردَّ شيخ الإسلام على المتصوفة في ابتداعهم لترك التزوج، ومشابهتهم لرهبان النصارى في ذلك (انظر ما سبق ص١٥١).

(٣) الإحياء (٤/ ٢٧٥).

بمقابلة الشكر ـ وإن قلّ ـ وحُسْن الدعاء»اهـ[(١)(٢)].

د: الاشتغال بالأوراد والأذكار ـ عموماً ـ وإن لم تكن ثابتةً في الشريعة:

قال أبو حامد في معرض كلامه عن تأديب الشيخ المريد على الذكر:

«فلا يزال بعد جلوسه في الخَلْوَةِ قائلاً بلسانه: الله . . الله، أو: سبحان الله . . سبحان الله، أو ما يراه الشيخ [!!] على الدوام، مع حضور القلب حتى ينتهي إلى حالة يترك تحريك اللسان، ويرى كأن الكلمة جارية على لسانه، ثم يصبر عليه إلى أن يمحى أثرُه عن اللسان، ويصادف قلبه مواظباً على الذكر، ثم يواظب عليه إلى أن يُمحى عن القلب صورة اللفظ وحروفه وهيئة الكلمة، ويبقى معنى الكلمة مجرداً في قلبه حاضراً فيه كأنه لازمٌ له لا يفارقه وله اختيار، إلى أن ينتهي إلى هذا الحدّ، واختيار في استدامة هذه الحالة بدفع الوسواس، وليس له اختيار في استجلاب رحمة الله تعالى، بل هو بما فعله صار متعرضاً لنفحات رحمة الله، فلا يبقى إلا الانتظارُ لما يفتح الله من الرحمة كما فتحها على الأنبياء والأولياء بهذه الطريق»اهـ[(٣)(٤)].

هـ ـ طول الجوع لتربية النفس على الزهد والتحمل:

وهذا مما توسع أبو حامد في الكلام فيه:

قال في معرض كلامه عن الخلوة وتربية النفس: «تقليل الطعام،

---

(١) الإحياء (٤/ ٢٧٥).

(٢) تقدم تفصيل هذه المسألة من كلام شيخ الإسلام وردّه عليها، وقد بيّن شيخ الإسلام أن السعي للتكسب وطلب الرزق هو منهج الأنبياء والرسل، ومن خالفهم فهو الضال، وبيّن شيخ الإسلام أن الصوفية ينهَوْن عن التكسب، ويدّعون التوكل ثم يقعد أحدهم شحاذاً في الطريق!! (ص١٦٥).

(٣) انظر: الإحياء (٣/ ٧٤ ط. النور).

(٤) تقدم في مبحث سابق ذكر المنهج الشرعي في الأذكار والأوراد الذي قرره شيخ الإسلام، وقد ردّ شيخ الإسلام على المتصوفة في ابتداعهم للذكر بالاسم المفرد، واشتغالهم بأوراد لم تثبت في الشريعة (ص١٦٧).

فسبيل الرياضة فيه التدريج.. في وقت الأكل ومقدار تأخيره.. الدرجة العليا: أن يطوي ثلاثةَ أيام فما فوقها، وفي المريدين من ردَّ الرياضة إلى الطَّيِّ لا إلى المقدار، حتى انتهى بعضُهم إلى ثلاثين يوماً وأربعين يوماً...

وقد حُكِيَ أن بعض أهل هذه الطائفة مرَّ براهب، فذاكره بحاله، وطمع في إسلامه وترك ما هو عليه من الغرور، فكلمه في ذلك كلاماً كثيراً إلى أن:

قال له الراهب: إن المسيح كان يطوي أربعين يوماً وإن ذلك معجزة لا تكون إلا لنبي أو صدّيق.

فقال له الصوفي: فإن طويت خمسين يوماً تترك ما أنت عليه، وتدخل في دين الإسلام، وتعلم أنه حق وأنك على باطل؟

قال: نعم.

فجلس لا يبرح إلا حيث يراه حتى طوى خمسين يوماً.

ثم قال: وأزيدك أيضاً.

فطوى إلى تمام الستين، فتعجب الراهب منه...

وعادة سالكي طريق الآخرة الامتناع من الإدام على الدوام، بل الامتناع عن الشهوات، فإن كل لذيذ يشتهيه الإنسان وأكله، اقتضى ذلك بطراً في نفسه، وقسوة في قلبه، وأنساً له بلذات الدنيا حتى يألَفَها ويكره الموت ولقاء الله تعالى»اه[1][2][3].

---

(١) الإحياء (٣/ ٨٥ ـ ٨٧ ط. النور)، وانظر ـ أيضاً ـ: الإحياء (٣/ ٦٥ ط. النور).

(٢) قد تقدم كلام شيخ الإسلام في مسالة الجوع عند المتصوفة، وأنه خلاف هدي النبي ﷺ وأصحابه (ص١٤٣).

(٣) هذه هي آداب المريد وأخلاقه التي دلّه عليها أبو حامد، وزعم أن المريد إذا سلكها انكشفت له الحقائق، وانفتحت له المغالق. ولو أقام أبو حامد عمر =

....

= نوح يبحث عن دليل من الشريعة يعضد كلمةً مما ذهب إليه ما وجد.
وقد بيّن شيخ الإسلام ضلال الصوفية في حكاية مثل هذه الآداب، وردّ عليهم (ص١٦٥).
وللإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ اللهُ كلامٌ حسن في تقويم ما كتبه الغزالي في آداب المريد وسبُل تربيته، يجمل الاستشهاد به هنا:
قال الإمام ابن الجوزي في تلبيس إبليس (١/ ٤٢٤):
«بيان جملة مروية على الصوفية من الأفعال المنكرة:
حكى أبو حامد الغزالي في كتاب الأحياء:
قال: كان بعض الشيوخ في بداية إرادته يكسل عن القيام، فألزم نفسه القيام على رأسه طول الليل لتسمح نفسه بالقيام عن طوع.
قال: وعالج بعضهم حب المال بأن باع جميع ماله ورماه في البحر إذا خاف من تفرقته على الناس رعونة الجود ورياء البذل.
قال: وكان بعضهم يستأجر من يشتمه على ملأ من الناس لعود نفسه بالحلم.
قال: وكان آخر يركب البحر في الشتاء عند اضطراب الموج ليصير شجاعاً.
قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: أعجَبُ من جميع هؤلاء عندي أبو حامد؛ كيف حكى هذه الأشياء ولم ينكرْها؟! وكيف ينكرُها وقد أتى بها في معرِض التعليم؟! وقال قبل أن يورد هذه الحكايات:
ينبغي للشيخ أن ينظر إلى حالة المبتدئ:
فإن رأى معه مالاً فاضلاً عن قدر حاجته أخذه وصرفه في الخير، وفرَّغ قلبه منه حتى لا يلتفتَ إليه.
وإن رأى الكبرياء قد غلب عليه، أمره أن يخرجَ، إلى السوق للكَدِّ، ويكلفه السؤال والمواظبة على ذلك.
وإن رأى الغالب عليه البطالة، استخدمه في بيت الماء وتنظيفه وكنس المواضع القذرة وملازمة المطبخ ومواضع الدخان.
وإن رأى شره الطعام غالباً عليه ألزمه الصوم.
وإن رآه عزباً ولم تنكسر شهوته بالصوم أمره أن يفطر ليلة على الماء دون الخبز وليلة على الخبز دون الماء ويمنعه اللحم رأساً.
قلت: وإني لأتعجب من أبي حامد كيف يأمر بهذه الأشياء التي تخالف الشريعة؟! =

تاسعاً: طرق معالجة الشيخ لقلب المريد:

قال أبو حامد الغزالي: «ومن لطائف الرياضة إذا كان المريد لا يسخو بترك الرعونة رأساً أو بترك صفة أخرى ولم يسمح بضدِّها دفعة؛ فينبغي أن ينقله من الخُلق المذموم إلى خُلِقٍ مذموم آخرَ أخفَّ منه، كالذي يغسل الدم بالبول، ثم يغسل البول بالماء إذا كان الماءُ لا يزيل الدم.

كما يرغب الصبي في المكتب باللعب بالكرة والصَّوْلَجان[1] وما أشبهه، ثم ينقل من اللعب إلى الزينة وفاخر الثياب، ثم ينقل من ذلك بالترغيب في الرياسة وطلب الجاه، ثم ينقل من الجاه بالترغيب في الآخرة، فكذلك من لم تسمح نفسه بترك الجاه دفعةً، فلينقل إلى جاهٍ أخفَّ منه، وكذلك سائر الصفات.

وكذلك إذا رأى شرَهَ الطعام غالباً عليه ألزمه الصوم وتقليل الطعام، ثم يكلفه أن يهيئ الأطعمة اللذيذة ويقدمها إلى غيره وهو لا يأكل منها حتى يقوِّي بذلك نفسه، فيتعود الصبر وينكسر شرَهُه.

= وكيف يحل القيام على الرأس طول الليل فينعكس الدم إلى وجهه ويورثه ذلك مرضاً شديداً؟!

وكيف يحل رمي المال في البحر، وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال؟!

وهل يحل سب مسلم بلا سبب؟!

وهل يجوز للمسلم أن يستأجر على ذلك؟

وكيف يجوز ركوب البحر زمان اضطرابه، وذلك زمان قد سقط فيه الخطاب بأداء الحج؟

وكيف يحل السؤال لمن يقدر أن يكتسب؟

فما أرخص ما باع أبو حامد الغزالي الفقه بالتصوف»اهـ.

(١) الصَّوْلَجان ـ بفتح الصاد واللام ـ: عصاً يُعطف طرفُها، يُضرب بها الكرة على الدواب، فارسي مُعرّب.

انظر مادة: صلج، في: تاج العروس (٣/٤١٨).

وكذلك إذا رآه شاباً متشوقاً إلى النكاح وهو عاجز عن الطَّوْلِ، فيأمره بالصوم، وربما لا تسكن شهوته بذلك، فيأمره أن يفطر ليلة على الماء دون الخبز، وليلة على الخبز دون الماء. ويمنعه اللحم والأدم رأساً حتى تذِلَّ نفسه وتنكسر شهوته... فلا علاجَ في مبدأ الإرادة أنفع من الجوع.

وإن رأى الغضب غالباً عليه ألزمه الحِلم والسكوت، وسلَّط عليه مَنْ يصحبه مِمَّن فيه سوء خلق، ويُلزمه خدمةَ مَنْ ساء خُلُقُه حتى يمرِّنَ نفسَه على الاحتمال معه.

كما حكي عن بعضهم أنه كان يعوِّدَ نفسه الحِلْمَ، ويزيل عن نفسه شدة الغضب، فكان يستأجر مَنْ يشتُمه على ملأ مِنَ الناس، ويكلف نفسه الصبر، ويكظِمُ غيظه حتى صار الحِلْم عادةً له، بحيث كان يضرب به المثل.

وبعضهم كان يستشعر في نفسه الجُبْنَ وضعف القلب، فأراد أن يحصل لنفسه خُلُقَ الشجاعة، فكان يركب البحر في الشتاء عند اضطراب الأمواج.

وعباد الهند يعالجون الكسل عن العبادة بالقيام طولَ الليل على نصبة واحدة.

وبعض الشيوخ في ابتداء إرادته كان يكسل عن القيام، فألزم نفسه القيام على رأسه طول الليل ليسمح بالقيام على الرجل عن طَوْعٍ.

وعالج بعضهم حبَّ المال بأن باع جميع ماله ورمى به في البحر؛ إذ خاف من تفرقته على الناس رعونةَ الجود والرياء بالبذل.

فهذه الأمثلة تعرِّفك طريق معالجة القلوب[!!].

وليس غرضنا ذكر دواء كل مرض؛ فإن ذلك سيأتي في بقية الكتب، وإنما غرضنا الآن التنبيه على أن الطريق الكلي فيه سلوك مسلك

المضادِّ لكل ما تهواه النفس وتميل إليه، وقد جمع الله ذلك كلَّه في كتابه العزيز في كلمة واحدة؛ فقال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات].

والأصل المهم في المجاهدة:

الوفاء بالعزم، فإذا عزم على ترك شهوة، فقد تيسرت أسبابُها، ويكون ذلك ابتلاءً من الله تعالى واختباراً، فينبغي أن يصبر ويستمرَّ، فإنه إن عوَّد نفسه ترك العزم، ألفت ذلك ففسدت، وإذا اتفق منه نقضُ عزمٍ، فينبغي أن يلزم نفسه عقوبةً عليه كما ذكرناه في معاقبة النفس في كتابَ المحاسبة والمراقبة، وإذا لم يخوّف النفس بعقوبة غلبته وحسَّنت عنده تناول الشهوة، فتفسد بها الرياضة بالكلية»اهـ[1][2].

عاشراً: السماع، منزلته، وحكمه، وآدابه عند أبي حامد:

قال أبو حامد: «إن قلت: فإن كان سماع القرآن مفيداً للوجد، فما بالهم يجتمعون على سماع الغناء من القوَّالين دون القارئين؟ فكان ينبغي أن يكون اجتماعُهم وتواجدُهم في حِلَقِ القرَّاء لا حلق المغنين؟ وكان ينبغي أن يطلب عند كل اجتماع في كل دعوة قارئ لا قوَّال، فإن كلام الله تعالى أفضلُ من الغناء لا محالة.

فاعلم أن الغناءَ أشدُّ تهييجاً مِنَ القرآن من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أن جميع آيات القرآن لا تناسب حال المستمع ولا تصلُح لفهمه وتنزيله على ما هو مُلابس له، فمن استولى عليه حزنٌ أو

---

(١) الإحياء (٣/ ٦٠، كتاب: رياضة النفس).

(٢) تقدم بيان رأي شيخ الإسلام في مثل هذه المجاهدات البدعية التي لم تكن من فعل رسول الله ﷺ ولا من فعل أصحابه، وقد بين شيخ الإسلام وجه الابتداع فيها (ص١٣٤).

شوق أو ندم، فمن أين يناسب حالَه قولُه تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٤].

وكذلك جميع الآيات التي فيها بيان أحكام الميراث والطلاق والحدود وغيرها، وإنما المحرك لما في القلب ما يناسبه.

والأبيات إنما يضعها الشعراء إعراباً بها عن أحوال القلب، فلا يحتاج في فهم الحال منها إلى تكلُّف. نعم من يستولي عليه حالة غالبة قاهرة لم تُبْقِ فيه متَّسعاً لغيرها ومعه تيقُّظ وذكاءٌ ثاقب يتفطَّن به للمعاني البعيدة من الألفاظ، فقد يخرج وجده على كل مسموع؛ كمَنْ يخطر له عند ذِكر:

قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، حالة الموت المحوج إلى الوصية، وأنَّ كل إنسان لا بد أن يخلِّف ماله وولده، وهما محبوباه من الدنيا، فيترك أحد المحبوبين للثاني ويهجرهما جميعاً، فيغلب عليه الخوف والجزع.

أو يسمع ذكر الله في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ فيدهش بمجرد الاسم عمَّا قبله وبعده، أو يخطر له رحمة الله على عباده وشفقَته بأن تولى قسم مواريثهم بنفسه نظراً لهم في حياتهم وموتهم، فيقول: إذا نظر لأولادنا بعد موتنا، فلا نشكُّ بأنه ينظر لنا، فيهيج منه حال الرجاء، ويورثه ذلك استبشاراً وسروراً.

أو يخطر له من قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] تفضيل الذَّكر بكونه رجلاً على الأنثى، وأن الفضل في الآخرة لرجال لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيع عن ذكر الله، وأن مَنْ ألهاه غيرُ الله تعالى عن الله تعالى فهو من الإناث، لا من الرجال تحقيقاً، فيُخشى أن يُحجَبَ أو يؤخَّرَ في نعيم الآخرة، كما أخرت الأنثى في أموال الدنيا.

فأمثال هذا قد يحرّك الوجد، ولكن لمن فيه وصفان.

أحدهما: حالة غالبة مستغرقة قاهرة.

والآخر: تفطُّن بليغ وتيقُّظ بالغ كامل للتنبيه بالأمور القريبة على المعاني البعيدة وذلك مما يُعزّ، فلأجل ذلك يفزع إلى الغناء الذي هو ألفاظ مناسبة للأحوال حتى يتسارع هيجانها، وروي أن أبا الحسين النوري كان مع جماعة في دعوى، فجرى بينهم مسألة في العلم، وأبو الحسين ساكت. **ثم رفع رأسه وأنشدهم، قال:**

رُبَّ ورقاء هَتوف في الضحى ... ذات شجو صدحت في فنن

ذكرت إلفاً ودهراً صالحاً ... وبكت حزناً فهاجت حزني

فبكائي ربما أرّقها ... وبُكاها ربما أرّقني

ولقد أشكو فما أفهمها ... ولقد تشكو فما تفهمُني

غير أني بالجوى أعَرِفُها ... وهي أيضاً بالجوى تعرفني

فما بقي أحد من القوم إلا قام وتواجدَ[(١)]، ولم يحصل لهم هذا الوجد مِنَ العلم الذي خاضوا فيه، وإن كان العلم جداً وحقاً.

الوجه الثاني: أن القرآن محفوظ للأكثرين ومتكرر على الأسماع والقلوب، وكلّ ما سُمِعَ أولاً عَظُمَ أثره في القلوب، وفي الكَرَّة الثانية يضعُف أثره، وفي الثالثة يكاد يسقط أثرُه. ولو كُلِّفَ صاحب الوجد الغالب أن يحضر وجده على بيت واحد على الدوام في مرات متقاربة في الزمان، في يوم أو أسبوع، لم يمكنه ذلك. ولو أبدل البيت آخرَ لتجدَّد له أثرٌ في قلبه، وإن كان معرباً عن عين ذلك المعنى. ولكن كون النظم واللفظ غريباً بالإضافة إلى الأولى يحرك النفس وإن كان المعنى واحداً.

وليس يقدر القارىء على أن يقرأ قرآناً غريباً في كل وقت ودعوة؛

(١) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٢٥).

فإن القرآن محصور لا يمكن الزيادة عليه، وكلُّه محفوظ متكرر.

وإلى ما ذكرناه أشار الصديق ﷺ حيث رأى الأعراب يقدمون فيسمعون القرآن ويبكون، فقال: كنا كما كنتم ولكن قست قلوبنا[١]، ولا تظنَّنَّ أن قلب الصديق ﷺ كان أقسى مِنْ قلوب الأجلاف من العرب، وأنه كان أخلى عن حب الله تعالى وحب كلامه من قلوبهم، ولكن التكرار على قلبه اقتضى المرون عليه وقله التأثر به، لما حصل له مِنَ الأُنس بكثرة استماعه؛ إذ محال في العادات أن يسمع السامعُ آيةً لم يسمعها قبل فيبكي، ثم يدوم على بكائه عليها عشرين سنة، ثم يردِّدها ويبكي، ولا يفارق الأول الآخر إلا في كونه غريباً جديداً، ولكل جديد لَذَّةٌ، ولكل طارئ صدمة، ومع كل مألوف أُنْسٌ يناقض الصدمة.

ولذا همَّ عمر ﷺ أن يمنع الناس من كثرة الطواف، وقال: قد خشيت أن يتهاون الناس بهذا البيت[٢]، أي يأنَسُوا به.

ومن قدم حاجّاً، فرأى البيت أولاً بكى وزعق، وربما غُشِيَ عليه إذ وقع عليه بصره، وقد يقيم بمكة شهراً ولا يحسُّ من ذلك في نفسه بأثر، فإذاً المغنّي يقدر على الأبيات الغريبة في كل وقت، ولا يقدر في كل وقت على آية غريبة.

الوجه الثالث: أن لوزن الكلام بذَوْق الشعر تأثيراً في النفس، فليس الصوت الموزون الطيب كالصوت الطيب الذي ليس بموزون، وإنما يوجد الوزن في الشعر دون الآيات، ولو زحف المغنّي البيت الذي ينشده، أو لحن فيه، أو مال عن حدّ تلك الطريقة في اللحن، لاضطرب قلب المستمع، وبطَل جده وسماعه، ونفر طبعه لعدم المناسبة. وإذا نفر الطبع اضطرب القلب وتشوّش، فالوزن إذن مؤثِّر، فلذلك طاب الشعر.

---

(١) الأثر: لم أقف عليه.

(٢) الأثر: لم أقف عليه.

الوجه الرابع: أن الشعر الموزون يختلف تأثيره في النفس بالألحان التي تُسَمَّى الطرقَ والدستاناتِ، وإنما اختلاف تلك الطرق بمدّ المقصور، وقصر الممدود، والوقف في أثناء الكلمات، والقطع والوصل في بعضها. وهذا التصرُّف جائز في الشعر، ولا يجوز في القرآن إلا التلاوة كما أنزل، فقصره ومدّه والوقف والوصل والقطع فيه على خلاف ما تقضيه التلاوة حرام أو مكروه. وإذا رتل القرآن كما أنزل سقط عنه الأثر الذي سببه وزن الألحان، وهو سبب مستقلٌّ بالتأثير، وإن لم يكن مفهوماً، كما في الأوتار والمزمار والشاهين، وسائر الأصوات التي لا تفهم.

الوجه الخامس: أن الألحان الموزونة تُعْضَدُ وتُؤَكَّدُ بإيقاعات وأصوات أُخَرَ موزونةٍ خارج الحلق كالضرب بالقضيب والدف وغيره؛ لأن الوجد الضعيف لا يستثار إلا بسببٍ قويٍّ، وإنما يقْوَى بمجموع هذه الأسباب، ولكلٍّ واحدٍ منها حظ في التأثير، وواجب أن يُصانَ القرآنُ عن مثل هذه القرائن؛ لأن صورتها عند عامة الخلق صورةُ اللهو واللَّعِبِ، والقرآن جِدٌّ كلُّه عند كافة الخلق، فلا يجوز أن يُمزَجَ بالحق المحض ما هو لهو عند العامة وصورته صورة اللهو عند الخاصَّة، وإن كانوا لا ينظرون إليها من حيث إنها لهو، بل ينبغي أن يُوَقَّرَ القرآنُ، فلا يقرأ على شوارع الطرق، بل في مجلسٍ ساكنٍ، ولا في حال الجنابة، ولا على غير طهارة، ولا يقدر على الوفاء بحق حرمة القرآن في كل حال إلا المراقبون لأحوالهم.

فيعدل إلى الغناء الذي لا يستحقُّ هذه المراقبة والمراعاة، ولذلك لا يجوز الضرب بالدف مع قراءة القرآن ليلة العرس، وقد أمر رسول الله ﷺ بضرب الدف في العرس فقال: (أظهروا النكاح ولو

بضرب الغربال)[١]، أو بلفظ هذا معناه، وذلك جائز مع الشعر دون القرآن.

ولذلك: لما دخل رسول الله ﷺ بيت الرُّبيع بنت مُعَوِّذ[٢] وعندها جوارٍ، فسمع إحداهن تقول:

وفينا نبيٌّ يعلم ما في غد

على وجه الغناء، فقال: **(دعي ذا، وقولي ما كنت تقولين)**[٣]، وهذه شهادة بالنبوّة، فزجرها عنها وردَّها إلى الغناء الذي هو لهو؛ لأن هذا جدٌّ محضٌ، فلا يقرن بصورة اللهو، فإذا يتعذر بسببه تقوية الأسباب التي بها يصير السماع محركاً للقلب، فواجب في الاحترام العدول إلى الغناء عن القرآن كما وجب على تلك الجارية العدول عن شهادة النبوّة إلى الغناء.

الوجه السادس: أن المغني قد يغني ببيت لا يوافق حالَ السامع،

---

(١) الحديث: رواه سعيد بن منصور في سننه واللفظ له (باب ما جاء في نكاح السر، ١/ ١٧٤/ ح٦٣٥)، وابن ماجه (كتاب النكاح، باب إعلان النكاح، ١/ ٦١١/ ح١٨٩٥)، من حديث: عائشة رضي الله عنها، والحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه (كتاب النكاح، بابٌ، ٢/ ٢٠٠/ ح٢٧٤٨) من حديث: الزبير بن العوام رضي الله عنه.

(٢) هي الربيع بنت مُعَوِّذ بن الحارث بن رفاعة بن النجار، وأمها أم يزيد بنت قيس بن عدي بن النجار، أسلمت الربيع، وبايعت رسولَ الله ﷺ، وقيل: كانت من المبايعات تحت الشجرة.
انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٨/ ٤٧٧)، الاستيعاب (٨/ ١٨٣٧)، الإصابة (٧/ ٦٤١).

(٣) الحديث: رواه البخاري (كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ٤/ ١٤٦٩/ ح٣٧٧٩)، والترمذي (كتاب النكاح عن رسول الله، باب ما جاء في إعلان النكاح، ٣/ ٣٩٩/ ح١٠٩٠)، وأبو داود (كتاب الأدب، باب في النهي عن الغناء، ٤/ ٢٨١/ ح٤٩٢٢).

فيكرهه وينهاه عنه ويستدعي غيره، فليس كلُّ كلام موافقاً لكلِّ حال، فلو اجتمعوا في الدعوات على القارئ، فربما يقرأ آية لا توافق حالهم إذ القرآن شفاء للناس كلِّهم على اختلاف الأحوال، فآيات الرحمة شفاء الخائف، وآيات العذاب شفاء المغرور الآمن، وتفصيل ذلك مِمَّا يطول.

فإذاً لا يؤمَنُ أن لا يوافق المقروء الحال وتكرهه النفس فيتعرض به لخطر كراهة كلام الله تعالى من حيث لا يجد سبيلاً إلى دفعه.

فالاحتراز عن خطر ذلك حَزْمٌ بالغ وحتْمٌ واجب؛ إذ لا يجد الخلاص عنه إلا بتنزيله على وفق حاله، ولا يجوز تنزيل كلام الله تعالى إلا على ما أراد الله تعالى، وأما قول الشاعر فيجوز تنزيله على غير مرادِهِ؛ ففيه خطر الكراهة أو خطر التأويل الخطأ لموافقة الحال، فيجب توقير كلام الله وصيانته عن ذلك، وهذا ما ينقدح في علل انصراف الشيوخ إلى سماع الغناء عن سماع القرآن.

وها هنا وجه سابع: ذكَره أبو نصر السراج الطوسي في الاعتذار عن ذلك، فقال: القرآن كلام الله وصفة من صفاته وهو حقٌّ لا تطيقه البشرية، لأنه غير مخلوق، فلا تطيقه الصفات المخلوقة، ولو كشف للقلوب ذرة من معناه وهيبت لتصدّعت ودهشت وتحيرت، والألحان الطيبة مناسبة للطباع، ونسبتها نسبة الحظوظ لا نسبةَ الحقوق، والشعر نسبته نسبة الحظوظ، فإذا علقت الألحان والأصوات بما في الأبيات من الإِشارات واللطائف شاكَلَ بعضُها بعضاً كان أقرب إلى الحظوظ وأخف على القلوب لمشاكلة المخلوق المخلوق.

فما دامت البشريةُ باقيةً ونحن بصفاتنا وحظوظنا نتنعَّم بالنغمات الشجيَّة والأصوات الطيبة، فانبساطنا لمشاهدة بقاء هذه الحظوظ إلى القصائد أوْلى من انبساطنا إلى كلام الله تعالى الذي هو صفته وكلامه الذي منه بدأ وإليه يعود.

وهذا حاصل المقصود من كلامه واعتذاره[١].

وقد حُكي عن أبي الحسين الدرّاج[٢] **أنه قال**: قصدت يوسف بن الحسين الرازي[٣] من بغداد للزيارة والسلام عليه، فلما دخلت الري كنت أسأل عنه، فكل من سألته عنه قال: أيش تعمل بذلك الزنديق؟ فضيَّقوا صدري حتى عزمت على الانصراف.

ثم قلت في نفسي:

قد جُبْتُ هذا الطريق كلَّه، فلا أقلَّ مِنْ أن أراه، فلم أزل أسأل عنه حتى دخلت عليه في مسجد وهو قاعد في المحراب، وبين يديه رجل وبيده مصحف وهو يقرأ، فإذا هو شيخ بهيٌّ حسن الوجه واللحية، فسلَّمت عليه.

فأقبل عليَّ وقال: من أين أقبلت؟

فقلت: من بغداد.

فقال: وما الذي جاء بك؟

---

(١) تقدم ذِكر ردّ شيخ الإسلام على هذه الوجوه السبعة التي ذكرها الغزالي ـ إجمالاً ـ وأوردت رداً مفصّلاً للإمام ابن القيم (ص٢١٦).

(٢) في المطبوع: أبو الحسن، والتصحيح من كتب التراجم.
وهو سعيد بن الحسين، أبو الحسين الدراج، الصوفي، قال البغدادي: له عند الصوفية ذكر كبير، ومحل خطير، كان من ظراف المتصوفة، وكان يصحب إبراهيم الخواص، توفي سنة ٣٢٠هـ وقيل بعدها بقليل.
انظر: تاريخ بغداد (٩/ ١٠٥)، حلية الأولياء (١٠/ ٢٥٧).

(٣) هو يوسف بن الحسين بن علي، أبو يعقوب الرازي، من مشايخ الصوفية، كان كثير الأسفار، وصحب ذا النون المصري، روى كثيراً من حكايات المتصوفة، توفي سنة ٣٠٤هـ.
انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣١٤).

فقلت: قصدتك للسلام عليك.

فقال: لو أن في بعض هذه البلدان قال لك إنسان: أقِم عندنا حتى نشتريَ لك داراً أو جارية، أكان يقعدك ذلك عن المجيء؟

فقلت: ما امتحنني الله بشيء من ذلك، ولو امتحنني ما كنت أدري كيف أكون؟

ثم قال لي: أتحسن أن تقول شيئاً؟

فقلت: نعم.

فقال: هات.

فأنشأت أقول[1]:

رأيتُك تبني دائماً في قطيعتي ... ولو كنت ذا حزم لهدّمت ما تبني

كأني بكم والليت أفضل قولكم ... ألا ليتنا كنا إذ الليت لا يغني

قال: فأطبق المصحف، ولم يزل يبكي حتى ابتلّت لحيتُه وابتلَّ ثوبُه، حتى رحمتُه مِنْ كثرة بكائه.

ثم قال: يا بنيَّ، تلومُ أهل الريَّ يقولون: يوسف زنديق؛ هذا أنا من صلاة الغداة أقرأ في المصحف لم تقطُرْ من عيني قطرةٌ، وقد قامت القيامة عليَّ لهذين البيتين[2].

---

(١) الأبيات ذكرها ابن الأثير في الكامل في التاريخ (٥/ ٢٦٤، ذكر بيعة الوليد بن يزيد بن عبد الملك).

ونسبها إلى الوليد بن يزيد بن عبد الملك، أنه كتب بها إلى هشام الخليفة يعاتبه: وهي بتمامها:

رأيتك تبني دائماً في قطيعتي ... ولو كنت ذا حزم لهدمت ما تبني

تثير على الباقين مجنى ضغينة ... فويل لهم إن مت من شر ما تجني

كأني بهم والليت أفضل قولهم ... ألا ليتنا والليت إذ ذاك لا يغني

كفرت يداً من منعم لو شكرتها ... جزاك بها الرحمن ذو الفضل والمَنِّ

(٢) تاريخ بغداد (١٤/ ٣١٧).

فإذاً القلوب، وإن كانت محترقةً في حب الله تعالى، فإن البيت الغريب يهيِّجُ منها ما لا تهيِّجُ تلاوةُ القرآن، وذلك لوزن الشعر ومشاكلته للطباع، ولكونه مشاكلاً للطبع اقتدر البشر على نظم الشعر.

وأما القرآن؛ فنظمه خارج عن أساليب الكلام ومنهاجه، وهو لذلك معجِزٌ لا يدخل في قوّة البشر لعدم مشاكلته لطبعه.

وروي أن إسرافيل[1] ـ أستاذ ذي النون المصري ـ دخل عليه رجل فرآه وهو ينكت في الأرض بأصبعه، ويترنم بِبيْت.

فقال: هل تحسن أن تترنم بشيء؟

فقال: لا.

قال: فأنت بلا قلب.

إشارة إلى أن مَنْ له قلبٌ وعرف طباعه علم أنه تحركه الأبياتُ والنغماتُ تحريكاً لا يصادف في غيرها، فيتكلف طريق التحريك؛ إما بصوت نفسه أو بغيره» اهـ[2].

ويقر أبو حامد ما يسميه الصوفية الفناءَ، ويذكر أنه من المقامات العالية، ومن ذلك قوله في معرض كلامه عن مراتب الناس حال السماع:

«سماع من جاوز الأحوال والمقامات فعزب عن فهم ما سوى الله تعالى حتى عزب عن نفسه وأحوالها ومعاملاتها، وكان كالمدهوش الغائص في بحر عين الشهود الذي يضاهي حاله حال النسوة اللاتي

---

(١) لم أقف على ترجمته، ولكن ذكره ابن الجوزي في ترجمة ذي النون، وذكر أنه من تلاميذ ذي النون لا أستاذَه! وذكره أبو نعيم في الحلية في مواضعَ يروي عن ذي النون، فالأظهر أنه من تلاميذ ذي النون.
انظر: حلية الأولياء (٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧، ٣٦٨ ـ ٣٦٩، ٣٩٠)، صفة الصفوة (٢/ ٤٦٠).

(٢) الإحياء (٢/ ٢٧٣ ـ ٢٧٦، الباب الثاني: آداب السماع وآدابه).

قطعن أيديهن في مشاهدة جمال يوسف عليه السلام حتى دَهِشْنَ وسقط إحساسهنَّ.

وعن مثل هذه الحالة تعبر الصوفية بأنه قد فَنِيَ عن نفسه.

ومهما فَنِيَ عن نفسه فهو عن غيره أفنى، فكأنه فَنِيَ عن كل شيء إلا عن الواحد المشهود.

وفَنِيَ أيضاً عن الشهود؛ فإن القلب أيضاً إذا التفت إلى الشهود وإلى نفسه بأنه مشاهد، فقد غَفَلَ عن المشهود.

فالمستهتر(١) بالمرئي لا التفاتَ له في حال استغراقه إلى رؤيته، ولا إلى عينه التي بها رؤيته، ولا إلى قلبه الذي به لذَّته، فالسكران لا خبر له من سُكره، والمتلذذ لا خبر له مِنَ التذاذه، وإنما خبره مِنَ المتلذَّذ به فقط»اهـ(٢).

ـ ثم ذكر أبو حامد أن ما يقع للصوفية من فناء ووجد وسكر يعني الوصول إلى مرتبة الكمال، وهو درجة الصديقين، وذكر قصة رجل تواجد، فقتل نفسه، ثم ترحم عليه، وقال: وهذه درجة الصديقين!!

قال أبو حامد: «روي عن أبي الحسن النوري أنه حضر مجلساً، فسمع هذا البيت:

ما زلتُ أنزل مِنْ ودادك منزلاً   تتحيَّرُ الألباب عند نزوله

فقام وتواجد وهام على وجهه، فوقع في أجمة قصب قد قُطِعَ وبقيت أصوله مثل السيوف، فصار يعدو فيها ويعيد البيت إلى الغداة

---

(١) المستهتر: المُعْجَب بالشيء المولع به، يقال: استهتر بكذا، أي: أُعجب به إعجاباً شديداً.

انظر مادة: هتر، في: القاموس (ص٦٣٧).

(٢) الإحياء (٢/٢٦٦ ط. النور).

والدم يخرج من رجليه، حتى ورمت قدماه وساقاه وعاش بعد ذلك أياماً ومات رحمه الله[(١)].

فهذه درجة الصدِّيقين في الفهم والوجد، فهي أعلى الدرجات؛ لأن السماع على الأحوال نازل عن درجات الكمال وهي ممتزجةٌ بصفات البشرية وهو نوع قصور، وإنما الكمال أن يفنى بالكلية عن نفسه وأحواله؛ أعني أنه ينساها فلا يبقى له التفاتٌ إليها، كما لم يكن للنسوة التفاتٌ إلى الأيدي والسكاكين.

فيسمع لله وبالله وفي الله ومِنَ الله، وهذه رتبةُ مَنْ خاض لُجَّةَ الحقائق، وعبر ساحل الأحوال والأعمال واتَّحد بصفاء التوحيد وتحقَّق بمحض الإخلاص، فلم يبق فيه منه شيء أصلاً، بل خمدت بالكلية بشريّتُه، وفَنِيَ التفاته إلى صفات البشرية رأساً، ولست أعني بفنائه فناء جسده بل فناء قلبه، ولست أعني بالقلب اللحم والدم بل سر لطيف له إلى القلب الظاهر نسبة خفية وراءها سر الروح الذي هو من أمر الله عز وجل عرفها من عرفها وجهلها من جهلها»اهـ[(٢)].

ـ لا بأس بتمزيق الثياب عند الوجد بشرط أن تمزق على شكل قطع صغيرة تصلح لترقيع الثياب!!

قال أبو حامد: «فإن قلت: فما تقول في تمزيق الصوفية الثياب الجديدة بعد سكون الوجد والفراغ من السماع، فإنهم يمزقونها قطعاً صغاراً ويفرقونها على القوم ويسمونها الخرقة؟

فاعلم: أن ذلك مباح إذا قطع قطعاً مربعةً تصلُح لترقيع الثياب والسجادات، فإن الكرباس[(٣)] يمزق حتى يخاط منه القميص، ولا يكون

---

(١) تقدم ذكر ذلك تفصيلاً (ص٥٠٥).

(٢) الإحياء (٢/٢٦٦ ـ ٢٦٧).

(٣) الكرباس ـ بالكسر ـ: ثوب من القطن الأبيض، فارسي معرب. =

ذلك تضييعاً؛ لأنه تمزيقٌ لغرض. وكذلك ترقيع الثياب لا يمكن إلا بالقطع الصغار وذلك مقصود، والتفرقة على الجميع ليعمَّ ذلك الخير مقصودٌ مباحٌ، ولكل ما لك أن يقطع كرباسه مائة قطعة ويعطيها لمائة مسكين، ولكن ينبغي أن تكون القطع بحيث يمكن أن ينتفع بها في الرقاع.

وإنما منعنا في السماع التمزيق المفسد للثوب الذي يهلك بعضه، بحيث لا يبقى منتفعاً به، فهو تضييع محضٌ لا يجوز بالاختيار»اهـ[(١)(٢)].

- وذكر أبو حامد في آخر باب السماع خلاصة حكم السماع، فقال: «فقد خرج من جملة التفصيل السابق أن السماع:

قد يكون حراماً محضاً، وقد يكون مباحاً، وقد يكون مكروهاً، وقد يكون مستحبًّاً.

أما الحرام: فهو لأكثر الناس مِنَ الشُّبَّان ومَنْ غلبت عليهم شهوةُ الدنيا، فلا يحرك السماع منهم إلا ما هو الغالب على قلوبهم مِنَ الصفات المذمومة.

وأما المكروه: فهو لمن لا ينزله على صورة المخلوقين، ولكنه يتخذه عادةً له في أكثر الأوقات على سبيل اللهو.

= انظر: مادة كربس، في القاموس (ص٧٣٥).

(١) الإحياء (٢/ ٢٧٩ ط. النور).

(٢) لا أدري من أين جاء أبو حامد بهذا الشرط: تمزيق الثوب على شكل قِطع مربعة!! ومن المعلوم أن هذا الذي ذكره أبو حامد وأقرّه هو من البدع المحدثة، وقد حاول أبو حامد وغيره من المتصوفة أن يبحثوا عن دليل يؤيدون به بدعتهم، فلم يجدوا.

وقد حصر شيخ الإسلام أدلتهم على تمزيق الثياب أثناء السماع وردّ عليها (١/ ١٦٦)، كما تكلم عن لبس الخرقة وأهميتها عند الصوفية، وحججهم على جوازها (ص٣٢٧).

وأما المباح: فهو لِمَنْ لا حظَّ له منه إلا التلذذ بالصوت الحسن.

وأما المستحب: فهو لِمَنْ غلب عليه حبُّ الله تعالى، ولم يحرِّكِ السماعُ منه إلا الصفاتِ المحمودةَ، والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله»اهـ[(١)].

وقد توسع أبو حامد في باب السماع، فعرض فيه أحكام السماع وآدابه والأوقات التي يستحب فيها أو يكره.. إلى غير ذلك، والمتأمل لِمَا كتبه في ذلك يجد أنه رحمه الله حاول جاهداً أن ينتصر للصوفية في سماعهم المبتدع، ويحشد ما حضره مِنَ الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة بل والمنكرة، والمنامات التي يزعم أصحابها أنهم رأوا رسول الله ﷺ أثنى على سماعهم، هذا غير ما أورده عن السامعين أنهم يُهتف بهم أثناء السماع، ويظنُّون هذا الهتاف مِنَ الملائكة، إلى غير ذلك[(٢)].

حادي عشر: الغلو في الأشخاص:

ولذلك عدة مظاهر ذكرها أبو حامد؛ منها:

أ ـ أن المشايخ يؤتيهم الله تعالى علماً لدُنِّيّاً من غير تعلم ولا سؤال:

قال أبو حامد الغزالي: «بيان شواهد الشرع على صحة طريق أهل

---

(١) الإحياء (٢/ ٢٨٠ ط. النور).

(٢) تقدم في مبحث سابق الكلام عن السماع وأنواعه والمشروع منه والممنوع، ونقل شيخ الإسلام حكمَه عن مشايخ المتصوفة الصالحين، وبيَّن ضلال الصوفية في التعلُّق به، وأن ما يسمعون من هتاف وأصوات خلال السماع هو في الحقيقة من الجن والشياطين. أما الملائكة فلا تحضر مثل هذا السماع الشيطاني البِدْعِي.
وقد عرض شيخ الإسلام أدلة الصوفية على صحة سماعهم حصر حججهم على جوازه وردّ عليهم (ص٢٣٤).

التصوف في اكتساب المعرفة لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد:

اعلم أن من انكشف له شيء ولو الشيء اليسير بطريق الإلهام والوقوع في القلب من حيث لا يدري، فقد صار عارفاً بصحة الطريق، ومن لم يدرك ذلك من نفسه قط، فينبغي أن يؤمن به، فإن درجة المعرفة فيه عزيزة جداً، ويشهد لذلك شواهدُ الشرع والتجارِبُ والحكاياتُ.. وكان أبو يزيد وغيره يقول: ليس العالِم الذي يحفظ من كتاب، فإذا نسي ما حفظه صار جاهلاً، إنما العالم الذي يأخذ علمه من ربِّه أيَّ وقت شاء بلا حفظ ولا درس.

وهذا هو العلم الرباني[1] وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] مع أن كل علم مِنْ لدنه، ولكن بعضها بوسائط تعليم الخلق، فلا يُسَمَّى ذلك علماً لدُنِّيّاً، بل اللَّدُنِّيُ الذي ينفتح في سر القلب من غير سبب مألوف من خارج، فهذه شواهدُ النقل، ولو جمع كل ما ورد فيه من الآيات والأخبار والآثار لخرج عن الحصر.

وأما مشاهدة ذلك بالتجارب، فذلك أيضاً خارجٌ عن الحصر، وظهر ذلك على الصحابة والتابعين ومَنْ بعدهم.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها عند موته: إنما هما أخواك وأختاك[2]، وكانت زوجتُه حاملاً، فولدت بنتاً، فكان قد عرف قبل الولادة أنها بنت.

---

(١) هذا العلم الذي سماه أبو حامد: العلم الرباني، يسميه المتصوفة: العلم اللدني، وهو في معنى الإلهام، وقد تقدم في مبحث مصادر التلقي عند الصوفية تفصيلُ الكلام عنه، ونقل كلام حسن للإمام ابن القيم حول معناه (١/ ٢٨٠).

(٢) الأثر: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٥٧/ح١٢٢٥٧)، مصنف عبد الرزاق (٩/ ١٠١/ح١٦٥٠٧)، كرامات الأولياء (٢/ ١١٦/رقم ٦٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ١٩٤)، الرياض النضرة في مناقب العشرة =

وقال عمر ﷺ في أثناء خطبته: يا سارية الجبلَ الجبلَ[1]؛ إذ انكشف له أن العدوّ قد أشرف عليه، فحذره لمعرفته ذلك، ثم بلوغ صوته إليه مِنْ جملة الكرامات العظيمة.

وعن أنس بن مالك ﷺ قال: دخلت على عثمان ﷺ وكنت قد لقيت امرأةً في طريقي، فنظرتُ إليها شزراً، وتأملت محاسنها، فقال عثمان ﷺ لَمَّا دخلت: يدخل عليَّ أحدكم وأثر الزنىٰ ظاهرٌ على عينيه، أما علمت أن زنى العينين النظر؟ لتتوبَنَّ أو لأعزِّرنَّك. فقلت: أوحيٌ بعد النبي؟ فقال: لا، ولكن بصيرة وبرهان وفراسة صادقة[2].

وعن أبي سعيد الخراز، قال: دخلت المسجد الحرام، فرأيت فقيراً عليه خرقتان، فقلت في نفسي: هذا وأشباهه كَلٌّ على الناس، فناداني وقال: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، فاستغفرت الله في سري فناداني، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، ثم غاب عني ولم أره.

وقال زكريا بن داود: دخل أبو العباس بن مسروق على أبي الفضل الهاشمي وهو عليل، وكان ذا عيالٍ، ولم يعرف له سبب يعيش به، قال: فلما قمت قلت في نفسي: من أين يأكل هذا الرجل؟ قال: فصاح بي: يا أبا العباس، رُدَّ هذه الهمة الدَّنِيَّةَ، فإن لله تعالى ألطافاً خفية.

وقال أحمد النقيب: دخلت على الشبلي، فقال مفتوناً: يا أحمد!!

فقلت: ما الخبر؟

قال: كنت جالساً، فجرى بخاطري أنك بخيل.

= (٢/ ١٢٢)، ت: عيسى عبد الله محمد مانع الحميري، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى ١٩٩٦م).

(١) الأثر: تقدم تخريجه، انظر (١/ ٨١٧).

(٢) الأثر: لم أقف عليه.

فقلت: ما أنا بخيل.

فعاد منِّي خاطري، وقال: بل أنت بخيل.

فقلت: ما فتح اليوم علي بشيء إلا دفعته إلى أول فقير يلقاني.

قال: فما استتم الخاطر حتى دخل عليَّ صاحبٌ لمؤنس الخادم ومعه خمسون ديناراً، فقال: اجعلها في مصالحك!.

قال: وقمت فأخذتها وخرجت، وإذا بفقير مكفوف بين يدي مزِّينٍ يحلق رأسه، فتقدمت إليه وناولته الدنانير.

فقال: أعطها المزين.

فقلت: إن جملتها كذا وكذا.

قال: أوليس قد قلنا لك: إنك بخيل؟

قال: فناولتها المزينَ، فقال المزين: قد عقدنا لمَّا جلس هذا الفقير بين أيدينا أن لا نأخذ عليه أجراً.

قال: فرميت بها في دجلة، وقلت: ما أعزَّكِ أحدٌ إلا أذلَّه الله ﷻ.

وقال حمزة بن عبد الله العلوي: دخلت على أبي الخير التيناني، واعتقدت في نفسي أن أسلِّمَ عليه، ولا آكل في داره طعاماً، فلمَّا خرجت من عنده إذا به قد لحقني وقد حمل طبقاً فيه طعام، وقال: يا فتى كُلْ، فقد خرجت الساعة من اعتقادك.

وكان أبو الخير التيناني هذا مشهوراً بالكرامات.

وقال إبراهيم الرقي: قصدته مسلِّماً عليه، فحضرت صلاة المغرب، فلم يكد يقرأ الفاتحة مستوياً، فقلت في نفسي: ضاعت سَفرتي، فلما سلم خرجت إلى الطهارة، فقصدني سبُعٌ.

فعدت إلى أبي الخير، وقلت: قصدني سبُعُ.

فخرج وصاح به، وقال: ألم أقل لك: لا تتعَّرضْ لضيفاني[!!].

فتنحى الأسد، فتطهرتُ، فلما رجعت، قال لي: اشتغلتم بتقويم الظاهر، فخفتم الأسد، واشتغلنا بتقويم البواطن، فخافنا الأسد.

وما حكي من تفرُّس المشايخ وإخبارهم عن اعتقادات الناس وضمائرهم يخرج عن الحصر، بل ما حُكِيَ عنهم من مشاهدة الخضر عليه السلام والسؤال منه، ومِنْ سماع صوت الهاتف، ومِنْ فنون الكرامات خارج عن الحصر والحكاية، لا تنفع الجاحدَ ما لم يشاهد ذلك مِنْ نفسه»اهـ[1][2].

ب ـ الشيخ إذا أشكلت عليه مسألة سأل الملائكة فأجابته !!

قال أبو حامد: «وقال بعض العارفين:

سألت بعض الأبدال عن مسألة من مشاهدة اليقين، فالتفت إلى شماله:

فقال: ما تقول رحمك الله؟

ثم التفت إلى يمينه، فقال: ما تقول رحمك الله؟

ثم أطرق إلى صدره، وقال: ما تقول رحمك الله؟.

ثم أجاب بأغرب جواب سمعته.

فسألته عن التفاته؟

فقال: لم يكن عندي في المسألة جواب عتيد، فسألت صاحب الشمال، فقال: لا أدري[!!].

---

(١) الإحياء (٣/ ٢٣ ـ ٢٥).

(٢) هذا الذي ذكره أبو حامد وأقرّه من معرفة المشايخ والصالحين لِمَا في قلوب الناس أمر باطل ومردود، وهو من الغلو في المخلوقين، وقد ردَّ شيخ الإسلام ذلك وأبطله، وبيّن أن الرسل ـ وهم رسل ـ لا يعلمون من الغيب إلا ما كشفه الله تعالى لهم، فكيف بغيرهم؟ وقد تقدم تفصيل كلام شيخ الإسلام في ذلك (١/ ٥٧٣).

فسألت صاحب اليمين، وهو أعلم منه، فقال: لا أدري[!!].

فنظرت إلى قلبي وسألته فحدثني بما أجبتك، فإذا هو أعلم منهما[!!]»اهـ(١)(٢).

ج - بل صرح أبو حامد بأن المشايخ يعلمون الغيب، فقال:

«ووراء العقل طَوْرٌ آخرُ، تنفتح فيه عين أخرى، يبصر بها الغيب وما سيكون في المستقبل»اهـ(٣).

وقال: «بيان جملة من حكايات المحبين وأقوالهم ومكاشفاتهم:

قيل لبعض العارفين: إنك محبٌّ.

فقال: لست محباً؛ إنما أنا محبوب والمحب متعوب.

وقيل له أيضاً: الناس يقولون: إنك واحد مِنَ السبعة؟

فقال: أنا كلُّ السبعة.

وكان يقول: إذا رأيتموني فقد رأيتم أربعين بدلاً[!!].

قيل: وكيف وأنت شخص واحد؟

قال: لأني رأيت أربعين بدلاً، وأخذت مِنْ كل بدلٍ خُلُقاً مِنْ أخلاقه.

---

(١) الإحياء (٣/ ٢٦ ط. النور).

(٢) هذا الذي ذكره أبو حامد وأقرَّه، هو في الحقيقة من تلاعب الشياطين والجن بالمتصوفة، وهم يعدُّون ما يرد على قلوبهم من الوساوس من الوحي والإلهام الرباني، لذا هو عندهم من مصادر التلقي، وقد بيَّن شيخ الإسلام وجه ضلالهم في ذلك، وأن العبد لا يقبل كل ما يَرِدُ على قلبه إلا بأن يعرضه على الكتاب والسنة، وقد نقل شيخ الإسلام عن مشايخ الصوفية الصالحين أنهم يقولون بوجوب عرض كل ما يرد على القلب على الكتاب والسنة، فما وافقهما قُبِل، وما خالفهما رُدَّ.

وقد تقدم تفصيل ذلك في مبحث خاص (١/ ٣١٩).

(٣) المنقذ من الضلال (ص٥٣).

وقيل له: بلغنا أنك ترى الخضر عليه السلام؟

فتبسم وقال: ليس العجب ممن يرى الخضر، ولكن العجب ممن يريد الخضر أن يراه فيحتجب عنه[!!].

وحكي عن الخضر عليه السلام(١) **أنه قال**: ما حدّثت نفسي يوماً قط أنه لم يبق وليٌّ لله تعالى إلا عرفته، إلا ورأيت في ذلك اليوم ولياً لم أعرفه.

وقيل لأبي يزيد البسطامي مرة: حدّثنا عن مشاهدتك من الله تعالى.

فصاح ثم قال: ويلكم، لا يصلح لكم أن تعلموا ذلك.

قيل: فحدّثنا بأشدّ مجاهدتك لنفسك في الله تعالى.

فقال: وهذا أيضاً لا يجوز أن أطلعكم عليه.

قيل: فحدّثنا عن رياضة نفسك في بدايتك.

فقال: نعم، دعوتُ نفسي إلى الله، فجمَحَتْ عليَّ، فعزمت عليها أن لا أشربَ الماء سنةً، ولا أذوق النوم سنة، فوفَّت لي بذلك.

ويحكى عن يحيى بن معاذ: أنه رأى أبا يزيد في بعض مشاهداته من بعد صلاة العشاء إلى طلوع الفجر مستوفزاً على صدور قدميه، رافعاً أخمصيه مع عقبيه عن الأرض، ضارباً بذقنه على صدره، شاخصاً بعينيه لا يطرف.

قال: ثم سجد عند السَّحَرِ، فأطاله.

ثم قعد، فقال: اللهم إنّ قوماً طلبوك فأعطيتهم المشي على الماء، والمشي في الهواء، فرضوا بذلك، وإني أعوذ بك مِنْ ذلك، وإن قوماً ظلموك فأعطيتهم.

---

(١) ليت شعري أين يجد أبو حامد سنداً لحكايته عن الخضر؟!! مع أنه ذكرها محتجاً بها على ما يقرره من عِظَمِ شأن الأولياء وعلوّ منزلتهم.

فقلت: يا سيدي، حدّثني بشيء.

فقال: أحدّثك بما يصلُحُ لك، أدخلَني في الفلك الأسفل، فدوّرني في الملكوت السفليّ، وأراني الأرضين وما تحتها إلى الثرى، ثم أدخلني في الفلك العلوي، فطوَّفَ بي في السماوات، وأراني ما فيها مِنَ الجنان إلى العرش.

ثم أوقفني بين يديه، فقال: سلني أيَّ شيء رأيتَ حتى أهبَه لك؟

فقلت: يا سيدي ما رأيت شيئاً استحسنته؛ فأسألك إياه.

فقال: أنت عبدي حقاً تعبدني لأجلي صدقاً؛ لأفعلن بك ولأفعلن، فذكر أشياء.

قال يحيى: فهالني ذلك وامتلأت به وعجبت منه، فقلت: يا سيدي، لم لا سألته المعرفة به، وقد قال لك ملك الملوك: سلني ما شئت[؟!].

قال: فصاح بي صيحة، وقال: اسكت، ويلك غرتُ عليه مِني، حتى لا أحب أن يعرفه سواه»اهـ[(١)][(٢)].

د ـ النظر إلى المشايخ الصالحين أنفع من رؤية الله تعالى!!:

قال أبو حامد: «وحُكي أنّ أبا تراب النخشبي[(٣)] كان معجباً ببعض

---

(١) الإحياء (٤/ ٣٥٦).

(٢) هذه القصة أيضاً من الغلو في المخلوقين وفيها تنقُّصٌ لجناب الربوبية، وقد أوردها أبو حامد ـ عفا الله عنه ـ مُقِرّاً لها، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد ردّ شيخ الإسلام على أمثال هذه الترهات والوساوس (١/ ٥٣٢).

(٣) هو عسكر بن محمد بن حصين، أبو تراب النخشبي، قال أبو عبد الرحمن السلمي: من مشايخ خراسان، صحب أبا حاتم الأصمَّ، توفي بالبادية وقيل: نهشته السباع سنة ٢٤٥هـ.
انظر: طبقات الصوفية (ص١٤٦ ـ ١٥١)، الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ٩٦)، حلية الأولياء (١٠/ ٤٥ ـ ٥١)، صفة الصفوة (٤/ ١٤٥).

المريدين، فكان يدنيه ويقوم بمصالحه، والمريد مشغول بعبادته ومواجدته.

فقال له أبو تراب يوماً: لو رأيت أبا يزيد؟

فقال: إني عنه مشغول.

فلمَّا أكثر عليه أبو تراب مِنْ قوله: لو رأيت أبا زيد، هاج وَجْدُ المريد، فقال:

ويحك، ما أصنع بأبي يزيد، قد رأيت الله تعالى، فأغناني عن أبي يزيد؟

قال أبو تراب: فهاج طبعي، ولم أملك نفسي، فقلت: ويلك تغترُّ بالله ﷻ، لو رأيت أبا يزيد مرة واحدةً كان أنفعَ لك مِنْ أن ترى الله سبعين مرة.

قال: فبُهِت الفتى من قوله وأنكره؛ فقال: وكيف ذلك؟

قال له: ويلك، أما ترى الله تعالى عندك فيظهر لك على مقدارك، وترى أبا يزيد عند الله قد ظهر له على مقداره؟

فعرف ما قلتُ، فقال: احملني إليه.

فذكر قصةً قال في آخرها: فوقفنا على تلٍّ ننتظره ليخرج إلينا من الغيضة، وكان يأوي إلى غيضةٍ فيها سباع، قال:

فمرّ بنا وقد قلب فروةً على ظهره، فقلت للفتى:

هذا أبو يزيد فانظر إليه، فنظر إليه الفتى فصعق، فحركناه فإذا هو ميت، فتعاونَّا على دفنه.

فقلت لأبي يزيد: يا سيدي نظرُه إليك قتله[!!].

قال: لا ولكن كان صاحبكم صادقاً واستكنَّ في قلبه سرٌّ لم ينكشف له بوصفه، فلما رآنا انكشف له سر قلبه، فضاق عن حمله؛ لأنه

في مقام الضعفاء المريدين، فقتله ذلك»اهـ[(١)(٢)].

هـ - السفر إلى المشايخ للتبرك برؤيتهم أو زيارة قبورهم لنيل بركتها من أعظم القربات:

قال أبو حامد: «أن يسافر لأجل العبادة إما لحج أو جهاد، وقد ذكرنا فضل ذلك وآدابه وأعماله الظاهرة والباطنة في كتاب أسرار الحج.

ويدخل في جملته زيارة قبور الأنبياء عليهم السلام وزيارة قبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والأولياء، وكل من يتبرك بمشاهدته في حياته يتبرك بزيارته بعد وفاته. ويجوز شدّ الرحال لهذا الغرض، ولا يمنع من هذا قوله عليه السلام: **(لا تشد الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى)**؛ لأن ذلك في المساجد، فإنها متماثلةٌ بعد هذه المساجد، وإلا فلا فرقَ بين زيارة قبور الأنبياء والأولياء والعلماء في أصل الفضل، وإن كان يتفاوت في الدرجات تفاوتاً عظيماً بحسب اختلاف درجاتهم عند الله»اهـ[(٣)(٤)].

---

(١) الإحياء (٤/ ٣٥٧).

(٢) ما أورده أبو حامد هنا من أعظم الضلال، إذ كيف يكون النظر إلى المخلوق أنفع من النظر إلى الخالق جلّ جلاله؟! ولا شك أن هذا من الغلو في المخلوقين الذي وقع فيه المتصوفة عموماً.
وقد بيّن شيخ الإسلام ضلال المتصوفة في مثل هذه الترهات وردّ عليهم، وبيّن مذهب الصوفية في رؤية الله تعالى، وأن بعضهم يزعم أنه يرى الله في الدنيا، وردّ الشيخ على ذلك كله بالأدلة الشرعية (انظر: ١/ ٦٦٤ - ٦٧٣).

(٣) الإحياء (٢/ ٢٢٦ ط. النور)، وانظر أيضاً: الإحياء (٢/ ٣٣٥ ط. النور).

(٤) ما أورده أبو حامد هنا قدح في الألوهية، ومخالفة صريحة لنهي النبي ﷺ عن شد الرحال إلى القبور ونحوها، ومع ذلك فإن أبا حامد لا يرى السفر إلى القبور وشد الرحال إليها من الأمور الجائزة فحسب، بل يراه من الأمور المستحبة، ومن أعظم الطاعات، وهذا هو في الحقيقة معتقد عُبّاد القبور ومعظِّميها. =

ثاني عشر: موقف أبي حامد من رجالات الصوفية:

المتأمل في كتب أبي حامد عامة ـ وكتابه (الإحياء) خاصة ـ يجد أنه يكثر من النقول عن رؤوس المتصوفة وآحادهم، ولا يفرِّق بين الغالين منهم والمعتدلين.

فهو ينقل ما يصلح للاستشهاد من كلام الحسين بن منصور الحلاج ـ وإن كان من الزنادقة الذين ادَّعَوُا الألوهية ـ وينقل عن أبي يزيد البسطامي، والنوري، وذي النون، وغيرهم، كما ينقل عن الجنيد وسهل التستري، وغيرهما، وقد تقدَّم فيما سبق نقلُ أمثلة على ذلك.

وقد قرأت كتاب (الإحياء) كاملاً، ولم أجد أبا حامد انتقد أحداً من رجال الصوفية، أو ردَّ عليه في مسألة من المسائل، أو فعل من الأفعال، بل لم أقف لأبي حامد على كلام في تقويم رجل واحدٍ من رجالات المتصوفة.

وهذا المنهج ـ بلا شك ـ يختلف تماماً عن منهج شيخ الإسلام في إيراد حكايات المتصوفة، بل الحكايات والأقوال عن الناس ـ عموماً ـ وقد سبق في مبحث خاصٍّ الكلامُ عن موقف شيخ الإسلام من رجالات المتصوفة وتقويمه لهم، وذكرت هناك ضوابطَ شيخ الإسلام في تقويم الرجال ومروياتهم[1].

ونخلص مما سبق إلى أن أبا حامد الغزالي ليس له منهجٌ منضبط في التعامل مع المتصوفة أو غيرهم، فهو يثني عليهم، وينقل حكاياتهم، ويستشهد بأقوالهم وإن كانت أقوالاً كفرية، ومع ذلك ذمّ بعض من وقعوا

= وقد رد شيخ الإسلام على ضلال الصوفية في القبور، وبيّن أن ما يفعلونه من السفر إلى القبور ودعاء الموتى والاستغاثة بالمقبورين، كله من الشرك بالله تعالى (انظر: ص٤٦٦).

(١) انظر: (١/ ١٧٢) و(ص٥١٩).

في الحلول والاتحاد منهم، وشنَّع عليهم مع موافقته لهم في بعض أقواله[1].

وكتابه (الإحياء) قد ملأه بحوادثَ وحكاياتٍ، ليته ما سطَّرها، ولا جرى بها قلمُه، وكانت هذه القصص والحكايات والأقوال الغاليةُ، في التصوف بذرةً سقاها وحصدها مَنْ جاء بعد أبي حامد مِنَ الغُلاة الزنادقة، المنتسبين إلى التصوف؛ كابن عربي وابن سبعين وابن الفارض وغيرهم[2].

وقد مات أبو حامد وأفضى إلى ما قدَّم، وترك للأمة ما ترك من هذه المصنَّفات، وقد قال في آخر كتابه (الإحياء): «ونحن نستغفر الله تعالى من كل ما زلّت به القدم، أو طعن به القلم في كتابنا هذا، وفي سائر كتبنا»اهـ[3].

ونحن ندعو الله تعالى لنا وله بمثل ما دعا به لنفسه، ونسأل الله أن يتقبل منا ومنه الحسنات، ويتجاوز عن السيئات والزّلّات.. آمين.



---

(١) تقدم ذكر أمثلة من كلام أبي حامد فيها نوع تصريح بالحلول والاتحاد (ص٤٦٦).

(٢) قرّر ذلك شيخ الإسلام، وقد سبق تفصيله (ص٣٧٧ ـ ٣٧٨).

(٣) الإحياء (٤/ ٥٤٤).

الخاتمة

وبعد هذه المباحث المتواصلة التي شملت عدة فصول في آراء الصوفية التي حكاها شيخ الإسلام وموقفه منها، وتعليقه عليها، نصل إلى خاتمة هذه الرسالة، ونخلُص بالنتائج التالية:

١ ـ أن مذهب السلف يقوم على قواعدَ ثابتةٍ، تعتمد على الوحيين: الكتاب والسنة، وكل مَنِ ادَّعى النجاةَ أو اتباعَ السلف لا تقبل دعواه ما لم يكن منهجُه واضحاً مستقيماً موافقاً للكتاب والسنة.

ومِنْ خلال ما سطَّره أئمة أهل السنة والجماعة مِنَ القرون المفضلة وغيرها، تكوَّنت معالمُ بارزةٌ ومنطلقاتٌ واضحةٌ، حددت المنهج الحقَّ لمن أراد سلوكه والطريقة الصحيحة لِمَنْ أراد نصرة الدين أو دعوة الناس إليه.

٢ ـ من خلال عرض حياة شيخ الإسلام، وأحوال الأمة في عصره، تبين كيف كان عصره مليئاً بالأحداث الجسام، وتمكن المبتدعةُ في كثير من البلاد، حتى تصور عامةُ الناس أنهم أهلُ الحقِّ، وأن النجاة في اتباع هذه المناهج المبتدَعة. ومع ذلك كان شيخُ الإسلام علَماً بارزاً، وإماماً عظيماً، ومصلحاً مناضلاً عن الكتاب والسنة.

٣ ـ لم يكتف شيخ الإسلام بالرد على المبتدعة ومناظرتهم باللسان فقط، وإنما ألّف كثيراً مِنَ المصنفات في الرد على المبتدعة وبيان باطلهم، وترك لِمَنْ بعده تراثاً ضخماً، تمثَّل في عشرات المجلدات في شتى الفنون، يجمعها الدفاع عن مذهب السلف والرد على خصومه.

٤ ـ بتتبُّعي لكتب شيخ الإسلام، واستقرائي لها كلها، خرجت بنتيجة مهمة، وهي أن الشيخ رحمه الله كان له منهجٌ واضحٌ في عرضه لعقيدة أهل السنة والجماعة، والرد على المخالفين. وأبرز معالم هذا المنهج - إضافة إلى اعتماده على الكتاب والسنة وأقوال السلف، وتأدبه بآدابهم - ثباتُه على منهج محدد؛ فلم يتناقض ولم تتغير آراؤه أو قناعاته، ولم تختلف به المناهج والسبل كما حدث لغيره، وإنما بقي ثابتاً صامداً مع كثرة المحن والأحداث التي مرَّت به، وهذا واضح جداً لكل مَنْ قرأ كتبه التي وصلت إلينا؛ فإنها ـ على كثرتها وتنوعها. وتكرار مواضيعها ـ لم يُلْحَظْ أبداً عليه تناقض أو تراجع أو تردُّد[1]، وهذا راجع إلى سلامة المنطلَق والأساس الذي كان يعتمد عليه في كتبه.

٥ ـ أما الصوفية فقد عرض الشيخ آراءهم من خلال ما كتبوه هم أنفسُهم، وفصّل الشيخ عقائدهم في الأبواب المختلفة العَقَدِية منها والسلوكية، ومن منهج الشيخ أنه لا يكتفي بعرض المذهب، بل يرد عليه ويفنِّدُه، ويذكر ما فيه مِنْ حقٍّ وباطل.

٦ ـ أن الصوفية بحثوا عن الهداية في غير الكتاب والسنة، فوقعوا

---

(١) وهذا المنهج يفقده جميع أهل البدع؛ فإنك إذا نظرت في مصنفاتهم تجد أن الواحد منهم يثبت في موضع ما ينفيه في موضع آخر، وشنَّع في موضع على مذهب ثم تجده يختاره في موضع آخر، وسبب ذلك عدم اعتماد أهل البدع على أصولٍ وقواعدَ ثابتةٍ، بل هي آراء رجال، وكلَّما مات رجل وخَلَفه آخر غيَّر وبدّل.

أما شيخ الإسلام، فتجده يتكلم عن الاستواء ـ مثلاً ـ في رسالته إلى أهل واسط، فيقرر معتقَد أهل السنة والجماعة، ثم يتكلم عن الاستواء في رده على الرازي، فيقرر ما كان قرره أولاً، ثم يتكلم عن الاستواء في التدمرية، فيقرر المعتقَدَ نفسه، لا يختلف أبداً ولا يتناقض؛ لأنه يقوم على أسسٍ من الوحي الرباني، لا من آراء البشر وعقولهم.

في الضلال والغواية، وكلّما تقدم بهم الزمن، وتباعد العهد عن القرون المفضلة زاد الضلال، واتسع الخرق، ولا يزال ضلالهم في زيادة إلى اليوم.

٧ ـ تقديس المتصوفة لأشخاص الأولياء والصالحين أوقعهم في ضلالات وشركيات كثيرة متنوعة، في الألوهية، والدعاء والاستغاثة، والخوف والرجاء، وإسقاط التكاليف الشرعية، وغير ذلك.

٨ ـ بدع المتصوفة وانحرافاتهم قسمان:

الأول: عقدية: كالقول بالحلول والاتحاد، ودعاء غير الله، وغير ذلك.

الثاني: سلوكية: كالتعلق بالمردان، واستحلال السماع البدعي، وغير ذلك.

٩ ـ من خلال ردود الشيخ ومناقشاته للصوفية، برز في منهجه أمران:

الأول: إنصاف الشيخ خصومَه الصوفية، وذلك باعترافه بما معهم من حقٍّ ـ وإن كان قليلاً ـ وعدم التعميم في الحكم عليهم بالبدعة، بل تفصيل حالهم.

الثاني: الرد على المتصوفة فيما خالفوا فيه مذهب أهل السنة والجماعة مع ذكر قواعد الردود وتأصيلها، إضافة إلى الإحاطة والمناقشة المفصلة للمسائل التي خالف فيها الصوفية أهل السنة والجماعة.

وفي الختام فهذا جهد المُقِلّ أقدِّمُه، راجياً مِنَ الله تعالى أن أكون قد وُفقتُ فيه للصواب، وأنا مقرٌ ومعترف بأن ما كان من صواب فيه، فبتوفيق الله وفضله، وما كان فيه خطأ، فهو مِنْ نفسي ومِنَ الشيطان، وأستغفر الله تعالى منه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.



الفهارس

فهرس الآيات

الأنفال

فهرس الأحاديث

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه الحديث، وتم تخريج الحديث فيه.

فهرس الآثار

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه الأثر، وتم تخريج الأثر فيه.

فهرس الأعلام المترجمين في الحاشية

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه ذكر اسم العلم فيه، وتم التعريف بالعلم فيه.

فهرس الأبيات الشعرية

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه ذكر البيت وبينتُ فيه قائله.

فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه ذكر اللفظ، وتم تعريفه فيه.

فهرس الفرق والطوائف

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه ذكر الفرقة، وتم التعريف بها هناك.

فهرس الأماكن والبلدان

(١) رقم الصفحة يشير إلى أول موضع ورد فيه ذكر الموقع، وتم التعريف به هناك.

فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

١ - الأباطيل: لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني، ت: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الجامعة السلفية بنارس.

٢ - أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن القنوجي، ت: عبد الجبار زكار، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

٣ - أبو حامد الغزالي والتصوف: لعبد الرحمن دمشقية، ط. دار طيبة، الرياض، الثانية، ١٤٠٩هـ.

٤ - إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين: لمحمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى، ط. دار الفكر.

٥ - الأحاديث المختارة: لأبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، ت: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط. مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط. الأولى ١٤١٠هـ.

٦ - الأحكام السلطانية: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، راجعه: محمد فهمي السرجاني، ط. المكتبة التوفيقية.

٧ - أخبار القضاة: للقاضي وكيع: محمد بن خلف بن حبان، ط. مصورة عالم الكتب، بيروت.

٨ - الأخلاق عند الغزالي: د. زكي مبارك، ط. مطبعة الشعب، القاهرة.

٩ - الأدب المفرد: للبخاري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٩هـ.

١٠ - الأربعين في أصول الدين: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية ١٩٧٩م.

١١ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: للشوكاني، ط. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الأولى ١٣٥٦هـ.

١٢ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ١٣٥٦هـ.
١٣ ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر، ت: علي محمد حجاوي، ط. دار الجيل، الأولى ١٤١٢هـ.
١٤ ـ أسد الغابة: لابن الأثير، ط. جمعية المعارف، ١٣٨٠هـ.
١٥ ـ الأسماء والصفات: لأبي بكر البيهقي، ت: عبد الله محمد الحاشدي، ط. مكتبة السوادي، جدة، الأولى ١٤١٣هـ.
١٦ ـ الإشارات والتنبيهات: لابن سينا، مطبوع مع شرح الطوسي، ت: سليمان دنيا، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٦٠هـ.
١٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني، ت: علي محمد البجاوي، ط. دار نهضة مصر، القاهرة.
١٨ ـ أصول الكافي: لمحمد يعقوب الكليني تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط. دار الكتب الإسلامية، طهران، الثالثة ١٣٨٨هـ
١٩ ـ أصول مذهب الشيعة: د. ناصر بن عبد الله القفاري، ط. الثانية ١٤١٥هـ.
٢٠ ـ أطلس التاريخ الإسلامي، ترجمة: إبراهيم زكي، ط. مكتبة النهضة المصرية.
٢١ ـ الأعلام: لخير الدين الزركلي: ط. دار العلم للملايين، بيروت، ط. السادسة ١٩٨٤م.
٢٢ ـ الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية: البزار، ت: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، ط. الثالثة ١٤٠٠هـ.
٢٣ ـ أعلام النساء لعمر كحالة، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الخامسة ١٤٠٤هـ.
٢٤ ـ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لابن قيم الجوزية، ت: محمد سيد كيلاني، ط. مطبعة مصطفى الحلبي البابي وأولاده، مصر، ١٣٨١هـ.
٢٥ ـ الأنساب: للسمعاني، ت: عبد الله بن عمر البارودي، ط. دار الجنان، بيروت، الأولى ١٤٠٨هـ.
٢٦ ـ الأوراد القادرية: جمع: محمد سالم بواب، ط. دار الألباب، دمشق، الثانية ١٤١٣هـ.
٢٧ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية: لابن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
٢٨ ـ الاستغاثة في الرد على البكري: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: عبد الله بن دجين السهلي، ط. دار الوطن، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

٢٩ ـ الاستقامة: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: محمد رشاد سالم، ط. مكتبة السنة، مصر، ط. الثانية ١٤٠٩هـ.
٣٠ ـ الاعتصام: للشاطبي، ط. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
٣١ ـ الاعتقاد: للبيهقي، ت: أحمد محمد مرسي، ط. المطبعة العربية، باكستان.
٣٢ ـ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: للرازي، ت: علي سامي النشار، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ
٣٣ ـ الاقتصاد في الاعتقاد: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٩هـ، ضمن مجموع رسائل الغزالي.
٣٤ ـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام ابن يتمية، ت: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ط. الثالثة ١٤١٣هـ.
٣٥ ـ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ طبع.
٣٦ ـ بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي، ط. إحياء التراث العربي، بيروت، الثالثة ١٤٠٣هـ
٣٧ ـ بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي، ط. مصطفى الحلبي، ط. الثالثة ١٣٧٩هـ.
٣٨ ـ البداية والنهاية: لابن كثير، ت: مجموعة من الباحثين، ط. مكتبة المعارف، بيروت، الثانية.
٣٩ ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: لعباس بن منصور السكسكي الحنبلي، ت: خليل أحمد الحاج، ط. عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الثانية.
٤٠ ـ بصائر ذوي التمييز: للفيروزآبادي، ط. لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ طبع.
٤١ ـ بغية المرتاد: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: د. موسى بن سليمان الدويش، ط. مكتبة العلوم والحكم، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٤٢ ـ بغية المستفيد شرح منية المريد: لمحمد العربي السائح الشرقي العمري التيجاني، ط. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الأولى ١٣٨٠هـ.
٤٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الأولى ١٣٨٤هـ.

٤٤ ـ بيان تلبيس الجهمية: لشيخ الإسلام ابن تيمية: تصحيح وتكميل: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط. مؤسسة قرطبة، مصر.

٤٥ ـ تاج العروس: لمحب الدين أبي الفيض الزبيدي، ت: علي شيري، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٤٦ ـ تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان، ط. دار المعارف، القاهرة، ط. الرابعة.

٤٧ ـ تاريخ الإسلام: للذهبي، ت: عمر عبد السلام تدمري، ط. دار الكتاب العربي، الأولى ١٤١٨هـ.

٤٨ ـ تاريخ الأمم والملوك للطبري، ت: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط. الرابعة، ١٣٩٩هـ.

٤٩ ـ تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين، ت: محمود فهمي حجازي، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. الأولى ١٤٠٣هـ.

٥٠ ـ تاريخ التصوف الإسلامي: للدكتور عبد الرحمن بدوي، ط. وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨م.

٥١ ـ تاريخ الجهمية والمعتزلة: لجمال الدين القاسمي، القاهرة، ١٣٢١هـ.

٥٢ ـ تاريخ الغيبة الصغرى: محمد باقر الصدر الشيعي، ط. مكتبة الألفين، الكويت، ١٤٠٠هـ.

٥٣ ـ تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام لمحمد أبو ريان ط. دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م.

٥٤ ـ تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٦٥هـ.

٥٥ ـ التاريخ الكبير: للبخاري، ت: السيد هاشم الندوي، ط. دار الفكر، بيروت.

٥٦ ـ تاريخ دمشق: لابن عساكر، ط. مجمع اللغة العربية، دمشق، عدة أجزاء لعدة محققين.

٥٧ ـ تاريخ دولة آل سلجوق: لعماد الدين الأصفهاني، اختصار: الفتح بن علي البنداري الأصفهاني، ط. شركة طبع الكتب العربية، مصر، ١٣١٨هـ.

٥٨ ـ تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب: لمحمد لطفي جمعة، ط. المكتبة العلمية.

٥٩ ـ التبصرة في أصول الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: لأبي المظفر الاسفراييني، ت: كمال يوسف الحوت، ط. عالم الكتب، بيروت.

٦٠ ـ التبصير في الدين: للإسفراييني، ت: محمد زاهد الكوثري، مطبعة الأنوار، الأولى ١٣٥٩هـ.
٦١ ـ التبصير في معالم الدين، لأبي جعفر الطبري، ت: علي بن عبد العزيز الشبل، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى ١٤١٦هـ.
٦٢ ـ تبيين كذب المفتري: لابن عساكر: ط. دار القدس، بيروت، ١٣٩٩هـ
٦٣ ـ تحريم السماع: لأبي بكر الطرطوشي.
٦٤ ـ تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف: لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، ط. المكتب الإسلامي، ط. الثانية ١٤٠٣هـ
٦٥ ـ تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، ط. دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧٧هـ).
٦٦ ـ تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: للعراقي وابن السبكي والزبيدي، جمع وإخراج: محمود الحداد، ط. دار العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
٦٧ ـ تخريج الإحياء: للعراقي، المسمى: المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، طبع بهامش الإحياء، ط. دار النور، مصر.
٦٨ ـ التدمرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد عودة السعوي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
٦٩ ـ تذكرة الأولياء: لفريد الدين العطار، ت: المستشرق نيكلسون، ط. ليدن، لندن ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧م.
٧٠ ـ تذكرة الحفاظ: للذهبي: ت: عبد الرحمن المعلمي، ط. حيدر آباد، الهند.
٧١ ـ تذكرة الموضوعات: لمحمد بن علي بن طاهر الهندي الفتني، ط. المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٣هـ.
٧٢ ـ التسعينية: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط. مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط. الأولى ١٤٢٠هـ.
٧٣ ـ التشوف إلى رجال التصوف: لابن الزيات، ط. مطبوعات أفريقية، الرباط ١٤٠٣هـ.
٧٤ ـ التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق: د. زكي مبارك، ط. دار الجيل، بيروت.
٧٥ ـ التصوف في ميزان البحث والتحقيق: لعبد القادر السندي ط. دار المنار، القاهرة.

٧٦ ـ التعرف لمذهب التصوف: لأبي بكر الكلاباذي، ط. عيسى الحلبي، سنة: ١٣٨٠هـ.

٧٧ ـ التعريفات: للجرجاني، ت: إبراهيم الأبياري، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ

٧٨ ـ تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ط. الشعب، القاهرة.

٧٩ ـ تقديس الأشخاص في الفكر الصوفي لمحمد بن أحمد لوح، ط. دار الهجرة، الرياض، الأولى ١٤١٦هـ.

٨٠ ـ تكملة الإكمال: لمحمد بن عبد الغني البغدادي المشهور بابن نقطة، ت: د. عبد القيوم عبد رب النبي، ط. جامعة أم القرى، مكة، الأولى ١٤١٠هـ.

٨١ ـ تلبيس إبليس: لأبي الفرج ابن الجوزي، ط. المطبعة المنيرية، القاهرة، الثانية ١٣٦٨هـ.

٨٢ ـ التمهيد: للباقلاني ت: عماد الدين أحمد حيدر، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٣ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابنِ الديبع الشيباني، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٤ ـ تنبيه الغبي بتنزيه ابن عربي، للسيوطي، مخطوط ضمن المجموعة ٧٢٢ ف ٥ ميكروفيلم بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

٨٥ ـ التنبيه والرد: للملطي، ت: محمد زاهد الكوثري، ط. مكتبة المثنى، بغداد، مكتبة المعارف، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٨٦ ـ تهافت الفلاسفة: لأبي حامد الغزالي، ت: سليمان دنيا، ط. دار المعارف، القاهرة، ط. الرابعة.

٨٧ ـ تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا النووي، ط. المنيرية.

٨٨ ـ تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، ط. دائرة المعارف، الأولى ١٣٢٦هـ.

٨٩ ـ تهذيب اللغة للأزهري، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٩٠ ـ تهذيب تاريخ دمشق، هذبه: عبد القادر بدران، ط. دار المسيرية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٩١ ـ تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام: لعلي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا، ت: سيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية.

٩٢ ـ التوحيد: لابن خزيمة، ت: د. عبد العزيز الشهوان، ط. دار الرشد، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ، وطبعة أخرى: التوحيد: لابن خزيمة، تعليق: محمد الهراس، ط. دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٩٣ ـ توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية: لابن عيسى، ط. المكتب الإسلامي،

٩٤ ـ التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي، ت: د. محمد رضوان، ط. دار الفكر، دمشق، ١٤١٠هـ.

٩٥ ـ التيجانية: د. علي بن محمد آل دخيل الله، ط. دار العاصمة، الرياض، الثانية، ١٤١٩هـ.

٩٦ ـ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الخامسة ١٤٠٢هـ.

٩٧ ـ الثقات: لمحمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت: السيد شرف الدين أحمد، ط. دار الفكر، ط. الأولى ١٣٩٥هـ.

٩٨ ـ الجامع: لمعمر بن راشد الأزدي، ت: حبيب الأعظمي، مطبوع ملحقاً بمصنف عبد الرزاق الصنعاني ج١٠، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

٩٩ ـ جامع الأصول: للنقشبندي، ط. مطبعة الجمالية، مصر، الأولى ١٣٢٨هـ.

١٠٠ ـ جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري): لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ط. دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ.

١٠١ ـ جامع الرسائل: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط. مكتبة المدني، القاهرة، ط. الأولى ١٣٨٩هـ.

١٠٢ ـ الجامع الصحيح (سنن الترمذي): أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٣ ـ الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: مصطفى ديب البغا، ط. دار ابن كثير، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٧هـ

١٠٤ ـ جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي، ط. رئاسة الإفتاء، الرياض.

١٠٥ ـ جامع كرامات الأولياء: ليوسف النبهاني الشاذلي، ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط. الثانية ١٣٩٤هـ.

١٠٦ ـ الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ط. دار الكتب، القاهرة، ط. الثانية ١٣٨٢هـ.

١٠٧ ـ الجرح والتعديل: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى ١٩٥٢م.
١٠٨ ـ الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: د. علي بن حسن بن ناصر، د. عبد العزيز العسكر، د. حمدان الحمدان، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى ١٤١٤هـ.
١٠٩ ـ جواهر القرآن ودرره: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الجيل، بيروت، ط. السادسة ١٤٠٨هـ.
١١٠ ـ الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: لأبي الوفاء القرشي، ت: د. عبد الفتاح الحلو، ط. عيسى البابي وشركاه، ١٣٩٨هـ.
١١١ ـ الجواهر والدرر: لعبد الوهاب الشعراني، ط. المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٠٦هـ، بحاشية الإبريز.
١١٢ ـ الحد الفاصل بين الإيمان والكفر: لعبد الرحمن عبد الخالق، ط. دار العلوم، بدون تاريخ طبع.
١١٣ ـ حلية الأولياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الرابعة ١٤٠٥هـ.
١١٤ ـ ختم الولاية: للحكيم الترمذي، ت: عثمان إسماعيل يحيى، ط. المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
١١٥ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: محمد علي النجار، بدون دار طبع ولا سنة طبع.
١١٦ ـ الخطط المقريزية (المسمى: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار): للمقريزي، مصورة عن طبعة بولاق، دار صادر، بيروت.
١١٧ ـ خلق أفعال العباد: للإمام البخاري، ت: د. عبد الرحمن عميرة، ط. دار المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩٨هـ.
١١٨ ـ دائرة المعارف الإسلامية: أصدرها بالإنجليزية والفرنسية والألمانية مجموعة من المستشرقين، ترجمة : إبراهيم خورشيد وزملاؤه، ط. مصورة دار الشعب، مصر.
١١٩ ـ دائرة المعارف الحديثة: لأحمد عطية الله، ط. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٣م.
١٢٠ ـ دائرة معارف القرن العشرين: لمحمد فريد وجدي، ط. دار المعرفة، بيروت، الثالثة ١٩٧١م.

١٢١ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور: لجلال الدين السيوطي، ط. دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.
١٢٢ ـ درء تعارض العقل والنقل: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط. الأولى ١٤٠١هـ.
١٢٣ ـ دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية: لعرفان عبد الحميد، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.
١٢٤ ـ دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين (الخوارج والشيعة)، د. أحمد محمد جلي، ط. الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٨هـ.
١٢٥ ـ دعوة التوحيد: لمحمد خليل هراس، ط. مكتبة الصحابة، طنطا، مصر.
١٢٦ ـ دلائل النبوة: للأصبهاني، ت: محمد محمد حداد، ط. دار طيبة، الرياض ١٤٠٩هـ.
١٢٧ ـ ديوان ابن الفارض: لأبي حفص عمر بن الفارض، ط. دار صادر، بيروت.
١٢٨ ـ ديوان الحلاج: لأبي المغيث الحسين بن منصور الحلاج، وضعه ونشره: كامل مصطفى الشيبي، ط. دار الآفاق العربية، بغداد، ١٤٠٤هـ.
١٢٩ ـ ديوان المتنبي، مع شرحه: لعبد الرحمن البرقوقي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠هـ.
١٣٠ ـ ذكر مذاهب الثنتين والسبعين فرقة: لليافعي، ت: د. موسى الدويش، ط. دار البخاري للنشر، ١٤١٠هـ.
١٣١ ـ ذم الملاهي: لابن أبي الدنيا، ت: محمد عبد القادر عطا، ط. دار النصر، مصر.
١٣٢ ـ ذم ما عليه مدعو التصوف: لابن قدامة المقدسي، ط. المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
١٣٣ ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ت: محمد حامد الفقي، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٩٥٢م.
١٣٤ ـ ربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية: للدكتور عمر بن عبد العزيز المترك، ت: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. دار العاصمة، الرياض، الثانية ١٤١٧هـ.
١٣٥ ـ الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية «شيخ الإسلام» كافر: لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.

١٣٦ ـ الرد على الأخنائي: لشيخ الإسلام ابن تيمية، مطبوع في حاشية تلخيص الاستغاثة في الرد على البكري، ط. الدار العلمية، الهند، ط. الثانية ١٤٠٥هـ.

١٣٧ ـ الرد على الجهمية: للإمام الدارمي، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الرابعة، ١٤٠٢هـ.

١٣٨ ـ الرد على الجهمية والزنادقة: للإمام أحمد بن حنبل، ت: د. علي سامي النشار، ط. دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١هـ.

١٣٩ ـ الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي، ت: عبد الوهاب خليل الرحمن، ط. الدار السلفية، الهند، الأولى ١٤٠٣هـ.

١٤٠ ـ الرد على المنطقيين: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. إدارة ترجمان السنة، باكستان ١٣٩٦هـ.

١٤١ ـ رسائل إخوان الصفا: لعمر الدسوقي ط. دار النهضة، القاهرة، مصر، ط. الثالثة.

١٤٢ ـ رسائل ابن سبعين، جمعها وحققها: د. عبد الرحمن بدوي، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٦م.

١٤٣ ـ رسالة اصطلاحات الصوفية: لابن عربي، مطبوعة مع كتاب التعريفات للجرجاني، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٥٧هـ.

١٤٤ ـ الرسالة القشيرية، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري، ت: معروف زريق، علي عبد الحميد أبو الخير، ط. دار الخير، بيروت، ط. الثانية ١٤١٦هـ، وطبعة أخرى: ت: د. عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف، ط. دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٤٥ ـ الرسالة المستطرفة: للكتاني، ط. دار البشائر، بيروت، الرابعة ١٤٠٦هـ.

١٤٦ ـ روضة الطالبين: لأبي حامد الغزالي: ط. ضمن مجموع رسائل الغزالي، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.

١٤٧ ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة: لأبي جعفر الطبري، ط. مكتبة محمد نجيب، ١٣٧٢هـ.

١٤٨ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد: لابن القيم، ت: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، ط. الثالثة ١٤٠١هـ.

١٤٩ ـ الزندقة والزنادقة: لعاطف شكري عوض، ط. دار الفكر، الأردن، عمان، بدون تاريخ طبع.

١٥٠ ـ الزهد: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني، ت: عبد العلي بن عبد الحميد حامد، ط. دار الريان للتراث، القاهرة، ط. الثانية ١٤٠٨هـ.

١٥١ ـ الزهد والرقائق: لعبد الله بن المبارك، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٢ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

١٥٣ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، وطبعة أخرى: ط. مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى.

١٥٤ ـ السنة: لابن أبي عاصم، ت: محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٠هـ.

١٥٥ ـ السنة: لعبد الله بن الإمام أحمد، ط. المطبعة السلفية، مكة المكرمة، ١٣٤٩هـ.

١٥٦ ـ سنن أبي داود السجستاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الفكر.

١٥٧ ـ سنن ابن ماجه القزويني: ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار الفكر، بيروت.

١٥٨ ـ سنن الدارمي: ت: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧هـ.

١٥٩ ـ السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن النسائي، ت: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١١هـ.

١٦٠ ـ السنن الكبرى: لأبي بكر البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، ط. مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

١٦١ ـ سير أعلام النبلاء: للذهبي، ت: جماعة من الباحثين، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠١هـ.

١٦٢ ـ سيرة الشيخ الكبير عبد الله بن خفيف الشيرازي: د. إبراهيم الدسوقي شتا ط. المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٩٧هـ.

١٦٣ ـ سيرة الغزالي: لعبد الكريم عثمان، ط. دار المعارف، مصر.

١٦٤ ـ السيرة النبوية: لابن هشام، ط. دار إحياء التراث العربي، ١٣٩١هـ.

١٦٥ ـ شأن الدعاء: لأحمد بن محمد أبي سليمان الخطابي، ت: أحمد يوسف الدقاق، ط. دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى.

١٦٦ ـ شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي: ط. دار المسيرة، بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.

١٦٧ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة: لهبة الله اللالكائي، ت: محمد سعد حمدان، ط. دار طيبة، الرياض.

١٦٨ ـ شرح الإشارات، لابن سينا، للفخر الرازي، مطبوع مع شرح الطوسي له، ط. الأولى، المطبعة الخيرية، ١٣٢٥هـ.

١٦٩ ـ شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار الهمداني، ت: د. عبد الكريم عثمان، ط. أم القرى للطباعة والنشر، مصر، الثانية ١٤٠٨هـ.

١٧٠ ـ شرح السنة: لأبي محمد البربهاري ت: د. محمد سعيد القحطاني، ط. دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٨هـ.

١٧١ ـ شرح العقيدة الطحاوية: لابن أبي العز الحنفي، ت: د. عبد الله التركي، شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧٢ ـ شرح حديث النزول: لشيخ الإسلام ابن تيمية: تحقيق وتعليق: محمد بن عبد الرحمن الخميس: ط. دار العاصمة: الرياض، ط. الأولى ١٤١٤هـ.

١٧٣ ـ شرح صحيح مسلم: لأبي زكريا النووي، ط. المطبعة المصرية ومكتبتها، مصر.

١٧٤ ـ الشريعة: للآجري، ت: د. عبد الله عمر سليمان الدميجي، ط. دار الوطن، الرياض، الأولى ١٤١٨هـ، وطبعة أخرى: ط. حامد الفقي، ط. مطبعة السنة المحمدية، الأولى ١٩٥٠م.

١٧٥ ـ شعب الإيمان: لأبي بكر البيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١٠هـ.

١٧٦ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: لابن القيم، ط. مكتبة دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ طبع.

١٧٧ ـ الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية: لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ت: نجم عبد الرحمن خلف، ط. دار الفرقان، عمان، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى ١٤٠٤هـ.

١٧٨ ـ شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق: ليوسف بن إسماعيل النبهاني، ط. مصطفى البابي الحلبي، مصر، الثانية ١٣٨٥هـ.

١٧٩ ـ الشيخ عبد القادر الجيلاني وآراؤه الاعتقادية والصوفية: للدكتور: سعيد بن مسفر القحطاني، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

١٨٠ ـ الشيعة والتشيع فرق وتاريخ: لإحسان إلهي ظهير ط. إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الأولى ١٤٠٤هـ.

١٨١ ـ الصارم المسلول على شاتم الرسول: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد بن عبد الله الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، ط. رمادي للنشر، الدمام، السعودية، ط. الأولى ١٤١٧هـ.

١٨٢ ـ الصحاح: لإسماعيل بن حماد الجوهري، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط. دار العلم للملايين، بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.

١٨٣ ـ صحيح الأدب المفرد، ط. دار الصديق، الجبيل، السعودية، الثانية ١٤١٥هـ.

١٨٤ ـ صحيح الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨٥ ـ صحيح سنن ابن ماجه: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٧هـ.

١٨٦ ـ صحيح سنن النسائي: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، ط. الأولى ١٤٠٧هـ.

١٨٧ ـ صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٨ ـ صريح السنة: لابن جرير الطبري ت: بدر يوسف المعتوق، ط. دار لخلفاء، الكويت، الأولى ١٤٠٥هـ.

١٨٩ ـ صفة الصفوة: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، ط. حيدرآباد، ١٣٥٥هـ.

١٩٠ ـ الصفدية: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: د. محمد رشاد سالم: ط. مكتبة ابن تيمية: القاهرة: ط. الثانية ١٤٠٦هـ.

١٩١ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: لابن القيم، ت: د. علي بن محمد الدخيل الله، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى.

١٩٢ ـ الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ت: عبد الله القاضي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩٣ ـ ضعيف الجامع الصغير: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت.
١٩٤ ـ ضعيف سنن ابن ماجه: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
١٩٥ ـ ضعيف سنن الترمذي: لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
١٩٦ ـ طائفة الدروز تاريخها وعقائدها: للدكتور: محمد كامل حسين، ط. مكتبة المعارف، القاهرة، بدون تاريخ طبع.
١٩٧ ـ طبقات الأطباء والحكماء: لابن جلجل سليمان بن حسان الأندلسي، ت: فؤاد السيد، ط. المعهد الفرنسي للآثار المشرقية.
١٩٨ ـ طبقات الأولياء: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد المصري المشهور بابن الملقن، ت: نور الدين شريبة، ط. دار البحوث الإسلامية، ط. الأولى ١٣٩٣هـ.
١٩٩ ـ طبقات الحفاظ: للسيوطي، ت: علي يحيى عمر، ط. مكتبة وهبة، القاهرة، ط. الأولى ١٣٩٣هـ.
٢٠٠ ـ طبقات الحنابلة: للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى، صححه: محمد حامد الفقي، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط. ١٣٧١هـ.
٢٠١ ـ طبقات الشافعية: لابن قاضي شهبة، ت: د. الحافظ عبد العليم خان، ط. دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ
٢٠٢ ـ طبقات الشافعية: للسبكي، ت: محمود الطناحي، ط. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى ١٣٨٣هـ
٢٠٣ ـ طبقات الصوفية: للسلمي: ط. مطابع الشعب: القاهرة، ١٣٨٠هـ
٢٠٤ ـ طبقات القراء (غاية النهاية في طبقات القراء): لشمس الدين ابن الجوزي، ط. الخانجي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٢٠٥ ـ الطبقات الكبرى: لابن سعد، ط. دار صادر، بيروت.
٢٠٦ ـ الطبقات الكبرى: للشعراني، ط. المطبعة العامرية الشرقية، مصر، ١٣١٥هـ.
٢٠٧ ـ طبقات المفسرين: للداوودي، ت: علي محمد عمر، ط. مكتبة وهبة، القاهرة، ط. الأولى ١٣٩٢هـ.
٢٠٨ ـ طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. دار المعارف، الثانية.

٢٠٩ ـ الطرق الصوفية في مصر: لعامر النجار، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢١٠ ـ الطريق إلى الله الشيخ والمريد من كلام الشيخ الأكبر ابن عربي: جمع وتأليف: محمود الغراب، ط. مطبعة نضر، ١٤١١هـ.
٢١١ ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين: لابن قيم الجوزية، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ.
٢١٢ ـ العبر في خبر من غبر: للذهبي: ت: محمد السعيد بسيوني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٣ ـ العظمة: لأبي الشيخ، ت: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، ط. دار العاصمة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.
٢١٤ ـ العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: لتقي الدين الفاسي، ت: محمد حامد الفقي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠٦هـ.
٢١٥ ـ العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، ت: محمد حامد الفقي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٦ ـ عقيدة السلف: للصابوني، ت: بدر البدر، ط. الدار السلفية، الكويت، الأولى ١٤٠٤هـ.
٢١٧ ـ العقيدة السلفية في كلام ربّ البرية: لعبد الله بن يوسف الجديع، ط. دار الإمام مالك، الرياض، الثانية ١٤١٦هـ.
٢١٨ ـ العقيدة الواسطية: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. سعد الراشد، الرياض، بدون تاريخ طبع.
٢١٩ ـ عمل اليوم والليلة: للنسائي، ط. الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض ١٤٠١هـ.
٢٢٠ ـ عوارف المعارف للسهروردي، ط. دار المعارف، بيروت، وطبعة أخرى: ط. المكتبة العلامية، القاهرة، ١٣٥٨هـ، وطبعة ثالثة: مطبوع في ذيل إحياء علوم الدين: لأبي حامد الغزالي، ط. النور، مصر.
٢٢١ ـ العواصم من القواصم: لأبي بكر بن العربي، ت: محب الدين الخطيب، ط. وزارة الشئون الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ
٢٢٢ ـ الغَيْبَة: لمحمد بن جعفر بن الحسن الطوسي الشيعي، ط. مكتبة الألفين، الكويت.
٢٢٣ ـ الفتاوى الكبرى: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. دار الباز، مكة المكرمة، ١٣٩٨هـ.

٢٢٤ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٢٥ ـ فتوح الغيب: لعبد القادر الجيلاني، ط. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط. الثانية ١٣٩٢هـ.

٢٢٦ ـ الفتوحات المكية: لمحيي الدين بن عربي، ط. الحلبي، القاهرة ١٢٢٩هـ.

٢٢٧ ـ الفتوى الحموية الكبرى: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. حمد بن عبد المحسن التويجري، ط. دار الصميعي، الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.

٢٢٨ ـ فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية: لمحمد بن صالح الزركان، ط. دار الفكر، بيروت.

٢٢٩ ـ فرق الشيعة: لحسن بن موسى النوبختي الشيعي ط. دار الأضواء، بيروت ١٤٠٤هـ.

٢٣٠ ـ الفرق بين الفرق: للبغدادي: ط. مطبعة المدني، القاهرة.

٢٣١ ـ فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبين موقف الإسلام منها: لغالب بن علي عواجي، ط. مكتبة لينة، مصر، الأولى ١٤١٤هـ.

٢٣٢ ـ الفرقان: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: بشير محمد عيون، ط. مكتبة المؤيد، الرياض، ط. الأولى ١٤١٣هـ.

٢٣٣ ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: لابن رشد، ت: محمد عمارة، ط. دار المعارف، القاهرة.

٢٣٤ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ طبع.

٢٣٥ ـ فصوص الحكم: لمحيي الدين ابن عربي، ت: د. أبو العُلا عفيفي، ط. عيسى الحلبي، القاهرة ١٩٤٦م، وله طبعة أخرى: بتحقيق وطبع: محمود غراب.

٢٣٦ ـ الفصول في اختصار سيرة الرسول ﷺ: لابن كثير، ت: محمد العيد خضراوي، محيي الدين مستو، ط. بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٣٧ ـ فضائح الباطنية: لأبي حامد الغزالي، ت: د. عبد الرحمن بدوي، ط. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٢٣٨ ـ فضائل الصحابة: لعبد الله بن الإمام أحمد ت: وصي الله محمد عباس، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ.

٢٣٩ ـ الفلسفة الصوفية في الإسلام ومصادرها ونظرياتها ومكانها من الدين والحياة: د. عبد القادر محمود، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، ط. الثانية ١٩٦٦م.

٢٤٠ ـ الفهرست: لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم، ط. دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٤١ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: لمحمد بن علي الشوكاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٢٤٢ ـ فوات الوفيات: لابن شاكر الكتبي، ت: محمد بن محيي الدين عبد الحميد، ط. النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥١م.

٢٤٣ ـ فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٤هـ، ضمن مجموع رسائل الغزالي.

٢٤٤ ـ فيض القدير: للمناوي، ط. دار المعرفة، بيروت، الثانية ١٣٩١هـ.

٢٤٥ ـ الفيلسوف الغزالي إعادة تقييم لمنحاه الروحي: د. عبد الأمير الأعسم، ط. منشورات عويدات، بيروت.

٢٤٦ ـ قاعدة جليلة التوسل والوسيلة: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: ربيع بن هادي المدخلي، ط. مكتبة لينة، مصر، ط. الأولى ١٤١٢هـ.

٢٤٧ ـ القاموس المحيط: للفيروزآبادي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية ١٤٠٧هـ.

٢٤٨ ـ قانون التأويل: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٩هـ، ضمن مجموع رسائل الغزالي.

٢٤٩ ـ قصيدة ابن أبي داود، ت: محمود محمد حداد، ط. دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤٠٨هـ.

٢٥٠ ـ قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد: لأبي طالب المكي، ط. المكتبة الحسينية، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٢٥١ ـ القول المفيد على كتاب التوحيد: لمحمد بن صالح العثيمين، ت: د. سليمان بن عبد الله أبا الخيل، ود. خالد بن علي المشيقح، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى ١٤١٥هـ.

٢٥٢ ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للذهبي، ت: محمد عوامة، ط. دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط. الأولى ١٤١٣هـ.

٢٥٣ ـ الكامل في التاريخ: لابن الأثير، ط. دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ.
٢٥٤ ـ الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ت: يحيى مختار غزاوي، ط. دار الفكر، بيروت، ط. الثالثة ١٤٠٩هـ.
٢٥٥ ـ كتاب القانون في الطب: لأبي علي بن سينا، ط. بولاق بالقاهرة.
٢٥٦ ـ كتاب سيبويه: ت: عبد السلام محمد هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة ١٤٠٨هـ.
٢٥٧ ـ كرامات الأولياء: لهبة الله اللالكائي، ت: د. أحمد بن سعد حمدان، ط. دار طيبة، الرياض، ١٤١٢هـ.
٢٥٨ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس: للعجلوني، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٥٩ ـ كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
٢٦٠ ـ كشف المحجوب: علي بن عثمان الهجويري، ترجمة: د. إسعاد عبد الهادي قنديل، مراجعة: أمين عبد المجيد بدوي، ط. دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٢٦١ ـ الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة: لابن رشد ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ.
٢٦٢ ـ كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع: لابن حجر الهيثمي، ت: عادل عبد المنعم أبو العباس، ط. مكتبة القرآن للطباعة والنشر، القاهرة.
٢٦٣ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: لعلاء الدين علي بن المتقي بن حسام الدين الهندي، صححه: بكري حياني، صفوة السقا، ط. مكتبة التراث، حلب، ط. الأولى ١٣٩١هـ.
٢٦٤ ـ الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية: عبد الرؤوف المناوي، ط. الأولى.
٢٦٥ ـ الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية: لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ت: نجم عبد الرحمن خلف، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٢٦٦ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، ط. المكتبة الحسينية بالأزهر، القاهرة، ١٣٥١هـ.
٢٦٧ ـ لسان العرب: لابن منظور، ط. دار صادر، بيروت، ط. الأولى ١٤١٠هـ.
٢٦٨ ـ لسان الميزان: لابن حجر: ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٦٩ ـ اللمع: لأبي السراج الطوسي، ط. دار الكتب الحديثة، مصر.
٢٧٠ ـ لمع الأدلة: للجويني، ت: د. فوقية حسين محمود، ط. عالم الكتب، بيروت، الثانية ١٤٠٧هـ.
٢٧١ ـ لوامع الأنوار البهية: للسفاريني، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الثالثة ١٤١١هـ.
٢٧٢ ـ مؤلفات ابن الجوزي: لعبد الحميد العلوجي ط. جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الأولى ١٤١٢هـ.
٢٧٣ ـ مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، ت: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، طبع ونشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢٧٤ ـ المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: للآمدي، ت: د. حسن محمود الشافعي، ط. ١٤٠٣هـ.
٢٧٥ ـ مجابو الدعوة: لابن أبي الدنيا، ط. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى ١٤١٤هـ.
٢٧٦ ـ المجتبى من السنن: لأبي عبد الرحمن النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٤٠٦هـ.
٢٧٧ ـ مجمع الزوائد: للهيثمي، ط. دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة: بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٧٨ ـ مجموع الأوراد الكبير والأدعية والأحزاب والاستغاثات: محمد عبد المعطي، ط. مكتبة النصر ومطبعتها، القاهرة.
٢٧٩ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وساعده ابنه محمد، ط. دار عالم الكتب، الرياض، ١٤١٢هـ.
٢٨٠ ـ مجموعة الرسائل والمسائل: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٢هـ.
٢٨١ ـ مختار الصحاح: لمحمد بن أبي بكر الرازي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨٢ ـ مختصر الصواعق المرسلة: لابن القيم، ط. مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٢٨٣ ـ مختصر العلو للعلي الغفار: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، دمشق، ط. الأولى ١٤٠١هـ.

٢٨٤ ـ مختصر فتاوى ابن تيمية (الفتاوى المصرية): لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن علي الحنبلي البعلي: تصحيح: عبد المجيد سليم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٨٥ ـ مدارج السالكين: لابن قيم الجوزية، ت: محمد حامد الفقي، ط. دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٢٨٦ ـ مذاهب الإسلاميين: د. عبد الرحمن بدوي، ط. دار العلم للملايين، بيروت، ط. الأولى ١٩٧١م.

٢٨٧ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، لعبد الله بن أسعد اليافعي، ط. حيدر آباد، ١٣٣٩هـ.

٢٨٨ ـ المراسيل: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ

٢٨٩ ـ مراصد الأطلاع: لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي، ت: علي محمد البجاوي، ط. الأولى ١٣٧٣هـ.

٢٩٠ ـ مرشد الأمين إلى اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: طه عبد الرؤوف سعد، ومصطفى الهواري، مطبوع مع اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ط. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

٢٩١ ـ مسائل الإمامة: لعبد الله بن محمد الناشي الأكبر الشيعي، ت: يوسف فان، ط. المعهد الألماني للأبحاث المشرقية، بيروت ١٩٧١م

٢٩٢ ـ المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة: لعبد الإله بن سلمان الأحمدي، ط. دار طيبة، الرياض، الأولى ١٤١٢هـ.

٢٩٣ ـ المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤١١هـ.

٢٩٤ ـ المستدرك على الفتاوى: لشيخ الإسلام ابن تيمية: جمعه ورتبه: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط. الأولى ١٤١٨هـ.

٢٩٥ ـ المستصفى في أصول الفقه: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.

٢٩٦ ـ مسند ابن الجعد، ط. مؤسسة نادر، لبنان: بيروت، الأولى ١٤١٠هـ.

٢٩٧ ـ مسند الإمام أحمد، ط. مؤسسة قرطبة، مصر.

٢٩٨ ـ مسند البزار، المسمى: البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله، ط. مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٩٩ ـ مسند الروياني: لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، ت: أيمن بن علي يماني، ط. مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط. الأولى ١٤١٦هـ.

٣٠٠ ـ مسند الشاميين: لأبي قاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٠١ ـ مسند الشهاب: لأبي عبد الله القضاعي، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠٧هـ.

٣٠٢ ـ مسند الطيالسي: لسليمان بن داود الطيالسي، ط. دار المعرفة، بيروت.

٣٠٣ ـ مشكاة الأنوار: لأبي حامد الغزالي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤هـ.

٣٠٤ ـ مصادر التلقي عند الصوفية: لصادق سليم صادق، ط. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

٣٠٥ ـ المصباح المنير: لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، ط. المطبعة الأميرية، الطبعة الخامسة.

٣٠٦ ـ مصرع التصوف: لعبد الرحمن الوكيل، مطبوع في هامش كتاب تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٠٧ ـ المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي، ط. الثانية ١٤٠٣هـ.

٣٠٨ ـ المصنف: لابن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد، الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٠٩ ـ المضنون الصغير ويسمى أيضاً: الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية: لأبي حامد الغزالي، طبع ضمن مجموعة رسائل للغزالي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة: ١٤١٤هـ.

٣١٠ ـ المضنون به على غير أهله ويُسمى أيضاً المضنون الكبير: لأبي حامد الغزالي، طبع ضمن مجموعة رسائل للغزالي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، سنة: ١٤١٤هـ.

٣١١ ـ المطالب العالية من العلم الإلهي: للفخر الرازي، ت: أحمد حجازي السقا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧هـ

٣١٢ ـ معارج القبول شرح سلم الوصول، ط. دار ابن القيم، الدمام، الثالثة ١٤١٤هـ.

٣١٣ ـ معارج القدس في مدارج معرفة النفس: لأبي حامد الغزالي: ط. دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٩هـ، ضمن مجموع رسائل الغزالي.

٣١٤ ـ المعارف: لابن قتيبة ت: د. ثروت عكاشة، ط. مطبعة دار الكتب، القاهرة ١٩٦٠م.

٣١٥ ـ معالم التنزيل (تفسير البغوي): للبغوي، ت: خالد العك، مروان سوار، ط. دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

٣١٦ ـ المعتزلة وأصولهم الخمسة: لعواد بن عبد الله المعتق، ط. دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.

٣١٧ ـ المعتمد في أصول الدين: للقاضي أبي يعلى، ت: وديع حداد، ط. دار المشرق، بيروت.

٣١٨ ـ معجم ألفاظ الصوفية: د. حسن شرقاوي، ط. مؤسسة مختار، القاهرة، الثانية ١٩٩٢م.

٣١٩ ـ معجم اصطلاحات الصوفية: للكاشاني، ت: د. محمد كمال جعفر، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١هـ.

٣٢٠ ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي، ط. مكتبة عيسى البابي وشركاه، مصر، مطبوعات دار المأمون، بدون تاريخ طبع.

٣٢١ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، ط. دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ.

٣٢٢ ـ المعجم الصغير: لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت: محمد شكور، محمود الحاج أمرير، ط. المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٢٣ ـ المعجم الفلسفي: لجميل صليبا، ط. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٢٤ ـ المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط. مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط. الثانية ١٤٠٤هـ.

٣٢٥ ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة: ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٢٦ ـ معجم المصطلحات الصوفية: لعبد المنعم الحنفي، ط. دار المسيرة، بيروت، الأولى ١٤٠٠هـ.

٣٢٧ ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب: لمجدي وهبة، وكامل المهندس، ط. مكتبة لبنان، بيروت، الثانية ١٩٨٤م.
٣٢٨ ـ المعجم الوسيط: نشر: مجمع اللغة العربية، القاهرة.
٣٢٩ ـ معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، ط. الأولى، القاهرة ١٣٦٦هـ.
٣٣٠ ـ المعين في طبقات المحدثين: للذهبي، ت: همام عبد الرحيم سعد، ط. دار الفرقان، الأردن، الأولى ١٤٠٤هـ
٣٣١ ـ المغني: لأبي محمد بن قدامة المقدسي، ط. دار الفكر، بيروت، ط. الثالثة.
٣٣٢ ـ مغني المحتاج شرح المنهاج: لشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني، ط. مصطفى الحلبي، ١٣٧٧هـ.
٣٣٣ ـ المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصبهاني، ط. دار المعرفة، بيروت.
٣٣٤ ـ مقالات الإسلاميين: لأبي الحسن الأشعري، ط. مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٩هـ.
٣٣٥ ـ المقالات والفرق: لسعد بن عبد الله الأشعري القمي الشيعي، تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور، ط. مطبعة الحيدري، طهران، ١٩٦٣هـ.
٣٣٦ ـ المقدمة: لابن خلدون، ط. الشعب، مصر.
٣٣٧ ـ مقدمة رسائل إخوان الصفا: لبطرس البستاني، ط. دار صادر ودار بيروت، لبنان.
٣٣٨ ـ مقدمة كتاب بغية المرتاد لشيخ الإسلام: والمقدمة لمحققه د. موسى الدويش، ط. مكتبة العلوم والحكم، ط. الأولى ١٤٠٨هـ.
٣٣٩ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لابن مفلح، ت: عبد الرحمن العثيمين، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ
٣٤٠ ـ الملل والنحل: لعبد الكريم الشهرستاني، ط. الخانجي بالقاهرة، ودار المعرفة ببيروت، ١٤٠٤هـ.
٣٤١ ـ منادمة الأطلال ومسامرة الخيال: الآثار الدمشقية والمعاهد العلمية: لعبد القادر بدران، ت: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ.
٣٤٢ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن القيم، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثانية ١٤١٣هـ.

٣٤٣ ـ منازل السائرين: للهروي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٣٤٤ ـ مناقب الإمام أحمد: لابن الجوزي، ت: عبد الله التركي، وعلي بن محمد عمر، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى ١٣٩٩هـ.
٣٤٥ ـ المنتظم في أخبار الملوك والأمم لابن الجوزي، ت: محمد ومصطفى ابنا عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ.
٣٤٦ ـ المنقذ من الضلال: لأبي حامد الغزالي: ط. دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٩هـ، ضمن مجموع رسائل الغزالي.
٣٤٧ ـ منهاج السنة النبوية: لشيخ الإسلام ابن تيمية: ت: محمد رشاد سالم، ط. مؤسسة قرطبة، مصر، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٤٨ ـ المنهج الأحمد في أصحاب الإمام أحمد: للعُليمي، ط. دار صادر، بيروت، الأولى ١٩٩٧م.
٣٤٩ ـ منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: محمد بن ناصر السحيباني، ط. دار الوطن، الرياض، الأولى ١٤١٧هـ.
٣٥٠ ـ الموسوعة العربية الميسرة: لأشرف محمد غربال، ط. دار نهضة لبنان، بيروت، ١٩٨٠م.
٣٥١ ـ الموضوعات: لأبي الفرج ابن الجوزي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.
٣٥٢ ـ الموطأ: مالك بن أنس، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي، مصر.
٣٥٣ ـ موقف ابن تيمية من الأشاعرة: د. عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط. مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى ١٤١٥هـ.
٣٥٤ ـ ميزان الاعتدال: للذهبي، ط. دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٢هـ.
٣٥٥ ـ النبوات: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد بن عبد الرحمن عوض، ط. دار الكتاب العربي، ط. الأولى ١٤٠٥هـ.
٣٥٦ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ليوسف الأتابكي ابن تغري بردي، ط. القاهرة، ١٩٥٦م.
٣٥٧ ـ نشأة الفكر الفلسفي: د. علي سامي النشار، ط. المعارف، مصر، ١٩٦٣م.
٣٥٨ ـ نفح الطيب: للمقرئ التلمساني: ت: إحسان عباس، ط. لبنان ١٩١٨م.
٣٥٩ ـ نقض المنطق: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد عبد الرزاق حمزة، سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، مكتبة المحمدية، القاهرة.

٣٦٠ ـ النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير، ت: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، ط. دار الفكر، بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ.

٣٦١ ـ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار: لمحمد بن علي الشوكاني، ط. مصطفى البابي الحلبي.

٣٦٢ ـ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى: للإمام ابن القيم، ط. الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، بدون تاريخ طبع.

٣٦٣ ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي، ط. دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٣٦٤ ـ هذه هي الصوفية: د. عبد الرحمن الوكيل ط. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٦٥ ـ الوافي بالوفيات: للصفدي، ط. دار النشر: فرانز شتاينر، الثانية ١٣٨١هـ.

٣٦٦ ـ وفيات الأعيان: لابن خلكان، ت: إحسان عباس، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦٧ ـ اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر: للشعراني، ط. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٨هـ.

* المقالات:

- مقال: «الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه»، د. يوسف القرضاوي ضمن حولية كلية الشريعة بجامعة قطر العدد الخامس سنة ١٤٠٧هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة